الله غالب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلِّ على سيدنا محمد

كتاب : الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936– 1943م

تأليف : وليام هويسنطن

تعريب : إبراهيم أبو طالب

اللّٰه غالب

الله غالب



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 10

وليام هويسنطن

الحماية الفرنسية بالمغرب

بين الأوج والأفول

تحت قيادة الجنرال نوكيس

1936 - 1943

تعريب : إبراهيم بوطالب

الله غالب

هذه ترجمة لكتاب : William A. Hoisington,Jr.
The Casablanca Connection
French Colonial Policy. 1936 - 1943
The University of North Carolina Press, 1984

الكتـــاب : الحماية الفرنسية بالمغرب
بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس
المؤلـــف : وليام هويسنطن .
المعـــرّب : ابراهيم بوطالب
الناشـــر : منشورات كلية الآداب بالرباط
سلسلـــة : نصوص وأعمال مترجمة 10
الغـــلاف : إعداد عمر أفا
الخطـــوط : بلعيد حميدي
الحقـــوق : محفوظة للكلية بمقتضى ظهير 29 /07 /1970
الطـــبـــع : مطبعة النجاح الجديدة — الدارالبيضاء
التسلســل : ISSN 1113 - 2590
ردمـــك : ISBN 9981-59-057-6
الإيـــداع : 2001 - 1804
الطبعـــة : الأولى 2001 - 2002

طبع هـذا الكتـــاب ضمن
الحساب خارج الميـزانية

توطئة الترجمة

يطيب لي أن أضع بين يدي القارئ العربي ترجمة كتاب الأستاذ وليام هويسنطن الابن (William Hoisington Jr.) الذي صدر سنة 1984 عن مطابع جامعة كرولينا الشمالية في الولايات المتحدة تحت عنوان The Casablanca Connection. French Colonial Policy 1936-1943. والأستاذ هويسنطن من المتخصصين أصلا في تاريخ فرنسا المعاصر ساقته صدف التنقيب عن الوثائق إلى الانكباب على بعض جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية، وفتحت له أبواب الوثائق الشخصية للجنرال نوكَيس فرفع الحجاب أمامه عن فترة حاسمة من تاريخ الحماية الفرنسية في المغرب، وهي فترة الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين التي ابتدأت بتبلور الحركة الوطنية المغربية وانتهت بتدخل الولايات المتحدة في مصير البلاد. وقد جاء كتابه هذا على تواضع حجمه غاية في الدقة العلمية وسعة الاطلاع وكثرة وثائق الاستشهاد، وغاية في الاتزان والموضوعية بالرغم من خطورة شأن الحقبة المدروسة ومن تعارض مصالح الجهات المعنية ليلة اندلاع الحرب العالمية الثانية. ولعل كثافة البحث وتنوع المشاهد وسرعة تقلبها أصدق دليل على مهارة الباحث في وصف أوضاع مطبوعة بمنتهى الحركية والتغيير، فيبدو الكتاب وكأنه قصة أو رواية وليس بحثا في التاريخ. ومن الواضح الجلي أن الأستاذ هويسنطن أحس بشيء من ذلك، إذ جعل لمؤلفه عنواناً يوحي بالمغامرات والقصص المثيرة، مما لا سبيل إلى تعريبه بالحرف، فاخترنا عنوانا يوحي للقارئ العربي بما يعنيه من هذا الكتاب، الذي من فوائده وحسن سبكه أن مثله كمثل كل إبداع فني، يجد القارئ فيه مبتغاه بحسب ما يحمله على الاهتمام به. فالقارئ الأميريكاني مثلا يهتم فيه بأسباب نزول الجيوش الأميريكية على شواطىء المغرب في نونبر 1942 وأسباب وقوف سلطات الحماية الفرنسية في وجوههم حتى سقط مئات من القتلى في عملية كانت هي الخطوة الأولى من أجل تحرير فرنسا وأوربا من النازية. وقد لا يرى القارىء الفرنسي في الكتاب إلا حكمة السلطة الفرنسية المتجسدة في المقيم العام، وهو يومئذ الجنرال نوكَيس، الذي اعتمد

على ما تعلم من أستاذه المارشال ليوطي ليحتفظ بالمغرب لفرنسا ضدا على كل المنافسين، سواء منهم الألمان أو الإنجليز أوالأميريكان، وذلك وسط أعتى عواصف الحرب. مما يتجلى من الترجمة الفرنسية التي صدرت بالعنوان التالي L'Héritage de Lyautey. Noguès et la politique française au Maroc. 1936-1943، وذلك عن دار لارمطان L'Harmattan للنشر، سنة 1995. ولاشك أن القارئ الإسباني قد يقف فيه بالخصوص على تصدي الجنرال فرانكو منذ لحظات حكمه الأولى إلى الكيل بالكيلين للفرنسيين الذين ما فتئوا يسعون في التضييق على الحماية الإسبانية في منطقتها من المغرب قبل سنة 1912 وبعدها.

أما القارئ المغربي، فالذي يستخلصه من الكتاب فهو أن نظام الحماية الذي كان يبدو في أوجه عند تعيين الجنرال نوكَيس مقيماً عاماً في شتنبر 1936، بات مهزوز الأركان، سائراً لا محالة نحو الأفول عند إقالته في يونيو 1943. ذلك بأن بطل هذه القصة ليس هو الجنرال نوكَيس ولا السلطان سيدي محمد بن يوسف ولا الزعماء الوطنيين، ولا بالأحرى الجنرال أيزنهاور أو الجنرال باطن. ولكن البطل هو المغرب برمته الذي تقاطعت فيه مصائر تلك الشخصيات الجليلة وقت كانت البلاد تتحرك في غياهب التاريخ لتخرج من شباك الحِجْر الاستعماري المطلق إلى فسحة الانعتاق والسيادة الوطنية المسترجعة. وكيف يتجلى ذلك ؟ وما المراحل التي مر منها الباحث ليوقفنا على كل ما يمكن استنتاجه من بحثه ؟

ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول، بغض النظر عن مقدمة في صفحتين شرح فيها الأستاذ هويسنطن مقاصده العلمية وما لقي من العون والتشجيع وما اعترض سبيله من الصعوبات، وبغض النظر عن الفصل التاسع في ثلاث صفحات، والذي هو عبارة عن خلاصة يستخلص الباحث فيها ما استرعى انتباهه بعد طول التنقيب والفحص، والذي ليس هو ما يسترعي انتباه القارئ المغربي بالضرورة. أما الفصول الثمانية الباقية، فكلها متساوية الحجم على العموم، يتخللها من حين لآخر مجموعة من الصور رأينا إدراج بعضها وسط هذا النص المعرّب.

فالفصل الأول يحمل عنوان «بصمات ليوطي»، وهو تذكير بما كان للمارشال من التأثير في مسار الحماية الفرنسية في المغرب، وبما كان من رغبته في معاملة المغاربة معاملة الحامي للمحمي وليس معاملة الفاتح لبلد واقع تحت الحجر

الاستعماري، علماً بأنه عجز عن ذلك في نهاية المطاف. فما أن عزل وحل محله مقيمون عامون متشبعون بروح الاستعمار حتى عمَّ العمل بأساليب الإدارة المباشرة. ولم يتميز منهم إلا الجنرال نوكَيس الذي كان من مساعدي المارشال المقربين، فتعلم منه أن لا مستقبل للحماية دون العناية بشؤون أهل البلاد.

ولكن الجنرال نوكَيس سرعان ما اصطدم بـ«ثورة المدن». فذلك هو عنوان الفصل الثاني الذي يستعرض الباحث فيه نشأة الحركة الوطنية المغربية غداة صدور الظهير البربري، وما واكبها من مظاهرات واقتراحات إصلاحية مغربية نشرت في الصحف وفي برنامج الإصلاح لسنة 1934. وكان نوكَيس ممن تصدى لردع الوطنيين منذ البداية، إذ كان هو مدير الديوان العسكري للمقيم العام لوسيان سان (Lucien Saint) في ما بين 1929 و1932، ومسؤولاً عن الشؤون الأهلية؛ فهو الذي أشار بأن يتم قمع تلك الحركة على يد السلطات المخزنية التقليدية تحت مراقبة الأجهزة الاستعمارية. ويوم أسندت إليه مهام المقيم العام سنة 1936، سار على هذا النهج نفسه، وحاول أن يقحم السلطان سيدي محمد بن يوسف في إيقاف الحركة الوطنية عند حدودها.

بيد أن نوكَيس أدرك أن مستقبل الحماية رهين بأمرين : أولهما تعلمه من أستاذه ليوطي، وهو وجوب العمل يداً في يد مع السلطان، وإلا فلا نفوذ للحماية ؛ والثاني تعلمه من صراعه مع الحركة الوطنية الناشئة، وهو لزوم إرضاء حاجيات الجماهير المغربية الأساسية في البوادي والمدن لقطع الطريق على الدعاية الوطنية. ولذلك بادر نوكَيس إلى وضع برامج مدققة لبناء السدود، سعياً في النهوض بمستوى إنتاج الفلاح وعيشه ؛ كما أنه اهتم بمحو مدن القصدير في كبريات الحواضر، وذلك ما ينطوي الفصل الثالث على تفاصيله في خطة قال الباحث إنها كانت بمثابة «باسفيكاسيون» داخل أسوار المدن.

هذا، و لم يكن نوكَيس ليتغافل من جهة أخرى عن مطالب المعمرين وحاجياتهم عندما صار ما سبقوا إليه من الاستثمار يؤتي أكله. ذلك بأن وجودهم في المغرب هو قوام الوجود الفرنسي. فإنه اجتهد — كما يتبيّن من الفصل الرابع — في الدفاع عن مصالحهم لدى حكومة باريس ليتمكنوا من بيع منتجاتهم في السوق الفرنسية، كما اجتهد في تخليصهم من تبعات مقررات مؤتمر الخزيرات التي ظلت إنجلترا

والولايات المتحدة متمسكتين بها. وقد اقتنعت إنجلترا سنة 1938 بالتخلي عن امتيازاتها التجارية في المغرب بفضل ما أصبح يلوح من أخطار اندلاع حرب جديدة مع ألمانيا. لكن الولايات المتحدة لم تنح هذا المنحى. ولم يكن نوكَيس لينسى لها ذلك.

أما الفصل الخامس، فإنه يستعرض المشاكل المترتبة على اقتسام المغرب بين ثلاث مناطق استعمارية، منطقة فرنسية وهي التي يقيم فيها السلطان، ومنطقة إسبانية يقيم فيها خليفة للسلطان، ومنطقة ثالثة يحكمها مجلس دولي يرأسه مندوب سلطاني. وقد تأزمت العلاقات بين المناطق الثلاث في صيف 1936 بسبب اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية، مما حمل الحكومة الفرنسية المنبثقة عن الجبهة الشعبية وأحزاب اليسار على تعيين ضابط من رتبة الجنرال نوكَيس في الإقامة العامة بالرباط، ذلك بأن الحفاظ على استقرار المغرب وعلى تمام ولائه لفرنسا أصبح مقدَّماً على كل اعتبار آخر. وكان من واجبات نوكَيس أن يوقف الجنرال فرانكو عند حدوده، كما كان عليه أن يراقب تحركات الألمان والطاليان في المنطقة الخليفية.

ويتطرق الفصل السادس لما ترتب على انهيار فرنسا، الدولة الحامية، أمام الألمان في يونيو 1940، من العواصف والتقلبات التي جعلت نوكَيس يحتل مركز الصدارة. ذلك بأن مصير فرنسا بات معلّقاً بما يجري في المغرب، بخلاف ما كان قد حصل في الحرب العالمية الأولى، يوم جزم ليوطي بأن مصير المغرب كان رهيناً بما يجري في ميادين القتال شرقي فرنسا. ولم يصغ نوكَيس لنداء الجنرال دي كَول لمتابعة المقاومة الفرنسية من إفريقيا الشمالية، وظل مخلصاً لما كان يعتبره شرعيّاً، على غرار جمهور الفرنسيين يومئذ، من إمساك المارشال بيطان بمقالد الدولة الفرنسية. والحالة هذه، فإنه لم يقف في وجه دي كَول إلا خوفاً من أن يكون دي كَول ذريعة لتسرب الأنجلوساكسونيين إلى المستعمرات الفرنسية، مثلما أن اعترافه بحكومة فيشي كان يشفع له التزام الألمان في صك الهدنة بعدم التشوف إلى ممتلكات فرنسا وراء البحار، بما فيها المغرب. وقد أبدى نوكَيس في حرصه على سلامة «المغرب الفرنسي»، كما كان يقال، منتهى العناد والدهاء.

وكان ذلك هو سبب اصطدامه بالولايات المتحدة. وهو ما يقف على جزئياته الأستاذ هويسنطن في الفصلين السابع والثامن. ففي الفصل السابع نرى كيف

اضطر نوكَيس إلى التفاوض مع الأميريكان بقصد تموين المغرب منذ أن انقطعت صلاته التجارية بفرنسا وأوربا جراء الحرب. وكان في أشد الحاجة إلى ذلك لاجتناب غضب الجماهير المغربية وتلافي ما يحتمل أن يثيره العوز والفاقة في صفوفها من أسباب الاضطراب. لكن الولايات المتحدة لم تكن لتقدم أدنى مساعدة دون مقابل ملموس، ولا سيما بعد أن بدا دخولها الحرب أمراً لا مفر منه. فكانت تريد قَرْنَ المساعدة الاقتصادية للحماية الفرنسية ببعض الشروط السياسية، مما ظل نوكَيس يرفضه رفضاً باتاً حرصاً منه على أن يبقى المغرب خارج الصراع وحكراً على فرنسا.

ويبيّن الفصل الثامن كيف تصدى نوكَيس للنزول الأميريكاني في نونبر 1942، وكيف وقع كل ما كان يتوجس منه خيفة بالنظر إلى ما جرى في مؤتمر أنفا (يناير 1943) عندما ظهر السلطان سيدي محمد بن يوسف بمظهر صاحب السيادة الشرعية في البلاد، فالتقى بالرئيس روزفيلت وحصل منه على وعد بأخذ تطلعات المغرب إلى الاستقلال بعين الاعتبار بعد الفوز على النازية. وجرى ذلك يوم كانت الأحزاب الفرنسية في أشد تناحرها على الحكم بين أنصار بيطان وأنصار دي كَول وأنصار جيرو Giraud. وتلك هي المعركة الوحيدة التي لم يخرج منها نوكَيس منتصراً، إذ اتفق دي كَول وجيرو على إقالته من الرباط ففر متابعاً منبوذاً إلى البرتغال يوم 4 يونيو 1943. وانتهت بذلك وظيفة هذا المقيم العام الذي كان مثل أستاذه ليوطي داهية في اللعب بحبال الترغيب والترهيب. وقد نعته آيزنهاور وباطن بنعوت المكر والمخاتلة. لكنهما اعترفا كلاهما بما كان له من نفوذ الكلمة في المغرب بسبب حدة ذكائه السياسي وعمق خبرته بشؤون البلاد، فكان من حيث أراد الأميريكان أو لم يريدوا خير معين لهم على نزولهم في المغرب.

ويأتي الفصل التاسع بمثابة خلاصة عامة مقتضبة يستنتج منها الباحث أن نوكَيس يشخص الوجه الإنساني للاستعمار الذي يسير سيراً وسطاً بين الإفراط في الاهتمام بمصالح المعمرين والتفريط في مصالح جمهور أهل البلد، إدراكاً منه بأن المعمرين حفنة محصورة من الأوربيين يحيط بهم من كل جانب بحر متزايد المد والهيجان، فلا عيش للأقلية الدخيلة دون إرضاء حاجيات الأغلبية الأهلية، مثلما أنه لا سبيل إلى النهوض بتلك الأغلبية المتخلفة دون مساعدة أجهزة الاستعمار.

وتلك هي المعادلة التي سعى نوكَيس في السير بها سيراً متوازناً طيلة سبع سنوات عنيفة متقلبة الأطوار.

وقد يخيَل للقارئ أن كتاب الأستاذ هويسنطن إنما هو سيرة الجنرال نوكَيس. وفيه ولاشك شيء من ذلك إذا ما وقفنا عند الجملة الأولى منه بأنه «كتاب عن الجنرال شارل نوكَيس والسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب منذ أيام الجبهة الشعبية إلى نهاية حكم فيشي في إفريقيا الشمالية»، مع ذكر تفاصيل حياة هذا الضابط الفرنسي قبل تعيينه مقيماً وبعد ذلك. فيسير بنا الباحث إلى بعض لحظات محاكمته غيابياً غداة الحرب بتهمة التعامل مع العدوّ، وإلى لجوء الحكومة الفرنسية إلى استشارته عندما توترت العلاقات بينها وبين السلطان سيدي محمد بن يوسف في منتصف العقد الخمسيني، بل وإلى جنازته في باريس سنة 1971 التي لم يحضرها أحد من رجال الدولة الفرنسية، وحضرها سفير المغرب في باريس بأمر من الملك الحسن الثاني رحمه الله. لكن الذي يثير انتباه القارئ المغربي هو ما رمنا حصره في العنوان الذي استقر الرأي عليه، وهو «**الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال شارل نوكَيس (1936-1943)**». ذلك بأن تفاعل الثوابت والمتغيرات، الذي هو سرّ الحركة التاريخية، يبدي بما لاشك فيه،أن الاستعمار الفرنسي في المغرب بلغ ذروة نفوذه في عهد الجنرال نوكَيس لما أبداه هذا المقيم العام من الدهاء في التصرف بضعف المغاربة في تلك اللحضات وفي إرجاء مفعول ما صار يبدو عليهم من اليقظة والانتفاضة، وأيضاً في صون استقرار البلاد بالرغم من هزات حربين مدمرتين، هما الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية. لكن مما لا جدال فيه أيضاً أن بلوغ الأوج كناية عن الأفول، وأن أسباب انهيار الحماية كانت كلها بادية للعيان، وقد أدركها الجنرال نوكَيس تمام الإدراك، ويمكن إجمالها في تكاثر عدد المغاربة بوتيرة لم يسبق لها نظير وبداية تكدسهم في المدن. فصارت الجالية الأجنبية الدخيلة حتماً إلى التهميش، في الوقت الذي ابتدع فيه الشعب المغربي لنفسه قيادة سياسية في منتهى الفتوة والحداثة في شخص ملك شاب هو سيدي محمد بن يوسف الذي عرف بما أوتي من قوة الحدس والغريزة السياسية كيف يميّز بين أغراض الاستعمار وحاجيات البلاد إلى الاستثمار الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى بين حرمة الدولة وتطلعات شعبه إلى الحرية والاستقلال. كما أن الجماهير المغربية تمخضت عن قيادة وطنية

جديدة خرجت بها إلى شوارع المدن لتعلن عن استعدادها لتحمل أعباء المسؤوليات الكبرى في أسلوب متمسك بالثوابت مثلما هو متنصّل من رواسب الماضي، وعازم على مناهضة الاستعمار مثلما هو راغب في تجديد صرح المجتمع المغربي بناء على مقتضيات العصر. وخلاصة القول أن نظام الحماية أضحى محاصرا بين انتفاضة الجماهير المغربية وانتشار الوعي الوطني في صفوفها، وإدراك الأقطاب المتحكمة في مصير العالم،وفي طليعتها الولايات المتحدة،لخطورة شأن الموقع الاستراتيجي للمغرب.

أما عن عملية التعريب في حد ذاتها، فقد رُمْتُ مسايرة أسلوب الباحث الذي لا تعقيد فيه ولا صعوبة تذكر. وقد فضلت الاحتفاظ ببعض المصطلحات التاريخية مثل مصطلح «**الباسفيكاسيون**» (**Pacification**) اعتقاداً مني بأن أسماء الأعلام لا تترجم مهما بلغ من وضوح دلالتها ؛ فإن مصطلحات الحضارة الإسلامية غير مترجمة في باقي اللغات، وتستعمل على ما صيغت عليه في الأصل، مثل «جهاد» و«فقه» و«سنة» و«شيعة» وما إلى ذلك. وكذلك لفظ «باسيفكاسيون»، فهو لفظ مشحون بالمعاني الاستعمارية، وكل محاولة لتعريبه «بالتطويع» أو «التمهيد» كما فعلت صحيفة «السعادة» إبان الحماية، أو «بالتهدئة» كما يَرِدُ بأقلام باحثي هذا الزمان، فإنما يخرج باللفظ عن أطواره ودلالاته التاريخية. وفي السياق نفسه احتفظت بكلمة «كوطا» (Quota) و«كويتوس» (Quitus) وبما ذكره صاحب البحث بالفرنسية في طي الكتاب. وقد حرصت من جهة أخرى على التعريف بكل ما قد يستغربه القارئ العربي من الإشارات المجازية أو المقارنات المستوحاة من الثقافة الأميركية مدرجة في الهوامش الأصلية للكتاب، جاعلا إياها بين معقوفتين [...] للتمييز. كما أنني أضفت البيبليوغرافية حتى يطلع القارئ على عناوين المراجع والمقالات التي تم تعريبها في بعض الحالات.

إبراهيم بوطالب

اللّٰه غالب

تمهيـد

يستعرض هذا الكتاب أعمال الجنرال شارل نوكَيس والسياسة الاستعمارية الفرنسية منذ قيام الجبهة الشعبية إلى نهاية نظام فيشي في إفريقيا الشمالية. ونوكَيس هو سادس المقيمين العامين الفرنسيين في الرباط. حظي بالحظوة الكبرى لدى المارشال هوبير ليوطي (1854–1934)، «مبدع» الدولة المغربية الحديثة، الذي كانت أقواله عن السلطة الاستعمارية تملأ تقاليد حكام المستعمرات وراء البحار وكل من كان معجباً به في الخارج، ولا يزال الفرنسيون يعتبرونه بإجلال رمزاً لأرقى ما كان من تجربتهم في بناء الإمبراطورية[1]. ومع أن نوكَيس لم يكن ممن لا يفكر بنفسه، فإنه كان لا يطمح إلى أكثر من اقتفاء أثر ليوطي، فيحيي ما كان من هالته السحرية ويبعث نفساً جديداً في الحماية الفرنسية على الإمبراطورية الشريفة في لحظة من الصعوبات الاقتصادية والقلق السياسي والأزمة الاجتماعية. وكان نوكَيس رجل عقل وانضباط وإحساس، وكان من مهامه إقامة روابط المصلحة والعاطفة بين الفرنسيين والمغاربة، راجياً أن يعود كل ذلك بالخير على فرنسا. فإن ليوطي كان يقول : «أعتقد من صميم القلب والفؤاد واعتماداً على كل ما مررت به من التجارب، أن أحسن سبيل لخدمة فرنسا في هذا البلد ودعم قواعد حضورها فيه، هو أن نجعل خاطر هذا الشعب وقلبه معنا»[2]. وتلك هي الطريقة التي أراد نوكَيس انتهاجها.

---

(1) انظر ملخص مسار ليوطي في الوظائف مصحوباً ببليوغرافية جيدة عند شام (Scham)، *Lyautey in Morocco*. وانظر أيضا لِي ريفيران (Le Révérend) ,*Lyautey écrivain*. وحيث إن الأراء قد اختلفت دائما بشأن مناهج ليوطي ومنجزاته، فإن تقويماً سلبيا لكل ذلك يوجد في كتاب بورش (Porch)، *The Conquest of Morocco*.

(2) ليوطي *Paroles d'action*، ص. 395.
وليكن في علم القارئ أن كل ما هو مترجم إلى الإنجليزية مما نقل من المصادر المخطوطة أو المنشورة، هو من ترجمة كاتب هذه السطور سوى ما قد يشار إليه بالإشارة الخاصة.

وكان من مهام نوكَيس أيضاً وقاية المغرب من مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية وصيانته من قلاقل الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية. وفي كلتا الحربين، مسّ بالنفوذ الفرنسي وبأسباب تطبيق ما كان متعاقداً عليه مع السلطان، ذلك بأن معاهدة 1912 قضت بدخول فرنسا إلى المغرب «لإقامة حكومة معتمدة على النظام الداخلي وعلى الأمن»، وتيسير سبل «الإصلاح»، وضمان «النمو الاقتصادي للبلاد». وقد تأتّى لفرنسا، بفضل «النظام الجديد»، أن تحتل البلاد وأن تتحكم في شؤونها باسم السلطان وعلى يد المقيم العام الفرنسي، فهو «المؤتمن على سلطات الجمهورية كلها في المغرب». وتعهدت فرنسا في مقابل ذلك بصيانة «المقام الديني للسلطان وما له في التقاليد المغربية من الحرمة والجاه»، وبمؤازرته «ضد كل خطر يمسّ بذاته الشريفة أو بكرسي العرش أو ينشأ عنه اضطراب المملكة»، وأيضاً بمساندة حكومته المركزية، وهي **المخزن**، والسهر على ممارسة العقيدة الإسلامية في مجموع الإمبراطورية[3].

وكان على عاتق نوكَيس أن يلتزم بهذه الوعود.

لكنه سرعان ما أدرك عند ممارسته للحكم في المغرب مدى ما كان من تآكل قوة فرنسا ونفوذها في أوربا وفي العالم. ويوم وقعت الهزيمة سنة 1940، بدت إفريقيا الشمالية على الخريطة بمثابة الأرض الوحيدة التي يمكن مواصلة المقاومة الفرنسية منها ضد ألمانيا. لكن نوكَيس بادر إلى جعل الإمبراطورية الإفريقية في أحضان فيشي. وقد حمله على ذلك عوامل جغرافية وسياسية وظروف الحياة في المستعمرات. مما أدى بعد سنتين إلى اصطدام مشؤوم مع الحلفاء، فكان مآل خليفة ليوطي الهجرة والنكبة.

وإنه ليسعدني أن أشكر للمجلس الأميركي للجمعيات العالمة وللجمعية الأميركية للفلسفة ولجامعة إلينوى في شيكاكو ما منحتني أياه من المنح. كما أن جمعية تاريخ الاستعمار الفرنسي التابعة لمؤسسة هوفر عن الحرب والثورة والسلم سمحت لي بتحرير الفصل الثاني من الكتاب، وهو المقال الصادر في Journal of Contemporary History، رقم 3 (يوليوز 1978)، صص 433–448، الذي

(3) نشرت معاهدة فاس (30 مارس 1912) عند هالسطيد *Rebirth of a Nation*, (Halstead) صص. 273–274.

عنوانه : «ثورة المدن، أو الظهير البربري (1930) واستراتيجية فرنسا في حواضر المغرب».

وإني لمدين بما لا سبيل إلى رده من الدين للكولونيل گي (Guy) ولأوديل دي فيرطامون (Odile de Verthamon) اللذين سمحا لي بالاطلاع على وثائق الجنرال نوگيس دون أدنى قيد. ولابد من أن أميز بالذكر أنييس ف. بيطرسن (Agnes F. Peterson) من مؤسسة هوفر. كما أود ذكر ما أكنه من التقدير لأسرة بول وجانيت بيناشون (Paul & Jeannette Binachon) يوم كنت في ضيافتهما في فرنسا قبل عشرين سنة، ولكورضن رايط (Gordon Wright) الذي أدخلني ميدان تاريخ فرنسا. وأشكر في الأخير شارون (Sharon) وآن (Anne) وسارة Sarah) وكيط (Kate) اللائي سرن معي في هذا المشروع خطوة خطوة.

اللّٰہ غالب

الفصل الأول

بصمات ليوطي

صدر مقال في *La Revue hebdomadaire* في شهر نونبر 1938، يوم كانت فرنسا تتنفس الصعداء بمنتهى الجبن، كما قال ليون بلوم (Léon Blum)، بعد تجنبها الحرب الأوربية بشأن الأزمة التشيكوسلوفاكية. وكان المقال كله تنويهاً بالمارشال ليوطي وبأدواره في تشييد إمبراطورية فرنسا وراء البحار. على أن الغاية منه لم تنحصر في تمجيد ليوطي في زمن بات يفتقر للأبطال، بل ذهبت أيضا إلى حدِّ إبراز خطورة شأن المغرب بالنسبة لفرنسا الميتروبول مع إشعار الفرنسيين بمنجزات المقيم العام، وهو يومئذ الجنرال شارل نوكَيس، الوارث «الروحي» لليوطي الذي كان قد تقلّد المنصب في الرباط منذ 1936. وكان المقال غير موقع، لكنه من تحرير الديوان الصحافي لنوكَيس. وجاء على شكل صيحة دعائية ممزوجة بتقرير مأذون به عما كان يجري في الزاوية الغربية من إفريقيا الشمالية. ذلك بأن الكاتب أبى إلا أن يثير انتباه الفرنسيين حتى لا يتغافلوا عن الإمبراطورية لشدة ما كانت أنظارهم شاخصة نحو نهر الراين، فقال :

«لقد ولى الزمان الذي كان [ليوطي] يرى فيه مصير المغرب مرتبطا بما يقع في اللورين. أما اليوم، فإن مصير اللورين، بل ومصير بلدنا برمته مرتبط بالمغرب وبمجموع ممتلكاتنا الاستعمارية. فلا مناص من النهوض بسياسة استعمارية حازمة تساندها جميع الهيآت بقوة. ونحن اليوم بحاجة إلى ذلك أكثر من أي وقت مضى *لضمان سلامة بلدنا واستقلاله*»[1].

وكان أمر استنهاض الإمبراطورية لمساعدة الوطن الأم من الأنغام المتداولة، سمع الفرنسيون العزف بها منذ الحرب العالمية الأولى. لكن الجديد في ذلك، هو أن يقال عن المغرب إنه مصدر قوة لفرنسا وليس مصدر ضعف، وذلك بالرغم مما

(1) ذكره سيمونو (Simoneau) في مقاله «من ليوطي إلى نوكَيس» ص 150-172.

كان يجري على ساحته من القلاقل الاجتماعية والسياسية منذ 1934. ويعود الفضل كله في هذا التحول لنوكَيس، وبخاصة في المجال الحيوي للسياسة الأهلية. فقد أطنب الكاتب في حرص نوكَيس، وهو من أوائل من ألتفّ حول ليوطي من المساعدين، على إمساك الأمور من حيث تركها المارشال، ساهراً على إحياء مبادئه وأساليب عمله. وإنه تصدى بمنتهى الحزم والشهامة لما كانت تنذر به مظاهرات المدن عامي 1936 و1937 من انهيار السلطة الاستعمارية، فجدد صرح الحماية على الثابت من القواعد الاقتصادية والسياسية. وليس ذلك كله من باب الدعاية الصرفة، إذ كان ليوطي، قبل أربع عشرة سنة، قد احتضن الكولونيل الناشيء قائلا له : «إنك تعرف البلاد، وإنك متشبع بمناهجي، شديد الفطنة سريع الإنجاز وكلك حماس وحرارة». وازداد نوكَيس تمسكا بتلك المنهجية يوم تقلد مهام الإقامة العامة، معترفا بأنه «لم يكن يطمح» لأكثر من أن يسير في خطى «المارشال الجليل قائده ومرشده المبجل»[2].

وكان ليوطي قد جعل مفهوم الحماية أمراً يتداوله الخاص والعام. فالحماية عنده وسيلة تمكن دولة غير أوربية من الحفاظ على وجودها ومن التقدم على دروب العالم العصري، متمسكة بمؤسساتها وواقفة على إدارة شؤونها بنفسها تحت «مجرد مراقبة» القوة الأوربية / التي تمثلها في الخارج وتشرف على إدارة جيشها وماليتها وتوجه نموها الاقتصادي. وشرح ليوطي ذلك قائلا : «ميزة هذا المفهوم الأساسية أنه يحمل فكرة المراقبة وليس فكرة الإدارة المباشرة»[3]. ذلك بأن الحماية عند ليوطي كانت صورة سياسية لفكرة «الشراكة» التي مفادها أن الإمبراطورية تضم إلى فرنسا شعوبا مختلفة تحتفظ بأكثر ما يمكن من تقاليدها الثقافية وأشكال حكمها، مع الاستفادة من مزايا الحضارة الغربية والحكم الفرنسي. مما يخالف فكرة «الإدماج» الرامية إلى جعل أبناء إفريقيا وآسيا وجزر بحار الجنوب فرنسيين بالثقافة، فتمسك فرنسا مباشرة بزمام أمورهم نزولا عند أحكام المنطق والتحرر. على أن

[5]

(2) من ليوطي إلى نوكَيس، 6 فبراير 1924 (**أرشيف نوكَيس**). — قول نوكَيس كما ذكرته **لافريك فرانسيز** 46 عدد 10 (أكتوبر 1936) ص. 511.

(3) ليوطي «سياسة الحماية» 18 نونبر 1920 **أرشيف شاربانتي** (Charpentier). وهناك فرق بين هذا النص وما يقرأ بقلم ليوطي في **ليوطي الإفريقي**، ج 4، ص 25–36. والاعتماد على نص شاربانتيي فيما بعد.

الغاية في كلتا الحالتين واحدة، وهي نشر النفوذ الفرنسي. لكن بلوغها في الحماية، بالعمل مع «الهيئات الحاكمة السابقة» وليس ضدّها، إذ من شأن تلك الهيئات أن تساعد على تطويع البلاد «بتكلفة أقل ونجاح أكبر مما لو اجتمعت فيالقنا العسكرية كلها على ذلك». ولا جدال في من تكون بيده السلطة، فإن فرنسا هي «الماسكة بالزمام». والنهوض بتلك القوة الاجتماعية الكبرى كله من مصلحة فرنسا. وذلك لب فلسفة الحماية[4].

وقد وضع ليوطي أساليب الإدارة غير المباشرة في المغرب ساعيا في استقطاب «أكبر الشخصيات» حيثما أمكن، واستقطاب «ما لا يحصى من صغار الوجهاء» في كل مكان[5]. وكان السعي حثيثا في التعامل مع النظام السابق، فإنه خاطب وزراء السلطان وقواد القبائل وعمال المدن قائلا : «إنكم تعلمون كم كنت حريصاً على أن يبقى كل واحد وكل شيء في مكانه التقليدي وأن تبقى الزعامة بيد أصحابها الطبيعيين فيحكمون ويطاعون»[6]. وبناء على سلم التراتب في المجتمعات التقليدية وعلى مسؤوليات الزعامة وسط النخبة الحاكمة، فإنه كان يدعي أن في ذلك سرّ نجاحه، لما لتلك الأمور في المغرب من الوقع الكبير.

وقد حذر ليوطي، من باب المنطق، من إحداث بيروقراطية عريضة مزعجة في ما وراء البحار تضاعف عبئاً الجهاز الأهلي «نصف المستقل». وحتى لا ترتفع التكاليف، وحتى يسير الحكم المباشر على المفروض فيه، فإنه كان لا يريد إلا أقل ما يمكن من العسكريين ومن ضباط المراقبة ورجال الإدارة — **Peu de gendarmes** — . لكنه كان واعيا بضرورة أن يكون التوجيه القوي من الأعلى. فكل ولاة المستعمرات وكل المقيمين العامين كان لابد من أن يكونوا بمثابة **بروقنصلات** مطوقين بكل ما في هذه الكلمة من السلطة المعنوية والسياسية مع منتهى الحزم. قال : «ليست القيادة في نظري سوى تعبير مباشر عما يكون

(4) «من ليوطي إلى أخته»، 16 نونبر 1894، و1 شتنبر 1896، انظر ليوطي **الرسائل من الطونكين ومدغشقر** *(Lettres du Tonkin et de Madagascar)*، ج. I، ص 72–71 وII، ص 81. انظر كذلك بيتس (Betts) **الإدماج والإشراك** *(Assimilation and Association)*.

(5) ليوطي : «مذكرة إلى السيد أندري طارديو (André Tardieu) عن السياسة الأهلية»، نونبر 1913 ضمن **ليوطي الإفريقي** *(Lyautey l'Africain)*، ج I. ص 253.

(6) ليوطي : **كلمات ميدان العمل** *(Paroles d'action)* ص 195.

[6] لمن يمارسها من اليقين ومن الحماس عند مزاولة مهامه، فيقف عليها بنفسه ويتفقدها بالإكثار من التجول ومن الخطب وتسخير أدوات التواصل البصرية والمسموعة»[7].

وكانت شخصية ليوطي مسايرة لفلسفته في الحكم وفي السلطة الاستعمارية. فإنه كان يحب أن يكون كثير الحاشية وأن يكون محل إعجابهم وودهم. وقد نال من ذلك في المغرب أوسع نصيب. وكان يبهر الضباط الناشئين العاملين بقيادته والذين أصبحوا من أنصاره مدى الحياة، يتذكرون بتمام الدقة والاعتزاز الساعة التي طلب منهم فيها أن يكفوا عن مخاطبته بيا «سيادة المارشال» الطنانة، ليكتفوا بـ«مون جنرال» فذلك أقل تكليفاً، وباليوم الذي «يدخلهم في حيز التشريفات الكبرى»، بمخاطبتهم بصيغة «أنت» عوض «أنتم»، فيكون ذلك علامة الرضى والثقة[8]. وقد تسربت نظرته عن بلوغ الشخص كل مراميه من خلال المجهود الاجتماعي المسؤول إلى صفوف مساعديه سواء منهم العسكريون والمدنيون، وما العمل والبناء والابتكار إلا الكلمات الأولى من أبجدية الإنجاز. والخدمة معه والمرور من «مدرسته» والكون من جملة «فريقه» المغربي، كل ذلك من التجارب المؤثرة التي ترسخت بذاكرة جيل من شباب الضباط.

وكان لليوطي تأثير مماثل في أهل البلاد. وتعتبر عنايته الأبوية بالشعب المغربي على ما كانت عليه يومئذ تعلقا عاطفيا صادقا بعيد الأغوار، وليس خفضا للجناح فرضته الضرورة. يضاف إلى ذلك ما كان عليه من الحزم مع التلطف، والشجاعة مع القدرة على شد الانتباه إليه، والذكاء مع احترام الإسلام، مما جعل النخبة المغربية معجبة به، وجعله في نظر العامة في رتبة أبطال الأساطير. وقد وقف الصحافي الإنجليزي وولطر برطن هاريس (**Walter Burton Harris**) على لحظة استسلام قبائل بني مكيلد وزايان، فقال :

«كنت معه في اليوم التالي عندما نزل أبناء القبائل المستسلمة من أعلى جبالهم رفقة نسائهم وأطفالهم ليروا ليوطي. وكانت النساء في أبهى حُلَلِهِنَّ مثقلات بحليهن

(7) «من ليوطي إلى أخته» 16 نونبر 1894 ومنه إلى أنطونان دي مارجري 15 غشت 1896 ضمن **رسائل من الطونكين ومدغشقر**، ج I، ص 72-73 وII، ص 45.

(8) انظر دوروزوا (Durosoy) : **مع ليوطي** *(Avec Lyautey)* ص 59.

الفضية يقدمن له الحليب وهو يمشي بينهن شادا إليه أنظار الأطفال الذين كانوا يتزاحمون للمس يده أو تقبيلها. وكان ذلك من سحر اسمه وسحر شخصيته، فإنه كان يتحلى بأحسن ما يكون من خصال الموظف في المستعمرات، وهو التعاطف مع *أهل البلاد*»[9].

وكان ليوطي يبرر ذلك الجاه وذلك *الكاريزما* أو تلك *البركة* أو الجاذبية السحرية بمنتهى البساطة. فذلك ناجم عما كان يكن للهوية الإسلامية من سامي التقدير. وكان عدم المسّ بالشخصية الأهلية من «المبادىء» التي ينبغي أن تبقى من «المقدسات» في المغرب. ذلك بأن صيانة الدين والأعراف في نظر ليوطي، فيها وقاية الفرد والأسرة والجماعة مما في مخالطة الغرب من أسباب التشرد. وكانت مساندة السلطان بصفة كونه أمير المومنين من **الأهمية** بمكان. قال : «ما إن أدرك المسلمون أن سلطانهم عاد إلى نفوذه وإلى واجبات السيادة وأنه يستطيع القيام بما أمر به الرسول من الطقوس المقدسة بمنتهى الحرية ودون أدنى تدخل من جانبنا، حتى اعترفوا بعزمنا على احترام ديانتهم وأعرافهم تمام الاحترام». وفي ذلك من الأغراض السياسية ما لا يخفى، فإن ليوطي كان يرى أن مساندة السلطان الذي «هو الرمز الحي للأعراف» من شأنها أن تحمل المغاربة باستمرار على التغاضي عن وجود **الفرنسيين** بينهم[10]. [7]

وكان المارشال يفتخر بما ترتب على ذلك من النتائج السياسية. ولا يفوته ــ كلما سنحت الفرصة ــ أن يتحدث أمام الملإ بإسهاب عما كان بينه وبين السلطان أو بين مديري الحماية وبين موظفي حكومة السلطان ــ وهي **المخزن** ــ من الثقة. وكان يعزو إلى السياسة الأهلية كل ما أنجزه في ظرف ثلاث عشرة سنة، سواء ما كان من تطويع القبائل أم إدخال أساليب العصر على الدولة أم إنماء الاقتصاد. وكان ذلك مراهنة على الماضي لإعداد المستقبل. وما تشييد السلطة السياسية الشريفة، وما المحافظة على المؤسسات **الفيودالية** الكبرى والإبقاء على التنظيمات الاجتماعية والجماعية، وما توحيد إمبراطورية السلطان إلا من العوامل

---

(9) انظر هاريس (Harris) : **فرنسا واسبانيا والريف** *(France, Spain and the Rif)* ص 193–194.

(10) سيمونو : «من ليوطي إلى نوكَيس»، ص 157–158.

الحاسمة التي تشهد في نظر ليوطي على طيّب صيت المغرب على الصعيد الدولي[11].

وبالرغم من الأقوال والأفعال التي أذاعت سمعة ليوطي بصفته جنديّاً وموظفاً استعمارياً، فإنه لم يكن غافلاً عن نقائصه. فإنه انزعج، سنة 1920، من الاحتمالات الثورية التي كانت وراء مفاهيم التسيير الذاتي والانعتاق من الاستعمار، معترفاً بما يخيّب الآمال في الحماية، لأنها لم تسر على ما ينبغي من السرعة لتواكب تطلعات آلاف المغاربة الذين نزلوا ساحة الحرب في أوربا دفاعاً عن فرنسا، ثم عادوا لوطنهم وهم أكثر استعداداً للقيام بواجبهم في مجتمعهم. ووجد نفسه مضطراً إلى أن يكتب ما يلي : «لقد حان الوقت لتغيير الوجهة التي تسير فيها سياستنا الأهلية وقضية مشاركة المسلمين في الشؤون العامة تغييراً تاماً». ذلك بأن ثمان سنوات من الحماية لم تكن قد قامت بما يستحق الذكر من أجل أن يشارك المغاربة الفرنسيين في كل الأعمال. ومع أن كل القرارات التشريعية — وهي **الظهائر** — كانت تصدر باسم السلطان وبتوقيعه، فإن ليوطي اعترف بأنه «لا نفوذ له في الواقع» ولا يطلب رأيه إلا «رياء»، وأنه منعزل واقف عند حدود قصره بعيداً عن تيارات الحياة العمومية، ممنوع من المبادرة لا يتحرك للوقوف على الأمور بنفسه بالرغم مما له في ذلك من الرغبة ومما يبديه من الاهتمام بكل شيء، إلا أنه يمسك عن ذلك في انتظار أن يلتمس منه. ولكن لا أحد يلتمس منه شيئاً، واعترف ليوطي قائلا : «لولا أنني كنت ألتقي به من حين لآخر لظل يعيش في تمام الانزواء». ولقد أوشك المولى يوسف وهو يوصف على هذه الصورة أن لا يكون أكثر من دمية طيبة تتحرك بما تتلقى من الأوامر. [8]

والأمر على الحالة نفسها مع **المخزن**. كان رؤساء المصالح الإدارية الفرنسيون في يوم من الأيام يأتون مناوبة لحضور مجلس السلطان، فيخبرون عما يجري ويردون على الأسئلة. لكنهم كفوا عن ذلك، فقال ليوطي مشتكياً : «لم يحضر أي مدير ولا أي رئيس مصلحة مجلس الوزراء منذ عدة سنوات. ونتيجة لذلك، لم يشارك الصدر الأعظم ولا باقي الوزراء في مناقشة أدنى قضية من القضايا ذات

---

(11) سيمونو : «من ليوطي إلى نوكّس»، ص 158 – وانظر كولفين (Goulven) **فرنسا في المغرب** *(La France au Maroc)*، ص 24–25.

البال التي باتت معالجتها رهينة» بالفرنسيين دون سواهم. والخلاصة أن الصلة انعدمت بين رؤساء المصالح ووزراء السلطان، وصار المخزن يغطّ في «للذيذ الغفوات».

أما بقية الشؤون العمومية، فلا أثر لمشاركة المغاربة فيها باستثناء حالة واحدة، وهي من فاس، حيث كانت الهيأة البلدية الأهلية منتخبة، وهي **المجلس**، وكان بيدها فعلا أمر إدارة شؤون المدينة العتيقة. أمّا في باقي البلديات، حتى التي كانت مجالسها أو لجنها البلدية تضم أعضاء من الأهالي ويترأسها الباشا، فإن القرار فيها كان بيد الأعضاء الفرنسيين وبيد الوكيل الفرنسي عن المدينة. وأصبحت باقي المؤسسات الأهلية إما في تمام الخمود وإما في خبر كان. ولم تكن غرف التجارة والفلاحة الأهلية سوى حبر على ورق. وكذلك الطوائف الحرفية الأهلية أو الحنطات التي «كانت في الماضي متينة البنيان»، فإنها اندثرت من كل مكان إلا من فاس ومراكش.

وخلاصة ذلك الواضحة أن المغرب سار «شيئا فشيئا نحو الإدارة المباشرة»، خلافا للمجرى الذي كان ليوطي يريد السير فيه، وأصبحت الحماية معرضة لكبير الأخطار، فقال ليوطي : «من الوهم أن نتصور أن المغاربة لا يدركون ما هم عليه من التنحية من إدارة الشأن العام وأنهم يعاملون معاملة القاصرين، فإنهم على بينة من ذلك ممتعضون منه». وليس بين إدراكهم لتلك التنحية وبين المعاداة الصارخة سوى بضع خطوات. وكان ليوطي منشغلا على وجه الخصوص بحالة الشباب المثقف في المغرب، إذ كان نصيبهم من الإدارة لا يتجاوز بعض المناصب الدنيا، وكان يخشى أن ينظموا صفوفهم وأن يمسكوا بزمام الأمور. فقال : «من المحتمل أن يتبلور كل ذلك في يوم من الأيام وأن ينفجر، ما لم نأخذه بعين الاعتبار على الوجه الصائب، وما لم نشرع في الأخذ بيد هؤلاء الشباب»[12].

ومن الغريب أن يشتكي ليوطي بمثل هذه المرارة من أوضاع كان أمرها كله بيده. على أن مجال المبادرة لم يكن متسعا أمامه كما قد يتصور المرء. فإن الأوساط الاستعمارية وأنصار الإمبراطورية في باريس كانوا يحثونه دون هوادة على نبذ فكرة الحماية للعمل بما هو أنجع من المناهج الجزائرية. وكان الحديث عن الحكم غير

(12) ليوطي : «سياسة الحماية»، 18 نونبر 1920، (أرشيف شاربانتيي).

[9] المباشر وعن اقتسام المسؤولية مع النخبة الأهلية يوحي باحتمال انغلاق أبواب الاستعمار أمام أولائك الذين كانوا يعتبرون المغرب ملكا حازته فرنسا على الدوام. وكان ليوطي نفسه فضلا عن ذلك سجين ما في التعاون الفرنسي المغربي من «الصعوبات العملية»، على حد قوله. فالحكم المباشر يجري في دمه، شأنه شأن كل البيروقراطيين القادمين من فرنسا وكل العسكريين الزاحفين من الجزائر، وجميعهم مجبول على قلة الصبر والتشدد في ممارسة الحكم. ثم إن إقامة صلات الشراكة مع الأهالي «عمل لا يبعث على الارتياح» في الغالب، وعمل «مرهق» من جراء تباين «العقليات» و«أساليب العمل». وكثيرا ما كان الفرنسيون يميلون إلى اعتبار الأهالي «من الأجناس المنحطة ومما لا داعي للمبالاة به»[13]. والغريب في الأمر أن الحاجز العائق للشراكة الفرنسية المغربية ربما كان في الحماية نفسها التي يوحي فرضها بعجز المغاربة عن التصرف بما يتطلبه القرن العشرون من أشكال الحكم. وكان ليوطي نفسه يبدو وقد جعل «فاصلا واضح المعالم للتمييز» بين المغاربة والفرنسيين في كل مجال من مجالات العمل[14]. ولذلك يميل المرء إلى الذهاب إلى ما ذهب إليه شارل أندري جوليان من أن الحماية كانت «من الأوهام» وأن الحكم غير المباشر كان من الألغاز[15].

لكن لابد من التنبيه، إنصافا لليوطي، إلى ما كان يزعجه من تلك المفارقة. فإنه أحدث إدارة الشؤون الشريفة سنة 1920 سعيا في «تهذيب» السلطان ووزرائه وباقي موظفي المخزن على أسس جديدة، وعلى تلك الإدارة أن تكون «صلة وصل مستمرة» بين الحكومة المغربية والمصالح الفرنسية. وصدرت التعليمات للمديرين ولرؤساء المصالح بالسعي في الاجتماع مع السلطان وحضور مجالس الوزراء لشرح مسؤولياتهم ومناهج عملهم وما هم بصدده من المشاريع. وكان ليوطي يود على وجه الخصوص أن «يدلي الصدر الأعظم بدلوه في الإدارة العامة [للحماية] أكثر فأكثر»، فأمر بأن يستدعى لحضور كل الاجتماعات التي تعرض فيها التقارير الإدارية، وأيضا لحضور مجلس الحكومة الذي ينعقد كل شهر للتباحث

(13) ليوطي : «سياسة الحماية»، 18 نونبر 1920، (**أرشيف شاربانتيي**).

(14) انظر شام Scham **ليوطي في المغرب** *(Lyautey in Morocco)*، ص. 193.

(15) انظر جوليان : **المغرب في مواجهة الإمبريالية** *(Le Maroc face aux Impérialismes)* ص. 95–127.

مع المقيم العام في الميزانية والقضايا الاقتصادية. فقال : «إن حضوره معنا سيكون أول وأحسن ما يثبت مناهج الحماية». وقد وسّع ليوطي من دائرة مجلس الحكومة بعد ذلك بسنتين ونصف، (وكان إلى ذلك الحين وقفا على الفرنسيين دون سواهم) فألحق به بعض المغاربة. ولربما كان الوقت قد فات، ولكن القرار يشير إلى ما كان ليوطي يرمي إليه، وهو أن يبقى السلطان ومخزنه على بينة مسترسلة مما يتصل بالحكومة وبالإدارة، فيحملهم ذلك على الإدلاء بدلوهم فيها وعلى المشاركة في العمل»[16].

[10] وبخصوص تلافي أزمة الشباب المغربي، جدد ليوطي العزم على «إعداد شريحة من الشباب للخدمات الحكومية»، فأمر مديري المصالح بانتقاء بعض الشباب المغاربة واستعمالهم في «مناصب مشرفة ومجزية». قال : «لن تكتمل الصورة المثالية للحماية إلا يوم ترى جلابيب الشباب المغربي تسير بين كسواتنا الرومية في المكاتب. ونكون بذلك قد أعددنا فريقا ثانيا قادرا بالتدريج على تعويض الفرنسيين في العديد من الوظائف، ففي ذلك حل لما نفتقر إليه من الموظفين». وكان يعلم أن ذلك لن يتمَّ بين عشية وضحاها، وأنه من اللازم «أن نتغلب على عناصر المقاومة والجمود». ولم ينس أن تعليماته بجعل برنامج لإعداد الشباب المغربي سنة 1916 بقيت «حبرا على ورق». ومع ذلك، كان يعي ما في تجديد المحاولة من الأهمية ليس وبما من جهة إحياء روح الحماية، ولكن من جهة ما كان يخشاه لو عجزت فرنسا عن التمهيد للمستقبل من أن تدخل النخبة المغربية «درب التطوير بغير مساعدتنا فتصغي للتأثير الأجنبي وللشعارات الثورية»[17].

وقد جاء كل ما اقترحه في هذا الصدد يدور حول قضايا التعليم والإعلام، وتلك خطوة لا تخفى أهميتها. وحتى لا يكون ذلك أكثر من ذر الرماد في الأعين، كان لابد من إتباعه بتفويض السلطة للقادة المغاربة بشكل ملموس ليتمكنوا من أدوات القرار. لكن ليوطي امتنع عن اتخاذ مثل هذا الإجراء. ولعل السبب من حيثيات وظيفة الحاكم **البروقنصلي**، فإن ليوطي وقف أيضا في وجه ما كان يطمح

---

(16) ليوطي : «سياسة الحماية»، 18 نونبر 1920، ثم «القرار»، 25 ماي 1921، وكلاهما ضمن **أرشيف شاربانتي**.

(17) ليوطي : «سياسة الحماية»، 18 نونبر 1920، **(أرشيف شاربانتي)**.

إليه المعمرون الفرنسيون في المجال السياسي. على أن المعمرين كانوا دخلاء على البلاد، وإن كانوا يطلقون على أنفسهم اسم «**ماروكان**»، بينما كانت النخبة المغربية، على ما قال ليوطي بإلحاح في عدة مناسبات، هي «المادة الحية» في الحماية. ولما وقف بعيدا عنها، فإنه ساهم في إقامة هوة سحيقة بين المغاربة والفرنسيين على أعلى المستويات التي كان ينبغي فيها تمتين روابط التعامل. وفي ذلك قدوة اقتدى بها من جاء بعده.

وكان ليوطي، بالرغم من حدود الحماية ومن تناقضاتها، مقتنعا بأنها تلبي في نهاية المطاف حاجيات الشعب المغربي المادية والمعنوية، وأنها تعمل بذلك لصالح فرنسا والفرنسيين. وكان دوره منحصرا في حمل المغاربة على «الثقة» بفرنسا، لأن الثقة أقوى دعامة للتعاون من البنادق الفرنسية. والتعاون هو جوهر الحماية وغاية كان ليوطي على حد قوله : «متفانيا في السعي فيها بدافع من الوطنية واليقين الشخصي في آن واحد. وأرجو ــ لخير وطني ــ أن يسعى في ذلك من سيخلفني مثلما سعيت»[18].

وكان خلفاؤه أصنافا متباينة. وقد أسدل الستار على عهده بنوع من الحدة والعنف، ذلك بأن خليفة المارشال كان، على النقيض منه، من السياسيين المدنيين. وكان يومئذ واليا عاما على الجزائر، فهو طيودور سطيك (Théodore Steeg) البرلماني البشوش الذي أبان عن مؤهلاته الإدارية خلال ولايته الجزائرية، فأصبح من ذوي الصدارة في الخبرة بقضايا ما وراء البحار في الحزب الرادكالي الاشتراكي [11] الحاكم. لكن إسناد المنصب إليه ما كان إلا ليثير المرارة لدى ليوطي، فهو تدبير من أولائك الذين كانوا ممتعضين من حكمه الشخصي، ويقولون عنه لمزا بأنه هوبير الأول لتبرمهم من أسلوبه العسكري في الحماية، وعدم صبرهم على استخفافه برجال السياسة، وكانوا يشتكون من احتقاره لكل ما يأتي من الجزائر. ومع ذلك، ظل سطيك على صلة طيبة بليوطي طيلة عمله في الإقامة العامة، منوها علانية بما قام به في المغرب ومشتغلا قدر المستطاع مع الفريق الذي كان ملتفا

(18) كلمة ليوطي «إلى الشخصيات الحاضرة لتدشين مرسى الدار البيضاء الكبير والشطر الأول من السكة الحديدية ذات العرض المعتاد من الرباط إلى فاس»، 4 أبريل 1923 ضمن **كلمات ميدان العمل**، (بالفرنسية) ص 395.

حول ليوطي. إلا أنه كان من المنتظر أن يميل بالحماية إلى الأساليب الجزائرية فيعزز مشاركة المعمرين في الحكومة ويشجع على الاستعمار ويدعم صفوف البيروقراطية. ولم يكن سطيك ليتحول إلى واحد من **الفيوماروكان**. ويوم أجبر على الاختيار بين التخلي عن منصبه في مجلس الشيوخ والبقاء في المغرب أو مغادرته والعودة إلى فرنسا، اختار الحل الثاني.

وحل محل سطيك سنة 1929 لوسيان سان (Lucien Saint)، وهو من كبار موظفي الإدارة العمومية. كان مقيما عاما في تونس خلال السنوات التسعة السابقة. وكان قد اقترب من سن التقاعد فنقل إلى الرباط لإنهاء مطافه الوظيفي جزاء له على ما تميز به في الخدمة. وكان صالحا للإقامة العامة، وقد رغب ليوطي في أن يكون هو خلفه. واعتمد لوسيان سان في المجال المدني والإداري على خبرته الذاتية وعلى من جاء معه من مساعديه من تونس. أما في المجال العسكري وفي السياسة الأهلية، فإنه اتكل على رجال ليوطي. وكان لوسيان سان نشيطا واسع الخبرة، نموذجا في الخدمة الإدارية العليا يقوم بالمهام الحكومية بنجاعة وسرعة. لكن الأمور لم تجر في المغرب على ما كان يتوقع منه، بالرغم مما يبدو مع مر السنين من أن مواهبه مكنته من المحافظة على منصبه إلى أن دقت ساعة التقاعد سنة 1933. فإنه هو الذي تبنى الإصلاح القضائي المعروف في التاريخ تحت عبارة الظهير البربري الذي تفجر عنه صيف من المظاهرات في المدن سنة 1930. ولم يعترف لوسيان سان بجسامة الخطأ، وإنما سعى في تجاوز العاصفة التي كانت أول إعلان عمومي عنيف لسخط الرأي العام المغربي، وكان ليوطي قد حذر من مغبتها. ولذلك تحول عهد لوسيان سان الذي كان ينتظر منه أن يكون مرحلة الاستمرار الإداري والإصلاح إلى شيء آخر. وظل المغاربة يتذكرون إسمه بمنتهى المرارة بالرغم مما كان عليه من حسن النية ومما أنجزه في الحماية من متين المنجزات.

وخلف لوسيان سان هانري بونصو (Henri Ponsot)، مندوب فرنسا السامي في سوريا ولبنان من 1926 إلى 1933، وجاء بعده مارسيل بيروطون (Marcel Peyrouton) الذي كان مثل لوسيان سان مقيما عاما في تونس. وكلاهما من التقنوقراطيين، تعاملا مع الطاقم الإداري ومع الجالية الفرنسية أكثر مما تعاملا مع السلطان ومع الشعب المحمي. فقد قضى بونصو مثلا ما لا يتصور من الوقت [12]

في إنجاز سلم إداري يستوي فيه موظفو ما وراء البحار مع موظفي الميتروبول من حيث الرتبة والراتب والوظيفة.وكان ذلك من المواضيع الشائكة التي تعنى بها بيروقراطية الحماية، ولا ناقة فيها ولا جمل للمغاربة. أما بيروطون، فإنه نقل إلى المغرب للسعي في وقاية الحماية من مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية. فلم يكن بونصو ولا بيروطون ممن يهتم ويلتزم بقضايا السياسة الأهلية التي كان ليوطي يعتبرها حجر الزاوية في الحماية.

وما أن تمّ تعيين الجنرال نوگيس مقيما عاما في شتنبر 1936 حتى عاد إلى العمل بخطة ليوطي. وكان قد تخرج على يد المارشال متشوفا للسير في خطاه. وتحول ما كان أول الأمر شيئا من طموح الشباب المنبهر بالأبطال إلى غاية لا ثاني لها في حياة نوگيس، وهو أن يكون خلفا لليوطي، وأن يعمل بما كان يعمل به في المغرب، وأن يرتقي من رتبة المساعد المخلص ـــ فقد قال له ليوطي ذات مرة : «لقد كنت من أول وهلة من أحسن مساعديّ ومن أكثرهم نشاطا مع دوام الإخلاص» ـــ إلى الخلف الذي يسير في خطى سلفه بالقول والفعل[19]. فمن ليوطي كان الإلهام ومنه كانت القيادة. وقد كتب نوگيس بعد تقاعده قائلا : «إن المارشال ليوطي هو الذي بث فيّ حب المغرب. وإذا كنت قد أنجزت شيئا أثناء إشرافي على إدارة البلاد، فالفضل له في ذلك. وإنني حاولت بأسلوبي الشخصي أن أعمل بتقاليد ليوطي وأن أحيط نفسي «بفريق» من صنع يدي يندفع بمثل ما كنت مندفعا به من الوفاء والحب للمغرب»[20].

وكان اختيار نوگيس إعلانا صريحا لمبدإ الاسترسال. وكان في علم الجميع أن ليوطي أدرك أن ما أنجزه من المنجزات، إنما سببه طول جلوسه على كرسي الإقامة العامة. وقد بقي نوگيس في الإقامة سبع سنوات، فهو من حيث طول مدة المسؤولية الثاني بعد ليوطي من بين أربعةِ عشر مقيما عاما فرنسيا. وبصماته متجلية لنظر معاصريه في كل مكان. ولا مراء في رتبة نوكَيس حسب جورج هوتان (Georges Hutin)، الكاتب الخاص لليوطي وكبير مساعدي المقيمين من سطيكَ

---

(19) من ليوطي إلى نوگيس، 23 أكتوبر 1923 (**أرشيف نوگيس**).

(20) نوگيس : «مقدمة» و«التصميم العام» (دون تاريخ) ضمن **أرشيف نوگيس**. وكان ذلك مجموعة من التقاليد أعدها نوگيس لوضع كتاب كَفّ عن كتابته.

إلى نوكَيس، إذ قال : «أعظم المقيمين العامين بعد ليوطي هو نوكَيس». وأكد ذلك الجنرال أوكوستان كيوم (Augustin Guillaume)، وهو **جندي من الفيوماركان** ومقيم عام بدوره قائلا : «أعتقد من صميم الفؤاد والروح أن الجنرال نوكَيس بعد المارشال ليوطي أعظم المقيمين العامين في المغرب». وتلك، ولاشك، أقوال الأنصار، لكنها تستجيب لما يعتقده الرأي العام. ففي استطلاع أجرته أسبوعية Paris في الدار البيضاء في أكتوبر 1947، (أربع سنوات بعد استقالة نوكَيس) أجاب 68% من المستجوبين بأن نوكَيس «هو أحسن من سعى في مصالح فرنسا والمغرب» من بين خلفاء ليوطي[21]. [13]

وقد ازداد نوكَيس سنة 1876 في قرية مونليون–مانيوواك (Monléon-Magnoac) في جبال البرانس العليا، وهي بلاد فوش (Foch)، ولا يغفل ذلك أحد ممن ترجم له. وتنشأ بالقرب من كَاريزون (Garaison) حيث كان والداه ربّي الأوطيل المحلي. وإنه دخل المدرسة الدينية لنوتر–دام–دي كَاريزون لمدة تسع سنوات، ثم التحق لدعم حظه في ولوج إحدى المدارس الهندسة العليا (Grandes écoles) بكاوزو (Caousou)، وهي الثانوية اليسوعية في مدينة تولوز. ومنها انتقل إلى الأقسام الإعدادية في سانت جنفييف (Sainte Geneviève) في فرساي، فنجح في مباراة مدرسة بوليتكنيك الذائعة الصيت، وتخرج منها سنة 1897 وقد اختار المهنة العسكرية وتخصص في المدفعية. وبعد سنتين من الإعداد في مدرسة التمرن على المدفعية في فونطينبلو (Fontainebleau)، ألحق بفيلق المدفعية الثاني عشر في

---

(21) كتب بذلك جوج هوتان (Georges Hutin) إلى ريني بوان (René Point). 10 شتنبر 1971 على ما جاء في رسالة من بوان هذا إلى كاتب هذه السطور، 22 مارس 1977. أيضا المحكمة العليا للقضاء، المدعي العام ضد نوكَيس، جلسات 23 و24 و25 و26 أكتوبر 1956، **الأرشيفات الوطنية** (الفرنسية)، شهادة الجنرال كَيوم (Guillaume)، 2 : 114، ومن هنا فصاعدا نشير إليها بالمحكمة العليا للقضاء، 1956 **الأرشيفات الوطنية**. وانظر أيضا باريس، أكتوبر 1947، وكانت نتائج **استنباط باريس** على الشكل التالي :

نوكَيس	%68
سطيكَ	%18
بونصو	%8
بيروطون	%4
سان	%2

فانسين. ثم توقفت وتيرة الارتقاء إذ نقل إلى فور تورنو (Fort Tournoux) النائي، وقد وصفه بأنه من «أسوإ معسكرات جبال الألب». وتلك إشارة بما كان من نبذ الجمهورية الثالثة للدائبين على ممارسة الطقوس الكاثوليكية من الضباط. ولما أدرك نوكَيس أن أسباب الترقية باتت منحصرة في الوطن، فإنه تشوف إلى متابعة وظيفته وراء البحار. وقد اعترف صراحة بأن ذلك هو ما دعاه إلى «تلبية نداء إفريقيا»[22].

ولما كان بفور تورنو، انكب على دراسة الجغرافية في قسم الجغرافية التابع للجيش، كما درس القانون مراسلة مع جامعة إيكس آنبروفونس (Aix-en-Provence) حيث أدى كل الاختبارات وناقش رسالة نيل الدكتورة في الحقوق. وقد امتعض مما اضطر إليهِ من النفي هنالك. لكنه اعترف بأن مقامه في فانسين بدا له «محصور الأفاق خاليا من كل فائدة» بالقياس مع تلك التجربة من العيش وسط الخلاء. وقد غير ذلك مجرى حياته. ويوم أعيد إلى فرقته في فانسين، التمس الالتحاق بمصلحة الجغرافية العسكرية في ما وراء البحار. وبعد أن قضى ستة أشهر من التدريب في الجزائر وتونس، تمّ تعيينه في جنوب التخوم الجزائرية المغربية سنة 1909 تحت قيادة ليوطي[23].

وهكذا دخل نوكَيس المغرب أول الأمر بصفة كونه مسؤولا عن رسم خرائط المناطق غير الخاضعة للنفوذ الفرنسي. وهنالك مارس المعارك الحربية لأول مرة، كما مارس لأول مرة تجارب القيادة. ونال بالمناسبة ثقة ليوطي الذي أوصى له بوسام **الليجيون دونور**، وصار له من يومئذ بالغ الأثر على مجرى حياته[24]. قال : «لن أنسى أبدا أن مناطق الحدود الجزائرية المغربية هي المجال الذي وضع فيه المارشال مبادئ سياسته الأهلية، وعلّم فيه فرقة من المساعدين المتحمسين ما

---

(22) نوكَيس : «التصميم العام» (دون تاريخ)، **أرشيف نوكَيس**. انظر أيضا بوان : «الجنرال شارل نوكَيس» (1876-1871)، وأيضا رسالة بوان إلى كاتب هذه السطور، 9 أبريل 1977.

(23) نوكَيس : «التصميم العام» د.ت. (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا وزارة الحرب : «بيان بخدمات شارل نوكَيس في الجيش»، 27 يوليوز 1920 (**أرشيف نوكَيس**).

(24) نوكَيس «المقدمة العامة»، د.ت.، (**أرشيف نوكَيس**).

هو المغرب ومن هم المغاربة وما ينبغي لهم من الود»[25]. ويوم تمت ترقيته إلى رتبة القبطان، انضم إلى الحملة العسكرية ضدا على بني يزناسن سنة 1910. [14] وقد افتخر بما أقام هنالك من طيب الصلات بالقواد الأهليين بعد أن أصبح من أنصار العمل السياسي الذي كان ليوطي يراه ضروريا لنجاح كل عمل عسكري. قال : «لقد صرت أصطنع الأصدقاء بفضل ما كان لي من حسن الاطلاع على الساكنة الأهلية ومن التعاطف معها وبفضل تنقلي عبر الإقليم في كتيبة محصورة من الصبايحية والمشاة الأهالي واللفيف الأجنبي. وكنت ذات يوم مخيما على ملتقى نهري زا وملوية في موقع بالغ الأهمية، وقد نجاني بعض أولائك الأصدقاء من هجوم مسلح جاء من المنطقة الإسبانية، وكان من شأنه أن ينتصر لو تمكن المهاجمون من اختراق مشرع النهر»[26].

ثم إن نوكَيس عاد إلى الجنوب سنة 1911، يوم كانت فرنسا ماضية في الضغط على الإمبراطورية المغربية من عدة جهات، فضلا عن الدار البيضاء ووجدة اللتين كانتا في حوزتها منذ سنة 1907، وذلك في انتظار ما قد يتولد عن الأحداث قصد التدخل الشامل. وجاء استعراض الطرادة الألمانية **بانطير** في خليج أكدير في شهر يوليوز لحماية المدنيين الألمان من إذاية الأهالي في الظاهر، لكن في الحقيقة للصدع بمطالب ألمانيا في المغرب. وفتحت باب المساومات الديبلوماسية التي انتهت في نونبر بتنازل ألمانيا لفرنسا عن المغرب مقابل بعض أقاليم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الاستوائية. ولم يبق إلا تسوية الجوانب الشكلية مع المغاربة. وتم التوقيع على معاهدة فاس في مارس 1912 التي وضعت أركان الحماية. وبعد ذلك بشهر، تمّ تعيين ليوطي أول مقيم عام لفرنسا، وألحق نوكَيس بالأركان العامة لقيادة جيوش الاحتلال في المغرب الغربي. ثم إنه انضم إلى حاشية ليوطي في الرباط سنة 1914.

ولما انفجرت الحرب الأوربية، عاد نوكَيس مهرولا إلى فرنسا مدفوعا برغبة القتال على الجبهة. وكان نداء الوطن المعرض للخطر ورغبة تصفية الحساب مع

---

(25) نوكَيس «خطاب في بلدية وجدة وفي الهيئات الثلاث للناحية»، 25 يناير 1937،(**أرشيف نوكَيس**).

(26) نوكَيس «التصميم العام»، د.ت.، (**أرشيف نوكَيس**).

الخصم الأوربي اللدود واختبار المواهب والقدرات مع الند الأوربي، إضافة إلى ما قد يترتب على ذلك من سرعة الترقية في ميادين القتال، من الأسباب التي جعلت ليوطي نفسه يتوق إلى الحرب الكبرى. لكنه لم يعرض عليه أدنى قيادة في الميتروبول، حتى إنه تشاءم من ذلك وصار يتصور أن خصومه تعمدوا تنحيته عن الحرب للنيل من «قوته وسلطته في المستقبل»[27]. على أنه كان قلق البال في الوقت ذاته من مضاعفات الحرب على المغرب، فكان لا يتخلى عن مساعديه إلا على مضض، خوفا من انهيار الحماية من جراء تشتت فريقه. وقضى جل الوقت يرفأ ما يتصدع من الأمور، وأبان عن مهارة كبرى في الخياطة. ويوم تلقى الأمر بإيفاد خمسة وثلاثين باطليونا إلى فرنسا وبسحب باقي قواته من الداخل إلى الشاطىء، عرض من تلقاء نفسه أن يوفد أكثر مما كانت الحكومة تطلب من الرجال، شريطة أن يسمح له بالجثوم في كل شبر من المناطق التي دخلتها **الباسفيكاسيون**. والحالة هذه، فإنه كان يراقب في نهاية الحرب من التراب المغربي أكثر مما كان يراقب منه في بدايتها. [15]

وبقي ليوطي في المغرب وحده منكبا على ما شغف به من بناء الطرق ومن الأشغال العمومية. وكان ككل عمدة في مدينة ضخمة، يرى أن تلك الأعمال هي أهم أنشطة الحكومة لأنها تتجلى للعيان بوضوح. وكان من مبادراته أثناء الحرب إقامة المعارض التجارية لإبراز مدى ما تنعم به الحماية من السكينة ومدى مساهمتها في المجهود الحربي. وكانت التعليمات عبر المغرب كله توصي بأن تبقى الأمور سائرة على ما كانت عليه أو أحسن بالرغم من الحرب. وتلك صغة فرنسية للشعار الإنجليزي القائل «بالبيزنيس قبل كل شيء». وفي كل ذلك كان «سحر» ليوطي ملموسا. وبالرغم مما ناله من القنوط، فإنه كان يبدو دائما طلق المحيا جاعلا من سياسة الابتسامة سياسة الحماية، ليقوّي المعنويات ويشجع على الثقة ويعزز صفوف التضامن مع فرنسا.

أما نوكَيس فإنه أصاب في أوربا ما كان يريد من الاقتتال، حيث قاد سنة 1915 بطارية من المدفعية ومجموعة من أربعة بطاريات سنة 1916. ويوم أسندت وزارة الحرب الفرنسية فجأة لليوطي فقبلها، التحق نوكَيس بديوانه في

---

(27) ليوطي إلى أخته، 5 دجنبر 1914، ضمن كتاب **ليوطي رسائل مختارة**، ص 311.

باريس ليقوم بصلة الوصل بين وزارة الحرب ووزارة التسلح وأركان حرب القائد العام للجيوش. لكن مقام ليوطي بالوزارة كان وجيزا وخيم العاقبة، إذ جعل حدا نهائيا لكل ما كان يخفيه من التشوف للمناصب الحكومية العليا. ذلك بأنه عجز عن مسايرة أساليب الحكومة البرلمانية وانزعج من «تدخل» المدنيين في الشؤون العسكرية، فضلا عن عجزه عن ربط الصلات الجيدة بالوزير الأول أرستيد بريان (Aristide Briand) وبقائد الجيوش الجنرال روبير نيفيل (Robert Nivelle). وقد أنهكه كل ذلك وأفقده كل توازن في ظرف ثلاثة أشهر (من يناير إلى مارس 1917) فطلب أن يعود إلى منصبه في المغرب.

وعاد نوكَيس بعد انسحاب ليوطي من الوزارة إلى ميدان القتال، ونال العديد من أماوات التنويه «بمؤهلاته التقنية» و«معنوياته العسكرية العالية» في القيادة ودقة الرماية بمدافع بطارياته التي ساهمت في إنجاح عمليات المشاة. وقد قيل عن فرقة مدفعيته، وهي السابعة عشرة، بأنها «أداة حرب من الطراز الأول» وبأن قائدها «من ذوي الوجاهة والإقدام»[28].

أما بعد الهدنة، فإن نوكَيس تولى رئاسة ديوان ألكساندر مييران (Alexandre Millerand) الذي كان مندوب فرنسا العام في إقليم ألزاس–لورين. وكان ميران هذا من ذوي السلطة واليقين الطبقي، معجبا بليوطي الذي كانت له يد في إلحاق نوكيس به بعد الحرب. وهنالك جرب نوكَيس ما كان يتذوق من العمل الإداري، إذ كانت مهمته الكبرى أن يسهر على الانتقال من التشريع الألماني (الذي ظل معمولا به في تلك «الأقاليم المفقودة» لمدة خمسة عقود) إلى نظام القوانين الفرنسية[29]. ويوم انتخب ميران رئيسا للجمهورية سنة 1920، دخل نوكَيس [16] معه قصر الإيليزي عضوا من أعضاء الديوان العسكري. وصار إضافة إلى مهامه العادية هنالك من دعاة الحماية، يرفع الكثير من ملتمسات ليوطي مباشرة لميران أو للوزير الأول ريمون بوانكاري (Raymond Poincaré)، ويشير على المارشال بأحسن المسالك لإيجاد الحل لما يشكل من المشاكل مع الحكومة[30]. ولم يكن

(28) وزارة الحرب، «بيان بخدمات نوكَيس»، 27 يوليوز 1920 (**أرشيف نوكَيس**).

(29) نوكَيس «التصميم العام»، د.ت. (**أرشيف نوكَيس**).

(30) انظر مثلا رسالة ليوطي إلى نوكَيس، 28 يناير و7 و9 و11 مارس 1924، (**أرشيف نوكَيس**).

ميران في حاجة إلى من يحمله على صيانة المصالح الإمبريالية الفرنسية ودعمها. إلا أن نوكَيس استطاع أن يعزز الصلات بين باريز والرباط.

ورغب ليوطي في الاعتراف بما كان يحظى به من دائم المساندة السياسية من قبل ميران، فأقنعه بزيارة المغرب سنة **1922** بمناسبة مرور عشر سنوات على الحماية. وكان نوكَيس هو منظم الرحلة، علما بأن القصد منها إثارة الانتباه إلى ما كانت إفريقيا الشمالية لا تزال بحاجة إليه من العناية. لكن الزيارة لم تتجاوز حدود السياحة، لأن أوربا كانت في حالة قلق وهياج. ويوم احتلت الجيوش الفرنسية إقليم الرور (**Ruhr**) في يناير **1923**، غضّ الجميع الطرف عن شؤون الإمبراطورية، لدرجة أن ليوطي دخله الوسواس من أن يكون المغرب والرسالة الاستعمارية، قد فقد كل ذلك قوة التحفيز وإثارة الإعجاب. مما لم يكن وهما من الأوهام. فإن ما تميزت به سنوات ما بعد الحرب من التضخم المالي وتفاقم الجبايات ومعضلة التعويضات واسترسال الأزمة المالية، جعل الأسبقيات في الميتروبول غير ما كانت عليه. ولئن لم يفكر أحد في التخلي عن الإمبراطورية، فإن ما كان يعار لها من الاهتمام أيام الحماس الأول أضحى في خبر كان.

ودخل نوكَيس من الإيليزي الأوساط السياسية التي كانت غريبة عن المارشال، وتزوج سنة **1921** سوزان ديلكاسي (**Délcassé**) بنت أشهر رجال الديبلوماسية الفرنسية، فأصبح متمكنا من الترقية على سلم الوظائف. وانفتحت أمامه صالونات النخبة السياسية ومنتزهاتها في البادية، بعد أن سبق لتلك النخبة أن عرقلت مساره العسكري. وانتهزها فرصة سانحة للانضمام إلى الجمهورية. أما مع صهره، فلا حاجة للمصالحة، لأنه من المعجبين منذ القديم بديلكاسي، بطل الحماية وصانع **الوفاق الودي** الذي كان مبجلا بصفة كونه باني الإمبراطورية وواضع السلاح الديبلوماسي الذي تم به النصر في الحرب الكبرى، ويثير عمله في **الكي دورسي** (**Quai d'Orsay**) من الإعجاب مثل ما يثير عمل ليوطي في الميدان. ومهما كان من المواقف من دوافع ديلكاسي الذي كان من دعاة التوسع الإمبريالي، متصلبا في معاداة ألمانيا، ميالا إلى اعتبار مناورات كل قوة أجنبية مسّا بالمصالح الفرنسية، إلا أن الجميع ظل متعلقا بشخصه، موقنا بتقدمه على كل وزراء الخارجية الفرنسيين في الفترة المعاصرة. ولذلك بدا من زواج نوكَيس وكأنه اقترن بالوالد وبابنته في آن واحد.

وكانت سوزان ديلكاسي-نوكَيس في مستوى زوجها من حيث العزيمة والتفاني والطموح. وقد انصب اهتمامها بالخصوص على النهوض بفنون الصناعة اليدوية [17] في المغرب وعلى الإشراف على المتاحف والمستشفيات ودور الخيرية. وامتد قرانهما إلى أن توفي الجنرال سنة 1971. ولعل ما زاد من متانة الرابطة بينهما وفاة ابنهما الوحيد جاك من جراء اللوكيميا وعمره ثلاث عشرة سنة، فضلا عن المنفى عشر سنوات في البرتغال.

ومن الصعب تقويم ما كان لهذا الزواج أو لما ارتبط به نوكَيس من روابط الصداقة في قصر الإليزي من الوقع السياسي. ذلك بأنه كان منذ ما قبل 1920 على طريق سالكة من جهة الترقية في الوظيفة بفضل مجهوده الخاص ومواهبه ومؤازرة ليوطي. لكن من الواضح أن سنوات باريس أثارت الانتباه إليه. فقد أصبح بوسعه أن يعتمد على موريس سارو (Maurice Sarraut) قطب الحزب الرادكالي الاشتراكي (الذي كانت قاعدته السياسية هي تولوز على كيلومترات معدودات من مسقط رأس نوكَيس)، وعلى أخيه ألبير (Albert) وزير ميران على المستعمرات والوالي العام السابق في الهند الصينية والزعيم المرموق للحزب الاستعماري فيما بين الحربين. وقد تدخل كلا الرجلين بكل ما أوتيا من نفوذ ليتولى نوكَيس الإقامة العامة في الرباط سنة 1936. وكانت كثرة الأصدقاء في الوطن الأم من الأهمية بمكان لكل من يمارس الإدارة وراء البحار سيما في لحظات حصر الميزانية، إذ من شأن انقطاع المدد من الرجال والمال أن يلزم الحاكم في المستعمرة إما بالاستقالة وإما بالوقوف على تفسخ الأوضاع في عين المكان، مع ما يترتب على ذلك من غضب الأهالي والمعمرين وانفصال مساعديه عنه. ولم تكن متاعب ليوطي في المغرب التي انتهت بإهانته وتعويضه أثناء حرب الريف من باب الصدفة. وجاءت نتيجة تحكم يسار الوسط في البرلمان واستقالة ميران تجنبا للأزمة الدستورية. أما نوكَيس فإن الأبواب كانت مفتوحة أمامه، خلافا لليوطي، سواء في الرباط أو في باريس.

ويوم استقال ميران من الرئاسة بقي نوكَيس للحظة عابرة دون وظيفة. لكن ليوطي ألحقه من جديد بطاقمه «بابتهاج»، وبعث له رسالة قائلا : «سأجعلك مكان الجنرال شامبران (Chambrun)، يعني حاكما على إقليم فاس مع المسؤولية عن

المدينة بوجه خاص، مما فيه من الصولة ما يكفي لإقناع زوجتك»[31]. ووافق الجنرال شامبران على ذلك بتمام السخاء والرضى، لحاجته إلى من يساعده على «تحمل أعباء المسؤولية الكبرى» التي أضحت تثقل كاهله بعد خروجه من المستشفى الذي كان يعالج فيه من جراح أصيب بها في ميدان القتال. وقد ابتهج خاصة بما كان يتحلى به الشخص المعروض عليه من «حميد الخصال». لكنه حذّره من كون فاس «من أشد عمالات الدنيا تعقيدا»، فلا «نظير» لها في فرنسا، وكان على المسؤول عن قيادتها السياسية والعسكرية أن يتعامل معها بمنتهى الرفق والفطنة والحذر[32].

[18] وعجز ليوطي عن الوفاء بالمنصب الموعود به. لكن نوكَيس قبل ما أسند إليه من المهام. وعلة ذلك، في نظر ليوطي، أن إقحام نوكَيس في الجهاز العسكري القائم كان يلزم بمنحه لقب «الحاكم العسكري» على فاس مع انعدام مثل ذلك المنصب في «أي جهة أخرى» من المغرب واحتمال ميل الناس إلى الاعتقاد بأن الأوضاع العسكرية غير عادية في فاس فيمتد القلق إلى الأهالي. ويكون في ذلك «سابقة غير ذات جدوى»، بل وسابقة محفوفة بالخطر. إلا أنه قال لنوكَيس بلسان التأكيد : «إن قيادة الجيوش بإقليم فاس، سواء منها المشاة والخيالة والمدفعية وفرقة الهندسة العسكرية على درجة من الوضوح من حيث معالمها (فهي في الحقيقة قيادة فيلق كامل) تجعلني أتحدى أيا كان في أن يلتبس عليه شأن من هو المسؤول عن تلك الجيوش»[33].

وعاد نوكَيس إلى المغرب يوم كانت القبائل الريفية من الجهة الشمالية الشرقية ثائرة على إسبانيا شريك فرنسا في الحماية. ومع مرّ الأيام صار خطر تلك الثورة يهدد أمن المنطقة الفرنسية. وكان الجبليون تحت القيادة الملهمة لمحمد بن عبد الكريم الذي سماه البعض «**فيرسانجيطوريكس** (Vercingétorix)[34] الريف «قد ألحقوا هزائم ساحقة بالقوات الإسبانية (أقبحها هزيمة أنوال سنة 1921)، مما جعل الديكتاتور العسكري الجنرال ميكول بريمو دي ريبيرا (Miguel Primo de Rivera)

---

(31) من ليوطي إلى نوكَيس، 6 فبراير 1924، (**أرشيف نوكَيس**).

(32) من شامبران (Chambrun) إلى نوكَيس، 17 مارس 1924 (**أرشيف نوكَيس**).

(33) من ليوطي إلى نوكَيس، 29 مارس 1924، (**أرشيف نوكَيس**).

(34) (فيرسانجيطوريكس زعيم مقاومة القبائل الغالية للاحتلال الروماني على عهد يوليوس قيصر.)

يعلن عن الانسحاب من نصف تراب المنطقة الإسبانية وعن تحصّن القوات الإسبانية وراء خط دفاعي جنوب تطوان تاركا أربعة أخماس المنطقة بيد الثوار. وبالرغم من حرص الريفيين على اجتناب النزاع مع الفرنسيين تلافيا لعواقب هجوم عسكري فرنسي إسباني مشترك، فإن الفرنسيين كانوا ملزمين بالتدخل في الحرب مع امتداد الثورة. وسبب ذلك أولا أن المغرب الإسباني كان «الوليد السياسي» للمنطقة السلطانية الواقعة تحت النفوذ الفرنسي[35]. ولئن كان الإسبان يتكلمون عن حمايتهم على المغرب، فالحماية واحدة من جهة القانون. وهي التي اعترف بها لفرنسا في معاهدة فاس، علما بأنها كانت مجزأة إلى منطقتين، المنطقة الفرنسية والمنطقة الإسبانية (التي تنازلت فرنسا عنها لإسبانيا) إضافة إلى منطقة دولية في طنجة. ولما كان السلطان عاهل الجميع سواء في الرباط أو في تطوان أو في طنجة، فإن قيام دولة في الريف من شأنه أن يمسّ حتما بممتلكاته التي تعهدت فرنسا بحمايتها. والعلة الثانية أن خط الفصل بين المنطقتين لم يرسم بناء على الحد بين القبائل التي كان تراب بعضها يمتد عليهما. وكان الفرنسيون منشغلين بوجه خاص من ناحية قبيلة بني زروال الخطيرة الشأن، التي كانت مبدئيا ضمن المنطقة الإسبانية، لكن إدارتها بيد الفرنسيين. ومن شأن انتصار الثوار أن يحمل تلك القبيلة على المشاغبة فينتهي الأمر عبر المغرب كله إلى تفسخ ما تأتى إنجازه على مدى سنوات من القتال العنيف والتفاوض الدؤوب. وقد أوجز ليوطي ذلك في دجنبر 1924 قائلا : «لا شيء أخطر على نظامنا من قيام دولة مسلمة مستقلة في جوار فاس تعمل بالوسائل العصرية وتستند إلى أعتى القبائل الحربية المنتشية بفوزها على الإسبان [...]، فإن في ذلك تهديدا ملموس الخطر، ولا مناص من مواجهته في أقرب الآجال»[36]. [19]

وظن ليوطي أنه يستطيع المحافظة على أمن الحدود بواسطة العمل السياسي الحازم، فذهب إلى حد التفاوض مع ابن عبد الكريم لحمله على الاستسلام. لكنه لم يفلح من هذه الناحية ولا من تلك. وجاء في النهاية قرار وزير الحرب باحتلال المنطقة الواقعة شمال نهر ورغة التي كانت من نصيب المنطقة الفرنسية ولم تكن

(35) انظر وولمان (Woolman) **ثوار الريف** (*Rebels in the Rif*)، ص 70.

(36) انظر جاك **المغامرة الريفية** (L'aventure riffaine)، ص 64، ذكره وولمان في **كتابه السابق الذكر**، ص 169–170.

حدودها مرسومة إلى ذلك الحين. وكان الزحف الفرنسي بقيادة الجنرال شامبران الذي أرغم الجيش الريفي على الانسحاب، مما مكّن الفرنسيين من إقامة سلسلة من المراكز المحصنة. وظل ليوطي مع ذلك راغبا عن التدخل في الريف الذي كان يقول عنه إنه «**عش الزنابير**» وعن القيام بعمليات عسكرية كبرى من شأنها أن تثير شعور التضامن مع الريفيين في قبائل المنطقة الفرنسية. ومن الأكيد أنه كان لا يرغب في مغامرة عسكرية فرنسية إسبانية مشتركة[37]. لكنه كان مستعدا للقتال إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

واعتبر الريفيون دخول الفرنسيين قبيلة بني زروال تحديا، وكان لا مناص من ذلك. هذا مع أن ابن عبد الكريم ظل يصرح بإلحاح بأن الحرب مع فرنسا لا تخطر له بالبال، فهو «لا يتصور وقوعها» إلا إذا هاجمه الفرنسيون[38]. لكن الزحف الفرنسي أخرجه من إقليم يعتبره ضمن مجاله ويزود جيشه بما هو في حاجة ماسة إليه من القمح، فانقطع ما بينه وبين قبيلة كان يراها من حلفائه. وحاول أول الأمر أن يتفاوض مع الفرنسيين الذين أضحوا من يومئذ لا يرغبون في التفاوض في أي شيء. فمال ابن عبد الكريم إلى الحرب، وخطط لهجوم على تازة لقطع خط المواصلات الفرنسية، ثم خطط لضرب فاس لإبداء قوته وحمل الفرنسيين على الجلوس حول طاولة التفاوض.

وابتدأ الهجوم يوم 13 أبريل 1925، وتسرب الريفيون بسهولة داخل الخطوط الفرنسية. وبعد أيام معدودات لم يعد يفصلهم عن فاس سوى عشرين ميلا. وإذا كان هذا الرد مما تعمّد الفرنسيون إثارته، فلا شك أنهم استهانوا بالمؤهلات القتالية لجنود الثورة، ظنا منهم أن انتصارات الريفيين السابقة جاءت نتيجة سوء أحوال الجيش الإسباني، وقد اختلجت الصدور سرورا مما نال الإسبان من الهزائم على يد العصابات الثائرة. لكن هجوم أبريل سرعان ما أتى على ذلك. وصار ليوطي، بعد الصدمة الأولى وما كان من اختراق الخطوط، يطالب بالمدد ويتحصن من هجومات أخرى ويتخذ التدابير المضادة. وأقصى ما كان بوسعه القيام به هو إيقاف الزحف الثائر. لكنه أخبر، بعد أسابيع قليلة من الهجوم، أن الأوضاع مقلقة،

---

(37) انظر ريفي (Rivet) : «القيادة الفرنسية»، ص 119 و123.

(38) وولمان : **ثوار الريف**، ص 170.

وأنه بحاجة إلى المزيد من الجنود والعتاد من جهة فرنسا ومن جهة الجزائر. وكاتب وزير الشؤون الخارجية قائلا بأنه لو لم يبادر إلى العمل : «فإنني أقول بصريح العبارة إننا سنفقد المغرب»[39]. ولم ينقل شيء عن مدى الهزيمة للرأي العام الفرنسي، ذلك بأن ليوطي، شأنه شأن نابليون عند عودته من موسكو، ظل [20] ينشر بلاغات تخفي الحقيقة، حتى إن نوكَيس كتب من الجبهة الأمامية يسأل هل كانت الأزمة على تلك الدرجة من الخطورة وهل كانت حاجيات الجيش على ذلك المستوى من الاستعجال. فاغتم ليوطي من وقوع ضباطه أنفسهم في لعبة إخبار الرأي العام، وكتب إلى نوكَيس بأنه على بينة مما يجري وأنه يقوم بكل ما في وسعه للحصول على المحتاج إليه من الإمداد، ثم قال : «إن الشعار الذي رفعته في إحدى برقياتي هو التالي : ابعثوا لي بأكثر ما يمكن في أقرب ما يمكن من الآجال». ثم نبّه إلى أن أسباب التأجيل ليست منه ولا من الحكومة : «فإن بانلوفي (Painlevé) وديبني (Debeney) وبريان (Briand) وبيرطلو (Berthelot) يدركون تمام الإدراك خطورة الأوضاع ويقومون بكل ما في وسعهم لإنقاذنا منها»، وإنما يرجع سبب التأجيل إلى «سوء تنظيم جيشنا» وإلى القانون الذي حصر الخدمة العسكرية في ثمانية عشر شهرا فحال دون إعداد الكافي من الوحدات القتالية[40]. وكل ما كان مجندا من الجنود، فإنه مرابط على ضفاف الراين وفي الرور أو الشام. وكان من المرتقب لقوات الرور أن تنسحب منها في أواخر الصيف. لكن الرأي العام لا يرغب في الوقوع في معضلة عسكرية شائكة أخرى. وبقي على ليوطي أن يتعامل مع الأزمة بأحسن ما يستطيع.

وكانت قيادة مجموع الجبهة الشمالية بيد شامبران، ومقرها في عين غائشة جنوب ورغة. وكان على كل واحد من مساعديه الأقربين، وهم الجنرالات بول

(39) ليوطي إلى وزير الشؤون الخارجية، 29 أبريل 1925، **الأرشيفات الديبلوماسية الفرنسية**، المغرب 1917–1938، و.ش.خ.ف. 498 : 85–86، نشير إليها فيما بعد بـ : و.ش.خ.، المغرب.

(40) ليوطي إلى نوكَيس، 11 ماي 1925، (**أرشيف نوكَيس**). يشير ليوطي إلى الوزير الأول بول بانليفي (Paul Painlevé) ورئيس الأركان العامة للجيش الجنرال أوجين ديبيني (Eugène Debeney) ووزير الشؤون الخارجية أرستيد بريان (Aristide Briand)، والكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية فيليب بيرطلو (Philippe Berthelot).

كولومبا (Paul Colombat) وهانري فريدانبرك (Henri Freydenberg) وألبير كامبي (Albert Cambay)، أن يدافع عن جزء منها. وبعدما أدى نوگيس «خدمات جلى» ضمن أركان شامبران، ألحق بفيلق كولومبا في الغرب وشارك في عمليات الإغاثة والتحصين على نهر ورغة وفي قلب أراضي بني زروال، بما فيها معركة البيبان، حيث أكبر مركز فرنسي شمال ورغة الذي جرت حوله معارك طاحنة في شهر ماي. ووقع العديد من المراكز الأمامية بيد الريفيين بعد معارك ضارية وجها لوجه، وقتلوا كل من نجا منها وشوهوا بالموتى. وظلت مراكز أخرى صامدة تنتظر الإغاثة، وكان إنقاذها مما وقع على كاهل نوگيس من «المهام المحزنة». وقد أخبر ليوطي بحاجته إلى كل أنواع العتاد العصري مثل المدفعية الثقيلة والسيارات المدرعة والطيارات وحتى الغازات السامة (مع كونها محرمة منذ استعمالها في الحرب الكبرى). ووافق ليوطي على كل ذلك معترفا بما في اللجوء إلى الغازات من الصعوبة، لكنه أمر بإعدادها قائلا لنوگيس : «لابد أن يبقى ذلك في طي الكتمان المطلق، فلا تذكره لأحد حتى يبقى الأمر مشكوكا فيه لدى الأهالي ولدى الرأي العام الدولي إلى أن يحين وقت الاستعمال». ومع أن قنابل الغاز لم تنفجر أبدا، إلا أن الكلام عنها يوحي بما كان ينتظر المراكز المحصنة من المصير، مما جعل القنوط يعمّ قادة الميدان فصاروا يفكرون في أدوات اليأس. ولم يفت ليوطي أن يعترف [21] بسوء عاقبة ذلك. وصار يأمر بتخلية كل المراكز التي تأتي إنقاذها حتى لا تشغل بال ضباطه وطاقاتهم عن الأغراض العليا للحرب، هذا فضلا عن كثرة ما أزهق فيها من الأرواح. وإنه أراد بالخصوص أن يتحرر نوگيس من مسؤوليات الميدان، فقال له : «إننا بحاجة إلى دماغك وإلى قدرتك على النظر إلى العمليات بالنظرة الشاملة وإلى تفرغك التام للتصرف بحبال السياسة أكثر مما نحن بحاجة إلى شيء آخر»[41].

لكن تردي الأوضاع العسكرية حال دون تحرير نوگيس. وتم تعويض شامبران في نهاية ماي بالجنرال ألبير ضوگان (Albert Daugan) حاكم ناحية مراكش الذي كان على رأس الفيلق المغربي ذائع الصيت في الحرب الكبرى فقاده إلى النصر

(41) ليوطي إلى نوگيس، 11 ماي 1925. الأمر العام رقم 515، 2 دجنبر 1924، والقرار العام رقم 559، 13 يوليوز 1925، ضمن «التنويه بنوگيس في المغرب»، (**أرشيف نوگيس**).

المسترسل على الجبهة الغربية في فرنسا سنة 1918. وكان على غرار شامبران يرمي إلى إقامة خط دفاعي صامد تمهيدا لعمليات الهجوم. لكنه لم يفلح في ذلك شأنه شأن سلفه، لأنه ظل منشغلا بما كان يقع من هجوم الثوار على المراكز المحصنة دون انقطاع، فلم يسعه إلا أن يحاول الصمود أمامها والعمل على تلافيها. وكان عليه في شهري يونيه ويوليوز أن يستعد لهجوم جديد من قبل الثوار على تازة وفاس، إذ صرح ابن عبد الكريم بأن فاس ستسقط في مطلع يوليوز. وكانت قبائل التسول والبرانس قد التحقت بصفوف الثوار، فبدا على وشك بلوغ المرام إذ أصبحت تازة محادية لمنطقة الثورة. وتسرب الاضطراب إلى صفوف القبائل شمال فاس مثل الشراكَة والحياينة فصاروا من هلعهم يلجأون إلى فاس. ولما كان ضوكَان يجهل من أين يأتي الهجوم هل من تازة أم من فاس أم من مكان آخر بينهما، ولما كانت قواته ممتدة بشكل غير سليم على خط هزيل السمك، فإنه اقترح على مضض أن يتم الانسحاب إلى جهة الشرق وراء نهر ملوية للاتصال بالجزائر، ومن جهة الغرب على خط شمال مكناس، ظنا منه أن ضياع تازة وربما فاس أيضا أمر لا مفر منه[42].

لكن نوكَيس نصح بالدفاع عن المدينتين قائلا : «لاشك أن التهديد ليس بالهين، ولكننا صامدون في كل مكان وعلينا أن نقاتل لإرساء الجبهة، فالأمور لا تزال بيدنا». وذهب إلى تازة لمعاينة الأوضاع عن كثب، وعاد منها مقتنعا بأن الصمود أفضل من الفرار، وكان ذلك ما يميل إليه ليوطي نفسه، إذ قال : «إن التخلي عن مدينة آهلة بالفرنسيين والمغاربة دون قتال قد يجعلنا نبدو في نظر العالم ونظر المسلمين والمغرب وفي نظر أعدائنا على وجه لا يليق بنا، والمغامرة بكل شيء أحسن من هذا القرار بكثير». ذلك أن التخلي عن فاس عاصمة الشمال والمركز الثقافي للإمبراطورية كان بمثابة التخلي عن الحماية، والدفاع عنها يظل هو «الغاية القصوى من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية». فأصدر الأمر بالصمود في وجه الزحف الريفي «مهما كلف ذلك» ورد الهجوم حيثما أمكن. وفي نفس اليوم وهو 5 يوليوز فاجأ الجنرال بيوط (Billote) كتيبة ريفية متوجهة نحو فاس «فنسفها نسفا» بينما تصدى الكولونيل هانري جيرو (Henri Giraud) في الجنوب الشرقي [22]

(42) دوروزوا، **مع ليوطي**، ص 165-168.

لقوات الثورة زاحفة نحو تازة «فبدد صفوفها ومزقها شر ممزق». وأخبر ليوطي في اليوم التالي عن هجوم مضاد شامل وصفه المقربون منه بأنه «كان فوزا عظيما»[43]. وهكذا انكسر الثوار ونجت مدن الحماية كما يقع في سيناريوهات الملاحم الاستعمارية.

وكان الدفاع عن فاس بالغ الأهمية معنويا وسياسيا وعسكريا. وكان لنوكَيس يد في ذلك، مما جعله يعتقد أنه بات مخصوصا لدى سكانها بمنة متميزة. ولم يكن ذلك من الأوهام، إذ نشأ عنه «رصيد من الثقة الودية» استند إليه فيمابعد، يوم غدا مقيما عاما لمعالجة بعض القضايا المستعصية في المدينة التي قال عنها متلطفا : «إنها شديدة الجاذبية شديدة المراس»[44]. ويوم غادرها في نهاية 1926، هو وزوجته وطفله الرضيع (الذي ازداد في دجنبر 1925)، كاتبه أعضاء **المجلس** قائلين : «لقد كنتم طيلة مقامكم بيننا نموذجا للصفاء والصدق، وبادرتهم إلى مساعدة كل من كان في حاجة إلى المساعدة برفق لا يعرف الكلل. وإننا نعترف لكم بجميل صنعكم، وسنحتفظ بطيب ذكركم في قلوبنا إلى الأبد». وجاء في رسالة منهم إلى المقيم العام سطيكَ أن نوكَيس من أولائك الرجال الذين يحملون السكان «على التعلق بحب فرنسا»، قائلين : «لاشك في أن من تختارونه من الرجال للإشراف على كبريات المدن والأقاليم، هو أخطر قراراتكم السياسية شأنا»[45]. وكان ذلك من الأمور البديهية في نظر ليوطي.

وظل القتال مسترسلا في الريف وإن كان أخطر ما فيه قد ولى. وصار ليوطي يمهد لعمليات الهجوم المضاد. لكن «خطته» تضررت لغاية الأسف، يوم آلت الأمور إلى حرب صارخة، وألزم بمقاتلة العدو وجها لوجه، وطالب بالعتاد الحديث بل واقترح التعامل العسكري مع إسبانيا وإنجلترا، علما بأنه كان ينبذ كل ذلك

---

(43) ليوطي، **ليوطي الإفريقي**، ج IV ص 343. من ليوطي إلى الوزير الأول بول بانليفي، 4 و6 يوليوز 1925، وأيضا من ليوطي إلى وزير الشؤون الخارجية أرستيد بريان، 3 يوليوز 1925، وكل ذلك ضمن **ليوطي الإفريقي** ج IV، ص 345 و352 و353و 360. انظر أيضا دوروزوا، **مع ليوطي**، ص 167–173.

(44) نوكَيس، «التصميم العام»، د.ت.، **أرشيف نوكَيس**.

(45) من أعضاء المجلس البلدي إلى نوكَيس، 11 أكتوبر 1926. وأيضا من أعضاء المجلس إلى سطيكَ، 16 شتنبر 1926، (**أرشيف نوكَيس**).

فيما مضى. و لم يكن في ذلك كله ما يدعو إلى الارتياح سوى تمسك قبائل الشمال بالطاعة.

وجاء المارشال فيليب بيطان (Philippe Pétain) المفتش العام للجيش الفرنسي ونائب رئيس المجلس الأعلى للحرب للوقوف على أحوال الجبهة الشمالية. و لم يعجبه شخص ليوطي ولا مناهجه، وضاق ذرعا بما تردد على مسامعه باستمرار من «**الليوطييسمات**». ويوم قيل له عن بعض مناطق القتال : «إنها ميدان جيد للعمل السياسي»، بادر إلى الرد قائلا : «إنني في الحرب لا أعرف ميدانا سوى ميدان القتال». وأشار في محاضرة ألقاها في أعضاء طاقم ليوطي إلى ما في إعطاء الأولية للأهداف السياسية التي «لا تدوم ولا قيمة لها في الميزان». من الخطإ، قائلا : «لا شك أن شغلكم أنتم اتخاذ القرارات السياسية، أما شغلي أنا فاتخاذ القرارات الإستراتيجية»[46].

وذلك بصريح العبارة هو ما يفرق أصلا بين نظرتي ليوطي وبيطان إلى الحرب. فإن ليوطي يعتقد أن مهمة الجندي الاستعماري سياسية أكثر منها عسكرية، [23] والأدوار الأولى فيها للأبهة والشجاعة والوعود مع التوفر على القوة الضرورية. قال للوزير الأول سنة 1925 : «إن المسلمين والمغاربة لا يعرفون ولا يحترمون إلا القوة». لكن لا ينبغي استعمالها إلا بمنتهى الاقتصاد وعند الضرورة القصوى[47]، لأن الغاية نشر الأمن في البلاد و«كسب ودّ السكان» عن طريق النهوض بخيرات الجميع لينتفع من ذلك الدولة الشريفة وكذلك فرنسا في نهاية الأمر. وكان ليوطي إلى حدود هجوم أبريل منشغلا ببني زروال دون سواهم متشوفا لاستقطابهم، هم والقبائل المنحازة للثوار، مكتفيا باستعراض ما لديه من القوة. ولو نجحت تلك الخطة، لكان من شأن نفوذ ابن عبد الكريم أن يتلاشى دونما حاجة إلى المعارك الضارية التي تميز بها «الأسلوب الإسباني» في الشمال. وعلل ليوطي ذلك لبعض الزوار قائلا : «القضية قضية هزم الثوار دون سواهم». ثم قال : «يوم يكون بيدنا ما يكفي من الباطاليونات، فإن الثورة ستنحل صفوفها وتندثر [...] فاقتلوا أقل

(46) دوروزوا، **مع ليوطي**، ص 189 و198.

(47) من ليوطي إلى رئيس الحكومة، 14 يونيو 1925، ضمن **ليوطي الإفريقي**، ج. IV، ص 330.

ما يمكن من الناس، وابعثوا بالجنود حيثما دعت الحاجة، وسيكون كل شيء على أحسن ما يرام»[48].

أما بيطان فكان ذلك كله في نظره من العبث، إذ لا غاية من الحرب سوى الفوز في أقرب الآجال، ولا فوز إلا بإلحاق أكبر خسارة بالعدو مع السعي في سلامة ما تحت الإمرة من الجنود، ولا مناص من استعمال أدوات التقتيل العصرية تمام الاستعمال. ومن البلادة الاشتغال ببني زروال لما في ذلك من الانصراف عن الغاية. ورغبة بيطان هي مواجهة العدو في عقر دياره في الريف ليهزمه دفعة واحدة فلا يرفع له رأس بعد ذلك، فالتزم بالتعامل مع إسبانيا لنيل المبتغى[49]. وقد تمّ له ما أراد، إذ بعد رجوعه إلى باريس بشهر، أسندت إليه قيادة الحرب المغربية بلا منازع.

وكان نوگيس طيلة الصيف والخريف في خدمة المارشالين، يقاتل شمال فاس على ضفتي ورغة لإجلاء الثوار من مناطق عين معطوف وقلعة سلاس وعين عائشة. كما شارك في غشت في تطويع قبيلة التسول، و«كان من الانتصارات المدوية أثناء عمليات 1925»[50]. ولما منح رتبة قائد في **اللجيون دونور**، حملته العاطفة على المطالبة بأن يكون ليوطي هو الذي يوشح صدره بالنيشان قبل مغادرته للمغرب. وكان ذلك آخر لقاء بينهما على التراب المغربي[51]. ولا شك في أن نوگيس اغتم من سوء التصرف بحرمة ليوطي واستنكر ذلك وإياه. وظل يخبره شخصيا عن تقدم العمليات العسكرية فانقلبت وجهة الصلة منذ أيام ميران. واعترف ليوطي له قائلا : «إنك الجندي الوحيد الذي أحب أن أسمع بلسانه عن

---

(48) انظر لوسطونو–لاكو (Loustaunau-Lacau)، **مذكرات ثائر فرنسي** *(Mémoires d'un français rebelle)* ذكره كريفيث *(Griffiths)* في كتابه عن **بيطان** *(Pétain)*، ص 125–127.

(49) انظر كريفيث، **بيطان**، ص 114–115، وانظر أيضا ريفي : «القيادة الفرنسية» ص 125–127.

(50) الأمر العام رقم 57، 28 غشت 1925، والقرار العام رقم 455، 19 نونبر 1925، انظر أيضا «تقرير الجنرال بيوط (Billotte)، قائد الميدان الأوسط عن الوقائع التي تبرر الاقتراح بمجازاة الكولونيل نوگيس بوسام الليجيون دونور من رتبة كومندور»، 21 يويوز 1925، كل ذلك ضمن «التنويه بنوگيس في المغرب»، د.ت. (**أرشيف نوگيس**).

(51) نوگيس، «التصميم العام»، د.ت.، (**أرشيف نوگيس**).

أخبار المغرب»، ثم أضاف قائلا : «أما بيطان وطاقمه فإنني قطعت كل صلة بهم، وأيضا بأصحاب شارع ساندومنيك (Saint-Dominique) (وزارة الحرب) وشارع الأنفليد (Les Invalides) (المجلس الأعلى للحرب)، باستثناء فوش (Foch) وفيكَان (Weygand)، فهما الوحيدان اللذان بوسعي وبودي أن أبادلهما الكلام»[52].

[24] وكان نوكَيس قليل الاتصال ببيطان الذي وفى بما وعد به فأعاد النظر في شكل القيادة بما طاب له من التغيير، وصار يقود الحرب بأسلوبه الخاص. ولم يقض في المغرب إلا الوقت اللازم لإتمام النصر. وقد استسلم ابن عبد الكريم بفضل التعاون العسكري الفرنسي الإسباني في شهر ماي 1926. ونال نوكَيس نصيبه من أكاليل النصر. ذلك بأن المقيم العام سطيك ألح في ترقيته إلى رتبة الجنرال بالرغم من أن الجنرال إيدمون بواشو (Edmond Boichut)، رئيس نوكَيس وأحد رجال بيطان، نبَّه إلى أن سنه دون تلك القفزة. ورد سطيك بأن نهاية حرب الريف لابد من أن يترتب عليها تقلص الوجود العسكري في المغرب، فتغدو الحاجة ماسة إلى جنود يتميزون «بمواهب» الزعامة السياسية. وقال سطيك بأنه لا يعرف من بين الضباط الذين يعملون يومئذ في المغرب أحدا «يستطيع التصرف بالوظائف المعقدة لقيادة الناحية وله تجربة مغربية ودراية بكيفية سير الأمور وقدرة على الإقناع أفضل من الكولونيل نوكَيس». ولما لم يمنح تلك الترقية المؤهلة لقيادة ناحية بكاملها، فإنه قدم استقالته من حكم مقاطعة فاس–الشمال وقبل إدارة المدرسة التطبيقية للمدفعية بفونطينبلو، وهي القلب النابض لسلاح المدفعية. وما كان على سطيك إلا أن يوافق على انصرافه حتى لا تظل سبل ترقيته معطلة. لكنه كاتب وزير الحرب قائلا : «أراني مضطرا إلى لفت نظركم إلى أنني أتخلى عنه على مضض. فإنه ضابط من أعلى طراز، وإن ما أبداه من الشجاعة والقوة والذكاء وما هو عليه من الدراية بشؤون الساكنة الأهلية ومن الإحساس بأحوالها، كان له بالغ الوقع خلال الساعات الحرجة من صيف 1925 وخلال شتاء 1925–1926 وأثناء المفاوضات الفرنسية الإسبانية الأخيرة في باريس. وقد كان مثال الجندي المقدام ورجل الإدارة المطلع والديبلوماسي المحنك». ويوم تدخل سطيك مرة ثانية لترقية نوكَيس التي تمت في يونيو 1927، قال عنه : «إنه نموذج الضابط

(52) من ليوطي إلى نوكَيس، 19 دجنبر 1925، (أرشيف نوكَيس).

الاستعماري كامل الأوصاف، تتجلى فيه محاسن الجندي والسياسي على حد سواء». وسطيك هو أول من كتب بالحرف بأن نوكَيس هو الذي «أنقذ» فاس سنة 1925[53].

ثم عاد نوكَيس إلى المغرب في أبريل 1929 لممارسة مسؤوليتين، مسؤولية المدير العام للشؤون الأهلية ومسؤولية رئيس الديوان العسكري للمقيم العام لوسيان سان. وكان ذلك مرة أخرى من مبادرات ليوطي إذ استشاره لوسيان سان في الأمر، فأجاب قائلا : «خذ نوكَيس»[54]. وكانت تلك الوظائف المزدوجة مما مكّن نوكَيس من ربط العمل السياسي باستعمال الأدوات العسكرية «بأوثق ما يتأتى من الربط»، وذلك من مناهج ليوطي الكلاسيكية. وكانت قضايا الأمن والعصيان لا تزال تعكر صفو الحماية. وقد تصدى لوسيان سان للأطلس الكبير الأوسط الذي كان «عصيانه متميزا بالعدوان»، وفيه خطر مستمر على الاستعمار في تادلا، كما تصدى لمشكل الأمن على الحدود الجزائرية المغربية «المضطربة على الدوام». وكان على نوكَيس أن يعيد النظر في بنية القيادة في تلك المناطق المهددة. [25] فأحدث إقليما قائما بذاته في تادلا ووحد قيادة منطقة الحدود، جاعلا مخططاته العسكرية مسايرة «للأوضاع السياسية الراهنة» بقصد «النيل» من مقاومة العصابات الأهلية مع اجتناب ردّ الفعل العنيف على سلامة الاحتلال الفرنسي. وقد اعترف لوسيان سان بما ترتب على ذلك من النجاح الباهر. ففي الأطلس الكبير فتح الطريق إلى ملوية العليا، وتم احتلال تونفيت والتسرب إلى درعة ودادس وتودغة. وفي مناطق الحدود فتحت واحة تافيلالت وما يربط بينها وبين ناحية مراكش، مما كان يقال للوسيان سان عند حلوله بالمغرب بأن اقتحامه يتطلب ما لا يحصى من الرجال والأموال، لكنه تم بأقل كلفة و«بأدنى ما يمكن من الأرواح». وكان ذلك النهج من التسرب الاستعماري يتميز بإلمام تام بالأرضية السياسية واللجوء المكثف إلى **البرطيزا**[55] في كل مكان. وكتب لوسيان سان عن

---

(53) من سطيكَ إلى وزير الحرب، 2 يوليوز و7 غشت و7 نونبر 1926، (**أرشيف نوكَيس**).

(54) انظر **لافريك فرانسيز** 46، 10، أكتوبر 1936، ص 511.

(55) [برطيزا من كلمة (Partisans) الفرنسية، أي المشايعون، إشارة إلى من كان يجند من أبناء القبائل المستسلمة لمحاربة القبائل المستعصية.]

نوكَيس قائلا : «إن ما يتمتع به من النفوذ ومن الحرمة لدى قبائل الحدود وما بثه من الحزم والعزم في مصلحة الشؤون الأهلية، كل ذلك مكنه من العمل يدا في يد مع القيادة العسكرية لإحكام خطة الزحف على جبهات ممتدة تنحصر فيها أدوار القوات النظامية في مساندة القوات المساعدة وفي السهر على تجهيز ما يتم احتلاله من المناطق»[56].

أما يد نوكَيس في **الظهير البربري** (والكلام عنه مفصل في الباب الثاني)، وهي الأزمة التي جعلت صيف 1930 من الصعب أن تنساه الذاكرة، فإنها لا تبدو بجلاء. وقد انفجرت المدن غضبا على الفرنسيين بعنف شبيه بما كان من ثورة فاس سنة 1912 ردا على إعلان الحماية. ولعل غير نوكَيس كان من شأنه أن يؤدي الثمن غاليا عن سوء ترقب ذلك وعدم الاستعداد له. لكنه تصرف بما جعله يتجاوز الواقعة بعد حين، أولا لأن خطته مكنته من إعادة السكينة إلى المدن، وثانيا لأنه انتقل من المغرب لقيادة الفيلق العاشر للمشاة في باريس.

وعاد نوكَيس مرة أخرى إلى إفريقيا الشمالية سنة 1933 لقيادة الجيش التاسع عشر في الجزائر العاصمة. وقد ظل يتذكر مبتهجا عمله في باريس وفي الجزائر قائلا : «كان ذلك مرحلة سعيدة من الجندية يوم كانت مسؤوليتي عسكرية ليس إلا، وكان بوسعي أن أنصرف بكامل الانصراف إلى العناية بتلك الوحدات المتميزة»[57]. مما لم يكن صحيحا كل الصحة، فلئن وجد متعة في إعداد الجنود للمناورات وفي تنظيمها، ولئن كان من حقه أن يفتخر بكون مخطط التجنيد سنة 1939 من وضعه، فإنه كان مضطرا باستمرار إلى الخوض في الشؤون الأهلية (بما في ذلك الثورة المعادية لليهود في سطيف سنة 1935، التي جعلت الجميع يتساءل عن مدى إخلاص الجنود الأهالي). والحالة هذه، فإن الشؤون الأهلية كانت من اختصاصه[58]، إذ تبين من عمله في الجزائر أنه لم يزل من الخبراء بذلك.

---

(56) من سان إلى وزير الحرب، 25 يونيو 1932 (**أرشيف نوكَيس**). وانظر أيضا الجنرال أنطوان هوري (Antoine Huré) القائد الأعلى لجيوش المغرب، الأمر رقم 34، 31 دجنبر 1931، (**أرشيف نوكَيس**).

(57) نوكَيس، «التصميم العام»، د.ت. (**أرشيف نوكَيس**).

(58) عن مظاهرات سطيف انظر ملف «أحداث سطيف» ضمن (**أرشيف نوكَيس**).

[26] وقد عانت الحماية طيلة السنوات الستة التي تغيّب فيها نوكَيس عن المغرب بشكل ملموس من الأزمة الاقتصادية العالمية التي أتت على ما كان من الازدهار فيما مضى. وأصبحت هموم المزارعين ورجال الأعمال الأوربيين التي كانت لا تشغل بال ليوطي إلا من بعيد، تحتل يومئذ مركز الصدارة من جراء انهيار أسعار المواد الفلاحية وإقدام فرنسا على حصر البضائع المستوردة من المستعمرات في حصص مضبوطة ولواذ زبناء المغرب الآخرين بالاحتماء الجمركي. ذلك بأن مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906 الذي أقر الباب المفتوح أمام تجار جميع الأمم وحال بين فرنسا وبين أن تتصرّف بالتعريفة الجمركية في المغرب، جعل الإمبراطورية مجالا لبيع أبخس السلع **بالدونبينك**[59]. وكان من شجاعة بونصو أن أقدم على ترشيد مالية الحماية عن طريق الحد من النفقات وتخفيض رواتب موظفي الحكومة، مما كان له أسوأ الوقع على الشرائح العريضة من صغار المستخدمين في الوظيفة العمومية، كما أنه قطع المعونة عن أرباب التجارة والصناعة. وغضب لذلك المعمرون، وترتب على ما جرى من الأخذ والرد بينه وبينهم أن مارسوا من الضغط ما كفى لعزله[60].

وحل محل بونصو مارسيل بيروطون الذي كان على النقيض منه لا يتكلم إلا بلسان المعمرين. وشرع في بعض الإصلاحات الإدارية الحازمة، وأنشأ لجنة للدفاع الاقتصادي قصد إعادة الثقة للنفوس. لكنه سرعان ما عزل عن المنصب بأمر من الجبهة الشعبية بسبب سوابقه اليمينية وبما كان مذكورا به من التجبر والعداء للاشتراكية. فإنه يوم كان مقيما عاما في تونس، اتهم الاشتراكيين الفرنسيين أمام الملإ بالتواطؤ مع أعداء فرنسا، يعني الشباب الوطني التونسي. وخوفا من أن يعتصم بيروطون بالمغرب لشدة تعلق المعمرين به يوم كانت الحكومة تواقة إلى شيء من الإصلاح، فإنه عزل دون سابق إنذار على إثر اجتماع اللجنة الإمبريالية في باريس، وصدر الأمر بأن لا يعود إلى المغرب ولو لجمع متاعه، وركب على الفور باخرة نقلته إلى بوينوس آيريس سفيرا لفرنسا في الأرجنتين دون أن يتسلم، كما ذكر هو نفسه، «ولو أدنى التعليمات» عن مهامه هنالك. وما كان أحد ليرتاح

---

(59) [دومبينك من كلمة (Dumping) الإنجليزية، وهو البيع دون الربح لكسب الأسواق.]

(60) انظر جاك لادري دي لاشاريير (Jacques Ladreit de Lacharrière) : «النزاع المغربي»، ضمن **لافريك فرانسيز** 46، عدد 1 و2 (يناير وفبراير 1936)، ص 20–28 و80–86.

لتلك الطريقة في العزل. فقد وقعت بعض المظاهرات في الدار البيضاء ورفعت الملتمسات لباريس من أجل إعادته إلى منصبه. ويبدو أن السلطان نفسه انزعج من الأمر. وقد تجاوز ترتيبات الحماية لمكاتبة رئيس الجمهورية مباشرة محتجا على تحامل صحف الميتروبول على بيروطون، ومنبها إلى أنه أنجز الكثير في الإقامة العامة في ظرف شهر واحد من العمل. وقال السلطان إن ما يحتاج إليه بيروطون هو «الوقت»، و«علينا أن لا ننسى أن منجزات المارشال ليوطي (الذي كان الجميع ينوّه بها) استغرقت أربع عشرة سنة، وأن خلفاءه لم يكن بوسعهم، بغض النظر عن مؤهلاتهم، إلا وضع الخطوط العريضة للبرامج التي لم يترك لهم وقت إدخالها حيز التطبيق»(61).

وكان منصب المقيم قد عرض على نوكَيس شهرين قبل أن يخبر بيروطون بقرار تعويضه. (وكان الجنرال قد أصبح في مارس 1936 عضوا من أعضاء المجلس الأعلى للحرب بعد ترقيته إلى رتبة **جنرال ديْ كور دارمي**، وأسندت إليه المفتشية العامة لجيوش إفريقيا الشمالية في يونيو). ولما سأله إدوار دالاديه (Edouard Daladier) وزير الحرب عن طريق البرق في يوليوز هل يقبل المنصب، رد بالرفض على التوّ، بحجة الخوف من أن ترغمه الحكومة، بعد التزامها بفتح باب الإصلاح الاستعماري على مصراعيه، على نهج سياسة في المغرب يعتبرها «كارثة». وكان يخشى أن يطاح بالجهاز القيادي الأهلي بما يقع فيه من التغيير العنيف، فيترتب على ذلك «قيام جانب من السكان كبير ضدا علينا». وكانت أعمال **الباسفيكاسيون** لم تنته إلا منذ سنتين، «وكل تجربة جديدة وكل ما يقلق بال قدماء أصدقائنا الذين ساعدونا بمنتهى التفاني على إنجاز ذلك» يبدو ضربا من المغامرة. وكان لا يريد فضلا عن ذلك أن يقحم في أمر تنحية بيروطون الذي تربطه به «روابط صداقة طيبة» من يوم كان بيروطون هو الكاتب العام للوالي في الجزائر(62). [27]

واستدعي نوكَيس إلى باريس في مطلع شهر غشت لملاقاة الوزير الأول بلوم

---

(61) من سيدي محمد بن يوسف إلى ألبير ليبران (Albert Lebrun)، 8 يونيو 1936، و.ش.خ. المغرب، 413، 175–179. انظر أيضا بيروطون : **من الخدمة العمومية إلى السجن العمومي**، *(Du service public à la prison publique)* ص 52–59.

(62) نوكَيس، «التصميم العام»، د.ت. (**أرشيف نوكَيس**).

(Blum) الذي حثه على مراجعة موقفه. وقد أقر نوكَيس قائلا : «من الواضح أنه فوجىء بموقفي لأنني عبرت له صراحة عن وجهة نظري في العديد من القضايا، وأنني ربما لن أكون إلى جانب الحكومة بل من المحتمل أن أكون حاجزا أمامها لو طلب مني تطبيق قرار أراه منافيا لمصالح فرنسا والمغرب فأجدني مضطرا إلى الاستقالة من منصبي». وحتى لا يقع نوكَيس في تلك المعضلة، التمس من بلوم أن يتعهد له بإعطاء الأفضلية لما يشير هو به في الشؤون المغربية. وظل يذكر ذلك على أنه الشرط «اللازم» لقبول المهمة. ودار اللقاء مع بلوم على أحسن وجه. واعترف نوكَيس علانية بما أعجب به في الوزير الأول من «سمو الفكر» و«سعة الاطلاع». ومع ذلك، لم يسفر اللقاء عن شيء. ودارت مباحثة ثانية لم تنته هي كذلك إلى الاتفاق، لأن نوكَيس كان لا يزال محرجا من «جهة بيروطون». بل ذهب به الحال إلى أن قال لبلوم، ظنا منه أن ذلك قد يحسم الأمر بينهما، بأنه إذا كان يحترم «تعدد الأراء» في فرنسا، فإن ذلك مما لا يمكن تصديره إلى المستعمرات، قائلا بالحرف : «إن نشر الشيوعية في إفريقيا من شأنه أن يمهد السبيل لثورة الأهالي»[63]. فهو بعبارة أخرى، لا يود أن يكون من رواد الجبهة الشعبية.

ثم إن دالاديه كلمه بالهاتف بعد ذلك بأسبوع ليقول له بأن «شروطه» قد قبلت وبأنه سيسهر جهد المستطاع على التزام الحكومة بها، وبأن عزل بيروطون قد تقرر، ولا سبيل إلى أجل جديد، وفي حالة رفض نوكَيس يعطى المنصب لشخص آخر، وبناء على ذلك، وبعد إلحاح كَاملان (Gamelin) وفيكَان وبيطان، [28] على اختلاف ما دفع كل واحد منهم إلى بذل النصيحة، قبل نوكَيس المنصب. والتقى ببلوم مرة ثالثة، فقال له وهو يضحك بأنه ذكر لزعيم الحزب الشيوعي موريس طوريز (Maurice Thorez) ما كان يتخوف منه، فرد عليه طوريز بأن لا داعي للقلق لأنه «لا حاجة له على الإطلاق» بالمغرب. وقد شهد نوكَيس فيما بعد بالتزام بلوم ودالاديه بما تعهدا به، وبأنهما «وافقا دائما» على قراراته حتى عندما كانت تخل بحسن علاقاتهما بزملائهما في اليسار[64].

---

(63) نوكَيس، «التصميم العام» و«المدخل»، د.ت.، (**أرشيف نوكَيس**)، وكان هذا المدخل من ضمن الكتاب المخطوط الذي كف نوكَيس عن كتابته.

(64) نوكَيس، «الصميم العام» و«المدخل»، د.ت.، (**أرشيف نوكَيس**).

أما بلوم فقد كان له في تعيين نوكَيس مآرب شتى. ذلك بأنه تخلص من بيروطون وعوّضه برجل سلطة مخلص للحكومة، فتلافى إثارة غضب المعمرين، ولم يكن ذلك من الأمور الهينة من جراء موجة السخط على الجبهة الشعبية التي اكتسحت يومئذ إفريقيا الشمالية «منذرة بانفجار الحرب الأهلية فيها»[65]. وأثار تعيين نوكَيس الاندهاش والحذر، لأنه جاء تحت لواء بلوم على كل حال. لكنه لم يثر العداء لكونه جنديا من **الفيوماروكان** ومن أصحاب ليوطي، وشخصية معروفة مفضلة على أي سياسي من اليسار أو أي بيروقراطي كان المعمرون يخشون أن يرموا به ليمسك بِمُخَنِّقِهِم. وعين نوكَيس مقيما عاما وقائدا لجيوش الاحتلال في المغرب، فهو بعد ليوطي ثاني من اجتمعت في شخصه السلطات المدنية والعسكرية. وبات رمزا ليقظة الحكومة يوم تفاقمت الأوضاع في البحر الأبيض المتوسط جراء الانقلاب العسكري في إسبانيا. وقد ألح وزير الخارجية في ذلك يوم أشعر الرباط بتغيير المقيم، فقال : «الرجاء إخبار صاحب الجلالة في الحين [بقرارنا] مع إثارة انتباهه إلى أن ما يجري من الأحداث في إسبانيا وما قد يكون لها من المضاعفات في المغرب، هو ما حمل الحكومة المسؤولة عن المحافظة على النظام والأمن في المنطقة الفرنسية من الإمبراطورية الشريفة على تعيين جنرال في الرباط تؤهله سوابقه للحرص على سكينة الحماية، وأيضا على متابعة ما أنجزه المقيمون السابقون في المجال الاجتماعي والاقتصادي والمالي»[66]. وكان المغرب الذي ورثه نوكَيس مغرب الخطر الأجنبي والأمراض الاقتصادية والغضب السياسي والمظاهرات الأهلية، وهو مغرب مخالف تماما لما كان عليه أيام ليوطي أو شبيه بما وجده المارشال في بداية الأمر قبل ثلاثين سنة. ومن عجيب المفارقات أن الاشتراكيين الذين كانوا في طليعة الناقمين على ليوطي المبتهجين بعزله ونكبته، هم الذين عادوا بقيادة بلوم لتنصيب أشد تلامذته إخلاصا له، راجين أن يستجيب المغرب مرة أخرى لروح ليوطي.

---

(65) جوليان، **«ليون بلوم وبلدان ما وراء البحار»**، 397.

(66) من وزير الشؤون الخارجية إلى المقيم العام في الرباط، 15 شتنبر 1936، و.ش.خ. **المغرب**، 426 : 214.

اللّٰہ غالب

الفصل الثاني

ثورة المدن

[29] كان نوكَيس في أبريل 1929 قد تخلى عن إدارة المدرسة التطبيقية للمدفعية في فونطينبلو ليعود إلى المغرب ويكون الساعد الأيمن للوسيان سان في الشؤون الأهلية، ويسهر في آن واحد على الأمن الداخلي للحماية. مما جعله على عتبة السلطة العليا. لكنه وجد نفسه بعد أربعة عشر شهرا، وسط أزقة المدن التي كان الفرنسيون يعتبرونها مسالمة، مضطرا لقمع أول انفجار للعنف الحضري الناجم عن انتشار الشعور الوطني بين الأهالي. ولم يكن صيف 1930 سوى بداية للحركة. أما في سنتي 1936 و1937، وهما السنتان الأوليان من تربع نوكَيس على كرسي المقيم العام، فقد اصطدم بالمظاهرات وبأعمال الشغب في الشوارع، فكان ملزما باللجوء إلى الشرطة وإلى الجيش المدجج بالسلاح. ولما كانت سنة 1930 بمثابة المبتدأ والخبر، فلا مناص من الوقوف على ما جرى وإفراز أسبابه واستجلاء خطة تطويع المدن، فكل ذلك يمهد لمقيمية نوكَيس.

كان السلطان سيدي محمد قد أمضى في ماي 1930 الظهير القاضي بوضع نظام عدلي خاص بالبربر. وبذلك أضفي طابع الشرعية على الأعراف البربرية، وجعلت القضايا الجنائية منها من اختصاص المحاكم الفرنسية. فانفجرت المدن غضبا على الفرنسيين الذين اتهموا بإجبار السلطان على التخلي عن حقوقه في المناطق البربرية، مع ما في ذلك من المسّ بوحدة الإمبراطورية الدينية والسياسية ومن السعي في تفريق صفوف العرب والبربر وفتح الطريق أمام المبشرين المسيحيين لبث النصرانية في البربر. وبدا ذلك مناورة ماكيافيلية لدعم الهيمنة الفرنسية على المغرب. ففار غضب سكان المدن خوفا على الإسلام. وانحصر الاحتجاج أول الأمر عند إقامة الصلوات الجماعية ورفع العرائض. ثم إنه سرعان ما تحول إلى مظاهرات في الشوارع وإلى اصطدام مع السلطات المحلية. وقد كتب المندوب العام للحماية أوربان بلان (Urbain Blanc) لوزير الخارجية يقول :

«إن سيادتكم تعلم أن صدور الظهير بشأن القضاء البربري قد أحدث شيئا من القلق في أكبر حواضرنا، وأن بعض سكان سلا والرباط وفاس على وجه التخصيص قد اعتبروا هذا الظهير أداة لمحاربة ديانتهم. وقال عنه المشاغبون من ذوي النيات السيئة بأنه يرمي إلى إخراج البربر من حظيرة الإسلام بقصد التمهيد لنشر النصرانية فيهم»[1].

[30] وظل الفرنسيون خلال الأزمة يدعون أن الظهير سيء فهمه، وأنه مستغل من قبل جماعة من الشباب الوطني من أبناء النخبة البورجوازية المثقفين الميالين إلى القدح في الحماية وإلى استقطاب إخوانهم في الدين للنهوض بالإصلاح الوطني. كما أكد الفرنسيون أنهم لم يهدفوا إلى الحد من نفوذ السلطان ولا إلى التدخل في شؤون المغرب الدينية، وأن القانون وضع لدعم النظام القضائي البربري صيانة لحقوق كل من كان له أملاك ومعاملات ونزاعات في بلاد البربر، والقصد منه زجر الجرائم هنالك بسرعة. وبعبارة أخرى كان الظهير يسعى في مصالح المقاولين والمعمرين الذين يفضلون تطبيق النظام القضائي الفرنسي بكل حذافيره على نظام مرتجل يضعه موظفو الحماية. لكن إذا غضضنا الطرف عن المرامي، فإن الظهير كان يحد من سلطات العاهل. وقد قال عنه الجنرال هانري سيمون (Henri Simon) في التقرير الذي أمرته الإقامة بوضعه تلخيصا للأزمة بأنه جاء بمثابة «انقلاب»[2]. وأدهى من ذلك أنه جعل قاعدة قانونية ثابتة للأعراف البربرية وأقامها حاجزا في طريق انتشار «الكتاب المنزل» أو شريعة القرآن التي هي أساس الحضارة الإسلامية بين البربر. مما جاء مخالفا لسياسة ليوطي الذي كان يدعو حملة القانون الإسلامي من ذوي القفاطين الحمراء إلى الحكم بشريعتهم في المناطق الواقعة تحت مراقبة الجيوش الفرنسية.

وكان المقيم العام لوسيان سان على بينة منذ البداية (بمساندة نوكيس) من أن

---

(1) من أوربان بلان (Urbain Blanc) إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 غشت 1930. (**أرشيف نوكيس**). وكان المفوض العام لوزارة الشؤون الخارجية لدى الإقامة العامة هو ممثل تلك الوزارة في المغرب، هذا، ويوجد نص الظهير البربري في كتاب هالسطيد (Halstead) **انتعاش أمة** (Rebirth of a nation)، صص. 276-277.

(2) الجنرال هنري سيمون (Henri Simon)، «سياستنا البربرية، تقرير بعثة الجنرال هانري سيمون»، 8 يناير 1931. (**أرشيف نوكيس**).

الظهير سيعتبر ولابد هجوما على السنّة الدينية[3]. لكن مصالح الملكية العقارية كانت هي الراجحة. و لم يكن أحد يتوقع شدة ما جرى من ردّ الفعل. فقد فوجيء بها حتى أمثال أوربان بلان الذي كان من «عمق اطلاعه على إفريقيا الشمالية وعلى الإسلام» أكثر مستشاري ليوطي «خبرة وثباتا»[4]. لكن سوابق ليوطي لم تفد شيئا في الأمر. وقد تعلل أنصار الظهير بكونه إنما جاء متمما «للسياسة البربرية» التي يعود أصلها إلى ظهيري 1914 و1924 القاضيين بوجوب تدبير شؤون القبائل البربرية «بناء على قوانينها وأعرافها»، وبتخويل المجالس البربرية بعض السلطات القضائية. وكان ليوطي قد امتنع كل الامتناع عن المسّ بالمؤسسات القبلية كلما كانت تستجيب لحاجيات السكان ولا تمس بالمشاعر الفرنسية. يضاف إلى ذلك، أن تلك الظهائر الأولى كانت بمثابة إغراء للقبائل المستعصية خوفا على أعرافها لكي يتيسر أمر استسلامها للفرنسيين.

على أن وجود منظومة بربرية إلى جانب السلطة الشريفة قد مكّن الفرنسيين من الظهور بمظهر المساند للعرب أول الأمر ثم للبربر بعد ذلك، ضاربين هؤلاء بأولائك. وكان اللعب بتلك التفرقة من الأدوات السياسية التي لا تخفى من مخططات العديد من كبار الموظفين الفرنسيين، ومنهم ليوطي نفسه الذي انجذب معها في بعض اللحظات، حيث كانت الغاية من المدارس البربرية إبان الحماية [31] باعترافه، «الإبقاء، بكل ما يمكن من التستر والمثابرة على الفوارق اللغوية والدينية والاجتماعية القائمة بين المناطق الإسلامية المعربة الواقعة تحت نفوذ المخزن وبين برابرة الجبال الذين معتقداتهم على جانب كبير من الوثنية ولا يتكلمون العربية»[5]. وسار لوسيان سان على الدرب نفسه، إذ قال في تقرير لباريس : «علينا ألاّ نستعجل استثمار ما وراء الظهير [البربري] من الفوائد [...] فإنها ستترتب حتما على ما نسير عليه بكل حرص من التوازن بين جنسين لابد أن نعير لأحدهما، وهو البربري، بالغ العناية لإثبات وجودنا في البلاد»[6].

(3) سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 20 يونيو 1930. (**أرشيف نوكَيس**).

(4) ليوطي إلى وزير الشؤون الخارجية، 10 أكتوبر 1925، **وش.خ. المغرب**، **427 : 52**.

(5) ذكره بيدويل (Bidwell)، **المغرب تحت السلطة الاستعمارية** (Morocco under Colonial Rule) ص 250.

(6) سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 20 يونيو 1930. (**أرشيف نوكَيس**).

ولعل ذلك ما أقنع الضباط ورجال الإدارة في عين المكان بالعمل بالظهير. وكان ليوطي قد جعل مستقبل الحماية مرتبطا بمصير الشباب البورجوازي العربي. أما خلفاؤه، فكانوا أقل تحمسا منه لذلك، إذ كان بعض كبار الأساتذة والمستعربين من أمثال روبير مونطاني (Robert Montagne) وروجي ليطورنو (Roger Letourneau) يعتبرون الشبان المغاربة مفتقرين إلى «الأخلاق الحميدة»، فهم بزعمهم أذكياء، لكنهم من ذوي الغرور وحب المادة والفساد الجسدي والخلقي ولا قدرة لهم على المثابرة والانضباط ولا رغبة لهم في العمل. وتخرج بعضهم على قلتهم، مما أقيم لهم من الأقسام الدراسية الابتدائية ليشتغلوا ببعض الوظائف المخزنية، لكنهم عجزوا عن القيام بها. فقيل عن هجومهم الحانق على فرنسا وعلى الحماية بأنه جاء نتيجة ما أصابهم من الإحباط من عجزهم عن العمل الناجع بحسب المستوى الأوربي[7]، وأن تلك الطينة من الصعب أن يصنع منها العماليق.

ولذلك لم تكن نية الفرنسيين خالصة من جهة ما كان للظهير من المرامي السياسية. وكان بوسع لوسيان سان أن لا يبالي بخوف المتشددين من المسلمين من قيام الفرنسيين بالتبشير بالنصرانية مطمئنا «إلى سهولة مقاومة ذلك»، على اعتبار «أن السياسة الفرنسية في البلدان الإسلامية لم تكن [...] لترمى في يوم من الأيام بالتعصب الديني». لكن لا سبيل إلى غض الطرف عن الأغراض السياسية. ذلك بأن العصبية البربرية المزعومة كانت عاملا حاسما في يد الفرنسيين للحيلولة دون انتشار «التوجهات القومية» بين سكان المغرب[8]. ومهما كان من أمر، فإن التكذيب العلني لم يوقف انتشار المشاعر المعادية للفرنسيين.

---

(7) روبير مونطاني (Robert Montagne)، «توجهات شباب المغرب»، مونوغرافية ضمن أعمال مركز الدراسات العليا عن إفريقيا وآسيا المعاصرة، C.H.E.A.M، 15 يوليوز 1929. روجي ليطورنو (Roger Letourneau)، «الشباب المغربي»، محاضرة في .C.H.E.A.M، 30 يونيو 1938. وقد درّس مونطاني في معهد الدراسات العليا المغربية في الرباط، ثم كان مديراً لمركز الدراسات العليا للشؤون الإدارية الإسلامية يوم كان يحمل هذا الاسم. أما ليطورنو، فإنه درّس في ثانوية المولى إدريس في فاس من 1930 إلى 1935 قبل أن يكون مديرا لتلك المؤسسة من 1935 إلى 1941.

(8) من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 غشت 1930. **(أرشيف نوكَيس)**. وأيضا مونطاني، «توجهات الشباب المغربي»، .C.H.E.A.M، 15 يوليوز 1929.

وأقام الناس الصلوات طيلة يونيو ويوليوز في مساجد سلا والرباط وفاس، متضرعين إلى الله رافعين الأصوات **باللطيف** الذي يذكر في أيام النكبة،وكان مناسبا للأزمة السياسية القائمة،مرددين : «اللهم يا لطيف الطف بنا وبما جرت به المقادير ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر». ولما أبرز الوطنيون الوقع الديني للظهير، فإنهم جعلوا من المساجد ميدانا للاحتجاج وحرما يحميهم من قمع السلطات. وكان ذلك أيضا وسيلة محكمة من وسائل استعمال الدين والرموز [32] الدينية لكسب مؤازرة الجماهير المسلمة[9]. أما الخروج إلى الشوارع، فذلك أمر آخر. ففي منتصف يوليوز خرج محمد بن الحسن الوزاني، وكان طالبا في مدرسة العلوم السياسية في باريس والكاتب العام لجمعية طلاب إفريقيا الشمالية هنالك، على رأس مظاهرة في الشارع في اتجاه دار باشا فاس. وطلب من المتظاهرين أن يتفرقوا، على أن يعودوا في الغد لتقديم تظلماتهم على الوجه المناسب. ويوم عادوا، ألقى الباشا القبض عليهم وجلدهم ورمى بهم في السجن. وكان في ذلك من المكر والقساوة ما فجع به الشبان المغاربة الذين تجمعوا في اليوم التالي بمسجد القرويين، حيث قام فيهم الخطباء يحثونهم على مواصلة الاحتجاج. فأمر الباشا بإلقاء القبض على تسعة عشر من زعمائهم على سبيل الاحتياط وجعل ثلاث فرق من القوات النظامية على قدم الاستنفار.

لكن الجميع قام يساند الشبان المحبوسين، مما فاجأ الفرنسيين. ولم يتدخل لإطلاق سراحهم أقرباؤهم وأصدقاؤهم فحسب، بل تدخل كذلك «الأعيان وحتى **العلماء**»، فأطلق سراح المعتقلين في الحين بشرط أن لا يعودوا إلى الإخلال بالأمن العام. أما في الرباط وسلا، «فلم تدع الحاجة إلى القمع»، وإن حكم على محمد شماعو، وكان كتبيّاً ناشئاً، بخمسة وأربعين يوماً سجناً لشتمه وتهديده **القاضي**، وهو صاحب الأحكام في المحاكم الدينية الإسلامية. كما ألقي القبض في مراكش على عبد اللطيف الصبيحي، الموصوف لدى الفرنسيين «بالوطني الذائع الصيت المعترف به زعيما لكل الشباب الثائر في المغرب»، وممن سعى في صياغة اللطيف صياغة سياسية فأدين بكونه «دعا السكان إلى الثورة» علانية. وقد سجلت مكاتب نوكَيس أن الهيجان كان منحصرا عند «العناصرالدينية من سكان المدن»،

---

(9) انظر براون (Brown)، **أهل سلا** (People of Salé)، ص. 92، 198–202، 205–206.

التي رقبت من حيث درجة العنف على الشكل التالي : سلا ثم الرباط ثم فاس ثم مراكش.

وكانت فاس مسرحا لأصعب ما كان في الأمر : «مظاهرة صغيرة تمكنت منها السلطات المخزنية المحلية بسرعة»[10]، إذ لم يهدد الأمن العام في أي لحظة من اللحظات بشكل مثير.

وحالما تبين أن الاحتجاج اتخذ طابعا دينيا، قرر الفرنسيُّون ألا يتدخلوا بشكل مباشر. وكتب أوربان بلان قائلا : «من البديهي أن القمع لو جاء على يدنا لكان خطأً، لكننا اجتنبنا ذلك». وقام السلطان بالخطوة اللاحقة، فوجه خطابا تُلي في المساجد يوم 11 غشت. وأمر الصدر الأعظم الباشوات وخلفاءهم بأن يتلى الخطاب على الناس «بصوت جهوري واضح حتى يدرك الحضور معناه ويلتزموا بما ينطوي عليه من الأوامر». وقد وصف السلطان الظهير بأنه مجرد تدبير إداري.

[33] وذم الشباب «المنزوع من كل أسباب الحكمة الغافل عما لسوء عملهم من المضاعفات» بما كان من «تغريرهم بالجماهير» واستعمال الصلوات «للتظاهر السياسي»، فحرم اللجوء إلى المساجد للتجمعات السياسية، وإن جاء في كلامه ما يثير الانتباه من التنازل الملموس، إذ قال : «وحتى يتبين أننا لا نتوخى من قرارنا غاية أخرى، فإننا قررنا أن نعيّن على الفور لدى كل قبيلة بربرية تعلن عن رغبتها في العمل بأحكام الشريعة **قاضيا** يسهر على معاملاتها، مما يثبت عنايتنا بصيانة دينهم والإبقاء على الإسلام منتشرا بينهم». وجاء في ختام الخطاب الأمر «بالتزام النظام والسكينة»[11].

وتمنى أوربان بلان أن يبادر «المسلمون من ذوي العقيدة السليمة» إلى الامتثال لأوامر السلطان. لكن لا سبيل إلى المجازفة بالتفاؤل من جهة الوطنيين. أما

(10) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 غشت 1930. وأيضا الإدارة العامة للشؤون الأهلية، «مذكرة حول الضجة المثارة بشأن ظهير 16 ماي 1930 الخاص بالقضاء البربري»، 10 غشت 1930. (وكل ذلك ضمن **أرشيف نوكَيس**).

(11) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 غشت 1930 (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا من محمد المقري إلى الباشوات والخلفان في فاس وسلا ومكناس والدار البيضاء والرباط ومراكش، 8 غشت 1930 ؛ ومن سيدي محمد بن يوسف إلى الأعيان، 8 غشت 1930، وجاءت الوثيقتان في طي رسالة بلان ليوم 12 غشت 1930.

السلطان، فكان مستعدا للعمل في حالة استمرار الغليان. قال أوربان بلان : «في حالة التمادي في العصيان، سيكون من حق السلطان أن يستعمل ما بيده من أدوات السيادة لفرض الطاعة، ولا يستطيع أحد هنا ولا في أي مكان آخر أن يتحدى تلك الحقوق. والذي علينا أن نتوقعه في المستقبل هو قيام السلطة الشريفة بالقمع على يد الباشوات أو القواد». وما كان على فرنسا إلا أن تتمسك بواجبات معاهدة الحماية. قال أوربان بلان : «لابد لسلطتنا أن تساند وتساعد الحكومة الشريفة، ولابد لها أن ترشدها في أعمالها وأن تعود بها في حالة تجاوزها للحدود إلى جادة التبصر والاعتدال والعدالة المعقولة». ولكن الخطر كل الخطر في استمرار الهيجان. قال أوربان بلان : «من الضروري إذن أن يتخذ المخزن موقفاً حازماً وأن يجعل سلطته أمراً ملموساً. وكان ينتظر من خطاب السلطان أن يحدث انقشاعاً في الجو. أما إذا كان العكس، [على حد قول بلان دائما]، «فإن شيئا من القمع المنحصر الصارم، لابد من أن يذكر هؤلاء المشاغبين بلزوم احترام سلطتنا وسلطة المخزن»[12].

وكان لكلمات السلطان بعض المفعول، إلا أنها لم تجعل حدّاً للاضطراب. فقد قبلت أغلبية وطنيي فاس الكف عن قراءة **اللطيف** نزولا عند أمر السلطان، لكنهم أصروا على أن يسافر وفد منهم للتباحث معه في الأزمة. ثم إن **اللطيف** قرىء بعد ذلك بأربعة أيام في الدار البيضاء بإيعاز من زعماء الرباط وفاس. وكانت الدار البيضاء إلى ذلك الحين لا تزال هادئة، فألقي القبض على الزعماء وعلى ثلاثة وعشرين من أتباعهم وحكم عليهم بالسجن شهراً. وكان من جملتهم محمد بن الحسن الوزاني الذي بات يعتبر من «أخطر الوطنيين». وبينما كانت المظاهرات جارية في الدار البيضاء، شرع الوطنيون يشكلون الوفود في المدن عبر البلاد كلها لإبلاغ شكواهم للمخزن[13].

[34] واستقبل السلطان وفد فاس يوم 27 غشت، ولم تكن المقابلة مريحة. فإن السلطان، على ما نقل، لم يتماسك عن البكاء عندما التمس منه محمد بن عبد السلام الحلو، رئيس الغرفة التجارية في فاس سابقا، نيابة عن الجماعة إلغاء الظهير. والتزم

---

(12) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 غشت 1930 (**أرشيف نوگيس**).
(13) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 4 شتنبر 1930 (**أرشيف نوگيس**).

السلطان بالنظر في الملتمس، لكنه صرفهم دون الاستجابة الفورية. وامتعض الوطنيون من ذلك وشرعوا يعدون لمظاهرة أخرى يوم فاتح شتنبر. فصدر أمر المخزن لباشا فاس بإلقاء القبض على ثمانية من «وجوه المشاغبين»، وفي طليعتهم الحلو الذي كان الفرنسيون يعتبرونه «الزعيم الحقيقي» للحركة في فاس والذي صرح بأنه كان يناضل ضد الفرنسيين «باتفاق تام مع المخزن» و«بمساندة مضمرة» من حكومات أجنبية[14]. وبالرغم من ذلك الإجراء الوقائي، شرع ما بين 150 و200 من الشباب يقرأون **اللطيف** في مسجد القرويين. ثم إنهم خرجوا إلى الشوارع. فألقي القبض على ما يناهز الستين منهم، وجلهم ممن تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة وعشرين سنة، من بينهم شخص يحمل الجنسية الإيطالية وخمسة من محميي إنجلترا. ووضع الحلو في الإقامة الإجبارية في ميسور، وحكم على سبعة من الزعماء بثلاثة أشهر سجنا وعلى الباقي بشهر واحد. وكتب أوربان بلان لوزير الشؤون الخارجية قائلا : «من الواضح أن هذا القمع العادل السريع قد عزز حرمة السلطة الشريفة، ولم يطلب منا في أي لحظة من اللحظات أن نتدخل بأي شكل من الأشكال. هذا فضلا عما استفدناه من هذه الأحداث من جهة استجلاء الأمور وكشف النقاب عن متزعمي الشغب»[15].

وانزعج الفرنسيون من كثرة عدد حاملي الجنسيات الأجنبية والمحميين في صفوف المتظاهرين. وكان كل من يعمل من المغاربة مستكتبا أو ترجمانا في المندوبيات الأجنبية وفي المصالح القنصلية، أو يوظف وكيلا أو سمسارا لدى من يشتغل من الأوربيين بالتصدير والاستيراد، «محميا» من كل متابعة أمام المحاكم الشريفة بناء على معاهدات القرن التاسع عشر المبرمة مع السلطان. على أن مشاركتهم في الأعمال التي أدت بباقي المغاربة إلى السجن كانت في الواقع خالية من كل مفاجأة. لكن حضورهم أثار شبح المناورات الأجنبية وأوغر صدور الفرنسيين. وقد ألقي القبض على ثلاثة أشخاص كانوا من رعايا إيطاليا لمشاركتهم في مظاهرات الدار البيضاء وفاس. وعلم في طنجة ومراكش وفاس أن ستة من محميي إنجلترا قاموا «بالأدوار الطلائعية» في حمل الناس على عصيان أوامر السلطان

---

(14) من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 23 شتنبر 1930 (**أرشيف نوكَيس**).

(15) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 4 شتنبر 1930 (**أرشيف نوكَيس**).

وحثهم على قراءة اللطيف[16].

لكن السلطات الابريطانية والإيطالية بادرت إلى العمل يدا في يد مع الفرنسيين لجعل حد للتمرد. فقد أوفد قنصل إبريطانيا من ناب عنه لاستدعاء **المحميين** وتهديدهم بسحب بطاقات الحماية منهم إن هم تمادوا في المشاركة في الشغب. [35] كما بادرت الحكومة الإيطالية من جهتها إلى تحذير رعاياها **ومحمييها** من الخوض في الأعمال السياسية المعادية للحكومة. وبالرغم من تلك الأقوال والأفعال، فإن الفرنسيين ظلوا يعتقدون أن الحكومات الإبريطانية والإيطالية والإسبانية كانت واقفة من متاعب فرنسا موقف من لا يبالغ في التأسف عليها. وكان يقال بأن إنجلترا بأموالها ومساندتها، وراء ما يقوم به من العمل العنيف المعادي لفرنسا زعيم اللجنة السورية الفلسطينية المغاربية شكيب أرسلان، الذي كان مندوبه في المنطقة الفرنسية هو عمر الحجوي المحمي الإنجليزيّ المقيم في فاس. وكانت المخابرات الفرنسية من طنجة وفاس تشير بما يتعاطاه المسلمون الحاملون للجنسية الإيطالية من أعمال الدس «بتشجيع سري لكنه ثابت» من قبل الموظفين الديبلوماسيين الإيطاليين. وأخيراً، اتهم الإسبان الذين كانوا دائما موصوفين بالانبساط لمتاعب شركائهم في الحماية بعدم المبادرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكي لا ينتشر الشغب المعادي لفرنسا. والحالة هذه، فإن **اللطيف** قرئ في المنطقة الإسبانية، واستقر رأي المغاربة هناك على مقاطعة البضاعة الفرنسية، واستقبل أرسلان على مرآى ومسمع من المسؤولين الإسبان. وكانت السياسة الإسبانية في نظر الفرنسيين «متراخية» و«غير متبصرة» في آن واحد، إذ لم تكن إسبانيا ولا باقي الحكومات الأوربية مدركة لما في الفتنة في المغرب من العدوان ليس على فرنسا وحدها، بل على الأوربيين كلهم على حد سواء[17].

---

(16) انظر «مذكرة عن موقف الرعايا أو المحميين الأجانب عما كان مؤخرا من أعمال الشغب في المدن الإسلامية الكبرى»، 6 أكتوبر 1930 **(أرشيف نوكيس)**. وأيضا ويندل (Wendel)، **نظام الحماية القنصلية في المغرب** (Protégé System in Morocco)، ص. 48–60.

(17) من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 6 أكتوبر 1930. وأيضا «المذكرة عن موقف الرعايا والمحميين...»، 6 أكتوبر 1930. وأيضا «مذكرة عن اللجنة السورية الفلسطينية المغربية بناء على مصادر مختلفة من الأخبار» (دون تاريخ). وأيضا «مذكرة عن موقف الإسبان مما جرى من المظاهرات في المنطقة الفرنسية»، 13 أكتوبر 1930. (كان ذلك ضمن **أرشيف نوكيس**).

وبدا من حجم الاحتجاجات ومن عنفها أن قلق الفرنسيِّين كان في محله. فإن صحافة الشرق الأوسط قامت بحملة شديدة اللهجة عليهم مستعملة ما أضحى متداولا من الشعارات، إذ وصف الظهير بأنه خطوة حاسمة من مخطط فرنسي لمحو الإسلام في المغرب وأداة سياسية لإحكام المراقبة الفرنسية. [وجاء في بعض الصحف] : «إن الفرنسيين عازمون على العمل بشعار فرق تسد مهما كلفهم ذلك. وكما أنهم ضربوا لبنان بسوريا في الشرق الأوسط، كذلك يحاولون في المغرب ضرب البربر بالعرب»[18]. وكان قادة الحملة في باريس أو القاهرة أو جينيف مثل شكيب أرسلان (الذي كان يترأس وفدا غير رسمي لدى عصبة الأمم) قد جعلوا المغرب في طليعة جبهة الدفاع عن الأمة الإسلامية. وأيقن الفرنسيون أن الغاية الأساسية هي [كما قال لوسيان سان] : «إقحام المغرب في الحركة القومية والإسلامية التي ما فتئت تعكر الأوضاع في الشرق الأوسط منذ عدة سنوات»، علما بأن المغرب لم يكن في المدى البعيد سوى سبيل لبلوغ ما كان أخطر الغايات شأنا، وهو النيل من فرنسا وإضعافها. وردت الحماية على الهجوم بنشر البلاغات في الصحف وبتمكين السلطات في الجزائر وتونس وسوريا ومصر سرّاً من كل وجوه التعليل. ومع ذلك، لم يكن لوسيان سان ليقع في الأوهام، وليرى في ذلك ما من شأنه أن يجعل حدا لفوران العالم الإسلامي[19].

وظل الاضطراب ملموسا في فاس غداة «الأحداث» كما كان متوقعا بين صفوف [36] الشباب الوطني الذي وجد المساندة المعنوية والمالية لدى «أكثر العناصر تسترا» من البورجوازية الحضرية. وقد عزا الفرنسيون المساندة البورجوازية المستمرة للوطنيين إلى ما يتجاوز الحماس الديني المجرد. فقد أدركوا ما في صلب القضية من المخاوف الاقتصادية. وكل من له تجارة في فاس مع القبائل البربرية لم يكن ليبتهج بالوقوع تحت مقتضيات المحاكم العرفية. لكن الأمر أعمق من ذلك. فإن الحركة الاقتصادية في مدينة سلا كانت متوقفة من جراء ثلاث سنوات متتالية من الجفاف من جهة، وبسبب منافسة البضائع اليابانية التي أبارت البضائع

---

(18) «الإصلاح القضائي المغربي ورد فعل الإسلام» (د.ت)، **أرشيف نوكيس.**

(19) من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 6 أكتوبر و3 نونبر 1930. وأيضا «مذكرة عن الحملة التي تقوم بها الصحافة المصرية ضد ظهير صاحب الجلالة الشريفة بتاريخ 16 ماي 1930 المنظم للقضاء في قبائل العرف البربري» (د.ت.)، ضمن **أرشيف نوكيس.**

السلاوية في السوق من جهة ثانية. وإن السلاويين يذكرون عام 1930 بأنه «عام اليابان». فقد انفتح الباب أمام أزمة أخرجت ما يناهز الربع من تجار سلا من المعاملات ونزلت بصغار التجار وأرباب الحرف إلى أدنى مستويات العيش[20].

ولا غرو أن تنتعش حركة الاحتجاج من ذلك. وقد أصاب أوربان بلان عندما خلص إلى القول بأن موجة القلق الاقتصادي الممتدة عبر العالم كله صارت تكتسح المغرب بدوره، وأن الوطنيين ودعاة الدول الأجنبية اتخذوها مطية ضدَّ الحماية. واعترف في الوقت ذاته «متأسفا»، بأن القضية الدينية التي عادة ما يغض الفرنسيون الطرف عنها على اعتبار أنها «ذريعة سهلة»، لم تكن عديمة العلة. قال : «من حق بعض المسلمين من ذوي النفوذ أن يعتقدوا أن حكومة الحماية لا ترى بعين السخط ما يروج من مشاريع لتنصير البربر»، وذلك بناء «على ما يصدر من بعض الدوائر الكاثوليكية من المبادرات المتهورة»، وبخاصة منها «الكتابات الخرقاء» والأعمال غير المتبصرة «لأسقف المغرب المونسنيور هانري فييل (Henri Vielle). ووجد أوربان بلان نفسه مضطرّاً إلى الاعتراف بأن شروحات السلطان وشروحات الإقامة لم تأت بما يحمل على تمام الاقتناع. وكانت شوارع المدن قد عادت إلى الهدوء. لكن أوربان بلان الذي لم يكن من أنصار الإصلاح تحت ضغط الشارع، قال بلسان الأسى :

«يبدو أن صفحة جديدة من تاريخ المغرب قد فتحت [...] ونحن نعلم من هنا فصاعدا أننا ملزمون بالتعامل مع حركة تدعي بغير حق أنها وطنية من حيث الحجم والشعور [...] مما يتطلب من جانب حكومة الحماية تتبع كل جوانب الحياة الإدارية والسياسية في البلاد بمنتهى الانتباه»[21].

واعتمادا على هذه التجربة، غيّر الفرنسيون موقفهم من المدن، واتخذوا من الإجراءات ما يمكن أن يوصف، إذا ألحق بعضه بالبعض، بأنه استراتيجية **للباسفيكاسيون** الحضري. وكان ذلك من تخطيط نوگيس وتنفيذه. ومنطلقه من الامتناع عن التدخل المباشر والاصطدام بالمتظاهرين في المدن، حيث فوض

---

(20) انظر ليطورنو، «الوطنية المغربية»، محاضرة في C.H.E.A.M.، 1 دجنبر 1945 ؛ وأيضا براون، **أهل سلا**، ص 128.

(21) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 4 شتنبر 1930. (**أرشيف نوگيس**).

الفرنسيون للسلطات الشريفة في آن واحد أمر شرح أسباب الظهير وأمر إثبات النظام. وكانوا يتوخون من الوقوف في الخلف ومن تفويت المسؤولية للسلطان [37] الحيلولة دون مهاجمة الحماية بشكل سافر، مع العمل بمنهجية ليوطي الرامية إلى الإدارة غير المباشرة من خلال النخبة الأهلية، وإن جاء ذلك في ظرف عسير.

وعوّل الفرنسيون، سواء قبل أحداث فاس أو بعدها، «على لعبة الديبلوماسية المتأنية» التي تسند فيها «السلطة كاملة» إلى السلطان والمخزن لبلوغ المرام. لكن الظروف سرعان ما أثبتت أن السلطان يحتاج إلى أكثر من النفوذ المعنوي فلابد له من القوة. وكان الفرنسيون لا يرون في ذلك مانعا، فجعلوا أمر مراقبة المدن بيده بشكل لا نظير له فيما سبق من العمليات العسكرية. وغني عن البيان أن الفرنسيين ظلوا متمكنين من الأوضاع، اعتمادا على ما كان لهم من المعسكرات والثكنات في أحواز المدن لمساندة عمليات الحكومة الشريفة ومساعدتها ومراقبتها. على أن ما كان من حرية السلطات الشريفة في التصرف والقرار أثار اندهاش الفرنسيين أنفسهم نوعا ما. وقد أعجبهم ما أبداه باشا فاس المسن من «الحزم» وما كان من «سرعة إطفائه للهيجان». وقال المقيم العام في تقرير له إلى باريس : «لنا اليقين بأن فاس ستلتزم السكون تحت حراسته اليقظة». وقد جاء تنويه مماثل بعبد الرحمان بركاش باشا الرباط الذي لم «يقع أي إخلال بالأمن العام» في مدينته، وأعجب الفرنسيون بصموده «مع الحزم والرفق». وكل ما فرضه المخزن من العقوبة كان مزيجا من «الثبات والاعتدال»، وأعطى «الدليل الميمون» على تمكنه من التدخل الصارم عند الضرورة دون أن يفقد المبادرة أو أن يغيب عنه الهدف. ووصف المقيم المخزن : بأنه «حكومة واعية بقوتها ونفوذها»، بعيدة كل البعد عن «الغطيط الهادئ» أيام ليوطي. ومما لاشك فيه أن الكلام البراق عن نتائج ما وصفه المقيم العام بأنه «تعامل مستنير صادق من قبل صاحب الجلالة السلطان ومخزنه»، كان ناجما عما أحس به من الرضى والارتياح من تجاوز تلك الورطة بسلام[22]. ومع ذلك، فلا سبيل إلى التغافل عن بكاء السلطان متأثرا بكلام وفد فاس، ولا عما أبداه المخزن أصلا من النفور من المصادقة على الظهير، ولا عما ترتب على ما حكم

---

(22) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 غشت 1930 و4 شتنبر 1930. وأيضا من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 23 شتنبر 1930. **(أرشيف نوكيس)**.

به الباشوات من العقوبات من جديد الغضب. لكن الحاصل في الجوهر أن السلطات الشريفة وظفت في نشر **الباسفيكاسيون** في المدن وأن الفرنسيين ابتهجوا بالنتائج.

وأصبح شعار فرق تسد الذي كثير ما كان يعتبر لب «السياسة البربرية» قابلا لأن يعمل به في المدن، أولا للتفرقة بين مختلف أصناف الناقمين على اختلاف دوافعهم الدينية والاقتصادية والسياسية والعائلية، ثم ثانيا لاتخاذ «الإجراءات السياسية المناسبة لكل صنف»، بناء على خطة ليوطي المعهودة للتمكن منهم «واحدا واحدا». وكان الاستخبار عن أحوالهم أمرا حيويا. إلا أن سلطات الحماية التي [38] كانت دائما مطمئنة إلى خبرتها بالعالم الإسلامي، بدت واضحة الارتباك من انفجار الأزمة وطولها ومن قلة المعلومات عن الوطنيين. وما أن مرت طوارئ يوليوز وغشت حتى طالب نوكَيس المسؤولين المدنيين والعسكريين عن النواحي «بالتزام المتابعة الدقيقة» لنشاط الجماعات المعارضة والتقاط الأخبار عن أصولها وتنظيمها وتطورها. فإن الحماية كانت بحاجة إلى أن تعرف «معرفة دقيقة» من هم الأعضاء النشطون ومن هم أتباعهم وما شكل المساندة التي يحظون بها وما درجتها لدى باقي السكان وحاملي الجنسيات الأجنبية و**المحميين**. ولا أدل على سوء توقع الحماية للنازلة وعلى بعد ما أضحى يفرق بين الحكام والمحكومين من تلك التعليمات[23].

ودعمت تلك السياسة بالمزاوجة بين العقوبة على يد السلطات الشريفة وقيام الموظفين الفرنسيين بالاتصالات الخاصة والعلنية. وعلى العموم، كان للزجر الشريف «لتلك القلة القليلة من المشاغبين» وقع حسن على سكان المدينة بما أثبت من إرادة حكومة السلطان ومن قوتها، وبما ترتب عليها في آن واحد من الرهبة والاطمئنان. قال لوسيان سان : «إن ما يسود المدن من الهدوء حالا، ليقوم دليلا على نجاعة تلك العقوبات الحكيمة المعتدلة. وإن الشرائح السليمة التي تشكل السواد الأعظم من السكان ــ مما لا ينبغي أن نتغافل عنه ــ توجد الآن تحت المراقبة التامة. والكل يتأسف على ما صدر من الأعمال الطائشة من قبل بعض

(23) الإدارة العامة للشؤون الأهلية، «لمحة عن الوضعية السياسية الداخلية بتاريخ 1 شتنبر 1930» ؛ وأيضا «من إدارة الشؤون الأهلية إلى حكام النواحي المدنية والعسكرية»، 5 شتنبر 1930. (أرشيف نوكَيس).

الشباب المتزعم المحفوز بما عمّ المدن من الحماس المغلوط». وأضاف لوسيان سان في تقرير لاحق بأن «تدخل المخزن لم يتخذ في أي لحظة شكل القمع الأعمى العنيف». وقد طاف المقيم العام رفقة نوكَيس عبر المدن، وبذلا كلاهما ما يلزم من الشرح والتسكين والوعود، وجاءت النتائج بما أرضاهما. قال لوسيان سان : «إن ما أبداه الفاسيون تلقائيا من حسن الاستقبال للجنرال نوكَيس أثناء زيارته الأخيرة وما كان من التباحث الودي بينه وبين الشرفاء [وهم من نسل الرسول محمد ﷺ]. والعلماء وأعيان تلك المدينة الشمالية المسلمة العظيمة لمما يسترعي الانتباه». لكن لوسيان سان ظل واعيا باستمرار المقاومة و«القلق». وكان مضطرا إلى الإيحاء بشيء من التحفظ، إذ قال عن ندائه «لذوي العقل من الرجال» ليطمئنوا للمؤسسات الفرنسية، «بأنه لم يذهب سدى». وذلك إثبات في صغة النفي. وقد أصاب في عدم الثقة التامة بجواب شيوخ المدينة الذين تكلموا بالمعسول من عبارات الامتنان، لكنهم ظلوا في نظر ليطورنو كما كانوا على مدى القرون «مستائين لوامين». وجاء الإعلان عن العفو العام في نهاية المطاف، وأطلق سراح المشاغبين، وسمح لمن كان في الإقامة الإجبارية بالعودة إلى منازلهم. والتزم المقيم العام لوزير الشؤون الخارجية بخصوص الظهير «بتمام الحذر»[24] في تطبيقه. [39]

وهناك مظهر أخير لاستراتيجية المدن له اتصال بسكان البوادي سواء منهم العرب والبربر. ذلك بأن المسؤولين عن الحماية ما فتئوا طيلة الأزمة يرفعون التقارير عن انحصار الهيجان في المدن، و«بأنه لا يتجاوز حدود بعض كبريات المدن»، و«لم يتسرب إلى البوادي» ولا إلى المناطق البربرية. وقيل عن القبائل البربرية بأنها «مرتاحة» للظهير، وأنها أعلنت عن امتنانها للسلطان، وأنها مازالت «من رعية المخزن الوفية السليمة العقيدة، لكنها مرتاحة للبقاء على ما كانت عليه من تقاليدها المحلية». وأثبت المقيم العام ما جرى من بعض «المحاولات الدعائية» في البادية، وبخاصة في المناطق البربرية، «لكنها تكسرت لعدم الاكتراث على العموم» ولم يكن

---

(24) من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 23 شتنبر و6 أكتوبر و3 نونبر 1930. (أرشيف نوكَيس) ؛ وأيضا ليطورنو، «الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1937»، مونوغرافية في C.H.E.A.M.، 1937. وقد احتفظ بالظهير كله إلا ما كان من البند السادس منه الذي كان يجعل القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم الفرنسية. وصدر ظهير 8 أبريل 1934 يحيل القضايا الجنائية على السلطات القضائية الشريفة.

لها أدنى نصيب من التوفيق. على أن المفوض في الإقامة حذّر من المضاعفات في المستقبل قائلا : «أهم ما لابد من أن نهتم به، هو الحيلولة دون انتشار جرثومة العصيان عبر البوادي». ولو ظل الهيجان في المدن مسترسلا، لترتب عليه خطر إحساس عامة الناس «بانهيار السلطة الشريفة». ولو بدا الفرنسيون غير مكترثين بذلك، لكانت النتيجة هي الفوضى[25]. ورفعت بالمناسبة شعارات جديدة، جاعلة من المدن مهد الشغب والتمرد ومن البادية **البون بلاد** *(bon bled)* وجنان المزارعين الأوفياء، مما غيّر من نظرة الفرنسيين لأشكال الانقسام في المجتمع المغربي، فأضحى خط الفصل يفرق بين المدن والبوادي وليس بين العرب والبربر، ولئن لم تختف عبارة «السياسة البربرية» من قاموس أولي الحل والعقد، فإن عبارة أخرى طفت إلى جانبها وهي «السياسة الأهلية البدوية» التي سلكت القبائل البربرية والعربية في سلك واحد لأول مرة[26].

لكن ما الموقف من صواب الاحتجاج ؟ وهل فكر الفرنسيون في سياسة لمواجهة الوطنيين ومطالبهم الإصلاحية في المستقبل ؟ كل ما كان في الحين هو فضح الوطنيين على أنهم مشاغبون ناقمون ووكلاء للأجانب، إضافة إلى التنديد باحتجاجهم على أنه من طيش الشباب والدعاية المدسوسة أو الضائقة الاقتصادية. وقلَّ من اعترف من الفرنسيين بمشروعية اهتماماتهم أو بما كان في مجرد الوجود الفرنسي من المضايقة التي لا يطيقها المغاربة المثقفون. وظل أغلبهم يفضل تفسير الانفجار بشأن الظهير بكونه «ذريعة سهلة» للثورة. ومهما كان من أشكال التعليل، فلم يكن الأمر مما يطويه النسيان. وكان له وقع عميق على نوكَيس. ويوم عاد إلى المغرب سنة 1936، كان لا يزال مقتنعا بمسؤولية الوطنيين عن أحداث الظهير البربري وبأن غايتهم القصوى طرد فرنسا. ولم يثق بما كانوا يعبرون عنه من الإخلاص أو بكونهم لا يرغبون سوى في الإصلاح. لكنه جاء وهو على [40]

(25) انظر «مذكرة عن حملة الصحافة المصرية» (د.ت.) ؛ وأيضا عن إدارة الشؤون الأهلية، «مذكرة عن المظاهرات»، 10 غشت 1930 ؛ وأيضا من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 6 و12 غشت و4 شتنبر 1930 ؛ وأيضا من سان إلى وزير الشؤون الخارجية، 23 شتنبر 1930. (الكل ضمن **أرشيف نوگيس**).

(26) انظر ماط (Matte)، «مقومات السياسة البربرية في المغرب»، محاضرة في **C.H.E.A.M.**، 20 فبراير 1937.

يقين من أن الحركة الوطنية المغربية ظاهرة لا مفر منها وأنها بالتالي طبيعية عادلة، وما عليه هو إلا أن يسعى في حملها على السير في سبيل مفيد لفرنسا وللحماية.

وكان الوطنيون خلال فترة انفصال نوكَيس عن المغرب قد أقاموا منظمة تحت اسم «كتلة العمل الوطني»، لها برنامجها وتجتهد على الخصوص لكسب الأنصار وسط الهيآت السياسية في الميتروبول. ومن أهم ما اشتغلوا به تحرير برنامج الإصلاح الشهير سنة 1934 الذي كان نوكَيس يعتقد أنه وضع «لتلافي ما كانوا يؤاخذون به من أنهم دعاة شغب ليس غير، كما وضع لإثارة انتباه ذوي النفوذ في الرأي العام الفرنسي إلى قضيتهم». والحالة هذه، فإن البرنامج أثار العناية بالحركة الوطنية المغربية أكثر مما أثارتها المظاهرات في الشوارع. ومن مقتضياته، إحداث مملكة دستورية متحررة ومجلس وطني منتخب بالاقتراع العام على مرحلتين وإقرار الحقوق المدنية والتعليم الإجباري. ومما لم يصرح به، وإن كان الإيحاء به واضحا في نظر نوكَيس، أن الحماية مجرد انتداب «مؤقت في جوهره قابل للزوال». ولقد ردت سلطات الحماية على البرنامج «بكونه أبعد في النظر من أن ينطبق على دولة مسلمة رتيبة تقليدية من الشكل المشرقي»، وغير مناسب بالتالي لسلطنة تدعمها فرنسا. لكن نوكَيس يلح على أن البرنامج فحص «فحصا تاما»، وأن ما كان «ممكنا ومعقولا»[27] من الإصلاح قد استلهم منه. وأدرك علال الفاسي الزعيم الوطني ما وراء ذلك بوضوح، وهو أن الفرنسيين لن يتنازلوا أبدا عن واجب الإصلاح لأولائك الذين كانوا هم المقصودين بالإصلاح[28].

ومر الوطنيون من لحظات من الفتور بسبب انغلاق أبواب الإقامة العامة ووزارة الشؤون الخارجية في وجوههم. لكنهم سرعان ما استرجعوا أنفاسهم وكل طاقاتهم بفضل تقلب الأوضاع في البحر الأبيض المتوسط بشكل مثير. فلقد انتشرت أصداء الحرب الأهلية بين العرب واليهود في فلسطين عبر إفريقيا الشمالية طولا وعرضا، وتجددت المخاوف من نوايا أقطاب الإمبريالية الأوربية بشأن البلدان الإسلامية. وحصل في الوقت نفسه أن تقلد الحكم هيئات سياسية مثل الجبهة

---

(27) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية أيفون ديلبوس، 9 أكتوبر 1937. (**أرشيف جوليان**).

(28) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في شمال إفريقيا** (الترجمة الإنجليزية) صص. 141–142.

الشعبية في فرنسا والعسكريين الانقلابيين في إسبانيا ممن كان يتوقع منهم إدخال التغيير الجذري على العلاقات الاستعمارية[29]. وكان في ذلك ما يكفي لحفز الوطنيين وتقوية ضغطهم على الحماية.

وتتبع الفرنسيون بامتعاض ما كان من تقدم الحركة الوطنية في المدن ومن انتشارها في الشرائح الاجتماعية الأخرى ومما وجدت من المساندة والتعاطف لدى المنظمات السياسية في فرنسا ومن أصداء ما يجري في المنطقة الإسبانية على سكان الحماية. وقيل عن الكتاتيب القرآنية إنها كانت بمثابة «رياض أطفال» للحركة الوطنية ينتقى لها المعلمون «انتقاء» لبث الدعوة الوطنية في نفوس التلاميذ. وكانت [41] المدارس الفرنسية وحتى جامعة القرويين الإسلامية تضم العديد من الوطنيين بين صفوفها التي كانت مجالا خصبا لانتخاب الشباب المتحمس. وصار الوطنيون بزعامة الفاسي والوزاني وبمساعدة «المتطرفين» الأوربيين ونصائحهم يستقطبون في المدن الحرفيين والعمال الذين يعانون من حدة الأزمة الاقتصادية. وقال نوكَيس لديلبوس (Delbos) : إن الإدارة الفرنسية تعتبر مسؤولة عن كل مشاكل الشرائح العمالية من السكان». وقد واعدهم الوطنيون بالدفاع عنهم وعن حقوقهم ورفعوا الملتمسات الجماعية وأقاموا المظاهرات وخرجوا إلى الشوارع وأغلقوا الدكاكين وأثاروا النقاش في كل مكان، متجمعين لبث «روح المعارضة والمعاداة بل وروح التمرد». وخوفا من أن يكون في ذلك شيء من التقصير، تكلم بعض الوطنيين عبر إذاعة تطوان واشبيلية، مشجعين إخوانهم في المنطقة الفرنسية على السعي فيما يلبي مطالبهم، مقارنين بين «حريتهم» في ظل فرانكو و«الاضطهاد» الفرنسي، وبين القوة الفاشيستية والوهن الفرنسي[30].

وعاد نوكَيس إلى المغرب في ذلك الجو من «القلق والاندفاع» ليحتل منصب المقيم العام. وترتب على ذلك بطبيعة الحال تبادل الرسائل بين ممثلي «كتلة العمل [42] الوطني» ونائب كاتب الدولة في الشؤون الخارجية بيير فيينو (Pierre Viénot) ونوكَيس نفسه. وانتهز الوطنيون الفرصة لشرح مقاصدهم مرة أخرى والتذكير

---

(29) عن الجبهة الشعبية، انظر كوهين (Cohen)، **السياسة الاستعمارية للجبهة الشعبية** (بالانجليزية). وعن السياسة المغربية لحكومة فرانكو، انظر الفصل الخامس من كتابنا هذا.

(30) من نوكَيس إلى ديلبوص، 9 أكتوبر 1937 (**أرشيف جوليان**).

بوجهة نظرهم في التزامات الماضي، لعلهم ينتزعون من الحكومة وعدا بالسير على النهج الذي ينال رضاهم. وذكّر عمر بن عبد الجليل ومحمد بن الحسن الوزاني بيير فيينو بما كان قد قال بحرارة وحماس غداة جلوس الجبهة الشعبية على كراسي الحكم عن الإصلاحات المبرمجة للمغرب وبما تعهد به من الاهتمام بالمغرب بمجرد ما ينتهي من قضية سوريا. وكانت سوريا قد منحت يومئذ الاستقلال بمقتضى معاهدة تحالف وصداقة مع فرنسا. وحيث إن المقيم العام الجديد في المغرب كان من تعيين الجبهة الشعبية، فإن ذلك يبشر باستحالة أن تعرقل الرباط ما تتخذه باريس من القرارات. [جاء في رسالة الوطنيين] : «لقد آن الأوان، ياسيادة الوزير، لتخطو الجبهة الشعبية الخطوات الضرورية لتنفيذ مخططنا الإصلاحي الذي تبنته بعض الشخصيات المساندة للجبهة الشعبية ممن يوجد بعضها اليوم عضوا في الحكومة [...] ولتستجيب لمطالبنا المستعجلة». وكان في طليعتها عقد لجنة مركبة من بعض أعضاء الإدارة الفرنسية «وكتلة العمل الوطني» لفحص مخطط الإصلاح وما تقترحه الحكومة الفرنسية من الاقتراحات. وثاني المطالب أن تمنح الحكومة كل الحريات الديموقراطية، بما فيها حرية الصحافة وحرية التعليم. وقد ذكّر الوزاني وابن عبد الجليل في هذا الصدد بإلحاح بما كان محترما في المنطقة الشمالية، الواقعة تحت النظام العسكري وأحوال الحرب، من حرية الخطاب وحرية الصحافة وحق التجمع، وبأن السلطات الإسبانية عازمة، على ما يبدو، على منح تلك الجهات من حمايتها الاستقلال الذاتي. [ومما جاء في قولهما] : «من المؤسف أن نجد أنفسنا في هذه المستويات الدنيا بالنظر إلى باقي المحميات والمستعمرات، فنغبط ما يوجد عليه إخواننا في الريف من الأوضاع تحت دكتاتورية خائضة في الحرب». ثم إنهما ذكّرا بأقوال ليون بلوم عن إيمانه بالحريات الديمقراطية، وبما داخلهما من «عميق السرور» من انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات، وهو انتصار «نعتبره نظيرا للثورة الفرنسية التي نومن بها جميعا ونرجو أن نستفيد منه»، سائلين في الختام «جوابا شافيا» عن مطالبهما[31].

وكان جواب فيينو مهذبا، لكنه خال من أي التزام. ذلك بأنه أشار إلى أن

(31) من ابن عبد الجليل والوزاني إلى فيينو (Viénot)، 16 أكتوبر 1936.(أرشيف نوكَيس). أما المعاهدة مع سوريا، فلم يصادق عليها البرلمان الفرنسي قط.

بعض المطالب لها ما يبررها بكل تأكيد، وبأنه مستعد دائما للإصغاء إلى ملتمسات الشعب المغربي. لكن الحكومة الفرنسية لن تلزم الدولة الشريفة أبدا بأي إصلاح [43] ينطلق من مبادرة سياسية تتخذها لجنة من الخواص، ولن تتباحث بالأحرى مع من يقترح تلك المقترحات. ولخص سياسة الجبهة في جملة أضحت من يومئذ شعارا للتملص قائلا : «ليس بوسع أي هيأة سياسية في المغرب ولا في غير المغرب أن تدعي بأنها تتحرك باسم الأمة جمعاء». والمقيم العام هو الذي يعدّ مثل تلك الإصلاحات باتفاق مع المخزن، لأن ذلك هو سر الحماية، وقال فيينو : «عليكما بالاتصال بنوكيس فستجدان لديه بكل تأكيد آذانا صاغية»[32].

وفهمت الرسالة، ربما مع شيء من سوء الإنصاف، بأنها إشارة باسترسال السياسة الفرنسية في المغرب على ما كانت عليه مع بعض التغيير في الأسلوب وليس في الجوهر. وتجرأ ابن عبد الجليل والوزاني على تحدي فيينو بخصوص جملته الأخيرة فقالا : «لاشك أنكم، ياسيادة الوزير، تدركون أن ممثل الجبهة الشعبية ليس غريبا على الشعب المغربي. فإن الجنرال نوكيس بصريح العبارة كان هو المدير العام للشؤون الأهلية، ويعرف من شارك منا في أحداث 1930–1931 ضد السياسة البربرية للحماية. ولا نذكر ذلك من باب المرارة، وإنما لنعيد إلى الأذهان سابق عهدنا بالمقيم العام»[33]. وكان في اختيار نوكيس من قبل الجبهة الشعبية ما يثير المخاوف، فهل كان ذلك لإيقاف المعمرين عند حدودهم كي يبقى المجال فسيحا أمام أغراض النمو الاستعماري أم كان يعني التخلي عن الإصلاح ؟ وأخبر المغربيان بأنهما كاتبا نوكيس وأنه أجابهما بما يلي : «لقد كنت لمدة ما يناهز ربع قرن ممن شارك عن كثب في ما تمنحه فرنسا ماديا ومعنويا من الحماية للإمبراطورية الشريفة، ولي رغبة صادقة على كل حال في دراسة ما يمكن أن ينجز من مقترحاتكم بناء على ما يستلزمه التطور العام للبلاد». وهذا جواب خال من أدنى التزام، لكنه لا يخلو من تشجيع. بيد أن وقعه «تقلص نوعا ما»، على ما قالا، بما صرح به نوكيس أمام الملإ من أنه سيسير في خطى من سبقه وبما أفاض فيه للصحافة عن «الأوربيين المعوزين» في المغرب، وبخطابه في فاس الذي أشار فيه

(32) من فيينو إلى ابن عبد الجليل والوزاني، 23 أكتوبر 1936. (**أرشيف نوكيس**).
(33) من ابن عبد الجليل والوزاني إلى فيينو، 26 أكتوبر 1936. (**أرشيف نوكيس**).

إلى الوطنيين بأنهم «مراهقون» وصبيان نزقون» من واجب آبائهم أن يمسكوا بزمامهم إلى أن تتحسن سيرتهم[34]. ولا مناص من التسليم بما كان من البون المثير للانتباه بين أقوال نوكَيس في العلن وأقواله في السر، مما زاد من مخاوف الوطنيين بخصوص المستقبل.

وعاد ممثلا الحركة الوطنية إلى المغرب فارغي اليدين يائسين. وشرعا، ونوكَيس لايزال في باريس، في حملة إخبارية علنية في المغرب ليقينهما بذهاب كل ما بذلاه [44] من الجهود طيلة سنة ونصف «سدى»[35]. وأقيمت التجمعات في فاس وسلا في نونبر، احتشد لها الجمهور «من كل الطبقات ومن كل أصناف الحرف». وتقرر جمع مماثل في الدار البيضاء يوم 14 نونبر 1936، استدعي لحضوره صحافيون أوربيون وشخصيات سياسية. ولاشك في أن الغرض من ذلك كان يرمي إلى إبداء عزم الوطنيين بشأن الإصلاح، فضلا عن نفي ما يروج في صفوف الجالية الأوربية من الشائعات عن عنف المقاصد الوطنية، ولفت الأنظار إلى ما وراءهم من مساندة الجماهير[36].

وفي صبيحة يوم الرابع عشر، راج الكلام عن موافقة السلطان الذي كان مقيما يومئذ في الدار البيضاء على التجمع، وقيل بأنه سيوجه خطابا للحاضرين. وأشعرت سلطات البلدية بذلك المفوض العام ريني تيري (René Thierry) الذي التقى على التو بالسلطان للاستفسار. لكن سيدي محمد لم يكن له علم بالتجمع وامتعض من استعمال اسمه، فقرر «من تلقاء نفسه» إصدار الأمر بحظره. وبناء على ذلك، أغلقت أبواب مكان التجمع بشارع فيكتور هوكو وألزم الناس بالانصراف[37]. وغادر الأوربيون المكان. لكن جماعة «صائحة مهددة» توجهت

---

(34) من ابن عبد الجليل والوزاني إلى فيينو، 26 أكتوبر 1936. (**أرشيف نوكَيس**).

(35) من محمد الديوري ومحمد غازي إلى نوكَيس، 30 نونبر 1936. (**أرشيف نوكَيس**).

(36) من الجنرال أوكَستان ريشير (Augustin Richert)، حاكم ناحية فاس، إلى مدير الشؤون السياسية، 3 نونبر 1936. (أرشيف نوكَيس) ؛ أيضا من نوكَيس إلى ديلبوص، 9 أكتوبر 1937. (أرشيف جوليان). وكانت إدارة الشؤون الأهلية قد تحول اسمها إلى إدارة الشؤون السياسية سنة 1936.

(37) لم أعثر على دليل يثبت أن الفرنسيين أشاعوا الشائعة برسالة السلطان للتذرع بذلك وفضّ التجمع (انظر جوليان، **المغرب في مواجهة الإمبريالية**، ص 184).

في الشارع نفسه نحو الباب الجنوبي من القصر الملكي وهي تهتف : «يحيى السلطان» و«يحيى الإسلام». وقد سمع محمد الوزاني يصيح، وهو من أحد منظمي التجمع، «أطيعوا الشرطة»، لكن الهتاف بيحيى الشعب غطى على صيحته.

وتغنى المتظاهرون (وكان عددهم يناهز الألف) بالأناشيد أمام القصر. ثم ساروا نازلين مع زنقة لانجمارك (Langemark) في اتجاه جنان مردوخ في المدينة الأوربية وعلى رأسهم الوزاني وعلال الفاسي ومحمد اليزيدي، وهم يحاولون عبثاً إقناعهم بالتوقف والذهاب إلى حال سبيلهم. ولما عجزوا عن ذلك، عادوا بالموكب مرة أخرى إلى شارع فيكتور هوكو عبر زنقة الجنرال هامبير. لكن عددا وافرا من رجال الأمن غير المسلحين كانوا يحاصرون ملتقى ذينك الشارعين. فعاد الزعماء الوطنيون بالموكب اجتنابا للاصطدام بالشرطة، وأوقفوا المسيرة في بقعة عارية بين المسجد الجديد (وقد أطلق عليه اسم المولى يوسف فيما بعد) والشارع، مطالبين الناس بالتفرق بعد أن تبين أن رجال الأمن العاديين قد تعززوا برجال الدرك المسلحين. وبعد نصف ساعة من الأخذ والرد الشديد تحت أنظار الشرطة، تفرقت الجماعة «دون أن يحدث من ذلك أي حادثة». لكن الوزاني ألقي عليه القبض في عين المكان بأمر من السلطان، وصدرت الأوامر للقبض على الفاسي واليزيدي وشماعو، فاستسلم اليزيدي وألقي القبض على الفاسي صبيحة اليوم التالي، ولم يعثر لشماعو على أثر[38].

وكانت هذه الواقعة مفاجئة مقلقة للوطنيين، شأنهم في ذلك شأن السلطان. [45] ذلك بأن اندفاع الجمهور مع مشاعر الغضب كان من إملاء الظروف وليس من إملائهم. وكان عليهم أن يتوقعوا رد فعل السلطان وما يكون من تأثير ذلك في الحاضرين. وجاء انعدام بعد النظر لديهم وعجزهم عن التحكم في الأحداث دليلا على سوء مؤهلاتهم القيادية. فقد تحولت التظاهرة إلى فوضى جلية تثبت المخاوف عوض أن تبددها. ولعل الوزاني لم يبد بوجه البطل، لكنه لم يبد أيضا بوجه الجبان.

---

(38) من المراقب المدني رئيس ناحية الدار البيضاء إلى المفوض العام لدى الإقامة، 18 نونبر 1936 ؛ وأيضا من عميد الشرطة الإقليمي إلى رئيس ناحية الدار البيضاء، «مذكرة استعلامية»، 15 نونبر 1936، ضمن الرسالة السابقة بتاريخ 18 نونبر 1936 ؛ وأيضا من ريني تيري (René Thierry) إلى وزير الشؤون الخارجية، 15 نونبر 1936 (الكل ضمن **أرشيف نوكيس**) ؛ وأيضا من نوكيس إلى ديلبوص، 18 نونبر 1936. (**أرشيف جوليان**).

ومن فضائله أنه أفلح في اجتناب العنف. وكان إلقاء القبض عليه وعلى وفاقه لا يخلو من حيف، وإن كان له ما يبرره. وشعر الوطنيون بأنهم وقعوا ضحية قرارات «جائرة»، ولم يصدقوا أن الجنرال نوكَيس كان على علم بما جرى. أما السلطان، فإنهم كانوا على يقين من أن الفرنسيين «خدعوه»[39].

ثم إن السلطان استدعى تييري إلى مقر إقامته زوال اليوم نفسه. وقال له، «بما يثير الانتباه من الحزم والضبط»، بأنه يحمّل الفرنسيين مسؤولية أحداث الدار البيضاء، لأنها جاءت نتيجة منطقية لسلسلة التجمعات التي عقدها الوطنيون «دون أن تحرك السلطات أدنى ساكن»، مما شجع الشبان المغاربة وجعلهم يعتقدون أن السبيل متفتح لإقامة مظاهرات متزايدة الجرأة تحتشد فيها الجماهير المتكاثرة ويهرع إليها من لم يشارك من قبل في الاحتجاج. وإنهم تجرأوا في هذه المرة على استعمال اسمه وسلطته، وادعوا بأنه يشجعهم على العمل. وقال السلطان ممتعضا : «لا يمكن أن أسكت على هذا، وإني سأطلع رعيتي على أنهم ضحايا المخادعة، وآمر بمنع كل مظاهرة، بل أذهب إلى حد الأمر بإلقاء القبض على رؤساء المنظمين». ثم إنه سأل المفوض الذي لم يصدق مسامعه والذي نقل كلماته بأتمها إلى وزير الشؤون الخارجية قائلا : «والآن أحب أن أعرف في أي طريق تسيرون، فإنني مستعد لمعاقبة أولائك الذي لم يثيروا الشغب فحسب، بل إنهم تجرأوا على سلطانهم. ولابد من إماطة الأذى مادام الوقت يتسع لذلك. وإن لم نفعل، فإن المغرب مفقود لا محالة» (وقد جعل المفوض سطرا تحت الكلمات الأخيرة لإبرازها). ولاحظ السلطان بلسان الاستياء أن الوطنيين صاروا يتكلمون باسم الشعب المغربي، فقال : «هذا ضرب من الاغتصاب. فهل خولوا أدنى تفويض من السلطان أو من الدولة الحامية أو من أي قسم من الشعب المغربي ؟ وهل هم من **العلماء** ؟ ولذلك يبدو لي أنا شخصيا أن لا مفر من معالجة ذلك بكل صرامة. لكن إذا رأت الحكومة الفرنسية لأسباب نجهلها أن تعمل بخطة أخرى فلست ممن يلح في الأمر، لكن لابد من أن أقول بأنني في تلك الأحوال (وهنا

---

(39) من عميد الشرطة الإقليمي إلى رئيس ناحية الدار البيضاء، «مذكرة استعلامية»، 15 نونبر 1936، ضمن الرسالة من المراقب المدني رئيس ناحية الشاوية إلى المفوض العام لدى الإقامة، 18 نونبر 1936. (أرشيف نوكَيس).

مرة أخرى جعل تيري سطرا تحت كلمات السلطان)، لن أكون مسؤولا عما سيقع، علما بأن الأمور لن تزداد إلا تفاقما». وكان السلطان مقتنعا بوجود المغرب «في منعرج»، وكان يود أن تنقل مخاوفه بالتمام إلى الحكومة الفرنسية والجنرال نوكيس. أما الزعماء المعتقلون في سجن الباشا، فإنه اقترح إبعادهم عن المدن عقابا لهم[40]. [46]

ومما لاشك فيه أن السلطان تضايق من جسارة الوطنيين عليه ومما رآه تراخيا في مساندة الفرنسيين، فانتهز الفرصة للتعبير عن سخطه ولتعزيز التزام فرنسا بدعم شخصه ودعم الدولة الشريفة. وكان أيضا يتساءل عما تعده الجبهة الشعبية من التغيير في المغرب وعما للوطنيين من الوقع في الدوائر الاشتراكية في باريس. وحيث إن سلطته السياسية كانت في جانب كبير منها قائمة على البنادق الفرنسية، وجهاز الحكومة الأهلية بكامله يعمل في تمام الوفاق مع إدارة الحماية، فإن كل ما يتحدى ذلك، حتى ولو جاء بصيغة الصدع بالولاء للسلطان، يمسّ حتما بالسلطة الشريفة وبسلطة المراقبة. وبالرغم من إصغائه لمطالب الهيئات الوطنية ومن تدخله لفائدتهم في بعض اللحظات (مثلما فعل يوم قرر الفرنسيون نفي واضعي برنامج الإصلاح)، فإنه أدرك أن المغرب لو ألبس لباس ذلك البرنامج لأضحى دولة تقلص فيها سلطانه أيما تقلص. ولاشك في أن الفرنسيين كانوا على بينة من ذلك، إذ كان بونصو قبل ذلك بثلاث سنوات قد وصف رغبة السلطان في مساندة فرنسا ورغبته عن مقاطعة الوطنيين مقاطعة تامة بأنها «لعبة خطيرة»، بل رأى البعض أن السلطان كان يرغب في أن يعامل الفرنسيون الوطنيين بشدة ليبدو هو أمام الملإ في شكل الدرع الواقي لهم[41]. [47]

وجاء جواب تيري على ما تأتي له من الدقة. ففي نظره، لا داعي لأن يهوّل السلطان مما كان على كل حال «أعمال مجموعة من الشباب البعيد كل البعد عن القدرة على استقطاب الجماهير الغفيرة». ولئن كانوا قد مسوا بشخصه «مسا ملموسا»، فإن ما اقترح من العقاب جاء في نظره جزاء وفاقا. وأكد للسطان

---

(40) من تيري إلى وزير الشؤون الخارجية، 16 نونبر 1936 (**أرشيف نوكيس**).

(41) انظر «مذكرة عن المخزن المركزي»، 25 يناير 1934 ضمن رسالة من بونصو إلى وزير الخارجية 10 فبراير 1934، و.ش.خ.، **المغرب**، 413، صص 114-117.

أيضا أن الحكومة الفرنسية والجنرال نوكّيس سيعملان كل ما في وسعهما لصيانة حرمته. وأشار تييري إلى أهمية تلك المباحثات بإلحاح في برقيته لباريس قائلا : «إن علاقاتنا معه في مستوى جيد للغاية، ومن الأهمية بمكان أن يبقى على ما هو عليه من حسن الاستعداد حيالنا». ولخص مشاغل السلطان من جهة الوطنيين ومن جهة ضياع سلطته وحرمته، وانتهى، من باب حث باريس على اتخاذ ما بدا له ملائما من الإجراءات، إلى القول بأن : «[السلطان] الآن يعتمد علينا، لكن لو شعر بأدنى تردد من قبلنا، لفقد الثقة [فينا] ولاتجه وجهة مغايرة». وتلك ولاشك هي الرسالة التي كان السلطان يود أن يبعث بها عبر تييري الذي أخذ ذلك على عاتقه[42].

وأجاب فيينو مشيرا إلى ما كانت الجبهة الشعبية تنوي اتباعه من السبل بشأن القضايا المغربية، معبرا عن ارتياحه لوقوف السلطان ذلك الموقف الثابت من «الانفصاليين» الوطنيين الذين «كانوا دائما يرغبون في استعماله للتحرك ضد الحماية»، ومعتبرا أنه من «تمام الضرورة» صيانة سلطته، وأن الحكومة عازمة على ألا تقع في «المأزق الذي وقع فيه العديد من الأقطاب في سياستهم الاستعمارية بين التغاضي عن كل التجاوزات ومنح الاستقلال». وإن الحكومة لا ترى بأي وجه من الوجوه أن سبيل صون الحماية هو التخلي عن «جوهر واجبها» في إدخال الإصلاح. ومن «المستحيل» أن يخطر ببال أحد أن تسمح فرنسا بإطلاق عنان [48] الاستبداد من جديد لسلطة مركزية متحررة عن وصايتها، إن كان ذلك هو ما يتطلع إليه السلطان، حتى ولو كان ذلك الحكم مرتبطا بفرنسا قلبا وقالبا. وكان لابد من الالتفات إلى أن الكثير من مطالب الوطنيين «مستلهمة من برنامج [الجبهة الشعبية] نفسه» و«لها ما يبررها»، ولا مناص من أخذها بعين الاعتبار، إذا كانت فرنسا تريد اجتناب المواجهة العنيفة في الشوارع. وكان مخطط فرنسا يرمي إلى فصل «المتطرفين الانفصاليين» عن أغلبية الشباب المغربي الذي لا يزال في حاجة إلى إرشادات فرنسا وإلى العمل مع تلك الأغلبية لتشييد مستقبل الحماية، وبذلك يتسع التعامل مع الشعب المغربي إلى أبعد من حدود «المخزن القديم». وحيث إن فرنسا تسعى في ذلك «بموافقة السلطان التامة»، فما عليه إلا «أن يستعد للسير

---

(42) من تييري إلى وزير الشؤون الخارجية، 16 نونبر 1936. (**أرشيف نوكّيس**).

معنا إلى الأمام يدا في يد». وأما العقوبات الملحقة بوطنيي الدار البيضاء، فمن «الأحسن اجتنابها» في المستقبل، لأنها قد تدفع بهم إلى اللواذ بكل من يريد المغرب دون فرنسا ودون سلطان. على أن فيينو خلص، والحالة على ما كانت عليه، إلى لزوم السكوت عن تلك السياسة لدى السلطان، فقد «تفزعه». قال : «يمكن طمأنته بشأن وفائنا لنص عقد الحماية ولروحه، وبأننا نسعى في صيانة «الحرمة التقليدية» للعاهل، دائبين على خطة الإصلاح بتعامل وثيق معه، وسنتغلب على التمرد المعنوي مثلما تغلبنا على التمرد المسلح في الماضي من خلال المنجزات». وطلب من تييري أيضا أن يثير انتباه السلطان إلى ما في إلحاق العقوبة الصارمة بمن كان من أولائك قد أخل بالنظام العام، من احتمال إضفاء حلة الاستشهاد عليهم فيثور غضب الآخرين وتزداد الأوضاع تفاقما[43].

وذلك ما حصل بالضبط. فبعد صلاة الظهر في جامع الشلوح بالدار البيضاء يوم 17 نونبر، خرج مائتا متظاهر مخترقين ساحة فرنسا ليتوجهوا عبر شارع المحطة إلى قصر السلطان. لكنهم اصطدموا في ساحة نيكولا باكي (Nicolas Paquet) بمراقب مدني يرافقه عشرون من رجال الأمن. فما كان منهم إلا أن أزاحوه عن طريقهم وصاروا يرمون الشرطة بزجاجات خمر فارغة كانت على متن شاحنة واقفة هنالك. ثم إنهم رموا ببعض الضباط على الأرض فتناولته الأيدي «شرّ تناول». لكن الجماعة سرعان ما تم التمكن منها، وألقي القبض على ستة من أعضائها ممن بدا «أشد عنفا وأكثر تجاسرا». وساعة كان يزجّ بهم في عربة الشرطة التفت أحد المعتقلين وصفع المراقب صفعاً، وهنا جرى ما يستحق أن يعاد إلى الأذهان، فإن مدير المصالح البلدية جان كورتان (Jean Courtin) رأى «أن ذلك في منتهى الخطورة على سلطتنا وعلى حرمتنا. فإننا نرى لأول مرة في مثل هذه الوقائع [49] المتظاهرين لا يصمدون فحسب أمام السلطة الفرنسية، بل يذهب أحدهم إلى حد مد يده في ممثلها»[44].

---

(43) من فيينو إلى المفوض العام لدى الإقامة، 17 نونبر 1936. (**أرشيف نوكّيس**).

(44) من المراقب المدني الملحق برئيس المصالح البلدية في ابن أحمد، «تقرير»، 17 نونبر 1936. ومن المراقب المدني رئيس المصالح البلدية جان كورتان (Jean Courtin) إلى المراقب المدني رئيس ناحية الدار البيضاء، 17 نونبر 1936، وكلاهما ضمن الرسالة من المراقب المدني رئيس ناحية الشاوية إلى المفوض العام لدى الإقامة، 18 نونبر 1936. (**أرشيف نوكّيس**).

واستطاع الذين امتنعوا عن الشرطة في ساحة نيكولا باكي من جمع صفوف المسيرة بالقرب من قصر السلطان بعد أن انضم إليهم آخرون في ساحة القصر فأصبح عددهم زهاء ثلاثمائة. وألقي القبض في الحين على أربعة كانوا في طليعة المسيرة، وفرقت الشرطة صفوف الآخرين وهم يرمونها بالحجارة. وكان على الشرطة مرة أخرى أن تتدخل عشية اليوم نفسه، وتلك المرة لإخلاء ساحة **دار المخزن** التي احتشد فيها ما بين مئتين وثلاثمائة من الشبان احتجاجا على اعتقال رفاقهم ذلك اليوم وعددهم ستة عشر[45].

ووقع في الرباط مثل ما وقع في الدار البيضاء حيث خرج الناس متظاهرين ففرقتهم الشرطة وألقت القبض على خمسة منهم، وكذلك في سلا حيث خرج الناس من المساجد بعد الصلاة رافعين الرايات ومطالبين بحرية الصحافة. لكن أقبح ما كان من المظاهرات جرى في فاس ولاشك. فقد خرجت مسيرة من خمسمائة رجل بعد الصلاة في مسجد القرويين، تشق سبيلها عبر أزقة **المدينة العتيقة** متوقفة عند مسجدين آخرين لينضم إليها مزيد من المتعاطفين. وفي تلك الوقفة الثانية، وجدوا **مخازنية** الباشا (الشرطة الأهلية) تقطع عنهم الطريق فرموها بوابل من الحجارة. ووضعت الجيوش المرابطة في فاس في حالة الاستنفار، لكن الأوضاع عادت إلى السكينة في النهاية دون تدخلها. وألقي القبض على مائة وأربعين من المتظاهرين[46]، وذكر الوطنيون : «أن رجال الشرطة **والعسس** (وهم حرس الباشا) بل وحتى بعض **خلفان** الباشا ما قصروا في سبهم وتعنيفهم ومد الأيدي فيهم، قائلين : «إن البعض نقل في حالة الموت إلى السجن على ظهور الحمير بينما سيق آخرون مجرجرين في الأوحال كأنهم من المجرمين»[47]. ولا عجب في انتظام مظاهرات مماثلة يوم السابع عشر، فإنها جرت في ساعة واحدة مسبوقة بالخطب تلقى على إثر «صلوات جماعية معينة» في المساجد، ورأت السلطات الفرنسية في ذلك «العمل المدبر» أيدي الوطنيين، وهي تنفذ مخططا

---

(45) انظر عميد الشرطة الإقليمي في الدار البيضاء، «مذكرة استعلامية»، 17 نونبر 1936، ضمن الرسالة من المراقب المدني رئيس ناحية الشاوية إلى المفوض العام لدى الإقامة، 18 نونبر 1936. (**أرشيف نوگيس**).

(46) من ريني تييري إلى وزير الشؤون الخارجية، 17 نونبر 1936. (**أرشيف نوگيس**).

(47) من الديوري وغازي إلى نوگيس، 30 نونبر 1936. (**أرشيف نوگيس**).

«موضوعا مسبقا بتمام العناية من قبل هيآت فرعية محلية في العديد من مدن المغرب». وقال نوكَيس فيما بعد بأن هذه : «أول مرة كانت فيها طاعة الأوامر بمثل ما كان من الامتثال والحماس»[48].

وحلل تييري تلك القلاقل، وانتهى إلى أن وقعها على الأوربيين كان أقوى منه على المغاربة. وبدا من الصحافة «نبرة من الذعر» تعكس ما عمّ من الانشغال بتفاقم الدعاية المعادية لفرنسا وانتشارها في صفوف الحرفيين. ومما جاء في رسالة بعث بها المجلس البلدي للدار البيضاء إلى نوكَيس قوله : «لابد من إيقاف أولائك الذين يزرعون الرياح حتى لا نجني العاصفة، والعاصفة عمياء شرسة فهي لا تبقى على أحد ولا على شيء»، مطالبين «بضرورة اتخاذ أشد التدابير لجعل حد في الحين لهذا الهيجان المشؤوم الخطير». أما خارج المدن الكبرى (في سطات مثلا جنوب الدار البيضاء)، فإن خبر الاضطرابات لم يبلغ علم سوى بعض الأعيان على وجه غير كامل على كل حال. لكن الصحافة الأوربية أدركت عن صواب من خلال مبعوثيها في الشوارع أن اعتقال المشاغبين يوم الرابع عشر كان له «وقع قوي» على سكان المدينة المسلمين. (والحالة هذه، فإن مظاهرات يوم السابع عشر هي أول مظاهرات كان للحرفيين فيها مشاركة فعالة). وكان ذلك رأي السلطات الفرنسية أيضا، فقد كتب المراقب المدني إيميل أورطليب (Emile Orthlieb) رئيس ناحية الدار البيضاء، قائلا عن أحداث الدار البيضاء : «إنها تشكل مرحلة بالغة الأهمية في مسار الحركة الوطنية المغربية»[49]. [50]

ولم يكن إدخال السياسة الفرنسية حيز التنفيذ من الأمور الهينة. فقد نقل تييري إلى علم فيينو بأنه اجتمع بالسلطان وشرح له مشاغل الحكومة بشأن العمل

(48) من تييري إلى وزير الشؤون الخارجية، 17 نونبر 1936، وأيضا من المراقب المدني رئيس ناحية الشاوية إلى المفوض العام لدى الإقامة، 18 نونبر 1936، كلاهما ضمن أرشيف نوكَيس ؛ وانظر أيضا رسالة من نوكَيس إلى ديلبوص، 9 أكتوبر 1937. (**أرشيف نوكَيس**).

(49) من تييري إلى وزير الشؤون الخارجية، 18 نونبر 1936. (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا **لافيجي ماروكين**، 18 و23 نونبر 1936. وأيضا مدينة الدار البيضاء، اللجنة البلدية، «برقية إلى السيد المقيم العام»، 17 نونبر 1936. وأيضا المراقب المدني رئيس الشاوية الجنوبية، «نشرة الاستعلامات»، 16 نونبر 1936. وأيضا عميد الشرطة الإقليمي في الدار البيضاء، «مذكرة استعلامية»، 15 نونبر 1936، كل ذلك ضمن الرسالة من المراقب المدني رئيس ناحية الشاوية إلى المفوض العام لدى الإقامة، 18 نونبر 1936. (**أرشيف نوكَيس**).

بالصرامة في معاقبة متظاهري الدار البيضاء والحاجة إلى التمييز بين الرغبات المعقولة للشباب المثقف والمطالب المتطرفة للمشاغبين الانفصاليين. ولعل أقوى دليل على ذلك وقوع ما كان فيينو قد تنبأ به. قال تييري : «إننا لم نذهب بعيدا في أعماق مباحثاتنا، ولكن السلطان بدا موافقا على هذه المبادئ. وأظن أنه مستعد لما سيدور من الكلام بينه وبين الجنرال نوكَيس في هذا الصدد». ولم ير السلطان بأسا بانتظار عودة الجنرال نوكَيس قبل أن يفصل في حق المعتقلين. لكن تييري ظل يساند حرية تصرف السلطان في أحداث الدار البيضاء. وكان على يقين من أن تصرف العاهل ليس مراوغة للتملص من الوصاية الفرنسية. قال : «إنه يرى أنه معني بالذات، ومن غير الممكن أن يتغافل عن هذه الحملة. أما نحن، فلا يمكننا ــ عملاً بمعاهدة الحماية ــ أن نعترض على ما يريد اتخاذه من الإجراءات بعد أن أصبح الاحترام والحرمة التقليدية» للسلطان موضع الرهان. وذلك ما أدركته سلطات الدار البيضاء في الحين، وقد وافقت على خطتهم تمام الموافقة حينما استشاروني بشأنها».

وكان فيينو قد سبق إلى الاعتراض على المجرى الذي سارت فيه الأمور. وازداد الطين بلة بعد أن أخبره تييري بما حكمت به السلطات الشريفة على المعتقلين في وقائع الدار البيضاء والرباط وفاس يوم 17 نونبر من أحكام تتراوح بين خمسة عشر يوما وسنة كاملة سجنا. يضاف إلى ذلك أن العنف تجدد في القرويين يوم 20 نونبر، وترتب عليه اعتقال ثلاثين شخصا حكمت عليهم سلطات فاس بمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر سجنا، وبلغت الأحكام سنتين سجنا في حق من ضبط مخلاً بالنظام للمرة الثانية. وقد استشاط فيينو غضبا من ذلك معتبرا تلك الأحكام «مبالغة في الزجر» ومما يجعل مهمته أشدَّ عسراً. ولما كانت الحكومة لا تنوي إلحاق شديد العقوبة بزعماء «كتلة العمل الوطني»، بناء على ما اعتبره فيينو واضحا من التعليمات، فكيف يجوز التعامل مع أنصارهم بشكل مغاير ؟ ثم إن مثل ذلك القمع يمسّ بمخطط إنجاز «الإصلاحات المرغوب فيها وينذر بأن يوقعنا في تناقض مع أنفسنا»[50]. وكان فيينو المعتز بتتلمذه على ليوطي، إذ كان [51]

(50) من تييري إلى وزير الشؤون الخارجية، 19 و20 و21 نونبر 1936. وأيضا من فيينو إلى المفوض العام لدى الإقامة، 21 نونبر 1936 (أرشيف نوكَيس).

من جملة طاقمه المدني من 1921 إلى 1923، لا يحتاج إلى من يطلعه على شؤون المغرب. لكن الوقائع والقرارات الفورية المتخذة في عين المكان قلصت من قدرته على تصويب العلاقات بين فرنسا والمغرب بالرغم مما كان عليه من حسن الاستعداد وخالص الطوية.

ولما عاد نوكَيس إلى الرباط، انكب على تحليل الأوضاع. وما كان إلا ليقف إلى جانب تيبري، بعد أن اقتنع بما ترتب على ما اتخذ في غيابه من «الإجراءات الحازمة» من «أجتناب تفاقم الشغب ومن تسكين روع الأوربيين بل والمغاربة أجمعين». وكان على يقين من أن الوطنيين انتهزوا فرصة رحلته إلى فرنسا لإثارة «حالة من الهيجان»، فوافق على ما حكمت به السلطات الشريفة من الأحكام في حق المتظاهرين. ودارت ملاقاته بالسلطان الذي عبر عن رأيه «بتمام الحزم» على شكل ما دارت عليه مع تيبري يوم كانت الأزمة في أوجها. وكتب نوكَيس قائلا : «لقد وجدت أمامي رجلا عازما على أن لا يتحدى أحد سلطاته ومنزعجا من شكل تلك المظاهرات، وبخاصة منها تلك التي جرت على أبواب القصر التي وصفها دون تردد بأنها «تمرد» و«ثورة». وكان السلطان لايصدق احتمال أن يكون أولائك الرافعون لشعار «الجهاد» من ذوي النيات الحسنة. ولا يمكن للمغرب أن يجتنب مزيدا من الاضطراب إلا «بالموقف الحازم»، وإنه يطالب فرنسا «بالالتزام بما تعاقدنا عليه في معاهدة الحماية من الالتزامات». وعلق نوكَيس على ذلك قائلا لفيينو : « لا أرى سبيلا لتلافي رغبة أدلى بها السلطان بمثل هذا الوضوح في التعبير»، مضيفا «بأن في ذلك خطر افتقاد ما في إخلاص السلطان في الظروف الراهنة من الفوائد، بل وربما يصبح مبدأ الحماية نفسه موضع المساومة». وبناء عليه، فإنه أوصى بمتابعة «سياسية الحزم [...] التي فرضتها علينا الظروف والأحداث. وتلك خطة كان يرجو منها أن تفضي إلى «جو من السكينة» يمكّن من الشروع في أعمال الإصلاح[51].

---

(51) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 27 نونبر 1936 (**أرشيف نوكَيس**). وقد قال نوكَيس فيها بأن تيبري اتخذ كل التدابير اللازمة «بحزم وحذر»، قائلا إضافة إلى ذلك : «إنني اختبرت إخلاصه وتفانيه في العمل ورجاحة عقله مما تجلى كله تمام التجلي أثناء مقامي الأخير في باريس». من نوكَيس إلى ديلبوص، 4 دجنبر 1936، **وش.خ.، المغرب، 426 : 223**.

ولما كانت فاس مسرحاً لأسوإ ما جرى من الاضطراب، فإن نوكَيس رأى أن يبتدئ بها. وتميزت تصريحاته أمام الملإ بما يكون عليه حديث الوالد مع أولاده، مما أثار حنق الوطنيين عليه في الماضي. لكن إذا غضضنا الطرف عن لهجة الخطاب، فإنه انكب على العمل بجد مع الباشا ومع القادة الأهالي في صبيحة يوم 28 نونبر ومع **العلماء** وأعضاء المجلس البلدي وغرف التجارة والفلاحة وأعضاء الجمعيات [52] الخيرية الأهلية وممثلي الطوائف الحرفية الفاسية بعد زوال اليوم نفسه. وقد أحيى نوكَيس تلك الاتصالات الشخصية التي كان ليوطي يعتبرها أداة جوهرية في إنجاح السياسة الاستعمارية، وعجز عنها خلفاؤه حتى جاء نوكَيس فجعلها سبيلا مفضلا في الاتصال بالنخبة المغربية. وإنه تعهد ببناء المدارس الجديدة والمستشفيات، وبما هو ربما أكثر أهمية من ذلك، وهو إلغاء بعض الضرائب «الجائرة» على الدور والأكرية ونقل البضائع. أما الحرفيون الذين كان انسياقهم مع الهيجان يقلقه، فإنه التزم لهم بما يشبه التعاونيات في البيع والشراء مع فتح السبيل أمام الأعضاء إلى الاقتراض وتمكينهم من السلف. واعتقد أن ذلك جعل بينه وبين أهل فاس شيئا من «الديطانط» (Détente). وسعيا في أن يطمئن بال فيينو الذي كان قد بلغ به اليأس من جهة أحداث المغرب كل مبلغ، أضاف نوكَيس في تقرير رفعه إليه قائلا : «ومما سرني فضلا عن ذلك أنني لمست تمام الإخلاص لدى أعضاء جمعية قدماء تلاميذ الثانوية الإسلامية في فاس الذين عبروا تلقائيا عن تمسكهم بفرنسا. ولجمعيتهم مكانة من اليسير أن تعتمد عليها سياستنا حيال الشباب»[52].

وتباحث نوكَيس في فاس أيضا مع المراقب المدني روزاريو بيزاني (Rosario Pisani) الذي كان قد استرشد برأيه في شأن ما أعلن عنه من الإصلاحات. وأوصى بيزاني بالسماح بالتجمعات الخاصة وسأل المقيم أن يفكر في تحرير الصحافة، لكن نوكَيس كان لا يرغب في الالتزام بأكثر مما فعل. وأشار بيزاني في المجال السياسي إلى أن الباشا رجل «بارع المواهب» مخلص لفرنسا، وعليه فقط أن يتصرف «بمزيد من اللباقة حيال بعض العائلات المخزنية القديمة [...]،

---

(52) «خطاب الجنرال نوكَيس»، 28 نونبر 1936، منقولا من قبل المراقب المدني روزاريو بيزاني (Rosario Pisani)، «مذكرة استعلامية عن زيارة المقيم العام إلى فاس، 28–29 نونبر 1936». وأيضا من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 28 نونبر 1936 (الكل ضمن أرشيف نوكَيس).

و[لو] أسدي له جيد النصائح لكان محبوبا ولكان [بوسعه] أن يخدم السلطان والحماية بأحسن ما يكون من الخدمة». بيد أن ما يدعو إلى القلق هو ما نقله بيزاني عن الموارد الأجنبية للأموال التي تتصرف بها «كتلة العمل الوطني» وعن أدوار **المحميين** الأجانب في شغب فاس. فإنه اكتشف أن مبالغ كبيرة من المال كان قد تعهد بها قناصلة ألمانيا وإيطاليا في تطوان (خمس عشرة آلاف فرنك من كل قنصلية). أما **المحميون** القائمون بالأدوار الطلائعية، فثلاثة منهم تحت حماية إنجلترا وواحد من محمي الولايات المتحدة. وهذا المحمي الأميريكي، واسمه عبد القادر العلج، كان من المتحمسين للعمل كفاحاً، وتجار الزرابي كلهم «طوع يده»، وكثيراً ما شوهد وهو يقود طائفتهم إلى المظاهرة. واشتغل الأخوان الحسن وأحمد بوعياد بالحنطات الحرفية، فمنها استقطبوا المتظاهرين وفيها تكلموا ضد فرنسا، بينما كان عمر الحجوي يمكّن من المال ويسدي النصيحة. وقد أضاف نوكَيس إلى تلك الأسماء في تقريره لباريس أسماء أحمد مكوار وعبد القادر برادة ضمن قائمة أعداء فرنسا المستظلين بظل الأجانب. ورد فيينو على نوكَيس قائلا له بأن يتخذ ما يراه ضروريا لجعل حد لما للأجانب من النفوذ والحماية على الوطنيين شريطة أن يكون بيده جميع الحجج. ومما قال : «لقد تأتى لي مؤخرا في عدة مناسبات إشعار لوندن عن نشاط بعض الدول في جوار الحماية (من جزر الباليار والجزر الخالدات والمنطقة الإسبانية)، وأثرت انتباه المسؤولين الإنجليز إلى ما في ذلك من المس ليس بأمن مراكزنا في الشمال الإفريقي فحسب، بل بأمن الموصلات الإبريطانية كذلك. وإذا وقفنا على ما يشهد على توزيع الأموال من تطوان لإثارة الشعب في المنطقة الفرنسية، فإن ذلك سيعزز قضيتنا»[53]. [53]

وانتهت زيارة نوكَيس إلى فاس دون الإشارة إلى من كان قد اعتقل على إثر المظاهرات. كما أنه سكت عن مصير الزعماء الثلاثة المعتقلين في الدار البيضاء والذين لا يزالون ينتظرون أحكام المحكمة العليا الشريفة (وهي للمسلمين بمثابة محكمة علمانية عليا للاستئناف). وكان السلطان قد وافق في شيء من التحفظ على بعض إجراءات العفو التي مال إليها الفرنسيون بناء على أسلوب ليوطي تمهيداً

(53) بيزاني «مذكرة استعلامية»، 29 نونبر 1936. وأيضا من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 28 نونبر 1936. ومن فيينو إلى نوكَيس، 30 نونبر 1936 (الكل ضمن **أرشيف نوكَيس**).

للمصالحة، لكنها جاءت على غير ما ينبغي من الوضوح لتأتي أكلها. والذي كان نوكَيس يرغب في أن يكون تتويجا مناسبا «للعمل المعتدل» انطلاقا من فاس، هو أن يصدر السلطان عفوه عن الأغلبية من المخالفين وأن يخفف من عقوبة الآخرين. ووافق السلطان في نهاية الأمر على ذلك، بعد أن رتب نوكَيس لوفد من أعيان فاس وصناعها ليمثلوا إلى الرباط فيسألوا عاهلهم العفو بمنتهى الخضوع. وقد مثلوا وفعلوا أكثر من ذلك إذ فسروا أسباب الانفجار بكونها تعبيراً عن «الشعور الوطني» ورغبة في الإصلاح الاجتماعي، مؤكدين أن العمل ليس موجهاً ضد فرنسا ولا سند له من جهة الحكومات الأجنبية. قال نوكَيس : «ومما زاد هذه الملاقاة أهمية، أن صاحب الجلالة الذي استقبل الوفد على انفراد (مع أنني فكرت في النهاية أن يحضرها الصدر الأعظم والسيد المعمري)، قد تأثر كثيرا بهذه المبادرة. وقد بدا منه الحزم أول الأمر، لكنه ما لبث أن تعهد بموافقتي باحتمال توسيع نطاق حلمه إذا استمرت السكينة»[54]. وكان السلطان في ذات الوقت قد أعد خطابا يتلى في المساجد، مذكرا فيه بإلحاح (مثلما فعل سابقا دون جدوى) بأنها بيوت العبادة ليس إلاّ، وأنه محرم أن يقام أي تجمع سياسي بين جدرانها.

أما «ثالوث الدار البيضاء»، فأمره كان أقل يسراً. ذلك بأن نوكَيس كان على يقين من أن المحكمة العليا التي شرعت في النظر في القضية منذ يوم 7 دجنبر إن هي حكمت عليهم بالسجن فإن فاس ستنفجر. ولو كانت القضية بيد محكمة فرنسية لأطلقت سراح المخالفين. لكن نوكَيس أخبر فيينو بأنه التقط أكثر ما يمكن من المعلومات من خلال الاتصال الخاص بالزعماء الأهالي، ومنهم أحمد مكوار نفسه، في لقاء سري وأنه سيطلب من السلطان اللجوء إلى النطق بـ**النفي** لإبعاد الأشخاص الثلاثة عن كبريات المدن لمدة من الزمان، فذلك عقاب مناسب ومن [54]

---

(54) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 27 و28 نونبر و6 دجنبر 1936. وأيضا من وفد فاس إلى نوكَيس، 28 نونبر 1936 (**أرشيف نوكَيس**). كان الصدر الأعظم محمد المقري والسي محمد المعمري أستاذ السلطان كلاهما من أشد المتحمسين للتعامل مع الفرنسيين. وقد كتب بونصو قائلا بأن : «الحكمة الحذرة [للمقري] تذهب به إلى حد العمل لصالحنا على حساب مصالحه الشخصية»، وبأن السي المعمري : «أداة طيعة لسياسة التعامل»، وأنه : «من الممكن دائما إبلاغ كلامنا للسلطان على لسانه»، «مذكرة عن المخزن المركزي»، 25 يناير 1934، ضمن رسالة من بونصو إلى وزير الشؤون الخارجية، 10 فبراير 1934، **و.ش.خ. المغرب، 413** : 114-117.

شأن الرأي العام أن يستسيغه. وإذا فشل ذلك، فسيسعى في «التأثير» على المحكمة العليا لتصدر حكما من هذا القبيل. قال نوكَيس : «يبدو من الضروري أن تبقى فاس ساكنة، لأن تجديد الاضطرابات سيفضي إلى مزيد من العقاب ويرجىء اللحظة التي يكون بوسع السلطان فيها اتخاذ إجراءات الحلم المنشود، مما سيزيد في ما نحن فيه من سوء التفاهم». وكان نوكَيس على بينة من خطورة الأوضاع في فاس، معترفاً صراحة بأنه لا يتحكم فيها تمام التحكم، ولاسيما أن ملاقاة السلطان بوفد المدينة زاد الوضع تعقيداً، لأن الشائعة شاعت بأن ما تعهد به العاهل من الحلم سيتحول إلى عفو شامل. ووجد الفرنسيون أنفسهم ملزمين باتخاذ إجراءات أبعد مما كانوا يرونه مناسباً، ويمكن أن يبدو «علامة ضعف من قبلهم ونسفاً لسلطة الباشا»، فيكون ذلك بعد فترة من الهدوء «سبباً للوقوع في جولة جديدة من الصعوبات التي لا تقل خطورة عما سبق، إذ من شأنها أن تعزز الدعاية الأجنبية في فاس»[55]. وهكذا كانت الأحداث وتفاعلها، مع ما يترتب عليها من التأويل والشائعات وسوء الفهم والتحريف، هي التي تملي ما يكون من الرد عليها في أي لحظة من اللحظات.

وعندما أعاد المسؤولون الفرنسيون النظر في تلك «الأحداث المؤسفة» التي استهل بها نوكَيس مقيميته بشكل لا ينذر بخير، تذكروا ما كان من تسلسل أزمة الظهير البربري. وأصل ذلك الحركة الوطنية ووقوع الشغب في المجال الحضري. وقد جاء في مذكرة لإدارة الشؤون السياسية القول : «بأن كتلة العمل الوطني تبدو عازمة على العمل كفاحاً، بناء على برامج موضوعة سلفاً بكل دقة لإقامة التجمعات الدعائية كما تفعل الأحزاب الأوربية [...]، وأن الحركة، خارج الدار البيضاء والرباط وسلا وفاس ووجدة لا تأثير لها على باقي المراكز الحضرية، ولم يكترث سكان البادية بها على العموم». ثم إن الوطنيين استعملوا المساجد ليتجمع أنصارهم في مأمن من تناول السلطات، «وليبعثوا فيهم الحماس بتلاوة ما في القرآن من آيات معادية للكفار وإلقاء الخطب العنيفة»، ونشر الدعاية في صفوف شرائح من السكان، وهم تجار المدن وصناعها ممن أضرت بهم الأزمة الاقتصادية. ويذكر

---

(55) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 4 و6 دجنبر 1936. وأيضا إدارة الشؤون السياسية، «مذكرة» (عن مقابلة نوكَيس لأحمد مكوار)، 4 دجنبر 1936 (الكل ضمن أرشيف نوكَيس).

في الأخير الروابط المعنوية والمالية والشخصية بالمجال الدولي من خلال التيار الوحدوي العربي وأموال الخارج والمحميين الأجانب[56].

ويبدو مرة أخرى أن الفرنسيين وقفوا موقف المساعد والمرشد والمراقب المحايد، وأن الحكام المغاربة هم أصحاب القرار. لكن المثير للانتباه أن التقارير ظلت ساكتة عن سلسلة ما قامت به السلطات الشريفة من المبادرات، ولم تنوّه بما كان من حزمها وإصرارها وإخلاصها مثلما كانت قد فعلت بشأن قضية الظهير البربري. [55] وسبب ذلك بسيط، وهو أن باريس لم تكن ترغب في أن يذكر لها من جديد مبادرات السلطان وحكومته. ولئن كان من دواعي السياسة أن يقول الوطنيون عن السلطان إنه أداة مكرهة في يد الفرنسيين — **ماكنة للظهائر** — وأن يتبنى أنصار الملكية فيما بعد هذا التأويل للتاريخ، فإن الواقع لا يستجيب لذلك. والواقع هو أن السلطان برز في صورة عاهل حازم مقدام مخالف تماماً للعاهل الباكي في أزمة الظهير البربري، وإن كان لا يزال مصغياً لتظلمات رعاياه حريصا على سلطاته راغباً في ممارسة الحكم ومستعداً لاستعمال الفرنسيين لبلوغ مراميه الشخصية التي كانت في تلك اللحظات على غير ما كانت عليه مرامي الوطنيين.

ويوم امتدّ الهدوء من جديد في أزقة المدن، كتب فيينو لنوكيس برسم مخططاته ومشاغله عن المغرب رسالة مطولة كلّف برقنها، حرصاً على السرية، «شخصا [لي] كامل الثقة فيه». وكان أشد ما يقلقه تجدد النفوذ الألماني نتيجة التقلبات السياسية في منطقة الحماية الإسبانية. وكانت الشهور الستة الأولى من 1937 «فترة بالغة الخطورة» على فرنسا، إذ باتت قوات ألمانيا أكبر من قوات ابريطانيا العظمى وفرنسا مجتمعة. ولئن كانت القيادة العليا الألمانية على ما يبدو نافرة من الحرب، فإن هيتلر والحزب الاشتراكي القومي (النازي) كانوا تحت تأثير نتائج ديبلوماسية التهديد التي ظهرت ثمارها قريبا بجلاء، بعد تقهقر الفرنسيين في أزمة إقليم الراين في مارس 1936 واندفاع «ذوي النفوذ في ألمانيا» مرة أخرى «مع أوهام الحرب القصيرة». والمغرب مجال طبيعي للتدخل الألماني وسبب مناسب للحرب بغض النظر عن نتائج الحرب في إسبانيا، سواء تخلى الجمهوريون عن

(56) إدارة الشؤون السياسية، «مذكرة عن الأحداث التي أثارها الوطنيون المغاربة في نونبر 1936»، 24 نونبر 1936 (أرشيف نوكيس).

منطقتهم فاتحين أبوابها أمام التسرب الألماني أم تغلب القوميون الإسبان وسمحوا للألمان باستعمالها «قاعدة مسلحة ليهددوا منها ممتلكاتنا في إفريقيا الشمالية إما بالدعاية وإما بقوة السلاح». وفي كلتا الحالتين، لابد لفرنسا من أن تتحرك. لكن حالما يتقرر العمل، ففي أي لحظة بالذات يكون على الحكومة أن تتدخل ؟ وكانت مسؤولية التوقيت على عاتق فرنسا، والتفكير في ذلك كان يثقل كاهل فيينو الذي له الرأي الحاسم في هذا الأمر المصيري. ولقد أقر بذلك لنوكَيس قائلا : «وإذا تمادينا في الانتظار، ألم يصبح أمر احتلال المنطقة الإسبانية بقوة الجند مستحيلا لو قررنا ذلك ؟» وما كان تسرب الاعتبارات الديبلوماسية والعسكرية فجأة إلى مشاغل ذوي القرار السياسي في باريس إلا ليزيد سياسة الجبهة الشعبية في المغرب تعقيدا.

وبناء على تلك الأخطار، قال فيينو لنوكَيس بأنه لابد من أن يبقى المغرب «صامدا طيلة السنة القادمة»، مما يوحي «بتغيير ألوجهة [السياسية] لقطع الطريق على الحركة الوطنية». والأوامر هي أن «تقدم هذه الضرورة على كل شيء». ثم أضاف قائلا : «إن الفرنسيين في المغرب في الظرف الراهن لا عبرة بهم، ومصالحهم التجارية السخيفة (وكتب فيينو بين هلالين ثم عاد فمحا قوله بأنه يود نعتها بمصالح المستغلّين Exploiteurs وليس المغلّين Exploitants)، لا وزن لها بالنظر إلى ما بات معرضا للخطر من مصالح فرنسا الكبرى. ولا مناص من أن يكون حكم المغرب في صالح المغاربة (فذلك هو الضامن لوفائهم)، ولابد من أن يتضح ذلك من خلال بعض الإجراءات، لأن السياسة الأهلية والحالة هاته أخطر شأنا من كل شيء آخر». وكان ذلك تصريحاً سياسيّاً بيِّناً ؛ ولعله لا يخلو من حدة، لكنه يستجيب لما سبق أن وضعه من الأسبقيات الإصلاحية التي اتخذت صبغة الاستعجال والوضوح من جراء التهديد الأجنبي. ثم عاد فيينو للحديث عن القضايا العسكرية والسياسية فاستخلص قائلا : «علينا في النهاية أن نكون مستعدين لكل احتمال [...] ولا ترددوا [...] في المطالبة بكل ما تحتاجون إليه، فإن المغرب أضحى بقعة من أخطر بقاع الدنيا خطورة في العلاقات الدولية وفي الساحة الفرنسية بناء على ما بيدنا من القوة العسكرية والسياسية. ولكم أن تتكلوا عليّ في إقناع الجميع بذلك، فلابد أن ننظر إلى الأمور على ما هي عليه لأن مصير وطننا رهين

[56]

بذلك»[57].

وفي ذلك تحوُّل ذو بال، إذ جاء تعيين نوكَيس دليلا على الحزم وعلى المصالحة وسيفاً لا يمكن أن يتغاضى عن الطيش من قبل الوطنيين ولا من قبل المتناورين الأجانب، وعربونا للمعمرين الذين كانوا يخشون الإكثار من الإصلاحات الاجتماعية. وتقرر تأجيل الإصلاح (وليس التخلي عنه) إلى أن تطمئن الأوضاع بالجبهة الشعبية في الداخل وفي الخارج. لكن الحكومة قررت أن تغيّر خطتها بالرغم من تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية في ظرف أربعة شهور، إذ تبيّن ما تبيّن من رد فعل الوطنيين المرير العنيف على مخططات باريس بعد أن استقر رأي المسؤولين الفرنسيين على أن العمل بالإصلاح هو السبيل الوحيد للمحافظة على تماسك المغرب وعلى سلامته من الكواسر الأجنبية.

وبناء على التعليمات، أعلن المقيم العام في الحين عن حرية الصحافة التي كانت في طليعة قائمة المطالب الوطنية. ولما جاء ذلك مواكباً لإعلان السلطان عن العفو الشامل، اعتبر الوطنيين القرار نصرا مبينا لقضيتهم، وأعلنوا عن تحول كتلة العمل الوطني إلى حزب العمل الوطني، وصاروا يستقطبون الأنصار لبناء منظمة جماهيرية. وتلك بالضبط هي الوجهة التي كان فيينو يرجو أن لا يسيروا في اتجاهها، إذ رأى الفرنسيون أن بناء منظمة سياسية على المنوال الطوطالتاري يرمي إلى إقامة حزب منضبط متمركز له مكاتب الاستقطاب في كبريات المدن، ويقسم أنصاره قسما سريا «يتعارض تمام المعارضة مع سيادة السلطان ومبادئ الإسلام التقليدية». [57] ولئن سمح ببقيام كتلة العمل الوطني بالرغم من افتقارها للشرعية، فإن ذلك أمر لا يطاق في حالة التحزب. لذا أمر نوكَيس متأسفا بحظر الحزب بمقتضى قرار وزيري (بتاريخ 18 مارس 1937)، معللا إياه في غير العلن بما صار يتسرب من الدعوة الوطنية إلى القبائل. وأصبح ما كان يخشى من المخاوف قبل ست سنوات يشغل بال الجميع من جديد. وقد جعل موريز (Morize)، خليفة تييري في المفوضية العامة، ذلك بمنتهى الوضوح أمام أنظار ديلبوس (Delbos) [58] وزير الخارجية، قائلا : «لو سمحنا بأن تنتقل العدوى إلى البوادي،

---

(57) من فيينو إلى نوكَيس، 4 يناير 1937 (**أرشيف نوكَيس**).

لوضعنا دون أدنى مبالغة وجودنا في المغرب في خطر»[58]. وقد أدى الإصلاح إلى تفاقم الأوضاع، مما كان لا يخلو من المفارقة. لكن الفرنسيين الذين نشأوا على دراسة تاريخ الثورة الفرنسية، كان عليهم أن يتذكروا أن التنازل في حالة الوهن لا يفضي سوى إلى المزيد من المطالب.

وانتظم من جديد صفوف الحزب المحظور في أبريل تحت اسم **الحزب الوطني لتحقيق المطالب** بزعامة علال الفاسي. وسارت هذه الجماعة الخفية من خلال خططها وزعمائها في خطى الحزب العلني السابق مع استثناء واحد بالغ الأهمية، وهو أن الوزاني استقال من منصب الكاتب العام رفقة مجموعة ممن اقتاد به ليقيموا حزبا منافسا. واعتبر الفرنسيون الانشقاق دليلا على اختلاف في المبادئ عميق وعلى تنازع بشأن الأموال. بل رأى بعض المعلقين فيما بعد أن اختلاف وجهة النظر بشأن الاستراتيجية كان هو حجر الزاوية في النزاع بين الإثنين. وخلص [59] هالسطيد (Halstead) مثلما فعل الفرنسيون في الأخير إلى أن «السبب الأساسي هو عدم توافق الأمزجة» وعجز الرجال عن مسايرة بعضهم البعض بصدق[59]. ومهما كان من دواعي الانقسام، فإن ذلك أدخل السرور على الفرنسيين بالرغم من اتفاق الجماعتين على الغاية وهي تحرير المغرب، ومن عدم تباين مناهجهما إلا في القليل النادر.

والتزم الوطنيون بالسكينة برهة من الزمان. ثم توصل السلطان في نهاية يوليوز بسيل من برقيات التبجيل جاءت من مختلف مدن الإمبراطورية موقعة من سابقي ممثلي **كتلة العمل الوطني** أصالة عن **الفرع المحلي** للحزب الوطني الجديد، نشرت كلها في الصحافة الوطنية، ذاكرة أبناء السلطان ومشيرة إلى أكبرهم بأنه «ولي العهد»، مما كان «بالنظر إلى قوانين ولاية العهد الجاري بها العمل في المغرب إلى ذلك اليوم، نوعا من البدعة وتقرباً من سيدي محمد في منتهى الذكاء». والغاية من ذلك، التذكير بوجود الوطنيين وبوفائهم لعاهلهم واختبار مدى تغاضي

---

(58) من موريز إلى ديلبوص، 31 غشت 1937 (**أرشيف نوكّيس**).

(59) انظر هالسطيد، **انتعاش أمة** (بالانجليزية)، ص. 245. كما أن مذكرات علال الفاسي لا مناص منها في هذه الحقبة فانظر له **الحركات الاستقلالية...** (الترجمة الإنجليزية)، وبخاصة الفصل الرابع، ص 126-212.

الإقامة. وكان الفرنسيون على بينة من تحركات الوطنيين، وبخاصة في فاس ومراكش، حيث انفتحت أبواب مكاتبهم بحذر من جديد وكان لوجودهم تأثير في بعض ما جرى من الوقائع في الشوارع. ولما كان موريز لا يرغب في تجديد مسلسل الاعتقالات والمصادرات وإغلاق المكاتب، فإنه أشعر علال الفاسي بواسطة رئيس ناحية فاس بأنه يلعب بالنار وعليه أن يجعل حدا لعملياته السياسية. واعترف علال الفاسي بما كان منه من المجازفة. لكنه طالب بحقه في إقامة حزب سياسي على المنوال الأوربي الديموقراطي وليس على أشكال التجمع التي كانت قد أزعجت السلطات. وكان جواب موريز واضحاً بأن ذلك مما لن يسمح به، وأن الوطنيين لو ظلوا يتجاهلون إنذاره، فسيتحملون العواقب. ووافق السلطان على ذلك. وأخبر موريز بأن العاهل بالرغم من برقيات الولاء، «يعتبر فتح المكاتب في فاس مسّاً بحرمته الشخصية، وأنه شديد الرغبة في اتخاذ إجراءات الزجر في حق علال الفاسي ومساعديه لأدنى ما يكون منهم من مخالفة القانون»[60].

وأثبت موريز في الوقت ذاته أن ما كان يخشاه الفرنسيون من الترخيص للصحافية الوطنية بالصدور قد وقع. وكتب لنوكَيس قائلا : «إنه ليصدمني تفاقم لهجة التحامل في الصحافة الوطنية يوما بعد يوم». ذلك بأن الوطنيين لم يلتزموا بما تعهدوا به من الحذر في صحفهم ومن الكف عن مهاجمة ممثلي المخزن، حتى صارت عرى السلطة في المدن والقرى تتفكك. [قال موريز] : «إن عقلية محميينا والحالة هذه، لا يمكن أن تستسيغ التحامل على قادتها بهذا الشكل دون أن يكون ذلك بمساندة المخزن أو الحماية أو برضاهما. ولا مجازفة في التخوف من أن تصبح سلطة الباشوات والقواد بعد حين معرضة للاهتزاز، وأن يعتقد السكان أن ممثلي المخزن الحقيقيين هم وكلاء الوطنيين». ومما هو أشد من ذلك خطرا انتشار الوطنيين في البوادي. وقد لخص موريز في هذا الصدد مراسلات رؤساء النواحي وارتسامتهم بعد جولته التفقدية في الأطلس المتوسط وفي تافيلالت. وكان المبعوثون من قبل الوطنيين يخرجون من المدن في كل اتجاه للبحث في ما يشتكي منه الناس، فيأتي أبناء القبيلة للتشكي بالصحيح وغير الصحيح من الشكوى (وجلها عن

[60]

(60) من موريز إلى ديلبوس، 31 غشت 1937. وأيضا من موريز إلى نوكَيس، 2 و6 غشت 1937 (أرشيف نوكَيس).

ضرائب السوق)، كما يأتي ذوو النقمة من صغار الموظفين والتجار المضطربين إلى مقر إقامة الزعيم الوطني المحلي الذي يرفع قضاياهم إلى الضابط المناسب في **الدائرة** أو **الإقليم** أو **الناحية**. وكان الوطنيون يرمون من وراء قيامهم بالدفاع عن المتظلمين والتوسط لدى كبار المسؤولين إلى كسر السلم التقليدي للمراقبة، معوضين بسلطتهم عن سلطة قواد القبائل والمراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية. وكتب نوكَيس إلى ديلبوس قائلا : «إن الحركة الوطنية، وهي تنحو هذا المنحى، تعطي الدليل على أن ما تصبو إليه بالدرجة الأولى هو تحطيم بنيات القيادة الأهلية التي تمكّن فرنسا من التحكم في هذه البلاد»[61].

وكان النجاح حليف الوطنيين، إذ تشير التقارير الفرنسية إلى أن الناس انضمت إلى صفوفهم في بني يازغة وشراكة ومرموشة وقبائل تسول وبني وارين والحياينة وزعير وزمور. وقد هاجم بنو يازغة القائد والخليفة شخصياً «فأثخن القائد بالجراح». وأثبت ما جرى من البحث لاحقاً أن «قسما كبيرا من السكان اندفع إلى التمرد بما ألقى فيهم بعض المشاغبين المأمورين من فاس من عنيف الخطب». وقال رئيس ناحية تازة إن قبائل تازة أعلنوا العداء للمخزن وإنهم انساقوا لعلال الفاسي انسياق الروح للروح، مشيراً إلى أن أتباع الوطنيين عادة ما كانوا من الشباب دوي المستوى الاجتماعي المتواضع كـ**الشرفاء** وقدماء **الكوم** (وهم جنود أهليون) والمتخرجين من الكتاتيب القرآنية، مع القليل من ذوي الوجاهة، وكون الكثير من المنخرطين (على خلاف ما كانت عليه الأوضاع أيام الظهير البربري) منحدرين من القبائل البربرية، ذلك بأن القبائل الناطقة بالعربية ظلت فيها العدوى أقل انتشاراً. وأضاف قائلا : «إن الدعاية الوطنية وكراهية الأجانب أو مجرد التشوف إلى الاستقلال والمغامرة، كل ذلك أحدث في القبائل روحا من التمرد في منتهى الخطورة»[62]. وأمر موريز المسؤولين عن البوادي بالكون على بال

(61) من موريز إلى نوكَيس، 18 غشت 1937، ومن موريز إلى ديلبوس، 31 غشت 1937 (**أرشيف نوكَيس**). ومن نوكَيس إلى ديلبوس، 9 أكتوبر 1937 (**أرشيف جوليان**).

(62) إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت.). وأيضا الجنرال أندري لوزان، رئيس إقليم تازة، إلى مدير الشؤون السياسية، 10 أكتوبر 1937 (**أرشيف جوليان**). انظر أيضا مونوغرافيات أبادي Abadie، «التطلعات الثورية في المناطق البربرية» **C.H.E.A.M.** 1939، وفلي سانت ماري Flye Sainte-Marie «الحركة الوطنية في=

[61] وبطرد وكلاء الوطنيين الغرباء عن مناطقهم وبرفض الاستماع إلى القضايا التي يتقدم بها من ليس من أبناء القبيلة. وقال الكولونيل ألبير ميليي (Albert Mellier)، مساعد المدير العام للشؤون السياسية : «علينا أن نضع المتاريس بالحيطة والحذر لوقاية قبائلنا من كل دعاية ومن كل عمل يرمي إلى تقوية النشاط الوطني»[63].

أما في فاس، فقد اشتكى موريز مما كانت عليه القيادة الفرنسية من الالتباس ومن عدم مبادرة الجنرال بلان (Blanc) إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بجعل حدّ للأنشطة الوطنية. وكان الجنرال قد قابل علال الفاسي والوزاني يوم 21 غشت وتلقى منهما وعدا التزما به، «دون أدنى تردد»، بالكف عن تنظيم الاحتجاجات القبلية. ولكنه لم يحرك ساكنا بشأن إحداث الحزب بغير إذن قانوني. ونظرا لما في الأمر من استعجال، فإن نوگيس الذي كان في باريس أوفد موريز إلى فاس. وردّ عليه موريز قائلا : «كنت أفكر في ذلك، ولكنني ظللت أتردد [...] لأنني على بينة مما لكم من العطف على هذه المدينة، وكنت أخشى أن لا يعجبكم تدخلي المباشر في شؤونها، وإنه ليسرني أن تطلبوا مني أن أذهب إليها». وقد ظل بعد مباحثاته في فاس «مشغول البال» من جهة الأوضاع، فقال : «الأمر كما قلتم لي في كتابكم. إن المدينة مفتقرة إلى من يمسك بزمامها. ولا تزال أقدام الجنرال بلان غير راسية فهو يشبه القط يمشي على الجمر [...]، ولا وجود في المستويات الدنيا لخطة في الحكم واضحة ولا لروح العمل الجماعي. ولابد من تغيير هذا كله [...]، والذي يحتاج إليه الجنرال، علما بما له من المزايا وإن كان مفتقرا إلى الوقود، هو مراقب مدني يكون في آن واحد مستعربا ومن ذوي الإشعاع السياسي»[64]. ولاشك في أن تشخيص موريز للأوضاع كان على صواب. فإنه كان موصوفا برجاحة العقل وبدقة التحليل. لكن لم يكن من الممكن تصفية التوتر قبل أن تتدفق أمواج العنف من جديد.

= المناطق البربرية»، C.H.E.A.M.، 1938، بخصوص القبائل التي تسربت إليها الوطنية في الأطلس المتوسط وفي إقليم تازة.

(63) من موريز إلى ديلبوس، 31 غشت 1937. ومن موريز إلى نوگيس، 18 غشت 1937. ومن ميلي Mellier إلى نوگيس، 28 غشت 1937 (الكل ضمن **(أرشيف نوگيس)**.

(64) من موريز إلى نوگيس، 20 و24 و28 غشت 1937. وأيضا من الجنرال أميدي بلان (Amédée Blanc) إلى نوگيس، 1 شتنبر 1937 **(أرشيف نوگيس)**.

ولم يكن امتداد الاضطراب إلى القبائل قد رفع الضغط عن المدن التي كانت في «حالة من التوتر» لا نظير لها على العموم منذ بداية الحماية. وقد أصبح الحزب الوطني لا ينتظر الأحداث ولا يكتفي بمسايرتها، بل غدا على درجة من القوة وانضباط الصفوف تمكنه من اختيار الوقت والمكان لأعمال الاحتجاج. وكان الفصل فصل قحط وجفاف، اكتظت من جرائه المدن بالنازحين من الجنوب فرارا من المجاعة. وتحولت مكناس التي ظلت بعيدة عن البلبلة منذ الظهير البربري ميدانا لأقبح ما جرى من المعارك في المدن في الثلاثينيات كلها. وكان السبب ـــ باعتراف الجميع ـــ مما لا يكون إلا من حبك المحرضين. ذلك بأن الشائعة شاعت بأن مياه نهر بوفكران التي يختص بها سكان مكناس صارت تحوّل لفائدة المعمرين الأوربيين. واشتكى سكان جماعة الجَبَابْرَة المجاورون لمكناس بأن الماء لا يكفي لسقي فدادينهم. وانضم أهل مكناس، الذين انقطع الماء عن مساجدهم بعض المرات أثناء الصيف، إلى الاحتجاج على الأشغال العمومية الجارية على مجرى الوادي متهمين إياها باختلاس المياه النفيسة منهم. والحالة هذه، فإن مشروعا لإعادة [62] النظر في توزيع الماء كان قد دخل حيز التطبيق منذ نونبر **1936** على الصعيد القبلي بقصد تمكين بعض الضيعات الأوربية من الماء، إلا أن الكمية المحولة منه قليلة. وكان العجز مترتبا على ضعف مستوى النهر وعلى انهيار في التيار العام وليس على عمليات ضخ ممنهجة. وشرح نوكَيس مشروع إعادة التوزيع بأنه يرمي «إلى التمكن من جديد من كمية وافرة من المياه التي تضيع نتيجة تآكل العديد من المجاري الرئيسية». لكن قضايا الماء كانت دائما من القضايا المتفجرة. وكان الخواص في مكناس منشغلي البال بما يهدد مصالحهم في الحال والاستقبال من جراء ضغط السكان وامتداد حقول الزراعة المستلزمة للسقي. وذهب مدير الأشغال البلدية نفسه إلى أن إعادة النظر في توزيع المياه في تلك اللحظة كان بعيدا عن الحكمة فعارض ذلك. ووافقت السلطات البلدية، سعيا في إعادة السكينة إلى الخواطر، على إحالة القضية على لجنة مختصة، كما أصدرت الأمر بمدّ الجبابرة بكمية من الماء أوفر مما نالوا منه في السنوات الماضية[65].

---

(65) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، **490** : 53. وأيضا إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت.) ضمن **أرشيف جوليان**. أيضا فلي سانت–ماري، «تطور الحركة الوطنية في مكناس إلى سنة 1937»، =

لكن الوطنيين لم يسمحوا بأن تذهب النازلة أدراج الرياح. و لم ينفكوا يسألون الحكومة من خلال الصحافة ومن خلال العرائض للسلطان ولحكام المدينة عن تفويت «آخر خيراتنا» للمعمرين، مطالبين بأن تبقى مياه بوفكران كلها من نصيب مكناس لأنها «من حقوقهم الطبيعية المقدسة». بل اتخذت الحملة صبغة دينية، لأن الحق في مياه بوفكران كان في التاريخ لمصلحة الأحباس، لكنه سحب منها لفائدة الأشغال العمومية منذ يناير 1936، مما اعتبره الوطنيون خرقا للقانون الديني. وقد ناقشوا كل ما قيل في جلسات اللجنة الدراسية الصاخبة، وعارضوا كل ما جاءت به السلطات. وكانت الظروف، والحالة هذه، في صالح الوطنيين لأن تلك الجلسات كانت لا تزداد امتداداً إلا ويزداد معها غضب السكان الأهالي. وأغفلت الحكمة الاستعمارية التي تقضي بالتدخل السريع في الشؤون الأهلية لتسير الأمور سيرها العادي، وأعطيت الأسبقية للجوانب التقنية على الجوانب السياسية. وكان ذلك خلطا في الأسبقيات وخيم العاقبة. ثم انعقدت جلسة يوم فاتح شتنبر لوضع آخر شروط الاتفاق بين الإدارة الفرنسية وبين مندوبي الجبابرة ومكناس، فاحتشد جمهور من أربعمائة إلى خمسمائة نفر على أبواب البلدية مرددين بأعلى أصواتهم : «أخذوا ماءنا» و«لا قطرة من الماء للمعمرين». وكان المتظاهرون قد جاءوا إلى دار البلدية من عدة جهات، وكان احتشادهم مفاجأة للشرطة ؛ فانفلت زمام الأمر من يدها. وكانت نازلة مدوية تمسّ بحرمة السلطات الأهلية والفرنسية في آن واحد. و لم تنته إلا بشق الأنفس. ذلك بأن الدكاكين أغلقت في الأحياء الأهلية [63] بعد الزوال وتوجه المحتجون زمرا إلى المساجد، حيث تليت آيات بينات من القرآن وارتفعت الأصوات بالشعارات الوطنية. وأخبر نوكيس باريس قائلا : «إن مجهودات الباشا وبعض وجوه الأعيان للعودة بالناس إلى الهدوء ذهبت سدى».(66)

= محاضرة في C.H.E.A.M.، 9 يونيو 1938. أيضا **لافريك فرانسيز 47**، عدد 10 (أكتوبر 1937)، ص. 455. أيضا **الجريدة الرسمية لحماية الجمهورية الفرنسية للمغرب 26**، عدد 1268 (12 فبراير 1937)، ص 205–207 (ونشير إليه فيما يلي **بالجريدة الرسمية**).

(66) من نوكيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، 490 : 54. أيضا فلي سانت–ماري، «تطور الحركة الوطنية في مكناس»، C.H.E.A.M.، محاضرة، 9 يونيو 1938.

وكان الوطنيون قد حثوا الناس على المظاهرة، ونجحوا في تحريض «الأعيان والعامة من سكان مكناس» بإشاعة الشائعات الواهية عن مشروع النهر. وكان الفرنسيون على يقين من أن الغاية من ذلك إظهار قوة الحزب الوطني ومؤهلاته التنظيمية في مدينة فلاحية معروفة بهدوئها، بعيدة عن المجاري الرئيسة للحركة الوطنية. فرأى موريز أن الوقت قد حان لإبداء «الحزم». قال : «أعتقد بدافع مما يجري في دمي من دماء **الجاكوبان** (Jacobin) أن إلحاق بعض النكسات المهينة [بالوطنيين] من شأنه أن يحملهم على الكثير من التروي». ولذلك قام الباشا في صبيحة اليوم التالي، تذكيرا بميزان القوى، بإلقاء القبض على متزعمي الحركة وحكم على كل منهم بثلاثة أشهر سجنا[67].

لكن أخبار الاعتقال جعلت الجماعات من الشباب تنزل إلى شوارع المدينة مطالبة بإغلاق الدكاكين ومعلنة عن التجمع بالمسجد الكبير. ثم إن الجماهير تحركت بعد ذلك في اتجاه ساحة الهديم، رغبة منها في مداهمة محكمة الباشا لتحرير المعتقلين. على أنها اصطدمت بمتاريس الشرطة المدعمة بالصبايحية واللفيف الأجنبي تقطع عليها الطريق. وظل ما بين ثلاثمائة وأربعمائة متظاهر يحاولون مدة ساعتين أو ثلاث ساعات اختراق تلك الحواجز البشرية الراسخة. وحاول الصبايحية مرتين إخلاء الميدان. لكنهم أسقطوا عن خيولهم وانتزعت أسلحتهم ورجموا ؛ وكلما تراجعوا إلى الوراء إلاّ وتقدم المتظاهرون وازدادوا جرأة وراموا المصارعةَ وجهاً لوجه. وكاد رميهم بوابل الحجارة مصحوباً ببعض الطلقات النارية بالمسدس أن ينحي الجنود عن الساحة. لكن رجال اللفيف تدخلوا بجد رفقة **التيرايور** (وهم مشاة من الأهالي جاءوا مدداً) مصوبين نيران بنادقهم فوق الجمهور أول الأمر ثم في الناس كفاحاً في الأخير. فانتهت المعركة، مسفرة عن مقتل ثلاثة عشر رجلا وجرح خمسين واعتقال ستين. ومن جهة الشرطة والصبايحية واللفيف و**التيرايور**، جرح اثنان وخمسون نفرا[68].

---

(67) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، **490** : **53-54**. أيضا إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية. بتاريخ 15 دجنبر 1937 (د.ت.)، ضمن **أرشيف جوليان**. أيضا من موريز إلى نوكَيس، 29 غشت و1 شتنبر 1937 (**أرشيف نوكَيس**).

(68) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، **490** :=

وكان نوكَيس في فرنسا عندما وقعت الواقعة. لكنه تتبع الأخبار من خلال برقيات موريز إلى وزير الخارجية. وكان موريز قد نبه رئيس ناحية مكناس الجنرال هانري كايو (Henri Caillault) إلى أن يجتنب التقتيل وأن يمسك الجنود عن إطلاق النار «إلى أقصى حد ممكن»، وأن لا يفعلوا ذلك إلا بأمر من ضباطهم. لكن عندما بلغه عشية اليوم نفسه عدد الموتى، فإنه أصيب بالهلع. فكيف حصل ذلك ؟ إن الجنود كانوا قد أبدوا «منتهى الصبر»، والجنرال كايو كان قد اتخذ التدابير الصائبة. لكن موريز اقتنع بأن المتظاهرين أزمعوا على إثارة المعركة، «وأن القضية مبيتة، إذ جمعت لها أكوام من الحجارة [...] وأنهم كانوا يريدون التغلب علينا».

[64] وتأسف على ما في تلك الأحداث من التشويش على نوكَيس. لكنه قال ملحّاً بأنه ملتزم بالحزم «مهما كلفني ذلك، لأنه لو ظهر منا أدنى علامة من الضعف لما ازدادت الأمور إلا تفاقماً [...] ولا تظنوا أنني أبالغ، فإن المبالغة ليست من طبيعتي. لكنني أعتقد أن واجبي يلزمني بجعل الوطنيين يحسون قوتنا». على أن رواية موريز عن الأحداث وجدت من ينقضها على لسان بعض من كان حاضرا من الضباط الذي لم ير أدنى علامة على سابق الإعداد أو على جمع مقصود للحجارة من قبل المتظاهرين. مما لم يزده إلا اندهاشاً، إذ أثارت بضع عصابات من الشباب في أهل مكناس المعروفين بالولاء وبسلامة المزاج غضبا ليس بعده غضب. وقال هذا الضابط بأن المفاجأة كانت عامة[69].

وعاد نوكَيس إلى الرباط لينكب على تقويم الأحداث بنفسه. والخلاصة ــ على مرارتها ــ أن الأحداث سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، وذلك رأي موريز أيضا، جاءت «نتيجة منطقية لما نشرته الصحافة الوطنية من أراجيف ماكرة» عن قضية مياه بوفكران، ومن «إصرار الزعماء الوطنيين على التنويه بالعنف وإقناع أنصارهم بأن ساعة التضحية قد دقت»[70]. وصارت تقاريره إلى باريس تعبيراً متلاحقاً عن التحفظ من دوافع الوطنيين ومن أهدافهم بلهجة تزايدت حدتها

= 54–55. أيضا فلي سانت–ماري، «تطور الحركة الوطنية في مكناس»، .C.H.E.A.M، محاضرة، 9 يونيو 1938.

(69) من موريز إلى نوكَيس، 3 شتنبر 1937 (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا في سانت–ماري، «تطور الحركة الوطنية في مكناس»، .C.H.E.A.M، محاضرة، 9 يونيو 1938.

(70) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، **490** : 55.

وصرامتها، لأنه رأى في ذلك خيانة تمسّ به شخصيّاً، وأن الوطنيين فعلوا مرة أخرى فعلتهم وهو متغيب عن البلاد. ولو كان حاضراً، لنصح بما من شأنه أن يحول دون إراقة الدماء. ثم إنهم هاجموا هذه المرة بقعة كانت السلطات المحلية وقوات الأمن لا تنتظر منها الشغب، فلم يسبق لها أن تمرست فيها على عنف الشوارع. وكل ذلك مأساة وعبث، إذ صار الوطنيون يدفعون به إلى نهج سياسة القمع التي سبق له أن أقر مع فيينو بعدم جدواها. وكان لابد من الفصل في الأمر. وقد كتب محرر افتتاحية «**لافيجي ماروكين**» (La Vigie Marocaine)،[71] قائلا : «على الحكومة أن تقضي على الفتنة قبل أن تترتب عليها المتاعب الملموسة أو أن تستعمل القوة مكرهة وتريق الدماء يوم ينفلت الزمام من قبضتها». وكانت الجهات الحاكمة المغربية المتعاطفة مع الفرنسيين هي كذلك في حيرة من أمرها، [فقد نقل عن أحدهم قوله] : «إنكم تركتم أول الأمر بعض المشاغبين يعكرون الجو فغضضتم الطرف عنهم. ثم سمحتم بأن يتفاقم المشكل ورفضتم الخوض فيه. وجئتم ذات يوم فأطلقتم النار على الجماهير دون سابق إنذار فأرديتم الناس قتلى، فإننا لا نفهم»[72]. وكان فيينو قد غادر **الكي دورسي** قبل أن يرى مخططاته تصير إلى الخلل. وخلفه فرانسوا دي طيسان (François de Tessan)، وهو أيضا ممن كان ينادي بحرارة بالإصلاح في المغرب. إلا أنه ما أن ذاق طعم تلك الكأس حتى رمى بها. وهكذا انقطع السبيل، بغض النظر عمن كان في المسؤولية في باريس، أمام ما كانت الجبهة الشعبية قد أعدته من الإصلاح ليبقى المغرب هادئا في لحظات تأزم العلاقات الدولية.

[65] ولم تخل عواقب أحداث مكناس من لبس. فمن جهة، بدا السكان مرتاحين بالعودة إلى النظام، لاسيما أن السلطات شرحت أسباب الخصاصة من جهة الماء فاطمأنت بذلك النفوس. (ويوم أنجز مشروع وادي بوفكران، ازداد صبيب الماء في مكناس بشكل ملموس، وارتفعت التكاليف إلى مليونين من الفرنكات)[73].

(71) **لافيجي ماروكين**، 3 شتنبر 1937.

(72) انظر فلي سانت–ماري، «تطور الحركة الوطنية في مكناس»، **C.H.E.A.M**، محاضرة، 9 يونيو 1938.

(73) من موريز إلى وزير الشؤون الخارجية، 31 غشت 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، **491** : 5.

وفتحت الدكاكين أبوابها وتجول المراقب المدني ريمون بويسي (Raymond Bouyssi)، حاكم إقليم مكناس رفقة مدير المصالح البلدية ريني برونيل (René Brunel)، عبر شوارع المدينة دون خفر في مبادرة لإبداء ما يسميه الفرنسيون عن جدارة «متانة البطن»، وقد تلقاهم الناس بالتصفيقات. واعترف الأعيان تلقائياً بأن الدعاية الوطنية هي سبب الفتنة. لكن من جهة أخرى، ظلت الشائعات الوطنية تنال من أهل المدينة فراج الكلام عن عجز في الدقيق، مما حمل السكان على خزن أكثر ما تمكنوا منه من القمح والسميذ ففرغت الدكاكين وارتفعت الأثمان، بل وصل القلق والخلط إلى حد إثارة مظاهرة، لكنها فشلت، بشأن مواد التغذية يوم 9 شتنبر[74]. وظلت مكناس هادئة، لكن الوطنيين كانوا قد أثبتوا حضورهم فلم تبق أي مدينة في غير متناولهم، سواء عملت السلطات بالشرح أم عملت بالقمع.

ونددت الصحافة الوطنية عبر المغرب كله بأصحاب تلك الجرائم ونوهت ببطولات شهداء مكناس. فأقدم المقيم، تلافياً لما كان قد ترتب على حملة الاعتقال في الدار البيضاء في السنة السالفة، على حظر تلك الصحف ؛ كما ألغى الترخيص بعقد مؤتمر جمعية طلاب إفريقيا الشمالية المسلمين في فرنسا الذي كان مقرراً عقده في الرباط في منتصف شتنبر. وبذلك مر يوم الحداد على ضحايا مكناس (7 شتنبر)، وكان يوم صلاة وابتهال وإغلاق للدكاكين، بقليل من اضطراب الشوارع[75].

وكانت مراكش الخطوة التالية للوطنيين لغاية مزدوجة، منها أولا حفز الروح الوطنية في مدينة ظلت مثل مكناس هادئة منذ الظهير البربري، ومنها ثانيا جعل شخصية فرنسية ذات بال وجهاً لوجه مع الحركة الوطنية. وكان ذلك بمناسبة زيارة بول رامادييي (Paul Ramadier)، نائب كاتب الدولة في الأشغال العمومية، مصحوباً في رحلته إلى المدينة بالجنرال نوكيس. فبعد زوال يوم 24 شتنبر، تحرك

---

(74) من نوكيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب، 490** : 56–58.

(75) إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت) ضمن **أرشيف جوليان**.

الوطنيون عبر الأسواق مطالبين الناس بالصدع بالشعارات المعادية لفرنسا عند مرور الموكب الرسمي. ولم يسمع من ذلك إلا القليل داخل الأسواق. لكن باب مدرسة ابن يوسف كان مسرحا للهتاف المعادي، و«هاجت الناس وماجت»، وألقي القبض على البعض. ثم إن ثلاثمائة متظاهر انتشروا في ساحة جامع الفناء وحاولوا استدراج ما كان فيها من الجمهور للهجوم على مقر الشرطة، ورموا [66] سيارات الأوربيين بالحجارة قبل أن يتجهوا نحو حارة اليهود لعلهم ينتهبونها. عندئذ تدخلت الشرطة وألقت القبض على خمسين آخرين. ومن شبه المؤكد أن رامديي لم يشعر بما كان يجري حوله من الاضراب (وإن كان الحرس المرافق له في منتهى الذعر خوفاً من الرماة المختفين أثناء الجولة عبر أزقة المدينة الأهلية الضيقة). وكانت الواقعة غير ذات أهمية، لكن الغاية منها كانت النيل من حرمة السلطة الفرنسية، وبدا ذلك لنوكَيس «أمرا ذا بال»(76).

وعلى إثر أحداث مكناس وواقعة مراكش، أطلع نوكَيس الوزير ديلبوس على امتعاضه مما آلت إليه الأمور، وأخبره بالوجهة الجديدة التي توجِّهها قائلا : «لعل الغايات الحقيقية لزعماء الحركة الوطنية المغربية قد غابت في الماضي طوال السنوات فحملتنا على نهج سياسة متحررة، لكن الأحداث الأخيرة لا تترك مجالا للشك في سوء نيتهم وفي ما يطبع أعمالهم من المعاداة لفرنسا». إن «تلك الأقلية من الشباب البورجوازي القاطنة بالمدن»، العنيدة اللاعبة على الحبال، ستفعل وستقول كل ما من شأنه أن يبلغها «مقاصدها الحقيقية المكبوتة»، التي هي «إلغاء الحماية وتشكيل حكومة وطنية تنتزع من السلطان جانبا كبيرا من اختصاصاته [67] وسلطاته، إن لم يكن جلها». ولذلك فلا مجال للرحمة بمن ألقي عليه القبض في المظاهرات الأخيرة. والتزم نوكَيس «بمواجهة كل محاولة جديدة من الشغب بصرامة». وكان قد شرع في إعادة النظر في صحافة الحماية وفي مصالح الدعاية للتصدي لما يقوم به أعداء فرنسا من «دعاية ماكرة» في الداخل والخارج، كما أصدر الأوامر الدقيقة لجعل حد للغليان في البوادي. وكان يهدف بالدرجة الأولى إلى تقوية سلطة من كان مسؤولا عن النظام والأمن من قادة الأهالي، معترفا بأن

---

(76) من نوكَيس إلى ديلبوس، 9 أكتوبر 1937. إيضا إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت.)، وكل ذلك في **أرشيف جوليان**.

ضباط المراقبة كانوا في الماضي قد تقمصوا تلك السلطة بمفردهم. وتقرر إمداد السلطات الشريفة بالتعليمات الضرورية وبوسائل التنفيذ بإرشاد فرنسي «حازم لكنه خفي»، اتقاء لكل تجاوز في الحكم وسعيا في الوفاء المطلق لفرنسا[77]. وكان ذلك من صميم خطة ليوطي، كما كان عودة إلى أيام الظهير البربري حيث كانت الأفضلية للعمل الأهلي مع نصائح الفرنسيين وتهليلهم من الخلف. وكانت تلك الخطة قد لحقها الخلل، مرة أولى من جراء تصرف السلطان المستقل بأكثر مما يلزم في الدار البيضاء، ومرة ثانية من جراء التدخل الفرنسي المباشر في مكناس. وكان بود نوكيس أن يبعث الروح من جديد في استراتيجية **الباسفيكاسيون** الحضرية التي كان قد حالفه النجاح فيها سابقا.

ولا ينبغي للوجود الفرنسي أن يقوم بأكثر من إعداد المحيط الذي يمكّن القيادة الأهلية من العمل بحرية ونجاعة. فعلى حكام النواحي أن يكثروا من الاتصال بالسكان الأهالي ليعيدوا الثقة إلى النفوس ويقاوموا الدعاية الهدامة. وعلى المقيم نفسه أن يؤدي دوره في ذلك، موجها نداء مباشرا «للعناصر السليمة من السكان ليتعاملوا معه بكل ثقة»، ومبطلا كل تأثير فاسد. وستبقى الصحف الصادرة بالعربية محظورة، إذا هي لم تعمل بما أسدي إليها من نصائح الحذر [...]، وإنني لن أتردد عند أدنى مظاهرة جديدة عن اعتقال الزعماء أو نفيهم، ذلك أن هذه الإجراءات مرغوب فيها من قبل قادة الأهالي الذين أضحت سلطتهم معرضة للتحدي باستمرار، فهم الآن في قلق ملموس مما يبدو من تدهور الأوضاع يوما بعد يوم، كما أن هذه الإجراءات من شأنها أن تحرم الحركة من زعيمها الرئيس علال الفاسي، فإنه كالكرة المشتعلة نارا، وأيضا من بعض أكثر شيعته نفوذاً.

ورجا نوكيس من ذلك أن يكون له أثر مفيد على الحزب الوطني فيحمل بعض أعضائه على التفكير الرصين في المستقبل، وأن يؤدي إلى مجال من التفاهم يمكن الانطلاق منه للشروع «في تعامل بناء يستفيد منه كل المصالح المعنية». إلا أنه كان مدركا أيضا لما في اعتقال الزعماء الوطنيين من احتمال إثارة «ردود الفعل القوية» في المدن، وبخاصة في فاس، فقال : «لم يبق لنا أي خيار آخر، فإن القرارات

---

(77) من نوكيس إلى ديلبوس، 9 أكتوبر 1937 (**أرشيف جوليان**).

[68] الصارمة ضدَّ زعماء الحركة أصبحت ضرورية ما لم يكفوا عن تحريض الشعب على المخزن وعلى فرنسا مهما كان من العاقبة، وذلك هو السبيل الوحيد لإرساء مستقبل المغرب الفرنسي وإحداث ظروف جديدة تسمح لنا بمتابعة رسالتنا الحضارية». وحتى لا ينتهي تقريره على تلك النبرة اليائسة، قال نوكّيس للوزير ديلبوس إنه بمجرد ما تتم تنحية «رعاة السوء» عن رعاية القطيع، ستتأتى متابعة السياسة المتحررة السخية التي كانت، ولابد أن تبقى، هي سياسة فرنسا في المغرب. ثم أضاف قائلا بصيغة الجد : «ولا سبيل إلى القيام بهذه المهمة بنجاح، إلا إذا وضعت الحكومة ثقتها الكاملة في من هو مكلف بتنفيذها، وإذا اتخذت التدابير الضرورية للحيلولة دون مساعدة بعض المتطرفين الفرنسيين للوطنيين في أعمالهم المعارضة الهدامة للسلطة الفرنسية في المغرب»[78]. وكان ديلبوس ممن يرغب في الالتزام بتلك الضمانات.

واستمر العمل الوطني دون فتور يحرك شوارع المدن وساحات الأسواق وسط القبائل. ونشرت أسبوعية **الأطلس** وهي أول صحيفة أذنت الحماية بصدورها بالعربية نداء إلى الثورة في عدد 16 أكتوبر، فصدر الأمر بتوقيفها. وألقي القبض في وزان على الزعماء الوطنيين المحليين بتهمة إشاعة الأراجيف والمناشير في القبائل. وفي الخميسات، أخلّ أربعة من طلاب جامعة القرويين من فاس بصلاة الظهر، وجمعوا حولهم ثلاثمائة رجل وساروا بهم متظاهرين نحو مكاتب المراقب المدني، مطالبين «بالعودة إلى العمل بأحكام الشريعة الدينية». ورام القائد علال بن عشير أن يقنعهم بالتزام النظام، لكنهم أزاحوه عن سبيلهم، ولم يستقر الأمر إلا بمساعدة أبناء قبيلة زمور. وجرح أربعة من المتظاهرين وسبعة من رجال الشرطة، وطعن ضابط عدة طعنات بخنجر، وألقي القبض على سبعين نفراً. وفي فاس ظل رؤساء الحزب الوطني يحثون الناس على الانضباط والتفاني، ويذكون الحماس من أجل الأعمال البطولية والاستشهاد على غرار ما كان قد واكب الحركات التحررية في

---

(78) من نوكّيس إلى ديلبوس، 9 أكتوبر 1937 (**أرشيف جوليان**) وقد اعتمد نوكّيس طيلة مدة حكم الجبهة الشعبية على بلوم وديلبوس وفيينو ليتدخلوا لدى أعضاء الحزب الاشراكي بقصد جعل حد لانتقاد السياسة الفرنسية في المغرب، وقد قاموا بتلك المهمة بدون تردد. انظر أيضا رسالة من فيينو إلى بول فور Paul Faure، 18 نونبر 1936 (**أرشيف نوكّيس**).

سوريا ومصر وفلسطين. فاعتقد نوكيس أنهم يعدون «لإشعال فتيل ثورة حقيقية» عبر الإمبراطورية الشريفة، فأمر بحل الحزب الوطني باتفاق مع السلطان وبإلقاء القبض على الزعماء، فاعتقل علال الفاسي وأحمد مكوار وعمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي يوم 25 أكتوبر[79].

وكان نوكَيس قد حذر علانية من أن أدنى عودة إلى الاضطراب «ستقمع بصرامة» من قبل سلطات الحماية «المصرة على إقرار النظام». لكن المظاهرات تجددت في بعض المدن، باستثناء مكناس ومراكش، وبلغت مستويات مأساوية في فاس التي دخلت الجنود النظامية **مدينتها** زنقة بعد زنقة، وفي بور ليوطي (القنيطرة) التي قتل فيها إثنان من المحتجين. وكانت الإجراءات الأمنية قد اتخذت [69] في فاس يوم إلقاء القبض على الزعماء الوطنيين. وأمر الوطنيون الناس في المدينة بإغلاق الدكاكين في اليوم التالي، وكانوا يومئذ هم [أسياد المدينة] بلا منازع، وقرئ **اللطيف** إثر صلاة الظهر في القرويين، وألقيت الخطب الحماسية، وأعلن عن مسيرة عبر أزقة **المدينة**، لكن تهاطل الأمطار القوية حال بين المتظاهرين وبين أن ينزلوا إلى الشارع.

ودعا الجنرال أميدي بلان، الحاكم العسكري لناحية فاس، ومعه الباشا، أهل فاس إلى الهدوء. كما أصدر السلطان أمرا بمنع الخطب في المساجد بقوة السلاح إن اقتضى الحال. ولكن الآذان تصامت عن كل كلام وعن كل إنذار، إذ جرى المزيد من الصلوات وألقي المزيد من الخطب يوم السابع والعشرين، مما ألزم الحكومة باللجوء إلى القوة فاقتحم باطليون من العسكر المدينة وحلقت الطائرات العسكرية في سمائها، وشرعت الشرطة في اعتقال الناس. وتسربت أنباء الموتى في بور ليوطي (القنيطرة) إلى المدينة التي أضحت تعاني من عضات الجوع الناجم عن انغلاق الأسواق، فعمّ فاس جو من القلق والخوف وصفه البعض بأنه كان ضربا من الذعر.

وكان بلان قد قرر احتلال المدينة سعيا في سبق الأحداث قبل أن تلزمه بذلك، وبالرغم من كون القرار جاء على سبيل الوقاية وجرى على أحسن ما يرام، فإنه

(79) إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت.) ضمن **أرشيف جوليان**.

ما كان إلا ليبدو بمثابة تحدّ، إذ كانت تلك أول مرة تقتحم فيها الجنود النظامية المدينة العتيقة منذ 1912. وعندما سئل الجنرال بلان فيما بعد، وهو صاحب التجارب السابقة في معارك مدينة دمشق، عن صواب قراره، أجاب قائلا : «لقد تأسفت على ذلك، لكنني وجدتني ملزماً باتخاذه فلا عبرة بالتقاليد»(80). وكان قبل ذلك قد اعترف لنوكيس قائلا : «لقد استرشدت بما سبق لي من التجارب في الشرق الأوسط واعتقدت أن أصل الخطر في **المدينة** وبخاصة في المؤسسات الثقافية مثل القرويين والمدارس الإسلامية **والمدرسات**» (**وهي** مآوي الطلاب)(81). وكان على صواب، إلا أنه من الغريب أن يضع موضع العدو تلك الفئات بالضبط التي كانت فرنسا بحاجة إلى صداقتها لضمان الاستمرار للحماية. وزوال يوم 28 أكتوبر، كان قلب **المدينة** نفسه باستثناء القرويين والمولى إدريس ومسجد الرصيف تحت المراقبة. ولم تجر العمليات دون أن يترتب عليها بعض الحوادث، فإن كتيبة من عشرين جندياً من اللفيف الأجنبي التي زحفت إلى مسجد الرصيف لمنع كل تجمع فيه، اصطدمت بجمهور قدر بعدة مآت من المتظاهرين الناقمين. ولما عجزوا عن شق منفذ لهم ببنادقهم وحدها، رموا الناس بقنبلتين يدويتين وقع ستة متظاهرين مجروحين من جرائها. والعجيب في الأمر أن هذه الواقعة ظلت فريدة من نوعها، بالرغم مما كان عليه السكان من الهيجان والجنود من العدد.

وتم احتلال **المدينة** برمتها يوم 29 أكتوبر. وكانت الخطب في صلاة الظهر بالقرويين أشد عنفاً من المعتاد مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وبطرد [71] الفرنسيين. فأمر بلان بإغلاق كل أبواب المسجد باستثناء باب واحد. وبينما كان الوطنيون يقرأون **اللطيف** دخل **مخازنية** الباشا المسجد ودفعوا بالناس إلى الشارع حيث وجدوا في مقابلتهم رجال اللفيف الأجنبي **والكوم** مسلحين بالهراوات، وكانت «المشاجرة ذات بال»، وألقي القبض على ما يفوق ثلاثمائة من المصلين. ولم تحرك المدينة ساكنا بعد الزوال، فكانت «الثورة» — كما قال ليوطورنو — قد انكسرت. وجاء نوكيس يوم الحادي والثلاثين من الشهر نفسه ليتفقد أحوال

---

(80) **لافريك فرانسيز** 47، عدد 11 (نونبر 1937)، ص. 519–521.

(81) من الجنرال بلان إلى نوكيس، 1 شتنبر 1937 (**أرشيف نوكيس**).

المدينة، والتقى بأعضاء الحنطات الحرفية وبالأعيان، وتعهد بمساعدة «كل من كان مكبّاً على عمله بسلام» منددأ بالآخرين. وقد انتقدته صحافة الميتروبول على تلك الحملة المتميزة بالغلظة. لكن مجلة «**لافريك فرانسيز**» (L'Afrique Française) بادرت إلى الدفاع عنه قائلة : «إن المقيم العام يعرف مع من يتكلم وما الذي ينبغي أن يقال ليفهم كلامه، وقد جاء كلامه مفهوماً وهذا أهم ما في الأمر»[82].

وبقيت الجنود مرابطة على **المدينة** عشرة أيام دون أن يترتب على ذلك مزيد من الاضطراب. وسار بلان بدوره في خطى نوكيس، فربط الاتصال بقادة الأهالي معلّلاً احتلال المدينة بضرورة إرساء النظام العام لصالح الجميع ومؤكداً انعدام نية الإذاية لأهل فاس. ومهما كان من صدق نية بلان، فإنه لم يكن ليغتر بالمستقبل، إذ أمر بإقامة ثكنة في المدينة مجهزة باستمرار، إضافة إلى ثكنتين أخريين أقيمتا في بقعتين استراتيجيتين ليتم النزول بهما بسرعة كلما اقتضى الأمر ذلك. وقد تعالى التنويه في العلن بالنجاح الكبير لتلك العملية السياسية العسكرية المزدوجة، ذلك بأن المدينة الهائجة ألزمت بالإذعان دون إزهاق ولو روح واحدة. وبخصوص ما كان يروج من الكلام خلف الستار، فإن الأسف كان كبيراً على ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية. وقد حمِّل بلان المسؤولية مع أنه كان عسكريا مرهف العاطفة، لكنه ربما كان في غير محله في فاس[83]. [72]

وأما موتى بورليوطي الذين هاج لهم سكان فاس وماجوا، فقد وقعت الأحداث يوم 27 أكتوبر، بعد أن أغرقت الشرطة تحت سيل مباغث من المتظاهرين فأطلقت النار عليهم للتخلص منهم قبل أن تستصرخ بالجنود النظامية لإقرار الأمن. وأسفرت المعركة عن قتيلين وعشرة جرحى من المتظاهرين وإصابة سبعة من ضباط الشرطة بجراح، وألقي القبض على خمسين نفراً. ووقعت أحداث كذلك في وجدة يوم 28 أكتوبر وفي الرباط يوم 29 تصدت لها الشرطة مدعومة بالجنود. وكان

---

(82) **لافريك فرانسيز** 47، عدد 11، (نونبر 1937)، ص. 520–521.

(83) عن أحداث فاس انظر إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت.) ضمن **أرشيف جوليان**. وأيضا ليطورنو، «الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1937»، **C.H.E.A.M.**، مونوغرافية، 1938. وأيضا ليطورنو، «مظاهرات فاس»، **C.H.E.A.M.**، مونوغرافية، 1939.

نوكَيس قد أعلن رسمياً في آخر يوم من أكتوبر عن تبني الحكومة في باريس لاستراتيجية القمع، مع أنه سبق إلى تنفيذها قبل ذلك. وكان لا مناص لجعل حد لخطر التمرد من استعمال القوة حيثما دعت الضرورة إلى ذلك في الزمان وفي المكان، فإن الأمر أمر «خلاص عمومي». قال نوكَيس : «لقد بادرنا إلى استعمال القوة وسنبادر في المستقبل إلى استعمالها»[84].

ونُفِيَ الزعماء الوطنيون، إما بأمر قسري وإما من تلقاء أنفسهم (علال الفاسي إلى الكابون، والوزاني واليزيدي ومكوار إلى الصحراء، وابن عبد الجليل إلى المنطقة الإسبانية)، دون أن تتوقف بذلك أنشطة الحركة الوطنية وإن جعل حد للشغب في المدن. ولم تقع أي مظاهرة من الشكل الذي شوّش على الحماية طيلة الثلاثينيات إلى أن اقتربت الحرب العالمية من نهايتها. وقد كان للقمع الحازم الممزوج بالنداءات الواسعة الصدى للعودة إلى السكينة والمسلسل المطمئن من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ما كان من الوقع. وافتخر نوكَيس لدى وزير الشؤون الخارجية سنة 1938 قائلا : «إنني حافظت على الأمن من خلال العمل السياسي الحثيث واسترجعت ما يكنّه الأهالي من العطف والولاء لبلادنا»[85]. لكن كان لابد من تدخل الجيش ومن نفي الزعماء الوطنيين لبلوغ المرام. وجاءت ثورة المدن برأي الكثير تذكر بثورة الريف التي سارت على النهج التقليدي من الجهاد والعداء للأجانب، إذ كان زعماؤها يحثون على العودة إلى أيام السلف ويعزون المتاعب القائمة إلى الحماة المستعمرين، متشوفين إلى عيشة أكثر حرية ومغامرة. وكان نوكَيس ممن يفكر في ذلك باستمرار، لأن حرب الريف هي التي أدت إلى سقوط ليوطي وهي التي عرّت هشاشة **السلم الفرنسية** في المغرب. ولئن كانت وجوه الشبه بين الحدثين مما يثير الاندهاش، فإن وجوه التعارض بينهما تثير الفزع. ذلك بأن حرب الريف انطلقت من بعض ثنايا المنطقة الإسبانية المعوزة، وسط قبائل [73]

(84) إدارة الشؤون السياسية، «الوضعية السياسية بتاريخ 15 دجنبر 1937» (د.ت)، ضمن **أرشيف جوليان**. وأيضا **لافريك فرانسيز** 47، عدد 11 (نونبر 1937)، ص. 519–520 و522.

(85) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية جورج بوني (Georges Bonnet)، 4 دجنبر 1938، ضمن **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، 1832–1939، السلسلة 2 (1936–1939)، 15 ج، إلى حد اليوم (باريس 1963) 47:13، ونشير إليها فيما يلي بـ **و.د.ف**.

جبلية شكسة على أطراف الإمبراطورية الشريفة. أما ما أصبح الفرنسيون الآن يصطدمون به من الشغب، فإنه منطلق من قلب الامبراطورية داخل أكثر مدن الحماية ثراء ووسط أعلى محميي فرنسا ثقافة.

ومما هو أكثر من ذلك وضوحاً، أن استراتيجية **الباسفيكاسيون** في المدن لم تجد فتيلاً، لأن سياسة الوعود لم تقطع التيار عن الدعوة الوطنية المكهربة، ولم تحل دون اندفاع الوطنيين أنفسهم. وبغض النظر عما قال الفرنسيون أو فعلوه وعما أبدوه من التستر والصبر وطول التجلد، فإن الوطنيين كانوا مصرين على إشعال فتيل المعركة إما باستغلال الأحداث وإما بافتعالها عمداً، مما لم يكن لتفيد فيه تعاليم ليوطي. ولم يستطع السلطان ولا السلطات الأهلية المحافظة على النظام إلا بمساعدة الفرنسيين الذين ألزموا باللجوء إلى قوة الجيش، مزيحين الستار بذلك عما في الوجود الفرنسي من الإكراه. وذلك بالضبط ما كان الوطنيون يريدون كشف النقاب عنه. وهل بوسع أحد أن يلومهم على ذلك ؟ وبناء على ما مال إليه المسؤلون السياسيون الفرنسيون الذين تحولوا من الاعتماد على المدن إلى الاعتماد على البوادي، فإن البورجوازية الوطنية ذات الروح الوطنية كان مصيرها إلى التهميش والوقوف بعيداً عن مستقبل الحماية، إذ استعاضت عنها فرنسا بأصدقاء جدد. على أن الشغب بطبيعة الحال لم ينحصر في المدن. ذلك بأن القبائل البربرية التي كانت ثابتة أيام الظهير البربري، صارت الآن تميل ناحية الوطنيين. أما السلطان فما موقفه ؟ إنه في تلك اللحظات كان يبدو مرتاحا للاستظلال بمظلة الفرنسيين. لكن إلى متى سيبقى على ذلك إذا ما ظل الوطنيون يصوّبون الضربات النافذة إلى جدران الحماية ؟

وفي ذلك كله ما لا يبشر بخير في المستقبل. وقيل بأن صفحة الإصلاح بالتي هي أحسن قد طويت في المغرب وأن القمع هو السبيل الوحيد، من ثم فصاعداً، للمحافظة على منشآت ليوطي. لكن نوكيس كان لا يرى ذلك. وكان على يقين، بالرغم من تلك البداية المتعثرة، من أنه يستطيع الإمساك بزمام المبادرة لصالح فرنسا لبناء الشراكة التي هي عماد استرسال الحماية بمساندة باريس الاقتصادية والسياسية.

الفصل الثالث

الجوانب الاقتصادية من الباسفيكاسيون

[74] كان الفرنسيون قد التزموا بناء على نص معاهدة فاس بالنهوض باقتصاد المغرب. ومما لا شك فيه أنهم أخذوا المهمة بجد على عاتقهم. ولم يكن الأمر بنشر الباسفيكاسيون عبر التراب فحسب ليتأتى للجباة جباية الضرائب بسلام، علما بأن ذلك له أهميته، ولكن للتأثير تأثيرا نافعا في صالح سكان البوادي والمدن. ويرمي المجهود إلى إدخال المناهج العصرية محل الروتينيات العتيقة بالتعليم والإقناع والحث في قضايا التجارة والحرث على العمل بدفاتر المحاسبة والجرار. وكان ذلك، بعد إقرار السلم في المغرب، أكبر فائدة أفادت بها فرنسا أهل البلاد، مما كان يملأ صدور ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية ونظرائهم المراقبين المدنيين في المناطق المطوعة رضى واعتزازا. ولئن كانت المنجزات متواضعة، فإن تراكمها له بال. ولقد وقف ملاحظ إنجليزي على ما أصبح قائما باستمرار في الأسواق البدوية في منطقة كانت خلاء فيما سبق، واعتبر ذلك بمثابة منطلق «لثورة اقتصادية[1]» حقيقية.

وكان ليوطي قد وضع مخططاته بناء على المقاييس النابليونية. وقد كتب على قبره في الأنفاليد (Les Invalides)، على بضع خطوات من قبر بونابارط، كلمات توحي بما كانت تتوق إليه نفسه منذ 1896 من المنجزات الكبرى، وهي : «أن يكون المرء ممن يثق به الناس، وتتعلق به الأبصار في انتظار الأوامر، وممن صوته يفتح الطرق ويعمر البلاد ويشيّد المدن»[2]. فالمغرب لابد أن يكون من إبداعه

---

(1) انظر فوك (Fogg)، «الثورة الاقتصادية في البوادي» ص. 123-129. وأيضا بيدويل، **المغرب تحت السلطة الاستعمارية**.

(2) رسالة من ليوطي إلى أنطنان دي مارجري، 15 غشت 1896، ضمن ليوطي، **الرسائل من الطونكين ومدغشقر**، 2:44.

والشعب المغربي لابد أن يكون هو المستفيد من ذلك. ولم يخامره أدنى شك في أن ازدهار أهل البلاد هو الغاية الفرنسية القصوى (وإن كان لابد أن يستفيد من ذلك بالمناسبة بعض الفرنسيين من كل الطبقات)، وله اليقين بأن تلك الغاية في متناوله. على أن الكثير من الناس استخفوا بجرأة تطلعه إلى التغلب على ما في الفقر والمناخ والجهل والاقتتال من المثبطات القوية الدائمة، وأن ذلك كله ضرب من «تطلعات قصص جول فيرن (Jules Verne). ومن يستطيع مقاومة رأس العلة، يعني الطقس الذي لا يخضع للترقب ولا للمراقبة ؟ وقد أعلن سطيكَ أن «**الحكم [في المغرب] إمطار**»[3] موفقا عن جدارة بين الحكمة الفرنسية الشهيرة وبين حالة المغرب بما لا يخلو من صواب، لأن المناخ وما له من تأثير على الاقتصاد [75] له مفعول كبير على حياة السكان، حيث يهيمن الجفاف في الجنوب وتسيطر الأمطار على السهول الوسطى ويمسك الماء بمخنق كل المدن. ولا غرابة في ما أعجب به سيدي محمد بن يوسف، في أولى زياراته لفرنسا سنة 1931، من مؤهلات الأرض الطبيعية ومن باريس وسبائك الذهب المكدسة في بنك فرنسا : قائلا : إنها «حديقة ضخمة» فيها من الحيوان ما لا علم لنا في المغرب بحجمه وجودته، وفيها من مجاري الماء ما لا يحتاج إلى الرعاية والتقسيط الدقيق[4]. وجاء ليوطي ليحرر الشعب المغربي من تلك القيود. وتلك المعركة التي شرع فيها هي التي جاء نوكَيس ليواصلها، لأنه لا يومن بالتزامات ليوطي فحسب، وإنما كان مقتنعا على غرار أستاذه بأن مستقبل فرنسا في المغرب، مهما كان منه، مرتبط بازدهار الشعب المغربي.

وإن ازدهار المغرب ومستقبل فرنسا هما الهمان اللذان كان متلازمين في ذهن نوكَيس وفي عمله. وسبب انصهارهما لديه من الوعي العاطفي ومن ذكريات حرب الريف وثورة الظهير البربري التي كانت لها جوانب اقتصادية ملموسة. وكان التقدم الحثيث للحركة الوطنية سنة 1936، وهي سنة قحط ومجاعة، دليلا على ذلك. وقد أيقن أن الضائقة الاقتصادية استغلت أحسن استغلال من قبل

(3) [تقول الحكمة الفرنسية Gouverner, c'est prévoir، الحكم ترقب، فجعلها هذا المقيم Gouverner, c'est pleuvoir، يعني الحكم إمطار].

(4) من أوربان بلان إلى وزير الشؤون الخارجية، 9 أكتوبر 1931، وش.خ.، **المغرب**، **413** : 90-91.

الوطنيين، فقال في مجلس الحكومة : «إن ما نعرف عن أحوال المغرب وعن شعبه، يمكننا من الجزم بما لا ريب فيه بأن الفقر يفضي إلى الأمراض السياسية مثلما يفضي إلى أمراض الجسد»[5]. وكان من المتوقع أن تتجاوب مشاغله تماما مع مشاغل الجبهة الشعبية ومشاعرها، إذ كانت مهمة نوكَيس أن يشتغل قبل كل شيء بتحسين عيش المغاربة. وقد صرح بلوم بذلك سنة 1936 بكل وضوح، وتجدد التصريح بلسان فيينو سنة 1937، وأكد الأمر ديلبوس في منتصف تلك السنة. ذلك بأن النهوض بمستوى عيش الأهالي من الأهمية بمكان، أولاً لأنه ضرورة ملحة نظرا للكارثة الاقتصادية، وثانيا لأن الأوربيين كانوا قد استفادوا بما يكفي من نمو المغرب، وكانت الحاجة ماسة إلى موازنة الكفة، لأن سلامة الميزان هي التي تستطيع، كما قال ديلبوس «أن تضمن المستقبل لمنجزاتنا في ذلك البلد وفقا لروح الحماية»[6]، وثالثا لأن إصلاح الأوضاع أمر لا مناص منه لتحسين الجو السياسي وجعل حد لتقدم الحركة الوطنية وكسب الأنصار لفرنسا.

وكان مخطط نوكَيس بسيطا في الظاهر لكنه مرتفع الكلفة. فإنه تصدى للأزمة القائمة باللجوء إلى المساعدة الحكومية المكثفة، إذ تمَّ توزيع المواد الغذائية والبذور، إضافة إلى التوسع في أسباب القرض لفائدة الفلاحين والحرفيين الأهليين. وقام [76] هذا البرنامج من الهبات والقروض اعتمادا على الشركات الأهلية الاحتياطية (وهي تنظيمات لمساعدة الفلاح) في البوادي وعلى حنطات الحرفيين في المدن، وكلها مؤسسات تقليدية أدخل عليها شيء من التجديد لأهدافها الجديدة. وكان يتطلع في المستقبل لإصلاح جبائي بعيد المرمى وإنماء اقتصاد البوادي بوتيرة سريعة.

وأعلن نوكَيس عما كان يريده لشعب المغرب بمجرد ما عين مقيما عاما. ولئن كادت كلماته أن تنطمس وسط ما علا بين الأوربيين من التشكي، فإنه سهر على أن يصغي إليها الجميع. وقال من أول وهلة بأن لا حل لما كان المغرب يتخبط

(5) خطاب الجنرال نوكَيس المندوب المقيم العام عن الجمهورية الفرنسية في المغرب في دورة «مجلس شورى الحكومة للحماية»، 7 دجنبر 1938، ص 5. أيضا خطابه لدى افتتاح هذا المجلس، 21 دجنبر 1937، ص 31. وأيضا خطابه في الغرفة المغربية من هذا المجلس، 28 دجنبر 1937، ص 17 (كل ذلك في **أرشيف نوكَيس**). نذكره فيما يلي تحت «**مجلس شورى الحكومة**».

(6) من ديلبوس إلى موريز، 6 غشت 1937 (**أرشيف نوكَيس**).

فيه من المشاكل إلا بسياسة تكون الأسبقية فيها للرقي الاقتصادي والاجتماعي. وبالرغم مما التزم به شخصيا من حماية مصالح الأوربيين ومن تنويهه بيبروطون الذي أدرك حاجيات المعمرين ومخاوفهم، فلا مراء في أن ذلك أصبح أمرا ثانويا. وفي هذا الصدد أساء الوطنيون فهم نوكَيس، إذ اعتقدوا أنه سيفضل هو أيضا الأوربيين على المغاربة، بل ربما تعمدوا تحريف فكرته خوفا من أن يحول برنامج اجتماعي اقتصادي حازم بينهم وبن ما يصبون إليه. وقد عبر نوكَيس عن نظريته بحذر أول الأمر، لكنه سرعان ما نافح عنها بقوة. ومفادها أن ما يعاني منه الأوربيون من المتاعب الاقتصادية لابد أن يتخفف إذا ما تحسنت أسباب عيش الأهالي، مما كان يومئذ مشحونا بالحكمة السياسية أكثر مما كان له معنى في الاقتصاد. وقد خطب في تازة قائلا : «إن البلاد التي ترتبط فيها مصالح الجميع هذا الارتباط الوثيق لابد إن ينعكس فيها كل ما يعمل لصالح الفلاح والراعي انعكاسا جيدا على باقي السكان». وتحدى مجلس الحكومة قائلا : « لا يستطيع أحد أن ينفي ما في ازدهار أحوال الطبقة الفلاحية الأهلية من النفع لازدهار المغرب على العموم»[7].

وطاف البلاد طولا وعرضا بهذا الخطاب. وكان من غير اليسير أن تعود أيام الرخاء بسهولة فلابد من كثير من الوقت. إلا أنه على يقين من أن تجديد النهوض، إن كان بيد أحد، فإنه بيده هو شخصيا، فقال : «لست ممن بيده المعجزات فهي ليست بيد أحد، لكن ما يحفزني من حسن النية ومن التفاني والقوة، سيوضع في خدمة متطلبات هذه البلاد المادية والمعنوية والاجتماعية». وكان رجاؤه أن يترتب على ذلك «مغرب جديد». لكنه حذر الأوربيين في مكناس من لزوم التخلي عما كانوا عليه في الماضي من «التطلعات المضخمة» للاكتفاء بعيشة «أقل فخرا» وإن كانت ولاشك أكثر سلامة وثباتا وأكثر ضمانا للمستقبل الزاهر. وفي ذلك تنبيه لطيف بأن زمن الوعود والأوهام والإسراف قد ولى، وأن زمن الإصلاح الممنهج

---

(7) رد الجنرال نوكَيس على خطب الدار البيضاء، 6 أكتوبر 1937. أيضا «خطاب إلى الأوبيين»، تازة، 13 فبراير 1937. أيضا نوكَيس في «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937، ص 6. أيضا نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 21 دجنبر 1937، ص 19–20 (الكل ضمن **أرشيف نوكَيس**).

قد أتى[8].

وألح نوگيس في كل لقاء بالأوروبيين والمغاربة في التذكير بماضيه في المغرب، وبأن ليوطي سيبقى دائما ملهمه في القول والفعل، مشيرا إلى أنه رجع إلى المغرب على متن الطرادة دوبليكس Dupleix التي كانت قد نقلت في السنة السابقة [77] رفات ليوطي ليدفن في قبة أعدت لذلك بجوار الإقامة العامة[9]، بحيث كان ليوطي مرة أخرى موجودا في المغرب جسديا، ومن خلال نوكَيس معنويا أيضا. وكان نوكَيس «لا يطمح» سوى في السير في الخطى التي رسمها سلفه «المارشال الجليل، رئيسه وملهمه المبجل». وكان «قدماء الرباطيين» في الرباط يتذكرون أيام اشتغاله في عاصمة الحماية، كما كان «قدماء الفاسيين» في فاس يتذكرون «الساعات السوداء» من حرب الريف وأيام الفوز في الصراع من أجل إبعاد ثوار الجبل عن أبواب المدينة[10]. وإنه اليوم مثل البارحة مستعد لمطاردة الذئاب عن الأبواب.

وكانت حصيلة الإنتاج الفلاحي رديئة في المغرب كله، وأسوأ بكثير من الحصاد المتواضع للسنتين الفارطتين، إذ أتت الأمطار في الجنوب على الغلل بينما أفسدت كثرتها المزروعات في الشمال والشرق. وفرَّ الناس من الجوع والجفاف ليصطدموا بالتيفوس والقحط في مدن الشمال المعوزة. وزاد الطين بلة، عجز في بذور الخريف فكأن باب الرجاء انسد بالمرة ولو في الأفق البعيد. ومما زاد المدن تعاسة، النمو الرهيب لعدد السكان. فقد ارتفع مجموع سكان البلديات الثمانية الكبرى بين 1931 و1936 من 636.839 نسمة إلى 821.628، أي بنسبة 29% في ظرف خمس سنوات. وأضحت الدار البيضاء أكبر مركز حضري في الإمبراطورية يبلغ عدد سكانها 184.668 نسمة (وهو ارتفاع مهول بالنظر إلى عدد 1931 وهو 105.127)، متجاوزة مراكش التي نزل عدد سكانها شيئا

---

(8) نوكَيس «الرد على باشا فاس»، 19 اكتوبر 1936. وأيضا «رد نوكَيس على ثلاث خطب أوربية»، مكناس، 20 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوگيس**).

(9) «رد الجنرال نوكَيس على خطب الدار البيضاء»، 6 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوكَيس**). وقد نقلت رفات ليوطي فيما بعد إلى فرنسا.

(10) نوكَيس، «خطاب في حضرة صاحب الجلالة السلطان»، الرباط، 7 أكتوبر 1936. وأيضا نوكَيس، «خطاب في غرفة التجارة»، فاس، 19 أكتوبر 1936. وأيضا نوكَيس، «الرد على باشا فاس»، 19 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوگيس**).

ما من 186.334 إلى 183.465 نسمة). وكان نصيب فاس ومكناس والرباط من الزيادة كذلك مثيرا للانتباه، حيث قفزت فاس من 98.205 نسمة إلى 134.801، ومكناس من 44.211 إلى 62.392، والرباط من 32.204 إلى 57.123 نسمة(11). وعلى ضوء ما أسفر عنه الإحصاء من التفاصيل، تبين للفرنسيين أن هجرة السكان تسير في ثلاثة اتجاهات، من البادية إلى المدن ومن الجنوب إلى الشمال ومن الداخل إلى الشاطئ. وتلك حركات تقليدية كانت متوقعة. إلا أن وتيرتها اشتدت من جراء القحط والمجاعة.

وصار نوكَيس حيثما حل يعلن عن توزيع المواد الغذائية والبذور. وكانت تلك الهبات مقرونة بالوعود المبذولة في فاس ومكناس ومراكش بأن الخير للمدن أمام. وأشار إلى الحاجة إلى تحفيز حنطات الحرفيين التي كانت نزلت إلى الحضيض، والتي يوم تصلح شؤونها ستكون قادرة على صيانة «التقاليد الخالصة» للفنون الإسلامية وعلى فتح أبواب العيشة الطيبة أمام الصناع. والتزم نوكَيس فضلا عن ذلك بحماية الإنتاج الفلاحي والماشية واتقاء الخسارة عن طريق النهوض بمؤسسات القرض والتأمين والتخطيط «لسياسة عقارية» معقولة. وتبنى في مراكش مشاريع [78] مائية هادفة إلى ري ناحية سوس وأقاليم الجنوب التي ينال الجفاف منها باستمرار. وبالرغم من كون حل معضلة الماء يمكن أن يستفيد منها المعمرون والأهالي على حد سواء، فإن الأفضلية في نظر نوكَيس واضحة. فإنه قال في مجلس الحكومة بأنه يعطي الأسبقية للمشاريع الصغرى المتوسطة المدى في المناطق القبلية على تلك التي تسقي مساحات شاسعة من الأراضي غير المزروعة والتي عادة ما تفيد الفلاحة الاستعمارية دون سواها. والبرنامج «متواضع لكنه هادف»، إذ يتعلق الأمر بالمبادرة إلى إنجاز ما له «مردود في الحين» وما يترتب عليه «تحسين ملموس» في مستوى عيش الأهالي. وليست الغاية القصوى من ذلك مجرد تغذية أهل البلاد. ولكن الغاية جعل حد نهائي لما يثيره الفقر من الهجرة السنوية نحو الشمال. أما العاطلون، سواء منهم الأهالي والأوربيون، فإن بعض الأشغال العامة ستمكنهم حالا مما يتلهفون عليه من أسباب الشغل(12).

---

(11) **الجريدة الرسمية 26**، عدد 1278 (23 أبريل 1937)، ص 562-563.

(12) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937، ص 4 و11. أيضا نوكَيس، «الرد =

وكانت معارضة الخطاب الوطني في كل ذلك واضحة. فإن الفرنسيين سعوا في عزل البورجوازية الحضرية المندفعة أيما اندفاع نحو العمل السياسي لفصلها عن أتباعها الطبيعين بمعالجة حاجياتهم المادية. ولم يتغافل نوكيس عن الإصلاح السياسي. فإنه أدلى ببعض الأفكار لدى السلطان مشيرا إلى الجوانب «المنهجية» و«التقدمية» لما يفكر فيه من التغيير. وقال للوطنيين في فاس بأنه يتفهم «تطلعاتهم»، ولكنه لا يستطيع إرضاءهم إلا «بالتدريج»، إذ لا مناص من أن تؤخذ «البلاد برمتها» بعين الاعتبار. وتعهد بالقيام بكل ما يمكن القيام به في أقرب الآجال. أما والحالة هذه، فلابد من شيء من الصبر ومن «التعامل الناجع الصادق» بين جميع فئات الجمهور. وإنه لن يغلق بابا ولن يقيم حاجزا ولن يقطع الصلة بأحد، ولا «مقصورة منغلقة» يمكن أن تحجب قائد الحماية عن سكانها، قال : «لقد شرعت في سياسة الاتصال المباشر ولن أحيد عنها، لاسيما إذا كان الأمر يعني الشرائح الاجتماعية الدنيا سواء منهم الأوربيون والأهالي»[13].

لكن كلمات الثقة والتعامل والتفاهم والتوادد التي كانت عماد خطاب ليوطي حتى إنها ساهمت في بناء أسطورة الحماية، أضحت أقل نجاعة مما سبق، بدليل ما كان من التجمعات الوطنية ومن المسيرات والعنف. وحيث إن نوكيس كان على يقين من أن الوطنيين يتحركون لعرقلة عمله ولقطع الطريق عليه، فإنه توعد كل من يحيد عن القانون بأشد العقاب، مع أنه كان راغبا كل الرغبة في اجتناب سياسة القمع. وأراد أن يفند الدعاية الوطنية القائلة بعدم اكتراث الفرنسيين بمتاعب الشعب، فانتقل من طور الكلام الفضفاض إلى طور الإجراءات الملموسة بشأن الضرائب، إذ ألغى ما كان مفروضا على الأكرية (ضريبة الكراء) وعلى

= على باشا فاس»، 19 أكتوبر 1936.. أيضا نوكيس، «الرد على ثلاث خطب أوربية»، مكناس، 20 أكتوبر 1936. أيضا نوكيس، «الرد على باشا مكناس»، 20 أكتوبر 1936. أيضا نوكيس، «الرد على الأوربيين»، مراكش، 25 أكتوبر 1936. أيضا «خطاب في الأوربيين»، الجديدة، 8 أكتوبر 1937. وخطابه في وجدة، 25 يناير 1937 (الكل في **أرشيف نوكيس**).

(13) «خطاب في حضرة ص.ج. السلطان»، 7 أكتوبر 1936. أيضا نوكيس، «الرد على باشا فاس»، 19 أكتوبر 1936. أيضا نوكيس «الرد على الباشا»، مراكش، 25 أكتوبر 1936. أيضا نوكيس «الرد على الأوربيين»، مراكش، 25 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوكيس**).

[79] المبادلات التجارية (ضريبة السوق)، وأعفي جل سكان المدن الأهالي من الضريبة على السكن (الضريبة السكنية)[14]. وتلك مناورة صائبة بالرغم من كونه اضطر إليها اضطرارا.

وكان سكان المدن لا أعدى لهم من الضريبة على السكن التي كانت الحماية تجبي منها 6 ملايين من الفرنك كل سنة. لكنها تثير من «نقمة العموم» أكثر مما يستفاد من مبالغها، إذ تقترن كل سنة بسيل من الأبحاث والاستطلاعات وسيل من أوامر الأداء والمصادرات. وبجرة قلم واحدة ألغيت تلك الأعباء. وكانت ضرائب السوق من شكاوي سكان البادية الملحة، وكانت عائقا ملموسا للمعاملات. وحاولت الإقامة منذ سنوات إلغاءها. لكن الثلاثين أو أربعين مليون من الفرنك التي كانت تجبى منها عادة كل سنة، كانت أثقل في الميزان من أصوات المعارضين لها. إلا أن الاعتبارات السياسية دخلت يومئذ في الحسبان. وقد كتب موظف من إدارة الشؤون السياسية قائلا : «إن إلغاء ضرائب الأسواق البدوية من شأنه أن يخفف من أعباء الاقتصاد الأهلي، وأن يدخل السرور على جمهور الفلاحين إلى حد يجعلني أقول دون تردد بأن ذلك سيكون أبعد الإجراءات الحكومية نجاحا ودويا منذ قيام الحماية». ثم خلص قائلا : «وبذلك يتحول السوق إلى يوم عيد مثلما كان في الماضي». وكانت هذه الاعتبارات حاسمة. وكتب نوكيس إلى باريس اعتمادا على ما أدرك من رد فعل قادة فاس الأهالي قائلا : «يبدو لي أنني خففت من حدة التوتر بشكل ملموس، وبخاصة في صفوف الحرفيين الذين لعبت بهم بشكل خطير طيلة الأيام الماضية دعاية غاية في الذكاء»[15].

ولم يصفق الأوربيون لهذه القرارات، لأنها جاءت مقرونة بالإعلان عن الزيادة

(14) «خطاب الجنرال نوكيس»، 28 نونبر 1936 ضمن تقرير روزاريو بيزاني في «مذكرة استعلامية عن زيارة المقيم العام لفاس، 29 نونبر 1936 (**أرشيف نوكيس**).

(15) بيزاني، «مذكرة استعلامية»، 19 نونبر 1936. أيضا إدارة الشؤون السياسية، «مذكرة عن صواب تخفيض الضرائب على الأهالي»، 24 نونبر 1936. أيضا نوكيس، في «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1936، ص 5. أيضا نوكيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 28 نونبر 1936 (كل ذلك في **أرشيف نوكيس**). انظر أيضا باجيس Pagès، «الضرائب المباشرة الحضرية في الحماية المغربية»، C.H.E.A.M، مونوغرافية، 1947.

في ضرائب الاستهلاك على قائمة طويلة من المواد الأساسية مثل السكر والشمع وعود الثقاب والزيت. ولا غرو أن تلك الضرائب كانت تقع على الجاليتين. لكن مجهودا بيّنا بذل لإعادة النظر في توزيع العبء الجبائي مع جعل جزء منه على عاتق الأوربيين. وما نقص من مردود الضريبة السكنية، دخل من جهة الزيادة في ثمن السكر. كما أن الأموال الضرورية لتعويض الخصاص من جهة ضريبة الأسواق، تقرر صراحة أن لا يقع على فئات معينة من السكان وأن يتحمل عبأها الأوربيون أيضا[16].

وبادر نوكَيس إلى تنفيذ برنامجه بإثر ما انفجر من الأحداث في الدار البيضاء وفاس في نونبر. ذلك بأن باريس التي تجعل السكينة في الحماية فوق كل اعتبار كانت مستعدة لتحمل الكثير من التكاليف. والواقع أنه لولا فرنسا لما تأتى وضع أي برنامج مهما كان لفراغ صناديق الحماية. وكان إنتاج الحبوب الذي هو مصدر الثروة المغربية بالأساس، قد انخفض من 8 ملايين من القناطير سنة 1935 إلى 3 سنة 1936 نازلا بمداخيل الحكومة إلى الحضيض. وقدر نوكَيس عجز الميزانية لسنة 1937 بما قدره 152 مليون فرنك حتى بعد الاقتطاعات الصارمة في [80] النفقات الإدارية والزيادة المسبقة في مردود الجمارك (وذلك بسبب تخفيض العملة الفرنسية في شتنبر)، بحيث تعذرت الموازنة بين المداخيل والنفقات لولا شيء من «التفهم والمساعدة» من قبل حكومة الجمهورية[17].

وكان جانب مما قبلت الجبهة الشعبية تحمله أمرا معتادا، لأن فرنسا كانت تعفي الحماية من أجرة جيوش المغرب التي تعتبر قوة للدفاع عن الإبراطورية، كما أنها تقدم الأموال لصيانة شبكة السكة الحديدية، ومبلغ ذلك 63 مليون فرنك. لكن

---

(16) بيراني، «مذكرة استعلامية»، 29 نونبر 1936. أيضا «رد المقيم العام على الصدر الأعظم»، 1 يناير 1937. أيضا إدارة الشؤون السياسية، «مذكرة عن تصويب مداخيل الميزانية استجابة لإلغاء رسوم السوق»، 25 نونبر 1936 (**أرشيف نوكَيس**). أما عن التشريع والتعليق عليه فانظر **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1260 b (22 دجنبر 1936)، ص 1449-1451. وانظر أيضا **لافريك فرانسيز** 47، عدد 2 (فبراير 1937)، ص 112. وأيضا **الجريدة الرسمية** 26، عدد 1269 (19 فبراير 1937)، ص 235-236، و**الجريدة الرسمية** 26، عدد 1272 (12 مارس 1937)، ص 350.

(17) نوكَيس في «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1936، ص 3 و4 (**أرشيف نوكَيس**).

أعلى ما كان من الإمداد الاستثنائي، جاء من ميزانية مخطط الأشغال العامة لمحاربة البطالة الذي وضع في الميتروبول سنة 1937. فقد منح المغرب ستون مليون من الفرنك لتستعمل في تحسين عيش الأهالي، نصفها مرصود للتعليم والإسعاف العمومي والطب، والنصف الآخر تتصرف به الحماية بحسب ما يظهر لها. وقد تحملت الحكومة الفرنسية أكبر قسط مما ضاع من جراء إلغاء ضريبة الأسواق إلى أن يتأتى للحماية إصلاح النظام الجبائي بصفة ثابتة. وخلاصة القول عن مساهمة فرنسا في ميزانية المغرب أنها تضاعفت سنة 1937 بالنظر إلى 1936. أما بخصوص العجز المتراوح بين 25 و30 مليون، فإن نوكيس فضل أن يراوغ بما كان مسطرا في السجلات من الضرائب على أن يحدث ضرائب جديدة. والمثير للانتباه أنه صدَّ عن إقرار الضريبة على الدخل العام التي كانت هي العمود الفقري للنظام الجبائي الفرنسي، وكان اليسار يعتبرها أقوى الضرائب ريعا كلما كان سلم التقسيط فيها مضبوطا. لكن نوكيس رأى أن تكاليف جبايتها أعلى مما قد يجبى منها، وأن لا موجب لها في بلاد كانت الثروات الشخصية فيها مهزوزة والعديد من السكان تحت عبء الديون باستمرار. ولا مراء في ذلك بالنظر إلى شرائح عريضة من السكان الأهالي. لكنه غير صحيح بالنظر إلى العديد من الأوربيين. والواقع أن أشد ما كان يخشاه المعمرون، أن تقدم الجبهة الشعبية على فرض الضريبة على الدخل في المغرب. وما كان على نوكيس إلا أن يتفق معهم على حل وسط. فإنه التزم للمعمرين، مقابل موافقة الأوربيين على البرنامج لصالح المغاربة، بأن لا تفرض أية ضريبة مباشرة على ثرواتهم الشخصية. وشرح كل ذلك لبلوم قبل احتلال منصب المقيم فنال موافقته[18].

وكان الاهتمام بتحسين عيش الأهالي أقوى مما توحي به تفاصيل الميزانية. وذكر نوكيس أنه هو والفريق المساعد له، بمساندة نائب كاتب الدولة فيينو، قد حالفهم النجاح فيما سعوا فيه عند التفاوض مع بنك الدولة للمغرب كي توضع «فوائد» ارتفاع قيمة مذخرات البنك من الذهب (وتلك نتيجة أخرى لتخفيض قيمة العملة

(18) نوكيس في «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1936، ص 4-6 (**أرشيف نوكيس**). أيضا **لافيجي ماروكين**، 5 دجنبر 1936. أيضا **الجريدة الرسمية 26**، عدد 1278 (23 أبريل 1937)، ص 526-532. هذا وإن الاقتطاع من مخطط مكافحة البطالة قد حصر نصيب المغرب عند 50 مليون فرنك.

الفرنسية) رهن إشارة الحماية عوضا من أن تفوت لحساب الحكومة في باريس.

[81] يضاف إلى ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت لا ترى بأسا بالتخلي عن نصيبها من الفوائد (عشرة من ستة عشر قسطا) المترتبة حسب قوانين الميتروبول على صندوق إقرار الصرف. وكان نوكَيس باختصار يتوقع أن يستخرج من ذلك 30 مليون فرنك أخرى، رأى تقسيمها على أشد الأوربيين والمغاربة عوزا من خلال المساعدة المباشرة عبر الأبناك الشعبية الجهوية أو عبر الشركات الأهلية الاحتياطية. لكنه لم يتوصل في النهاية إلا بما يفوق نصف القيمة الجديدة للمذخرات الذهبية بقليل، أي 16,5 مليون فرنك، يضاف إليها 10 ملايين فرنك من المكتب الشريف للفوسفاط المحتكر استغلاله للدولة، وقد رصدت 26,5 مليون فرنك تلك بكاملها لصالح الأهالي، إما في شكل مساعدات مباشرة للمعوزين وإما لمساعدة الحرفيين ومدهم من القروض، وإما على سبيل المساهمة في الشركات الأهلية الاحتياطية[19].

ولما كان الفرنسيون لهم عناية جيدة بمسك الوثائق، فإن ما بذلوه من المجهود لمساندة الاقتصاد الأهلي في لحظات الأزمة من المفروض أن يكون الوقوف عليه أمرا يسيرا. إلا أن ذلك لا يتأتى في كل الحالات. وكل مجتمع يضع سرا، تحت عبارة فون سيكري Fonds Secrets، قسطا من المال رهن إشارة موظفي الحكومة ليتصرفوا به كما يشاؤون، فهذا المجتمع لا ينوي أن يخلف للمؤرخين بيانات مضبوطة عن عملياته المالية[20]. والحالة هذه، فإن أعمال موظفي هذا العصر تشبه إلى حد ما أعمال الساحر. فقد مال موريز ذات مرة، وهو يرد على بعض الأسئلة الروتينية من باريس سنة 1937، إلى اللواذ بالكذب بشأن رصيد من المال لم يستعمل. لكن ضميره الكالفيني (أو الخوف من أن ينكشف كذبه) عاد به إلى الرشد[21]. أما في قضايا أخرى دون تلك في الأهمية التي كانت تشحن سيلا غير منقطع من التقارير المطلوبة من باريس والتصريحات المتوالية عما تنجزه

(19) نوكَيس في «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1936، ص 8 (**أرشيف نوكَيس**). انظر أيضا **الجدول السنوي بإحصاءات المنطقة الفرنسية في المغرب** 12 (1937)، ص 37، نذكره فيما يلي تحت **الجداول الإحصائية السنوية للمغرب**.

(20) **ليتي لاروس**، 1961، مادة «Fonds secrets».

(21) موريز، مذكرة لنظر السيد المقيم العام»، 4 غشت 1937 (**أرشيف نوكَيس**).

حكومة نوكَيس، فإن الأرقام خليط متداخل، يبدو فيها ما هو مجرد رصد من الأموال وكأنها أموال صرفت بالفعل، ويبدو القمح المقتنى في الحسابات وكأنه مواد غذائية سلمت للجماهير. ولم يكن ذلك مخادعة صريحة بقدر ما كان خطأ عن صدق، ناجما عن محاولة إدخال حاجيات الحماية في إطار الضوابط المالية للميتروبول أو لتبسيط الجوانب المعقدة لمن هو غير معوّد على الجزئيات التقنية. وكان ليوطي يعتبر العمل البيروقراطي مجرد تحبير الورق والتصرف به، فكان يهتم بالإنجاز ويترك أمر التنقية للكتاب. أما نوكَيس فهو من جنس آخر، إذ كان يعتني بالأرقام ويمسك بزمامها ويقضي لحظات مطولة كل سنة في باريس يعرض قضايا المغرب أمام المفتشين الماليين للجمهورية. ولعل ما نال من المهارة في التكلم بكلام المسؤولين في باريس هو الذي يجعل من الصعب معرفة ما إذا كانت الأموال المرصودة في باب معين من الميزانية قد صرفت إلى آخر فلس منها، ولا معرفة من أي صندوق هي مستخرجة. لكن سجلات المحاسبة تتفق كلها على أمر واحد وهو أن العلاج لم يكن رخيصا. وسواء كان ذلك من باب التكفير عما سبق من ذنب التغافل أم كان عبئا ينتظر منه الجزاء في المستقبل، فإن فرنسا أدت ثمنا لا بأس به لإنعاش مملكة الشرفاء العلويين[22]. [82]

أما أين توضع الأموال ليكون لها أحسن مردود ففي ذلك نظر. وكان نوكَيس عادة ما يفضل اللجوء إلى القنوات المعتادة، مع توسيع مجال المؤسسات القائمة واختصاصاتها على إحداث مؤسسات جديدة. ومثال ذلك، اعتماده على الشركات الأهلية الاحتياطية التي أحدثها ليوطي سنة 1917 لمساعدة الفلاح في شكل «جمعيات تعاونية» تعلّم التوفير والتآزر الجماعي والتدرج في التجديد. وهي معروفة بلقظ سيب SIP[23] أكثر مما هي معروفة باسمها الكامل. وكانت توزع القروض وتقيم التعاونيات وتموّل كل ما يصلح الفلاحة مثل المشاتل ومراكز تحسين نسل الماشية. على أن وظيفة القرض لها أهمية متميزة، لأن القرض بنسبة متواضعة من

---

(22) نقف على أحسن ما يشرح أرقام 1936 في التقرير الممتاز الوارد في **الجريدة الرسمية** 26، عدد 1285 (11 يونيو 1937)، ص 800–807، فيما يتصل بالمجهود المالي للشركات الاحتياطية الأهلية وللصناديق الجهوية للتوفير والقرض الفلاحي للأهالي والصندوق المركزي للقرض الفلاحي والوقاية للأهالي.

(23) Sociétés Indigènes de prévoyance

الفائدة كان إلى عهد قريب مجهولا في مجتمع يهيمن عليه الربا. يضاف إلى ذلك أن القرض يقيم الصلات حيثما كانت منعدمة فيما سبق. وكما أن الزراعة ترسي أبناء القبيلة على الأرض، فكذلك كانت القروض تربطهم بالحماية. وكانت لتلك الشركات فروع موزعة عبر القبيلة، يديرها مجلس من الأعيان بإرشاد ضابط الشؤون الأهلية. ويقدر أن خمس السكان الأهالي كان منخرطا فيها (إذ كان عدد أعضائها، سنة 1936–1937، 1,4 مليون مغربي). وهذا رقم مثبط نوعا ما، إذا اعتبرنا أن كل من كان يؤدي الضريبة الفلاحية (الترتيب) من المغاربة كان عضوا فيها لزوما. وكانت أموال الشركات تأتي مما يزاد على الترتيب من السنتيمات المضافة بصفة كونه أقوى الضرائب المباشرة مردودية في المغرب، وفي ذلك للشركات الأهلية الاحتياطية رصيد مالي ثابت. وكانت مساندة نوكَيس لعمل تلك الشركات بمثابة سند لاستمرارها والنهوض بالقرض الفلاحي وتشجيعا على تكوين التعاونيات الفلاحية[24].

وقد تجاوز نشاط الشركات الأهلية الاحتياطية في عهد نوكَيس كل ما كان منه في الماضي. ففي سنوات 1936–1937 و1937–1938، تجاوزت القروض 120 مليون فرنك (50 منها نقدا و70 عينا)، وصرفت 23 مليون فرنك فيما لا يردّ من الإسعافات. وبلغت القروض يومئذ من الوفرة ومن الانتشار ما لم يكن مثله معمولا به حتى في البلدان الأوربية. ولم يتجدد العهد به إلا بعد سنة 1945 القاحلة غداة الحرب. وأخذ على الشركات الأهلية الاختياطية ما كان فيها من شدة المراقبة من أعلى، وما كان يترتب على سبل تسديد القروض من إقحام الفلاحين في مزيد من الديون. لكنها مع ذلك، كانت أداة غير هينة لإنعاش الفلاحة وإنمائها. وكان بوسع موريز أن يفتخر، في تقرير كتب به في غشت 1938، بأن القروض قد «أتت أكلها»، مضيفا أن : «الفلاح هذه السنة لن يستطيع تسديد ما منح من القروض فحسب، وإنما يسطيع شيئا من الادخار»[25]. ومعنى ذلك، أن الغلة كانت جيدة، وربما أعجب التفكير الأوربي [83]

(24) **الجداول الإحصائية السنوية للمغرب**، 12:33–36. أيضا باجيس، «الضريبة الفلاحية والمسلمون»، **C.H.E.A.M**، محاضرة، 21 أبريل 1947. وأيضا ستيوارت Stewart، **اقتصاديات المغرب**، (بالانجليزية) ص 82–85.

(25) من موريز إلى وزير الشؤون الخارجية، 31 غشت 1938، و.ش.خ. **المغرب**، **491** : 13=

أيضا بما صار يرتسم في سيرة الفلاح المغربي وفي أساليب عمله من عوائد التوفير والاذخار.

وكانت الأزمة الاقتصادية قد استمرت طيلة 1937، وهي السنة التي وصفها روبير مونطاني بأنها «السنة المهولة». وقد سدت الأموال التي وافقت فرنسا على منحها المستعجل من الحاجيات. لكن نوكَيس ظل قلقا بالنظر إلى المستقبل، علما منه بأن لا سبيل إلى انقشاع ملموس حتى موسم حصاد 1938. وكانت أشد المناطق تضررا، الهلال الداخلي الشاسع الممتد من التخوم جنوب وجدة على طول الحدود الجزائرية المغربية ومنها إلى تافيلالت وأقاليم درعة ثم إلى شرقي مراكش. ولا مبالغة في خطاب نوكَيس في مجلس الحكومة في يونيو، عندما قال بأنه قضى جل أوقاته في الشهور السالفة يحارب المجاعة والمرض والموت. وطلب بأن توفد باريس لجنة تقف على بؤس المغرب على أن يكون رئيس تلك اللجنة شخصية «تنافح» عن قضية المغرب[26]. ومن حسن الحظ أن وقع الاختيار لذلك على تيودور سطيكَ الذي كان متعاطفا مع نوكَيس ومع المغرب.

ولم تكن الظرفية العامة تسمح للحكومة الفرنسية بأن تلبي كل ما يطلب منها. فإن فرنسا نفسها كانت منشغلة بالمستقبل، خوفا من امتداد الحرب الأهلية الإسبانية ومن الخطر الألماني من جهة الراين. وكان المال دائما يحتل حيزا كبيرا في المعضلة لأن الجبهة الشعبية بالرغم مما كانت تلوّح به من الرايات البيضاء، اصطدمت برجال الأموال في باريس يسحبون أموالهم ونصائحهم وثقتهم فيما يشبه نوعا من الإضراب البنكي، وذلك بقصد إرغام الحكومة على تغيير ممارساتها المالية. وحلت الأيام الأخيرة من يونيو، واستقال بلوم من رئاسة الحكومة.

= أيضا، حماية الجمهورية الفرنسية في المغرب، «تقرير عن عمليات هيئات القرض والتعاون في الوسط المغربي فيما بين 1938–1939 و1945–1946» (د.ت)، **C.H.E.A.M.**، ص 9 (نشير إليه فيما بعد بالحماية، «تقرير عن عمليات هيئات القرض» **C.H.E.A.M**). انظر أيضا بيرك، «القضية العقارية في المغرب أو السياسة القروية الجديدة لفرنسا في المغرب» **C.H.E.A.M.**، محاضرة 8 أكتوبر 1945، ص 9–10. وأيضا بيدويل، **المغرب تحت السلطة الاستعمارية**، ص 224–228.

(26) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937، ص 9. ونوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 30 يونيو 1937، ص 2. (**أرشيف نوكَيس**).

وانسحب معه فيينو الذي كان قد صرح لنوكَيس قبل خمسة أشهر بعدم التردد في مطالبته بكل ما يريد. واتخذت الحكومة بعد ذلك اتجاها محافظا. وصار خلفاء بلوم يتسابقون لإقناع مواطنيهم بعزمهم على السير على «السنن» الاقتصادي القويم (إن لم يكن ذلك مجرد رجوع إلى الأساليب المعهودة). على أن هذا التغيير لم يكن ليقلق نوكَيس. ذلك بأن الاشتراكيين الرادكاليين الذين تحملوا المشعل يومئذ، كانوا من أقرب أصدقائه السياسيين. ومهما كان من الاقتطاع في الميزانية، فلابد أن يستخرج المال من جهة ما من الجهات. على أن الحصول عليه يعني إعطاء الأسبقية لقضايا الدفاع عن الوطن وعن الإمبراطورية الفرنسية على قضايا تحسين عيش الأهالي. وليس ذلك من باب التذرع بأخطار لا وجود لها، فإن بلوم نفسه كان على يقين من احتمال اشتعال الحرب في البحر الأبيض المتوسط، مرتين خلال قيامه بأعباء الوزارة الأولى[27]. وما كان ذلك يعني التخلي عن الأسبقيات السالفة، لاعتقاد نوكَيس بأن سلامة المغرب مقترنة تمام الاقتران بالسياسة الأهلية للحماية. ولا مناص من أن تظل الأموال الفرنسية تدعم أبواب معينة من ميزانية المغرب مهما كان من اختلاف الدواعي إلى ذلك. [84]

وخرج سطيكَ في تحقيقاته بتقرير يثبت متاعب المغرب بكل وجوه الإثبات. فلم يسبق للمجاعة أن بلغت تلك المستويات، إذ لم يحصد في الشرق وفي الجنوب أدنى شيء من القمح ولا الشعير. ولم يسبق لها أن أضرت بمثل ذلك العدد الكبير من السكان، إذ جاء في تقدير سطيكَ أن 1,4 مليون نسمة (وهو ما يناهز ربع عدد السكان)، كانوا في حاجة إلى الإسعاف بشكل من الأشكال فيما بين يونيو 1937 ويوليوز 1938، وأن خمسمائة ألف منهم في حالة قصوى من العوز. والمثير للانتباه من بياناته، أن المضاعفات البشرية للمجاعة أشد إزعاجا بسبب الوجود الفرنسي مما كانت عليه في الماضي. ذلك بأن ما أنجزته فرنسا مثلا في

---

(27) المجلس الوطني الفرنسي، **الأحداث التي جرت في فرنسا من 1933 إلى 1945 : تقرير اللجنة المكلفة بتقصي ما جرى في فرنسا من 1933 إلى 1945**، وضعه السيد شارل سير Charles Serre المقرر العام، **مجلدان**، (باريس، 1952). وأيضا **الأحداث التي يجرت في فرنسا : شهادات ووثائق التقطتها اللجنة البرلمانية للتقصي**، 9 مجلدات، (باريس، 1951-1952). وضمن الشهادات شهادة ليون بلوم، 291:1 (نشير إليها فيما بعد **بالأحداث التي جرت في فرنسا متبوع بالتقارير أو الشهادات**، مع ذكر المجلد والصفحات.

المجال الصحي أدى إلى ارتفاع معدل الحياة عند الرضّع والصبيان، فازداد بذلك عدد السكان بما يفوق المليونين في ظرف خمس عشرة سنة، وفي ذلك بلغة الأرقام مزيد من الآلام وليس تخفيفا منها. ثم إن العمل وسط القبائل كان قد فتح نوعا ما أبواب الأمل في المستقبل، مغفلا أيام اليأس والتوكل الماضية. ولذلك كان امتعاض أهل البادية من الأزمة القائمة على ما قال سطيكَ ملموسا، وربما لأول مرة، بسبب ما باتوا يتطلعون إليه من حظ أسعد. وأخيرا كان من نتائج **الباسفيكاسيون** في الجنوب التي تمت لأسباب أمنية سنة 1933–1934، أن ضمت إلى حظيرة الحماية آلاف من المحميين المعوزين الجدد الذين لا تزال أذانهم ترنّ بالوعود الكاذبة. وحذر سطيكَ من مغبة العجز عن العمل السريع الحازم حتى لا يتسرب الضعف إلى حرمة فرنسا وإلى أسباب الدفاع عن المغرب، فيستفيد من ذلك «خصوم السلطة الفرنسية».

ولئن كانت هموم سطيكَ بخصوص السلام والازدهار لا عبرة بها، فإن خلاصاته كانت في محلها. يضاف إلى ذلك، أنه نسج مبرراته الاقتصادية والسياسية والمعنوية في لحام واحد مع بعض الحقائق الساخرة المرة عن الالتزامات والمصالح التي لا يمكن لذوي القرار (وإن كانوا من أشد الناس حرصا على القرش) أن يتغافلوا عنها. فإنه أعلن عن استنزاف موارد الحماية من جراء موسم الشهور العشرة الأخيرة التي كلفت 80 مليون فرنك زيادة على نفقات الميزانية العادية. وأوصى بمساعدة من الميتروبول قدرها 160 مليون فرنك، يصرف أصغر قسط منها في منح الإسعاف المباشر، ويكون القسط الأكبر تسبيقا بفائدة متواضعة، يجعل مثلا بيد الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لتمويل برامج البذور والمشاريع الصغرى من الأشغال العمومية[28]. ووقعت الموافقة على تلك المساعدة في نهاية السنة بعد حصرها عند 120 مليون فرنك فقط. لكن أموال أخرى كانت في تلك الأثناء [85] قد رصدت من فرنسا لمعالجة أحوال الأهالي، منها ما أمكن استعماله لإنجاز ما كان أكثر استعجالا من مخططات نوكَيس[29]. وهكذا ظلت الأموال التي لا

(28) من طيودور سطيكَ إلى رئيس الحكومة، 21 يونيو 1937، ص 8–9 و12 و21–28 (أرشيف نوكَيس).

(29) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937، ص 3 (أرشيف نوكَيس).

غنى عنها، شأنها شأن الأمطار، تتدفق من فرنسا لري حقول المغرب وتغذية سكانه.

وفي مطلع 1937 كانت المشاريع المعدة في فصل الشتاء قد مهدت السبيل لبذل الجهود من أجل تحسين الأوضاع، وذلك عملا بمبدأ تدخل الدولة في مجال الإنتاج. والغاية من مساعدة الحكومة هي جمع الموارد وترتيبها ومراقبة الإنتاج وتنظيمه وتسويقه مع مكافأة مجهودات الترشيد والنمو. وكانت الحكومة في المغرب إلى ذلك الحين شريكا ملازما للأوربيين. أما الآن فالدعوة موجهة للأهالي ليجعلوا هم أيضا يدهم في يدها. وكان من نتائج ذلك، إحداث المكتب الشريف المهني للحبوب، المقام على شكل مكتب القمح الذي أحدثته الجبهة الشعبية في فرنسا. والغاية منه جعل منتجي القمح ينتفعون «منفعة طيبة من عملهم»، بحمايتهم من المضاربة وضمان سعر ثابت لغلتهم من الحبوب على طول السنة[30]. لكن مراقبة الأسواق ما كانت إلا لتثير معارضة شديدة من قبل تجار الحبوب والمضاربين بالمنتجات الفلاحية على اعتبار أنها عرقلة للربح. وقد احتجت الغرفة الفلاحية في الدار البيضاء على ما قالت عنه «بأنه تدخل السلطات العمومية في مجال القوات الاقتصادية»[31]. ولم يكن المزارعون الأوربيون هم كذلك من المتحمسين لخوفهم من أن يكون ذلك تدبيرا ماركسيا لإنهاك الطبقة الوسطى والتشويش عليها. وإذا أحكم العمل به، فمن شأنه أن يتحول إلى أداة لتوزيع جديد للثروات في المغرب. لكن الثورة الاجتماعية ما كانت لتخطر ببال نوگيس. وكل ما يرغب فيه هو تزويد المدن والمناطق المتضررة من القوت باقتناء ممنهج لأكثر ما يمكن من الحبوب «بسعر معقول» وإنقاذ صغار الفلاحين من التعاسة.

ولم تقم التعاونيات الأهلية للقمح المحدثة في 1937 و1938 بأكثر من

---

(30) **الجريدة الرسمية 26**، عدد 1278 b (26 أبريل 1937):565-569. وأيضا الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية في المغرب، «تقرير عام عن الحركة التعاونية في المغرب وسط الأهالي، 1934-1950»، 30 أبريل 1950، **C.H.E.A.M** (نشير إليه فيما بعد بالإقامة العامة، «تقرير عام عن الحركة التعاونية في المغرب»، **C.H.E.A.M**).

(31) **مجلة الغرفة الفلاحية في الدار البيضاء**، عدد 91 (يناير 1938). وأيضا **مجلة الغرفة التجارية والصناعية في الرباط**، عدد 66 (ماي 1938) عن معارضة رجال الأعمال في الرباط.

التصرف بمقتنيات الحكومة من القمح الأجنبي[32]. أما ما كان من الحبوب المنتجة في المغرب، فإما أن التجار تهافتوا عليها لتصديرها إلى فرنسا (بناء على حصة التجارة المغربية من السوق الفرنسية) وبيعها هنالك بأثمان أعلى من أثمان المغرب، وإما أن الفلاح المغربي خزنها لسد حاجياته الذاتية أو لبيعها في السوق الحرة بما يزيد على سعر الحكومة بنسبة 17%، وذلك مسموح به لمن يشتريها للاستهلاك العائلي. وقد اعترف موريز بما كان يشغله من تزويد فاس ومراكش، نظرا لقلة ما تحت اليد من القمح وهزال ما كان متوفرا من باقي الحبوب. ومما زاده انشغالا، العجز الحاصل في القمح الصلب الذي كانت «البورجوازية الموسرة» لا تفضل شيئا عليه، وموريز على بينة من أنها لن تتخلى عنه بالتي هي أحسن، فقال : «من الخطر أن نمس بأساليب عيش البورجوازية وبخاصة منهم أهل فاس فإن لسانهم طويل ويا ما لهم من نفوذ !». وفي ذلك تنويه مشوب بالخاصة من المغاربة من أهل المدن[33]. لكن الحكومة ملأت الفراغ في الوقت المناسب باستيراد الحبوب بأثمنة أعلى بكثير من المتوقع. [86]

وفي سنة 1938 صارت الجوانب الإيجابية من تعاونيات القمح ملموسة لدى المنتجين الأهالي، واعتبرت عن جدارة طليعة لباقي الجمعيات التعاونية الأهلية. وقد اقتنت سنة 1938–1939 نصف مليون قنطار من القمح، واقتنت سنة 1942–1943 ثلاثة أضعاف ذلك. ثم صارت فيما بعد تقتني حتى الشعير، بل دخلت مجال التسبيق «المعجل» للمنتجين الأهالي بقروض تقدر بناء على المتوقع من الغلة. وقد تحول اسمها سنة 1943 إلى التعاونيات الأهلية الفلاحية، وخولت الصلاحية للخوض في الإنتاج الفلاحي على نطاق أوسع[34].

---

(32) عن قوانين التعاونيات الأهلية للحبوب انظر **الجريدة الرسمية** 26، عدد b 1278 (26 أبريل 1937) : 569–572.

(33) من موريز إلى نوكيس، 2 و4 و28 غشت و1 شتنبر 1937. وأيضا نوكيس، «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937، ص 5–6 (الكل في **أرشيف نوكيس**).

(34) الحماية، «تقرير عن عمليات هيئات القرض»، **C.H.E.A.M**.، ص 3–4. وأيضا نوكيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 16 ماي 1938، و.ش.خ.، **المغرب**، **490** : 173 أيضا الإقامة العامة، «تقرير عام عن الحركة التعاونية في المغرب» **C.H.E.A.M**، ص 10. وأيضا **الجريدة الرسمية** 32، عدد 1590 (16 أبريل 1943) : 307.

وعلق نوكَيس على منجزاتها قائلا في القسم المغربي من مجلس الحكومة بأنه «لأول مرة [...] باع الفلاح غلته كما يبيعها المنتج الأوربي، وذلك لأن التعاونية الأهلية الحاضرة في كل الأسواق كانت تستطيع التصدي في الحين لما يقع حيفا من انهيار الأسعار، ويكون ذلك دائما في وقت الحصاد بالضبط»[35]. وكانت تلك حالة دكالة مثلا في إقليم الجديدة، التي أساس إنتاجها من القمح الطري. وقد مكنتهم تعاونيتهم من التغلب على هزال غلة 1937، وعادت عليهم بالمنفعة الملموسة بفضل غلة 1938 الجيدة. ولما شاهد منتجو الكروم في الإقليم ما كان من ازدهار جيرانهم، فإنهم طالبوا بإقامة تعاونية خاصة بهم. يضاف إلى ذلك أن المفعول السياسي كان «معتبرا»، فاستفادت منه السلطة الفرنسية بالدرجة الأولى، وإن قام من ينتقد مع ذلك، إذ تضايق بعض المنتجين من الأهالي مما تجريه التعاونيات من التفتيش ومن احتشاد موظفي الحكومة فيها بأكثر من اللازم مع عدم قيامهم بالمهام التجارية على الوجه المرضي[36]. ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية، حل الضغط والإكراه محل الإقناع بالتي هي أحسن، سعيا من سلطات الحماية في سد العجز الحاصل في المغرب وفي فرنسا. وقد اعترف مدير الشؤون السياسية بأن التعاونيات تدار «لا لتستجيب لرغبات المتعاونين أنفسهم، ولكن بصفة كونها أدوات لسد الحاجة إلى المواد الغذائية» للبلاد كلها[37]. وأصبحت عيشة الحماية اقتصاديا وحاجيات فرنسا تحتل مركز الصدارة. وخلاصة القول أن التعاونيات لم تشكل إلا انتصارا عابرا، سواء على الصعيد الاقتصادي أو من حيث روح التعاون. وقد أحدثت ثلاث وأربعون تعاونية فيما بين 1938 و1943 (بغض النظر عن تعاونيات القمح)، لكن نصفها هو الذي ظل قائما إلى حدود سنة 1950[38].

---

(35) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 14 دجنبر 1938، ص 39 (**أرشيف نوكَيس**).

(36) بوا (Bois)، «تكاثر الساكنة القروية في دكالة وما يترتب على ذلك من المشاكل» **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1938، ص 50–52 و65. أيضا فلي سانت ماري، «الحركة الوطنية في الأوساط البربرية»، **C.H.E.A.M.**، مونوغرافية، 1938، ص 35.

(37) صولي Saulay، «تعاونيات الزيت في المغرب»، **C.H.E.A.M**.، محاضرة، 11 يونيو 1949، ص 5–7.

(38) الإقامة العامة، «تقرير عام عن الحركة التعاونية في المغرب»، **C.H.E.A.M**، ص 3–5.

ووضع مشروع آخر من شكل مختلف، وإن كان هو كذلك يتطلب تشاركا وثيقا مع الفرنسيين وشيئا من روح التعاون، وهو مشروع ري أراضي القبائل في الجنوب وفي الغرب. وقد أطلع نوكَيس مجلس الحكومة في دجنبر 1937 على ما شرع فيه من إصلاح ما كان موجودا من قنوات الري مع تمديدها، ومن بناء السدود الصغرى وإقامة مضخات الماء في الأودية النائية لنهري غير وزيز. ونتج عن ذلك في إقليم تافيلالت أن تضاعفت المساحات المزروعة خمس مرات على يد المهندسين الفرنسيين والخبراء والفلاحيين والعمال الأهالي (فقد ارتفعت من خمس آلاف هكتار إلى خمس وعشرين ألف)، بعد سنة واحدة فقط من العمل. وذلك كله من العلامات الجزئية الموحية بالتحول الشامل الذي كان نوكَيس ينشده لبلاد كان الماء فيها، وليس النفط ولا الذهب، هو المصدر الجوهري للثراء، فكان يعتقد أن التمكن منه وجعله في متناول الشعب هو السبيل الوحيد لحل معضلة الفقر وإرساء السكان على أراضيهم[39]. [87]

ولئن ظل ما كان بوسع الحكومة أن تقوم به من المجهودات أيام الأزمة منحصرا، فإن مشاريع نوكَيس من أجل النمو توحي بمثل ما كان عليه ليوطي من التفاني وبعد النظر، إذ كان يتطلع إلى الزمن الذي يتضاعف فيه عدد سكان المغرب بأربعة أضعاف في أقل من قرن واحد. وأمر تغذية 20 إلى 25 مليون نسمة هو «المسألة المركزية» التي لابد في حلها من تجنيد طاقات فرنسا كلها وعزيمتها. وكانت كل التوقعات تثبت بأن المغرب سيبقى «بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى». ومن أجل النهوض بالأرض لفائدة شعبها واستثمارها، كان نوكَيس لا يرى «إلا سبيلين [...] لا ثالث لهما». أولهما الزيادة في الإنتاج باعتماد التقنيات المتطورة وإدخال مزروعات أكثر نفعا، وتلك سبيل مسلوكة منذ زمان من خلال المجهودات المتضافرة لمصالح الزراعة وتربية الماشية والسلطات المدنية والعسكرية والشركات الاحتياطية الأهلية، إضافة إلى مساندة الزراعة الاستعمارية من خلال أدوارها «الريادية والنموذجية». والسبيل الثاني هو «الاستعمال الشامل الممنهج» لكل موارد المغرب من الماء لجعل مساحات شاسعة من الأراضي الجرداء حقولا خصبة. [88] [89]

---

(39) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 21 دجنبر 1937، ص 21–22. وأيضا نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 28 دجنبر 1937، ص 6 (**أرشيف نوكَيس**).

ذلك بأن المغرب ينعم بشواطئه على المحيط الأطلسي وبسلسلة من الجبال العالية التي تزوده بالغزير من الأمطار المترددة، لكنه لم يزل دون استغلال ذلك الموقع الجغرافي «الممتاز نسبيا» تمام الاستغلال. وأشارت دراسات الإقامة إلى أن مخططا عريضا موزعا عبر الزمان من المشارع الكبرى والصغرى من شأنه أن يزيد في الرصيد المائي الصالح للري بأكثر من ستة أضعاف. وقال نوكَيس في مجلس الحكومة : «إنني صممت العزم على الشروع في هذا العمل الكبير. وإن إنجازه لما يتطلب سنوات طويلة من الجهد، ولن يعيش أحد منا إلى أن يراه تاما. لكننا سنكون قد عملنا لصالح المغرب وفرنسا في آن واحد إذا نحن سعينا خلال السنوات العشر القادمة في أن لا تضيع قطرة واحدة من مياه أنهار الريف أو الأطلس في البحر أو في رمال الصحراء». وكان ذلك فعلا من المشاريع التي تذكّر بليوطي وأسلوبه في صياغتها. وفيها نداء للتعامل بين الفرنسيين والمغاربة على مستويات [91] ممتدة من الزمان لم يسبق لها نظير. ولابد فيها من حسن الاستعداد ومن العزيمة والقوة والتضحية. ثم أضاف قائلا : «أليس في مثل هذه المشاريع ما يشحذ الهمم ؟ أليس فيها أقوى حافز على العمل ؟ أليس هذا من أشرف ما يعرض على الأجيال اللاحقة من الغايات ؟ يوم تتحول مئات آلاف الهكتارات من الأراضي القاحلة إلى جنات زاهية فنضمن بذلك العيش بل عيشا جيدا للملايين من محميينا، ونجعل باختصار الازدهار أمرا ملموسا ونضمن بذلك السكينة السياسية والاجتماعية للمغرب»[40].

وتقدم نوكَيس أول الأمر بمخطط ممتد على خمس سنوات ينطلق سنة 1940، ويكلف زهاء 250 مليون فرنك أو خمس ما قدر لإنجاز المشروع برمته. أما مصادر التمويل فمن الموارد العادية للدولة (بما في ذلك بطبيعة الحال ضريبة على استعمال الماء)، إضافة إلى الاعتمادات المالية والمساهمات الشخصية والقروض. وأهم المشاريع في المخطط الإجمالي، كانا هما بناء قناة مشتقة من نهر ملوية لري 30.000 هكتار في سهل التريفة (شمال وجدة)، وبناء سد على نهر أم الربيع لسقي 120.000 هكتار في سهول عبدة ودكالة (من الجديدة إلى ما وراء أسفي جنوبا).

---

(40) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1938، ص 19-22 و25 (أرشيف نوكَيس).

[92] وكلا المشروعين مما لا يجوز وصفهما بأنهما مشاريع مائية «صغرى» من الشكل الذي كان نوكَيس قد قال سنة 1936 إنه يفضلها على الكبرى، هذا مع العلم أن المقارنة بين جوانب العملية بكاملها تبدي «برنامجا مختلطا» فيه أعمال كبرى وأخرى صغرى. على أن الميل إلى أعمال البناء الضخم الجديد جاءت نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في نهاية 1938، حيث تجدد الشعور بالأمن وبالثقة وسط المسؤولين عن الحماية، علما بأن الاستفادة من تلك المشاريع لن تبقى وقفا على الأوربيين وحدهم كما كان من قبل وإنما يستفيد منها المغاربة أيضا. والحالة هذه، فإن المشاريع الضخمة هي ما كان نوكَيس يتوق إليه، لكونها تمكّن دون غيرها من تزويد الفلاحة من «ماء جديد»، وتمكّن من الانتقال من الرمال إلى التربة ومن الصحراء إلى الجنان[41].

وجاء إنشاء دائرة بني عمير المسقية في تادلة موحيا بما كان يرمي إليه ذوو القرار من الفرنسيين، ودليلا على ما كان يعترض بلوغ غاياتهم الكبرى من الحواجز. وقد اعتبره نوكَيس برهانا على ما يمكن إنجازه لفائدة الأهالي وعربونا على ما ينطوي عليه المستقبل كلما تأتى التصرف بسحر الماء. وقال عنه بيرك إنه «أكبر إنجاز تقني في المغرب». وكانت تلك الدائرة المسقية في الأصل تعتبر من مجال «الاستعمار الرسمي»، إذ كانت الأرض قد اشتريت من قبائل بني عمير لتجهزها الإقامة العامة وتعرضها للمزايدة على المعمرين الأوربيين. لكن ما أن شاع خبر المشروع حتى تهافت المضاربون على اقتناء «جزء كبير» من باقي أراضي بني عمير الجماعية، مما حمل الاقامة سنة 1932 على مراجعة البرنامج لجعل حد لما تحوّل إلى نهب صارخ سريع لأراضي القبيلة، فتخلت عن المشروع الاستعماري وقررت السعي عوضا عنه في المحافظة على ما تبقى من تلك الأراضي بيدها وبيد بني عمير مع سقيها[42]. وقد ترتب مفهوم «الدائرة المسقية» على هذا الالتزام

(41) نوكَيس، مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1938، ص 22–25. وأيضا نوكَيس، مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 28 دجنبر 1937، ص 6 (**أرشيف نوكَيس**).

(42) خطاب نوكَيس في بني عمير، 29 ماي 1938 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا بيرك، «القضية العقارية في المغرب»، **C.H.E.A.M.**، محاضرة، 8 أكتوبر 1945، ص 11. أيضا طاليك (Tallec)، «التجهيزات الهيدروليكية في سهول بني عمير ومضاعفاتها السياسية»، **C.H.E.A.M.**، مونوغرافية، 1941، ص 1–8.

المتولد عن شعور بالإحباط والإثم مما جرى دون سابق إصرار من اختلاس أراضي القبيلة.

وكان من اللازم قبل كل شيء تقويم أراضي بني عمير وتخفيظها. وقد جرى ذلك في ظرف وجيز لحرص الحكومة على إيقاف البيع للأوربيين. وهكذا ظل العقار والملكية لدى بني عمير فيما بين 1933 و1936 (وهي سنوات تميزت بانهيار الثروات الاستعمارية) مستقرا، مما حذا بالإقامة إلى إخراج برنامج السقي إلى حيز الوجود. وحتى يتأتى لأكبر عدد من أبناء القبيلة أن يستفيدوا منه، فإن بقعة من خمسين هكتارا جزئت أجزاء متساوية على سبيل التجربة بعد عمليات معقدة من البيع والشراء ونزع الملكية والتبادل. (والحالة هذه، فإن تلك التجربة الاقتصادية كان مفروضا فيها أن تواكب ثورة اجتماعية صغرى). ولما نجحت المغامرة الأولى، تلتها تجربة ثانية على مساحة ألفي هكتار. لكن تيار اقتناء الأراضي [93] تجدد سنة 1936، وفي ذلك «خطر اجتماعي ملموس»، إذ يُعرّض الفلاح الأهلي إلى الفقر يوم بات على وشك أن يخطو خطوة جبارة نحو الازدهار. إلا أن الإقامة كانت تعتبر الدائرة المسقية مشروعا سياسيا بقدر ما هو مشروع اجتماعي واقتصادي. وتلك إشارة مفيدة عن حسن نوايا فرنسا، يوم كان الوطنيون يدعون أن فرنسا لا عناية لها بمصير شعب المغرب. وكان المشروع في طليعة الأسبقيات عند نوكَيس. وقد التزم للحكومة بسقي سبعة آلاف هكتار أخرى. وتبلورت تصريحاته في ظهير منتصف 1938 الذي حرم بيع الأرض وتفويتها داخل الدائرة لمن ليس من بني عمير[43].

ثم إن الأمور أفضت إلى ما لا تحمد عقباه. ذلك بأن المضاربة العقارية أغضبت القادة الأهالي الذين سبق لهم أن عبروا عن ارتيابهم من مخطط الدائرة. وبالرغم من تعهد الإقامة بعدم الإقدام على أي شيء دون «إجماعهم عليه»، وبالرغم من سنتين من الشرح المتأني ومن التفاوض، فإن المشروع اصطدم بمعارضة غير متوقعة. ففي أكتوبر 1937 مالت إحدى القبائل إلى الانسحاب بإيعاز من بعض

---

(43) طاليك، «التجهيزات الهيدروليكية... C.H.E.A.M»، مونوغرافية، 1941، ص 8–9 و12 و14–15 و21–23 و29–46. انظر أيضا **الجريدة الرسمية** 26، عدد 1265 (22 يناير 1937):109 و**الجريدة الرسمية** 27، عدد 1342 (15 يوليوز 1938):932–933.

المهرجين الوطنيين الذين قالوا لهم بأن أراضيهم مصيرها لا محالة إلى جيوب المعمرين الأوربيين، معرقلة بذلك المشروع بكامله. ولما فشلت كل المحاولات في إقناعهم بمراجعة موقفهم، وجد الفرنسيون أنفسهم مكرهين على تبديل قواد القبيلة بآخرين طوع أيديهم. واستؤنف العمل، ولكن بطبيعة الحال في جو من الحماس والثقة دون الذي كان من قبل. وفي ذلك انتصار للوطنيين الذين ألزموا الفرنسيين بالتراجع عن وعودهم فتفاقمت أسباب الارتياب والحنق. وعم الاستياء في صفوف الفرنسيين من جهتهم من موقف الأهالي. وكانت الدائرة إنجازا تقنيا رائعا كما قال بيرك (إذ أصبح مردود الهكتار الواحد من الدائرة المسقية 2550 فرنك سنة 1937 مقابل «بضع مئات» الفرنكات كانت تستنتج من نفس التربة في أحسن السنوات الماضية)، لكن لم يحالفها النجاح من الناحية البشرية. واستخلص الفرنسيون من التجربة درسا مفاده أن حكمهم للمغرب لايزال أمرا حيويا إن كان لا مفر للمغرب من الرقي[44]. بيد أن هذه الخلاصة في تلك الأزمنة كانت منزوعة من الحكمة.

وجاءت مخططات إنعاش الطوائف الحرفية الحضرية وتجديد صرح المدن في مثل ما جاءت عليه برامج الانعاش والتنمية في البوادي من الطموح. وكان العمل مع الحرفيين إلى حد ما ضربا من الحنين إلى الماضي ومن الرومانسية، ومبادرة من مبادرات المحافظين المتحسرين على ماضي المغرب المتمعضين مما دخله من التجديد. وإنه لمن دواعي السخرية أن يقدم نوكَيس على إنعاش هيأة كانت على درب الانحطاط الاقتصادي، حتى إن البعض كان يراها صائرة لا محالة نحو

---

(44) طاليك، «التجهيزات الهيدروليكية»، **C.H.E.A.M.**، مونوغرافية، 1941، ص 47-63. وأيضا نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 1 يوليوز 1938، و.ش.خ.، **المغرب**، 290 : 203-204. وانظر أيضا تعليق نوكَيس على المشروع لدى لجنة الشؤون الاستعمارية التابعة للحزب الاشتراكي في مراسلة نوكَيس مع ريني دوانيل دي سانكانطان (René Doynel de Saint-Quentin)، «مذكرة عن إعادة إسكان الأهالي»، 22 دجنبر 1937، ص 200-202 (**أرشيف نوكَيس**). وكانت دائرة أصغر من ذلك، مساحتها ستون هكتارا، قد أعدت في سيدي سليمان (ستين كلم شرقي بور-ليوطي-القنيطرة) لفائدة ثلاثين أسرة من قبيلة الحجاوة واعتبرت «كلها ناجحة» حيث لم تتعثر فيما تعثر فيه مشروع بني عمير من المشاكل (انظر رسالة موريز إلى وزير الشؤون الخارجية، 31 غشت 1938، و.ش.خ.، **المغرب** 491 : 14-15).

التهميش. لكن الرأي الذي هيمن هو أن الحرفيين لا يزالون مؤهلين للقيام بأدوارهم الاجتماعية والسياسية الحيوية في إرساء **الباسفيكاسيون** في المدن، مما كان [94] يشد حتما انتباه نوكَيس إليهم ويشجعه على المراهنة عليهم. ومهما كان من أمر، فإن انهيار الطوائف الحرفية على ضوء التجربة الجزائرية ما كان إلا ليجعل من طبقة معودة على القناعة وكرامة النفس والنظام إلى طوائف من صعاليك الأزقة المشاغبين اليائسين الجائعين المندفعين إلى التمرد. وكان نوكَيس لا حاجة له بذلك ولا بأي شيء يكون على غرار ما يجري في الجزائر[45].

ولاشك أنه كان مدركا للجوانب البشرية من المشكل ولتردي أوضاع أرباب الحرف من جراء المنافسة الأجنبية وسيطرة المواكن وفقدان الأسواق التقليدية. لكنه كان يود فضلا عن ذلك احتواء المطالب الحرفية بإنعاش الطوائف واستعمالها مكان النقابات التي كان قد تنازل بشأنها مكرها للعمال الأوربيين في نهاية 1936. ومما هو أكثر من ذلك شأنا، أنه حاول معارضة تفشي الشعور الوطني المضاد لفرنسا في صفوف الحرفيين الذين صاروا يتهمون فرنسا بما يعانون منه من أسباب الإحباط[46]. وخلاصة القول أن تلك المشاريع لم تبد أول الأمر سوى مناورات للتفرقة والمحاصرة بقصد فصل الصناع عن البورجوازية الثائرة وتقوية الوعي الاجتماعي لديهم بما يميزهم فضلا عن تلبية حاجياتهم الخاصة. لكن نوكَيس كان منشغلا أيضا بما تغيّر من سياسة المدينة. وقد كان ليوطي يتحكم فيها من خلال أعيان البورجوازية من تجار وفقهاء وزعماء دينيين. لكن أبناء أولائك الأعيان الذين كانوا يحظون لديه بالعطف وبالرعاية، صاروا يومئذ يتكلمون

---

(45) بيرك، «ستتان من العمل من أجل الحرف في فاس»، ص 8. وعن المواقف المتحمسة للحناطي الحرفية، انظر موسار (Moussard)، «الحناطي الحرفية في المغرب»، **C.H.E.A.M**، مونوغرافية، 1937. وأيضا موسار، «الحنطة في الاقتصاد الأهلي في المغرب»، **C.H.E.A.M.**، مونوغرافية، 1937. انظر أيضا التقرير الهام لأندري تروشي (André Truchet)، مراقب السلطات الشريفة في طنجة إلى مدير الشؤون السياسية، 30 يونيو 1936 (**أرشيف نوكَيس**).

(46) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937، ص 4 (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا ليطورنو، «الحناطي في المغرب»، **C.H.E.A.M.**، محاضرة، 7 يونيو 1938، ص 6-7 و11-12.

ويتحركون ضدا على خلفائه. ولذلك التفت نوكَيس فيما لا يخلو من شيء من اليأس إلى الصناع ليضرب بهم الشباب الوطني ويجعل من «أولائك الوضعاء» شركاء في المستقبل. وفي ذلك تحول استراتيجي، وإن كان ليس فيه ما يبتعد عن سياسة ليوطي المستندة إلى النخبة الأهلية. وكل ما في الأمر، أن نوكَيس توسع في مفهوم النخبة جاعلا له حدودا تواكب الظروف، إدراكا منه للأخطار والوقائع المهيمنة.

ووقع الاختيار على فاس لتكون مختبرا للتجارب بشأن الطوائف الحرفية. ذلك بأن المدينة، بغض النظر عما حدث من التغيير خلال الحماية، كانت لاتزال، في مرحلة ما بين الحربين العالميتين في نظر بيرك أحد المخططين لسياسة الحرف، تعيش عيشة «تقليدية» وتسير فيها «الأمور على النهج العتيق»، والطوائف الحرفية فيها كثيرة ولها وزنها[47]. وقام الجنرال أميدي بلان بتنسيق المجهودات، اعتمادا على مواهب موظفي البلدية وعلى المقاولين المحليين في مجال الفنون والصناعات الأهلية وعلى المكتب الشريف للتسويق والغرفة التجارية ولجنة المعرض. أما الأموال فاستمدت من الصندوق الجهوي للتوفير والقرض الأهلي لناحية فاس–تازة المقام سنة 1937. وقد حُمِّلَ بيرك مسؤولية المتابعة اليومية للعمليات. وقال بأن «الفكرة المركزية» [95] من السياسة الحرفية هي السلف لمد الحرفيون من المال بأكثر ما يمكن من السرعة وبأيسر ما يكون من السبل على شكل قروض وليس على شكل هبات، حتى يرتبط الصانع بعمله وبالحكومة على غرار ما حصل للفلاح. فإن الروابط المالية تعزز الاستقرار وربما الوفاء. وذلك ما كان نوكَيس ومستشاروه الاقتصاديون يعتبرونه مفيدا للحماية في الحال والاستقبال[48].

---

(47) بيرك، «ستتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 3. وانظر دراسة ممتازة لكواشون (Goichon)، بعنوان «الصناعة الحرفية في فاس : أزمتها الراهنة والممكن من العلاج»، **رانسنيومان كولونيو Renseignements coloniaux**، عدد 11 (1937) الملحق **بلافريك فرانسيز** 47، عدد 12، (دجنبر 1937) : 113–120 وأيضا **رانسينيومان كولونيو** عدد 1 (1938) الملحق **بلافريك فرانسيز** 48، عدد 1 (يناير 1938) : 7–14. انظر أيضا ريكار (Ricard) «الصناعة الحرفية المغربية»، **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1937. أيضا باي Paye، «المخطاط الحناطي المغربي»، **C.H.E.A.M**.، محاضرة، 19 ماي 1937.

(48) بيرك، «ستتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 8. وقد ورد بعض المعلومات عن =

وعينت السلطات البلدية الحرف المؤهلة للاقتراض بعد أن تأكدت من مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ومن قدرتها على ممارسة المسؤوليات المالية اللازمة. كما أشارت مجالس الطوائف بمن كان من آحاد الصناع يستحق السلف بعد التأكد من سوابقهم ومن صحة ما كان رهينا لديهم بضمان الدَّين. وفي كلتا الحالتين كانت كلمة الفصل للفرنسيين مع ترك المجال الواسع أمام الأمين، وهو المكلف بتسيير شؤون الطائفة والمجلس الإداري، فتماسكت الطائفة من الداخل بما أضحى متشابكا فيها من المصالح الفردية والجماعية. وترتب على ذلك أن أعضاء الطوائف سرعان ما تخلوا عن سابق رؤسائهم لينتخبوا عوضا عنهم رجالا دونهم في السن وأكثر خبرة منهم، وبعضهم من «ذوي الميول الوطنية». وقد أعجب الفرنسيون بما كان على يد المسؤولين الجدد من كبير الجهد ومن النجاعة والنتائج الجيدة. ففي أقل من سنتين وزع نصف مليون من الفرنك قرضا على سبع عشرة طائفة، في طليعتها الدباغون والحاكة والصفارون وصناع البلغة من حيث مبالغ القرض. وعلى ضوء ما كان من تسديد الديون (99,7% بزعم بيرك)، فإن الفرنسيين ابتهجوا لذلك عن جدارة[49].

أما بخصوص الإسعاف المستعجل لصناع فاس، في شكل توزيع القمح عليهم بالدرجة الأولى، فإن الفرنسيين التجأوا مرة أخرى إلى الأمين وإلى مجالس الطوائف ليتوسطوا في ذلك على غرار ما تفعل الشركات الأهلية الاحتياطية في البوادي. مما مكن الفرنسيين من عدم التصدر، فتجنبوا الدخول في ما قام حتما من التنازع حول من يستحق المساعدة وكم يأخذ منها، وتلك صراعات حادة كان الوطنيون فيما سبق يتعمدون تأجيجها. وارتاح الفرنسيين لذلك إذ لا مدح ولا قدح. وكانت النتيجة أن اشتدت شوكة الحرف وصار يسند إلى رؤسائها المزيد من

= سوابق سياسة القرض في مذكرة للإقامة تحت عنوان «القرض الحرفي في فاس»، 7 أبريل 1937 (**أرشيف نوكيس**). وأشار نوكيس إلى كيفية إعادة النظر في شؤون الصناعات الحرفية في «مجلس شورى الحكومة، القسم الأهلي»، 30 يونيو 1937، ص 3 (**أرشيف نوكيس**). أما عن القوانين فانظر **الجريدة الرسمية** 26، عدد 1281 (14 ماي 1937) : 670-677.

(49) ليطورنو، «الحرف في تونس وفي المغرب»، **C.H.E.A.M.**، محاضرة، 1945، ص 5-7. أيضا ليطورنو، «الحناطي في المغرب»، **C.H.E.A.M.**، محاضرة، 7 يونيو 1938، ص 7-8. وأيضا من بلان إلى نوكيس، 1 شتنبر 1937 (**أرشيف نوكيس**). وأيضا بيرك، «سنتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 8-11.

المهام. وذلك في نظر الفرنسيين خطوة اجتماعية إجابية مقرونة بمقاصدها الاقتصادية[50].

ويضاف إلى الاهتمام بتجديد صرح الطوائف بصفة كونها مؤسسات اجتماعية، سعي الحماية في تحسين إنتاجها وتوسيع أسواقها وبخاصة داخل البلاد. ذلك بأن [96] الصناعة التقليدية صارت تزود الأسواق الخارجية والسياحية وتهمل السوق الداخلية التي كادت أن تصبح حكرا على المستوردات الأجنبية. وإن القمصان والبلاغي والجلابيب التي هي مخزون تجارة فاس، أضحى المستهلك الأهلي كثيرا ما يفضل عليها المنتجات الأجنبية لرخص ثمنها. فأراد الفرنسيون إحياء الروابط التجارية بين المدينة ومحيطها بتسويق قسط من إنتاج الحرف هنالك واسترداد ما كان قد افتقد من تلك الأسواق. وكان لا مناص من اعتماد المواكن والأساليب العصرية في الإنتاج، مما لم تشرع فيه الحرف إلا على مضض. لكن الفرنسيين كانوا يرون ذلك أمرا لا سبيل للاستغناء عنه مع ضرورة التصرف به بحذر. وألزم بعض كبار الصناع بالعمل في طوائف فاس ومراكش والرباط وسلا لترشيد أساليب الدباغة وصناعة البلغة والحياكة. كما تعززت صلات الربط مع الخارج واتسعت. وكلفت الوكالة المغربية للصناعة اليدوية، وهي مؤسسة تجارية وبنكية قائمة في الدار البيضاء ولها فرع في فاس، بتمكين الطوائف المتعاملة مع السوق الخارجية من التسبيقات اللازمة. كما أن المكتب الشريف للتصدير، وهو النافذة التجارية للحماية على العالم، زاد من مجهوداته لترويج منتجات الحرفيين. وبذلك اتخذ معرض فاس للصناعة اليدوية الذي كان من تقاليد ليوطي، معنى جديدا سنتي 1938 و1939، إذ تجلت فيه قوة الطوائف من خلال منتجات أرباب الصنائع[51].

---

(50) بيرك، «سنتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 11–12. وقد كانت المقاربة مع الشركات الاحتياطية الأهلية (SIP) مقصودة لأن الفرنسيين فكروا في تلك اللحظات في إحداث شركات احتياطية أهلية حضرية (SIPU)، لكنهم عدلوا عنها للعمل مع الأمناء ومجالس الحناطي، انظر «مذكرة عن تجديد صرح الصناعة الحرفية الأهلية»، 26 نونبر 1936 (**أرشيف نوكيس**).

(51) بيرك، «سنتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 13–16 و20–23. وأيضا نوكيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي، 14 دجنبر 1938 (**أرشيف نوكيس**).

بيد أن نجاح سياسة الحرف رهين بنتائجها. فقد جاءت «أحداث» فاس المتفجرة في نونبر 1937 أزيد من سنة بعد انتهاج نوكيس لسياسة الاتصال المباشر الوثيق مع الطوائف، وإثنا عشر شهرا بعد إلغاء الضريبة الحضرية المشؤومة وتوزيع آلاف من قناطير القمح، وخمسة أشهر بعد دخول قانون القرض لأرباب الصنائع حيز التطبيق. وبالرغم من هذه التحولات، فقد جرى ما جرى من الأحداث، مسبوقا، وفي ذلك ما لا يخلو من السخرية، بمظاهرات الحرفيين في غشت وشتنبر التي وصفها موريز مذهولا بأنها من طاكتيك الوطنيين، فقال : «إن كل طائفة بدورها تبعث إلى السلطات كل يوم أو يومين وفدا يطالب بإلغاء الضرائب ومنح المساعدات»[52]. وعلى ضوء هذا التقرير، يبدو أن سياسة الحرف قد شحذت الشهوات أكثر مما عملت على إرضائها.

ولعل سبب ذلك أن مقترحات نوكيس لم تتبلور بالسرعة المناسبة أو بالتسلسل المنشود، أو ربما أنها اعتبرت تنازلا أملاه الشعور بالضعف، أو أنها تجاوزت كل الحدود وبالغت في الطموح حتى مست الأشخاص والجماعات في الأعماق، مزعجة ما قال عنه بيرك إنه الركن الخفي من الغرائز الاجتماعية والمعنوية. وفي ذلك ما لا يخلو من جرأة وخطورة، وبخاصة في فاس التي كانت فيها روح المواطنة «في منتهى الحنق والقلق». ولئن كان القصد منها في الحين هو عزل الوطنيين، فإن عواقبها في النهاية أدت إلى تعويض «الأشباح الزخرفية العتيقة» التي مضى عليها الزمان بهيأة جديدة من القادة الأهالي[53]. وكان لابد من التصرف بالتي هي أحسن بذلك الانتقال من الأصدقاء القدامى إلى الأصدقاء الجدد، فكل تغيير في الأدوار الاجتماعية يمسّ بنظام الأمور المدنية. [97]

ووقع الكثير من التعثر، حتى إن موريز اشتكى مما اعترض سبيل الإصلاح في فاس من العراقل من جراء انعدام «روح العمل الجماعي» وسوء المنهجية في الجهاز القيادي الفرنسي. وديست كرامة أصدقاء الماضي بدون سبب، وأبعد من كان يتوقع منه التعامل، بل وجد موريز نفسه مضطرا للتنقل إلى فاس لإطفاء نار العداوة بين الباشا وبين بعض مساعدي الجنرال بلان، ذلك بأن الضابط الشاب

---

(52) من موريز إلى وزير الشؤون الخارجية، 7 شتنبر 1937، و.ش.خ.، المغرب، 490 : 42.
(53) بيرك، «سنتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 18–19.

المعني بالأمر كان قد أعلن «أمام الملأ بغير تريث أن السياسة الجديدة ترمي إلى تنحية» ذوي اللحية البيضاء لإعطاء الشباب تلك الوظائف التي كانت من حقهم منذ زمان». واعترف بلان بالخطأ مشيرا إلى أن «اللحى البيضاء» لا تزال «وفية» لفرنسا وأن مساندتها «ضرورية»، مما يثبت الحاجة (وذلك ما ألح فيه بلان في رسالته) إلى «العمل بالتي هي أحسن وبالتدريج والسير خطوة خطوة بغير بهرجة»[54]. وكان من الطبيعي أن تعرّض مثل تلك الترهات المستقبل للخطر.

ولعل الفرنسيين جازفوا بما خولوا للطائفة من الوزن الإجتماعي، معتبرين أنها على منوال الطائفة [في أوربا] من الوحدة والانسجام والنفوذ[55]. وشتان ما بين مدينة ليون وفاس من حيث الزمان ومن حيث الثقافة. والحالة هذه، فإن بيرك وبلان وأضرابهم كانوا بصدد جهاز جديد، وليس بصدد إصلاح جهاز تهشم، وتلك مهمة مخالفة تماما لما تطلعوا إليه. وقد ترقى الأموال بالطوائف إلى أعلى مما كانت عليه، لكنها عاجزة عن جعل أحد الدباغين عمدة للمدينة بين عشية وضحاها.

وغالب الظن أن البرنامج الإصلاحي للحماية مهما كان منه، لم يكن ليحول دون وقوع أحداث فاس. وكانت بعض الطوائف قد تشبعت بكاملها بالأفكار الوطنية. فإن الصفارين المعوزين وعددهم 260 حصلوا على ما لابأس به من القروض، لكن المسجل عليهم لغاية أسف الفرنسيين أنهم «كلهم وطنيون». ومع ذلك فإن ليطورنو ادعى أنه قلّ من شارك من الحرفيين في مظاهرات المدينة، وأن من شارك فيها منهم ينتمي لطوائف لم تسترع كثيرا باهتمام الإقامة مثل الجزارين. أما الطوائف التي حصلت على القروض مثل الحاكة والدباغين وأصحاب النقش على النحاس وحتى الصفارين، فلم تشارك إلا بأعداد رمزية. ولذلك اعتقد ليوطورنو بغض النظر عن نونبر 1937، أن «الانفراج كان ملموساً» في صفوف الحرفيين على مدى السنة كلها[56].

---

(54) من موريز إلى نوكّيس، 28 غشت 1937. وأيضا من بلان إلى نوكّيس، 1 شتنبر 1937 (**أرشيف نوكّيس**).

(55) انظر براون، **أهل سلا** (بالانجليزية)، ص 135–149.

(56) من بلان إلى نوكّيس، 1 شتنبر 1937 (**أرشيف نوكّيس**). وأيضا ليطورنو، «الحناطي في=

ومع ذلك فإن عمليات القمع هي التي عادت بالجو إلى السكينة التي جعلت السياسة الحرفية تفتح أبواب الانتعاش من جديد وتبعث الثقة في النفوس. وقد استطاع الصفارون في فاس تنحية المنتجات الإنجليزية من السوق، كما صار الحاكة [98] يتصدون للقماش الياباني الرخيص. وارتفع نصيب مبيعات صناع البلغة والجلد من السوق المحلية. وقال نوكَيس لديلبوس بلسان التأكيد بأن الحرفيين، وبخاصة في فاس، صاروا «يقاطعون» الوطنيين بالرغم مما يبذلون من الجهد لاستقطابهم. وأعزى موريز تقلص النفوذ الوطني لارتفاع مبيعات الحرفيين (من 12 مليون فرنك سنة 1936 إلى 20 مليون فرنك سنة1937) وكثرة الطلب من الخارج واتساع القرض (ومما ساهم في ذلك افتتاح ثلاثة صناديق جهوية جديدة للتوفير والقرض الأهلي في الدار البيضاء ومكناس ومراكش في طليعة سنة 1938). وكان الوطنيون في مارس 1938 قد تنحوا عن الشوارع ليدخلوا مكاتب البريد حيث صاروا يبعثون بالعرائض وبالبرقيات إلى باريس وإلى الرباط. وذلك أقوى ما بقي بيدهم من المبادرة وكأنهم عادوا إلى أيام العزلة في صيف 1936. وبدا وكأن اصطكاك النقود في جيوب الحرفيين أصم «آذانهم عن نداء العمل الوطني»[57].

ولما اندلعت الحرب سنة 1939، فإن أحوال بعض الطوائف آلت إلى تمام الازدهار، وذلك بفضل التوقف الفوري للمنافسة الأجنبية واعتماد الإقامة على الصناع اليدويين لتزويد الجيش. لكن من المؤسف أن ما كان من سابق العناية بالنظام الداخلي وبالتسويق والجودة والتحسين التقني، أغفل من شدة التهافت على الإنتاج. أما الصنائع التي كانت مرتبطة بالبضائع أو بالأسواق الأجنبية، فإن حالتها آلت إلى العكس إذ انضاف إلى زيادة مأساوية في الأثمان (بأكثر من 30% لبعض المواد في بعض المدن في شهر دجنبر 1939)، اختفاء بعض المواد الأهلية. وانعكس

= المغرب» **C.H.E.A.M**.، محاضرة، 7 يونيو 1938، ص 12. أيضا ليطورنو، «الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1937»، **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1938، ص 81.

(57) بيرك، «سنتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 26. أيضا نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 14 دجنبر 1938، ص 40-41 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 12 فبراير و16 ماي 1938، و.ش.خ.، **المغرب، 490** : 109 و170-171. وأيضا من موريز إلى وزير الشؤون الخارجية، 2 مارس و15 أبريل 1938، و.ش.خ.، **المغرب 490** : 120-121 و140-141.

ذلك في التقارير العسكرية التي تتخللها إشارات متكررة عن ضجر الحرفيين[58].

وجاءت سنوات الهدنة للصناع اليدويين بحرف جديدة، إذ طلب منهم أن يصنعوا ما لم يعد التزود منه ممكنا أو أضحى قليلا في السوق، فانفتح باب آخر للازدهار، وإن كان غير منتظم ومقترنا باشتداد تدخل الفرنسيين في شؤون السوق. وأصبح الوئام على درجة من الندرة تساوي ما كان عليه الشاي والسكر والقماش القطني من الندرة في الأسواق. وصار الكلام يدور حول احتمال قيام الألمان أو الأميريكان بما عجز عنه الفرنسيون.

وكان اكتظاظ أحياء الأكواخ في المدن بكل جائع ومعوز وعاطل جانبا آخر من الجبهة الحضرية التي على الفرنسيين أن يهتموا به. وقد تحركت الحماية في شأن المهاجرين من البادية وصعاليك المدن مباشرة دون سابق استشارة ولا سعي في التعامل مع طرف آخر مثلما فعلت في حالات أخرى. والسبب من جهة، هو انعدام نخبة أهلية «تقليدية» في أحياء الأكواخ التي كان يسكنها خليط من الفصائل القبلية المنزوعة من كل ارتباط ملموس فيما بينها، ومن جهة ثانية كانت الحماية غير متحمسة لفكرة انتظام الطبقة الأهلية العاملة في النقابات خوفا من أن تتحول [99] إلى خصم بعد حين. والجدير بالذكر في هذا الصدد أن معارضة نوكَيس للنقابات الأهلية قد جعل علامات الاستفهام تبدو وسط نقابيي الجبهة الشعبية في باريس. ويوم سئل بإلحاح ليبرر موقفه، أجاب بأن النقابات الأهلية لا تستجيب «لمستوى التطور» عند أهل البلاد، يضاف إلى ذلك كون القسم الأكبر من المنطقة الفرنسية لا يزال تحت إدارة السلطات العسكرية، فضلا عن «الفوارق العميقة» بين الطبقة العمالية الأهلية ونظيرتها الأوربية. وإن الحكومة نفسها تغافلت عن كل ما ظلت تسأل عنه في هذا الصدد بلغة الاستنكار في الغالب، مدعية أنها

---

(58) بورجو (Bourgeois)، «الصناعة الحرفية الفاسية منذ الحرب»، **C.H.E.A.M.**، محاضرة، 3 نونبر 1941، ص 5 و8. أيضا ليطورنو، الصناعة الحرفية في تونس وفي المغرب»، **C.H.E.A.M.**، محاضرة، 1945، ص 9–12. أيضا ميدان العمليات في إفريقيا الشمالية، أركان الحرب، المكتب السياسي، **الورقة الإخبارية**، عدد 5 (12 أكتوبر 1939)، وعدد 6 (11 أكتوبر 1939)، وعدد 7 (17 أكتوبر 1939)، وعدد 19 (12 يناير 1940)، وعدد 23 (10 فبراير 1940)، وعدد 30 (2 أبريل 1940)، نذكر ذلك فيما بعد تحت **الورقة الإخبارية TOAFN**.

منشغلة بما هو «أهم من أسباب الانشغال»، وأنها على كل حال تساير سلطات المغرب[59]. وهذا كلام جاف مفتقر لما كان معروفا في بلوم من لباقة التعبير.

ولم يفصح نوكَيس للعمال عن أدنى شيء من مخططاته لصالحهم. وكانوا لا يشكلون سوى جزء صغير من القوات العمالية، ولا تنظيم ولا زعامة لهم منبثقة من صفوفهم، وكانوا نسيا منسيا لدى الوطنيين. وقد وصف بعض الملاحظين المتعاطفين البروليطاريا المغربي سنة 1936، بأنه «كتلة غير منتظمة من العمال المؤقتين» المفتقرين لمؤسسات الطبقة العمالية الحقيقة وللوعي الطبقي[60]. وكان في عزم الفرنسيين أن تبقى الأمور على تلك الحال. وحسب إحصاءات الحماية، فإن ثمانية وستين ألف عامل أهلي كانت تشتغل في «الصناعات الرئيسية» في المنطقة الفرنسية سنة 1937، منهم ثلاث عشرة آلاف عامل في المناجم. وضمن تلك الأعداد لم يكن سوى بضع آلاف مستقرين في مناصبهم، فكانوا مؤهلين للانخراط في التنظيمات العمالية. والقليل من هؤلاء فقط هم الذين انخرطوا فيها بالفعل. وحيث إن المغاربة كانوا محرومين من إقامة النقابات الخاصة بهم وممنوعين من الانخراط في النقابات الأوربية (التي أذن نوكَيس بها على مضض في دجنبر 1936)، فمن العسير تقويم درجة الشعور النقابي في صفوف الأهالي. ولكن بعض المغاربة التحقوا بالنقابات بالرغم من المنع وشاركوا في الإضرابات، مما يعطي فكرة تقريبية عن النضال النقابي في صفوفهم. وقد أضرب أزيد من ألفي عامل عن الشغل يومي 18 و19 يونيو 1936، وكان ذلك جانبا من موجة الإضرابات التي ترتبت على فوز الجبهة الشعبية في فرنسا، منهم أربع آلاف مغاربة، وهو ضعف عدد المضربين الأوربيين. وافتخر اتحاد النقابات الكونفدرالية في المغرب في النصف الأول من 1937 بأن عدد أعضائه إثنتا عشرة ألف، منهم عدد كبير إن لم يكن الأغلبية من المغاربة «أعضاء غير قانونيين». وفي الفترة نفسها من السنة التالية، احتسبت الحكومة أن ألفا وستمائة مغربي فقط منخرطون في ثمان عشرة نقابة،

---

(59) من نوكَيس إلى دوانيل دي سانكانطان، «مذكرة»، 22 دجنبر 1937، ص 210–212 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا بيرانكيي (Berenguier)، «الحركة النقابية المغربية أثناء الحماية الفرنسية»، **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1955، ص 55. وانظر أيضا كليمان، «عن مطالبة المسلمين المغاربة بالحقوق النقابية»، **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1938.

(60) كَاليسو (Gallissot)، **أرباب المعامل الأوربيون في المغرب**، ص 111.

فضلا عن الأعضاء الأهالي المنخرطين في النقابة المنجمية للمكتب الشريف للفوسفاط (وعددهم يتراوح بين ألفين وثلاث آلاف)، ولا يبالون بتاتا بإخفاء انخراطهم. ومهما كان من هذه الأرقام، فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مجموع [100] الطاقات العاملة في القطاع الصناعي. فنسبة المغاربة المستعملين في الصناعة 5%. وما كان إضرابهم عن العمل ليقضّ مضاجع السلطات، وإن كان نوكَيس قليل الارتياح من تلك الوضعية. ولذلك سرعان ما انتهت فترة التغاضي، وقيل إن القوانين والمقتضيات النقابية تمسّ بسلطة المخزن (ولا مراء في ذلك)، فأصدر سيدي محمد ظهيرا في يونيو 1938 ــ ستة أيام بعد إضراب في مناجم فوسفاط لوي جانتي (اليوسفية) استوجب تدخل الحرس المتنقل ــ يعاقب المنخرطين في النقابات بالغرامة وبالسجن[61]. وتوقفت بذلك الحركة العمالية الأهلية.

ولعل القمع في الحقيقة لم يكن ضروريا. ذلك بأن المسؤولين عن النقابة الفرنسية كانوا مترددين في استقطاب المغاربة (وأيضا في حثهم على إقامة نقابات خاصة بهم)، خوفا من أن ينطمس وجود الأوربيون تحت العدد. والوطنيون أنفسهم كانوا ضعيفي الوعي والمصلحة بأوضاع العمال الصناعـيين وبتطلعاتهم[62]. والحالة هذه، فإن الفرنسيين الذين كانوا يبحثون عمن يتعامل معهم، تغافلوا عن تلك المراهنة، لأن النقابيين كانوا مهملين من قبل الوطنيين، وربما كان من شأنهم أن يرتاحوا أكثر من مواطنيهم لنظام يتعمم فيه العمل بالمواكن باطراد. وتلك ولاشك غاية بعيدة المرمى، تتطلب **بروقنصلا** متعاطفا مع الطبقة العمالية من أمثال كَاليِيني Galliéni لينهض بها. ومهما كان من أمر، فإن الأرقام والأحداث كانت معاكسة لنشاط الطبقة العمالية بالرغم مما يبدو من بطولات الإضراب في 1936 و1937 بعد مرور الزمان، فتلك كانت لحظات تصدر البورجوازية الوطنية ولا نصيب فيها لإخوانهم في البروليطاريا.

---

(61) **الجداول الإحصائية السنوية للمغرب**، 12 : 76–79. أيضا كَاليسو، **أرباب المعامل الأوربيون في المغرب**، ص 117 و128 و142 و186–187 و193–194. أيضا بيرانكيي، «الحركة النقابية المغربية»، **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1955، ص 68–69. أيضا **الجريدة الرسمية** 27، عدد 1342 (15 يوليوز 1938) : 929.

(62) بيرانكيي، «الحركة النقابية المغربية»، **C.H.E.A.M**.، مونوغرافية، 1955، ص 34. أيضا هالسطيد، **انتعاش أمة**، ص 93.

ومع ذلك فإن البروليطاريا أصبح له من القوة ما يبعث على الخوف. فقد أصيب رجال الأعمال الأوربيين بالذهول من جراء إضرابات صيف 1936. وأشد ما كانوا يخشون منه أن يخرج المغاربة والأوربيون يدا في يد إلى الشوارع وأن يحتلوا المعامل. وهل كانت القوات العمالية قادرة على تنظيم صفوفها على ذلك الشكل نظرا للهوة الساحقة التي تفرق بين الجالية الأوربية والمجتمع المغربي ؟ فأمر فيه نظر[63]. لكن لا أحد كان يرغب في فتح باب تلك التجربة، لا من جهة الحماية و من جهة أرباب المعامل.

أما مخططات الإقامة فكانت شبيهة بما قامت به في القطاعات الأخرى، إذ سعت في تنظيم طوائف عمالية ورتبت لبرنامج واسع من الإسعاف الاجتماعي Œuvres sociales، مما قال عنه ݣاليسو (Gallissot) إنه «أبوية وقائية». وقال المراقب المدني أدريان ماسونو (Adrien Massonnaud) : «يوم تتحول الطائفة في آن واحد إلى مكتب للتشغيل وإلى تعاضدية للمساعدة الاجتماعية وإلى جماعة تحمي مصالح العامل، فإن النقابات ستفقد جاذبيتها عند العامل المغربي». لكن الأمر هنا لا يخلو من مكر خلافا لطوائف الحرفيين، إذ ليس القصد إحياء مؤسسات تقليدية وإنما القصد ابتكار مؤسسات أخرى لم يسبق لها نظير، وإن كانت الغايات لا تختلف، فالمراد منها درجة معينة من الاستقرار الاجتماعي وفصل التظلمات السياسية عن [101] التظلمات المهنية وتمكين الحكومة من ترشيد سوق الشغل والإنتاج الاقتصادي في نهاية المطاف. ومما قال ماسونو : «إن الفوائد السياسية هي أهم ما يسترعي الانتباه من تنظيم هذه الطوائف ومن جعلها إجبارية حتى يجتنب المغرب تلك النزاعات التي كثيرا ما تقيم العمال ضد المشغلين في باقي البلدان». وفي ذلك ما يوحي بالتعاضد الفاشستي الذي يربط العمال بالدولة وبأرباب المعامل من الأيدي والأرجل. لكن الحاصل هو أن تلك الطوائف لم تر النور أبدا بسبب فتور الخطر العمالي ولاشك[64].

---

(63) ݣاليسو، **أرباب المعامل الأوربيون في المغرب**، وبخاصة منه ص 129–131 و181. ولعل ݣاليسو قد اعتقد أن التحالف كان ممكنا إذ قال عن تلك السنوات إنها «كانت منعطفا في تاريخ المغرب الاجتماعي» يوم تمت القطيعة بين المجتمعين بصفة نهائية (انظر ص 264).

(64) ݣاليسو، **أرباب المعامل الأوربيون في المغرب**، ص 144 و147–148 و247–248 و265.

ولم تتوان الحماية مع ذلك في المضي قدما إلى الأمام بمخططات أخرى ترمي إلى الرفع من المستوى الاقتصادي للطبقة العاملة، وهذه المرة بمشاركة جماعة رجال الأعمال الأوربيين الذين كانوا قد اقتنعوا بالحاجة إلى «سياسة اجتماعية»[65]. والغاية دائما هي صيانة مستقبل فرنسا في المغرب عن طريق ترشيد أوضاع الشعب المغربي. أما السبيل إلى ذلك، فبتجديد صرح المدن وهدم أحياء الأكواخ وبناء أحياء عمالية مكانها. وقد جاء في تقرير في شهر أكتوبر 1936، أن مثل ذلك المخطط «لم يسبق له نظير»[66]. وأول ما استهدف من ذلك أحياء الأكواخ في الرباط والدار البيضاء. وجاء في وصف دوار الدبغ في الرباط أنه : «مخيم واسع لا تشقه الشوارع»، وقد تزايد عدد سكانه من أربع آلاف إلى ثمان آلاف نسمة في ظرف سنتين. وهدم كل ذلك، وأقيم مكانه حي يعقوب المنصور، فيه السكنى الرخيصة لثلاث آلاف مغربي مع المدارس والمستوصف والأسواق الثابتة. وأشرف على إنجازه لجنة السكن الأهلي، وساهم في التمويل الإقامة العامة والمديرية الشريفة للأحباس، وبلغت التكليفة ما يناهز 2,5 مليون فرنك[67].

أما في الدار البيضاء فإن الخوف من وباء التيفوس مقرونا بما كان من التزامات «السياسة الاجتماعية»، جعل الحماية وأقطاب المدينة يصرون على إماطة الأكواخ وبناء حي للعمال «**بالروش نوار**» شرقي الدار البيضاء على طول الشاطىء. وكان هذا المشروع أبعد طموحا من مشروع الرباط، شارك فيه الإدارة العامة والخواص

(65) كاليسو، المرجع المذكور، ص 206–207.

(66) مذكرة عن «مدن القصدير»، 28 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوكيس**).

(67) رو Roux، «مونوغرافية عن أحياء القصدير في تجزئة يعقوب المنصور (دوار الدبغ)»، C.H.E.A.M.، 1949، ص 2–3 و20–21. أيضا نوكيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 14 دجنبر 1938، ص 34 (**أرشيف نوكيس**). أيضا من نوكيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 17 دجنبر 1938، و.ش.خ.، **المغرب**، 491 : 36 وكانت مشاريع مماثلة تحت الدرس أو متقدمة في فضالة (المحمدية) وبور–ليوطي (القنيطرة) وتازة وفاس وآسفي وأكادير ومكناس ووجدة. أيضا نوكيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 14 دجنبر 1938، ص 34 (**أرشيف نوكيس**). وانظر عن اللجنة المكلفة بالسكن الأهلي الحضري **الجريدة الرسمية** 26، عدد 1303 (15 أكتوبر 1937) : 1414. وفي كتاب أبو لغود (Abu-Lughod)، **الأبرطايد الحضري في المغرب**، دراسة انتقادية عن المخططات الحضرية للحماية ومحاولة محو أحياء القصدير.

في برنامج مالي جرب سابقا من قبل المكتب الشريف للفوسفاط ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية. وكان نموذجا عن عمليات التمويل الداخلي التي تستوجبها مجهودات النهوض بأوضاع الأهالي. وبخصوص «**الروش نوار**» وزعت التكاليف بالسوية بين الإقامة العامة ومدينة الدار البيضاء من جهة، وبين رجال الأعمال (أرباب واحد وعشرين معملا) من جهة أخرى، وبلغت الحصة 8 ملايين من الفرنك. إلا أن تجاوز أسعار البناء لما كان متوقعا، إضافة إلى مستلزمات الوعود الأخرى، اضطر الإقامة العامة إلى تقليص نصيبها بنسبة أربعة أخماس (من 2,4 مليون فرنك إلى مجرد 500.000)، وإن كانت قد واعدت بمبلغ 250.000 [102] اكتتابا من السكك الحديدية المغربية. والنتيجة أن المخطط كان لابد من إعادة النظر فيه. فتقرر تخفيض مستوى السكن (مع رفع أسعار الكراء) واللجوء إلى القرض من الخارج لدى صندوق الوقاية للموظفين (بقرض مبلغه 5 مليون فرنك تسدد على ثلاثين سنة بفائدة 5%). وقبل رجال الأعمال من جهتهم تخفيض تسديد ما يساهمون به من المال بنسبة 2,5%، كما قبلت الإقامة العامة ومدينة الدار البيضاء الاستغناء عن فوائد أموالهم إلى أن يسدد ذلك القرض بكامله، وقبلوا إعفاء التعاضدية السكنية من كل الضرائب. وتجمع من الوفق 4 ملايين من الفرنك من قبل القطاع الخاص (بما في ذلك 250.000 فرنك من السكك الحديدية المغربية اكتتابا بصفة كونها مقاولة خاصة) و750.000 من الحماية (منها 250.000 فرنك أخرى من شركة السكك الحديدية اكتتابا، وهذه المرة بصفة كونها مقاولة عمومية) و1,6 من مدينة الدار البيضاء، إضافة إلى 5 مليون فرنك المقترضة، فوصل المجموع إلى 11.350.000 مليون فرنك. وقد أبت إدارة الحماية إلا أن تشارك في المسؤوليات المالية، وأن تساعد على عمليات الاقتراض، وتخفف من الأخطار المالية ليطمئن الاستثمار الخاص[68].

ولم يوضع الحجر الأساس في «**الروش نوار**» إلا في دجنبر 1940. وكان يوما بهيجا بالرغم من الظرفية التاريخية (وكان قد مر سبعة أشهر على انهزام فرنسا في

---

(68) إدوار كوان (Edouard Gouin)، «تقرير عن الحي العمالي بالروشنوار»، **مجلة اللجنة المركزية لأرباب الصناعة في المغرب** (أبريل 1949)، ص 6–8. وعن القوانين القاضية بإنشاء الشركة الشريفة للحي العمالي الأهلي في الدار البيضاء، المجهولة الإسم، انظر **الجريدة الرسمية** 28، عدد 1397 (4 غشت 1939) : 1158–1159.

الميادين الأوربية). وأنجزت ألف وستمائة وحدة سكنية المخططة في الأجل المضروب لها، وألحقت بها أخرى. وصار نوكَيس في يوليوز **1941** يدرس المخططات لحي عمالي ثان في الدار البيضاء في ابن مسيك، رصد له **120** مليون فرنك دفعة أولى(69). وقال عن برامج الإنعاش التي تنفذها الحماية بأنها «تجند ضدا الجوع والفقر» اللذين لا حرمة للإنسان معهما، وبأن «المصير المادي» للطبقة العمالية كان «عزيزا» عليه، شأنه شأن مصير المثقفين(70). وكان حي «**الروش نوار**» في الدار البيضاء وحي يعقوب المنصور في الرباط بمثابة أبراج شاطئية شاهدة على مخططات الحماية من أجل إبادة أحياء الأكواخ وتجديد صرح المدن، ومشاريع نموذجية كبيرة لإنعاش مستوى عيش الأهالي والنهوض به.

وكان نوكَيس يعوّل على ما يأتي به الازدهار من أسباب السلم. وكان على صواب، فإن الزحف الوطني قد انحسر نوعا ما في المدن وفي البوادي. وكان من حق التقارير الفرنسية أن تعزي ما كان من الهدوء السياسي فيما بين **1938** و**1940** إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، مما تثبته التقارير الابريطانية نفسها التي عادة ما تنتقد سياسة الحماية(71). لكن مشاريع تعميم الرفاهية اصطدمت لغاية الأسف بما لم يكن منتظرا من مجرى الحرب التي قطعت الحماية عما ترتبط به من التجارة الدولية، فزادت من وثاقة الروابط مع فرنسا التي أصبحت متلهفة على وسائل سد حاجياتها الذاتية. وبالرغم مما في الازدهار من عجيب الإثارة، [103] فإن الازدهار وحده لم يكن يكفي لاستقطاب المؤازرين للحماية. ولا غرابة في ذلك بالرغم مما أبداه الفرنسيون من الذهول بسبب اقتران **الباسفيكاسيون**

---

(69) **لافيجي ماروكين**، 30 دجنبر 1940 و12 يوليوز 1941. «وضع الحجر الأساس للحي العمالي الأهلي بالدار البيضاء : رد السيد المقيم العام»، 29 دجنبر 1940 (**أرشيف نوكَيس**) وفيه أيضا ملخص عن البرنامج السكنى للأهالي في الحماية من 1937 إلى 1940.

(70) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 21 دجنبر 1937، ص.21. ونوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 28 دجنبر 1937، ص 11 (**أرشيف نوكَيس**).

(71) من القنصل العام لينارد هورست (Leonard Hurst) إلى الفوريني أوفس (Foreign Office)، 28 دجنبر 1938 (أرشيف الفورني أوفس، FO 371/W/17062/1621/28، ج. 22585، ص 153، Public Record Office والكاتب مدين لبراين بشاراس (Brian Becharas) بهذه الإشارة.

والازدهار الاقتصادي ببداية نهضة البورجوازية الوطنية. وإن الطوائف الحرفية بالخصوص لم تتحول أبدا إلى أدوات صامدة للدفاع عن الحماية أو إلى وسطاء أوفياء. ويوم اصطدم الفرنسيون بهذه الحقيقة، فإنهم ادعوا بأن المغاربة شركاء متذبذبين غير مؤهلين لما أسند إليهم من المهام، مما قد لا يخلو من صواب. لكن لا مراء أيضا في أن الفرنسيين كانوا يعتبرون وجودهم أمرا «لا غنى عنه»، ويتصرفون في كل شيء بوجه «المستبد الحليم» (وقليلا ما يقرّون بذلك)، الذي يلزم السكان باستساغة كل ما يراه هو جديرا وصالحا بهم[72]. ولم تكن دوافعهم خالية من كل قيمة. ولم تكن منجزاتهم محصورة العدد. ولاشك أننا لسنا في هذا الصدد في حالة إهمال وديع ولا في حالة استغلال فظ، وإنما نحن أمام أبوية مطمئنة إلى غاياتها أتت أكلها. ومن فضائل نوكَيس أنه صار يحيد شيئا فشيئا عن خطة العمل بالوزنين والكيلين (كما جاء في تعبير جون هالسطيد) التي كان الوطنيون لا يطيقون صبرا عليها. لكن الأبوية جاءت بالحزازات مثلما جاءت بالمنافع، هذا فضلا عن عموم الظن بترجيح مستقبل فرنسا على مستقبل المغرب. وإن إحياء الطوائف الحرفية مثلا كان يهدف إلى تهميش الشرائح الاجتماعية التي كان الفرنسيوين يقولون إنهم جاؤوا لإعدادها للحكم. والحقيقة المرة، أنه بغض الطرف عن تطلعات الجانبين إلى عكس ذلك، فإن مصير المغرب ومصير فرنسا لا يتسايران بالضرورة. وكان من الخطأ تفضيل المال والموهبة، مهما كان من الحكمة ومن السخاء في استعمالهما، على إقامة شراكة مسالمة دائمة.

---

(72) بيرك، «سنتان من العمل لفائدة الحرف في فاس»، ص 25. أيضا صولي (Saulay) «تعاونيات الزيت في المغرب»، C.H.E.A.M، 11 يونيو 1949، ص 7.

اللّٰہ غالب

الفصل الرابع

قضايا الاستعمار

[104] كان المغرب حماية ولم يكن مستعمرة. ومع ذلك فإن العلاقات الفرنسية المغربية كانت علاقات استعمارية. ولم يكن يخفى على أحد أن الفرنسيين يسعون في احتكار السيطرة الدائمة على قطر بالغ الأهمية الاستراتيجية، نظرا لحدوده الممتدة مع الجزائر بالدرجة الأولى ونظرا لمؤهلاته الاقتصادية. وقد احتد الخلاف بشأن المراقبة الفرنسية ومناهجها. لكن لا جدال في الحاجة إلى تلك المراقبة (بغض النظر عما كان يوسوس به الموسوسون من احتمال الوقوع في «مغامرة مكسيكية جديدة»[1])، كما أنه لا جدال في اهتمام فرنسا بالمغرب في الحال والاستقبال. وحتى يوم كان ليوطي يحلم بالزمن الذي «ينفصل فيه» المغرب عن الميتروبول، فإنه كان يتوقع أن يبقى لفرنسا يد في الشؤون المغربية[2]. ولم يكن الوجود الفرنسي في الإمبراطورية الشريفة إذن وليد رغبة عشوائية في الاستعمار أو خطوة تائهة في رمال الصحراء المتحركة، ولكنه نتيجة عملية أعد لها بمنتهى التبصر ورجاحة العقل اللوبي الاستعماري في باريس بأفراده المعدودين المنضوين تحت لواء الحزب الاستعماري الذي كان مصمم العزم على اكتساب الأراضي الإفريقية المجدية[3].

وبغض النظر عن الأصول، فإن صلة فرنسا بالمغرب واستعمار الأوربيين لأراضيه هما المحوران اللذان تدور عليهما قضايا الاستعمار، فهما الجانبان الجوهريان في نظر ليوطي من أعمال الفرنسيين فيما وراء البحار. وإنه أضفى على المشروع

(1) [إشارة إلى محاولة فرنسية للتدخل في شؤون المكسيك سنة 1864 انتهت بالفشل].

(2) نبذة من محضر مجلس السياسة الأهلية المنعقد بالرباط يوم 14 أبريل 1925 (**أرشيف هوتان**).

(3) اندرو وكانيا فورستنير Andrew and Kanya Forstner، **«الحزب الاستعماري الفرنسي»**، ص 99-128.

الاستعماري صبغة الواجب التبشيري بعد أن تفطن إلى عجز الكثير عن إدراك ما في القيام بذلك الواجب من خلاص ليس للمبشَّر (بالشدة على الشين وفتحها) فحسب ولكن أيضا للمبشِّر بها (بشين مشددة مكسورة). والفرنسيون في نظره في حاجة إلى عطور جلعاد[4]. والواقع أن ليوطي كان على «يقين حاد» بمصير فرنسا إلى «تمام الانحطاط» ما لم تدخل ميدان الاستعمار بإقدام. وقال وهو يمعن النظر في أحوال وطنه من الخارج سنة 1897 بأنه في حالة «غير صحية»، وأنه «مميت للطموح القوي وللثقة»، مما كان من الانتقادات العادية على ألسنة كل المشمئزين من الاطمئنان المقيت لبورجوازية الجمهورية الثالثة إلى نفسها[5].

أما المستعمرات فإن مشهدها يختلف عن ذلك. وما أن غادر ليوطي مرسيليا حتى دخل عالما ليس فيه سوى المهندسين والضباط والمبشرين والتجار والقناصلة والمعمرين، مدفوعين كلهم إلى ما وراء البحار بالرغبة في التدبير والعمل والقيادة. [105] ومن يوم وقف على الموهبة والحزم تستلهمهما الغاية ونكران الذات، فإنه تحول إلى «استعماري مقتنع»، وبدا له أن التوسع الاستعماري سيزيد في سعة تلك «المشتلة العجيبة من الإرادات والطاقات»، وأنه سيحيي فرنسا النائمة بحياة جديدة مثلما تتجدد الحياة في البستان بالأغراس الزاهية. ثم انتقل إلى تصوير آخر، فقال بأن المستعمرات «مدارس اجتماعية» تعلّم «الواجبات الاجتماعية» التي كان يرجو أن يكون من «شدة وقعها» ما ينتفض له مواطنوه مثلما ينتفض المتكاسل من جموده وغفوته. ولجأ إلى التصوير الصناعي، فوصف رجال الاستعمار، بما هم عليه من الحزم ونكران الذات وبعد النظر، بأنهم بمثابة مولدين «لتيار كهربائيّ لا ينقطع» بين فرنسا في الخارج وفرنسا في الداخل، بين فرنسا فيما وراء ديارها وفرنسا في عقر بيتها، محدثين حلقة «من الطاقة الفزيائية ومن النشاط الاقتصادي والمبادلات التجارية العالمية والمقاولات المتحمسة والسخاء الفكري والرغبات الكبرى والأحكام الجامعة عن العالم وعما يسكنه من الأمم[6]. فالمستعمرات مشاتل

---

(4) [عطور جلعاد المذكورة في التوراة (نبوءة إرميا، الفصل 8، الآية 22)].

(5) من ليوطي إلى أنطونان دي مارجري، 4 فبراير 1897، ضمن ليوطي، **الرسائل من الطونكين ومدغشقر**، ج 2، 137-142.

(6) من ليوطي إلى أنطونان دي مارجي، 4 فبراير 1897، ومن ليوطي إلى أخته، 20 فبراير 1897، في **الرسائل من الطونكين ومدغشقر**، ج 2، 142 و151.

ومدارس ومصانع لتوليد الكهرباء، قوامها المزارع والمعلّم والمهندس. وأولائك هم رموزها، ولا غرابة في ذلك في نظر من كان مكتوبا عليه أن يكون حاكما **بروقنصليا** للمغرب لاحقا، الذي كانت نظرته للمستعمرات وللمعمرين تتجاوز بكثير المشهد التقليدي لرؤساء المراكب البحرية يتزودون من الفحم في بعض المرافئ والتجار ينتقلون بين بعض المراكز التجارية والرهبان يشرفون على بعض مدارس التبشير المسيحي. إن مستقبل فرنسا في رأي ليوطي رهين بالاستعمار، لكنه استعمار له روح.

ويوم أضحت مقاليد المغرب بيديه بخمس عشرة سنة بعد ذلك، كانت لحظات الحماس الأول قد عادت إلى الاعتدال دون أن يخلّ ذلك بالحزم ولا بالعزيمة. لكن التشكك وربما اليأس كان قد تسرب منهما شيء إلى النفس من جراء بعض التجارب المحبطة. فتحوّل المغرب شيئا فشيئا من مثال من بين الأمثلة إلى غاية منفردة بذاتها. ثم جاءت الحرب ففرقت الفريق الذي كان ليوطي قد جمعه من حوله، واختطفت المنون الآخرين بعد ذلك بقليل، وصار الفريق «المنتصر» في السماء، كما كان يطيب له أن يقول عنه، يفوق الفريق «المناضل» على وجه الأرض. ويوم أتيحت له فرصة الزعامة في فرنسا عجز عن انتهازها. ثم إن حرب الريف وما واكبها من الإهانة، أتت على حلم تجديد الصرح الفرنسي من المستعمرات. وكل ما كان منها، أنها حجبت سياسته الأهلية بما كان من تتويج خصومه العسكريين والسياسيين بأكاليل النصر. ومجمل القول، أن المغرب ليس هو الذي زود فرنسا بالأعداد المتعددة من القادة الحازمين، ولكن فرنسا هي التي هبت لإنقاذ المغرب.

فما الذي جرى؟ لقد كان مساعدوه الأقربون في مستوى تطلعاته، لكن المعمرين الفرنسيين الذين كان ينتظر منهم الكثير كانوا دون ذلك، مع أن تجاربه الأولى في الطونكين غمرته إجلالا وتقديرا للمواطن الفرنسي في الخارج، حيث بدا له رائدا استعماريا مقداما يتصارع مع الميتروبول المتقاعس المناوئ في الغالب، ومع تعريفته الجمركية القاسية وضرائبه المثبطة والبيروقراطية الحكومية الجائرة (هذا فضلا عما للعمل في عين المكان من التبعات). وبالرغم من كل ذلك، فإن المعمر الفرنسي يطفو ويخرج منتصرا في أراضي بعيدة كل البعد عن الوطن. فهو يحتمل [106]

المقارنة مع المعمر الإنجليزي (وتلك علامة تنويه إذا تذكرنا أن ليوطي كان يقيس كل شيء في الاستعمار بالمقياس الإنجليزي، وإشارة إلى ما كان الفرنسيون يصفونه به من **عبقرية استعمارية**)[7]. وذلك هو الوجه المضيء أو الصيغة الفرنسية لروّاد القارة الأمريكية، وتلك صورة مواتية للمغرب الذي كان ليوطي يقول عنه دائما بأنه **فارويست** (Far-West) فرنسا.

لكن ليوطي صار يراجع نظرته إلى المعمر بعد سبع سنوات قضاها في الجزائر، حيث تبدى له ما ظل مستترا عنه إلى ذلك الحين من وجوه الاستعمار المظلمة. وكانت أعداد المعمرين هنالك كثيرة وتجمعاتهم متمركزة (بعضهم من الجيل الثالث المزداد هناك)، ومنجزاتهم المادية مرموقة، لكنهم منزوعون من كل عناية بأهل البلاد، لا يحركهم شيء من تلك الاعتبارات البطولية المشحونة بالقيم في رأي ليوطي. ولا تجد إلا الجنود والبيروقراطيين من ذوي الأفكار الضيقة (من الجنس الذي يكرهه ليوطي). والأوربيون في كل مكان يتصرفون تصرف الضفدعة تحكي الثور لسخافتهم وعجرفتهم واعتازهم «بأوربيتهم» على الأهالي. وخلاصة القول أنهم من أقبح ما في فرنسا وليسوا من أرقى ما فيها. وبالرغم مما كان في هذه الخلاصات من المبالغة، إذ لا تعني بالضبط إلا جانبا من المجتمع الاستعماري في الجزائر، فإن ليوطي أضحى نافرا من الهجرة الجماهيرية. وأراد للمغرب استعمارا انتقائيا مسيَّرا، واعتبر أن السبيل إلى ذلك هو الحماية، بما تلتزم به من صيانة الإمبراطورية الشريفة التي لا ينبغي لأراضيها على عكس الجزائر أن توزع على كل من يريدها من الأوربيين. وفي هذه الحالة، كما في الأحوال الأخرى، الحماية هي الدرع الواقي مما جرى في الجزائر من التجاوز.

بيد أنه لم يقع شيء مما تخوّف ليوطي منه بشدة ولا مما كان يصبو إليه من التطلعات السامية. ولم يتعرض المغرب أبدا لسيلان الهجرة المنتظمة. ولم يجتذب المزارعين القائمين بذاتهم والمتوفرين على شيء من المال. بل إنه اجتذب قدماء المحاربين المحالين على المعاش المحتاجين إلى المساعدة العمومية للانطلاق وإلى مساندة الدولة للاستمرار في العمل. وجلهم من المحاربين المتقاعدين الباحثين عن مآوي

---

(7) من ليوطي إلى هانري بيرانجي Henry Bérenger، 12 فبراير 1897، ضمن **الوسائل من الطونكين ومدغشقر**، ج 2، 149-148.

تأوي إليها بطولاتهم. على أن سلطات الحماية انتقت بعض المواقع لإقامة المزارع والمراكز الاستعمارية لصالح الأوربيين، وهي الأراضي التي احتفظ بها للاستعمار «الرسمي». وقد بيعت إلى حدود 1935 270.000 هكتار على يد الحكومة، جلها في قطع تتراوح بين مائتي وأربعمائة هكتار، مما تبلور في 1750 مزرعة موزعة عبر التراب حيثما بدا للحماية أن في وجودها فائدة. أما اقتناء الخواص للأراضي المغربية، فلم يكن تحت المراقبة، لكنه فاق ضعف ما بيع منها رسميا، إذ أن أزيد من نصف مليون من الهكتارات كانت بيد الأوربيين سنة 1934[8]. ومهما كان من انهيار وتيرة اقتناء الأرض أو ارتفاعها بحسب ما كان من أحوال الهجرة ومن ظروف الاقتصاد، فإن الاتجاه العام صار دائما إلى الارتفاع.

[107] وما أغضب ليوطي في الجزائر، ظل يقضُّ مضجعه في المغرب. ذلك بأن الأوربيين في المغرب أيضا كانوا مفتقرين لكل تعاطف مع الشعب المغربي. وكان يغتاظ بالخصوص مما وراء عبارة «سال بيكو» (Sale bicot) من شحنة التعالي، قائلا عنها في محاضرة ألقاها بالغرفة التجارية في ليون إنها عبارة «على درجة من الإهانة والخطورة تجعل من يرمى بها يدرك على التوّ ما تنطوي عليه من الاحتقار والتهديد». وقال في لقاء جرى في الرباط سنة 1921 نقلا عن رفيقه لمدة طويلة الكولونيل هانري بيريو : «هذا الشعب ليس دوننا وإنما هو شعب يختلف عنا»، مضيفا بأنه : «علينا أن نتعلم منهم أساليبهم مثلما يتعلمون منا أساليبنا، وليساير بعضنا البعض الآخر». وليس من باب الصدفة أن يكون قد جعل من التوفيق بين مصالح الأوربيين ومصالح الأهالي «ربما أصعب ما يعترض الحكومات الاستعمارية من المشاكل». فلا هي من الأمور اليسيرة ولا هي من الأمور المستحسنة»، لإن من قال بالتوفيق قال بالحلول الوسطى وبالتنازل وهو معرض بالتالي لإثارة السخط من كل ناحية». وكيف يتم التوفيق في محيط بشري متحيز باستمرار ؟ وكان ليوطي يقرّ في الأحاديث الخاصة بما كان عليه المعمر من عقلية «كراوط» (Kraut)[9] فيما يتصل بالكلام عن الأجناس، على اعتبار أن «الأجناس الدنيا» مصيرها أن تستغلّ (بالغين المشددة المفتوحة) «بلا شفقة». وخلاصته القائمة

(8) **الجداول الإحصائية السنوية للمغرب**، 12 : 64. وعن النشاط الاستعماري في عهد ليوطي انظر شام، **ليوطي في المغرب**، ص 132–138.

(9) [إشارة إلى الغلظة الألمانية بنظر الفرنسيين]

من ذلك أن الرواد الذين كانوا يطوعون الخلاء المغربي منزوعون «من الذكاء ومن روح الإنسانية على حد سواء»[10].

وهكذا لم يكن تعاطف ليوطي الصريح مع الشعب المغربي واحترامه البيّن للإسلام وإظهاره العلني لمظاهر الإجلال للسلطان مجرد تصرفات تمليها السياسة. إنه عمل بما كان يدعو إليه، محاولا أن يقاوم العنصرية الممقوتة، وأن يقنع الأوربيين والمغاربة بتبادل الاحترام بينهم، بل عواطف الود أيضا. وقد أوصى ليوطي بهذه العناية بالجوانب البشرية لنوكَيس الذي سعى في إثارة الثقة والاطمئنان في الشعب المغربي ليعمل يدا في يد مع فرنسا. وتبدي كل القرائن أنه قد أفلح في ذلك. فقد بوأته الاتصالات الشخصية التي تحولت إلى صداقات ثابتة مرتبة ليس فوقها مرتبة. وكان في خضم الغليان الوطني الأهلي والتقلبات الاقتصادية وعلامات الإنذار بالحرب يذكّر الأوربيين بقول ليوطي بأن : «واجبنا الجوهري الأول» فيما قال مرارا وتكرارا هو السعي في «أن يتعامل الجنسان بإخلاص وتعاطف». وقال لجماعة ممن كان من الفرنسيين قد حلَّ بالمغرب قبل 1917 وكان عددهم يتقلص : «أرجو لمستقبل المغرب أن يتسع هذا التعامل الصادق وأن يزداد استثمارا». وكان نوكَيس على بينة من الأرقام، إذ كان عدد الأهالي سنة 1937 بالنظر إلى عدد الأوربيين، في الجزائر بنسبة 7 إلى 1، وفي تونس بنسبة 11 إلى 1، وفي المغرب بنسبة 24 إلى 1. ولاشك أن كلامه ذهب أدراج الرياح، لأن جل الإحصاءات تثبت أن المعمرين الذين حلوا بالبلاد بعد 1925، كانوا أشد أنانية وأقل تسامحا ممن سبقهم[11]، علما مع ذلك بأن وحدة المصلحة تلغي تفاوت [108] السنين. ومع اشتداد نفوذ المهاجرين الأوربيين ومشاكلهم، لم تزدد الهوة بين المجتمعين إلا تفاقما.

وكان نفوذ المعمرين قد تعزز في السنوات الفاصلة بين انصراف ليوطي وحلول

(10) شام، **ليوطي في المغرب**، ص 28–29 و89. وأيضا بيدويل، **المغرب تحت السلطة الاستعمارية**، ص 202.

(11) من نوكَيس إلى جمعية «لي ماروك»، باريس، نونبر 1938. وأيضا نوكَيس في «مأدبة الفرنسيين المقيمين في المغرب قبل 1917»، 12 فبراير 1937 (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا نايط (Knight) **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية** (بالإنجليزية)، ص 92–93 و186.

نوكَيس. ذلك بأن صوت المعمرين لم يسمع إلى حدود 1919 إلا من خلال «الغرف الاستشارية» واللجان البلدية التي أعضاؤها من انتقاء الإقامة العامة. وكانت تلك الغرف وتلك اللجان وسيلة للاستخبار وإبداء النصيحة. ولا سلطة لها في القرار[12]. وذلك ما كان ليوطي يريد للأمور أن تكون عليه، لأنه كان يحب الشعب ولكنه لا يحب حكم الشعب. وما كان لهذا النظام أن يدوم، نظرا لرغبة المعمرين الطبيعية المتزايدة في الإدلاء برأيهم فيما قد يؤثر على مستقبلهم وعلى مستقبل البلاد التي اختاروها موطنا لهم. وتخلص ليوطي منهم، محتجا بكون فرنسا ليست لها السيادة على المغرب كما كان الحال في الجزائر، فلا محل فيه للمؤسسات السياسية الفرنسية. ولكنه تراجع عن ذلك، فأقام سنة 1919 مجلس الحكومة الذي أوحى بفكرة السيادة المزدوجة أو السيادة المشتركة أو **الكوسوفرينتي** التي وصفها بعض الظرفاء فيما بعد بأنها «جمعية السيادتين»[13]. ومؤدى ذلك كله أمر واحد، وهو ضرورة الإصغاء إلى أصوات المعمرين الأوربيين.

وكان بوسع مجلس الحكومة أن يتباحث ويتناقش في مجال عريض من القضايا. لكن لا حق له في التشريع بشأنها ولا حتى في التصويت. ولا سبيل له إلى عرقلة مشاريع الإقامة بواسطة التصويت ضد الميزانية. ولعل ليوطي كان يريد مجلسا لا يتجاوز ما كان عليه **الشفاتسبودي** (Schwatzbude)[14]، دكانا للثرثرة كما كان يقال عن برلمان الإمبراطورية الجرمانية السابق. لكن المجلس جاء يعكس صدارة أعضائه، وهم رؤساء وخلفان رؤساء غرف الفلاحة والتجارة والصناعة المنبثقة عن اللجان الجهوية للدراسات الاقتصادية (وهي مجالس اقتصادية) إضافة إلى مندوبي اللجان البلدية. ولما كان أعضاء الغرف منتخبين، فإن مجلس الحكومة كان في الواقع مجلسا منتخبا ولو جزئيا وبشكل غير مباشر[15].

---

(12) شام، **ليوطي في المغرب**، ص 74–75 و84–85. أيضا هالسطيد، **انتعاش أمة**، ص 41–42. وكان يوجد غرف موازية للفلاحة والتجارة والصناعة للمغاربة ولمن كان منهم عضوا في اللجان البلدية.

(13) بريمار (Brémard)، **الحقوق العامة والسياسية للفرنسيين في المغرب**، ص 23–24.

(14) [إشارة إلى المجالس الفيودالية الألمانية العتيقة على اعتبار أنها كانت غرف اللغو والثرثرة].

(15) شام، **ليوطي في المغرب**، ص 75. أيضا هالسطيد، **انتعاش أمة**، ص 42–43. وقد أقيم قسم مغربي في مجلس شوري الحكومة ابتداء من 1923.

ولم يكن ليوطي ليذهب إلى أبعد من ذلك. لكن سطيكَ كان يرغب في القيام بأكثر. ذلك بأن عدد المواطنين الفرنسيين في المغرب يوم حل بالإقامة كان يبلغ 66.000، فسمح سنة 1926 لمن كان منهم إلى ذلك الحين غير ممثل بأن ينتخبوا مباشرة من ينوب عنهم في مجلس الحكومة. وفي ذلك إيحاء بفتح أبواب الإصلاح الديموقراطي المساير لتعاطف سطيكَ مع المعمرين، كما كان قطيعة واضحة مع عهد ليوطي المطبوع بما كان عليه المارشال من روح المحافظة السياسية والوقوف بمفهوم الحماية عند معناه الضيق. وقد كان سطيكَ على العموم رمزا لإحياء سلطة البرلمان [109] على المستعمرات ولنهاية عهد **البروقنصلات** العسكريين ولحرية التصرفات الفيودالية. وجاء وكأنه «مبعوث في مهمة»، لتصدير ما تعودت الجمهورية تصديره منذ أيام الثورة الفرنسية من المراقبة والمركزية والاتحاد الوثيق مع فرنسا، مما كان عودة إلى سياسة الإدماج الرامية إلى جعل الإمبراطورية على شكل فرنسا، ونبذا لما كان ليوطي قد عيّن ليتصدى له[16].

وهكذا أعيرت قضايا المعمرين في عهدي سطيكَ ولوسيان سان مزيدا من العناية. وقد بلغ عدد المواطنين الفرنسيين في 1931، وهي السنة الثالثة من مقيمية لوسيان سان، 115.000 نسمة بزيادة نسبتها 42% في ظرف خمس سنوات. ولا أحد له مثقال ذرة من الحاسة السياسية كان يستطيع غض الطرف عن ذلك الرقم أو عن «معجزات» **الأوربيين** المثيرة في المغرب. ففي أقل من عقدين من الزمان تغيرت صورة الشواطئ الأطلسية نهائيا من شريط ضيّق من المدن الملتصقة بسيف البحر إلى كتلة من المراكز التجارية النشيطة الساعية في ربط الاتصال التجاري بالبلاد المطلة على المحيط الهادئ. فالدار البيضاء بعماراتها الناطحة للسحاب، أصبح شكلها شكل شيكاكَو، ولا تضاهيها أي مدينة في أوربا ولا في إفريقيا فهي **ميتروبوليس** المستقبل و«شاهد جليل على الطاقات والمبادرات الفرنسية»[17]. وجاء المزارعون الفرنسيون منجذبين بخصوبة التربة وبمناخ لا يختلف عن مناخ أودية كاليفورنيا، فغيّروا وجه السهول الوسطى بنفس الحماس،

---

(16) نايط، **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية**، ص 60–61 و64.

(17) ليوطي، الحفل على شرف السيد بول ديشانيل (Paul Deschanel)، «رئيس مجلس النواب»، 3 ماي 1914 في ليوطي، **كلمات ميدان العمل**، ص 104.

زارعين القمح في حقول شبيهة بسهول البوص (Beauce) في فرنسا، ومزودين البوادي بالسيلوات ومخازن الحبوب والضيعات المكسوة بالقرمود الأحمر، مشيدين المدن حيث لا يقوم سابقا سوى الخيام، ومقيمين الحياة الحضرية في ظلال القلع الضاربة في القدم.

وكان المعمرون ينقسمون إلى عدة شرائح سياسية يستقطب منها كل مقيم أنصاره. وكان أنصار سطيك أرباب الصنائع ومتوسط الزارعين وصغار المقاولين والتجار وموظفي الإدارة العمومية وكل من كان يتعاطف مع مبادئه الرادكالية الاشتراكية. أما لوسيان سان فكان من طبيعته ومن تكوينه يفضل رجال الغرف التجارية وذوي الصيت والقدرات الثابتة. وإذا اعتمدنا هذا التقسيم، فإن المشهد السياسي يشبه المشهد الفرنسي. لكن إذا ما توحدت الصفوف كما وقع بخصوص بعض القضايا، فإن ضغط أولائك الرجال وتلك الأموال كان يخترق البحر الأبيض المتوسط ليصل إلى باريس. وقد جربت قوة عضلاتهم في أمر الإطاحة بخليفة لوسيان سان هانري بونصو الذي كان عمله في الرباط منكود الحظ إلى أن صدر له الأمر فيما بعد بالرحيل إلى سفارة أنقرة. وكانت إقالته أمارة على قيام سلطان المعمرين. وجرى ذلك غير بعيد عن السنة التي أسندت فيها مهام الإقامة لنوگيس.

وقد تشاجر بونصو مع المعمرين في أكثر من مناسبة قبل أن يخسر الجولة بكاملها. وأول ما أزعجهم به، ما أبداه من الاهتمام بحقوق أهل البلاد والتعاطف مع الوطنيين. لكن إذا تغاضينا عن المظاهر، فإن غاية بونصو في طليعة 1934 [110] كانت ترمي فقط للحيلولة دون «تصالح» السلطان مع الوطنيين. فإنه أدرك عن جدارة ما في ذلك من العواقب الوخيمة على فرنسا. وقد نبّه باريس إلى أن الغضب الشعبي من أدوار المخزن في قضية الظهير البربري كان قد أدخل الفزع على السلطان وعلى وزرائه وجعلهم يعيدون النظر في سياسة المخزن. وأول خطوة للمخزن في الاتجاه الجديد إشاعة الكلام بأن الفرنسيين «خدعوا» السلطان. والنتيجة هي أن الاتصال بين السلطان والوطنيين الذين لم تكن الشقة بعيدة بينهم وبين العاهل أبدا، صار يزداد وثاقة بالتي هي أحسن. وتجلى ذلك في قارعة النهار في ماي من تلك السنة أثناء زيارة السلطان المدوية لفاس، حيث استقبلته الجماهير وهي تهتف «بيحيى السلطان» و«تسقط فرنسا». مما جعل التعامل بين الإقامة والمخزن «أمرا

عسيرا إن لم يكن مستحيلا». وتوقع بونصو أن تدخل العلاقات في «الدرب المسدود». ولا سبيل للخروج منه في نظره إلا بالتحرك السريع نحو الوطنيين ومنحهم بعض ما يطلبون وقطع الطريق على السلطان بتلك العملية، فإنه يريد أن يظهر بمظهر المحامي عنهم. ويوم تنجح تلك المناورة الأولى، كان بونصو ينوي الالتفات نحو السلطان والمخزن ليضمن لهم سلطتهم (كما كان الحال سابقا) مقابل العودة من ثم فصاعدا إلى «التعامل المخلص». واعترف بأن تلك الخطة كانت «في تمام الهشاشة يكتنفها الضباب من كل جهة». فكيف التنبؤ بردّ فعل الوطنيين وأي سبيل لكشف النقاب عن مناورات المخزن ؟ ويبقى مع ذلك احتمال إنجاح الخطة واردا. فالسلطان «شاب مغرور» مشتغل بحرمته حريص على مكانته. يضاف إلى ذلك أن الصدر الأعظم المقري والسي المعمري مربي السلطان كلاهما يساندان فرنسا مساندة تامة[18].

لكن هل كانت الجالية الأوربية لتوافق على سياسة التنازلات لؤلائك الذين كانت تغض الطرف عنهم واصفة إياهم بموزعي «مناشير البطن» ؟ وكان ينبغي أن لا يقع أدنى تردد بشأن الجواب على ذلك السؤال. ويوم صدر «برنامج الإصلاح» الوطني في نهاية 1934، قالت عنه **لافريك فرانسيز** **(L'Afrique française)** بأنه «متعصب فارع مهزوز المنطق». وإن بونصو نفسه استخف به قائلا : «إنه أطروحة لنيل بعض الدرجات الجامعية في القانون» أكثر مما هو مخطط للعمل[19]. وقد اختلفت الكلمات، لكن النتيجة واحدة إذ رفضت الحكومة مقترحات الوطنيين في الحين. والحاصل من كل ذلك أن بونصو بدا منزوعا من كل خبرة بالشؤون الأهلية.

على أن السبب الرئيسي في إقالته جاء نتيجة معارضته الصارمة لمطالبة المعمرين بمراجعة أوفاق الجزيرة الخضراء لسنة 1906 التي كانت تحدّ نسبة التعريفة

---

(18) هانري بونصو، «مذكرة عن المخزن المركزي»، 25 يناير 1934 في مراسلة من بونصو إلى وزير الشؤون الخارجية، 10 فبراير 1934، و.ش.خ.، **المغرب**، **413 : 114-117**. أيضا من المفوض العام هيلو (Helleu) لدى الإقامة إلى وزير الشؤون الخارجية، 1 يونيو 1934، و.ش.خ.، **المغرب**، **413 : 122**. أيضا هالسطيد، **انتعاش أمة**، ص 199.

(19) هالسطيد، **إنتعاش أمة**، ص 62-63. وأيضا كَاليسو، **أرباب المعامل الأوربيون في المغرب**، ص 64.

الجمركية عند 12,5% من قيمة البضائع، وتحول دون حماية المنتجات المغربية ومصنوعات المعامل المحلية وكل إمكانية للتفاوض بشأن تبادل الامتيازات التجارية.

[111] وكان بونصو يعترف بما في نظام الجزيرة الخضراء من «الحيف والتقادم». لكن الأزمة الاقتصادية المهيمنة في أواسط الثلاثينات كانت في نظره لحظة غير مواتية للتغيير. وكل تعديل في مقتضيات الجزيرة الخضراء حسبما ما قال : «مستحيل وربما غير ممكن». يضاف إلى ذلك، أنه كان غير متحمس للدعوة الملحة لكثير من ذوي النفوذ من رجال الأعمال لتوثيق الروابط بين المغرب وفرنسا حتى يصيرا كتلة اقتصادية إمبرالية واحدة. وما كان ليصطنع الأصدقاء بما قال بصريح العبارة في مجلس الحكومة من أن إدماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الفرنسي «فكرة طوبوية» لا سبيل لأخذها بعين الاعتبار[20].

وهكذا لم يفلح بونصو في الدفاع عن الشؤون الأهلية ولا في الحرص على مصالح المعمرين. وكان ديبلوماسيا في الأصل (فهو الذي وفق في التفاوض مع ابن عبد الكريم في 1926)، ولذلك فإنه تكلم بلسان وزارة الخارجية. وكانت باريس قد استبعدت فكرة المراجعة، لكن المفاوضات الثنائية مع الموقعين على أوفاق الجزيرة الخضراء ظلت واردة. على أن رفع القيود عن التعريفة فيه علة من جهة لزوم أداء ثمنه بامتيازات تجارية تمنح للموقعين بتكليفة يعتبرها جل الأوربيين جد مرتفعة، إذ لا مفر من أن يرتفع مستوى المعيشة ومستوى الأجور. ولن تجني التجارة المغربية في الخارج ما من شأنه أن يعوّض تلك الخسارة. ومع مرور الزمان ويوم تأتي التنازلات أكلها، يومئذ ينعم المغرب بحرية جمركية حقيقية. لكن قلَّ من كان من المعمرين يود انتظار تلك اللحظات. وأما مقترحات بونصو فكانت مرفوضة، لأنه اقترح مخططا لتوفير المداخيل للإدارة من جهة الجمارك مرجئا بذلك أسباب التخفيف عن المعمرين[21].

ولا غرابة في عجز مخطط بونصو عن إخماد هيجان المعمرين من أجل المراجعة، الذي بلغ ذروته سنة 1934، حيث تحول إلى هجوم سافر على شخص المقيم.

---

(20) كاليسو، المرجع المذكور، ص 103.

(21) توجد تفاصيل المعركة من أجل مراجعة التعريفة لدى نايط، **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية**، وبخاصة في ص 134–175.

مما يوحي بأن قضية الجزيرة الخضراء لم تكن هي السبب الوحيد في النزاع الذي كان للاعتبارات الشخصية والسياسية فيه نصيب إلى جانب تباين الآراء حول الميزانية والسياسة الأهلية. وكانت المصلحة الاقتصادية هي حجر الزاوية من كل ذلك بدليل تحالف غرف الفلاحة والتجارة والصناعة على المقيم. وعندما اصطدم المعمرون بصمود بونصو، فإنهم صاروا يطالبون بتحويل مجلس الحكومة من هيأة استشارية إلى هيأة تقريرية لها حق التصويت (وذلك بمثابة خطوة جبارة نحو المجلس التشريعي). كما صاروا يمارسون الضغط من أجل إحداث «**مجلس اقتصادي**». ومن شأن ذلك أن يمنح المعمرين مزيدا من النفوذ في الرباط ويخول آراءهم مزيدا من الوزن في باريس. لكن بونصو رفض كلا المطلبين[22]. ولجأ المعمرون في النهاية بنجاح إلى لعبة اعتصام الرومان بكدية[23] الأفانتين. ذلك بأن أعضاء مجلس الحكومة امتنعوا عن المشاركة في دورة دجنبر 1935، واستقال منه أعضاء غرفة الدار البيضاء أول الأمر، ثم تبعهم باقي أعضاء غرف التجارة والصناعة في المغرب كله. [112] ولما سئمت الحكومة الفرنسية من كل ذلك، أشعرت بونصو بالاستعداد للانسحاب، وتمت ترقيته إلى رتبة سفير لفرنسا إشارة مشوبة إلى ما سبق من توفيقه أو فشله.

وتسلم مارسيل بيروطون شارة ليوطي من بونصو. وكان أقرب المقيمين العامين من **الغاية المنشودة** لدى المعمرين، إذ كان يحترم المجهود والموهبة والمال، ويدافع بحزم عن مصالح الاستعمار، ويقاوم الوطنية الأهلية بما لا يخلو من منطق، متصرفا بالميزانية بكل صرامة ومقاوما كل إسراف حكومي بكل ما أوتي من قوة الشخصية ومن الصلابة في الرأي. وهو أيضا له شيعته. فكان لينا مع المزارعين ومع رجال الأعمال، فظا مع صغار الموظفين ومع النقابيين. وما عرف عليه أبدا أنه فاه بكلمة طيبة واحدة في حق اليسار السياسي. لكنه على العموم تكلم ولاشك في صالح الأوربيين بأكثر مما فعل أسلافه في المنصب، لأن الظروف كانت مواتية لشخص مجبول على النطق العنيد بالعبارة الصريحة. وإن السلطان نفسه أصغى لمخططاته المتقشفة الهادفة إلى تجديد صرح الاقتصاد.

---

(22) يقول نايط إن تلك المقترحات كانت بمثابة «ثورة» في حكومة الإمبراطورية الشريفة، ص 208 من كتابه المذكور.

(23) كدية في مدينة روما اعتصم بها الرومان ذات مرة من هجوم قبائل بلاد الغال عليهم.

وقد بادر بيروطون إلى تعزيز مشاركة المعمرين في تسيير شؤون الحماية، فأحدث المجالس واللجان الاقتصادية، ومنها اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي التي تستشار مبدئيا في كل قضايا الاقتصاد، واللجنة العليا للعمل الاجتماعي والشغل لتستشار في كل ما يتصل بالقوة العمالية. وانضم الأهالي إلى كلا الهيأتين، ولكن عدد الأوربيين يفوق عدد المغاربة بكثير. والنتيجة هي أن الأوربيين تحصنوا بقوة في مجالات كان ليوطي وبونصو المسكين قد حاولا أن يوقفاهم فيها عند حدودهم. واقترن ذلك بتوسيع مجال القرض للمزارعين والتجار وتمديد آجال التسديد «للمستدينين ذوي النية الحسنة». وجاء متدفقا في سيل من الظهائر والقرارات التي أذاعت صيت بيروطون[24]. وسواء كان ذلك عن وعي أم عن غير وعي، فإنه قطع الطريق على الجبهة الشعبية التي في حالة إقدام حكومتها على الإصلاح، فإن اللعبة قد تستعصي عليها، ذلك بأن ما أعطاه بيروطون لا سبيل لأحد أو لأي حكومة أن تسترجعه بسهولة.

وجاء تعيين بيروطون في منصب المقيم بإيعاز من المعمرين الذين كانوا يتشوفون إلى رجل خبير بأساليب حل المعضلات الاقتصادية. وجاء من تونس، ومن ورائه سوابق جيدة في هذا الصدد. وقيل له لدى حلوله بالمغرب بأنه لم يسبق لقائد أن انتظره الجميع بمثل ما كان هو منتظرا من فارغ الصبر، لأن الظروف ظروف استنفار وتشوف وقلق. وقال رئيس الغرفة الفلاحية في الدار البيضاء مثلا بأن المغرب كان : «في منعطف حاسم» من تاريخه الاقتصادي[25]. والذي كان يشغل بال المعمرين بالدرجة الأولى، هو الافتقار إلى الأسواق الخارجية لمنتجات ضيعاتهم. ولا غرابة في تلك الشكوى التي كان مصدرها من الصعوبات الدولية المنعكسة عن غير قصد ولا مكايسة على الإمبراطورية الشريفة والمثيرة للضجة والضجر في العالم بأسره لدى المزارعين المنتجين لمواد التصدير. لكن شكوى المغرب يتخللها [113] شيء من المرارة الساخرة، ذلك بأن أوربا وأميريكا فوجئتا بما كان من إقلاع اقتصاد البلاد القوي والسريع، فكأنها تبوأت مكانة في الأسواق الخارجية لحبوبها وغلل

---

(24) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1232 (5 يونيو 1936) : 662–663، والعدد 1236 (3 يوليوز 1936) : 807–812، والعدد 1237 (11 يوليوز 1936) : 854–855 و858.

(25) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235 (26 يونيو 1936) : 788–789.

جنانها وكرومها وحوامضها ومصبراتها وسببيها النباتي لا لشيء إلا لترى مبتكراتها تصاب بالإهمال والفناء، وما فتح من الفتوحات يهجر هجرا. وقد عبر عما في ذلك من الأسى أحد **الفيوماركان** ممن جذوره تعود إلى ما قبل الحماية، فقال بواضح العبارة : «إن عرق جبيننا وتضحياتنا الكبرى هي التي حولت خلاء المغرب إلى حقول وإلى بساتين وإلى كروم، فإننا أنجزنا في ظرف عشرين سنة ما لا ينجز إلا على مدى جيلين. لكن هذه الخيرات الجديدة أتت أكلها وقت أصبحت الظروف الاقتصادية تحول دون ترويجها فصرنا إلى الفقر يوما بعد يوم». وعبر مارسيل شابون (Marcel Chapon) رئيس الغرفة التجارية في الدار البيضاء عن غضبه، وكان في طليعة من عارض بونصو، فقال : «إننا معتزون بمنتجاتنا، مهتمون بأسواقنا، مغتاظون من الممارسات التجارية التي لا سبيل لنا عليها (يعني بيع البضائع الأجنبية **بالدامبينك**)، والتي تضطرنا إلى البيع بخسارة وإلى الركود والبطالة». وقد اختلفت الألفاظ، لكنها تسير كلها في الاتجاه نفسه، ذلك بأن مقتضيات الجزيرة الخضراء تركت المغرب أعزل أمام خصومه، كأنه على حد قول نوكَيس فيما بعد «مدينة مفتوحة» غير محمية، وسط عالم ترتفع تعريفاته الجمركية كالأسوار[26].

ومن سوء حظ المغرب، أن جانبا من الشكوى مصدره في فرنسا التي اتهمت بالتغافل عن المغرب أثناء مفاوضاتها الاقتصادية مع باقي البلدان. قال نوكَيس : «كثيرا ما بقي المغرب مبعدا معزولا مضحًّى بمصالحه»[27]. وكان الانتقاد يمتد أيضا إلى ما يتصل بالاتفاقيات التجارية الفرنسية المغربية المباشرة، نظرا لتقلص حجم كوطات المنتجات المغربية المسموح بدخولها إلى فرنسا، مما كان لا يخلو من مبالغة إذ كان المزارعون في الميتروبول يتخبطون في مشاكل انهيار الأسعار وانغلاق الأسواق، شأنهم شأن نظرائهم في المغرب، وكانوا في حاجة ولاشك لتلك الفجوة الآتية من إغلاق الأبواب أمام المنتجات المغربية. على أن المصيبة الكبرى في اللعبة الفرنسية المغربية من نظام الإعانة الرسمية للفلاحة في المغرب التي

---

(26) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235 (26 يونيو 1936) : 789 و795. أيضا، «خطاب الجنرال نوكَيس في حفل اختتام معرض الدار البيضاء الدولي»، 24 أبريل 1937 (**أرشيف نوكَيس**).

(27) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235 (26 يونيو 1936) : 788.

كان لا مناص لها من مساعدة الدولة بشكل أو بآخر لتنتفع. ففي سنوات الرخاء، تحتسب تكاليف تلك الإعانات من لوازم ازدهار الجالية الأوربية وتشجيعها على المثابرة وعلى إثبات الوجود الفرنسي. لكن في السنوات العجاف، كان ذلك عبئا يشتد منه ضجر المنتجين ومن يؤدي الضرائب في الميتروبول.

والقصة كلها قصة خبز وخمر. أما بخصوص القمح، فإن ما كان يعتبر سابقا غلة مناسبة الثمن للتخفيف من جوع أوربا، تحوّل الآن إلى منافس قوي يعمل لمصلحة الخبازين في فرنسا. وكانت فرنسا إلى سنة 1928 تقتني كل ما ينتجه المغرب من القمح بأثمنة أعلى مما يباع في الدار البيضاء. لكن هذه الخطوة السعيدة [114] انتهت بما كان من فائض الإنتاج العالمي سنة 1929 وفائض المخزون سنة 1930، وإن كانت الالتزامات الإمبريالية قد جعلت فرنسا مع ذلك تسمح لكوطا من القمح المغربي بدخول أسواقها دون رسوم جمركية في السنوات العجاف. وكان ذلك من باب السخاء وليس من الضنانة، علما مع ذلك بأن المزارعين الاستعماريين المثقلين بالقناطير المقنطرة من القمح كانوا أيضا غارقين في الديون. وكان منتجو الكروم العائمون هم كذلك في أنهار من الخمور، ينتظرون شيئا من تلك الإغاثة. ولو حرموا منها لكان مصير «المئات من الأوربيين» و«العديد» من الأهالي إلى الغرق . لكن بالرغم من ضغط مسترسل، لم تسمح فرنسا بوصول الخمور المغربية إلى الموائد الفرنسية. ولذلك اضطرت الحماية على مضض إلى السعي في منع المزيد من زراعة الكروم حتى تبقى الأسعار المحلية تحت مراقبتها فتستطيع اقتناء فائض الإنتاج. وحذا الغضب بمنتجي الكروم إلى اتهام فرنسا بغض الطرف عنهم، مع ما سبق من تحذيرهم مرارا وتكرارا من مغبة الزيادة في المساحات المزروعة بالأعناب(28).

وكان لا سبيل إلى حلول مرضية لتلك القضايا المدمرة التي حملت في لحظات اليأس بعض المعمرين على رفع الأصوات بما لا يخلو من الغموض والتهديد، مطالبين بالحرية الاقتصادية من كل ما كان المغرب يعاني منه من «المثبطات الداخلية

(28) ستيوارت، **اقتصاديات المغرب**، ص 88–91 و98–100. انظر أيضا نوكَيس، «مأدبة زارعي الكروم»، 7 أبريل 1937 (**أرشيف نوكَيس**). وانظر تفاصيل كوطات القمح ودعم الأسعار عند نايط، **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية**، ص 106–121.

والخارجية»[29]، مما كان له دوي شبيه بدوي الإعلان عن الاستقلال. ولكن هل كان بوسع الفلاحة الأوربية في المغرب أن تصمد في سوق عالمية حرة مفتوحة دون مساندة حكومة الحماية أو فرنسا ؟ فإن تلك الزراعة كانت «من طبيعتها عالية التكاليف عالية الأرباح بسبب غلاء منتجاتها. وذهب بعض مؤرخي الاقتصاد إلى القول بأن الصادرات المغربية ما كانت لتروج في الأسواق الخارجية لولا «ثقل» الإعانات الرسمية. ونقف على ما يثبت ذلك في تقرير معاصر[30]. وهل هناك من بديل ؟ فيوم أصبحت الإعانات غير مؤكدة، خطا المغرب خطوة نحو السوق العالمية بقوة الاضطرار، بل كان في ذلك نوع من التحدي.

وبدا وكأن المعمرين أضحوا يومئذ ينظرون بنظرة موحدة إلى أرضهم وإلى مستقبلهم بعد أن كانت الخيرات قد تنامت (في تلك اللحظة على الأقل) وباتت الحاجة ماسة يومئذ إلى من يقتني تلك المنتجات. وكان دور بيروطون أن يكافح من أجل استقلال المغرب التجاري وأن يسهر على تحولاته الاقتصادية وعلى بيع بضاعته. وتلك مهام كان راغبا في القيام بها، فإنه ذكّر بأن مهمة ليوطي كانت مهمة التطويع والابتكار، بينما مهمته هو تنسيق الجهود وتجديد الإنعاش، قال : «إننا نعاني من تفاقم بعض المتاعب ونمرّ من «**أزمة نمو**» ليست من أقل ما يعتري المرء من الآلام». لكنه كان متحمسا «للمهام الشاقة»؛ وكان على يقين من «التغلب عليها في النهاية» بمساعدة المعمرين وسداد الرأي والإقدام في العمل»[31]. ومعلوم [115] أنه لم يسمح له بالقيام بأدوار كارنو[32] وكأنه انبعث في المستعمرات يرتب للنصر في المجال الاقتصادي. فإن الجبهة الشعبية سرعان ما أقدمت على إبعاده عن المنصب، وإن كان ما أثاره من التشوفات قد زاد في حدة ما نتج عن إبعاده من المرارة. وكان من تبصر حكومة بلوم أنها أقالته وهو في باريس، بل منعته من العودة إلى الرباط حيث كان يقال إنه لو رجع لما تخلى المعمرون عنه أبدا.

---

(29) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235 (26 يونيو 1936) : 789.

(30) ستيوارت، **اقتصاديات المغرب**، ص 100. أيضا كارسان Garcin، **سياسة الأقساط**، ص 202–203.

(31) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235 (26 يونيو) : 789 و791–792.

(32) [كارنو (1753–1823) أحد زعماء الثورة الفرنسية الكبرى الذي أعدّ أسباب حمايتها من هجوم ملوك باقي أوربا عليها].

وتلك هي الظروف الحادة التي حل فيها نوكَيس بالمغرب. ولا يفرق بين حفلات استقباله وحفلات استقبال بيروطون سوى بضعة أشهر. ولم يخف المسلمون عليه امتعاضهم من السياسة الحزبية التي ذهب بيروطون ضحيتها ولا من حكومة تبدي بقرارها ذاك ضعف اكتراثها باهتماماتهم. وكتبت **لا بوجي دي فاس** (La Bougie de Fès) قائلة : «ما أكثر الفرنسيين الذين كرسوا جزءا كبيرا من حياتهم في المستعمرات ليبتعدوا عن الأدران الكريهة لما يسمى بالحياة الحضارية في الميتروبول، زاهدين في الكثير من الملذات من أجل التمتع بالعيش الحر من خلال العمل الشاق بعيدا عن خزي السياسة الحزبية وسخافتها»[33]. وذلك ضرب من الكلام الغريب اللاذع من قبل من كان ملتزما على الخصوص بنقل فضائل «الحضارة» الفرنسية إلى المغرب، ومن شبه المستحيل أن يحمل النخبة الأهلية على احترام رسل فرنسا لديها.

وبالرغم مما قيل عن نوكَيس بأنه المثال الناصع عن الاستمرارية، فإن استبدال ثلاثة مقيمين عامين في ظرف ثلاث سنوات كان يفند زعم باريس بالتمسك بالاستمرارية في الحماية. يضاف إلى ذلك أن لا أحد كان قد نسي يوم إقالة رئيس شرطة باريس جان شياب (Jean Chiappe)[34] في فبراير 1934 (التي فتحت باب المظاهرات الدامية ليوم 6 من الشهر نفسه)، وما كان من عرض منصب الإقامة عليه في المقابل. وكان نوكَيس من ناحية أخرى ممن لا سبيل إلى انتقاده بالرغم من تعيينه من قبل بلوم. «إنه [كما قالت بعض الصحف] يتمتع بكل خصال الذكاء والقلب والتجربة والحكمة والشجاعة للإشراف على مصالح فرنسا» في البحر الأبيض المتوسط. «فمع الجنرال نوكَيس يعود إلى المغرب تقاليد ليوطي ومذاهبه وروحه[35]». والحالة هذه، فإن الأسباب الدولية الداعية لتعيين نوكَيس

---

(33) **لابوجي دي فاس** La Bougie de Fès، 17 شتنبر 1936. أيضا **لي جورنال دي كزابلانكا** Le Journal de Casablanca، 15 شتنبر 1936.

(34) [جان شياب (1878–1940) والي باريس عند اصطدام أحزاب اليمين بأحزاب اليسار في شوارع باريس يوم 6 فبراير 1934، وكان ذلك من ممهدات انتظام صفوف الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1936].

(35) **لي سوار ماروكان** Le Soir marocain، 17 شتنبر 1936، ينقل عن الفيكَارو Le Figaro الباريسية.

كانت متجلية حتى لدى أشد المتضجرين من التغيير، إذ كان الانقلاب العسكري في إسبانيا، انطلاقا من تمرد الجيش في المنطقة الخليفية في يوليوز 1936 (يوم كان بيروطون مازال في الرباط)، يشكل تهديدا على أمن المنطقة الفرنسية لا يقل خطورة عن خطر ثورة الريف. والواقع أن ذلك هو السبب الرسمي الداعي إلى تنصيب «ربان جديد». وكان نوكيس ثاني مقيم بعد ليوطي يمسك بزمام المسؤولية السياسية والعسكرية في آن واحد. وكل من ينظر إليه من هذا المنظور لا يملك إلا أن ينوه بيقظة الجبهة الشعبية الإمبريالية عوضا من أن يؤاخذها بالافتقار إلى «الروح الاستعمارية». وقد تصدت صحيفة **لي بيتي ماروكان** (Le Petit marocain) لما راج من كثرة الكلام عن «سوء الاستقرار في الإقامة»، وعما فيه من «المس بمصالح البلاد»، قائلة إنه من لغو الصبيان. [116] [ومما جاء في أقوالها] : «إننا لسنا في حاجة إلى من يمسك بيدنا ليقودنا إلى مصائرنا، ولا حاجة إلى المبالاة بمن يقوم مقام القائد، إن نحن فتحنا بصائرنا بما يكفي لنتقدم من تلقاء أنفسنا. وحكمتنا وحذرنا ووحدة الرؤية وتنسيق العمل بيننا وتفانينا من أجل مصالح جماعتنا، كل ذلك يمكننا من تجاوز ما يكون من عدم الاستقرار الحكومي الذي لا أثر له إلا إذا تأثرنا نحن به»[36]. وهذا كلام واقعي حكيم يبدي علانية ما كانت عليه الجالية الاستعمارية من القوة الذاتية.

وقد حاول نوكيس لدى اتصالاته الأولى بالمعمرين أن يطمئنهم بالتنويه ببيروطون. حتى إن الوطنيين اعتبروا ذلك النوع من المداراة السياسية نبذا لوعود الإصلاح من قبل بلوم. والواقع أن المبادرة إلى الإصلاح منذ الأيام الأولى كان مفروغا منه، فلا إصلاح إلا بعد العودة إلى النظام والثقة في كل مجال. ولن يكون عندئذ إلا بالروية وبالتي هي أحسن. بيد أنه لا مناص من الإصلاح، وسلحفاة الخرافة الفائزة عن غير موهبة هي أحسن ما يمكن أن يرمز لنوايا الإصلاح لدى الجبهة الشعبية. وقد ظل نوكيس في الوقت نفسه يردد أن شغله الشاغل هو تحسين مستوى عيش أهل البلاد وليس الجالية الاستعمارية، مما لو قيل مثله عشرين سنة

---

(36) نوكيس، «خطاب في الهيئات المنتخبة لناحية الرباط»، 7 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوكيس**). وأيضا **ماروك ماطان** Maroc-Matin، 17 شتنبر 1936. وأيضا **لانفورماسيون ماروكان** L'information marocaine، 16 شتنبر 1936. وأيضا **لي بيتي ماروكان** Le Petit marocain، 19 شتنبر 1936.

بعد ذلك لكان من شأنه أن ينزل بالجماهير الأوربية إلى الشوارع لسب المقيم العام والبصاق عليه. وعدم وقوع شيء من ذلك، لا يمكن أن يعزى إلا لما كان معروفا في نوكيس من الدهاء في ربط الاتصال بالناس، وأيضا من إدراك المعمرين لواقع الأمور في تلك الظروف.

وكان الانتقال الهائل من أسبقية إلى أخرى نتيجة إلى حد ما لتقلبات المناخ. ففي ماي، أشار شخص واحد فقط ممن جاؤوا للسلام على بيروطون إلى ما كان يهدد الموسم الفلاحي من تظافر داهيتي الجفاف والفيضان[37]. أما في أكتوبر فإن عموم المصيبة كان باديا للعيان، بحيث صار خراب الحقول يتجاوز يومئذ أزمة أسواق التصدير في اهتمامات الحماية. ويوم اختلط ذلك بالمظاهرات الوطنية في الدار البيضاء وفاس في شهر نونبر، فإن الشؤون الأهلية أضحت مسبقة بشكل جلي على كل قضية أخرى. يضاف إلى ذلك أن نوكيس كان يربط رفاهية الأهالي بازدهار الحماية الاقتصادي جملة وتفصيلا. وكل ما يسعى في النهوض بمستوى عيش الأهالي، يعتبر من «أكثر السبل سلامة» للسعي في ازدهار الفرنسيين في المغرب، وفي ذلك ما من شأنه أن يدخل شيئا من الراحة على المزارعين.

وكانت أقوال نوكيس العمومية لا توحي إلا بالقليل مما كان الأوربيون يتشوفون إليه من عبارات التشجيع. فإنه قال لدى جولاته عبر المدن في 1936 و1937 بأن الحماية ستسعى بكل ما لديها من النفوذ في التخفيف من مضاعفات [117] الأزمة الاقتصادية، صوناً «لمنجزات الاستعمار في المغرب التي تثير الإعجاب». على أن كل وعد من ذلك النوع يوازنه التذكير بمشاكل الحاضر والمستقبل. قال : «لابد من أن يبقى أمام أنظارنا باستمرار أن الظرفية القائمة تستوجب تقليص الميزانية، وأن بؤس الأعداد الوافرة من محمينا يتطلب المساعدة الملحة المستعجلة، وأن التنسيق بين مقتضيات اقتصادنا ومقتضيات اقتصاد الميتروبول واقتصاد جيراننا في الجزائر أمر واجب»[38].

---

(37) **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235، (26 يونيو 1936) : 790.

(38) نوكيس، «الرد على ثلاث خطب أوربية»، مكناس، 20 أكتوبر 1936. أيضا «خطاب في مؤتمر الاستعمار في الرباط»، 15 أبريل 1937 (**أرشيف نوكيس**). وانظر التعليق المتمعن لكولفين عن أوضاع المعمرين وآفاق المستقبل في كتابه : **فرنسا في المغرب**، ص 47–49.

وأخبر نوكَيس أرباب الإنتاج في مكناس بأن الحكومة الفرنسية جعلت «عددا معينا» من الكوطات الجديدة «للعديد من أصناف الإنتاج الفلاحي»، متيحة مزيدا من المنافذ للمنتجات الزراعية. لكن إنشاء مكتب للحبوب جاء يوحي بأن أولائك الذين كانوا يناضلون من أجل بيع حبوبهم في الأسواق الخارجية بأعلى ثمن، أصبحوا مضطرين الآن لبيعها في السوق المغربية بأثمنة تقرّها الحكومة. وقد ارتفعت الأسعار المحلية ارتفاعا مذهلا (إذ ارتفع ثمن القمح الطري من 69 فرنك للقنطار سنة 1935 إلى ما كاد يناهز ضعف ذلك أي 132 فرنك سنة 1937). ولا تعويض في ذلك، ولا ما يرضي المنتجين، كما قال رئيس الغرفة الفلاحية في الدار البيضاء الذي ذكّر بما كانت عليه حسابات المزارعين من سوء التوازن وبما عليهم من الديون القديمة[39]. ولا حاجة لهم إلا بالأسواق في الخارج وبحرية السوق في الداخل ليحولوا حبوبهم إلى ذهب هم أحق الناس به.

وقد يقال إن كل هذا النحيب لم يكن سوى تصوير مغربي لجشع سايلاس مارنرز[40] (Silas Marners) أو شكوى البخلاء المترفين يحكون الفاقة. لكن هذا التأويل لم يبد صائبا في نظر لوسيان باي (Lucien Paye)، الأستاذ يومئذ في ثانوية المولى يوسف في الرباط، ووزير التربية الوطنية في فرنسا وسفيرها الأول لدى جمهورية الصين الشعبية فيما بعد. فإنه طاف البادية حول فاس سنة 1937 مستجوبا للمعمرين وسائلا إياهم الرد على أسئلة مكتوبة بقصد تفهم الأوضاع الاقتصادية للفلاحة الاستعمارية. وبدا له أن المزارعين الذين كانوا قد اقترضوا الأموال لاقتناء أراضيهم ولتجهيزها وبناء المنازل وبناء ملحقات الضيعات قبل 1932، يعانون مُن انهيار قيمة الأرض والأسعار الفلاحية، بحيث كانت قيمة ما يملكون في منتصف العقد ليست سوى ثلث ما كانوا قد صرفوا من الأموال، وما كانوا ينتجون لم يعد يرغب فيه أحد في فرنسا ولا خارج فرنسا. وكل استمرار في الزراعة يعني مزيدا من القروض للبذر ومزيدا من النفقات المتلاحقة. وكانت الديون الواجبة للأبناك الخاصة وللمؤسسات العمومية تتراكم، وحالات الإفلاس

(39) نوكَيس، «الرد على ثلاث خطب أوربية»، مكناس، 20 أكتوبر 1936 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا **الجريدة الرسمية** 25، عدد 1235 (26 يونيو 1936) : 790.

(40) [سايلاس مارنرز بطل قصة الكاتبة الإنجليزية جورج إليوط].

لم تكن قليلة في طليعة 1934 متبوعة بما يحطم المعنويات من المصادرات ومن البيع. ولا شيء في ذلك يدعو المعمرين إلى الارتياح، أو يمكن أن يقتاد به الفلاح الأهلي[41].

وعلى غرار أرثور يونك[42] (Arthur Young) المهندس الفلاحي الأنجليزي الذي تجول في فرنسا ليلة اندلاع الثورة الكبرى، فإن لوسيان باي خلى بين [118] المعمرين وبين أن يتكلموا عن أنفسهم، وما أكثر ما لديهم من القول. وقالوا له إنهم سئموا ما يرمون به من أنهم حثال الاستعمار وأجلاف أصابوا الثروة من استغلال الأهالي، ويعيشون «عيشة القصور» وسط النخيل. [قال أحدهم] : «لو أن الناس عوضا من اعتبارنا طبقة وسطى من المزارعين أصابوا الغنى من كدح الآخرين، جاءوا ليطلعوا على ما نحن عليه في الواقع وكيف نعيش وتفهموا مشاغلنا وأعباءنا، لكان ذلك خير مساعدة لنا». ولم يترددوا في الاعتراف بأنهم كانوا يريدون الثراء السريع. وأنهم لا يحبون تلك الأرض ولا شعبها. لكن الأغلبية من المعمرين كانوا من صنف آخر، رجال نزاهة وكد وجهد، مدركين وعورة الطريق إلى الخيرات، متطوعين لجعل المغرب موطنا لهم، غير متطلعين لاستنزاف أموال الحكومة بما تقدم لهم من السند في السنوات العجاف. [قال أحدهم] : «إن أحلى ما يحلم به كل معمر هو أن يكون ذات يوم في مستوى ما يرتبط به من العقود». لكن الواقع هو أن المعمر مصيره إلى الغرق لولا مساعدة الحكومة، وهو على علم بذلك. وكان بعض المزارعين عليهم من الديون ما لن يسدد إلا بعد ستين سنة. [قال أحدهم] : «جلنا يتجاوز الخمسين من العمر وكلنا سنكون تحت الثرى قبل أن نتحرر من تلك الديون»[43].

ولا سبيل إلى الخروج من المأزق إلا بمساعدة الحكومة. وقد اقترح المعمرون خلافا لأقوالهم المتواضعة، بأن تلغي الحكومة الديون الفلاحية (وقدرها 126

---

(41) باي، «الفلاحة في ناحية فاس»، C.H.E.A.M.، محاضرة، 2 يونيو 1937.

(42) [آرثر يونك (1741–1820) مهندس زراعي إنجليزي طاف فرنسا ليلة اندلاع الثورة الكبرى سنة 1789، ثم نشر كتابا بما رأى من أحوال البلاد].

(43) باي، المرجع المذكور، ص 15–16 و18–19. أيضا كادي (Gadille)، الفلاحة الأوربية في المغرب»، ص 144–158.

مليون فرنك) الواجبة للصندوق الفيدرالي للتعاضد والتعاون الفلاحي، وهو بنك فلاحي حكومي، أو أن ترفع من قيمة الأرض برفع أثمان المنتجات. وكان من شأن دعم الأسعار بذلك الشكل الثوري أن يمكنهم من تسديد ديونهم[44]. لكن تلك الحلول لها أبعاد مالية مربكة فلم تؤخذ أبدا بعين الاعتبار. وكان من الممكن التقدم على نفس الدرب الذي سارت فيه الحكومة السابقة، فتنصح باعتماد منتجات جديدة وتساعد في البحث عن الأسواق وتمكن من القرض بشروط مخففة، وكل ذلك من الحلول المجربة الملموسة البعيدة عن كل مجازفة. وصار النور يلوح في الأفق بعد أن التزمت الحكومة للمعمرين بالسعي الحثيث في مراجعة عقد الجزيرة الخضراء حتى تنفتح الأسواق الخارجية أمامهم. كما تعهدت بتمهيد السبيل لترشيد الروابط الاقتصادية مع فرنسا. وهكذا انتقلت بعض مهام بيروطون إلى نوگيس.

وكانت التجارة هي الوجه الآخر من المعادلة الاستعمارية. وكانت جماعة رجال الأعمال الأوربيين الذين قال عنهم گاليسو «إنهم العنصر المهيمن في الحماية» يكتنفها القوة والضعف في آن واحد كما تجلى ذلك في أحداث 1936[45]. فإنهم أطاحوا ببونصو وجاءوا ببيروطون، لكنهم أصيبوا بالهلع من جراء فوز الجبهة الشعبية في فرنسا، وأخذتهم موجة الإضرابات في الصيف على غرة. وانهارت معنوياتهم بالمرة بما كان من التمرد العسكري في المنطقة الإسبانية ومن الجفاف والمجاعة في المنطقة الفرنسية إضافة إلى الإعلان عن إقالة بيروطون. وكان الغضب [119] والخوف يسيطران على من جاء منهم لاستقبال المقيم العام في الدار البيضاء في شتنبر. ووجدوا في نوگيس رجل الحلول التوفيقية الذي وعدهم بالمساعدة بكل ما يستطيع شريطة أن يساندوه ويعاونوه. وكان نجاحه لدى **الباطرونا** (Patronat) نتيجة إلى حد كبير لما أبدى من المهارة في إصلاح ما كان فاسدا من العلاقات

---

(44) كان الصندوق الفيدرالي قد رهن الديون الفلاحية ووضع مخططا لرد السلفات بشروط أكثر مرونة. وكان مجموع ديون المعمرين يقدر بخمسمائة وخمسين مليون من الفرنكات (الأموال الواجبة للصندوق الفيدرالي ولصندوق القروض العقارية زائد الديون التجارية المعتادة). وجل المزارعين كانوا يريدون من الدولة أن تضمن ما بين ثلثي تلك الديون وثلاثة أرباعها. انظر نايط، **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية**، ص. 85–87 و121–125. وأيضا أوفيد Oved، «مساهمة في دراسة ديون الاستعمار الفلاحي في الغرب».

(45) گاليسو، **أرباب المعامل الأوربيون في المغرب**، ص 3.

بين المعمرين والإقامة العامة وفرنسا. وكان يرغب في جعل حد للضجة بشأن حق **التصويت** في مجلس الحكومة، وللاحتجاج على مخططات النهوض بمستوى عيش الأهالي. ومقابل ذلك ضمن لهم وثيق الاتصال بالحكومة.

وقد مزج نوكَيس في خطبه في المدن سنة 1936 وسنة 1937 بين التحذير من «التفاؤل الأعمى» وبين الكلمات المعسولة وبعض الهبات، ملوّحا في كل مكان بغصن الزيتون لكن بالقليل من المال. قال في مراكش بضرورة النهوض بالسياحة، وفي بورليوطي (القنيطرة) بتقوية الثكنة العسكرية وبناء محطة جوية بحرية، والغاية من تلك المشاريع هي مساعدة «المقاولات التجارية الصغرى» بتوفير المزيد من الزبناء لها. والحالة هذه، فإن المشرعين الفرنسيين من عادتهم اللجوء إلى مثل هذه الحلول كلما قلّ ما بيدهم من المال أو تجاوزتهم الأوضاع. أما تجار وجدة فلم يتعدّ نصيبهم مستوى الوعود إذ تعهد نوكَيس بالسعي في إماطة العراقل التي كانت تحول دون تصدير المنتجات المغربية عبر مرسى نمور (الغزاوات)، منفد المغرب في الجزائر على البحر الأبيض المتوسط، وللتفاوض مع السلطات الجزائرية بشأن قضايا الترانزيت وتسويق البضائع المغربية. وجرى الكلام في آسفي على توسيع ميناء الصيد والمساعدة على تصدير معدن المانكانيز وتقوية موارد الماء الشروب للمدينة. وكل ما توبع بحزم من ذلك هو توسيع الأسواق الخارجية أمام الإنتاج الخاص بآسفي، وهو السردين المصبر. وتكلم نوكَيس عن السياحة أيضا في الجديدة، والتزم ببعض المشاريع المائية الصغرى كما أذن بإصدار قرض عمومي في عين المكان دون مشاركة الإقامة في شكل سندات مبلغها 4,5 مليون فرنك لإنجاز بعض المشاريع البلدية[46]. وإلى ذلك الحين لم يجر من الأموال من الرباط إلى مدن الأوربيين سوى بضع دريهمات. واضطر التجار إلى البحث عن مخرج من الأزمة بنفس ما كان يسعى فيه بيروطون لا أقل ولا أكثر.

لكن الذي خفف من مرارة الجرعة، هو معالجة نوكَيس لاضطراب الحواضر

---

(46) «خطاب الجنرال نوكَيس في وجدة»، 25 يناير 1937، ص 3، أيضا «خطاب نوكَيس في الهيئات المنتخبة»، بور-ليوطي/القنيطرة، 18 دجنبر 1936. و«الرد على الأوربيين»، مراكش، 25 أكتوبر 1936. أيضا خطابه في آسفي، 8 دجنبر 1937. أيضا «الخطاب في الأوربيين»، الجديدة، 8 دجنبر 1937 (الكل في أرشيف نوكَيس).

ولقضايا الشغل. فقد ارتاح المعمرون لما كان من قمع الشغب الحضري في 1936 و1937، ورفع شعار النظام قبل كل شيء، ونبذ ما كانوا يخشون من الشروع في إصلاحات اقتصادية واجتماعية يفرضها الضغط الشعبي من الشارع. ثم إن نوكَيس صار يقنعهم من جهة أخرى، إن لم تكن الإضرابات والمظاهرات قد أقنعتهم بذلك، بأن رفاهية الأهالي لازمة لازدهارهم الذاتي ولأمن فرنسا. ومن فوائد دعوة نوكَيس لإقامة الطوائف العمالية وخطته الشمولية من أجل «الأشغال النافعة» للتعامل مع الطبقة العمالية الأهلية، أن مكنت **الباطرونا** من وحدة [120] الخطاب وراحة الضمير ووضوح الرؤية. وبدا نوكَيس فوق كل ذلك وجلا يمكن للتجارة أن تعتمد عليه في المدى البعيد لاقتناعه بضرورة إشراك الدولة في المعاملات وفي الصناعة. وقد خطب فيمن حضر حفل اختتام معرض الدار البيضاء الدولي سنة 1938 قائلا : «إنه ليسعدنا أن نضيف إلى الشعارين اللذين يصفان عمل الدولة وهما الدولة حكم والدولة شرطي، شعارا ثالثا وهو الدولة شريك، ذلك أن مصالح الخواص والمصالح العمومية للدولة ـ متلازمة. والحاجة إلى هذا التعاضد بادية للعيان في بلاد مثل المغرب تمرُّ من مرحلة النموّ الاقتصادي وتشهد بنيتها على تداخل كل القوى الاقتصادية المعنية. والدولة هاهنا لها دور جوهري في مساندة المقاولات دون أن تمسّ بطاقاتها أو أن تضايقها بمراقبة متشددة»[47].

وكان نوكَيس ينتظر من رجال الأعمال أن يوظفوا قسطا من أوقاتهم ومن أموالهم في مشاريع الحماية مقابل نصيب مما يعود من ذلك من المنافع، ومثال ذلك مشروع الروشنوار. أما إذا بدا منهم شيء من التراخي، فإنه كان ينبذهم وراء ظهره. ويوم تبين مثلا أنهم لا يبالون بقانون الحد الأدنى من الأجور الصادر سنة 1941، فإنه انتزع الأمر منهم وكلف رؤساء النواحي بتطبيقه. وعندما حاول **الباطرونا** إيقاع الحماية في المأزق بالإفراط في المطالب في يوليوز 1940، أوقفه عند حدوده[48]. والحالة هذه، فإن نظام فيشي أتى على كل المؤسسات الخاصة

---

(47) «خطاب المقيم العام في حفل اختتام المعرض الدولي للدار البيضاء»، 7 ماي 1938 (**أرشيف نوكَيس**).

(48) گاليسو، **المرجع المذكور**، ص 235–238 و252–253. ومن جملة ما كان يتشوف إليه **الباطرونا** الأوربي إصلاح مجلس شورى الحكومة واللجان البلدية ليطرد منها ممثلو التجمعات=

بالمعمرين، فإنها إما ألجمت وإما ألغيت بالمرة. وقد توقف مجلس الحكومة في دجنبر 1940 قبل أن يلغى في مارس 1941. وتقرر تعيين أعضاء غرف الفلاحة والتجارة والصناعة. وتم إلغاء اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي الشهيرة التي كانت من ابتكار بيروطون، وكذلك اللجنة العليا للعمل الاجتماعي وللشغل وذلك في نهاية 1940. بحيث دارت الدائرة بالحماية تحت حكم فيشي حتى عادت إلى سنة 1919. وطفا مع ذلك نفوذ **الباطرونا** من خلال لجنة مركزية اقتصادية منحصرة (أقيمت سنة 1941 دون تحديد واضح لتركيبها ولا لوظيفتها)، وأيضا من خلال لجان الميزانية المصغرة والتجمعات الاقتصادية الشهيرة التي كانت من إجراءات الحرب قبل انهزام فرنسا[49]. وما كل ذلك سوى ضرب من الأكواخ الهزيلة التي لا تحكي من قريب ولا من بعيد قصور المجالس التي تصدع فيها طائفة رجال الأعمال على اختلاف المشارب بآرائها. واشتكت الأوساط الفلاحية من التجمعات الاقتصادية سنة 1941 قبل أن يصبح التشكي من لوازم ما صار يهب من رياح الديموقراطية سنة 1943[50]. وخرج بعض الزعماء من ذلك بشيء من النفوذ، وإن كان نفوذا بعيدا عما كان **للباطرونا** من القوة يوم تكلم علانية بالكلام الفاصل في المعركة مع بونصو. [122]

يضاف إلى ذلك أن مقيما عاما على تلك الدرجة من الجاذبية والدهاء كان لا داعي إلى تنغيص سلطته عليه. والواقع أن نوكيس صار يظهر شيئا فشيئا وسط الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية سواء منها الاقتصادية والسياسية بمظهر

= والأحزاب فيبقى المجال محصورا على نواب الفلاحة والتجارة والصناعة والشغل. انظر **لافيجي ماروكان**، 24 يوليوز 1940.

(49) عن التقنين انظر **الجريدة الرسمية** 29، عدد 1468 (13 دجنبر 1940) : 1159–1160. و**الجريدة الرسمية** 30، عدد 1481 (14 مارس 1941) : 290. و**الجريدة الرسمية** 29، عدد 1456 b (23 شتنبر 1940) : 910. و**الجريدة الرسمية** 31، عدد 1533 (13 مارس 1942) : 207–208. **الجريدة الرسمية** 31، عدد 1558 (4 شتنبر 1942) : 769. و**الجريدة الرسمية** 30، عدد 1471 (3 يناير 1941) : 9. و**الجريدة الرسمية** 29، عدد 1421 (19 يناير 1940) : 107. و**الجريدة الرسمية** 29، عدد 1468 (13 دجنبر 1940) : 1151–1153.

(50) **مجلة الغرفة الفلاحية في الدار البيضاء**، عدد 137 (يناير 1942).

الشاف (Chef) المنتظر القادر على إخراج الحماية من الفوضى إلى النظام، وعلى فرض «الوفاق بين جميع الفرنسيين المقيمين في المغرب». وكان يعتبر مثل ذلك الوفاق «ضرورة» لصيانة المصالح الفرنسية. وقلّ من كان من المعمرين يحتاج [123] إلى من يذكره بمقتضيات الحياة الاستعمارية. وقد خطب نوكَيس بمناسبة رأس سنة **1941** قائلا : «لا تنسوا أبدا أننا كمشة من الأسر الفرنسية في هذه البلاد» و«أقلية ضعيفة» لا سبيل لها للقيام برسالتها إلا إذا بقيت «صفوفها ملتحمة» وشكلت «كتلة خالية من كل انشقاق»[51]. وجاء اتحاد صفوف الجالية الاستعمارية المنشودة من قبل نوكَيس والمدعومة من قبل فيشي فيما بعد نتيجة للظروف ولشخصية المقيم ورشد المجتمع الاستعماري. وكل ذلك كان في صالح نوكَيس وليس ضدا عليه.

ومما لاشك فيه أن قلوب المعمرين مالت نهائيا إلى نوكَيس من يوم أعلن الحرب على عقد الجزيرة الخضراء (وهو الحجر الذي تعثر فيها بونصو)، فجعل حدا للامتيازات الإبريطانية، التي كانت رمزا لتدخل الأجانب في شؤون فرنسا في المغرب، وإشارة «بالباب المفتوح» على مصراعيه في قضايا التجارة وفي حقوق [124] السيادة يمارسها الخصوم، وهم هنا ابريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وكانت الامتيازات القضائية أقدم من عقد الجزيرة الخضراء، إذ كانت قد فرضت على الإمبراطورية الشريفة وانتزعت الأوربيين وكل من يشتغل لديهم من المغاربة من مخالب القضاء الأهلي. وكان ذلك وسيلة ضغط مخزية للحصول على امتيازات سياسية واقتصادية. وحاولت فرنسا إلغاءها منذ ما قبل فرض الحماية. وكان الإعلان عن الوفاق الودي الإنجليزي الفرنسي سنة **1904** بشأن مصر والمغرب محاولة من كلا الجانبين للتنازل عن امتيازاتهما، إذ تخلت فرنسا عما لها من ذلك في مصر وتخلت إنجلترا عن امتيازاتها في المغرب. لكن «المفاوضات طالت» كما جاء في مذكرة ابريطانية لاحقة دون طائل[52].

---

(51) نوكَيس «خطاب إلى الجالية الفرنسية»، 14 يوليوز 1938. أيضا نوكَيس «رسالة فاتح السنة»، 1 يناير 1941 (**أرشيف نوكَيس**).

(52) مذكرة، 13 فبراير 1925، ضمن رسالة من اللورد كرو (Crewe) إلى رئيس الحكومة الفرنسية، 16 فبراير 1925، **و.ش.خ.، المغرب، 566** : 30. وكان البند الثاني السري من وفاق 1904 يربط بين الكابتولاسيون في مصر والكابتولاسيون في المغرب.

وظل موقف ليوطي من تلك الامتيازات لمدة طويلة موقف التريث. وكان يعتبر المحاكم القنصلية ونظام المحميين تطاولا على سيادة السلطان وعلى حرمة فرنسا. لكنه رأى أن لابأس بغض الطرف عنها إذ لا تشويش فيها على سير الحماية. أما يوم غادر المغرب، فإنه كان قد غيّر وجهة نظره، وقال لوزير الخارجية بأن جملة المحميين الإبريطانيين من الأهالي هم «أعداء في الخفاء» للنفوذ الفرنسي مستعدين للتحرك ضدا على فرنسا في كل مناسبة سانحة، هذا فضلا عن كونهم وكلاء تجاريين يفعلون ما يتقاضون عليه الأجرة لتيسير السبل للتجارة الابريطانية. مما كان يشغله ويقلق خلفاءه أيضا. وتساءل سطيكَ علانية عما إذا لم يكن **المحميون** «منتقين ومعدين» ليتزعموا في المستقبل «حزبا» معارضا للسلطة الفرنسية. وذهب هذا النوع من الارتياب من المؤامرات إلى أبعد مما يحتمله الصواب وأغراض إنجلترا التجارية المتواضعة. وتراجع سطيكَ نفسه عن «فرضيته»، فقال إنه لا يتوفر على أدنى دليل لدعمها. والحاصل أنه قدر أن **المحميين** كانوا مدفوعين بدوافع تجارية أكثر منها سياسية. فأصاب فيما يرجع لتبرئة الابريطانيين، لكنه أخطأ في التغافل عن المحميين الذين كان لهم ضلع في موجة الاحتجاج على الظهير البربري وفي الحركة الوطنية والشغب داخل المدن سنتي 1936 و1937، وكانوا ممن لا يحتاج إلى من يعلمهم اللعب على الحبال. ولئن كانت آراء سطيكَ بعيدة عن الواقع، فإن ما استخلصه من ذلك منذ 1928 أضحى من الثوابت، وهو أن تلغى الامتيازات «في أقرب الآجال»[53].

وظلت قضية الامتيازات وقضية النظام الاقتصادي المغربي المقترنة بها لا ذكر لهما في جدول أعمال اللقاءات الدولية زهاء عقد كامل. حتى إذا كان شهر مارس 1937، بعث فيينو إلى نوكَيس ببرقية يخبره فيها بأن الحكومة الابريطانية لا ترى بأسا (بعد إلحاح الفرنسيين) بالتخلي عن امتيازاتها في المغرب، إذا أقدمت فرنسا على خطوة مماثلة في مصر. بحيث جاء الربط بين الامتيازات القضائية والتجارية واضحا من أول وهلة. وكانت إنجلترا تريد قبل أن يدخل أي اتفاق بشأن التنازل [125]

(53) من ليوطي إلى رئيس الحكومة وزير الشؤون الخارجية، 2 دجنبر 1920، و.ش.خ.، **المغرب**، 564 : 60. أيضا من ليوطي إلى وزير الشؤون الخارجية، 28 يوليوز 1925، ومن سطيك إلى وزير الشؤون الخارجية، 24 يناير 1928، و.ش.خ.، **المغرب 566** : 74-75 و77-78.

في الامتيازات القضائية حيز التطبيق إبرام معاهدة تجارية جديدة مع المغرب. وابتهجت فرنسا للشروع في التفاوض ليكون ذلك بابا لتقويض نظام الجزيرة الخضراء على الإطلاق(54).

ومرت الاجتماعات بدون أدنى تعثر. ووقعت فرنسا على وثيقة أسفر عنها لقاء دولي في مونترو (Montreux) تلغي كل الامتيازات في مصر. ثم اجتمع الإنجليز والفرنسيون رأسا لرأس في لندن لاتخاذ الترتيبات بشأن ما كان الفرنسيون يعتبرونه أخطر شأنا وهو انسحاب الإنجليز من المغرب. وتم التوقيع على الوفق الخاص بإلغاء الامتيازات القضائية في المغرب وزنجبار في نهاية يوليوز. وكتب موريز إلى نوكَيس الذي كان في فرنسا قائلا : «كان الحق معكم ألف مرة في الإلحاح في المفاوضة السريعة»، مضيفا بأن ذلك الوفق له «وقع كبير» في المغرب. وتأجل التوقيع على المعاهدة التجارية سنة كاملة أخرى. لكن نوكَيس تكلم عن المباحثات بصيغة الاعتزاز، مشيرا إلى أن نهاية الامتيازات القضائية الابريطانية أتاحت باب «إماطة المثبطات التي كانت تعيق سير المغرب نحو التقدم»، وأنها حلّت عقد الماضي وخلصت المغرب من «استعباد دولي عتيق»، مما يمكّن الإمبراطورية الشريفة من التوجه إلى المستقبل باطمئنان(55). وفي ذلك أيضا خطوة أخرى خطاها نوكَيس نحو غايات الحماية المثلى.

وبادر نوكَيس على المعتاد منه إلى استغلال الأبعاد السياسية للوفق الجديد، إذ لم يخف ما كان في التخلص من المحميين من الفوائد، فقال في القسم المغربي من

---

(54) من فيينو إلى نوكَيس، 24 مارس 1937، و.ش.خ. **المغرب**، **563** : 98. وأيضا من سفير إنجلترا جونطان بينكام (Jonathan Bingham) إلى كاتب الدولة في الشؤون الخارجية الأمريكي كوردل هول (Cordell Hull)، 7 أبريل 1937، **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة : الوثائق الديبلوماسية، 1937-1943** (أواشنطن D.C)، **1955-1964** (1937)، 2 : 858، ونشير إليها فيما يلي تحت **FRUS**. وقد وافقت فرنسا على هذا الشرط في رسالة من السفير الفرنسي شارل كوربان إلى وزير الشؤون الخارجية الإنجليزي أنطوني إيدن، ومما جاء في قوله أن «المعاهدة الجديدة سوف تقوم على مبدأ المقابلة وأنها ستحل محل المعاهدة التجارية لسنة 1856». والرسالة منشورة في **لافريك فرانسيز 47**، عدد 12 (دجنبر 1937) : 597.

(55) من موريز إلى نوكَيس، 2 غشت 1937. أيضا نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 21 دجنبر 1937، ص 29 (**أرشيف نوكَيس**).

مجلس الحكومة : «من هنا فصاعدا لم يبق محميون إنجليز ولا مخالطون إنجليز في المنطقة الفرنسية من المغرب. وإن 150 وكيلا تجارياً و300 مخالط يقعون من جديد تحت الحكم المطلق لصاحب الجلالة السلطان». وهذا كلام واضح الغاية، لأن إخضاعهم للمحاكم الشريفة يعني جعل حد لتحليقهم السياسي فوق رؤوس الفرنسيين. بل إن إغلاق مكاتب البريد الابريطاني نفسها في المنطقة الفرنسية، التي ظلت تزود جامعي الطوابع البريدية بأشكال طريفة منها أزيد من خمسين عاما (ومنهم الكثير من الفرنسيين)، كانت فيه فائدة سياسية شرحها نوكَيس لديلبوس قائلا : «إن البريد الابريطاني هو الذي يأتي بالجرائد المحظورة والكتب والمناشير المشحونة بالدعاية المضادة لفرنسا، كما أن البريد الابريطاني هو الذي يربط بين الوطنيين في تطوان ونظرائهم في المنطقة الفرنسية بكل أمان، وإن البريد الابريطاني هو الذي يحمل للمكلفين بالاستقطاب الوطني التعليمات والأموال»[56]. وكانت تلك الصنادق البريدية تنقل الرسائل الفتاكة. أما من ثم فصاعدا، فإن عهد المحميين والطوابع البريدية كان قد ولى.

[126] واعتبرت تنازلات إنجلترا عن صواب مجرد جانب من مخطط شامل للتعامل مع فرنسا في أوربا وفي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأقصى. ذلك بأن النزاع في إسبانيا قرّب إنجلترا من فرنسا، فكلاهما يريدان العمل على إيقافه عند حدوده الجغرافية، وكلاهما يرغبان عن التدخل فيه. وكان بلوم يأبى القتال من أجل الجمهوريين الإسبان، لكنه لم يكن ليشجع أعداءهم. أما يوم دخلت إيطاليا إلى جانب القوميين، فيومئذ أصبح الارتباط بفرنسا واردا، ذلك بأن التحركات الطليانية على ضفتي مضيق جبل طارق اتخذت وجهة جديدة كلها تهديد، إذ صارت الأساطيل الحربية الطليانية تنتقل بين جزر الباليار وموانئ المنطقة الإسبانية

(56) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 28 دجنبر 1937، ص 16 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 25 ماي 1937، **و.ش.خ.، المغرب، 566** : 102. والمخالطون مزارعون من أهل البلد يشتركون مع الملاك الأوربيين مقابل الحماية القنصلية تحت نظام الكابتولاسيون. وكان للبريد الإنجليزي مكاتب في الدار البيضاء وفاس ومراكش والجديدة والرباط وأسفي في المنطقة الفرنسية وفي تطوان والعرائش في المنطقة الإسبانية، وكان المكتب الرئيسي في طنجة. انظر **لافريك فرانسيز 47**، عدد 8–9 (غشت–شتنبر 1937) : 435.

وفي المضيق وعلى طول شواطئ المغرب المحمي في طريقها إلى الموانئ الرحبة في الجزر الخالدات. مما كان يضطر إفريقيا الشمالية إلى الكون على أقوى مما كانت عليه من ساق الجد. فانضاف إلى ما كانت موصوفة به من أنها منهل للجنود وخزان للخيرات، كونها رهانا على الحرب ومعقلا للدفاع عن البحر الأبيض المتوسط الغربي ودرعا لشواطئ فرنسا الجنوبية. وصار المسؤولون عن الدفاع عن فرنسا ملزمين بتوقع العدوان الإيطالي في حالة اندلاع الحرب الشاملة في أوربا. وفي ذلك ما يقرّب إنجلترا من فرنسا في وحدة تقف بحزم ضد كل «تحرك إيطالي متهور»[57]. ومن هذه الاهتمامات المشتركة (ومن أخرى مثلها) جاء «التعامل [الابريطاني] الصادق» في المغرب. وقد بادر نوكَيس إلى الاعتراف به فشكر لممثلي إنجلترا ما يسروا له من سبل العمل «في تلك اللحظات العسيرة بالذات» (وقد كتب ذلك في ماي 1937) وعلى مدهم يد المساعدة لدعم حرمة فرنسا والمساهمة في «وضع سياسة مشتركة بين الدولتين». وكانت العناية بإنجلترا في باريس، حيث السعي حثيث في الحصول على السند الابريطاني، على الوتيرة نفسها. وقد سجل السفير الإنجليزي بارتياح في نهاية السنة ما كان يطبع العلاقات بين فرنسا وابريطانيا العظمى من «المودة»[58]. ومن حسن الموافقة أن آخر طابع بريدي صدر من باب الذكرى في المنطقة الفرنسية (مكتوبا عليه وكالات المغرب) في رسم جميل، بمناسبة حفلات تتويج الملك جورج السادس والملكة إليزابيط اللذين جاءت زيارتهما الرسمية لباريس في يوليوز 1938، بمثابة مسك الختام لما كان في نظر الكثير اتفاقا وديا مجددا.

أما عن المفاوضات اللاحقة بشأن المعاهدة التجارية، فإن نوكَيس سبق إلى تحرير المقال الاستعماري. و«الغاية الجوهرية» في نظره من كل مفاوضة هي منح الحماية من جديد «تمام المراقبة على سياستها الجمركية»، وذلك بإلغاء تعريفة 10% المفروضة من خلال المعاهدة الإنجليزية المغربية عن التجارة والملاحة لسنة 1856

---

(57) عن موقف الجبهة الشعبية من إيطاليا انظر يونك (Young)، في **قيادة فرنسا**، (بالانجليزية) ص. 134–138 و157.

(58) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 28 دجنبر 1937، ص 16 (**أرشيف نوكَيس**). وأيضا من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 35 ماي 1937، **و.ش.خ.، المغرب**، 566 : 102. وأيضا يونك، **المرجع المذكور**، ص 157.

وإلغاء الباب الخامس من عقد الجزيرة الخضراء الخاص بالضرائب. وكانت المعاهدة الإنجليزية المغربية تحول دون أدنى زيادة في التعريفات المغربية. وقد اقترن ذلك بما أقره عقد الجزيرة الخضراء من الحرية الاقتصادية دون استثناء، فأثبت نسبة التعريفة لكل الأمم عند 12,5% من قيمة الواردات، وتلك نسبة متواضعة (علما بأن 2,5% من إضافة عقد الجزيرة الخضراء). وكان نوكيس يرى من «المستحب» أن تسلم إنجلترا للمغرب بحق فرض بعض الكوطات على الواردات، وذلك لجعل [127] حد لما كان في الماضي من **الدامبينك** المطلق، وأحسن من ذلك أن تتخلى عن مبدإ «المساواة الاقتصادية» فتكتفي بمقتضيات الدولة المفضلة. وكل ذلك من شأنه أن يحرر المغرب من «التقليص الدائم لسيادته»، وأن يمنح الحماية «حرية السعي فيما هو أنسب بحاجياتها»، ويمكّن فرنسا الميتروبولتانية وفرنسا وراء البحار من الامتيازات التي هي من منافع كل «إمبراطورية»[59]. وما كان لأحد أن يفصح عن مشاعير المعمرين في الشؤون الاقتصادية بأكثر مما أفصح عنها نوكَيس من الدقة.

وتحصّل جزء مما كان يرمي نوكَيس إليه عند التوقيع على وفق إلغاء الامتيازات القضائية. ففي الرسائل المتبادلة بين السفير شارل كوبان (Charles Corbin) ووزير الخارجية أنطوني إيدن (Anthony Eden)، وردت الإشارة إلى «مبدإ المعاوضة» في المفاوضات المرتقبة لأن المعاهدة التجارية تفرض المس بمقتضيات الجزيرة الخضراء المنافية لكل معاوضة. وتردد الإنجليز في التصريح بذلك علانية. وأبعد ما كانوا يقصدون إليه هو الاعتراف بما ترتب على إلغاء الامتيازات من «الأوضاع الجديدة السائرة فيما يفيد الفرنسيين». لكنهم صاروا يتصرفون وكأن معاهدة الجزيرة الخضراء و«الوضعية القديمة للإنجليز في المغرب» لم يعد لها وجود. وقال بعض موظفي الوزارة الخارجية الابريطانية للمكلف بالأعمال الأمريكي في لندن بأن إنجلترا تنتظر «على الأقل مرتبة الأمة المفضلة التي يعمل بها لكل طرف ثالث في المغرب»، وأنها تعتقد أن العمل بمقتضى الكوطات «هو الحل الوحيد» لحماية تجارتها من المنسوجات، مضيفا بأنه لا يخامره شك في رغبة فرنسا في احتكار السوق

(59) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 25 ماي 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، 556 : 99-100.

المغربية، وأنه لا يرى ما يمكن أن يحول دون ذلك[60]، وهذا كلام من شبه المستحيل أن يصدع به من يمسك بزمام الأمور.

والحالة هذه، فإن اليابان وليس فرنسا هي التي كانت المنافس التجاري الرئيسي لإنجلترا في المغرب، حيث صارت المنسوجات اليابانية تنال من نصيب إنجلترا في السوق المغربية إلى درجة جعلتها ترغب في التنازل عن حرية السوق من أجل ضمان جزء ولو مراقب منه شريطة أن يكون ذلك مضمونا. وحتى في حالة نسبة متساوية من كوطا الاستيراد المحدد، فإن المرتبة التجارية الإنجليزية من الممكن أن تتحسن بشكل ملموس على حساب التجارة اليابانية. ثم إن فرنسا كانت على درجة من العزم على تغيير معاهدة الجزيرة الخضراء بالطرق الشرعية أو بغيرها، ترغم إنجلترا على مسايرتها. وصار الفرنسيون تبريرا لنظام الكوطا المنشود، يؤولون الشعار الذائع عن «الحرية الاقتصادية دون استثناء» بأنه يعني «عدم التمييز في معاملة مستوردات الأمم»، ولا يعني «إطلاق حرية الاستيراد لكل دولة دولة». وإذا ما عملت إنجلترا يدا في يد مع فرنسا في هذا الصدد، فإن فرنسا مستعدة «لإثبات الحقوق»، يعني إيقافها عند نسبة معينة لمدى العمل بما يذكر في المعاهدة «من البضائع التي تعتبرها المملكة المتحدة ذات أهمية، مع أخذ رغبات حكومة صاحب الجلالة بعين الاعتبار في تحديد الكوطات». وإلا فلا. وما كان بوسع إنجلترا أن تترك الفرصة تفوت[61]. [128]

وتم التوقيع عل معاهدة تجارية إنجليزية مغربية في أواسط 1938 خالية من كل مفاجأة. فللحماية حرية التعريفة الجمركية والمعاوضة، ولابريطانيا العظمى

---

(60) من وزير الشؤون الخارجية إلى موريز، 18 غشت 1937، و.ش.خ.، **المغرب**، **563 : 158**. ومن هيرشكل جونسن (Herschell. V. Johnson) المكلف بالأعمال في إنجلترا إلى هول، 25 شتنبر 1937، في 2 : 872=873 (1937) **FRUS**. أيضا مذكرة سرية في الفوريني أوفيس (دجنبر)، ضمن الرسالة من جونسن إلى هول، 7 دجنبر 1937، في 2 : 872–873 (1937) **FRUS**. انظر أيضا مارشا (Marchat)، «النظام الاقتصادي المترتب على عقد الجزيرة الخضراء»، ص 18–30.

(61) مذكرة سرية في الفوريني أوفيس (دجنبر) ضمن الرسالة من جونسن إلى هول، 7 دجنبر 1937 في 872–873 :2 (1937) **FRUS** وعن المنافسة اليابانية في المغرب انظر نايط، **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية**، ص 142–145. وأيضا ليفي، **عواقب النمو الاقتصادي لليابان**.

وضعية الدولة المفضلة. ويرتبط بذلك، ولكن في شكل منفصل من خلال تبادل الرسائل بين السفير الأنجليزي السير إيريك فيبس (Eric Phipps) ووزير الخارجية الفرنسي جورج بوني (Georges Bonnet)، نظام الكوطا الذي كان يرمي إلى التقليص من بعض المواد المستوردة إلى المغرب، وتقرر أن مستوردات كل دولة تمنح نسبة من الكميات المحصورة بالكوطا بناء على أرقام تجارتها مع المغرب خلال فترة معينة من الزمان. واستفادت إنجلترا من ذلك ثلاث فوائد. فبخصوص بضائعها الرائجة في السوق المغربية، أدرجت تلك التي كانت تعاني من المنافسة الأجنبية (مثل المنسوجات الصوفية والقطنية) أول الأمر في قائمة الكوطا بعد تحديد النصيب الابريطاني بناء على أحسن سنوات رواجها (فالأقمشة القطنية مثلا منح لإنجلترا بشأنها 37% من الكوطات المستوردة مقابل 12 إلى 15% فقط لفرنسا). أما البضائع التي لا تعاني من المنافسة، فلم ولن تدرج في القائمة دون سابق إذن من إنجلترا. كما ضمن لها أخيرا أن لا ينزل نصيبها من الكوطات أبدا مهما كان من نوع البضاعة دون 5%[62].

وبخصوص مستوى التعريفات، فإن فرنسا قبلت إرساء الواجبات على البضائع التي تزود إنجلترا منها المغرب بنصيب ذي بال. والتزمت بأن لا تلغى هذه الفوائد عن طريق الزيادة في الضرائب الداخلية في المستقبل (وذلك منهل مالي عزيز على الفرنسيين). وكانت النتيجة أن ارتفعت تعريفة 10% المعهودة إلى 12,5% بل وإلى 15% بالنظر إلى مجموعة متنوعة من البضائع، هذا بغض النظر عن 2,5% المفروضة في الجزيرة الخضراء رسما متميزا تقرر متابعة استخلاصه على حدة. وظل الفرنسيون يعولون على الضرائب الداخلية، معتبرين أن «مجال الزيادة فيها فسيح». وتعويضا عن ذلك، سمح الإنجليز لبعض البضائع المغربية ذات القيمة المتميزة

---

(62) من وزير الشؤون الخارجية إلى نوكيس، 18 فبراير 1938، و.ش.خ.، **المغرب، 568** : 230-231. والندوة الصحفية لوزير الشؤون الخارجية، 5 غشت 1938، و.ش.خ.، **المغرب، 571** : 6-7. ومن جونسن إلى هول، 15 يناير 1938 في **FRUS** (1938) 2 : 847-850 ومن جونسن إلى هول، 27 يناير 1938، في 2 (1938) : 854-855 **FRUS** ومن ويليام بوليط السفير في فرنسا إلى هول، 3 فبراير 1938، في 2 : 856-857 (1938) **FRUS**. أما وجهة نظر فرنسا من المعاهدة فنقف عليها في **رانسينيومان كولونيو RS**، عدد 8-9، الملحق **بلافريك فرانسيز** 48، عدد 7 (غشت-شتنبر 1938) : 178-186.

بدخول إنجلترا خالصة من الرسوم الجمركية. لكن لم يسمح للصادرات الفرنسية نحو المغرب بالرغم من ضغط الفرنسيين ومن إلحاحهم في ذلك بأية أفضلية. وكل ما اقترح في هذا الصدد، هو «غض الطرف» عن ذلك كما قال ديلبوس «لاعتبارات سياسية». فإن إنجلترا كانت نافرة منه. على أن باب التفاوض لم يوصد بالمرة، وسيفتح يوم تمكّن «الأوضاع العامة» من «فرصة مناسبة»[63].

وتكلم نوكَيس عن المعاهدة بحذر أمام مجلس الحكومة قائلا بأنها «يوم مشهود من تاريخ النظام الدولي في المغرب» و«خطوة في اتجاه الانعتاق الاقتصادي»، داعيا إلى عدم التشوف إلى أكثر مما يلزم في أقل ما يكون من الوقت»، هذا فضلا عن لزوم «استكمالها بمفاوضات أخرى كانت في الطريق»[64]. وازداد السر غموضا يوم تناسى ذكر المعاهدة في القسم المغربي من المجلس أسبوعا بعد ذلك. والواقع أن المعاهدة كانت متعثرة. فإن انجلترا أولا أرجأت التوقيع عليها إلى أن تأخذ برأي حكومات **الدومينيونات**[65]. ثم إن الولايات المتحدة اعترضت عليها بمساندة بلجيكا وإيطاليا التي هددت جميعها بمناوءة المعاهدة. وتلك الدول الثلاث من موقعي عقد الجزيرة الخضراء. وكانت أميريكا هي الدولة الوحيدة التي لم تزل متمسكة بامتيازاتها القضائية. والجميع يخشى أن ينحط نصيبهم من السوق المغربية أو أن يضطروا إلى جعل مبيعاتهم في المغرب في مستوى ما يشترون منه. (وكانت

[129]

---

(63) من وزير الشؤون الخارجية إلى نوكَيس، 18 فبراير 1938، و.ش.خ.، **المغرب**، **568** : 230-231. أيضا الندوة الصحفية لوزير الشؤون الخارجية، 5 غشت 1938، و.ش.خ.، **المغرب**، **571** : 6-7. أيضا جونسن إلى هول، 15 يناير 1938، في (1938) **FRUS** 2 : 847-850 ومن بوليط إلى هول، 3 و7 و9 فبراير في 2 : 858-856 (1938) **FRUS** و860-862. وأيضا من إدوين ويلسن (Edwin C. Wilson) المستشار لدى السفارة الأميريكية في فرنسا إلى والاص موري (Wallace Maurray) رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، 12 فبراير 1938، في 2 : 862864 (1938) **FRUS**. وأيضا مذكرة عن حوار أجراه جيمس رايفس تشايلدز (James Rives Childs) من قسم شؤون الشرق الأدنى، 6 ماي 1938، في 2 : 877-880 (1938) **FRUS**.

(64) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1938، ص 8 (**أرشيف نوكَيس**).

(65) [الدومنيون Dominion مصطلح إنجليزي يطلق على سابق المستعمرات بعد اندماجها في المجموعة الابريطانية أو الكومنويلث]

بلجيكا سنة 1937 تبيع ضعف ما تشتري منه والولايات المتحدة فوق أربعة أضعاف). وقد عبر سفير بلجيا في الولايات المتحدة عن ذلك قائلا بتمام الصراحة بأن المعاهدة الفرنسية الإنجليزية من شأنها «أن تخلّ بالنظام الدولي النافع الذي تنعم به القوات الأجنبية في الإمبراطورية المغربية»[66].

وكان موقف أميريكا من الاقتصاد في منتهى البساطة. فقد قال كاتب الدولة في الخارجية كوردل هول (Cordell Hull) : «إن مصلحتنا الوحيدة في المغرب هي التجارة. ونريد أن تبقى المبادئ القائمة هي المتحكمة في التجارة المغربية، يعني الحرية الاقتصادية دون استثناء والمساواة مع الجميع بما في ذلك فرنسا. وكل ما هو دون ذلك [...] يؤدي إلى إتلاف نسبة كبيرة من صادراتنا الحالية نحو المغرب». وكان ذلك تصريحا مدويا لدعم معاهدة الجزيرة الخضراء والحفاظ على الامتيازات القضائية التي كانت وسيلة ضغط للحصول على مزيد من الامتيازات التجارية وعائقا للحماية من أن تستعمل القرارات والضوابط الإدارية لمنح فرنسا قصب السبق. ولا سبيل إلى تغيير الوضع القائم وإلى الرمي بمقتضيات الجزيرة الخضراء في سلة مهملات التاريخ إلا بمنح تجار **اليانكي** «ضمانات ملموسة». ونظام الكوطا نفسه ينطوي على شيء من التفضيل كان الأميريكيون يدعون أنهم لا طاقة لهم به، هذا فضلا عن صعوبة التصرف به لما فيه من القيود. وكانت الكوطات في أدبيات وزارة الخارجية منبوذة لأنها : «عرقلة للنمو الحر العادي للتجارة الدولية التي هي الطريق إلى بناء الاقتصاد العالمي». ويبقى مع ذلك أن الولايات المتحدة، نظرا لظروف «الإكراه والاستثناء» التي تتذرع بها فرنسا وإنجلترا كلاهما، لن تقف موقف «المعرقل»، شريطة أن «لا تحرم مما كانت تتمتع به من النصيب التجاري في الماضي أو مما يحتمل بشكل معقول أن يصير إليه ذلك النصيب في المستقبل»[67].

وكان هذاالموقف مفاجئا للفرنسيين الذين كانوا لا يتوقعون أدنى معارضة من

(66) من سفير بلجيكا الكونت روبير فان دير سطراطن-بونطوز Comte Robert Van der Straten Ponthoz إلى هول، 7 فبراير 1938، في 2 : 860 (1938) **FRUS**.

(67) من هول إلى بوليط، 3 أبريل 1937، ومن هول إلى جونسن، 11 دجنبر 1937، في 2 : 859 (1937) **FRUS** و874-876.

[130] الأميركيين، ظنا منهم بأن الاتفاق مع الإنجليز بمجرد ما يتم سيلتزم به بنو عمومتهم في الضفة الأخرى من المحيط. وكان فيينو قد كتب في السنة السابقة إلى نوكَيس قائلا بأنه يستطيع الاعتماد على السفير بوليط (Bullit) الذي كان «شديد الميل» لفرنسا، مستعدا للدفاع عن الموقف الفرنسي لدى روزفيلت (Roosevelt)[68]. لكن واشنطن كانت لا مصلحة لها في التغيير وغير متحمسة بالتالي للتفاوض. ويوم اشتد الضغط على أميركا، لجأت إلى أساليب التسويف، مشتكية بأنها أهملت أثناء المباحثات الإنجليزية الفرنسية وأنها متمسكة بما تمنحها المعاهدات من الحقوق. وكان الإنجليز يخبرون الأميريكان باستمرار عن تقدم المفاوضات وينقلون للفرنسيين بصدق تحفظات أميريكا، مستعملين إياها في ذات الوقت للحصول على أكثر ما يستطيعون من الفوائد. ولما جرى الكلام عن الكوطات، تعهدوا بعدم إبرام أي شيء عنها إلا بعد موافقة واشنطن. ويوم انتقل الفرنسيون للتفاوض مع الولايات المتحدة بدورها، وجدوها غير مستعدة للإصغاء، ترفض أن تفصل قضية الامتيازات القضائية عن المعاهدة التجارية كما فعل الإنجليز. واشتكى الفرنسيون مما في ذلك من «سوء الثقة» بقدرتهم على التعامل مع التجارة الأميريكية كما ينبغي، ومن ضعف الاكتراث بالأبعاد السياسية في المغرب. ثم إن إلحاح أميريكا في رفع شعار «الحرية الاقتصادية بلا حيف في المساواة»، كان يضايق الفرنسيين إلى أقصى حد لأن الذي يسعون فيه، هو إلغاء ذلك «النظام غير المعقول». وتعهدت فرنسا لتقريب وجهات النظر بضمانات «مساوية» لما التزمت به لإنجلترا. وعندما تبين أن ذلك لا يكفي، ذهبت فرنسا إلى ما هو أبعد، متعهدة بحماية المصالح الأميريكية لمدة ثلاثين سنة (بينما لم تتجاوز مدة المعاهدة الإنجليزية المغربية سبع سنوات) مقابل تخلي الأميريكيين الشامل عن حقوقهم[69].

---

(68) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 25 ماي 1937، و.ش.خ.، **المغرب، 566 : 102**. أيضا من وزير الشؤون الخارجية إلى المكلف بأعمال فرنسا في واشنطن جول هانري (Jules Henry)، 17 غشت 1937، و.ش.خ.، **المغرب، 563 : 166–170**. وأيضا من فيينو إلى نوكَيس، 4 يناير 1937 (**أرشيف نوكَيس**).

(69) من بوليط إلى هول، 9 فبراير 1938، في 2 : 860–862 (1938) **FRUS** ومن ويلسن إلى موري، 12 فبراير 1938، في 2 : 862–864 (1938) **FRUS** ومن موري إلى ويلسن، 10 مارس 1938، في 2 : 872–875 (1938) **FRUS**. أيضا مذكرة عن=

وبدت وزارة الخارجية الأميريكية عندئذ مستعدة للتفاوض. ذلك بأن المسؤول عن المتاعب الفرنسية والاص موري (Wallace Murray) رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، قبل في النهاية الجلوس للكلام قائلا : «يبدو لي أن هذه الاقتراحات الملزمة، إذا ما هي سطرت على الورق في شكل معاهدة واضحة سليمة، فإنها ستمنحنا ضمانات مناسبة مرضية على مدى الجيل اللاحق». وهل كان يمكن لأحد أن يتوق إلى أكثر من ذلك ؟ لكن رجلا قام يدعو إلى أكثر، ولا غرابة في ذلك. فإن نائب كاتب الدولة في الخارجية سومنر ويلز (Sumner Wells) ردّ على التوّ بأن مدة ثلاثين سنة «قصيرة»[70]. ولكن الزمان في النهاية حسم فيما عجزت عنه الأمزجة. ذلك بأن خمسة أسابيع لم تمض على إيصاء كاتب الدولة في الخارجية كوردل هول بالإسراع في التفاوض حتى كانت فرنسا قد دخلت الحرب مع ألمانيا. فتوقفت المباحثات التجارية إلى أجل غير مسمى. وقامت فرنسا عبثا بمحاولة أخيرة يائسة من أجل فصل قضية الامتيازات القضائية. وجاء في برقية للقنصل الأميريكي في طنجة إلى واشنطن قوله بأن : «فصل قضية الامتيازات القضائية خطأ قاتل»[71]. لكن فرنسا بادرت بعد حين وبالرغم من احتجاجات واشنطن إلى [131] اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية نفسها في المغرب، فقلصت من حجم الصادرات والواردات، وجعلت الأفضلية لدخول البضاعة الفرنسية، وتلك هي الغاية التي اجتهدت بالضبط لبلوغها أيام السلم دون جدوى[72].

= حوار أجراه رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، 24 يناير 1939 في 4 : 647–650 (1939) FRUS ومن دوانيل دي سان–كانطان إلى وزير الشؤون الخارجية، 25 يناير 1939، و.ش.خ.، المغرب، b 4.564 ومذكرة جيمس رايفس تشايلدز إلى قسم شؤون الشرق الأدنى ضمن الرسالة من هول إلى روزفلط، 21 يوليوز 1938، في 4 : 660–662 (1939) FRUS ومن موري إلى بوليط، 21 يوليوز 1939، في FRUS 664–662 : 4 (1939).

(70) من موري إلى بوليط، 21 يوليوز 1939، في 4 : 663 (1939) FRUS.

(71) من هول إلى روزفلط، 21 يوليوز 1939، في 4 : 660 (1939) FRUS. ومن القنصل العام في الدار البيضاء هيربرت كولد (Herbert Goold) إلى هول، 9 شتنبر 1939، في 4 : 668–669 (1939) FRUS ومن الوكيل الديبلوماسي والقنصل العام في طنجة ماكسويل بليك (Maxwell Blake) إلى هول، 13 شتنبر 1939، في 4 : 669 (1939) FRUS ولم تتخل الولايات المتحدة عن حقوق الكابتلاسيون إلا سنة 1956.

(72) من هول إلى بليك، 15 شتنبر 1939، في 4 : 686 (1939) FRUS ومن بليك إلى =

وأهم ما في الأمر في نظر الإنجليز، وهو تقوية الوجود الفرنسي في المحيط وفي البحر الأبيض المتوسط، لا يبالي به الأميريكان. وكل إشارة إلى الحماية بأنها «أحد ركائز السلام في إفريقيا» أو إلى «الضرورة الحيوية» لإنماء شواطئ إفريقيا الشمالية إن كان لابد أن تبقى فرنسا «قوة عالمية»، كانت تماط على اعتبار أنها من لغو الاستعمار. وكانت وزارة الخارجية الأميريكية على يقين من أنها مطلعة على تمام ما يرمي الفرنسيون إليه، وهو أن يربطوا المغرب بفرنسا مثلما فعلوا بالجزائر وتونس، وما كانت لتنظر إلى ذلك بعين الرضى. وهل في هذا الربط ما يفيد اقتصاد الفرنسيين والمغاربة ؟ فسؤال لا يعني أميريكا. وحتى من جهة الاعتبارات الدفاعية، لم تكن أميريكا معنية بتيسير السبيل لجلب ما قد تحتاج إليه فرنسا من المغرب في حالة الحرب في أوربا[73]. وكل ذلك من الأنانية الاقتصادية المقرونة بالتشفي من الاستعمار، مما انهارت له معنويات الفرنسيين الذين كانوا يتفهمون المساومة الاقتصادية، إذ اقترحوا في مقابل الباب المغلق، ما يفيد التجارة الأميريكية. لكن عدم تعاطف أميريكا مع مشاكل الحماية ومتطلبات الدفاع الفرنسي أقبر كل ذلك. وما كان نوكيس ليغفر ذلك أبدا أو ينساه. ومن يلومه عليه ؟ فلو ألغيت مقتضيات الجزيرة الخضراء لمنحت الحماية نفسا جديدا وحرية جديدة وعلاقات مجددة مع فرنسا. لكن أميريكا أحبطت تلك المساعي كلها.

والواقع هو أن تخوّف أميريكا من أن يزداد المغرب ارتباطا بالمجال الاقتصادي

= هول، 9 أكتوبر 1939، في 692–688 : 4 (1939) **FRUS** ومن هول إلى بليك، 4 دجنبر 1939، في 693–692 : 4 (1939) **FRUS** وأيضا من موريز إلى بليك Blake، 9 يناير 1940، في 3 : 777 (1940) **FRUS**. وقد حاولت فرنسا غداة الحرب تمديد العمل بما فرضته أثناءها من مراقبة اقتصاد المغرب فتجدد النزاع بينها وبين الولايات المتحدة فرفع الأمر إلى المحكمة الدولية في لاهاي، التي حكمت لصالح الولايات المتحدة، انظر ستيوارت، **اقتصاديات المغرب**، ص 131–133. وقد استوفى فانشون Famchon تحليل القضية في كتابه **المغرب من الحزيرات إلى السيادة الاقتصادية** (بالفرنسية).

(73) من القائم بالأعمال الفرنسي جول هانري إلى هول، 26 غشت 1937، في 2 : 864 (1937) **FRUS** أيضا مذكرة جيمس رايفس تشايلدز إلى قسم شؤون الشرق الأدنى، ضمن الرسالة من هول إلى روزفلط، 21 يوليوز 1939، في 4 : 661–662 (1939) **FRUS** ومن موري إلى جونسن، 19 فبراير 1938، في 2 : 864–866 (1938) **FRUS**.

الفرنسي لم يكن تماما في محله. وكان لابد أن تمنح فرنسا الأفضلية المطلقة في المغرب لتشتد مراقبتها الاقتصادية عليه بشكل ملموس، وإن كان الفرنسيون يعترفون على مضض بأن الأمر ليس قريب المنال. على أن جل رجال الأعمال في الميتروبول كانوا يتطلعون إلى ذلك. فإن الكونفدرالية العامة للباطرونا الفرنسي والغرفة التجارية في مرسيليا كانتا تتطلعان بفارغ الصبر لليوم الذي يمحي فيه نهائيا عجز الميزان التجاري الفرنسي (الذي ظل يتفاقم منذ 1931)، ويتأتى لفرنسا أن تنتفع من استثماراتها الهائلة[74]. لكن الأحلام شيء والوقائع شيء آخر. ومن المعطيات الواقعية أن لا مناص من احتساب ما ترتب على مؤتمر الجزيرة الخضراء من المضاعفات الاقتصادية على الحماية التي صارت أقل تبعية لأسواق فرنسا وتجارها وأموالها.

وكانت الجوانب المالية قد جعلت الحماية أقرب إلى حالة المستعمرة مما كان يرى البعض، رابطة الرباط بباريس بسلاسل من الورق النقدي. وكان يحلو لليوطي أن يكثر الكلام على «الدولة المتصرفة بذاتها». لكن لمّا كان المستثمرون الفرنسيون يقرضونها الأموال، فإنهم كانوا بذلك يعززون المراقبة الفرنسية. بل كان الأجانب [132] يدعون أن فرنسا لا تلوّح بالسيادة الشريفة إلا لاستعمال الحكومة المغربية أداة للاستثمارات الفرنسية ولتجاوز مقتضيات الجزيرة الخضراء. وكان ليوطي من دعاة اللامركزية في شؤون الاستعمار. وكان يخشى القبضة المركزية لباريس من خلال القروض العمومية، يعني من خلال إصدار السندات بعد ترخيص البرلمان وضمان الحكومة الفرنسية[75]. لكن لا سبيل إلى إيقاف ذلك التيار. وقد اعترف نوكَيس سنة 1938 قائلا : «إن نمو المغرب إلى حد الآن لم يتأت كله تقريبا إلا بواسطة القروض». وكان مصدر ثلاثة أرباع مصارف المشاريع في الأشغال العمومية خلال

---

(74) من خليفة رئيس الكونفدرالية العامة للباطرونا الفرنسي إلى وزير الشؤون الخارجية، 30 دجنبر 1937، و.ش.خ.، **المغرب، 568** : 51. وأيضا غرفة التجارة لمرسيليا، **المعاهدة الإنجليزية ــ الشريفة** ليوم 18 يوليوز 1938، ص 26–27. وقد نزل نصيب فرنسا من تجارة المغرب فيما بين 1925 و1934 من ثلاثة أخماس إلى خُمُسَيْن. ومن جهة أخرى كان المغرب يصدر أزيد من نصف صادراته إلى فرنسا بفضل نظام الكوطات، انظر نايط، **المغرب كمغامرة اقتصادية فرنسية**، ص 147.

(75) نايط، **المرجع المذكور**، ص 34–35 و43 و56–57.

ربع القرن السالف من أموال الاقتراض من السوق الفرنسية. لكن الضائقة المالية في الثلاثينات حالت بين فرنسا وبين أن تبقى في وضعية المموّل الذي تعوّل عليه الحماية. وقال نوكَيس في مجلس الحكومة : «إنكم تعلمون جميعا كم كانت فائدة الاقتصاد المغربي من نفقات الدفاع ومن القروض التي موّلت مشاريع الأشغال العمومية الكبرى»، مضيفا [بأننا] «عانينا كل المعاناة من استمرار العجز في هذين البابين فهما من الأهمية بمكان في ميزان أداءاتنا»[76].

والحالة هذه، فإن العبء المالي للإمبراطورية كان أقوى مما تستطيع الجمهورية أن تحمل. قال بعض الاقتصاديين الأميريكان سنة 1937 : «إذا ما أخذنا التجارة وحدها بعين الاعتبار، فإن الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية تحولت بوضوح إلى بذخ وطني غالي التكليف في فترة الأزمة»[77]. ومن محامد الجبهة الشعبية الكبرى، أنها أقرت بذلك جهرا بفصيح اللسان الفرنسي، وصارت تدعو المستعمرات إلى الاتكال على نفسها (وإن لم تدعها للانفصال عن الإمبراطورية). لكن التغيير وقع بغير ما كان يرتقب من العنف، إذ حيل بين الحماية وبين أن تلتجئ إلى القرض العمومي في نهاية 1937. ولما استفسر نوكَيس بإلحاح في الأمر أجاب : «إنكم على علم بسياسة حكومة الجمهورية في هذا الصدد، فإن باب السوق المالية قد أوصد في وجوهنا بغير مراعاة رغباتنا ولا حقوقنا». والسبب على ما قيل لجورج ليبو (Georges Lebeau) والي الجزائر العام، هو الخوف من أن يكون في إصدار السندات ما «يمس بطاقة ما يمكن لسوق الميتروبول أن تتحمل من القروض»[78]. مما يفيد بوضوح أن فرنسا مفضلة على الإمبراطورية.

ونزلت المقصلة أيضا على الكوطات. وما كان موريز لينسى الاجتماع المنعقد في وزارة الفلاحة في ربيع 1937 الذي تصور أنه لن يكون سوى جلسة لوضع

---

(76) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1938، ص 16-17. أيضا نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1936، ص 7 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا بلال، **الاستثمارات في المغرب** (1912-1964)، (بالفرنسية)، ص 25.

(77) نايط، **المرجع المذكور**، ص 196.

(78) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1938، ص 16-17 (**أرشيف نوكَيس**). اللجنة العليا للبحر الأبيض المتوسط، دورة مارس 1938، جلسة 8 مارس، **C.H.E.A.M.**، ص 32.

الخاتم على سابق كوطات الاستيراد، فإذا به يتحوّل إلى أخد ورد و«معركة قاسية» مع الحكومة الراغبة في التخفيف من الوارْدات المغربية، لأن منتجي الخضر والفواكه في فرنسا والجزائر لم يعودا يطيقون المنافسة، وكان المغرب بالنسبة إليهم بلدا أجنبيا. لكنه تغلب على العقبة مجتنبا «الكارثة» التي كان على يقين من أنها لو وقعت لأحدثت «ثورة في الاقتصاد المغربي». ولم يكن ذلك من الأمور الهينة ولا من الأمور الداعية إلى الارتياح. وإنه اعترف مع ما يثير الانتباه من ملكة [133] اللسان، بأن : «حياة التاجر سواء كان يبيع الطماطم أم يبيع السردين أم يبيع نفسه خالية من كل لذة»(79).

وتبلور كل ذلك في وثيقة حررها ديلبوس بعبارة واضحة وإن كانت متلطفة قائلا : «إن نظام الكوطات لبيع المنتجات المغربية في السوق الفرنسية بلغ ذروته على ما يبدو. وإن الصعوبات التي قامت في باريس في أبريل الماضي أثناء المفاوضات من أجل تجديد الكوطات السنوية، لتدعونا إلى الاعتقاد بأن لا سبيل إلى الزيادة فيها بشكل ملموس». وبناء عليه، فإن الحكومة كفت عن مساعدة أي مشروع لا يمكن بيع منتجاته في غير فرنسا. وكان ذلك من سوء حظ المزارعين الأوربيين في إقليم سوس شرقي أكادير. وعانى أصحاب مناجم المانكانيز في الأطلس من الأمر نفسه، إذ أصبح على أرباب المقاولات والمصانع أن يؤدوا الفاتورة (أو قسطا معتبرا منها) إن كانوا في حاجة إلى الطرق أو إلى السكة الحديدية أو إلى موانئ مقربة. ولن تأتي الأموال الجديدة إلا إذا دعت إليها حاجيات الأهالي أو حاجيات الدفاع العسكري. وخلاصة القول هو ما انتهى إليه ديلبوس من أن :

«تجهيز المغرب اقتصاديا لفائدة الأوربيين بلغ على ما يبدو مستويات لا ينبغي أن نتجاوزها دون تقدير ما وراء تلك المغامرات من المردود بكل دقة، فإن فوائد القروض تحتل من الميزانية مكانة تحول بين الدولة وبين أن تبقى سائرة على درب

---

(79) من موريز إلى نوكَيس، 14 ماي 1937 (**أرشيف نوكَيس**). وعن تقرير نوكَيس عن بعثة موريز، انظر «مجلس شورى الحكومة»، 25 يونيو 1937 ن ص 6-7 (**أرشيف نوكَيس**). وانظر عن النزاع الثلاثي الفرنسي ــ الجزائري ــ المغربي بشأن الخضروات ومخططات «التنسيق» والأقساط، كتاب ستيوارت **اقتصاديات المغرب**، ص 96-97.

نمو قائم على مجرد الاقتراض»[80].

وكان موريز قد استوعب مدلول الرسالة قبل أن يطلع عليه. فإذا كانت الحماية تود أن تبقى على درب النمو وأن تحتفظ لنفسها بشيء من حرية القرار، فإنها ملزمة بالاعتماد على مواردها المالية الذاتية. وإذا كانت تريد اجتناب مراجعة قواعد اقتصادها مراجعة مزعجة ليكون إنتاجها مكملا وليس منافسا لإنتاج فرنسا (فذلك من مستلزمات كل علاقة استعمارية)، فعليها أن لا تعوّل إلا على التجارة وعلى الأسواق الخارجية[81]. وتقتضي أول خطوة من ذلك «التقليص الحازم» من ميزانية الحماية وسد أبواب النفقة قبل أن تقدم باريس على ذلك بقوة. قال موريز : «إنني على يقين من أن الحماية كلما أحكمت مخططاتها، فبوسعها أن تعيش من مجرد مواردها الذاتية [...] وأن مصلحتها [أن تعمل بذلك] في أقرب الآجال». وللضرورة أحكام. ثم قال : «هذا هو الثمن الذي لابد من أدائه، إذا كان المقيم العام يريد أن يتحرر من المراقبة المتفاقمة لشارع ريفولي Rivoli (حيث مقر وزارة المالية)، التي تثبت التجربة أنها غير مجدية. وهذا هو الثمن لإنجاز أي شيء يراد له الدوام، إذ سيكون قرارا مستقلا (لا علاقة له بتقلبات الأجواء السياسية في باريس)، ويدوم بفضل تجاوبه مع موارد البلاد ومع وتيرة تطورها، ولأنه بعبارة وجيزة ليس عملا مصطنعا»[82].

[134] وكان الطريق إلى الحرية المالية يمرّ من توازن الميزانية في نظر موريز. وذلك أمر في «تمام الممكن» إذا ما جردت الميزانية الجارية من «النفقات الاستثنائية»، وزودت من «شيء ما من الزيادة» في الضرائب يفرض على من يستطيع تحملها. ولم يكن من مدرسة القائلين باستنزاف الأغنياء ونقل مئات ملايين الفرنك من صناديق المنتجين إلى صناديق الدولة. لكنه اعتبر أن 15 مليونا من الفرنك من الممكن جبايتها وأنها كافية للغاية[83].

(80) من ديلبوس إلى موريز، 6 غشت 1937 (**أرشيف نوكّيس**). وظلت فوائد الديون تمتص 30% من مداخيل الميزانية إلى حدود 1938، انظر بلال، **المرجع المذكور**، ص 25.

(81) وكان للمغرب أن «يلتحم» مع فرنسا شريطة أن يكون «عونا اقتصاديا» وليس «معملا منافسا»، وانظر كارسان، **سياسة الأقساط**، ص 203–204.

(82) من موريز إلى نوكّيس، 2 و24 غشت 1937 (**أرشيف نوكّيس**).

(83) من موريز إلى نوكّيس، 24 غشت 1937 (**أرشيف نوكّيس**).

ووافق نوكَيس على تشخيص المرض، لكنه اقترح علاجا من إعداده الخاص. فإن «السياسة المالية الجديدة» التي كشف عنها النقاب في مجلس الحكومة المنعقد في بداية دجنبر 1938، كان من أهدافها ميزانية متوازنة «لا تقوم على تقليص النفقات الأساسية ولا على الزيادة في الضرائب، وإنما على الزيادة في إنتاج البلاد بالزيادة في عدد الملزمين بالضرائب المترتب على الازدهار، أو بإيجاز ميزانية مرتبطة بالحياة الاقتصادية للبلاد». وعوضا من أن يتخلى نوكَيس عن النمو الاقتصادي للبلاد، فإنه جعله من أسبق الأسبقيات. ومن شأن ثروات الأرض وثروات السكان إذا ما اقترنت بالاستثمارات الأجنبية وبما قد يترتب على تجاوز معاهدة الجزيرة الخضراء من الآفاق أن تجعل التمويل الذاتي أمرا ملموسا[84]. ولو اتبع هذا المخطط بكل حذافيره، لكان من شأنه أن يجعل المغرب دولة مستقلة أكثر منه مستعمرة، يحتفظ فيها الفرنسيون إن لم يكن فرنسا بقصب السبق. لكن نجاح ذلك كان رهينا بإلغاء مقتضيات الجزيرة الخضراء.

وجاءت تطلعات نوكَيس المتفائلة مواكبة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في العالم كله، فخف وقع الضائقة المالية على الحماية. وصار نوكَيس يتكلم وكأن كل المتاعب الاقتصادية قد انتهت، فقال «إن سنوات الأزمة الخمسة» قد ولت. وقال إن «فترة التعثر» قد أصبحت في خبر كان، مع أن حصيلة سنة 1938 كانت «متوسطة» لا أقل ولا أكثر. لكنها جاءت بعد ثلاث سنوات من تدمير الطقس للفلاحة، فطويت صفحة «المناطق المخربة»، وأمكن خزن شيء من الحبوب، بل تم تصدير بعض الكميات منها. وكانت أخبار المدن كذلك مما يبعث على الاطمئنان، حيث نشطت المعاملات سواء بين الحرفيين و المهندسين المعماريين، وتجلى ذلك في العقود وفي التعويضات وفي الأداء نقدا. وتبدي الإحصاءات التجارية والصناعية أرقاما تدل على ما كان الأوبيون والمغاربة يلمسونه عن كثب[85].

بيد أن المغرب لم يزل في حاجة إلى الاقتناء من الخارج، وميزانه التجاري سلبي

(84) نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة»، 7 دجنبر 1938، ص 14 (**أرشيف نوكَيس**).

(85) نوكَيس في جمعية «لي ماروك» في باريس، نونبر 1938. أيضا نوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، 7 دجنبر 1938، ص 4–5. ونوكَيس، «مجلس شورى الحكومة، القسم المغربي»، 14 دجنبر 1938، ص 29 (الكل في **أرشيف نوكَيس**). انظر أيضا كَاليسو، **المرجع المذكور**، ص 158–159.

وما كان ليتغافل عن ضعف إنتاجه وضعف جانبه في الأوفاق التجارية. لكن نوكَيس لا يرى إلا الوجه المشرق بما تجلى من ثبوت الاستقرار في الاستهلاك المغربي بالرغم من الأزمة (فذلك عامل إيجابي) ومن سير الصادرات نحو الارتفاع فتقلص العجز. كما أنه لمس تحسنا من جهة الثروات الشخصية، حتى إنه صار يتوقع تصفية ديون المعمرين التي كانت سابقا تبدو أكداسا مكدسة من الورق لا سبيل إلى تجاوزها[86]. وكل ذلك من تباشير الخير في خريف **1938** لولا تعكر صفوها بعد حين من جراء عناد أميريكا وحرب هيتلر.

[135] وهكذا كان المغرب الفرنسي أو بالضبط مغرب الفرنسيين يبدو في الضفة الأخرى من عقد الثلاثينات أشد هشاشة مما كان عليه في أية لحظة أخرى من تاريخ الحماية. وإن نفوذ المعمرين كان قد مال إلى الاعتدال بحكم الطبيعة وبحكم الإنسان، إذ كان لابد من أداء ثمن كارثتي المساعدة الرسمية والقحط، مما أتى على الثروات وأخلَّ بالعلاقات مع فرنسا بما كان على وجه التخصيص من التخلي عن مساندة تجارة المعمرين وفلاحتهم. وغرق الطريق الطويل نحو السوق العالمية في أوحال مقتضيات الجزيرة الخضراء إما من شدة الاحتراس وإما من شدة اليأس. وكانت الإضرابات والمظاهرات في الشوارع والحركة الوطنية في صفوف القبائل تحديا للمراقبة الاستعمارية يفضي إلى ازدواجية التصدي بالمال المتدفق وبالحديد والنار. وكلا الوسيلتين ما كانتا ليرتاح لهما المعمرون، فالأولى تنقل الأموال من الأوربيين إلى جمهور الأهالي ليس لفترة استعجالية وجيزة ولكن للمدى الطويل حتى تزدهر الأوضاع الاقتصادية بين الأهالي. أما الثانية فإنها تبدي ما قد يقع في المعامل وفي **المدينات** وفي الأسواق في حالة امتناع المعمرين أو عدم استجابة الأهالي.

لكن الإقامة العامة من ناحية أخرى كانت قد استرجعت المرتبة التي كانت قد فقدتها بعد انصراف ليوطي. وكان باريس والرباط يسيران يدا في يد على الطريق المؤدية إلى إحياء التطلعات الأولى إلى تحسين أوضاع الأهالي مع إيقاف المعمرين عند حدودهم وتربيتهم (دون إهانتهم ولا حملهم على اليأس) ليكونوا

---

(86) نوكَيس في جمعية «لي ماروك» في باريس، نونبر 1938 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا ستيوارت، المرجع المذكور، ص 38-39.

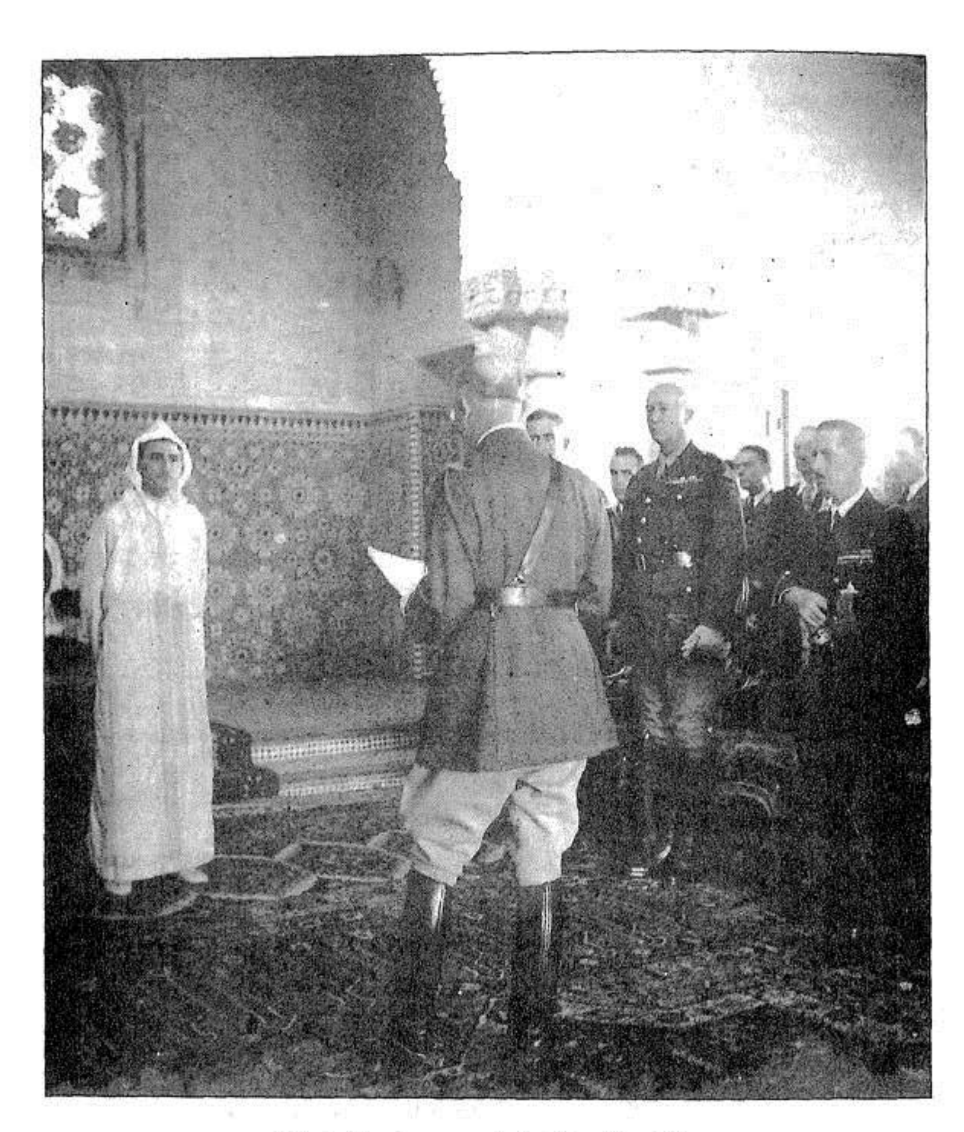
شركاء الحماية في المستقبل. مما كان يجمع بين الاستعمار الروحي لليوطي والاشتراكية الإنسانية لجوريس Jaurès، وكلاهما على جانب كبير من الأبوية المحبة للشعب وللوطن. ونوكَيس وبلوم من تلامذتهما. فإنهما سعيا في الاستفادة من التقاء تلك السبل دون أن يتوهما في سهولة بيع تلك البضاعة لرجال الأموال في قلب الوطن أو للمعمرين المرتابين في المستعمرات. وسبب ذلك بسيط، وهو أن انهيار الثروات يحمل على المقاومة وليس على السخاء. وكما أن الهوة بين العمال والبورجوازيين ازدادت عمقا أيام الجبهة الشعبية، فكذلك اتسع الخرق بين الفرنسيين والمغاربية في الثلاثينات. ولما كان نوكَيس من غير المتشائمين، فإنه ظن أن العلامة السلبية زائلة لا محالة. وكان يعتقد أن الحماية مع الزمان ستبدو، كما كانت تبدو لليوطي، أعظم المغامرات الاستعمارية الفرنسية. وكانت إفريقيا كلها ظلام قبل طلوع الفجر. أما ضعاف القلوب، فإن المارشال كان ينطق من تحت الثرى بما يحملهم على التشجع عندما قال : «إن الهموم والقلق من توابل العمل، يعني العمل المقدس والعمل الرباني الذي لا غنى لنا عنه»[87].

---

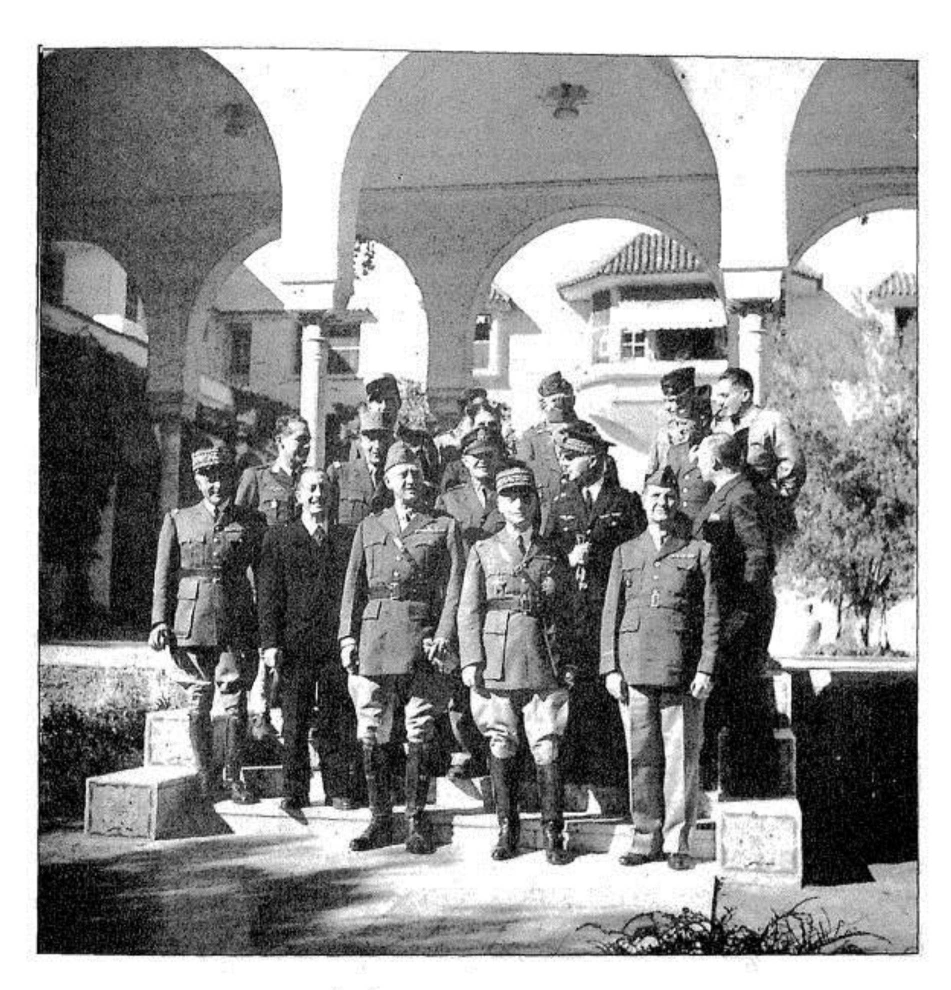
(87) من ليوطي إلى أخته، 25 نونبر 1897، عند ليوطي، **رسائل من الطونكين ومدغشقر**، 2، ص 220.



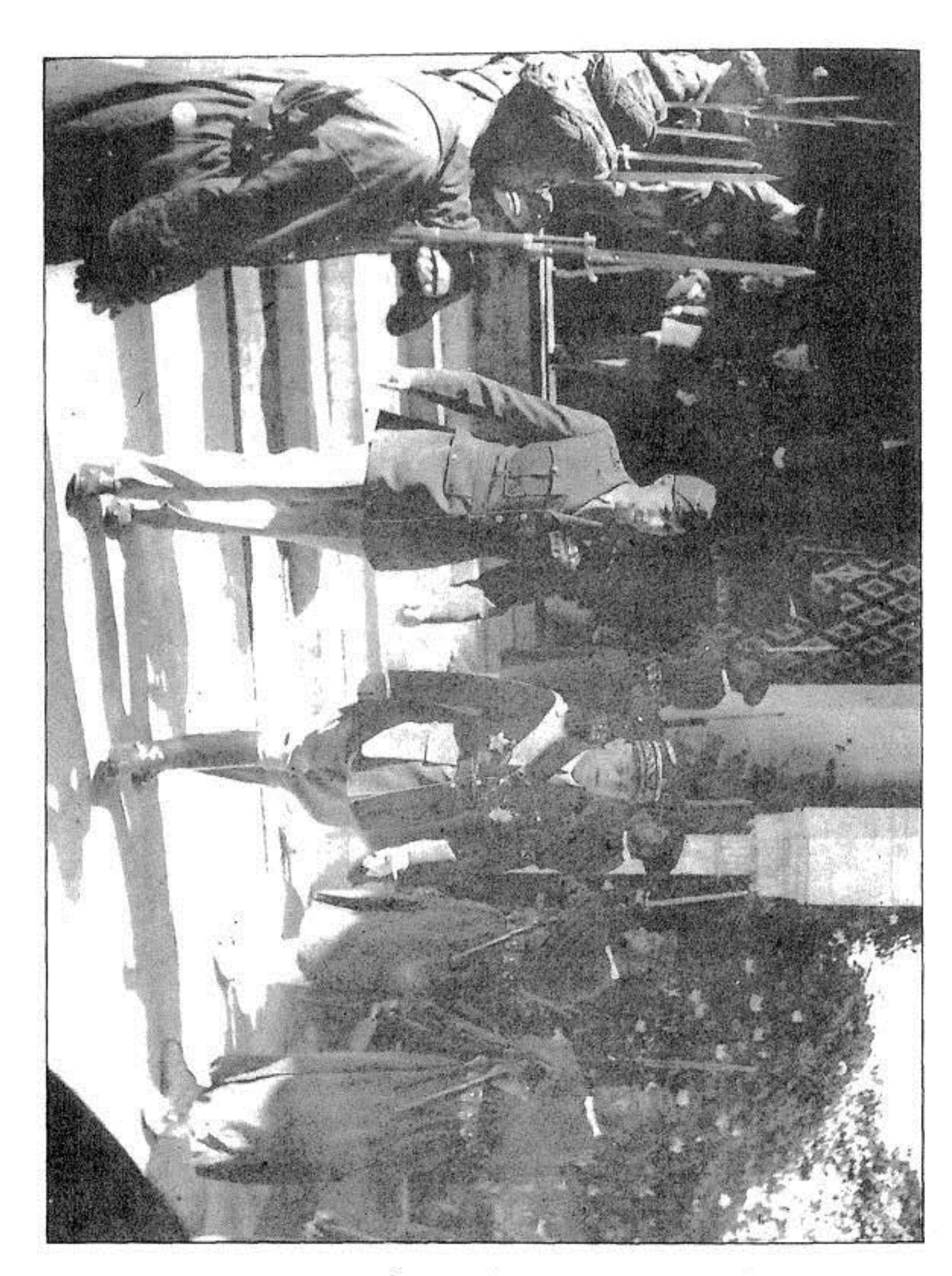
الجنرال نوكّيس، مكناس يونيه 1942
صورة جاك بيلان (Jacques Belin)



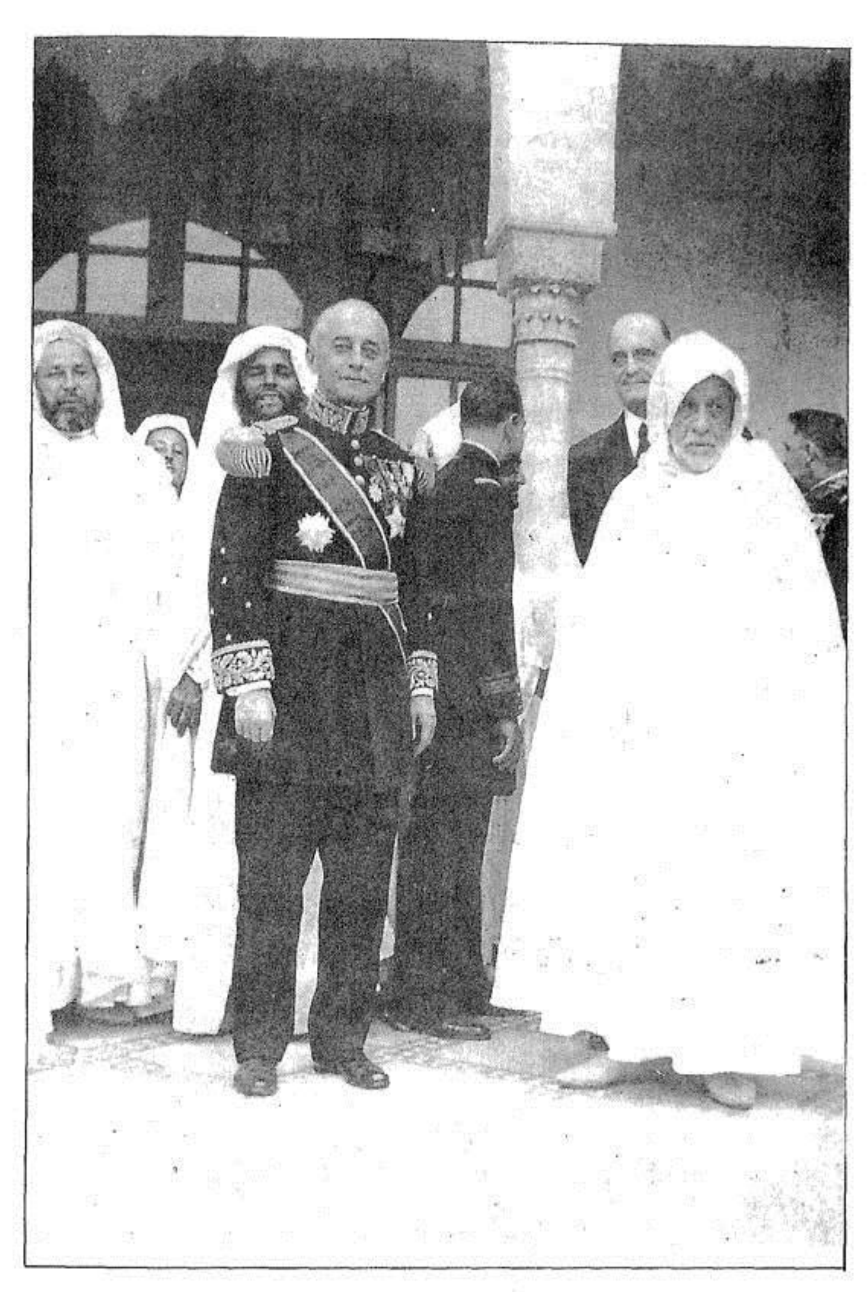
المغفور له سيدي محمد بن يوسف، محمد الخامس،
يتلقى تهاني الجنرال نوكَيس في عيد العرش يوم 19 نونبر 1942
بحضور الجنرال جورج س. باطون قائد الجيوش الأمريكية في المغرب
صورة بيلان



الجنرال جورج س. باطون قائد الجيوش الأمريكية في المغرب
وعن يساره الجنرال نوكَيس ـــ الرباط 16 نونبر 1942
صورة جاك بيلان



الجنرال مارك و. كلارك كاهية قائد القوات الأمريكية في إفريقيا الشمالية
دجنبر 1942 ـــ صورة جاك بيلان



نوكَيس والصدر الأعظم محمد المقري الرباط 1937
مجموعات فيرطامون باريس



نوكَيس في أزقة فاس وعن يمينه محمد التازي باشا المدينة
وعن يساره الجنرال ماكسيم فيكاف، مجموعات السفارة الفرنسية في الرباط

اللہ غالب

الفصل الخامس

ثلاث مناطق متشابكة

[136] كان المغرب على حد قول الديبلوماسيين بمثابة سراب. وكان ما يثيره من مشاكل سياسية معقدة، شأنه في ذلك شأن قضية الشليسفيك هولشطاين[1] الأسطورية، يتطلب الخبرة المتبصرة والذاكرة الجيدة. وكان نصيب فرنسا من المتاعب من ذلك على قدر ما يعود عليها من الفوائد. فإن السير البطيء غير المأمون نحو الحماية تميز بالعديد من الوقائع التي من المعلوم أنها سممت الأجواء الأوربية قبل الحرب. من ذلك خطاب القيصر الألماني في طنجة وإرساء طرادة ألمانية في عرض مياه أكدير. ولشدة ما كان لذلك من الوقع، فإن كتب التاريخ جعلت من هذين الحدثين الأزمة المغربية «الأولى» و«الثانية»، معتبرة أنهما «سببا» الحرب الكبرى[2]. وما بدا للفرنسيين من شؤونهم الخاصة، لم يكن ولاشك عند الألمان سوى خرق فرنسا لروح الأوفاق الدولية بشأن المغرب، ورغبة منها في الهيمنة السياسية والاقتصادية المتزايدة في الإمبراطورية الشريفة. مما لم يكن يعني الألمان وحدهم، لأن المغرب من أول وهلة كان مجالا مفتوحا أمام الجميع وليس مجال صراع بين طرفين إثنين. وإن ثلاث عشرة دولة هي التي وقعت على عقد الجزيرة الخضراء، ولا واحدة منها كانت تعتبر ذلك بمثابة تنازل لفرنسا.

وقد ترتب على فرض الحماية سنة 1912 تقسيم الإمبراطورية إلى منطقتين (مع الإعداد لمنطقة ثالثة في طنجة)، ليكون في ذلك التقسيم المقرر دوليا وسيلة

---

(1) [Schleswig-Holstein إقليم يفصل بين ألمانيا والدانمارك ضمته ألمانيا إلى ترابها سنة 1867 وعاصمته مرسى كيل (Kiel)].

(2) عن الجوانب الديبلوماسية من القضية المغربية انظر أندرو (Andrew)، **طيوفيل ديلكاسي** (بالإنجليزية). أيضا كيلين (Guillen)، **ألمانيا والمغرب** (بالفرنسية). أيضا ألان (Allain)، **أكادير** (بالفرنسية). أيضا أندرسن (Anderson)، **الأزمة المغربية الأولى** (بالإنجليزية). أيضا بارلو (Barlow)، **أزمة أكادير** (بالإنجليزية).

لصيانة دولة السلطان بجعلها تحت وصايتين إثنتين وليس تحت وصاية واحدة. وكانت المعاهدة تقتضي أن الحماية موحدة الجانب. لكن فرنسا تخلت من توها عن جبال الشمال الشرقي لإسبانيا (في شكل حماية مفوَّتة بالدرجة الثانية أطلق عليها رسميا إسم منطقة النفوذ الإسباني من قبل الفرنسيين)، وذلك للحصول على موافقة الإنجليز على الصفقة. وكان كل ذلك قد أثبت على الورق قبل ثمان سنوات، إلحاحا من الإنجليز في أن تبقى الشواطيء الجنوبية لمضيق جبل طارق بيد دولة ضعيفة[3]. هكذا وقع الاختيار على اسبانيا لتقوم مقام بلجيكا في البحر الأبيض المتوسط الغربي، ولكن بأقل ما كان من الجزاء، ذلك أن التصوير الطعامي لملك إيطاليا لدى مقارنته لليبيا مع المغرب، يمكن تطبيقه على المنطقتين الفرنسية والإسبانية، فإن نصيب فرنسا من الضلعة كان هو اللحم، بينما نصيب إسبانيا هو العظم[4]. وقد نفرت إسبانيا أول الأمر من قبول تلك القطيّعة من الأرض التي [137] كانت دون ما وعدت به بكثير. ومع ذلك فإن «المغرب الإسباني» كما صار يسمى فيما بعد، قد استجاب لبعض ما كانت الرسالة الإسبانية في شمال إفريقيا تتوق إليه، فضلا عن كونه احتفظ لإسبانيا بحيويتها بصفة كونها قوة أوربية. مما تبلور في ملاحظة الكوندي دي رومانونيس المأثورة يوم قال : «إن المغرب هو آخر ما أسعف اسبانيا من الحظ لتبقى على مرتبتها بين أمم أوربا»[5].

ولم تكن مضاعفات تلك المفاوضات المطولة لتندثر. فإن إسبانيا لم تنس أبدا أن فرنسا قلصت من رغباتها الترابية جنوب أكدير وشمال نهر سبو إلى نهر ملوية، وأنها فضلت الاتفاق مع الإنجليز والألمان على حسابها[6]. بل كان بعض الفرنسيين

---

(3) هالسطيد، **انتعاش أمة**، ص 18. أيضا طراوط (Trout)، **الحدود الصحراوية للمغرب** (بالإنجليزية)، ص 170–173. أيضا مارشا (Marchat)، «الأسس الديبلوماسية للمغرب الإسباني»، ص 101–170. وكانت المنطقة الإسبانية تضم كذلك جزءا من تراب المغرب في الجنوب أطلقت عليه الخرائط الفرنسية عبارة «المغرب الجنوبي الإسباني».

(4) ستيوارت، **اقتصاديات المغرب**، ص 5.

(5) ذكره كار (Carr) في كتابه **إسبانيا**، ص 518.

(6) انظر الخريطة عند أندرسن، **طيوفيل ديلكاسي**، ص 224 عن تقليص نصيب إسبانيا بالقياس مع مشروع الاتفاق ليوم 8 نونبر 1902 ومع نص المعاهدة الفرنسية الإسبانية ليوم 3 أكتوبر 1904 والمعاهدة الفرنسية الإسبانية ليوم 27 نونبر 1912.

سنة 1911 يودون حرمان اسبانيا حتى من «القرن الأطلسي» من مجالها الشمالي، وآخرون يريدون إقصاءها من المغرب جملة وتفصيلا. لكن من شأن ذلك أن يجعل منها عدوا لدودا من جهة جبال البرانس، مما لا حاجة لفرنسا به بتاتا في حالة الحرب من جهة نهر الراين، لا لأن الصداقة الإسبانية كانت تستحق تلك الرعاية كلها، كما قال السفير جول كامبون (Jules Cambon) بما لا يخلو من صراحة متعجرفة، ولكن لأن عداوتها وخيمة العواقب[7]. ومع ذلك، لم يكن من الضروري أن يترتب على وجود منطقة إسبانية في الشمال اتقاء عداوتها. فإن إسبانيا اعتبرت مرتبتها في المغرب من أول وهلة مساوية لمرتبة فرنسا بصفة كونها دولة حامية لها نفس التشوف للسيادة[8]. فكانت النتيجة هي المواجهة بين المنطقتين وليس المآخاة، لدرجة أن كلاهما عاشتا عيشتهما الخاصة في عزلة مشوبة بالحسد، فكان الفرنسيون يتجاهلون المغرب الإسباني على اعتبار أنه ضعيف غير ذي جدوى ويتغاضون عنه أكثر مما يحتملونه. وكان الإسبان يردون بالمثل، ساعين في طمس عملاق الجنوب بأكثر ما في وسعهم.

أما بعد سنة 1936، فلم يبق من الممكن غض الطرف عن المنطقة الشمالية. ذلك بأن انقلاب يوليوز في المنطقة الإسبانية الذي فتح أبواب الحرب الأهلية، أدخل المغرب من جديد في مجال السياسة الإسبانية وفي اهتماماتها بشكل لا نظير له إلا في أيام ميكول بريمودي ريبيرا (Miguel Primo de Rivera) وحرب الريف. فإن المغرب الإسباني كان قاعدة انطلاق الجنود الثائرين على الحكم القائم بإسبانيا. وكان منطلقا للعمليات وخزانا من الجنود والعتاد. مما جعل الفرنسيين ينزعجون من عواقب كل ذلك على الحماية سواء كان النصر أم الهزيمة لهذا أو ذاك من الجانبين[9]. وما المصير لو فشل الانقلاب العسكري ؟ فإن بيروطون كان يتوقع «حملة قمع قاسية» من لدن الحكومة، تنطلق من المدن ثم تمتد للبوادي في صفوف القبائل. يضاف إلى ذلك أن الجنود الأهالي المقاتلين مع فرانكو، لابد من أن يتعرضوا «لإجراءات زجرية متميزة»، فيكون لها مفعول على إخوانهم في المغرب.

(7) مارشا، **المقال المذكور**، ص 132 و159 و164.

(8) انظر كورديرو طوريس (Cordero Torres)، **تنظيمات الحماية الإسبانية** (بالإسبانية) 1:82.

(9) فليمنك (Fleming)، **المغرب الإسباني والانقلاب القومي** (بالإنجليزية) ص 27-42.

وفي ذلك كله «خطر» على الفرنسيين على طول الحدود الشمالية، قد يستوجب «عمليات أمنية» تمتد داخل المنطقة الإسبانية بكثير. لكن في حالة ما إذا خرج فرانكو منتصرا، ما جزاء ألمانيا وإيطاليا بما تقدمانه من المؤازرة ؟ لم يصدع أحد [138] بذلك، وإن كان الجميع يدرك أن المغرب لابد أن يدخل في النهاية في الحسبان. وماذا سيكون من عودة الجنود المغاربة مدججين بالسلاح وفي منتهى النشوة من انتصاوهم على الأوربيين في ساحة الوغى ؟ فقد اعتبر بيروطون أنهم قد «يثيرون الفوضى هنا وهناك» في الشمال، ومهما كان من عاقبة الحرب الإسبانية، فإن الخطر على فرنسا «أن تجد نفسها ملزمة بالتدخل». وخلص بيروطون إلى القول بأنه : «كيفما نظرنا إلى انقلاب الجنرال فرانكو، فإنه يبدو مشحونا بالمتاعب في المستقبل»[10]. وذلك عين الصواب. فمنذ أن تمّ النصر للجنرال فرانكو، وإلى حدود نهاية الحماية ست عشرة سنة بعد ذلك، أبدت إسبانيا من الثقة بالنفس ومن الملكة ما لم تبده أبدا فيما مضى في إفريقيا الشمالية، وصارت تستغل بمناسبة وبغير مناسبة كل أسباب الضعف الفرنسي في المغرب لتدارك ما كانت تعتبره من أضرار الماضي.

لكن الأمور سارت بحيث لم يكن لفرنسا أبدا أن تتدخل في المنطقة الإسبانية، وإن كان ما بذلته من الجهود للفصل بين المنطقة المحاربة والمنطقة التي كانت تنعم بالسلام قد جعلها على شفى جرف هار من النزاع. ولما تبين ذلك للحكومة في باريس، ازدادت ميلاً لجعل جندي مكان بيروطون. وقد تطورت الأحداث بما أضحى ينذر بقيام أزمة مغربية ثالثة، بما حصل مرة أخرى من اصطدام الدول الأوربية وجها لوجه بشأن قضايا السلطة والنفوذ في الإمبراطورية الشريفة.

وتكلم الفرنسيون كعادتهم دائما بلسان السلطان الذي أصدر بيانا في شتنبر يستنكر فيه الصراع الجاري في الشمال ويتأسف على مشاركة شعبه في حرب لا تعنيه من قريب ولا من بعيد، ملتزما بالعمل يدا في يد مع الحكومة الفرنسية لصون وحدة الإمبراطورية وسيادتها. ثم إنه أصدر ظهائر في غشت وشتنبر قلصت أول الأمر بل أوقفت بعد حين نقل البضائع عبر الحدود، قاطعة بذلك سبل التموين الطبيعية على المنطقة الإسبانية. كما جعل حدا لهجرة المتطوعين من أبناء القبائل

(10) من بيروطون إلى فيينو، 5 غشت 1936، و.ش.خ.، **المغرب**، **604** : 136–139.

الراغبين في التجنيد في جيوش الشمال وكانت قد بلغت «مستويات مزعجة»[11]. ذلك بأن جاذبية المال والطعام والأسلحة النارية (وربما خدمة ثابتة في الجيش) من الصعب مقاومتها، فهي مغرية في كل زمان فأحرى في حالة الأزمة الاقتصادية التي كانت المنطقة الفرنسية تمرّ منها. وإن المدن المكتظة باللاجئين كانت مراكز للتجنيد مواتية يشجع فيها المهاجرون من الجنوب على متابعة الطريق إلى الشمال. ولما وقعت نداءات السلطان في آذان غير صاغية، فإنه أصدر ظهيرا يمنع رعاياه من الانخراط في قوات إسبانيا سواء بالمغرب أم بالتراب الإسباني. لكن المتطوعين ظلوا يتسللون ويتجندون فيما كان ضربا من السوق السوداء في بني آدم، إلى أن غطى عدد الضحايا على كل أسباب الإغراء[12]. ولم تكن فرنسا في هذا الصدد تقصد إلى خنق التمرد، ولكنها تسعى في حرمانه من كل مساعدة سواء من جهة الرجال أم من أي جهة أخرى، تلافيا لانتشار لهيبه.

[139] وكان التدخل الأجنبي خطرا آخر. فإن الإيطاليين جعلوا من جزر الباليار وليس من المغرب بالذات، مركز تحركاتهم. لكن جزر الباليار تقع على طريق المواصلات بين فرنسا وشمال إفريقيا. وما كانت فرنسا لتبقى «متغافلة» عما كان يبدو بمثابة «تمكن فعلي» من تلك الجزر تحت «ستار» السيادة الإسبانية. مما كان فيه قلب للأوضاع القائمة في غرب البحر الأبيض المتوسط التي كان الفرنسيون عازمين على «أن تظل محترمة» حتى لا يقع المس «بأخطر مصالح فرنسا شأنا»[13]. وكان الفرنسيون على بينة من إشكالية نقل الجيوش الاستعمارية من موانىء الشمال الإفريقي إلى مرسيليا. وإن ذلك من العناصر الجوهرية في مخطط التجنيد في الميتروبول في حالة الحرب في أوربا. ولا سبيل إلى التردد بشأن ما كان في التدخل الإيطالي في إسبانيا والباليار من الاندفاع المعادي لفرنسا. أما هل

---

(11) مارشا، «فرنسا وإسبانيا في المغرب»، ص 90. انظر الظهائر المشار إليها في **الجريدة الرسمية** 25، عدد b 1242 (18 غشت 1936) : 1029–1030. و**الجريدة الرسمية** 25، عدد 1246 (11 شتنبر 1936) : 1123. و**الجريدة الرسمية** 25، عدد b 1247 (22 شتنبر 1936) : 1157–1158.

(12) **الجريدة الرسمية** 26، عدد b 1269 (20 فبراير 1937) : 261.

(13) من ديلبوس إلى وكلاء الديبلوماسية الفرنسية في لوندن وروما، 5 دجنبر 1936، في **DDF**، 4 : 159.

كان موسوليني يتشوف لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة إيطالية وهل كان، على حد قول تشيانو (Ciano)، يريد أن يضع في إسبانيا «أسس إمبراطورية رومانية في المتوسط»؟ ففي ذلك نظر. لكن من المؤكد أنه أراد تقوية الموقع الإستراتيجي لإيطاليا على حساب فرنسا، وذلك بمحاصرة فرنسا برا وبحرا من جهة إسبانيا ومن جهة البحر الأبيض المتوسط(14). فقد قال موسوليني لريبانطروب (Ribbentrop) في نونبر 1937 : «إننا لو استعملنا قاعدة مايوركا وقاعدة بانطليريا والقواعد المجهزة الأخرى، فلا سبيل لأي زنجي بأن يقطع البحر الأبيض المتوسط من إفريقيا إلى فرنسا»(15).

ووجهت فرنسا احتجاجا لإيطاليا على قواعدها في الباليار. كما أنها اقترحت على إنجلترا المنشغلة دائما بأسباب مواصلاتها مع مصر والهند استعراضا مشتركا لقواتهما البحرية في مياه الباليار(16). وقلق أنطوني إيدن كاتب الدولة في الشؤون الخارجية من ذلك، حتى أنه أوعز للحكومة في دجنبر بأن إيطاليا ربما تستعد لفرض حمايتها على الجزر. لكن لم يشاطره أحد قلقه، ذلك بأن رؤساء أركان الجيش كانوا قد حكموا في شهر غشت بأن لا خطر في القواعد الإيطالية في مايوركا على المصالح الابريطانية، ولم يروا ما يدعو إلى تغيير هذا الحكم. وكان من شأن «الوفق الحبي» الإنجليزي الإيطالي (المبرم بتاريخ 2 يناير 1937) الذي التزم الطرفان بمقتضاه باحترام «الأوضاع القائمة فيما يتصل بالسيادة الترابية الوطنية في مجال البحر الأبيض المتوسط»، أن يطمئن بال المسؤولين في إنجلترا(17). إلا أن الكلمات كانت لا تساير الوقائع، لأن التدخل الإيطالي في إسبانيا ازداد تفاقما في الوقت الذي كان الوفق المذكور يعد للتوقيع. ولعل ارتياب محرري

---

(14) كوفرديل (Coverdale)، **تدخل إيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية** (بالإنجليزية)، ص 76–77 و154–155 و383 و388–389.

(15) كوفرديل، **المرجع المذكور**، ص 127–128. وكانت جزيرة بانطليريا Pantelleria قاعدة عسكرية بين صقلية وتونس.

(16) من ديلبوس إلى وكلاء الديبلوماسية الفرنسية في لوندن وروما، 5 دجنبر 1936، في DDF، 4 : 159.

(17) كوفرديل، **المرجع المذكور**، ص 148 و198–200. وأيضا **لافريك فرانسيز** 47 (1 يناير 1937) : 10–11.

جريدة لومانيتي (L'Humanité) لسان حال الشيوعية الجاكوبينية في فرنسا، كان في محله إذ رأوا في الوفق اعترافا بهيمنة إيطاليا في غرب البحر الأبيض المتوسط مقابل هيمنة إنجلترا في الحوض الشرقي، وتلك وضعية في غير صالح فرنسا[18].

[140] وبالرغم من معارضة فرنسا للتدخل الإيطالي في إسبانيا (الذي كان هو السبب الرئيسي في تدهور العلاقات بين حكومة بلوم وروما)، فإن الخطر على المغرب هيّن. وما كان من شأن زيغ بعض الطائرات عن طريقها ونزولها الاضطراري في وجدة ونزول الطائرات المائية في مليلية ورفع الأعلام الطليانية في موانىء الشمال أن يرسي أقدام الطاليان هنالك. وما كان موسوليني ولا الجماهير الهائجة في ساحة البندقية في روما لتضيف طنجة أو الرباط أو الدار البيضاء إلى الأماكن المذكورة في التاريخ على أنها للطاليان[19].

أما مع الألمان فالمشكلة أخطر شأنا. ذلك بأنهم، منذ اللحظات الأولى من الانقلاب في إسبانيا، جعلوا الجميع يعتقد بأنهم يرغبون في «وضعية متميزة» في المنطقة الإسبانية تمكنهم من «تجديد صرح نفوذهم التجاري وحتى السياسي في الإمبراطورية الشريفة». وكان ذلك النفوذ قد اندثر جراء الحرب الكبرى. وكانت البواخر الألمانية تتردد باستمرار على سبتة ومليلية والعرائش. يضاف إلى ذلك أن الألمان استغلوا إلى أقصى حد ما منحهم الفرنسيون من رخصة الإرساء في طنجة حتى كادوا أن يحولوها هم والطاليان «إلى قاعدة بحرية نوعا ما». وقد تقلت بعض البواخر الحربية بعض المواد للوطنيين، بينما اكتفت أخرى بتبليغ «الدويتشر كروس» (Deutscher Gruss) تعبيرا عن حسن الاستعداد الألماني. ولم يسع أحد في كلتا الحالتين في حجب الوجود الألماني، إذ كانت تقام الحفلات الصاخبة في الاستقبال وفي التوديع. مما كان يزعج الفرنسيين أكثر من الأنشطة الخفية، لما في ذلك من استعراض للقوة الألمانية أمام الساكنة الأهلية الملتهبة الأحاسيس. وقد كتب ديلبوس

(18) جريدة **لومانيتي L'Humanité**، 3 يناير 1937، ذكرها دريفورت (Dreifort) في كتابه، **إيفون ديلبوس في الكي دورسي** (بالإنجليزية)، ص 91.

(19) كانت النوايا الطاليانية مركزة على تونس والجزائر الشرقية. لكن المندوب السامي الإسباني في المغرب كشف عن استعداد الطاليان لمنح «كل شيء» مقابل النزول بتراب المغرب الإسباني. انظر رسالة من جان كلود سير إلى ديلبوس، 10 يناير 1937، في **DDF**، 4 : 457 أيضا كوفرديل، **المرجع المذكور**، ص 385.

للسفير كوربان قائلا : «مما زاد في اهتمام المغاربة بهذه الاستعراضات المتتالية للقوة الألمانية، كونها تأتي بعد إثنين وعشرين سنة من الغياب»[20].

و لم يبال الفرنسيون بما ذاع من أن الإسبان قد يجازون الألمان بالتنازل عن بعض الجهات من المنطقة الإسبانية. ذلك بأن مثل هذا التفويت، فيه خرق للمعاهدة الفرنسية الإسبانية لسنة 1912، ومن شأنه أن يعجل بتدخل الفرنسيين. وكان الإسبان والألمان راغبين عن المخاطرة به. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، أنه يتعارض والمطامح الاستعمارية الإسبانية في المغرب. ولذلك كان ثمن المساعدة الألمانية من معدن الحديد بشروط من شأنها أن تعطي ألمانيا «تمام السيطرة» على الموارد المعدنية في المنطقة الإسبانية، ولا يعني ذلك أن الألمان قد يكتفون بالتعويضات الاقتصادية. وفي نظر الفرنسيين، كان الألمان يوعزون في الخفاء باستقلال المنطقة الإسبانية ويلقون همسا بالكلام عن «الحكم الذاتي» في آذان المسلمين. وتلك كلمات صالحة بكل تأكيد لنيل عطف بعض الأهالي، سيما وأنه لم تمض سنتان بعدُ على إغلاق فرنسا الباب في وجه الوطنيين المغاربة ومقترحاتهم بشأن الإصلاح. وكان من مفعول تلك الهمسات، مما كان الألمان يعولون عليه، إهانة الفرنسيين والنيل منهم [141] بإضعاف وحدة الإمبراطورية الشريفة (التي كان الفرنسيون ملتزمين بصيانتها) وفتح أبوابها للتغلغل من الخارج[21].

ومهما كان من المصالح الألمانية في المغرب، فلا مساس فيها بأمن إفريقيا الشمالية الفرنسية. وكانت التحركات الألمانية قبل الحرب قد خلفت ذكريات سيئة. ألم يكن من شأن استحضار القياصرة والطرادات أن يحمل السكان الأهالي على «الاضطراب» ؟ وقد اعترف ديلبوس بأن ذلك «عادة ما يكون على حساب فرنسا [...] وأنه في الظروف الصعبة مثل التي يكون عليها الحال عند النداء للتجنيد، قد يؤدي إلى الخطير من الشغب». فتجد فرنسا نفسها مضطرة إلى تعزيز قواتها في المغرب وتعزيز القوات الضرورية للنقل العسكري عبر البحر الأبيض المتوسط في آن واحد[22].

---

(20) من ديلبوس إلى كوبان، 30 نونبر 1936، في DDF، 4 : 89-88.

(21) نفس الرسالة أعلاه، في DDF، 4 : 89.

(22) نفس الرسالة أعلاه، في DDF، 4 : 90.

على أن الخطر الألماني الذي كان الفرنسيون يسلمون بأنه تهديد في المستقبل أكثر منه خطرا حاضرا، كان ييسر سبل التقارب بين الإنجليز والفرنسيين مثلما فعل في أيام طنجة وأكدير. وقد وظفه الفرنسيون بالضبط لتلك الغاية. فإن الخطر المشترك حملهم دائما على وضع المخططات المشتركة، مما كان يمهد في علم ديلبوس للعمليات المشتركة التي هي من مستلزمات أمن فرنسا في أوربا وكل مناورة ذات مفعول خارجها. وقضية المغرب نموذجية في هذا الصدد. فلا رغبة لإنجلترا ولا لفرنسا في أن ترسي «قوة عسكرية من الدرجة الأولى» أقدامها في المنطقة الإسبانية. وما كان أي واحد منهما ليرغب في أن يقع الإخلال بسبل المواصلات عبر البحر الأبيض المتوسط لا مع خطوط الطول ولا مع خطوط العرض. وكان من حق ديلبوس أن يقول بكل اطمئنان بأن : «هذا الهاجس كان دائما قاعدة للتضامن الإنجليزي الفرنسي في القضايا المغربية»[23].

وبغض النظر عن النوايا الألمانية، فإن بلوم ظن أن الحرب قد تندلع بشأن المغرب في يناير 1937، فطلب من فيينو تعزيز وسائل الدفاع في الحماية استعدادا لكل طارىء. وأخبر نوكيس عن قرب وصول جنود ألمان إلى تطوان وسبتة وربما العرائش بعد العاشر من الشهر نفسه. وكانت بعض الوحدات الاستطلاعية قد سبق وصولها إلى المنطقة الإسبانية تمهيدا لوصول «آلاف متعددة» من الجنود (بحسب «مصادر مختلفة») في طريقها ولاشك إلى إسبانيا. ومثل هذا الحدث «المشحون بالعواقب» كما قال نوكيس، كان منطلقا لنشاط ديبلوماسي محموم. فإن ما أخبر به المقيم العام أشعرت به إنجلترا في الحين مع إضافة مبهمة لديلبوس عن كون ألمانيا تمهد ربما «لعملية أوسع بكثير» تأتي مباشرة في الأعقاب. وقد استفسر الإسبان عن الأمر في تطوان. وتكلم ديلبوس بنفسه مع السفير الألماني في باريس، مثيرا انتباهه لما قد يثيره نزول مكثف للمتطوعين الألمان في المغرب من «المتاعب» في العلاقات الألمانية الفرنسية[24].

---

(23) نفس الرسالة أعلاه، في DDF، 4 : 90.

(24) **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، شهادة بلوم، 1 : 219. أيضا من فيينو إلى نوكيس، 4 يناير 1937 (**أرشيف نوكيس**). أيضا من نوكيس إلى ديلبوس، 6 يناير 1937، في DDF، 4 : 447. أيضا من ديلبوس إلى كوربان، 8 يناير 1937، في DDF، 4 : 438-439.

[142] وقد فوجيء الإنجليز بذلك. وأخبر السفير شارل كوربان وزيره ديلبوس بأن إيدن «اندهش نوعا ما» من هذه الأنباء، لأن التقارير القنصلية الابريطانية ربما لم تكن في مستوى ما كانت عليه تقارير نوكَيس من التهويل، وأيضا لميل **الفوريني أوفيس** إلى الإستخفاف برأي الفرنسيين فيما يعود لتقويم الأحداث في المغرب وفي الشرق الأدنى[25]. وكان الإنجليز على صواب فيما يبدو في عدم تهويل ما يجري في المغرب. فقد دار بين الكولونيل خوان بيكبيدير (Juan Beigbeider) المندوب السامي في المنطقة الإسبانية بالنيابة وبين جان كلود سير (Jean-Claude Serres) قنصل فرنسا في تطوان، مباحثات مستفيضة صريحة خرج القنصل الفرنسي منها مقتنعا بأن الأمر اتخذ أبعادا تتجاوز حجمه الحقيقي، إذ أكد له بيكبيدير بأن لا وجود لجيوش ألمانية في المغرب ولا هي في طريقها إليه، فكتب القنصل قائلا : «لقد قال لي الكولونيل بأنه على بينة من إن نزول وحدات اللفيف (اللفيف الإسباني) الناطقة بالألمانية قد يفجر الحرب في أوربا»، التي لن يكون فيها القوميون الإسبان لضعفهم في العدد والعدة بالنظر إلى خصومهم الجمهوريين سوى «أول ضحية»[26]. وادعى بيكبيدير أنه رفض، التماسا للسلامة، السماح لأي فرقة عسكرية أجنبية بدخول المغرب، مضيفا بأن فرانكو على بينة تامة من أن نزول جيوش أجنبية بالمغرب قد يكون «كارثة» دولية. وهو نفسه (بيكبيدير) وفرانكو لا يرغبان في تحمل مسؤولية السماح بأمر كانا يدركان تمام الإدراك ما يحف به من الأخطار. هذا ولو دخل الطاليان أو الألمان المغرب، فإن بيكبيدير كان لا يدري متى أو هل في عزمهم الخروج منه، فلا يود المراهنة بمستقبل المغرب. وقال بيكبيدير إن فرنسا في هذه الأمور كلها يمكن أن تتكل على «حاسة [فرانكو] السياسية وعلى ذكائه». وبعد هذه المباحثات الشافية (التي اقترح فيها بيكبيدير استئذان فرانكو برقا في الكتابة بكل ما قال)، كان من حق القنصل سير أن يتعجب صراحة كيف وجدت الشائعات عن نزول ألماني مكثف في المغرب طريقها إلى الصحافة الفرنسية[27].

---

(25) من كوربان إلى ديلبوس، 8 يناير 1937، في DDF، 4 : 443.

(26) كان «المتطوعة» من الطاليان والألمان لمساندة الانقلاب القومي ينخرطون في اللفيف الأجنبي الإسباني من باب التورية.

(27) من سير إلى ديلبوس، 10 يناير 1937، في DDF، 4 : 457–459.

وقد يتصور المرء أن الفرنسيين بعد الاطلاع على تقرير سير ربما مالوا إلى غض الطرف عن القضية بصفة نهائية. والغريب والحالة هذه، أن يكون الخبر قد نقل إلى مسامع الإنجليز وأن الاحتجاج سلم للسفير الألماني قبل استفسار المندوب السامي الإسباني. ويوم تكلم بيكبيدير، فكأن البساط سحب من تحت أرجل الفرنسيين. ولما سمع الإنجليز بالقصة، تبين لهم منها مرة أخرى أن الفرنسيين يخرجون بسهولة عن أطوارهم كلما تعلق الأمر بالمغرب. وقد اشتكى كوربان نفسه من مبالغة الصحف بشأن ما كان الفرنسيون يعتزمون القيام به للتصدي لأي تحرك ألماني في المغرب، كاقتحام المنطقة الإسبانية مثلا، مما كان يثير «شيئا من القلق في الرأي العام الإنجليزي». **فالفوريني أوفيس** والقيادة البحرية العليا ليس في علمهما ما يثبت التقارير الفرنسية. ولما تكررت التصريحات الألمانية بالنفي، [143] تبيّن أن برلين أقلقت عبثا من قبل باريس. وبقي على كوربان أن يروم إقناع الإنجليز بأن تلك «الصرامة» الفرنسية هي التي «ربما» حالت دون تنفيذ الألمان لمخططاتهم[28].

وتثبت الوثائق الألمانية أن وحدة من المتطوعين الألمان كانت توجد بالفعل في مليلية، ولكن ليس إعدادا لنزول مكثف للجيوش الألمانية. وحيث إن مليلية لم تكن داخلة في الحماية المقامة مع فرنسا (لأنها في حوزة اسبانيا منذ 1496)، فإنه كان بوسع وزير الخارجية كونسطانتين فون نويراط (Constantin von Neurath) أن يأمر السفير الألماني في باريس «بتبديد المخاوف الفرنسية بكل حزم» من خلال الجملة التالية : «لا وجود لأي متطوع ألماني مهما كان نوعه على تراب المغرب». مما فيه مجال واسع للقيل والقال. لكن ألمانيا من وجهة نظر برلين كانت بريئة وفرنسا هي المعتدية بما أثارت من الضجة[29].

---

(28) من كوربان إلى ديلبوس، 11 يناير 1937، في **DDF**، 4 : 460 و462–463.

(29) من المكلف بالأعمال في إسبانيا فيليلم فاوبل (Wilhelm Faupel) إلى وزير الشؤون الخارجية الألماني، 9 يناير 1937. وأيضا من السفير في فرنسا الكونط يوهانيس فون فلتشيك (Comte Johannes von Welczeck) إلى رئيس المصالح غير الأوربية للقسم الديبلوماسي أوطو فون إيردمانسدورف (Otto von Erdmansdorff)، 9 يناير 1937، والكل في **وثائق السياسة الخارجية الألمانية**، 1918–1945، سلسلة D(1937–1945)، 13 مجلدا (لندن وواشنطن، 1949–1964) 3 : 214–216. نشير إليها فيما بعد تحت حروف **DGFP**.

وعززت برلين تفوقها في حملة صحفية مضادة. فقد كتب السفير الفرنسي في ألمانيا (بعد اطلاعه على صحف صباح 11 يناير 1937) بأن لهجة الصحف الفرنسية كانت «باهتة محتشمة» بالنظر إلى «الشتائم الخبيثة» التي ترمى بها فرنسا في الصحف الألمانية. ولكن جوهر الموضوع، إذا ما غضضنا الطرف عن الجوانب البلاغية، أن ألمانيا كذّبت ثلاث مرات تهم فرنسا دون أن تكف الصحافة الفرنسية عن نشر المقالات عن التسرب الألماني في المغرب. ومما جاء في أقوال السفير : «إن الجو منذ أربع وعشرين ساعة الأخيرة مشحون بالكهرباء إلى أقصى حد». لكن لم تمض ستون دقيقة على تلك البرقية حتى كان بوسع أندري فرانسوا ـــ بونسي (André François-Poncet) أن يكتب بأحسن منها إنباء، ذلك أن المستشار هيتلر أبى في حفلة على شرف الهيأة الديبلوماسية إلا أن «يؤكد له رسميا وبشكل قطعي» أن لا نية لألمانيا في أن تطأ أدنى جزء من الأراضي الإسبانية ولا في إقامة القواعد هناك. ويرجو أن تعود الصحافة الأجنبية إلى السكينة وأن لا يلحق مزيد من الضرر بالعلاقات الفرنسية الألمانية، مضيفا بشيء من الحسرة : «أنتم تعلمون أننا نعوّل على المشاركة في معرض باريس في الربيع القادم، وقد يكون من الشؤم أن تتعذر علينا المشاركة». وكان فون نويراط واقفا بجانب المستشار وكرر القول بأنه «من غير الصحيح» إطلاقا أن وحدات عسكرية ألمانية كانت قد نقلت إلى المغرب الإسباني أو هي في طريقها إليه. ثم إن فرانسوا ـــ بونسي التقى متابعة للأمر بفون نويراط بعد الزوال ملتمسا منه نشر كلمات هيتلر في الرأي العام، وملتزما في المقابل بتصريح فرنسي حول حرمة التراب الإسباني واحترام «الأوضاع القانونية» في المغرب الإسباني. فصدر بلاغ مقتضب يحتوي التعهدين في باريس وبرلين[30]، وجعل حد لحرب كلامية دامت ثلاثة أيام.

وبذلك انتهت الأزمة المغربية «الثالثة»، وإن لم ينته الكلام عن أسباب قيامها ولا عما كانت تحمله من الدلالة. أما التفسير الفرنسي فمن البساطة بمكان. لقد ضبط الألمان وهم يتسربون إلى المغرب الإسباني، ولما سلطت عليهم الأضواء من

---

(30) من فرانسوا ــ بونسي إلى ديلبوس، 11 يناير 1937، في DDF، 4 : 459‒462. وأيضا مذكرة من وزير الشؤون الخارجية فون نويراط (von Neurath)، 11 يناير 1937، في DGFP، 4 : 476‒478.

[144] كل ناحية، تراجعوا مدعين أن ذلك مجرد افتراء. وكتبت مجلة **لافريك فرانسيز** مقالا جاء فيه : «إن فرنسا وسلم العالم في خطر. وقد جاء رد فعل الحكومة في تمام الحزم والسكينة والهدوء لما لها من الاطمئنان إلى حقوقها والوعي بواجباتها. وقد التفت البلاد جمعاء حولها بالرغم من النزاعات الداخلية. أليس ذلك فوزا آخر من شكل ما جرى على ضفاف المارن (Marne)؟»[31]. بلى. ولكن الفرنسيين رأوا في ذلك خطوة إلى الوراء بعيدا عن حافة الحرب، هذا فضلا عما بدا للمكلف بالأعمال الفرنسية في برلين من أن الاستراتيجية السياسية للرايخ بكاملها أصبحت مهزوزة، لأن الضجة حول المغرب أثارت بعض أسباب التشنج بين لوندن وبرلين وبعض أسباب الارتياب بين برلين وبوركوس (Burgos)[32]. وكان ما يجري بين لوندن وبرلين هو أكثر ما تشد إليه الأنظار في باريس. ومما جاء في **لافريك فرانسيز** : «إننا نعلم أن محور [السياسة الألمانية] لا يمر عبر بوركوس بقدر ما يمر عبر روما ولوندن. وإن التطاول على المصالح الابريطانية في البحر الأبيض المتوسط من جهة جبل طارق ليس مما يمكّن ألمانيا من إنجاز ما تتشوف إليه من ضم إنجلترا إلى الاتفاق الإيطالي الألماني سعيا في عزل فرنسا»[33].

لكن المقاصد السياسية الألمانية كانت معروفة عند الجميع، فلا داعي للتهم الفرنسية. ألم تكن فرنسا قد تذرعت بالمغرب لتلفت أنظار إنجلترا، التي وقّعت قريبا على «وفاق حبي» مع إيطاليا، إلى الخطر الفاشيستي ؟ ألم يكن في ذلك محاولة فرنسية لجعل التاريخ يعيد نفسه، فتتوطد العلاقات الإنجليزية الفرنسية بناء على الخوف من ألمانيا في المغرب ؟ وقد أتاحت الأزمة إمكانيات ملموسة أمام الفرنسيين لبلوغ بعض الأغراض. واستغلوها ولا مسؤولية لهم في افتعالها، إذ الجذور في برلين حيث لا أحد في الحكومة الألمانية يجهل أن إنزال الجيوش الألمانية في أي مكان من المغرب ومهما كان من الأسباب، لابد أن يحمل الفرنسيين على الاستنفار.

---

(31) **لافريك فرانسيز** 47، عدد 1 (يناير 1937) : 13.

(32) [بوركوس مدينة شمال غربي مادريد كانت هي عاصمة نظام الجنرال فرانكو الناشىء قبل أن ينتصر في الحرب الأهلية].

(33) من بيير أرنال (Pierre Arnal) إلى ديلبوس، 13 يناير 1937، في **DDF**، 4 : 476–478.

وإنهم ظلوا أزيد من ربع قرن في المغرب في تمام الهوس من احتمال مشاهدة الطرادات الألمانية تجوب المياه المغربية وكأنها عفاريت من حديد ممتنعة عن التعزيم. وكانت عبارة «فعلة أكادير» قد دخلت يومئذ القاموس السياسي الفرنسي[34]. وكانت البواخر والطائرات والجنود الألمان في الشمال قد انتقلت من حالة الشبحية إلى حالة الواقعية، ومن شأنها أن تطلق العنان لكل ما يفضي إلى الهيستيريا من العواطف. لكن وجود المغرب في طليعة أعمدة الصحف الفرنسية (في آخر مناسبة قبل الأيام المشؤومة لسنة 1940)، انتهى هذه المرة لصالح ألمانيا خلافا لما جرى في 1905 و1911. وخرج الفرنسيون من ذلك في صورة الصبيان يصيحون خوفا من الذئب[35].

ويوم طلب من نوكَيس تلخيص البراهين على تدخل ألمانيا مع تقييم موقف فرنسا، راجع التقارير التي بعث بها لباريس معبرا عن يقينه بأن مبادىء الفيلطبوليتيك (Weltpolitik)[36] لاتزال من وراء التطلعات السياسية الألمانية، وإن كان المغرب غير مضبوط المكانة في البرنامج. فهل كانت الاضطرابات في إسبانيا نهزة انتهزتها ألمانيا «لإرساء قدمها مرة أخرى في تلك الزاوية من إفريقيا التي كانت تحتل مكانة كبرى في سياستها ومطامحها قبل الحرب»؟ أم كانت التحركات الألمانية [145]

---

(34) **لافريك فرانسيز** 46، عدد 11 (أكتوبر 1936) : 530. وأيضا منها عدد 8–9 (غشت ـــ شتنبر 1936) : 457 و459. وأيضا **لافريك فرانسيز** 47، عدد 1 (يناير 1937) : 15.

(35) من الجوانب المزعجة في هذه القضية أن حكومة الجمهورية الإسبانية كانت قد اقترحت «التباحث» بنية تغيير «الوضعية الراهنة» في المنطقة الإسبانية «شريطة أن لا يتم هذا التغيير لفائدة دول أخرى غير فرنسا وإنجلترا». أما إنجلترا فإنها رفضت ذلك قطعا. وأما فرنسا فلم يكن ذلك موقفها. وقال فرانسوا ـــ بونسي إنها كانت ثابتة على تصريح يناير عن سلامة تراب المغرب الإسباني وأنها لا ترى سببا للرد على «تلك المقترحات المزعومة». ثم إن فرنسا أرادت جعل حد للقضية فنشرت مذكرة 20 مارس الموجهة للحكومة الإسبانية والمعلنة بأن «مشكلة من هذا القبيل» لا يمكن معالجتها إلا بعد أن يكون «النظام قد استتب من جديد في إسبانيا»، مع مراعاة الأوفاق الدولية بشأن المغرب. انظر رسالة من لويس أراكوسطاين (Luis Araquistain) إلى بلوم، 13 فبراير 1937، في **DDF**، 4 : 762–764. وأيضا من فرانسوا ـــ بونسي إلى ديلبوس، 18 و19 مارس 1937، في **DDF**، 5 : 189 و202. وأيضا **لافريك فرانسيز** 47، عدد 3 (مارس 1937) : 162–163 والعدد 4 (أبريل 1937) : 210–211.

(36) [وتعريبها السياسة الألمانية عبر العالم].

في المغرب مترتبة فقط على مساعدتها للقوميين الإسبان ؟ والذي في يقين نوكَيس هو أن ألمانيا بمجرد ما اعترفت بحكومة فرانكو في بوركوس، فإنها اكتسبت «سيطرة معنوية ومادية بالتقدير» على المنطقة الإسبانية. ولئن كان «من الصعب الجزم بمدى ما منحت ألمانيا من الامتيازات الاقتصادية»، فإنه يرى أن الألمان حصلوا «بما لا يترك مجالا للشك» على نوع من «الرهن الاقتصادي» في البلاد لا سبيل للإسبان إلى التخلص منه. وفضلا عن الجوانب السياسية والاقتصادية، هناك الدعاية المضادة لفرنسا المستلهمة من الألمان والمشوهة بأعمال الفرنسيين والحكومة الشريفة والموحية بأن ازدهار المغرب وحريته لن يتم استرجاعهما إلا بعد «طرد المحتل وهو بالضبط الفرنسي المغتصب»[37].

وقال نوكَيس في تقريره بأن النشاط الألماني في يناير كان قد «اشتد بشكل شبه محموم»، وأن «كل المصادر الإخبارية الموثوقة» تثبت انهماك ألمانيا في جعل المنطقة الإسبانية «قاعدة قوية لعمليات» مساعدة فرانكو على الفوز في الحرب الأهلية لترسي أقدامها فيما بعد في المغرب بشكل راسخ، واضعة أوربا مرة أخرى أمام الأمر الواقع. ورأي نوكَيس هو أن صرامة الاحتجاج الفرنسي وعنف الحملة الصحفية واجتماعات أركان الحرب الفرنسية المستعجلة مع المبادرة إلى التماس المؤازرة الإنجليزية، كل ذلك أوقف مساعي برلين وبوركوس على التوّ، وحال بينهما وبين «الطريق الشائك» الذي كانا «ولا ريب» قد اختاراه لأنفسهما. ولم تمض بضعة أيام حتى اختفت البواخر والبحارة الألمان وطائراتهم ومضليوهم والتقنيون والمهندسون من شواطىء المغرب. وإذا كان ذلك هو المرتقب من المبادرات الفرنسية فإنها أتت أكلها. ذلك بأن المخططات العسكرية الألمانية احتجبت، وإن لم تنقطع الحملة ضدا على فرنسا ولا الدعاية وسط أهل المغرب. قال نوكَيس : «فلا بد إذن من أن نظل على بصيرة من الأمر لأن التواطؤ بين سلطات فرانكو المتمرد وسلطات هيتلر في منتهى الوثاقة، والموقع الاستراتيجي للمغرب وبخاصة في لحظات التوتر أو في حالة الحرب كله إغراء، وما في هذه

---

(37) من نوكَيس إلى ديلبوس، 26 فبراير 1937، في DDF، 5 : 55–56. وانظر عن الروابط الاقتصادية الألمانية الإسبانية هاربر (Harper)، **السياسة الاقتصادية الألمانية في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية.** (بالإنجليزية).

البلاد من الجاذبية لألمانيا منذ مطلع هذا القرن على درجة من القوة تلزمنا بأن نكون على حذر. فإن الماضي البعيد والقريب يستوجب ذلك، إن كنا نريد المحافظة على الاستقلال بمصيرنا»[38].

واستعرض نوكيس المعطيات في تقرير جامع على غرار ما كان قد فعل في التلغرامات السابقة للأزمة. لكن المشكل مشكل تأويل، وهو يتزعم التأويل بالاستمرارية معتبرا السياسة الألمانية بمثابة انجذاب دائم نحو المغرب، فألمانيا كالفراشة والمغرب هو النور. لكن هيتلر على ما كان يراوده من أحلام قيصرية، لم يكن [146] أبدا من المتحمسين للمغرب الألماني وإن لم يكن ليعارض في استعمال النشاط الألماني في المغرب لإبعاد الفرنسيين ماديا وفكريا عن الراين نحو سبو، ومن قطر لألمانيا فيه أكبر المصالح إلى مكان لا مصلحة لها فيه. وهكذا انزلقت الرجل بوزير الشوؤن الخارجية بسبب مسايرته لنوكيس الذي كان شديد الحساسية لأدنى تحرك ألماني. وغض الإنجليز الطرف عن الأمر على اعتبار أنه من نزق الفرنسيين، واستفادت ألمانيا الضحية المسكينة شيئا من العطف بما لحقها من «الفوريا فرانتشيزي» (Furia Francese)[39].

ولما اطمأن الفرنسيون على سلامة المغرب من كل خطر أجنبي، فإنهم انكبوا على النظر فيما يقوم به الإسبان أنفسهم في منطقتهم. وقد عيّن الكولونيل خوان بيكبيدير في أبريل 1937 مندوبا ساميا (وهو ما يعادل من حيث السلطة المقيم العام في الجنوب)، وكان هو السادس عشر منذ سنة 1912 من أولائك المندوبين الذين احتلوا المنصب من بين عسكري ومدني. وكان في رتبة بيكبيدير ما من شأنه أن يحط من قيمة الوظيفة (التي تمنح عادة للجنرالات). إلا أن العكس هو الذي حصل، ذلك بأن بيكبيدير كان **أفريكانسطا**[40] من الدرجة الأولى وجنديا

---

(38) من نوكيس إلى ديلبوس، 26 فبراير 1937، في DDF، 5 : 56–58. وكان أشهر المتتبعين لتحركات الألمان في المغرب جاك لادري دي لاشارير متفقا مع استنتاجات نوكيس ولكنه كان لا يعتقد أن ألمانيا تريد «مكانة سياسية مستديمة» في المغرب وإنما المغرب لديها دائما «وسيلة معاوضة» بشيء آخر. انظر «سياسة ألمانيا في المغرب»، C.H.E.A.M، محاضرة، 26 يونيو 1937.

(39) [يعني النزق الفرنسي بنظر الطاليان].

(40) [Africanista] مصطلح إسباني للدلالة على المتحمسين لاستعمار إفريقيا عامة والمغرب على وجه الخصوص].

مقداما مع شيء من الميل إلى التميّز، وقد قام بجل وظائفه العسكرية خارج اسبانيا. ووجد في المغرب بلدا جذابا وثقافة تستجيب لانشغالاته الفكرية، إذ كان يتكلم العربية واللهجة الريفية، متضلعا في تاريخ الإسلام وفي حضارته، وهو بدون منازع «أعلى **الأفريكانسطاس** من حيث المرتبة الثقافية»[41]، وعلى بينة تامة من شؤون المغرب. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، أنه كان على بينة أيضا من شؤون ألمانيا، إذ كان ملحقا عسكريا في السفارات والمفوضيات الإسبانية في ألمانيا والنامسا وتشيكوسلوفاكيا. وكان في ربيع **1936** قد زار مصانع الأسلحة الألمانية رفقة الجنرال المعين لقيادة جيوش القوميين وهو خوسي سانخورخو (**José Sanjurjo**). وبعد بداية التمرد، قام بيكبيدير بصلة الوصل بين تطوان وبرلين مكلفا بقضايا النقل والتسلح في قوات فرانكو. وكانت التقارير تقول بأنه من أنصار الألمان. مما كان من واجبات كل **فرانكيسطا** في تطوان ولو لم يكن ذلك سوى شعور سطحي غير بعيد الأغوار. ويوم كان بيكبيدير مندوبا ساميا بالنيابة، تصرف بالجانب الإسباني من الأزمة بشكل جعل ممثل فرنسا يقتنع بأن كل شيء هادىء على طول الشواطىء الشمالية، وأن لا جندي ألماني واحد وطئت قدماه التراب الإسباني وراء البحار، ولاشيء يؤشر على احتمال وقوع ذلك. مما هو من أعمال الدهاة فتبوأ رتبة لا يستهان بها في القضايا الديبلوماسية. ولم تكن تلك الخصال كلها إلا لتزكي تعيينه مندوبا ساميا، وذلك من أحسن ما وفق فرانكو إليه.

وكان من مهام بيكبيدير أن يبقى المغرب وراء فرانكو، وأن يقنع النخبة الإسلامية في المنطقة الإسبانية بأن مصالحها ومصالح الثوار الإسبان متلازمة، وأن يمد جيوش فرانكو برجال المغرب. وقد برهن بيكبيدير من أول وهلة على أنه الرجل المناسب في المكان المناسب. ففي الساعات الحرجة من إعلان التمرد العسكري في 17–18 يوليوز وخلال الأيام التالية، عاد الفضل له في التغلب على تردد الأهالي بما بذله لديهم من الوعود الخاصة وبما ألقى من النداءات على أمواج الإذاعة. ويوم اقتنع قادة القبائل بقضية المتمردين، فإنهم تحولوا سارجانات [147]

---

(41) هالسطيد وهالسطيد، «الإمبريالية المجهضة»، ص 55. وقد اعتمدت في الكلام على بيكبيدير على هالسطيد، «وجه ماكيافيلي شيئا ما»، ص 46–66. وأيضا هالسطيد، «الإفريقي المجهول»، ص 31–60.

مكلفين بالتجنيد يراقبهم ويشرف عليهم بيكبيدير نفسه. ولا أدل على نجاحه من قوائم الجندية، فإن أزيد من ستين ألف جندي مغربي قاتلوا في صفوف قوات فرانكو فيما بين 1936 و1939، وهو ما يعادل % 6 من جنود الجيش القومي الإسباني[42]. ومما يسر انضمام مثل هذا العدد، ارتباط بيكبيدير بصلات شخصية مع الزعماء المسلمين وتناوله للمنطقة الإسبانية بنظرة شاملة. فإنه منح الزعماء الأهالي، سواء منهم أبناء المنطقة أم المهاجرون من الجنوب، أكثر مما كانوا عليه في الماضي من حرية التصرف، موهما إياهم باحتمال قيام دولة مغربية مستقلة يوم ينتصر فرانكو، مما كان يذكر بطوماس إيدوارد لاورانس (Thomas Edward Lawrence)[43]. وغني عن البيان أن ذلك يتنافى والأوفاق الدولية بشأن المغرب ويستخف بوحدة الإمبراطورية الشريفة المزعومة وينذر بمبايعة الخليفة (ممثل السلطان في المنطقة الإسبانية) سلطانا في الشمال. ولم يكن ليقع شيء منه لمجرد أن بيكبيدير هو الذي قال به. ولم يكن منه شيء في نهاية المطاف، فلم يتجاوز حدود مناورة بالألفاظ لقطع الجمهوريين الإسبان عن مساندة المغرب، لعب بها بيكبيدير لفائدة فرانكو.

وكان في دعم سلطة الخليفة ما يقوي ظهور المنطقة الإسبانية بمظهر الاستقلال، وينال في المقابل من وزن السلطان والفرنسيين. وفي ذلك ما لا تخفى أهميته لاعتماد بوركوس على متطوعة المغرب ونفور الرباط من مشاركتهم في الحرب الأهلية، كما فيه في الوقت ذاته جزاء للقيادة الأهلية على مساندتها للتمرد العسكري. وقد سجل الفرنسيون اتساعا «مهولا» في سلطة القواد الأهالي، وبخاصة في جباية الضرائب، يقابله تقلص سلطة الموظفين الأسبان المكلفين بإدارة القبائل وهم **الإنطرفينطوريس** (interventores). مما ترتب عليه مشاكل للإسبان فيما بعد. ولكنه كان من جهة أخرى تدبيرا موفقا لمضاهاة ما حدث من تصدر الوطنيين المغاربة. وقد اعترف الفرنسيون على مضض بأن ذلك جانب من «أكثر جوانب [السياسة الأهلية] إثارة للانتباه» في المنطقة الإسبانية[44]. وكان بيكبيدير مقتنعا

(42) فليمينك، «المغرب الإسباني والتمرد القومي»، ص 30.

(43) [Thomas E. Lawrence المكنى عندهم بالعربي، وهو الراعي الإنجليزي للثورة العربية في الحجاز التي انطلقت سنة 1916 ضدا على الدولة العثمانية].

(44) كليمان، «إسبانيا الفالانخية والمغرب»، ص 31–34.

أيضا بأن مراقبة الوطنيين أسهل من فوق منها من تحت. فإنه تغاضى عن أنشطتهم ومنحهم بعض الوظائف ومدهم من بعض الأموال منتظرا منهم ما حصل بالفعل من الكلام الطيب وشيئا من التعامل معه والتصدي للجنوب بتيار قوي من الشتائم الوطنية. لكن كل الأنشطة الوطنية كانت تحت أنظار الشرطة، وظلت الحكومة [148] تستغل بهدوء المنافسة بين الأشخاص والأحقاد السياسية لفائدتها، إذ كان بيكبيدير يساند ويقبر القضية الوطنية في آن واحد نوعا ما.

وكان أسلوب تصرفه مستلهما من أسلوب ليوطي. ولقد صرح بالفعل أنه يسير في خطى المارشال، وإن كان قد تفوق على الفرنسيين في بعض الجوانب[45]. فإن الإشادة بالأخوة الإسبانية المغربية وإظهار الاحترام للإسلام وللحضارة العربية وتوقير القادة المسلمين، كل ذلك كان أمرا جديدا في الشمال. ووقعت العناية بالتعليم للأهالي وبالشؤون الثقافية والدينية بشكل لم يسبق له نظير، فشيدت المساجد والمدارس أو رمم ما كان منها يحتاج الترميم، وفتحت مراكز للتربية الدينية، وتأسس معهد الدراسات الإسلامية (حاملا لاسم الخليفة ليكون موازنا لمعهد ليوطي الشهير، وهو معهد الدراسات العليا المغربية). وأكثر ما يثير الانتباه، أن العربية تقرر أن تكون هي اللغة الوحيدة للتعليم في المدارس العمومية (مما كان لا يخطر بالبال في الجنوب). كما «عربت» البرامج واختير المدرسون من قبل قادة المجتمع المسلم، مما حال دون الثقافة ودون أن تبدو رمزا لمجتمع مبعثر مغزو مثلما كان عليه الحال في نظر الوطنيين في الجنوب. وحثّ بيكبيدير خلافا للفرنسيين على ربط الاتصال الثقافي بين المغرب والشرق الأدنى. وإنه استدعى الزوار الأجانب للاطلاع على أحوال المنطقة. وفي سنة 1938 أقامت الحكومة «دار المغرب» لينزل بها الطلاب المغاربة في القاهرة كما لو كانوا في منازلهم. ونقل الحجاج المغاربة إلى مكة على متن بواخر أعدتها لهم بوركوس. وكانت الأعياد الإسلامية أيام عطلة عبر تراب المنطقة كلها. وكان الموظفون الإسبان يكرمون المسلمين ويتصدقون على الفقراء. فلا غرو فيما قاله بعض المتتبعين عن المنطقة الإسبانية من أنها أصبحت رغم الحرب (أو ربما بفضل الحرب) المنطقة السعيدة (La zona feliz).

أما من جهة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن بيكبيدير قلد ليوطي

(45) **لافريك فرانسيز 47**، عدد 3 (مارس 1937) : 62.

بأقل تكلفة، إذ لا سبيل في المنطقة الإسبانية إلى مضاهاة ما كانت الحماية الفرنسية تفتخر به من المستشفيات والمدارس والطرق المعبدة، وإن قام بيكبيدير بكل ما استطاع مبديا عنايته بذلك وإن أعوزه المال. وكان ليوطي ونوكَيس يعتبران أن مستقبل فرنسا في المغرب رهين في المدى الطويل بالنهوض بأسباب عيش أهل البلاد. ومن حق المرء أن يتساءل عما إذا كان بيكبيدير ينوي إقامة سياسته على صخور الفقر. لكن المندوب السامي كان في هذا الصدد في منتهى الإبداع، إذ علل الروابط بين إسبانيا والمغرب باعتبارات سلالية وثقافية أكثر منها مادية. ذلك بأن التاريخ وقرابة الدم لهما في الميزان ما للرقي والازدهار. وذكر بيكبيدير بما كان [149] من تداخل المجتمعين الإسباني والمسلم طيلة القرون الوسطى، بحيث ليست اسبانيا غريبة عن المغرب المعاصر بل جزءاً منه لا يتجزأ. وذهبت العواطف ببيكبيدير إلى حد تنصير من كان يخاطب من المسلمين داعيا إياهم «بأيها الأخوان» على اعتبار أنهم جميعا فروع جسدية وثقافية لنفس الجذع العائلي، ملحا في كون «اسبانيا الجديدة» بقيادة **الأفريكانيسطاس** تدرك ذلك أكثر من غيرها. ولا حاجة لها بالغزو سوى غزو «القلوب»، وهي تتشوف إلى ما هو أخطر شأنا من استغلال البشر والأسواق والخيرات، فإنها تريد «إحياء الثقافة العربية واللغة العربية والآداب العربية وحضارة تشكل جزءاً لا يتجزأ من إسبانيا، فإننا نريد تجديد صرح قرطبة من أطلالها». وكان بيكبيدير يرى في الصلة الإسبانية المغربية أداة لإصلاح ذات البين بين البشر ومنهلا للعظمة الروحية قمينا بتحويل طبيعة الرسالة الإسبانية في شمال إفريقيا بقصد نقلها من أرضية قاتمة دموية إلى حقل أفيح من الصداقة والاتحاد. وذلك قابل لأن يتسع لمجموع ربوع الدنيا، لأن الإمبراطورية التي تطمح إليها إسبانيا «شبيهة نوعا ما» بما كان من سلطان اليونان في القديم. وكانت إسبانيا تريد هداية الإنسانية إلى «مثل عليا مجددة»، ومن أقوال بيكبيدير : «لقد آن الأوان ليكون حكم العالم بيد دون كيخوطي»[46].

وبغض النظر عن هذا التحليق في أجواء الخيال، فمما لاشك فيه أن الإسبان أعجبوا بمنجزات بيكبيدير. فقد كتب بعض المتحمسين في مجلة **إسبانيا** **España** قائلا : «إن بيكبيدير حول مجرى الأمور في المغرب رأسيا على عقب في أقل من

---

(46) [Don Quijote بطل قصة سيرفانطس Cervantes الكاتب الإسباني الشهير].

ثلاث سنوات»[47] . وكان يعتبر من «مهندسي» انتصار فرانكو. وقد عين وزيرا للشؤون الخارجية سنة 1939، نتيجة في الغالب لما كان من عمله في المغرب، وإن لم تكن تلك الوزارة ولا تلك اللحظة مما يناسب ذوي الخيال الفياض. ومن السهل رميه بالماكيافيلية وبخاصة فيما يتصل بالوطنيين المغاربة. لكنه هو كذلك كان يعاني من المعضلة التي يعاني منها كل مسؤول عن الإدارة الاستعماروية انطلاقا من ليوطي إلى ما بعده، وهي معضلة التوفيق بين تطلعات أهل البلاد (أو قسم منهم صغير) والمقاصد العليا للميتروبول. أما بالنسبة لبيكبيدير فالقضية تقريبا قضية موت أو حياة لإسبانيا. وقد ظل فوز القوميين الإسبان إلى حدود 1938 مرهونا بما يجري في المغرب.

أما في نظر الفرنسيين، فإن بيكبيدير كان مصيبة بكل ما في الكلمة من معنى، لأنه يعمل بمنهجية ليوطي ولكن ضد فرنسا، يوم كان نوكَيس مضطرا للتخلي عن بعض لباقة المارشال. وأدى الأمر بالفرنسيين الذين لم يكونوا معودين على ذلك إلى الاكتفاء بالرد على مبادرات الإسبان في بعض الحالات. وأقبح ما في الأمر، المساومات مع الوطنيين التي اعتبرها الفرنسيون عملا خطيرا تتقزز منه النفوس، ذلك بأن الترخيص بالحملات المعادية للحماية الفرنسية دون رقابة، كان بمثابة الدعوة إلى العصيان والتمرد، علما بأن بيكبيدير يوم انفجرت أحداث مكناس في شتنبر 1937 صار يتحرك بمزيد من الحذر خوفا من امتداد العنف. لكن الصحافة الوطنية ظل مسموحا لها بالتنديد بمسؤولية الفرنسيين في الجريمة. وقد توترت العلاقات حتى أصبح الإسبان يخشون تدخلا فرنسيا بالسلاح في ماي [150] 1938[48].

و لم يكن أحد في باريس لينسى أقوال جول كامبون عما يمكن أن يترتب من الأضرار على عداوة اسبانيا في حالة قيام الحرب في أوربا. ولذلك ما أن تمَّ النصر لقوات فرانكو حتى اعترفت الجمهورية الثالثة بشرعية حكم بوركوس على اسبانيا. وعيّنت المارشال بيطان سفيرا لها إشارة إلى ما أصبح يومئذ مرغوبا فيه جدا من

(47) هالسطيد، «وجه ماكيافيلي شيئا ما»، ص 51 و53–54. أيضا **لافريك فرانسيز** 48، عدد 7 (يوليوز 1938) : 338. **ولافريك فرانسيز** 49، عدد 3 (مارس 1939) : 77–78، والعدد 7 (يوليوز 1939) : 194.

(48) **مجلة إسبانيا**، 4 ماي 1939، ذكرها هالسطيد في مقاله «وجه ماكيافيلي شيئا ما»، ص 63.

التعاون[49]. إلا أن القوميين الإسبان لم يكونوا بعد انتصارهم في الميدان ليميلوا للمصالحة بسرعة. فقد عادت إلى الأذهان مطالب قديمة وازداد الجو تعكرا جراء بعض اللقاءات غير الموفقة مع بعض الموظفين الفرنسيين، مما جعل حسن استعداد الإسبان الذي كان فيما سبق يعتبر غير ذي جدوى لابد الآن من أن يؤدى ثمنه. وكان المغرب بطبيعة الحال جزءا من الثمن.

وأول ما خطر ببال فرنسا، أن تتنازل لإسبانيا عن «المنطقة الثالثة» في المغرب، وهي منطقة طنجة التي كان قانونها الدولي يفك من المشاكل بقدر ما يثير منها. فقد أقيمت على شكل زاوية حضرية منعزلة بعد أن اقتطعت طنجة من الأراضي الإسبانية في الشمال فحرمت اسبانيا من المدينة ومينائها وأحوازها التي كان يمكن أن ينتفع المغرب الإسباني منها بشكل أو بآخر. ولا مبرر من حيث الجغرافية البشرية ولا الفزيائية لهذا الاقتطاع. لكن الفرنسيين والإنجليز اعتبروا طنجة أخطر شأنا تجاريا واستراتيجيا من أن يسمح بها لإسبانيا، مما فيه مسٌّ بالمال وبالكرامة لم يندمل أبدا. وكان كامبون قد تنبأ منذ أيام مؤتمر الجزيرة الخضراء بأن حرمان الإسبان من طنجة لن يترتب عليه سوى المتاعب، قائلا عن القرار بأنه «خطأ سياسي كبير»[50]. وبعد ثلاثة عقود نجد، وزير الخارجية الإسباني ينفجر لدى سفير الولايات المتحدة قائلا، مثلما قال هيتلر عن دانتسك (Dantzig)[51]، بأن وضع طنجة «وهمٌ في القانون وشناعة»[52].

وقد فكرت فرنسا في أبريل 1940 (سبعة أشهر بعد اندلاع الحرب الأوربية)،

---

(49) من نوكيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 أكتوبر 1937 و16 ماي 1938، و.ش.خ.، **المغرب**، 490 : 60–62 و175 و177–178. أيضا **لافريك فرانسيز** 47، عدد 10 (أكتوبر 1937) : 485.
لافريك فرانسيز 49، عدد 3 (مارس 1939) : 64–66. وقد ذكر لبيطان ما كان من تصريحاته المتحمسة ومن تعاونه المطلق مع الجيش الإسباني خلال حرب الريف، انظر **لافريك فرانسيز** 49، عدد 4 (أبريل 1939) : 122.

(50) أوفري (Auffray)، بيير دي مارجري Pierre de Margerie، ص 325.

(51) [دانتيسك Dantzig المرسى البولوني الذي كانت ألمانيا تدعيه لنفسها].

(52) من السفير في إسبانيا ألكسندر ويديل Alexander W. Weddell إلى هول، 5 نونبر 1940، في **FRUS (1940)**، 3 : 787.

في التخلي عن تزعم الإدارة في المنطقة. وكان مدير شؤون طنجة منذ وضع قانون 1923 موظفا فرنسيا. وبالرغم مما كان يحظى به بيير ليفور Pierre Le Fur من الرضى لدى الطنجويين (بمن فيهم من الإسبان)، فإن ولاءه الشخصي لا ريب فيه، إذ كان الفرنسيون في طنجة مميزين وكان ليفور الذي تعلّم الحيل في الإدارة الفرنسية في الجنوب ساهرا على أن تبقى الأمور على ذلك[53]. بيد أن نوكَيس اعترض بشدة على التنازل، قائلا بأن كل تغيير في طنجة قد يترتب عليه «صعوبات غير مرتقبة» تضر بفرنسا. وقد تتاح الفرصة «لقوة ثالثة» للاصطياد في المياه العكرة، أو للإسبان لتقليم نفوذ السلطان. وماذا سيقول أهل البلاد، وما عواقب ذلك على الحياة الاقتصادية في المنطقة ؟ وآخر ما كان من تصور نوكَيس هو أن التغيير [151] لن يزيد العلاقات مع إسبانيا إلا سوءا[54]، لأنه على غرار ليوطي كان نافرا من التعامل مع الإسبان لا في السراء ولا في الضراء.

ومهما كان من جدارة هموم نوكَيس، فإن القضية قضية صداقة أو عداوة مع إسبانيا في الصراع بين فرنسا وألمانيا. وتشير التقارير الفرنسية إلى تفاقم غضب الساكنة الأهلية على النظام الإسباني في المغرب منذ ترقية بيكبيدير إلى منصب وزير الخارجية ومنذ نهاية الحرب الأهلية، وأن الصعوبات الاقتصادية كانت كبيرة، وأن إسبانيا باتت تتشوف للاتفاق مع الفرنسيين لتسوية أوضاعها[55]. يضاف إلى ذلك أن بيكبيدير كان يعارض وقوف إسبانيا إلى جانب المحور، مفضلا أن تبقى خارج النزاع وأن تساوم فرنسا بالتي هي أحسن بشأن بعض التنازلات المحصورة في المغرب. لكن من جهة أخرى، كان رمون سيرانو سونير Ramon Serrano Suner المرشح لمنصب وزير الخارجية من طينة مخالفة. فإنه كان مقتنعا

---

(53) انظر عن الانتقادات الإسبانية لامتيازات فرنسا في طنجة، هالسطيد وهالسطيد، «الإمبريالية المجهضة»، ص 65 (هامش 13 و14). وعن إدارة طنجة انظر ستيوارت (Stuart) طنجة المدينة الدولية، (بالإنجليزية)، ص 120–123.

(54) من نوكَيس إلى الديبلوماسية، باريس، 13 أبريل 1940 **(أرشيف نوكَيس)**.

(55) «يوميات التحركات والعمليات للأركان العامة للقائد الأعلى لميدان العمليات في إفريقيا الشمالية (2 شتنبر 1939– 31 يوليوز 1940)»، 14 فبراير 1940، ص 103–104، و29 فبراير 1940، ص 112، و9 مارس 1940، ص 119–120 **(أرشيف نوكَيس)**. نذكره فيما بعد تحت **«يوميات التحركات»**.

بأن سبيل إنجاز المطامح الإمبريالية الإسبانية في أبعادها الكبرى ـــ طنجة وجبل طارق والمغرب الفرنسي وغرب الجزائر ـــ يستوجب التضحيات الجسام إلى جانب إيطاليا وألمانيا. ولا يحبُّ «الكتلة الإنجليزية الفرنسية» التي كانت قد حكمت على إسبانيا بأن تبقى «بلادا من الدرجة الثالثة»[56]. وقال القنصل الإسباني العام في الرباط لنوكَيس بأن ضغوط سرانو سونيير على فرانكو، أصبحت «أكثر شدة ونجاعة» تعززها شائعات يروِّجها الطاليان باحتمال هجوم وشيك على طنجة ومليلية وسبتة. وعلى فرنسا، فيما قال القنصل من باب التحذير، أن «تقوِّيَ» جانب بيكبيدير بالتقرب من إسبانيا لتقنع الحكومة الإسبانية «بما لها في الحياد من الفوائد لتجديد صرح البلاد» غداة الحرب الأهلية. وهل في ذلك إشارة إلى المساعدة الاقتصادية من فرنسا وإنجلترا ؟[57]. أما اللازم في الحين، فهو إبداء حسن الاستعداد لإسبانيا بشكل ملموس والسعي في المصالحة الفرنسية الإسبانية.

ولم يقع شيء إلى حدود يونيو إذ كانت الجيوش الألمانية تحاصر القوات الإنجليزية الفرنسية في مأزق دانكيرك (Dunquerque)[58]، ولم يكن بوسع فرنسا يومئذ أن تعمل بالسخاء من موقع القوة. ومع ذلك لم تكن لتقترح أكثر من إقامة قوة فرنسية إسبانية مشتركة للسهر على الأمن في طنجة. مما لم يوافق عليه نوكيس أيضا، وإن كان ذلك أفضل على كل حال مما كان الإسبان يتشدقون به من أنهم سينفردون بالسلطة. قال نوكَيس : «علينا أن لا ننسى أن احتلال طنجة من قبل الإسبان دون مشاركتنا أو على الأقل دون إذن صريح منا، قد يترتب عليه ضرر كبير على حرمتنا من المحتمل أن تكون له عواقب وخيمة على الساكنة الأهلية وعلى السلطان»[59]. وغني عن البيان، أن ذلك كلا شيء فضلا عن فوات الوقت عليه. ولاشك أن إسبانيا اعتبرت إعلان إيطاليا الحرب على فرنسا كناية عن وقوع فرنسا في الهاوية، فأعلنت عن احتلالها لمنطقة طنجة، وما كان [152]

(56) سيرانو سونيير (Serrano Suner)، **هيندايا وجبل طارق**، ص 142، (بالإسبانية).

(57) من نوكَيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 17 أبريل 1940 ومن نوكَيس إلى وزير الحرب (مركز بيرليوز)، 19 أبريل 1940 (**أرشيف نوكَيس**).

(58) [Dunkerque مرسي في شمال فرنسا يقابل الشواطىء الإنجليزية].

(59) من نوكَيس إلى الديبلوماسية، باريس، 3 يونيو 1940 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا من ويديل إلى هول، 14 يونيو 1940، في (1940) **FRUS**، 3 : 783–784.

من فرنسا إلا أن توافق على الاحتلال حفاظا على ماء الوجه وإن لم يكن أحد لينخدع بالأمر. وقد تلقى موريز مكالمة هاتفية في الرباط صبيحة يوم 14 يونيو قيل له فيها دون تلطف بأن : «القوات الإسبانية على وشك احتلال طنجة في الدقائق القليلة التالية». وكان لذلك «دوي كبير» في المغرب الفرنسي. ولم يفت الصحافة الإسبانية أن تلاحظ أن احتلال طنجة جرى في نفس اليوم الذي كان الألمان قد احتلوا فيه باريس[60]. فكانت طنجة على غرار باريس من غنائم الحرب.

وجدد بيكبيدير الكرَّة بعد أيام قليلة بصيغ جديدة من المقترحات بشأن التبادل. وكان قد بلغه من المخابرات السرية إقدام فرنسا على استفسار ألمانيا عن شروط الهدنة، وبادر إلى الإلحاح على فرنسا لتتنازل لإسبانيا بسرعة وعن طيب خاطر، قائلا للسفير الفرنسي في مادريد روبير رينون دي لابوم (Robert Renom de la Baume): «إذا كان لابد من أن تتنازلوا عن قطعة من إمبراطوريتكم في الشمال الإفريقي، فمن الأحسن أن يكون ذلك لفائدة إسبانيا وليس لفائدة ألمانيا». والذي كانت إسبانيا ترغب فيه، هو تصويب في الحدود يدخل تحت المراقبة الإسبانية أراضي بني زروال في الشمال وأراضي بني يسناسن في الشرق. وعلى غرار ما جرى في طنجة، كان بيكبيدير يريد أن يتم ذلك باتفاق مع فرنسا، وتكون الذريعة في الظاهر «وقوع بعض الاضطرابات» بين القبائل تبادر إسبانيا إلى قمعها[61].

---

(60) من بليك إلى هول، 14 يونيو 1940، في FRUS (1940)، 3 : 784. أيضا **الورقة الإخبارية لجيوش احتلال إفريقيا الشمالية TOAFN**، عدد 40 (17 يونيو 1940)، ص 2، أيضا هالسطيد وهالسطيد «الإمبريالية المجهضة»، ص 66 (هامش 31).

(61) انظر شارل-رو، **خمسة شهور مأساوية**، (بالفرنسية) ص 193 و224-225. وقد تطلعت الحكومة الإسبانية إلى اللجوء إلى القوة ضد المنطقة الجنوبية ولكنها كفت عن ذلك لما لم يزل بيد فرنسا من القوات الجوية والبحرية. وتعمد نوكيس نشر جيوشه على طول الحدود لإيهام الإسبان بأنها كانت أقوى مما هي عليه في الواقع. أما بيكبيدير فتيسيرا لرغبات إسبانيا في المستقبل، فإنه ألح لدى الألمان والطاليان ليجردوا فرنسا من سلاحها في إفريقيا الشمالية كما وسوس لدى فيشي بعدم إخلاص نوكيس رجاء أن يقال من منصبه، وقال للسفير الأمريكي بأن إسبانيا تعتبر كل تدخل في المغرب الفرنسي من قبل أي كان بمثابة عدوان على إسبانيا. انظر هالسطيد، «الإفريقي الجهول»، ص 43-44 و47. وأيضا من الجنرال =

وحاولت الحكومة الفرنسية في بوردو Bordeaux، بعد لجوئها إلى تلك المدينة فرارا من زحف الجيوش الألمانية، كسب الوقت لدراسة مقترحات الهدنة الألمانية والطاليانية (التي كانت لاتزال مجهولة)، واستقصت نوكَيس عن رأيه في المبادرة الإسبانية. ولاشيء في وثائق الهدنة الألمانية والطاليانية يخطط لاحتلال المغرب. فكتب نوكَيس من منصبه الحربي من الجزائر، قائلا : «ليَّ اليقين بإن الحكومة لن تساير الكولونيل بيكبيدير في مثل هذه المناورة المهزوزة. فإن كل تنازل ترابي لإسبانيا، فيه مسّ بشرف فرنسا كما فيه، بعد احتلال طنجة، إهانة جديدة أخطر شأنا لكرامة السلطان وكرامة الشعب المغربي. وإن البنادق قد تنطلق من تلقاء نفسها، فنجد أنفسنا مضطرين للوقوف إلى جانب قبائلنا أو نخاطر بإثارة المغرب كله ضدا علينا»[62]. وحيث إن فرنسا كانت قد انهزمت في أوربا، فإن نوكَيس صار يعتمد بكل ما أوتي من قوة على بعض الثوابت حفاظا على الهدوء، من ذلك حرمة فرنسا والنفوذ المعنوي للسلطان، وقد صمَّم العزم على أن لا يتقوّض من ذلك شيء.

وكان من المستحيل أن ترفض مقترحات بيكبيدير رفضا صريحا، لأن صفع إسبانيا من شأنه أن يحدث طنجة أخرى أو يحمل إسبانيا، وذلك أسوأ، على دخول درب التحالف مع ألمانيا وإيطاليا، سيما، والحق يقال، أن فيشي (والحكومة يومئذ في طريقها من بوردو إلى فيشي) كانت أضعف من أن تلحق الإهانة بمادريد. فاجتهد طاقم وزارة الخارجية برئاسة الكاتب العام المنصب قريبا فرانسوا شارل–رو (François Charles-Roux) (وهو البروطسطانتي العنيد الذي كان قد قضى ثماني [153] سنوات السابقة سفيرا لفرنسا لدى الفاتكان)، في رسم طريق بين «الرغبة في القول بنعم واستحالة القول بلا»، وذلك بقبول فكرة التفاوض أثناء الصيف مع رجاء تمديد المفاوضات دون طائل، على أن يخبر نوكَيس بكل خطوة خطوة وأن

= إيتيين بوو دي ليبين (Etienne Buot de l'Epine) (الملحق العسكري الفرنسي لدى سفارة مادريد) إلى المحامي بيير كورطو (Pierre Courteault)، 15 نونبر 1955 (أرشيف نوكَيس). أيضا **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، شهادة الجنرال ريني بيرطران (René Bertrand)، 6 : 1793–1794.

(62) من نوكَيس إلى الديبلوماسية، بورضو، 24 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 423. وأيضا كتاب شارل–رو المذكور أعلاه، ص 225–226.

يؤخذ برأيه ويصغى إليه. والحالة هذه، فإن «انتظار رأي نوكَيس»، لما في ذلك من ضياع للوقت نظرا لمسؤولياته القيادية ولبعد المسافة ورحيل الحكومة، ارتقى إلى مستوى مبدأ يوظفه طاقم وزارة الخارجية، ليس لأنه صحيح في الواقع، ولكن لأنه يتطلب الكثير من الوقت. وكما قال شارل-رو فإن نوكَيس كان بمثابة «الحصار»، بينما كانت الحكومة بمثابة «المحرك»، مضيفا : «بأنه [نوكَيس] كان يحمينا من وهن الحكومة المعرضة لضغط إسبانيا ومن ضعفنا نحن المعرضين لضغط الحكومة»[63].

هذا وقد أسقط من المساومة من أول وهلة أمر تسليم بني يسناسن لإسبانيا لما في ذلك من خطر جعل الإسبان على الحدود الجزائرية المغربية على طول الإقليم الوهراني (الذي كانت الصحافة الإسبانية تنادي به)، مع التخلي عن أكبر جزء من شرق المغرب وتقليص المنطقة الفرنسية أيما تقليص. أما بخصوص بني زروال، فإن الحكومة كانت راغبة في «التنازل» إذا ما بقي أمر رسم الحدود بصفة نهائية مؤجلا إلى التصفية العامة غداة الحرب، التي كان يظن يومئذ أنها ستنتهي في أجل قريب. وكان الأمل معقودا على «مداراة» إسبانيا لتقوية بيكبيدير ودعم بعض المصالح المكتسبة لبناء صرح التضامن الفرنسي الإسباني[64]. ولم يتم التنازل اعتباطا، وإن جعل الإسبان على مقربة من فاس، كما أن الحكومة لم تتسرع بشأنه. وكانت الحدود سنة 1912 قد أدخلت بني زروال كلهم في المنطقة الإسبانية بالرغم من احتفاظ فرنسا بإدارة القبيلة لأسباب أمنية. ثم إن فرنسا احتلت الإقليم أثناء حرب الريف، وتقرر بمقتضى اتفاق فرنسي إسباني سنة 1925 أن ينسحب الجيش الفرنسي وأن تفوت المسؤولية الإدارية لإسبانيا. لكن مراسلة بين الجانبين أرجأت ذلك إلى أجل غير مسمى[65]. وهكذا قبلت فرنسا سنة 1940 تنفيذ وعد مر عليه خمس عشرة سنة.

---

(63) شارل-رو، **المرجع المذكور**، ص 226-228.

(64) شارل-رو، **المرجع المذكور**، ص 227-228 و230.

(65) وولمان (Woolman)، **ثوار الريف** (بالإنجليزية)، ص 165 و208-209. وشارل-رو، **المرجع المذكور**، ص 229. وعن الأوفاق العسكرية والحدودية والمذكرات الديبلوماسية (وكلها بتاريخ 25 يوليوز 1925) انظر كوميث — خردانا سوثا، **أجهزة عملنا في المغرب**، (بالإسبانية)، ص 82-86. وإني لمدين لشانون فليمكنك بهذه الإحالة.

مما استشاط له نوكَيس غضبا فحذر قائلا في حديث خاص : «إذا ما حاول الإسبان استنادا إلى الوعود المبهمة التسرب إلى منطقتنا فستكون الحرب، لأن بني زروال يريدون البقاء معنا وهم على استعداد للدفاع عن أنفسهم». وذهب به الحال إلى حد التلويح رسميا بشبح التمرد الداخلي، فقال : «مرة أخرى أقول إن أدنى تنازل ملموس في الظرف الراهن قبل معاهدة السلام، قد يشعل فتيل الحرب وقد يؤلب علينا مجموع الساكنة الأهلية». لكن مطالبة إسبانيا بالانتظار كان أمرا غير وارد لقيام استراتيجية بيكبيدير كلها على تسوية ثنائية سريعة، فإنه كان يجري المفاوضات في ظهر الرايخ ولا يعلم إلى متى سيبقى السر منكتما، مما ألح عليه السفير دي لابوم إذ قال : «إنه [بيكبيدير] يريد تسوية القضية مع فرنسا، لا أن ينتظر [154] حتى تعرض على حسن استعداد الرايخ في مباحثات السلام المرتقبة. وإذا نحن أرجأنا الحل، فإننا سنضطر إسبانيا إلى أن تلتمس من ألمانيا مقابل ما قدمت لها من الخدمات، ما نكون قد رفضنا نحن منحها إياه». وافترقت الأراء من جراء حدة المعضلة، فإما أن يطاح بكل ما كان ليوطي قد أقامه في المغرب، وإما أن يرمى بمادريد في أحضان برلين[66].

وكان من مفعول «احتجاجات [نوكَيس] الصارمة» التي كان يبعث بها لتؤخذ بعين الاعتبار عند التفاوض أن أقبرت إمكانية التسوية السريعة. ذلك بأن اعتراضاته كلها أدمجها وزير الخارجية في خطة المساومة. ومهما كان من نتائج المباحثات مع اسبانيا، فلن يخرج شيء من ذلك إلى حيز التنفيذ قبل انتهاء الحرب الأوربية. ولن يتخذ أي إجراء «مهما كان من أبعاده أو من طبيعته» من شأنه أن يمسَّ بمستقبل المنطقة الفرنسية. ولن يسلم لإسبانيا أدنى جزء من الأرض خارج ما هو معروف لدى المخزن من سابق الأوفاق (مما يحصر المباحثات عند اتفاقية 1925). ولابد أن ترسم حدود الناحية المعنية بكل دقة، ولا يمكن بأي وجه من الوجوه أن تمتد إلى الضفة الجنوبية من نهر ورغة حتى لا تعرض سلامة فاس للخطر. وأخيرا «تدعى» إسبانيا مقابل تنازل فرنسا، إلى التصريح بأنها تتخلى عن كل مطامحها الأخرى في المغرب وفي شمال إفريقيا، مما كان يسمى بلاتينية الكي دورسي

---

(66) شارل-رو، المرجع المذكور، ص 229-230.

الكويتوس (quitus)[67] الشامل. وكان نوگيس مع ذلك أبعد ما يمكن أن يكون من التفاؤل، وظل يمطر وزارة الخارجية بوابل من الرسائل في شكل مذكرات وخرائط عن إقليم بني زروال وحواشي على اتفاقية 1925، متسائلا بإصرار عن جدوى التنازل الترابي جملة وتفصيلا[68].

وأضافت كتابة وزارة الخارجية في الأخير مادة لتعرض على أنظار إسبانيا، وهي أن تتخلى فرنسا عن سلطاتها في طنجة مقابل تخلي إسبانيا لها عن إيفني. وكان يقال إن مادريد لن تقبل التنازل أبدا عن إيفني التي هي في حوزة إسبانيا منذ 1860. ولن تقبل على العموم أي اتفاق يبدو أقرب إلى التبادل منه إلى الاستسلام، وذلك ما ترمي وزارة الخارجية إليه بالضبط. ولكن نوكيس كان شديد الانزعاج من القضية. فإنه سافر إلى فيشي في أول زيارة له لفرنسا بعد الغزو الألماني، سعيا منه في إثارة انتباه الحكومة إلى الطبيعة «الدقيقة الهشة» للحماية، وإلى ما قد يترتب من العواقب على المس بالأوضاع السياسية القائمة. كما دار الحديث أيضا حول ما تستفيده ألمانيا من المحافظة على السلم الفرنسية (Pax gallia) في المغرب. وفي الختام، أبرز وزير الخارجية بمباركة نوگيس استمرار الوجود الفرنسي في المغرب، قائلا بلهجة المترجي : «مهما كان في علم الغيب من مصير المغرب، فلابد أن نتصرف كما لو أن لاشيء يهددنا في المستقبل. وقد تلزمنا الظروف بأن نعلن بمزيد [155] من الصراحة عن عزمنا على إرساء وجودنا هناك. ولابد أن يتقدم هذا الانشغال في المجالات السياسية والاقتصادية على كل الانشغالات الأخرى». والغرض من هذا القول هو ستر الحقيقة المرة الموحية بالشروع في المساومة حول المغرب التي أعطى نوكيس موافقته [بشأنها] على مضض[69].

ولم يصل المشروع الختامي لما كان يقترح على إسبانيا إلى يد وزير الخارجية بول بودوان (Paul Baudouin) قبل نهاية غشت. والذي قرأه فيه، كان أقل سخاء نحو الإسبان بخصوص بني زروال من مقتضيات اتفاق 1925، لأن نوكيس اقتطع منه مرتفعات الضفة الشمالية لنهر ورغة وجزءا من الإقليم يدعى حوض كرواو

(67) [ومعناه التوصيل المبرىء للذمة].

(68) شارل-رو، المرجع المذكور، ص 232-234.

(69) شارل-رو، المرجع المذكور، ص 234-236.

وذلك لأغراض دفاعية. وما كان من الوزير إلا أن يعترف هو نفسه بأن تلك التنازلات قد تبدو «هزيلة» لبيكبيدير، وتلك هدية منحت ذات مرة ثم سحبت أخرى، وها هي تمنح من جديد لكنها مختزلة. وتخوف بودوان من أن لا تستفيد الصداقة الفرنسية الإسبانية من ذلك شيئا، وأن يقع هجوم وقائي على إفريقيا الشمالية من قبل الألمان أو الإسبان في أعقاب تمرد إفريقيا الاستوائية الفرنسية، فرفض المشروع مدعيا أنه «غاية في الشح». وكتب وزير الخارجية في يوميته ما يلي : «إن المشروع لا يمنح شيئا يكون قاعدة للانطلاق، وهو يثير الاقتراحات المضادة المفضية إلى المساومة الساقطة». والذي كان في نظر شارل-رو حاجزا وقائيا، بدا لبودوان بمثابة حجر عثرة. وكانت النتيجة عرضا جديدا مضبوط الجوانب يتعهد لمادريد «بالتنفيذ الشامل» لاتفاقية 1925 حول الحدود. وقد أسقطت منه مادة **الكويتوس** المهينة لفائدة مطالبة إسبانيا بالتزام علني بالمساندة والمؤازرة في المغرب. وحل محل الوثيقة المطولة مذكرتان مقتضبتان أولاهما عن بني زروال والثانية عن مبادلة طنجة بإيفني[70].

وأكد بودوان لنوگيس إدراكه لجسامة «التضحية» المقترحة، وأن «غضب» القبيلة قد يكون له عواقب وخيمة على الساكنة الأهلية. لكن من الواضح أن نوگيس بيده وحده أن يتخذ ما يراه مناسبا للتصدي للأوضاع. وما كان عليه إلا أن يستسلم للأمر في غير تحمس. واقتنع من باب التعليل بأن القضية قضية سياسة خارجية بعيدة المرامي لا سبيل له أن يتحكم فيها[71].

وبينما كان الجدل محتدما بين الفرنسيين بشأن الشروط وكيفية التفاوض حول المغرب، كان الإسبان يتباحثون في أمر الحرب أو السلم. وبدا مما أحيطت به زيارة سرانو سونيير إلى برلين وروما في شتنبر وأكتوبر 1940 من الدعاية، أن حزب الحرب هو المهيمن في مادريد. وقد اعترف بيكبيدير إثباتا لذلك الصراع الداخلي للسفير الفرنسي، قائلا : «إنني أعارض تدخل بلادي في الحرب وأرجو أن لا يتم». ولما سئل عن المغرب بالخصوص، قال من جديد كل ما ظل يقوله دائما [156]

(70) شارل-رو، المرجع المذكور، ص 236-239. وأيضا بودوان، تسعة شهور في الحكومة، ص 322.

(71) شارل-رو، المرجع المذكور، ص 239-240.

من أنه يرغب في المحافظة على الأوضاع القائمة في الحماية مع بعض التصويبات يفصل فيها من خلال مفاوضات ثنائية فرنسية إسبانية. ولن تسعى إسبانيا في تغيير أكبر إلا في حالة ما إذا انعدمت فرنسا كدولة مستقلة، فعندئذ يكون المغرب كله لإسبانيا. أما فكرة اقتسامه مع ألمانيا أو إيطاليا فمفروغ منها[72].

وكان بيكبيدير قد قال كل ذلك من قبل. بيد أن رسالته تلك اكتست صبغة الاستعجال في نظر بودوان الذي وقف قريبا على دلائل تثبت بما لا يترك مجالا للشك بأن مادريد على وشك دخول الحرب. وأصبح بيكبيدير في نظر بودوان آخر وأفضل من يرجى في اتفاق معقول حول المغرب يلزم إسبانيا بالسلام. ولذلك رمى وراء ظهره بخطة العنكبوت التي كانت الكتابة العامة للكي دورسي تعمل بها والقائلة للسفير الإسباني بأن فرنسا الآن : «مستعدة لتطبيق اتفاق 1925 جملة وتفصيلا». ولم يكن ذلك ليفيد بيكبيدير في شيء. ومع أن زيارة سيرانو سونيير للخارج، لم تخط بإسبانيا ولو خطوة واحدة نحو التحالف العسكري مع المحور، فإن بيكبيدير وقع ضحية سراب جبهة التعاضد الفاشستي، فعوضه سيرانو سونيير في منتصف أكتوبر. وتوقفت من يومئذ المفاوضات مع فرنسا، لا لأن جانب القوة تغلب على جانب الإقناع، ولكن (على ما جاء في تقرير للسفير الفرنسي) لأن إسبانيا غدت تخشى أن تحشر ألمانيا نفسها في القضايا المغربية. والحالة هذه، فإن تشيانو كان قد قال لسيرانو سونيير بأن هيتلر وموسوليني يساندان مطامح إسبانيا بشأن جبل طارق ويوافقان على بعض التعديلات في المغرب، لكن لا سبيل إلى الفصل فيها قبل نهاية الحرب[73]. ولما لم يعد المغرب مهددا من جهة احتمال دخول إسبانيا الحرب، فإنه أصبح مهددا بما يكتنفه من الظلال الألمانية. وخلاصة الأمر، أن قرار إسبانيا الراسخ بالتزام الحياد في الحرب الأوربية كان لصالح فرنسا في المغرب. وكل ما منحته إسبانيا لألمانيا، هو صداقتها مما لم يكن ليبرر أدنى تنازل استعماري، هذا فضلا عن تحفظ هيتلر من التعهد لإسبانيا بالمغرب خوفا من أن يرمي بالفرنسيين في أحضان الإنجليز. وحتى لو تأتى للإسبان أن يحتلوا المنطقة

---

(72) شارل-رو، **المرجع المذكور**، ص 241-243.

(73) شارل-رو، **المرجع المذكور**، ص 244-247. أيضا بوزو Puzzo، **إسبانيا والقوى العظمى** (بالإنجليزية) ص 227.

الفرنسية، فهل كان بوسعهم أن يتمكنوا منها ؟ كان هيتلر لا يعتقد ذلك. وإنهم ولاشك سيستنجدون بالألمان في حالة هجوم إنجليزي[74]. فمن الأفضل ترك المغرب في يد الفرنسيين والاعتماد عليهم في الدفاع عن أنفسهم بما لهم من طول التجربة في التصدي للإنجليز.

وأثبت أنصار فيشي من الفرنسيين أنهم يريدون ويستطيعون المحافظة على إمبراطوريتهم، ولو أدى ذلك إلى محاربة أقدم حلفائهم. فإنهم قاوموا الأسطول الإنجليزي في المرسى الكبير في يوليوز، وامتنعوا في داكار من هجوم الإنجليز ودي [157] كول في شتنبر. وتصدى نوگيس من جهته لمحاولة أوحي بها تشورتشيل في يونيو لإقامة حكومة فرنسية في الشمال الإفريقي بقصد متابعة المقاومة ضد ألمانيا، والغاية من ذلك اتقاء وزيعة ممتلكات فيشي. ولكن الفرنسيين اعترفوا بأن تمزق الإمبراطورية كان «خطرا وشيكا ليس على المصالح الفرنسية فحسب، وإنما على مصالح ألمانيا وإيطاليا أيضا». وهذا مجال بالغ الأهمية تواكبت فيه المصالح الفرنسية والمصالح الألمانية. مما كان من الأسباب التي حملت فيشي، إصرارا منها على أن لا تنسل منها المستعمرات أو أن تنتزع منها، على التفكير من أول وهلة في التعامل، فإن فرنسا مستعدة للدفاع عن إمبراطوريتها إذا ما مكنتها ألمانيا من السلاح[75] .

وكانت خطة التعامل العريضة التي وضعها الفرنسيون في خريف 1940 ترمي في الجوهر إلى القيام بدور الشريك لألمانيا في أوربا الجديدة من جهة البحر الأبيض المتوسط ومن جهة المستعمرات. وفي ذلك من الأبعاد الاقتصادية والسياسية ما كان غريبا ولاشك عما كان يختمر في ذهن هيتلر. لكن التعامل في إفريقيا، على ما فيه من التخفيف من حظر التسلح على الجيوش الاستعمارية مقابل استمالة الفرنسيين في الدفاع عن الإمبراطورية، كان من الأمور المعقولة[76]. ومع ذلك لم تلتزم ألمانيا بأدنى ضمانة للسيادة الفرنسية، لا داخل البلاد ولا وراء البحار.

---

(74) بوزو، **المرجع المذكور**، ص 225–228. أيضا كتابة الدولة في الخارجية، الحكومة الإسبانية وقوى المحور : وثائق، (واشنطن، 1946)، ص 17.

(75) وارنير (Warner)، **بيير لافال** (بالإنجليزية)، ص 223–225، أيضا باكسطن (Paxton)، **فرنسا في عهد فيشي** (بالإنجليزية)، ص 80.

(76) باكسطن، المرجع المذكور، ص 62.

ومعلوم ما كان من سعي لافال Laval الشاق الحثيث للحصول على ذلك. ولم يخف هيتلر شيئا من نواياه. فإنه صرح في اللقاء مع بيطان في مونطوار (Montoire)[77] (24 أكتوبر 1940) قائلاً «بضرورة إجراء بعض التعديلات الترابية في الممتلكات الاستعمارية الفرنسية»، وإن كان قد تعهد أيضا بأن تحتفظ فرنسا «في التسوية النهائية» غداة الحرب بإمبراطورية إفريقية «تساوي في جوهرها ما هو في ملكها اليوم»[78]. ولاشك أن ذلك لم يكن سوى جانب من «المخاتلة الكبرى» التي نسج هيتلر خيوطها لفك الصراع بين مصالح دول البحر الأبيض المتوسط في المستعمرات. ولكن الفرنسيين على ما يبدو اكتفوا بذلك اعتقادا منهم بأن لبنة متينة توضع فوق لبنة متينة أخرى، من شأنها أن تفضي إلى إنقاذ الإمبراطورية[79].

وهكذا صار السكوت عن المغرب جزء لا يتجزأ مما سمي «بالسياسة الجديدة» لهيتلر إشارة إلى استعداد ألمانيا للتعامل في بعض المجالات. ومعنى ذلك في إفريقيا الشمالية «تفضيل خفي لفرنسا على إسبانيا»[80]. وبالرغم من موت «السياسة الجديدة» في أوربا في نهاية 1940 (من يوم غدا الاتحاد السوفياتي وليس إنجلترا، هو العدو الرئيسي في نظر أولي الحل والعقد في الرايخ)، فإن العمل بها في إفريقيا ظل قائما إلى نزول الحلفاء سنة 1942. ومع ذلك، ظلت إسبانيا متمسكة بفكرة التفاوض مع الفرنسيين رأسا لرأس، كما ظل خطر هجوم إسباني على المنطقة الفرنسية بمساندة ألمانيا، واردا في حالة ما إذا أقدم الألمان على إقفال أبواب البحر الأبيض من جهة الغرب[81]. لكن كلما ازدادت الحرب طولا إلا وصارت العلاقات الفرنسية الإسبانية إلى أحسن. وقد قال المندوب السامي الإسباني الجنرال

---

(77) [مونطوار مدينة صغيرة جنوب غربي باريس على بعد 180 كلم منها].

(78) شموكل (Schmokel)، **حلم الإمبراطورية** (بالإنجليزية)، ص 134. وكانت الأغراض الألمانية في إفريقيا الوسطى وليس في شمال إفريقيا إلا ما كان من الحاجة إلى بعض القواعد في المغرب.

(79) وارنير، **المرجع المذكور**، ص 231.

(80) باكسطن، **المرجع المذكور**، ص 81.

(81) بييتري، **سنواتي في إسبانيا**، ص 102–103. أيضا جيمس رايفس تشايلدز، «**عمليات طورش Torch: درس في الديبلوماسية**»، ص 52 (**أرشيف تشايلدز**). وأيضا من فيكّان إلى نوكَيس، 25 أبريل 1941، ومن نوكَيس إلى فيكّان، 9 ماي 1941 (**أرشيف نوكَيس**).

لويس أوركاث Luis Orgaz لنوكَيس في فبراير 1942 بأنه «يرغب صادقا في [158] صيانة الأوضاع القائمة في غرب الأبيض المتوسط»[82]. وكانت المخاوف من المغامرات العسكرية الإسبانية في المنطقة الجنوبية أو من اقتسام جديد للمغرب بإشراف ألمانيا قد تبددت، على أن تصون فرنسا السكينة في المغرب وأن لا تزج به في الحرب.

وكل ذلك في صالح فرنسا، وإن كان من المؤسف أن نلاحظ أن أقوال أولي الحل والعقد في برلين ومادريد كانت راجحة على أقوال نظرائهم في فيشي وفي الرباط. فإن صوت فرنسا أسكت في المغرب، حيث ظل نوكَيس صامتا مع كونه وزير السلطان في الشؤون الخارجية (بل إنه التمس من السلطان أن يلتزم الصمت هو كذلك)، في الوقت الذي كان فيه الإسبان يستخفون بالسلطة الشريفة في الشمال ويبتلعون طنجة ويطالبون بمزيد من الأرض من جهة الجنوب والشرق. ولم يوقف إسبانيا لا العمل العسكري الفرنسي ولا الضغط السياسي وإنما أوقفها ارتباطها بألمانيا. ولم يترتب على انهزام فرنسا في أوربا في أعقاب ما نتج عن الحرب الأهلية الإسبانية من المتاعب جعل حد لتشابك المناطق (وإن انحصر عددها في إثنين عوض ثلاثة)، ولا تفسخ الحماية. لكن الفرنسيين فقدوا الثقة في النفس، كما أن فرنسا انحطت في أعين السلطان ورعاياه.

---

(82) تشليلدز، «عمليات طورش»، ص 76، (أرشيف تشايلدز).

الفصل السادس

انهيار فرنسا ومنعطف فيشي

[159] كان شارل نوگيس، ليلة أفول نجم فرنسا على الساحة الأوربية، في ذروة سيرته العسكرية. فإنه فضلا عن احتلاله لمنصب ديبلوماسي وراء البحار يتهافت عليه كبار الموظفين أيما تهافت، كان عضوا في المجلس الأعلى للحرب، ومكلفا منذ اندلاع الحرب بالقيادة العليا لميدان العمليات في إفريقيا الشمالية. والجميع في المغرب يطأطىء له الرأس بصفة كونه «الشاف» chef الذي ظلوا ينتظرونه منذ المارشال وخليفته الحقيقي. وكانت أراؤه تؤخذ بعين الاعتبار في فرنسا، سيما بعد أن أصبحت الغيوم تتلبّد فوق البحر الأبيض المتوسط. ويمكن الجزم بكل اطمئنان بأنه كان عديم القرين في الوسط العسكري الاستعماري. وكان تجديد النهضة المغربية يعزى إليه. ذلك بأن الحماية تغلبت بقيادته على القحط والمجاعة، كما تغلبت على المظاهرات في المدن وعلى التمرد بين القبائل، وتجنبت مخاطر الاقتتال الإسباني والتدخل الأجنبي في الشمال. وكان من حق نوگيس أن يجعل من شعار مدينة باريس شعارا خاصا به وهو القائل باللاتينية Fluctuat nec mergitur (يطفو ولا يغطس). يضاف إلى ذلك، أن معالم مشجعة تنبىء بطفرة جديدة جاءت نتيجة انتعاش الاقتصاد الأهلي والاستعماري والعناية بتحسين أسباب العيش في الحواضر والقرى وإثبات نفوذ النخبة في الأسواق **والمدينات** وتجديد الثقة بالسلطان.

وجانب السلطان جدير بالذكر. فإن نوگيس كان يفتخر بما أحيى من وثيق الصلة بين المقيم العام والسلطان على غرار ما كان يجري بين ليوطي والمولى يوسف. وكان المارشال يعتبر ذلك من الأهمية بمكان لإنجاح المساعي الفرنسية في الإمبراطورية الشريفة. وكان الإبن، وهو سيدي محمد بن يوسف، شأنه شأن والده من اختيار الفرنسيين (1927) ومن تربية خدام مخلصين لفرنسا مثل السي محمد المعمري الجزائري ومحمد المقري الصدر الأعظم. وكان واجبهم يفرض عليهم

إملاء الكلام عليه. لكنه كان تواقا إلى النطق من تلقاء نفسه. وكان في حصار بين من يريد أن لا يكون أكثر من الدمية وبين من يريده بطلا حيا مقداما، فقام بدورين مزدوجين، يستجيب تارة لاندفاع الفرنسيين وتارة أخرى يصمد في وجوههم. وإذا نظر إليه المؤرخ في البعد الزمني، فإن الذي كان يرمي إليه هو صيانة حرية تصرفه واستقلاله عن كل جماعة أو حزب أو شعب أو عشيرة. وقد [160] قال عنه دي كَول الذي كان نافذ البصيرة بالرجال وبالوظائف: «هذا العاهل الشاب الأبي المعتمد على نفسه، لم يخف ما يطمح إليه من قيادة بلاده في مجهوداتها نحو الرقي ونحو الاستقلال في يوم من الأيام. وكنت وأنا أحدق فيه وأصغي إلى ما يقول بلهجة الحماس تارة وبلهجة الحذر تارة أخرى ولكن بتمام المهارة على كل حال، أشعر بأنه مستعد للتفاهم مع كل من يود الأخذ بيده في مهمته، ولكنه [162] قادر على إبداء منتهى العناد ضدا كل من تسول له نفسه تعطيل ما يطمح إليه»[1].

وقد ترتب على ادعاءات الوطنيين وعصيانهم وعنف الشوارع والتهجم على ذوي المراتب من الأهالي، أن وقف السلطان إلى جانب الفرنسيين طيلة سنوات نوكَيس، وإن لم يخف تعاطفه مع بعض مطالب الوطنيين ولا عنايته بأحوالهم الشخصية في اللحظات الحرجة من كفاحهم. أما والحالة هذه، فإن العاهل كما أقر بذلك نوكَيس، «شديد الإخلاص وإن كان قد تمرس بالسياسة إلى درجة يمكن أن تتحول إلى خطر في يوم من الأيام»[2]. ولم يحظ نوكَيس أبدا بانقياد السلطان المطلق له، لكنه استطاع أن يحول بينه وبين كل من ينافسه لديه. وقامت بينهما علاقة متينة مبنية على الثقة والمودة والمصلحة الذاتية المتبادلة. ولم ير الفرنسيون السلطان يبكي أمام الملإ إلا مرتين، أولاهما عند إعلان سقوط باريس سنة 1940، والثانية يوم انسحاب نوكَيس ثلاث سنوات من بعد. مما جعل دي كَول رغم معاداته لنوكَيس يعترف بحسن تأثير المقيم العام على السلطان يوم دارت الدوائر على فرنسا[3].

---

(1) دي كَول، **مذكرات الحرب** (بالإنجليزية)، ص 446.

(2) فيليلوم Villelume، **يوميات الهزيمة** (بالفرنسية)، ملاحظة 2 فبراير 1940، ص 181.

(3) دي كَول، **المرجع المذكور**، ص 446.

وعند اندلاع الحرب في أوربا، وجد نوگيس نفسه ملزما بالانتقال إلى الجزائر لتنسيق العمليات في البحر الأبيض المتوسط. وبقي موريز في الرباط يباشر السير العادي لشؤون الحماية التي كانت قد وضعت على أهبة الحرب منذ الأزمة التشيكوسلوفاكية سنتين من قبل. وكانت معنويات المغاربة «ممتازة» وإخلاصهم لا ريب فيه[4]. وعلى غرار ما جرى في أيام مونيخ (Munich)[5]، فإن السلطان التزم «بالتعاون بدون تحفظ»، اعترافا بجميل كل ما قامت به فرنسا في المغرب، مضيفا بلسان التحذير لمن كان أقل منه اعترافا بذلك بأن «الذي لا يعترف بالجميل [...] يعرض نفسه للنبذ»[6]. وصار الوطنيون واحداً بعد واحد عند تسريحهم من السجن أو عودتهم إلى ديارهم بعد النفي، يعربون عن إخلاصهم لفرنسا. وجاءت تلك التصريحات في ألفاظ مثيرة ووقعت وقعا حسنا بما جعلت حدا للاضطرابات السياسية. وما كان الفرنسيون مع ذلك ليقعوا في الأوهام، فالأمر لا يعدو «انسحابا مؤقتا» من ساحة المعركة، قضى به عدم وضوح المشهد السياسي في تلك اللحظات. ولابد أن يرفع المعارضون رؤوسهم من جديد بمجرد ما يسمح بذلك «الطقس المواتي»، هذا مع العلم أن حربا كان الجميع يتوقع أن تكون «طويلة مدمرة»، لابد أن تتيح الفرص للشغب السياسي سواء كان مصدره من الداخل أو من الخارج. والألمان دائما في طليعة المشاغبين الأجانب. «وإن الدعاية الألمانية التي تعمل بمنتهى اللاباقة وبإدراك رهيف لمعنويات الأهالي، ستشكل خطرا متميزا». ولن يتأت الإبقاء على السكينة «إلا بالكون على بال باستمرار وبإبداء تمام الحزم»[7].

---

(4) **الورقة الإخبارية** TOAFN، عدد 3 (18 شتنبر 1939) ضمن **أرشيف نوگيس**. ومن شتنبر 1939 إلى العودة النهائية لنوگيس إلى الرباط في غشت 1940، كان موريز هو المقيم العام بدون اللقب. وقد نوه نوگيس بما كان عليه من «خصال السكينة والاتزان»، انظر نوگيس إلى الديبلوماسية، باريس، 11 يونيو 1940، (**أرشيف نوگيس**).

(5) [مونشن Münschen أصلا وMunich عند أخرين، حاضرة ألمانيا الجنوبية التي سلم فيها قادة فرنسا وإنجلترا لهيتلر في تشيكوسلوفاكيا سنة 1938].

(6) «رسالة صاحب الجلالة السلطان التي تليت في المساجد»، 4 شتنبر 1939 (**أرشيف نوگيس**).

(7) **الورقة الإخبارية** TOAFN، عدد 9، (3 نونبر 1939)، والعدد 20، (19 يناير 1940). أيضا «يوميات الزحف»، 10 أكتوبر 1939، ص 27، و8 نونبر 1939، ص 43، (الكل في **أرشيف نوگيس**).

وكان من مهام نوگيس إمداد الميتروبول من الجنود الضرورية للاستراتيجية الفرنسية في صراعها مع ألمانيا. ولقد قام بواجباته بحزم ومهارة، إذ بعث فيما بين [163] الأسبوع الأول من شتنبر 1939 والأسبوع الثالث من أبريل 1940 إلى فرنسا بما يعادل ستة ديفيزيونات، وهو ما يفوق 150.000 جندي مدربين ومسلحين بأحسن سلاح يؤطرهم أحسن ضباط إفريقيا الشمالية[8]. وهذا الإمداد من الجنود لم يكن سوى جانب من مسؤولياته. أما الجانب الثاني منها، فحماية الممتلكات الفرنسية من الهجوم الإسباني أو الإيطالي. ويقتضي الجانب الثالث قيادة العمليات الهجومية. لكن هذه المسؤولية الثالثة خيبت كل آمال نوگيس، بسبب رسوّ الجبهة في غرب فرنسا وفي البحر الأبيض المتوسط طيلة ثمانية أشهر أول الأمر، ثم بسبب حرمان المغرب الكبير من دخول المعركة فيما بعد.

وكان لما قيل عنه في أوربا بأنه زيتسكريك (sitzkrieg) (الحرب الجاثمة) ما يقابله في إفريقيا الشمالية، وإن تجاوز مفعوله بكثير مشكلة معنويات الجنود على الخطوط الأمامية واستعدادهم للقتال. قال نوگيس : «في إفريقيا الشمالية أكثر من كل مكان آخر، إن الذي لا يبادر بالهجوم يعتبر خاثرا. وإن إمساكنا عن التحرك سيترتب عليه قلق بين الساكنة الأهلية قمين بأن يحدث القلاقل في الداخل»[9]. ولذلك، وبالرغم من مرور الشهور على إيفاده البواخر المحملة بالجنود، مما كاد أن يستنزف ما بقي له من القوى، فإن نوگيس ظل ينصح بالهجوم على الجيوش الإيطالية في ليبيا إذا أقدمت إيطاليا على إشهار الحرب. قال : «إنني أفضل أن أضع نفسي في وضعية عسكرية حرجة على الرضى بالتخلي عن القتال، لما في ذلك من المس بسمعتنا لدى أهالي إفريقيا الشمالية ومن فتح أبواب الشغب الذي فيه خطر علينا من الداخل يضاف إلى الخطر الأجنبي». والذي كان لا يرغب فيه إطلاقا، هو ترك الطاليان يزحفون بدون مقاومة داخل تونس في اتجاه تحصيناته الدفاعية على خط مارث الواقع على بعد 150 إلى 200 كيلومتر من الحدود

---

(8) من نوگيس إلى گاملان Gamelin، 23 أبريل 1940 (**أرشيف نوگيس**)، وقد بلغ مجموع ما نقل من جنود إفريقيا الشمالية إلى فرنسا وإلى الشرق الأدنى ما يناهز 170.000 جندي من كل سلاح. وانظر نوگيس، «أسباب القبول بالهدنة»، غشت 1940 (**أرشيف نوگيس**). وتشير إليه فيما يلي «بالهدنة».

(9) «يوميات الزحف»، 10 أكتوبر 1939، (**أرشيف نوگيس**).

الليبية، هذا مع العلم أن قوات متضائلة في مواجهة قوات تتزايد من جهة ليبيا، كان حظها هزيلا في جعل مثل ذلك الهجوم أكثر من «استعراض للجنود» على الحدود ومساندة بعد «الثورات هنا وهناك» في الجبال. لكن نوگيس أكد لقائده الأعلى الجنرال موريس گاملان (Maurice Gamelin) قائلا : «وإذا ما اشتد هجوم العدو وعجزت عن إيقافه، فسأقاتله خطوة خطوة، إلى أن يصل إلى خط مارث الذي هو أقصى ما يكون من تراجعنا فندافع عنه يومئذ بدون أدنى تفكير في التقهقر». أما اقتحام ليبيا بشكل ملموس مع دخول طرابلس أو احتلال الإقليم الغربي كله، فأمر يتطلب المدد من فرنسا. بيد أن نوگيس تعهد لگاملان باستغلال كل فرصة سانحة للزحف إلى الأمام «بأشد ما يمكن»[10].

لكن بعد مرور شهر من ذلك فقط، سحب نوگيس ديفيزيونين إثنين من الخمسة التي كان يعوّل عليها في الهجوم وبعث بهما إلى فرنسا، فتبدد كل أمل في الزحف إلى العدوّ، إذ أضحت «قواته» تكاد لا تكفي لإثبات الأمن الداخلي [في تونس] وللتصدي للعدوّ على خط مارث[11]. أما في المغرب، فلم يكن بيده سوى ثمانية عشر باطليونا، منها إثني عشر إلى أربعة عشر ضرورية للدفاع [164] عن الجبهة الشمالية ضد دفيزيونات المنطقة الإسبانية الخمسة. وبات ما تحت يديه من القوات العسكرية على درجة من القلة جعلته يرفض طلب الميتروبول بإيفاد ديفيزيون آخر، خوفا من أن يجد الطاليان في تلبية تلك الدعوة ما يشجعهم على الهجوم. وما كان بوسعه أن يفعل أكثر مما فعل. ولما طولب يوم 30 ماي بأن يبعث بثلاث كتائب إلى فرنسا، فإنه ردّ صراحة بأن قواته «غير كافية» لمباشرة أسباب الدفاع الداخلي والخارجي، وأن ما كانت إفريقيا الشمالية معرضة إليه من «المخاطر الكبرى» يوم أضحى دخول إيطاليا الحرب وشيكا، يضاهي ما يمكن أن يتأتى بتلك الكتائب «من السند الهزيل جدا»[12].

---

(10) من نوگيس إلى گاملان، 23 أبريل 1940 (**أرشيف نوگيس**).

(11) [مارث مدينة صغيرة جنوب شرقي قابس في القطر التونسي].

(12) «يوميات الزحف»، 25 ماي 1940، ص 177–178 و180، وأيضا 30 ماي 1940، ص 183 (**أرشيف نوگيس**). وقد أتى أندري طروشي (André Truchet) بالإحصائيات في مقاله «الهدنة في يونيو 1940»، ص 40–43.

ولم يكن الجزم بما قد يفضي إليه هجوم العدوّ من جهة ليبيا من باب كشف الغيب. فإن قصفا جويا قام به الطاليان على القاعدة البحرية في بنزرت (بعد دخول إيطاليا الحرب يوم 10 يونيو)، لم يتعرض لأدنى ردّ فرنسي، لأن قلة الطائرات في تونس كانت بحيث «لا سبيل» إلى الانتقام. وكانت وضعية سلاح الجو في إفريقيا الشمالية «مهزوزة». وقد طالب نوگيس برجوع الفرق القتالية التي كانت قد انتقلت إلى فرنسا. وكانت جيوش البر في تونس ممتدة على خطوط هزيلة، ودورها منحصر فيما سماه نوگيس من باب التقية «الدفاع المتحرك»[13]. وخلاصة الأمر أن الطاليان لم يقوموا أبدا بأي هجوم كاسح، ولم تخترق خطوط دفاع تونس، ذلك بأن حكمة الطاليان جعلتهم يكفون عن القتال من أجل ما حصلوا عليه في أوربا على يد الألمان.

ولاشك أن امتناعات نوگيس وملتمساته يومئذ قد بدت غير معقولة بالنظر إلى تأزم الأوضاع في فرنسا. فبعد توالي الهزائم في الشمال الشرقي في ماي، عزل گاملان وحلّ محله الجنرال ماكسيم فيگان (Maxime Weygand) قائد ميدان العمليات في الشرق الأوسط، الذي أصبح مسؤولا عن الدفاع الوطني. لكن ما كان يحظى به فيگان من الثقة في منتصف ماي، سرعان ما ذهب أدراج الرياح، ذلك بأن يوم تنصيبه، وهو يوم التاسع عشر، كانت الأوضاع قد أضحت «ميؤوسا» منها[14]. بيد أنه كان محفوزا بحماس «فوشياني»[15]، وكان لا يريد أن يستسلم للهزيمة، ورام القيام بعملية ترسي خط الدفاع بين نهر السوم ومونميدي، وإن كانت حظوظ النجاح فيها ضئيلة لما تستلزم من فتور في الضغط الألماني ومساندة جوية إنجليزية مكثفة، ولم يكن لا هذا ولا ذاك. وكان من ضمن هذا المخطط، استحالة التقهقر في حالة الفشل. ولذلك قرر فيگان مطمئنا يوم 26 ماي

---

(13) «يوميات الزحف»، 12 و13 يونيو 1940، ص 190 (**أرشيف نوگيس**). وأيضا نوگيس «دفاتر Cahiers»، عدد 1، «دراسات» (**أرشيف نوگيس**). ويحتوي هذا الدفتر وآخر معه على ما كتبه نوگيس أثناء لجوئه بالبرتغال من 1943 إلى 1954.

(14) تشابمان (Chapman)، **لماذا انهارت فرنسا**، ص 255. وعن فيگان انظر بانكويست (Bankwitz)، **ماكسيم فيگان** (بالإنجليزية).

(15) [نسبة إلى الجنرال الفرنسي Foch الذي جاء النصر على يده في الحرب العالمية الأولى].

أن لا داعي إلى نقل خط الدفاع إلى إفريقيا الشمالية ولا إلى متابعة الحرب داخل التراب الفرنسي بوسائل أخرى.

وكان قراره ذاك بعدم نقل الجهاز العسكري خارج أوربا دليلا على عجزه [165] عن الخروج عن التقاليد الحربية الأوربية «خرجة ثورية»، فذلك شيء لم يعمل به أي قائد معاصر ولا هو أمر مسبوق إليه. ولم يبق إلا الهدنة التي هي نهاية كل حرب أوربية. وهكذا اقترح على الحكومة مفاتحة ألمانيا بشأن الهدنة، ثم أرغمها على ذلك يومي 12 و13 يونيو، أسبوعا بعد أن باتت الوضعية «ميؤوسا منها» ويوما قبل اقتحام الألمان لباريز. وحتى يسدّ الباب أمام كل احتمال آخر، فإنه صرح بأنه لن يغادر التراب الفرنسي إذا ما قررت الحكومة التي كانت في طريقها إلى بوردو الانتقال إلى ما وراء البحر، كما رفض حلا وسطا يقضي بانتقال الحكومة إلى إفريقيا الشمالية وبقائه هو في فرنسا ليسلم القوات البرية دون غيرها. والحاصل أنه لم يفكر قط في تقديم استقالته. لكن تصرفاته تلك المتحدية المتمردة المقترنة بالنقد الصريح العنيف لبعض أعضاء الحكومة، أدت ببول رينو (Paul Reynaud) إلى الاستقالة يوم 16 يونيو، مما أوقف كل نقاش حول الهدنة[16].

ويوم 17 يونيو أعلن المارشال بيطان الذي خلف رينو، وكان زميلا لفيگان في الحكومة، من بوردو أنه «من الضروري إيقاف القتال». فدعا نوگيس، استجابة لما اعتبره أمرا بالراديو، قواته إلى الكفّ عن العمليات الهجومية، على أن تحافظ «بكل استماتة على المناعة التامة للتراب الوطني». ثم إن قائد شمال إفريقيا التمس بالبرق من فيگان الإذن «بمتابعة القتال» صونا «لشرف» إفريقيا الشمالية حتى تبقى في حوزة فرنسا، معللا ذلك بقوله : «وحتى لو بقيت إفريقيا الشمالية بيدنا [في شروط الهدنة]، فإننا سنفقد إلى الأبد احترام الأهالي وثقتهم بنا إذا نحن لم نقم بعمل من هذا القبيل. وإنني مستعد ما لم تر الحكومة بأسا بذلك، أن أتحمل كامل المسؤولية [في متابعة القتال] مع كل ما يحيط بذلك من الأخطار. وقد يكون ذلك عنصرا غير هين من عناصر التفاوض [بشأن الهدنة]، فبفضل الأسطول البحري والوحدات الجوية التي قيل لي بأنني يمكن أن أعتمد عليها، بوسعنا أن

(16) بانكويست، المرجع المذكور، ص 293 و295–297 و309–312. وأيضا تشابمان، المرجع المذكور، ص 237.

نصمد»[17].

وسعيا في التأكد من أن مقترحاته كانت مفهومة، أوفد نوگيس الضابط المرافق له الكومندار ماريوس گيزول (Marius Guizol) إلى القيادة العليا للجيش محملا برسالة شخصية لفيگان يلتمس منه فيها «الإذن بالعصيان» لنداء بيطان بإيقاف القتال. وخوفا من أن يعتبر فيگان ذلك بمثابة جسارة عليه فهو أكبر منه بتسع سنوات، قال له : «إنني لا رغبة لي من خلال هذا العمل في التقدم على أي أحد، ولكم أن تعيّنوا للقيام به من تشاؤون فأنا مستعد للعمل في الصفوف في المكان الذي تريدونه لي»[18].

ولم تكن الغاية من ذلك المقترح رفض التفاوض مع الألمان بالفرار إلى إفريقيا الشمالية (التي لا غرض لبيطان ولا لفيگان بها)، ولا أيضا ادعاء عدم انهزام فرنسا بالتقلب عبر أرجاء الكرة الأرضية، وإنما القضية قضية اطلاع نوگيس على خبايا السياسة في شمال إفريقيا. وإن التقاعس عن القتال ومغادرة الميدان دون بارود الشرف قد يأتي على سمعة فرنسا في المغرب الكبير. وأقبح من ذلك، أن يسلم [166] أدنى جزء من الشمال الإفريقي للعدو دون قتال، فقد يستحيل يومئذ الصمود لما قد يعترى الأهالي من الغضب، «فإنهم سيطردوننا من تونس ومن المغرب وحتى من الجزائر»[19]. وإذا ما مدت الميتروبول إفريقيا الشمالية من العدد والعدة، فإنها لن تستطيع قلب نتيجة الصراع في أوربا، ولكنها تستطيع اتقاء تبدد الإمبراطورية.

وكان لنداء بيطان وقع رهيب على المعمرين أيضا. ذلك بأنه خلافا لما عمّ في فرنسا من الشعور بالراحة بعد طي صفحة القتال، فإن موجة من الوله والخوف اكتسحت صفوف المعمرين لأن إفريقيا الشمالية ليست هي الميتروبول، وإنما هي أرض يمكن أن تنتزع منها في حالة الانهزام. وكان الزحف الإسباني على طنجة

---

(17) من نوگيس إلى فيگان، 17 يونيو 1940، ضمن **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 416. وكان فيگان قد أمر يوم 15 يونيو ما تبقى من طيران فرنسا بالانتقال إلى إفريقيا الشمالية.

(18) «تقرير عن الاتصالات التي أجراها الضابط گيزول (Guizol) مع الجنرال فيگان والحكومة من 17 إلى 21 يونيو 1940»، 21 يونيو 1940، ص 5-6 (**أرشيف نوگيس**). نشير إليه فيما يلي بتقرير گيزول.

(19) تقرير گيزول، ص 5، (**أرشيف نوگيس**).

نذيرا بتوزيع جديد. ولذلك ظل الفرنسيون في الأيام اللاحقة يتوقعون في تمام الاضطراب الهجوم الإسباني على الحماية، بحيث كانت متابعة القتال ترمي إلى أبعد من صون ماء الوجه وأخذ الحساسيات الأهلية بعين الاعتبار، فهي من واجبات الدفاع عن المكتسبات الاستعمارية وعن مستقبل الفرنسيين وخيراتهم في الخارج[20].

وفي زوال يوم السابع عشر، قطع الأميرال فرانسوا دارلان (François Darlan) وزير البحرية والقائد الأعلى للقوات البحرية الفرنسية صمت بوردو، إذ أصدر أمرا لنوگيس بمتابعة القتال جوا وبحرا «بتمام الحزم والشراسة بغض النظر عن كل ما يأتيه من الأخبار مهما كان مصدرها»[21]. لكن لا شيء من جهة فيگان. وظل نوگيس في تلك الأثناء يخبر عما يسمع في الجزائر، وبخاصة من ذلك تشجيع الإنجليز له على متابعة القتال. وكان ذلك مصدرا لسوء التفاهم معهم لأن الإنجليز رأوا في رغبة إفريقيا الشمالية في القتال رغبة في الانعزال عن الميتروبول على غرار ما فعلت المستعمرات الهولاندية والبلجيكية، مما لم يكن أبدا ليخطر ببال نوگيس[22]. وقد جدد التصريح بذلك في برقية بعث بها لبيطان نظرا لعدم توصله بأدنى إشارة من فيگان. ولما كان قد سمع بما تفكر فيه الحكومة من التخلي عن جزء من التراب المغربي سعيا في الحياد الإسباني، فإنه أشار كفاحا إلى الحمايتين المغربية والتونسية قائلا : «إن التفكير في تسليمهما لقوة أجنبية دون رضاهما ودون الاحتكام إلى المعركة سيبدو خيانة. وإذا نحن لم ندافع عن إفريقيا الشمالية، فسيكون من الصعب علينا ممارسة سلطتنا على ما قد يتركه لنا أعداؤنا يوم التصفية

---

(20) «يوميات الزحف»، 19 و20 يونيو 1940، ص 195–197. «رواية الجنرال نوگيس الشخصية عن أيام 17 إلى 27 يونيو 1940»، 18 يونيو 1940، ص 1، و19 يونيو 1940، ص 1–2 (**أرشيف نوگيس**). وعن المعنويات القتالية للساكنة الأوربية في المغرب انظر طروشي، «الهدنة في 18 يونيو 1940»، ص 30–31.

(21) «رواية الجنرال نوگيس الشخصية...»، 17 يونيو 1940، ص 3 (**أرشيف نوگيس**).

(22) «من نوكيس إلى أركان الجيش العامة»، 18 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 417. وعن التحريض الإنجليزي على متابعة المقاومة والموقف المتذبذب لنوكيس انظر وودوارد (Woodward)، **السياسة الخارجية الإنجليزية** (بالإنجليزية)، 1 : 316–321.

النهائية، لأن الحكومة الحائرة في أعين الناس لا نفوذ لها». ولعله تشجع بما كان يحسّ به حوله من المساندة. ولذلك تجرأ على اقتراح أن يكون القتال أكثر من بارود الشرف، فقال : «إن أسطولنا غير ممسوس وطيراننا يخترق أجواء البحر [167] الأبيض المتوسط. وإذا أضفنا إلى كل ذلك بعض التعزيزات من حيث العدد والعدة، فإننا نستطيع الصمود لأمد طويل، وبوسعنا ولاشك، إن نحن اجتهدنا في ذلك، أن ندلي بدلونا لإلحاق الهزيمة بخصومنا. ولذلك فإنني ألتمس من الحكومة، بتمام الاحترام، ولكن بإلحاح محموم بناء على أخطر مصالح وطننا شأنا، متابعة القتال (أو ترك البعض منا يتابعونه) في إفريقيا الشمالية إذا كان قد تعذر نهائيا متابعته في أوربا، فهذا هو السبيل الوحيد لتحتفظ فرنسا بإمبراطوريتها الإسلامية»[23]. ولاشك أن مثل هذه العبارات جديرة بأن تذكر، ولاشك أنها تبدو بمثابة صدى لما صار الثائر شارل دي ݣول يذيعه على أمواج إذاعة لوندن، لكن نوݣيس كان يحصر المعركة في إطار إفريقيا الشمالية الضيق[24].

ولم يتلق نوݣيس إلا أجوبة غير شافية عن رسائله. وأول ما كان من رد فعل فيݣان جوابا على أمر الجنرال بإيقاف العمليات الهجومية، تعليق حاد اللهجة يتجاهل ما أثارته كلمات بيطان من البلبلة، ويعبر فيه فيݣان عن «استغرابه» رسالة نوݣيس، ويخبره بأن الجيوش الفرنسية لاتزال تقاوم في كل مكان في الميتروبول[25]. وأقرّ فيݣان في اليوم التالي بتلقّي برقيات المقيم العام «المثيرة»، مخبرا

(23) من نوݣيس إلى الديبلوماسية (انظر المارشال بيطان)، 18 يونيو 1940 في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 417-418.

(24) انظر نص خطب دي ݣول في الإذاعة ليومي 18 و19 يونيو في كتابه، **الخطب والنداءات** (بالفرنسية)، 1 : 3-5. وكان خطاب 19 يونيو موجها إلى إفريقيا الشمالية بوجه خاص إذ قال إنها «إفريقيا ݣلوزيل (Clauzel) وبوجو (Bugeaud) ونوݣيس». وقد عرض دي ݣول على نوݣيس أن يضع نفسه رهن إشارته «إما للقتال تحت قيادتكم أو لأية مهمة أخرى ترونها صالحة». مما لم يرد عليه نوݣيس، بل وفرض الرقابة على الصحافة حتى لا تنتشر خطب دي ݣول، اعتقادا منه بأن تلك النداءات كانت «لا تحتمل» مادامت الجيوش الفرنسية تقاتل بقيادة الجنرال فيݣان. انظر «رواية الجنرال نوݣيس الخصوصية...»، 19 يونيو 1940، ص 3، (**أرشيف نوݣيس**).

(25) من فيݣان إلى نوݣيس، 18 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 416.

إياه بأن الحكومة كانت قد فاتحت الألمان والطاليان بشأن التفاوض حول الهدنة، لأن «أوضاع الجيش والسكان تستلزم ذلك»، مضيفا : «بأن هذا لا يعني جعل حدّ للقتال ولا الاستسلام بالأحرى، فإن جيوش فرنسا بالرغم مما تعاني منه من التشتت والإرهاق، لاتزال تقاتل ببسالة وبمنتهى الحزم. وإيقاف القتال والحالة هذه غير وارد»[26].

وتزامنت رسائل نوگيس مع تجدد عناية الزعماء السياسيين بإيفاد من يمثل الحكومة في إفريقيا الشمالية، إن لم يكن لمتابعة القتال، فعلى الأقل للتفاوض بمزيد من الحرية. وإذا تبين أن التفاوض مع الألمان أمر مستحيل، فإن إفريقيا الشمالية تكون هي الملجأ. وظل بيطان راغبا عن الريحل هو بنفسه. لكنه كان ميالا إلى انتداب بعض سلطاته لأحد أعضاء الحكومة، ذلك بأن حماس نوگيس للصمود مع التزامه بالطاعة للحكومة يستجيب تمام الاستجابة لهذا المخطط. ومع ذلك فلا شيء في جواب فيگان يوحي بالأمر، ولا إشارة إلى نقل الجنود والعتاد إلى إفريقيا الشمالية في حالة الانهيار العسكري في الجنوب الغربي أو في حالة جواب غير مرض من العدوّ. ومرّ يوم آخر دون أن يتضح لنوگيس شيء من نوايا الحكومة.

وعاد الكومندار كَيزول إلى الجزائر يحمل خبر التزام فيگان بأن لا تتخذ الحكومة أي قرار مخلّ بالشرف. بل ذهب الحال بكَيزول إلى حد القول بأن شروط الهدنة إذا كانت «قاسية»، فإن الحكومة على ما يبدو مستعدة لنقل القتال إلى الإمبراطورية وأنها وضعت التخطيطات لتلك الغاية، ولكنها فضلت أن تلتزم بالصمت في تلك الأثناء. والمسؤول الوحيد الذي كاتب نوگيس في هذا الصدد هو دارلان، إذ قال : «إننا مستعدون للرحيل إلى إفريقيا الشمالية إذا كان من [168] اللازم متابعة القتال». وليس استفسار العدو عن الشروط إلا «إشارة» ليتضح للبلاد أن الحكومة لن تمدّد «معاناتها الجسيمة» إلا إذا تعذر كل بديل آخر. أما فيما يعود للأسطول، فإنه سيواصل القتال إلى أن يؤمر بالكف عنه من قبل حكومة شرعية «مستقلة عن العدو»، ولن يستسلم الأسطول أبدا. ولم يخف كَيزول من جهة أخرى حكمه القاسي على من تكلم معهم من المسؤولين، إذ لم يبال أحد حيثما

(26) من فيگان إلى نوگيس، 19 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 418.

مرّ بالرسالة التي حملها. ولم يقف في كل مكان إلا على الفوضى وانعدام الحماس للقتال والارتياب من دوافع نوكَيس وإخلاصه[27]. وبالرغم مما حصل من التغيير في مزاج فيگان ومن رسالة دارلان، فإن نوكَيس لم يعد من الممكن أن يشك في عدم اكتراث رؤسائه به. والأدهى من ذلك، أنه كان في حيرة مما ينبغي أن يسير عليه من السبل.

وما كان منه إلا أن شرع، شأنه شأن القراصنة، يلتمس ويقترض ويسرق العدة من السلاح والعتاد الذي قد تستوجبه مواصلة القتال. فأمر بإفراغ كل ما كان مشحونا بالزاد من المراكب القاصدة إلى بايون أو بوردو كلما توقفت في الدار البيضاء من أجل الوقود. كما اتصل بالوكلاء التجاريين الفرنسيين في واشنطن حول القروض والعتاد الحربي، واستفسر رئيس البعثة الإنجليزية في الجزائر حول مساعدة لوندن. وأوفد ضباطا من أركان حربه إلى موانىء بورفاندر وسيط ومرسيليا للوقوف على شحن المراكب من الميتروبول، هذا فضلا عن اقتنائه لخمس عشرة آلاف بندقية من نوع ماوزير تهريبا من السوق السوداء في طنجة[28].

وقد شجع الإنجليز نوكَيس على مواصلة القتال، ومارسوا شيئا من الضغط على الجنرال أوجين ميطلوزير (Eugène Mittelhauser) القائد الأعلى لميدان القتال

---

(27) تقرير كَيزول، ص 23–25. وأيضا من دارلان إلى نوكَيس، 20 يونيو 1940 (**أرشيف نوكَيس**).

(28) نوكَيس، «الهدنة»، ص 5، أيضا «رواية الجنرال نوكَيس الخصوصية...»، 21 يونيو 1940، ص 4 و6، و23 يونيو 1940، ص 2–3 (**أرشيف نوكَيس**). وقد ذهبت جهود نوكَيس كلها سدى، ذلك بأن قيادة البحرية احتجت على احتجاز باخرة كانت مشحونة إلى فرنسا. وكانت واشنطن ولوندن لا ترغبان في الالتزام بالمساعدة أو لا تستطيعان ذلك في الحين. وكان ضباط نوكَيس في فرنسا مضايقين لدى وزارتي البحرية والحرب. انظر نوكَيس، «الهدنة»، ص 5 و7–8 (**أرشيف نوكَيس**). وتدعي إيلينور كَيتس (Eleanor Gates) في كتابها **نهاية الأمر...**، ص 319–321، بأن «الإفلاس» الإنجليزي والعجز عن التعهد بالرجال والعتاد لإفريقيا الشمالية كان ربما «أقوى ما اهتم به» نوكَيس. انظر أيضا «بعثة القبطان لواري Loiret إلى الميتروبول أثناء الهدنة»، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 429–430. ولكن طروشي أعجب بما وقع الحصول عليه من العتاد، انظر «الهدنة في 18 يونيو 1940»، ص 43–47.

في الشرق الأوسط في بيروت للغاية نفسها، وكان ميطلوزير أيضا ميالا لمواصلة القتال، فإنه بعث ببرقية لفيكَان يوم 20 يونيو يقول فيها إنه «مهما كان من الأحداث» فإن جيوش الشرق، بمؤازرة الأساطيل الفرنسية والإنجليزية، «ستواصل مهامها دون أدنى تحفظ معنوي وإلى آخر ما تتوفر عليه من القوة». لكن نوكَيس كان أكثر اطلاعا على ما يجري في بوردو، وكان على بينة مما جاء في عبارة «مهما كان من الأحداث» يتجاوز بكثير ما يختلج في ذهن فيكَان. فأثار انتباه ميطلوزير إلى أن القادة العسكريين في فرنسا إذا كانوا يرون ضرورة الدفاع عن الإمبراطورية، فإنهم مع ذلك «يطالبون لصالح قضيتنا بأن نلتزم بتمام الحذر إلى حين إشعار آخر، في كل ما يمكن أن يصدر عنا من الأقوال بشأن ما قد يتخذ من المواقف في المستقبل»[29]. بحيث صار نوكَيس هو نفسه يردد أقوال ذلك الجيل الجديد من الجيروندديين[30]، إن لم يكن عن قناعة فعن التزام بالطاعة على الأقل.

لكن ليس من السهل ردع حمى المقاومة بعد أن تفشت في المستعمرات. وقد أخبر «بريفي» قسنطينة أن العديد من الضباط يرون من الضروري أن تواصل [169] إفريقيا الشمالية القتال ولو «بقيت وحدها إلى جانب حلفائنا». وإذا ما قدر للميتروبول أن تستسلم، فمن المؤكد أن «شرخا» سيترتب على ذلك، وقد يكون له من العواقب ما يصعب التكهن به. وحاول نوكَيس من خلال الصحف والإذاعة أن يحمل الجميع من مدنيين وعسكريين على الانضباط، مطالبا بأن يجعل حدٌّ «للمظاهرات» من أجل مواصلة الحرب التي قد «تعرقل عمل الحكومة»، قائلا : «علينا أن نلتزم السكينة لأنها هي علامة الشجاعة الحقة. وعليكم بوحدة الصف والثبات والانضباط وراء الحكومة ووراء زعمائكم الذين لا رغبة لهم الآن إلا في الدفاع عن مصائرنا وعن شرف فرنسا وعن امبراطوريتها»[31]. وكان ذلك من صميم ما ينطق به فيكَان من العبارات المصوغة بشكل يعطي الحكومة حرية التصرف بما تريد وللمحكومين مجرد حرية الامتثال.

---

(29) «رواية الجنرال نوكَيس الخصوصية»، 21 يونيو 1940، ص 2-3 (**أرشيف نوكَيس**).

(30) [Les Girondins اسم حزب من أحزاب الثورة الفرنسية الكبرى الذي كان يميل إلى الاعتدال].

(31) المرجع المذكور، 21 يونيو 1940، ص 4-5، و20 يونيو 1940، ص 1 (**أرشيف نوكَيس**).

وكان الغليان في الجزائر مفيدا ومزعجا في آن واحد. فكلما بدت رغبة الإمبراطورية في المقاومة ثابتة إلا وكان من شأن ألمانيا في الغالب أن تخفف من شروط الهدنة الرامية في الحقيقة إلى التستر على الاستسلام. وكان من مصلحة بوردو أن «تتصرف» بالصمود الإمبريالي وأن تستعد لنقل الحكومة والجيوش إلى الخارج ولو من باب الإيهام، مما لم يتغافل عنه بيطان ولا وزير الخارجية بودوان، فإنهما أثارا انتباه الألمان إلى ضرورة التعجيل إن كانوا يريدون الهدنة مع فرنسا، وإلا فلربما تسللت الحكومة من البلاد[32]. لكن من جهة أخرى هناك ثورة معلنة، إذ كان الجنرال دي گول قد رفض الامتثال لأمر فيگان يوم 20 يونيو بالرجوع إلى فرنسا من لوندن، مما جعل احتمال فقدان الإمبراطورية جراء عصيان رؤسائها أو تمردهم خطرا واردا. وقد علم نوگيس من خلال تقارير گيزول أنه متهم بالميل لناحية التمرد. ولذلك عندما استدعي يوم 21 يونيو «للشخوص إلى بوردو عن أقرب سبيل»، فإنه قبل الدعوة أول الأمر، ثم فكر في ذلك بعد حين، فخشي أن يكون فيگان قد أعدّ له «خطة بيروطون» (فيأتي به إلى فرنسا ليحول بينه وبين الرجوع إلى إفريقيا الشمالية). فرد قائلا بأنه يستحيل عليه مغادرة منصبه خوفا من انفجار «وقائع بالغة الخطورة»، وتلك دائما إشارة رمزية إلى المظاهرات الشعبية. وكان الجميع على بينة مما يعانيه نوگيس للمحافظة على ولاء إفريقيا الشمالية للحكومة. وكان خطاب بيطان يوم 20 يونيو الذي كشف النقاب عن لقاء المبعوثين الفرنسيين في تلك اللحظات بالألمان ليتلقّوا منهم شروط الهدنة، قد أثار الدهشة في صفوف ساكنة «كانت إلى ذلك الحين لم تدخل بعد المعركة فهي لا تريد الإصغاء للكلام عن الهزيمة». ومما جاء في أقوال نوگيس : «بمجرد ما يذاع نبأ انصرافي، فإن الخبر سينتشر كاللهيب بأن الحكومة تخلت عن إفريقيا الشمالية وبأنني فررت من مسؤوليتي». مما يترتب عليه بكل تأكيد، «إخلال عام بالنظام» [170] يشارك فيه جل السكان بمن فيهم من الجنود، ولا سبيل للحكومة لاتقاء ما قد يكون بعبارة وجيزة «انهيارا شاملا». ثم أضاف قائلا : «وإذا كانت الحكومة تريد إطلاعي على شيء ذي بال فما عليها إلا أن توفد إليّ مبعوثا عنها يخبرني بذلك»[33].

---

(32) وارنير، بيير لافال، ص 179.

(33) من فيگان إلى نوگيس، 21 يونيو 1940، في الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير،=

وقبل فيگان قرار نوگيس، ووضع عليه سؤالين محرجين بالبرق قائلا : «حيث يستحيل والحالة هذه على الميتروبول استحالة شبه مطلقة أن تعزز جانبكم وأن تمدكم بالعتاد، فما هي في نظركم (أ) إمكانيات تمديد المقاومة في الجزائر وتونس والمغرب أخذا لاحتمال تدخل المحور من خلال المنطقة الإسبانية بعين الاعتبار ؟ (ب) وما هي إمكانيات الهجوم برا وجوا من تونس وما حظوظ ذلك من النجاعة ؟». وطالب نوگيس بأن «يعجل» بالجواب. كما جاء الجنرال لوي كولتز (Louis Koeltz) من ديوان فيگان موفدا إلى الجزائر لالتقاط «مزيد من المعلومات»[34].

وكان نوگيس قد سبق إلى طرح مسألة تدخل المحور على الجنرال جول فرانسوا (Jules François) قائد القوات البرية في المغرب، ولا غرابة فيما كان من جواب الجنرال فرانسوا من أن التصدي لهجوم من هذا القبيل يحتاج «إلى إمدادات بالغة الأهمية»، بل إنه على يقين من احتمال تدخل المحور في حالة إصرار فرنسا على المقاومة. وبوسع ألمانيا أن تنقل في ظرف ستة أو سبعة أيام المعدات اللازمة للهجوم من جبال البرانس إلى موانىء إسبانيا الجنوبية، وإن كان من الواضح أن قطع البحر الأبيض المتوسط فيه «صعوبات ملموسة». ذلك بأن الأسطول التجاري الإسباني متواضع وأن ميناءي كادس ومالقة وحدهما يتوفران على وسائل شحن المراكب بالمدرعات وبكل المعدات الثقيلة الأخرى. ثم إن تلك المراكب المشحونة ستصطدم في عرض البحر بالأساطيل الإنجليزية والفرنسية، مما قد يخفف من الخطر دون أن يبعده بالمرة. وكان دارلان من جهته مقتنعا بأن «الشرط الأول» لمواصلة المعركة من إفريقيا الشمالية يفرض «الاحتلال السريع للمنطقة الإسبانية»[35]. أما هل

= 2 : 418-419. أيضا الأحداث التي جرت في فرنسا، **الشهادات**، شهادة الجنرال ريني بيرطران (رئيس الديوان العسكري لنوگيس في الجزائر)، 6 : 1788.

(34) من فيگان إلى نوگيس، 22 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 419.

(35) «رواية الجنرال نوگيس الخصوصية...»، 22 يونيو 1940، ص 2-3. وأيضا عن أركان الحرب، TOAFN، المكتب الثالث، «مذكرة عما يمكن أن تقوم به ألمانيا من خلال إسبانيا» (د.ت). أيضا «رواية الجنرال نوگيس الشخصية...»، 21 يونيو 1940، ص 6 (الكل في **أرشيف نوگيس**).

كان من شأن هيتلر، أم لا، أن يلاحق الفرنسيين المتقهقرين نحو إفريقيا الشمالية ـــ ويبدو من منظورنا اليوم أنه لم يكن ميالا إلى ذلك ولا قادرا عليه ـــ فذلك أمر آخر[36]. لكن القادة الفرنسيين كانوا يرون ذلك من المحتمل، ويعتقدون أن التصدي له يفضي إلى الحرب مع إسبانيا لزوما.

وقال نوگيس في جوابه لفيگان بأن ما كان لديه من القوات يومئذ مدعوما بما يأتي مددا من الطيران عبر البحر الأبيض المتوسط ومسندا بالأسطول، يسمح له بالصمود «لأمد طويل». واقترح لمواجهة الخطر من جهة المنطقة الإسبانية، القيام بعملية وقائية بمجرد ما تطأ الطلائع الأولى للجيوش الطاليانية والألمانية أرض إسبانيا، ويمكن القيام بها بما يوجد تحت قيادته من القوات في المغرب على أن تدعم [171] بوحدات تنقل من تونس. أما الورقة الرابحة المنتقاة من أوراق ليوطي فتقتضي «العمل السياسي والديني» وسط الساكنة الأهلية في المنطقة الشمالية. وقد تزداد حظوظ الفوز «بشكل كبير» لو تعزز جانبه في الحين ببعض المدرعات والمدافع المضادة للمدرعات والطائرات، و«إذا أمكن» ببعض الوحدات المتكاملة. وفي حالة الفشل، فإن نهري سبو وورغة يشكلان خطا دفاعيا جيدا. كما اقترح فيما يعود للهجوم على ليبيا أن يتم ذلك في شتنبر أو أكتوبر، ويكون رأس الحربة وحدات من شمال إفريقيا «تدعمها وحدات جديدة تقام نتيجة التعاون مع الإنجليز والأميريكان». وقد يساند هذا المجهود عملية إنجليزية موازية ضدا الطاليان من شرق ليبيا ومن الحبشة[37].

وكان هذا التفاؤل في التقدير يوم 22 يونيو يتعارض تمام المعارضة مع التصريحات المتشائمة في الشهر السابق، يوم اشتكى نوگيس من أن قواته دون قوات الخصوم بكثير عبر الجبهة في المغرب، وأنها لا تكفي حتى للسهر على الأمن الداخلي في تونس. فما الذي حصل ؟ أما بناء على بيانات نوگيس نفسه، فالتغيير

---

(36) اعتبر الكولونيل أدولف گوطار (Adolphe Goutard) أنه لابد من أربعة أشهر لتنقل ألمانيا فيلقين وتجعلهما جاثمين على طول الحدود بين المنطقتين في المغرب أو على طول الحدود بين تونس وليبيا. انظر «واقع الخطر الألماني على إفريقيا الشمالية سنة 1940»، ص 19.

(37) من نوگيس إلى فيگان، 22 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 419-420.

الوحيد هو انتقال بعض الوحدات العسكرية من تونس إلى المغرب[38]. لكن الفرق الذي ألح نوگيس عليه لدى فيگان، في ستمائة طائرة التي عبرت البحر الأبيض المتوسط فأصبح باستطاعة إفريقيا الشمالية أن «تدعم» عملياتها برا وبحرا وأن «تتدخل بكل نجاعة في أماكن حيوية في ليبيا وإيطاليا». على أن لفظ «ضروري» تردد في كل مكان من أقوال نوگيس، فكان من «الضروري» الاستمداد من السلاح والوقود من الميتروبول أو إنجلترا أو أميريكا في أقرب الآجال، وكان من «الضروري» أن تبذل فرنسا «أقصى مجهود في الأيام اللاحقة لتبعث بكل ما لديها من العسكر والأطر والعتاد». وحتى التعليق الخاص الذي سلمه نوگيس لفيگان على يد گولتز يدا بيد، فإنه ضمنه قائمة «بأشد حاجيات» إفريقيا الشمالية «ضرورة»[39].

ولابد من النظر إلى هذه الأقوال على ضوء ما كان يلح عليه فيگان من عجز الميتروبول تمام العجز عن مد إفريقيا الشمالية بمزيد من الدعم. ولم يكن في حاجة إلى مخادعة الحكومة، كما ادعى البعض ذلك فيما بعد، بخصوص جواب نوگيس. فكل ما كان عليه هو أن يعتني بشرح نص الجواب وأن يردد ما قاله له گولتز من تشكي نوگيس من «العوز» في العتاد ومن رغبته في استرجاع كل ما كان قد أخذ منه[40]. لكن كلمات الاستبسال ظلت مفتقرة إلى الأعمال التي بقيت رهينة بما يأتي من العدد والعدة من فرنسا وبإشهار الحرب على إسبانيا[41].

---

(38) «الرواية الخاصة بالجنرال نوگيس...»، 22 يونيو 1940، وثيقة ملحقة (**أرشيف نوگيس**).

(39) من نوگيس إلى فيگان، 22 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2-420.

(40) **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، شهادة الجنرال لوي گولتز (Louis Koeltz)، 2814 : 9. وقد قال فيگان لدى اللجنة البرلمانية بعد الحرب بأن المقترحات الواردة في برقية نوگيس «بدت غير معقولة»، انظر **المرجع المذكور**، شهادة فيگان، 6 : 1782-1784. وأيضا فيگان، **المذكرات** (بالفرنسية)، 328 : 3-329. أيضا فيگان، **قراءة في مذكرات الجنرال دي گول**، ص 76-93.

(41) قال بودوان وزير الشؤون الخارجية بأن الحكومة أجمعت على معارضة كل «مغامرة» عسكرية تؤدي إلى الحرب مع إسبانيا. أما هو شخصيا فكان على يقين من أن متابعة المعركة من إفريقيا الشمالية كانت وهما من الأوهام وأن الهدنة هي الحل الوحيد لحماية المغرب الكبير من الغزو الألماني، انظر **تسعة شهور في الحكومة**، على هامش 23 يونيو 1940، =

وكان نوكيس على بينة من أن برقياته تدعو إلى مقاومة فكرة الهدنة وأنها تعرقل ما كان بيطان وفيكَان يعتقدان أنه أمر لا مفر منه. لكنه أبى إلا أن يتحمل تلك المسؤولية حفاظا على إفريقيا الشمالية، وظنا منه بأن الإكثار من الصياح ومن حدة الكلام، من شأنه أن يقي الإمبراطورية مصير المستعمرات الألمانية غداة الحرب العالمية الأولى، أو يقيها على الأقل سبيل المقايضة. فظل يناضل من أجل نجاة الإمبراطورية رغم انهيار الدولة. [172]

ووقعت فرنسا على الهدنة في آخر ساعات زوال يوم 22 يونيو. ولم يكن نوكيس على بينة من عبارات الوثيقة. إلا أنه، هو والوالي العام للجزائر والمقيم العام في تونس، صمموا العزم على عدم التخلي عن إفريقيا الشمالية دون قتال، كما اتفقوا على «عدم التفكير في أية عملية منعزلة بغير تعليمات الحكومة»[42]. وكل ما اطّلعوا عليه من أمر الهدنة، هو ما استطاع أن يخبرهم به كولتز من أن لا ذكر لإفريقيا الشمالية في الشروط، وإن كان حل الجيش من الشروط الأكيدة. ومرة أخرى ارتفع صوت نوكيس بالاحتجاج، إذ أبرق إلى فيكَان بأن حل جيوش إفريقيا الشمالية أمر «مستحيل» لكونها هي والقوات الجوية والبحرية «آخر ضمانة» لإبرام «سلام مشرف». أما إذا جردنا من سلاحنا على ما أضاف قائلا : «فإن

= ص 207–208. وكان من اليسير معارضة متابعة الحرب من إفريقيا الشمالية بعد رفض مدها بيد المساعدة من جهة الأسطول وباقي وجوه الدعم العسكري. انظر المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة نوكيس، 34 : 1–35. على أن الشك كان يحوم حول جدارة القوات المتوفرة لدى نوكيس الذي كانت تقديراته على جانب كبير من التفاؤل. وعن نظرة الجنرال روجي بينيس (Roger Pennès) المتشائمة عن قوة الطيران الفرنسي في إفريقيا الشمالية انظر **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، شهادة الجنرال ريني بيرطران، 6 : 1791. وأيضا المذكرة المابعدية للكولونيل ريمون بوفين ـــ دوكرو (Raymond Beaufine-Ducrocq) الضابط لدى أركان نوكيس العامة المكلف بالعتاد، كتبها في ماي 1945، وهي ملحقة برسالة منه إلى المحامي بيير كورطو، 10 ماي 1945 (**أرشيف نوكيس**). أما المؤرخة كَيطس فإنها ترى أن الاعتبارات التقنية كان لها «دور ثانوي» في قرار الحكومة الفرنسية بعدم متابعة المعركة في إفريقيا الشمالية وأن الذي رجح في الميزان هو اليقين بأن ألمانيا قد انتصرت وأن إنجلترا لابد أن تستسلم عما قريب وأن واجب الحكومة يفرض عليها السهر على النظام في فرنسا وفي الامبراطورية، انظر **نهاية الأمر**، ص 305–306 و313–317.

(42) «رواية الجنرال نوكيس الشخصية»، 22 يونيو 1940، ص 4، (**أرشيف نوكيس**).

مطالب ألمانيا ستتفاقم يوما بعد يوم إلى أن يتم استعبادنا المطلق»، وذلك بالضبط ما أفاض فيه دي ݣول على أمواج الإذاعة الإنجليزية في الليلة السابقة[43]. وإذا لم تكن الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا مصحوبة بتصريح من قبل الحكومة تلتزم فيه بسلامة ممتلكات إفريقيا الشمالية، فإن شعوب إفريقيا الشمالية سترفض تلك الهدنة وسينضم إليها معظم القوات العسكرية التي ستواصل «مع قوادها أو دونهم» المعركة إلى آخر نفس، مما سيكون «مصيبة عظمى» على فرنسا، ثم قال : «وإذا كانت الحكومة غير متأكدة من الحصول على شروط مشرفة للسلام تصون مستقبل وطننا، فما عليها إلا أن تواصل المعركة في إفريقيا الشمالية. فإن «ألمانيا مازالت تخاف منا بسبب ما نتوفر عليه من القوات في البحر الأبيض المتوسط»، وهي ترغب في هذه الهدنة لإتمام فوز قد يغدو متعذرا «إذا نحن صمدنا بضعة أسابيع». وكان يلح في الأحاديث الخاصة على فيݣان ليأتي إلى الجزائر لإقامة الدليل على أن فرنسا لا تتخلى عن إمبراطوريتها في إفريقيا الشمالية، قائلا : «إن حضوركم سيحمل الجميع على الالتفاف حول شخصكم، ومكانتكم في الحكومة ستجعل قرارات الميتروبول أمرا نافذا»[44].

وأجاب فيݣان بأن إمضاء الهدنة مع ألمانيا لن يغيّر شيئا في تلك اللحظات، لأن الهدنة لن تدخل حيز التطبيق إلا بعد إنهاء المفاوضات مع إيطاليا، قال : «وبناء عليه فإن القتال مسترسل على كل الجبهات». ثم إنه ترك أمر تطمين خاطر نوݣيس لوزير الخارجية بودوان الذي أكد له بأن «لا سند بتاتا» للشائعات القائلة باحتمال تخلي الحكومة عن إفريقيا الشمالية برمتها أو عن جزء منها لقوة أجنبية دون قتال، فذلك أمر محال، كما أن إقامة أي قوة عسكرية في إفريقيا الشمالية «أمر غير وارد». [173] أما قضية حل الجيوش الفرنسية في إفريقيا الشمالية، فإن الحكومة «تميل» إلى الموافقة عليه. والخلاصة أن مخاوف نوݣيس كانت على جانب من المبالغة، واختتم بودوان رسالته قائلا : «إن الحكومة على يقين من أنها تستطيع الاعتماد على إخلاصكم للتأكد من بقاء البلدان الواقعة تحت سلطتكم متماسكة موحدة منضبطة

---

(43) دي ݣول، «خطاب عبر إذاعة لوندن»، 22 يونيو 1940، في **دي ݣول الخطب والنداءات**، 1 : 5–7.

(44) من نوݣيس إلى فيݣان، 23–24 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 420 : 2–421 و423.

للوطن [...] وإن الظروف تلزم بذلك أكثر من أي وقت مضى». ومما قاله بودوان في مراسلاته لشرح أسباب الهدنة لممثلي فرنسا في الخارج أن تلك الهدنة : «أقل الوسائل خطرا على سلامة الإمبراطورية الاستعمارية حيال أطماع القوى التي تحاربنا». أما بخصوص عجز الحكومة عن نقل مقرها إلى إفريقيا الشمالية، فإنه قال إن الرأي العام الفرنسي «لم يكن ليستسيغ ذلك». ولا مبرر لاسترسال القتال من وجهة النظر العسكري إلا إذا وقعت «وقائع جديدة» مثل دخول الأميريكان الحرب أو التدخل العسكري لتركيا ودول البلقان، مما لم يكن يلوح منه شيء في الأفق[45].

وكان في إمضاء الهدنة الفرنسية الألمانية خرق لما تعهدت به فرنسا لإنجلترا من عدم التوقف عن القتال دون رضاها، مما جعل حدّا في الحين للتحالف الإنجليزي الفرنسي. ومهما كان من تفهم وينسطن تشورتشيل وأونطوني إيدن للقرار الفرنسي، فإن الوزير الأول الإنجليزي وجد نفسه مضطرا لتوبيخ الفرنسيين على ذلك الوفق الذي ما كان ليتم إمضاؤه من قبل حكومة «تتمتع، في قوله، بالحرية والاستقلال والسلطة الشرعية»[46]. وأخبر نوگيس بأن الجنرال إيريك ديلون Eric Dillon رئيس بعثة الاتصال الإنجليزية، كان قد تلى عليه بيانا يدعو القادة الفرنسيين في الخارج إلى الانضمام إلى المعركة ضدا على ألمانيا بالرغم من الأوامر المخالفة لذلك من حكومة بوردو[47]. وبادر فيگان في الحين إلى وصف ذلك بأنه محاولة لإثارة التمرد، فدعى أعضاء البعثة الإنجليزية إلى مغادرة إفريقيا الشمالية «في أقرب وقت ممكن». وفي نفس السياق، أبرق وزير الداخلية أمرا لوالي الجزائر بالحيلولة دون وكلاء القنصليات الإنجليزية ودون أن يثيروا الشغب أو أن ينشروا دعايتهم أو يفتحوا باب التجنيد لصالحهم. وقد توصل موريز بتعليمات مماثلة من

(45) من نوگيس إلى فيگان 23 يونيو 1940. وأيضا من بودوان إلى نوگيس 24 و25 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 422 و426–427.

(46) طوماس (Thomas)، **إنجلترا وفيشي** (بالإنجليزية)، ص 41.

(47) «رواية الجنرال نوگيس الشخصية...»، 23 يونيو 1940، ص 4 (**أرشيف نوگيس**). وعن المحاولات الإنجليزية لتبقى الإمبراطورية الفرنسية في المعركة انظر بيل (Bell) **بعض الفرضيات**... ص 165–190. وعن سياسة إنجلترا في أفريقيا الشمالية انظر گيطس، **نهاية الأمر...**، ص 303–312.

وزير الشؤون الخارجية[48]. وهكذا تبدد الوفاق الودي الثاني الذي كان حجر الزاوية من السياسة الخارجية الفرنسية فيما بين الحربين، علما بأنه كان شديد الاهتزاز قبل ذلك.

وجاء إبرام الهدنة مع إيطاليا وإيقاف القتال على كل الجبهات في الساعة الثانية عشرة. من 25 يونيو بمثابة المشهد الأخير الذي جعل حدا نهائيا لأيام التهافت على البرق للتشاور. وكان بودوان قد مهد لذلك بما أكد لنوگيس من أن لا شيء يخشى من إقامة قوة عسكرية إيطالية لا في إفريقيا الشمالية ولا في الشرق الأوسط، وأن أمر حل الجيوش والحد من عدد الجنود ستنظر فيه لجنة تأخذ «الحاجيات الداخلية» بكامل عين الاعتبار. وقال فيگان بالخصوص بأن جنوب تونس وما يتصل بالحدود الجزائرية الليبية، سيكون فيها بعض المناطق منزوعة من السلاح، ولكن لن يكون فيها أدنى جندي إيطالي. ولام نوگيس وميطلوزير في آن واحد، [174] مع أنهما بعيدان عن الوطن، على عجزهما عن «تقدير الظروف التي تواجهها الحكومة وعن عدم إدراكهما لقيمة القرارات التي تفرضها الأوضاع والتي ليس فيها ما يمس بشرف الوطن». لكنه يعوّل مع ذلك على ما يعلم فيهما من «التزام بالواجب [...] ليحافظا على انضباط جنودهما وعلى إثارة روح الوئام مع الحكومة والثقة فيها»[49].

والتفت ميطلوزير لآخر مرة إلى ناحية نوگيس المتقدم عليه بالرتبة والقيادة قائلا له : «لقد جاء دور الإمبراطورية لتقول قولتها». لكن صوت الجزائر كان مبحوحا [إذ جاء في رد نوگيس ما يلي] : «بالرغم من عديد البرقيات الحازمة القلقة [...] فإنني لم أحصل على أدنى موافقة ولو بالإيحاء. وقد وقف الجنرال فيگان والأميرال دارلان موقفا ثابتا لفائدة إمضاء الهدنة، وفي هذه الظروف وبناء على استحالة نجاعة القتال دون أسطول، وبناء على ضمانات الحكومة بشأن

---

(48) من فيگان إلى نوگيس، 24 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 424. أيضا «رواية الجنرال نوگيس الشخصية...»، 24 يونيو 1940، ص 2-3 (أرشيف نوگيس).

(49) من بودوان إلى نوگيس، 24 يونيو 1940. ومن فيگان إلى نوگيس، 24 و25 يونيو 1940، في المرجع المذكور، 2 : 424-425.

ممتلكات ما وراء البحار، وحتى لا تنقسم فرنسا إلى قسمين في هذه الساعات الحالكات من الدهر، فإنني قررت مع ما يحزّ في صميم الفؤاد من ذلك عدم متابعة المعركة»[50].

ولعل فيكّان تنفس الصعداء عندما تأكد من مساندة نوكّيس وميطلوزير لقرار وقف إطلاق النار. لكنه يتبين مما سبق أن لا محل لتخوفاته، فلا نوكّيس ولا ميطلوزير كانا ممن يتمرد. وكان نوكّيس مخلصا للحكومة إخلاص الجندي المحترف. ولذلك امتنع عن تحمل أي مسؤولية وطنية خارج الشرعية. وسار ميطلوزير في خطاه[51].

بيد أن نوكّيس كان على بينة من قوة جانبه وهو يدافع عن مواقفه بالثابت المثير من العبارات. فإن برقياته مازالت مثيرة لمن يقرأها. أما بعد اتخاذ القرار، فإنه التزم به، شأنه شأن فيكّان الذي كان متمسكا شديد التمسك بوحدة الجيش بصفة كونه يجسد الأمة تمام التجسيد وله دور في صيانة وحدتها، وفي مثل هذا الحال كل عمل انقسامي يكاد يكون ضربا من الخيانة. ولا سبيل إلى التكهن بما كان من المحتمل أن يسير نوكّيس إليه لو جاء في الهدنة أمر بتسليم أجزاء من أراضي فرنسا للألمان أو الطاليان، ذلك بأنه حصل على مبتغاه في هذا الصدد. ويوم أخبره بودوان بأن لا ذكر للتخلي عن شيء من الأرض أو احتلال عسكري في إفريقيا الشمالية، فإنه نشر ألفاظ وزير الخارجية بكاملها في بيان علني، مع أن الخبر جاء بالكلام المرموز، ولما نبهه رئيس أركان حربه بأنه غير قابل للنشر، قال الجنرال له : «لا أبالي، وإنما الذي أريد هو أن يكون العالم برمته شاهدا على ما التزمت به الحكومة»[52].

---

(50) «رواية الجنرال الشخصية»، 26 يونيو 1940، ص 1 (**أرشيف نوكّيس**).

(51) وقد انقاد باقي ولاة المستعمرات تلقائيا بنوكّيس بحكم تقدمه عليهم في الرتبة وفي القيادة، كما أنه كان أقرب إلى ما يجري في فرنسا من الأحداث وأكثر استطاعة منهم «للتبصر بالأمور»، انظر **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، شهادة الجنرال ريني بيرطران، 6 : 1798.

(52) من نوكّيس إلى فيكّان، 25 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 425. وأيضا **المرجع المذكور، الشهادات**، شهادة الجنرال ريني بيرطران، 6 : 1793. أيضا جريدة **لابريس ماروكين**، 25 يونيو 1940.

وقد كان لعدم اكتراث فيگان بحرج موقف نوگيس وسط جماهير تريد القتال ولإغضائه عن نداءاته المطالبة بالتعليمات والمعلومات والصيغة المقتضبة لما أصدر من التوجيهات، ما كان من الوقع. ولم يخف نوگيس امتعاضه من عدم السماح [175] له بمواصلة القتال، ولا كتم انشغاله بما قد يعترض الحكومة من الأخطار في المستقبل. وإنه وقع تحت ضغط شديد «ليقف على رأس قوات الإمبراطورية غير المستسلمة»، منذرا بمغبة انفجار إفريقيا الشمالية في حالة ما إذا لم تلتزم الحكومة أو لم تستطع الإلتزام بوعودها. فالساكنة الأهلية «في قلق عميق» مما يجري في فرنسا. وبسبب الهدنة، «إننا فقدنا كل حرمة إذ لم نقاتل إلى أقصى ما بيدنا من الوسائل». كما أنه عارض كل تسرع في حل الجيوش الأهلية لأسباب عسكرية واقتصادية ومعنوية، ولما في ذلك من احتمال تقويض السلطة الفرنسية. وحذّر من خطر إقامة «مراقبين ألمان أو طاليان في الإمبراطورية، ففي ذلك «أمارة بيّنة على مذلتنا قد يترتب عليها من الاضطرابات ما من شأنه أن يفسد الهدنة جملة وتفصيلا». وجوابا على تنبيه فيگان إياه بلسان الحدة بأن معلوماته القاصرة لا تسمح له باستكناه الأوضاع التي أدت إلى الهدنة، فإن نوگيس اتّهم الحكومة «بمسايرة أجواء الرعب» وبالتغافل عما كانت عليه إفريقيا الشمالية من القوة المعنوية والمادية التي لو انضم إليها سلاح البر والجو، لتمكنت فرنسا من الصمود في وجه أعدائها إلى أن «ينهكوا». وأضاف أن عدم السير في هذا النهج سيترتب عليه «ما لا حد له من الأسف»، ثم قال : «إننا نبقى على قدم الاستعداد للزحف في حالة ما إذا جاء الألمان في ظرف وجيز، كما نتوقع، بمطالب جديدة، مما قد يكون فيه خلاص الأمة». وقال مستخلصا : «أما أنا فسأبقى في منصبي مادام الخطر قائما مضحيا بنفسي في هذه المهمة التي كلها عار عليّ حتى لا تنشطر فرنسا شطرين. لكن بمجرد ما يتأكد لدي أن الهدوء مضمون فسألتمس منكم إقالتي من هذه القيادة»[53].

وردّ فيگان بأن ملاحظات نوگيس على الحكومة تعتبر «مرفوضة». أما بخصوص الإقالة من القيادة، فإن فيگان كان قد بادر إلى الأمر بإلغاء ميادين العمليات ابتداء من فاتح يوليوز، مما كان يعني عودة نوگيس إلى منصبه في الإقامة

(53) من نوگيس إلى فيگان، 25 يونيو 1940، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 425-426.

العامة في المغرب. وتلك وسيلة مهذبة لإبعاد القائد التواق إلى القتال عن الجزائر ونقله إلى الرباط. واعتذر نوكَيس عن «حدة عباراته» قائلا بأنها «صادرة عن رغبة مضطرمة في خدمة وطنه»، إبرازا للمعطيات المحلية التي تبدو له «بالغة الأهمية» في تلك اللحظات الحرجة من تاريخ فرنسا. «ولابد من أخذ التطلعات المتحمسة لجيوش إفريقيا الشمالية بعين الاعتبار في كل ما يستقر عليه القرار لدى السلطات المسؤولة عن مصير فرنسا». أما بخصوص الاضطرابات السياسية في إفريقيا الشمالية، فإنه قال بأن لا وجود في تلك الساعة لأي حركة منتظمة ضد الحكومة[54].

[176] وقد تحمّل نوكَيس مسؤوليته الكاملة في جعل حد للمقاومة نزولا عند رغبة الحكومة، ولاشك أن ذلك لم يكن أمرا هيّنا عليه فإنه امتثل بمنتهى الأسى والأسف بعدم مواصلة المعركة، ومن ثم فصاعدا أصبح هو الساعي في إطفاء روح القتال في إفريقيا الشمالية.

ولم تكن تقاريره لبوردو عن رغبة إفريقيا الشمالية وعن تخوفاته على وجه التخصيص من «تمرد شامل على الحكومة» من المجازفات، فقد صرح بعض الأوربيون في الدارالبيضاء علانية برجائهم في أن تكون شروط الهدنة على درجة من التكليف تلزم الحكومة برفضها. وبالرغم من الرقابة على الصحف، فمن الواضح أن الشعور العام كان يميل إلى الاعتماد على النفس في حالة ما إذا اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا «لا يرضي». وكان المغاربة على العموم «في حالة من الذهول والفزع» مما أصاب فرنسا من المصائب في ساحة الوغى، وبخاصة منهم الأعيان الذين عمّهم الذعر من أن يقترن انهزام فرنسا بنهاية الحماية فيكون في ذلك نهايتهم، فهم أيضا كانوا يفضلون مواصلة المعركة حتى ولو كان ذلك مخالفا للأوامر الصادرة من فرنسا. وقال الصدر الأعظم لموريز من جهة أخرى بأنه من أنصار المقاومة شريطة أن تكون شرعية مأمورا بها من الحكومة. وفي كلتا الحالتين، ما كان الاسترسال في القتال إلا ليخلّ بالسلام داخل الحماية. ومن أسئلة الصدر الأعظم لموريز سؤال لمعرفة ما إذا كان الفرنسيون مطمئنين إلى إخلاص القبائل،

(54) من فيكَان إلى نوكَيس، 26 و28 يونيو 1940، أيضا من نوكَيس إلى فيكَان، 28 يونيو 1940، في المرجع المذكور، 2 : 427-428.

وبخاصة منها قبائل الجبال : «ينبغي أن لا نصطدم بضرورة مقاتلة عدو في الخارج وآخر في الداخل في آن واحد». وحتى يتلافى الفرنسيون هذه الهموم ويحافظوا على السكينة والمراقبة، فإنهم عززوا وسائل الحراسة وأخرجوا الجنرال دي لوسطال De Loustal من التقاعد «لينسق الشؤون الأهلية» في الأطلس المتوسط وتافلالت[55].

لكن عندما تبيّن من الهدنة أن الأوضاع القائمة لا مساس بها، فإن روح المقاومة خفتت في كلا المجتمعين. ولما لم يتغيّر شيء من الأوضاع الاستعمارية، فإن ذلك خفف من آلام الهزيمة وحافظ على السلم الاجتماعية. وكانت مواقف نوگيس من كل جانب بالغة الأهمية، فهو المثال وهو القائد المقتدى به. وكان يوصف بأنه هو الزعيم «الوحيد» الذي له إدراك تام بكل جوانب «المعضلة المأساوية» والقادر على اتخاذ القرارات الصالحة بفرنسا وإفريقيا الشمالية[56]. واقتداء بطاعته وانضباطه، فإن إفريقيا الشمالية انضوت تحت لواء فيشي.

ولم يكتف نوگيس بإخماد شعلة المقاومة في المغرب. بل إنه أطفأ حتى تلك التي وردت من فرنسا إلى الدار البيضاء على متن الباخرة «ماسيليا» التي جاءت بما كان بمثابة جزء من الحكومة انتقل إلى إفريقيا الشمالية، إذ كان من بين المسافرين وزير الداخلية جورج منديل (Georges Mandel)، وكان من أشد الناس معارضة للهدنة وأكثرهم التزاما بمتابعة المعركة ضد ألمانيا، وقد قال للممثل الشخصي [177] لتشورتشيل في فرنسا شهرا فقط قبل الهدنة : «إنني سأواصل الحرب من إفريقيا الشمالية، فكونوا على يقين من أنني سأدعو بكل ما لدي من السلطة إلى متابعة الحرب بكل استماتة وفي كل مكان». وقد تباحث منديل مع القنصل الإنجليزي العام في الرباط نيكولا هورسط Nicolas Hurst. ثم تكلم بالهاتف مع نوگيس

---

(55) من نوگيس إلى فيگان، 25 يونيو 1940، في المرجع المذكور، 2 : 425. أيضا (TOAFN)، مدير الديوان، «مذكرة عن أحوال الرأي العام في الدار البيضاء»، 20 يونيو 1940، (أرشيف نوگيس). أيضا من موريز إلى نوگيس، 22 يونيو 1940 (أرشيف نوگيس). أيضا «رواية الجنرال نوگيس الخصوصية...»، 20 يونيو 1940، ص 1–3 (أرشيف نوگيس).

(56) (TOAFN)، «مذكرة عن أحوال الرأي العام في الدارالبيضاء»، 20 يونيو 1940، وأيضا من موريز إلى نوگيس، 22 يونيو 1940 (أرشيف نوگيس).

الذي كان في الجزائر لوضع الترتيبات اللازمة لحكومة المقاومة. وواعد نوگيس بالشخوص إلى الرباط يوم 26 يونيو، ناصحا بشيء من الصبر إلى أن تتضح الأمور بخصوص الهدنة (التي تم التوقيع عليها وقت كان مركب الماسيليا لايزال يمخر البحر) ويتوصل بتعليمات بوردو. وما كان منديل ليستسيغ الإرجاء فإنه قال لنوگيس : «إن حكومة بوردو لا تمثل شيئا»[57].

وفي تلك الأثناء، أوفدت لوندن مسؤولين من أعلى مستوى هما وزير الأنباء ألفريد دوف كوبر (Alfred Duff Cooper) والجنرال جون لورد گورط (John Lord Gort) إلى الرباط للحث على المقاومة في إفريقيا الشمالية. وما أن سمع نوگيس بالزيارة المرتقبة حتى أعلن بصريح العبارة أنها لا تعنيه من قريب ولا من بعيد، وأنه لن يتصل بالمبعوثين الإنجليزيين دون سابق إذن من الحكومة الفرنسية، مشيرا إلى احتمال اصطدام حكومة ثائرة يعلن عن قيامها في الرباط أو الدارالبيضاء بعداء الساكنة الأهلية، وربما يترتب على ذلك هجوم ألماني أو إسباني[58].

ووجد موريز نفسه وجها لوجه مع الزائرين غير المرغوب فيهما، وعبر عن «شديد اندهاشه» من وجودهما بغير استئذان على تراب الحماية، (فإنهما جاءا من جبل طارق على متن طائرة مائية ونزلا على نهر أبي رقراق). ولما استمع موريز لكل مقاصد دوف كوبر، ومنها التباحث مع ركاب الماسيليا، وبخاصة منهم منديل، حول متابعة المقاومة في إفريقيا الشمالية وما يحتاج إليه ذلك من وسائل، فإنه احتج بأكثر ما أمكنه من اللباقة على ما في القيام بتلك الرسالة «من التصرف الخارق الذي لا يطاق» من قبل عضو في الحكومة الانجليزية، مضيفا بأن ركاب الماسيليا أشخاص مفتقرون لكل «انتداب» و«ليس لهم ولو مثقال ذرة من السلطة» في إفريقيا الشمالية، وأنهم «مجرد عابري سبيل لم يكن ينتظرهم أحد»، وليسوا نواة حكومة المقاومة. فتبيّن للمسؤولين الإنجليزيين أن لا طائل من وراء بعثتهما فعادا إلى جبل طارق صبيحة اليوم التالي[59].

---

(57) «مذكرة عن قضية مانديل» (د.ت). في **أرشيف نوگيس**. أيضا سبيرز (Spears) **على درب الكارثة** (بالإنجليزية)، 1 : 207. وأيضا شيروود (Sherwood)، **جورج مانديل** (بالإنجليزية)، ص 258.

(58) نوگيس، «مذكرة عن قضية مانديل» (د.ت) (**أرشيف نوگيس**).

(59) من موريز إلى الدبيلوماسية، بوردو، 25 يونيو 1940 (**أرشيف نوگيس**). أيضا طوماس، =

وكان منديل ما أن سمع بوصول دوف كوبر حتى حاول الاتصال به، لكن بدون جدوى، ذلك بأنه حيل بينه وبين النزول من الماسيليا وقطعت كل خطوط الهاتف مع الباخرة. وفي فجر يوم السادس والعشرين من يونيو تحوّل المركب من مكانه الأول من الرصيف إلى مكان آخر «حتى ينقطع كل اتصال بينه وبين الخارج». وأعرب موريز لبوردو عن أسفه على ما أبدى من صرامة التصرف مع ركاب الماسيليا، مع أن سلوكهم باستثناء منديل كان «سلوكا مهذبا»(60).

[178] ويوم عاد نوكَيس إلى الرباط التمس منه القنصل العام هورسط أن يسمح للقادة السياسيين القائمين على ظهر الماسيليا بالسفر إلى إنجلترا على متن طرادة إنجليزية. «فأعربت عن اندهاشي وسخطي من مثل هذا الملتمس ورفضته رفضا باتا»، على حد قول نوكَيس في برقية إلى بوردو. وبرر هورسط ذلك بطلب تقدم به منديل عند لقائهما يوم 24 يونيو، مما رد عليه نوكَيس قائلا بأن الذي في علمه (وذلك هو الصواب) أن منديل يتكلم باسمه الخاص وأن زملاءه يرغبون «رغبة شديدة» في العودة إلى فرنسا (لأن الحكومة كانت في نهاية المطاف قد أمسكت عن قرار الهجرة وأن إفريقيا لن تواصل القتال بمفردها) أو البقاء في إفريقيا الشمالية. ومهما كان من أمر، فإن نوكَيس لم يترك حرية التصرف لأحد، فإنه باسم الحكومة الفرنسية «حظر» على منديل الذهاب إلى إنجلترا، وقال له بواسطة : «لن أتردد في إلقاء القبض عليكم لأول تحرك من قبلكم وأدنى محاولة للاتصال بوكلاء القنصليات الإنجليزية»(61).

ولما ربط نوكَيس بين ما قاله له هورسط وبين ما سمعه موريز من دوف كوبر، استخلص من ذلك أن منديل وراء الاتصال بالإنجليز، وذلك بالضبط ما جاء في

= **إنجلترا وفيشي**، ص 49. أيضا دوف كوبير، **الشيوخ معرضون للنسيان** (بالإنجليزية)، ص 282–284، أيضا ديلون (Dillon)، **مذكرات ثلاث حروب** (بالإنجليزية)، ص 141–144. أيضا وودوارد، **السياسة الخارجية الإنجليزية**، 2 : 327 و329–330. ولما عاد دوف كوبير إلى إنجلترا، فإنه ألح من أجل إنزال قوات عسكرية في المغرب تقيم إدارة فرنسية متعاطفة مع الحلفاء، وقد تحمس تشورتشيل للفكرة، لكن القادة العسكريين عارضوا الاقتراح فلم يبال به أحد. انظر كَيطس، **نهاية الأمر**، ص 323–324.

(60) من موريز إلى الديبلوماسية، بورضو، 25 يونيو 1940، (**أرشيف نوكَيس**).

(61) من نوكَيس إلى الديبلوماسية، بورضو، 26 يونيو 1940، (**أرشيف نوكَيس**).

تقريره لبوردو إذ قال : «إن ملاحظات القنصل العام الإنجليزي وما أجريناه من التحريات حول رحلة دوف كوبر إلى الرباط، كل ذلك يثبت أن وزير الداخلية الأسبق منذ وصوله إلى الدار البيضاء وهو يتصل بالقنصلين الإنجليزيين (في الدار البيضاء وفي الرباط)، وأن وزير الأنباء قام برحلته بإيعاز منه هو منديل». وقد نفى منديل فيما بعد أن يكون قد طلب أبدا من الموظف الإنجليزي الشخوص إلى المغرب (والحقيقة أنه لم يفعل). وكان على نوگيس أن يتراجع عن تلك التهمة، معترفا بأن لا سبيل إلى التأكد مما راج من القول بين منديل وهورسط. لكن بالرغم من تورط نوگيس في حكمه المتسرع على أسباب مجيء الإنجليزيين إلى المغرب، يبقى مما لاشك فيه أن منديل كان في حاجة إلى التباحث معهم وراغبا في الإبحار إلى إنجلترا، ولا غرابة في ذلك يومئذ ولا خرق للقانون فيه، فإن إنجلترا لم تتحول بعد إلى «ألبيون[62] الماكرة»، وهو النعت الذي الصق بها غداة الهجوم على الأسطول الفرنسي في المرسى الكبير يوم 3 يوليوز. لكن السماح برحيل منديل كان بمثابة مدّ يد العون لدعم صفوف من كانت إنجلترا تجندهم للتمرد وإضافة صوت آخر لأصوات التمرد في الخارج. وما كان نوگيس ليساهم في ذلك، ولا مصلحة للقضية الإنجليزية فيه، على ما قال لهورسط، إذ من شأنه أن يزيد في «سوء التفاهم» بين البلدين[63].

واعتبر نوگيس القضية منتهية فسمح لركاب الماسيليا بالنزول منها، لكنه نقل منديل تحت حراسة الشرطة إلى إيفران، وهو مصطاف وسط الجبال. وقد برر هذا القرار فيما بعد بأنه جاء بطلب من مدير الأمن العمومي وقائد ناحية [179] الدارالبيضاء اللذين أخافهما هياج الجماهير الواقفة على الرصيف على سلامة منديل. ولعل ذلك لم يكن خاليا من كل صواب، فإن السياسيين واليهود والماسونيين صاروا يحملون مسؤولية ما أصاب فرنسا من المصائب، وكان منديل متهما بالصفتين الأوليين. لكن نفيه القسري كان يرمي أيضا إلى جعل حد لنشاطه السياسي وإلى الحيلولة دون سفره إلى الخارج. وكان نوگيس على يقين من أن

---

(62) [Albion اسم من أسماء إنجلترا عند الفرنسيين].

(63) من نوگيس إلى الديبلوماسية، بورضو، 26 يونيو 1940، (**أرشيف نوگيس**).

قضية دوف كوبر لم تكن سوى «مناورة» أخرى من مناورات منديل[64].

ولم تكن رحلة ركاب الماسيليا إلى المغرب إلا في بدايتها، وقد أدت بجلهم إلى الجزائر حيث ظلوا ينتظرون الإذن بالعودة إلى فرنسا أمدا طويلا. ويوم صدر الإذن بالرجوع، صدر مقترنا بتهمة الهجرة والفرار من الميدان، بحيث تحول ما كان أول الأمر لجوءا بدافع الوطنية إلى إفريقيا الشمالية إلى ما يشبه فرار الخونة إلى الخارج. ولما وصل منديل إلى الجزائر تمكن في النهاية من اللقاء بنوگيس. وقد ذكر نوگيس نفسه وجورج هوتان (Georges Hutin) الساعد الأيمن للمقيم العام أن اللقاء دار في جو «ودي»، وأن منديل صرح «من تلقاء نفسه» أنه «تفهم تماما التفهم» الأسباب التي دعت نوكَيس إلى الحيلولة بينه وبين الاجتماع بدوف كوبر، مما جعل له نوگيس تأويلا إيجابيا قائلا بأن الأمور دارت ولاشك على أحسن ما يرام، إذ بددت ما راج من التهم في فيشي حول التآمر مع الإنجليز للإخلال بالأمن العام للدولة. لكن فيشي أعلنت ثلاثة أيام بعد ذلك عن الشروع في البحث القضائي بشأن أعمال منديل. فنقل وزير الداخلية الأسبق إلى الدارالبيضاء من جديد تحت الحراسة[65].

وانحصر دور نوكَيس في المتابعة عند تزويد المحكمة بنسخ البرقيات التي بعث بها هو وموريز إلى فرنسا وعند الإدلاء بشهادته للهيأة القضائية. وإنه أكد فيما بعد أن ضغوطا مورست عليه يوم زار فيشي في شهر غشت من أجل «تطعيم التهمة بدلائل قطعية»، لكن شهادته لم تكن مدينة. ومع ذلك فإننا نراه في بعض اللحظات وهو يخبر فيشي عن سير المحاكمة، يتهم الضابط رئيس المحكمة بعدم بذل ما ينبغي من الصرامة في المتابعة. وكان الحكم في النهاية بأن لا داعي للمتابعة. فنقل منديل تحت حراسة الأمن الوطني إلى فرنسا ليتابع أمام «محكمة

(64) من نوكَيس إلى الديبلوماسية، بورضو، 26 يونيو 1940، (**أرشيف نوكَيس**). أيضا نوكَيس، «مذكرة عن قضية مانديل». أيضا من إيفان مارطان (Ivan Martin) (رئيس الديوان المدني لنوكَيس سابقا) إلى المحامي بيير كورطو، 14 أبريل 1949 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا طوني — ريفيون (Tony Révillon)، **كنانيشي**، على هامش 2 يونيو 1940، ص 105.

(65) «مرافعة الأستاذ فينو»، ص 12—13. أيضا نوكَيس، «مذكرة عن قضية مانديل» (**أرشيف نوكَيس**). وكان المحامي أندري فينو هو المدافع عن نوكَيس لدى محاكمته سنة 1956 أمام المحكمة العليا للعدل.

خاصة»[66]. ولم ينعم بالحرية أبدا، إذ مكث في السجن عدة سنوات في فرنسا إلى أن قتل على يد المليشيا وهي شرطة فيشي سنة 1944.

واعتقد نوگيس الذي لم يكن لديه أدنى مأخذ شخصي على منديل بأنه لا يتحمل أي مسؤولية في مقتله[67]. وحيث إنه كان مقتنعا بتورط منديل مع الإنجليز، فإنه لم يتصرف إلا بما رآه من الواجب. لكن هناك سوء تعاطف مثير للاستغراب مع منديل الذي كانت جريمته أنه دعا بالضبط لما كانت إفريقيا الشمالية كلها تدعو نوگيس إلى القيام به في يونيو. ولعل في ذلك سر ما تكتنفه تصرفات نوگيس من الالتباس في هذه النازلة. ونال منديل لقب «أول مقاوم» في فرنسا، [180] بينما أصبح نوگيس هو السلوقي الذي يتتبع خطوات المقاومة لقمعها بعد أن كان من أشد الدعاة إليها.

وبالرغم من رغبة نوگيس في مغادرة الجزائر ومن رغبة فيگان على ما يبدو في التخلص منه، فإنه طلب منه أن يبقى في منصبه إلى منتصف يوليوز ليشرف على حل جيوش إفريقيا الشمالية وعلى إرجاعها إلى فرنسا. وإنه أبى إلا أن يقنع فيگان بتمديد القيادة العليا في الجزائر بعد ذلك التاريخ،لأنها إذا ما ألغيت فستنعدم السلطة العسكرية الموحدة في إفريقيا الشمالية التي بيدها «العمل الحازم» و«المراقبة المباشرة القائمة»، وذلك في نظره من «الضرورات». وليست القضية قضية أمن داخلي فحسب. وفيگان نفسه كان منشغلا بجرأة الإنجليز في محاولاتهم لانتزاع الإمبراطورية من قبضة فيشي. وقد قال في لجنة الهدنة وكأنه يستشف الكارثة، بأنه يعارض فكرة تجريد إفريقيا الشمالية من السلاح وبخاصة منها أسطول المرسى الكبير (الميناء الرئيسي في وهران) وأسطول بنزرت حتى يتأتى «مواجهة كل مبادرة إنجليزية محتملة». وظهر الأسطول الملكي الابريطاني في اليوم نفسه في عرض مياه المرسى الكبير. ثم بعد يوم كامل من التفاوض، إنه أفسد أو ذمر خمس الأسطول الفرنسي، وقد ناهز مجموع القتلى 1300 نسمة. واعتبر الإنجليز ذلك قرارا يؤسف

---

(66) نوگيسن «مذكرة عن قضية مانديل». وأيضا «مرافعة الأستاذ فيينو»، ص 13. أيضا من نوگيس إلى الديبلوماسية، فيشي، 11 يوليوز 1940 (**أرشيف نوگيس**). أيضا شيروود، **جورج مانديل**، ص 265.

(67) شيروود، **المرجع المذكور**، ص 262.

له، لكنه ضروري للحيلولة دون وقوع قطع الأسطول الفرنسي في يد الألمان، مما كان شبيها بما فعل بالأسطول الدانماركي في كوبنهاكن أيام الحروب النابوليونية، بناء على ما قاله بالحرف تشورتشيل عن العملية. وترتب عليه موجة من العداء للإنجليز عمت فرنسا وإفريقيا الشمالية، فأسكتت صوت أنصار متابعة المقاومة إلى جانب إنجلترا أكثر من أي شيء آخر، إذ كان الأمر بالنسبة للفرنسيين بمثابة ما كان هجوم اليابان على بيرل هاربور بالنسبة للأميريكان. ونظرا إلى تردي الأوضاع جراء ذلك، فإن نوگيس أخبر بأن قيادته ستمتد «مادامت الأزمة التي تسبّب فيها الإنجليز قائمة»[68].

ولم تكن أيام شهر يوليوز أيام اطمئنان. فقد اتفقت الحكومة الفرنسية مع الألمان على أن تجعل فيشي مقرا لها. ووكلت السلطة المطلقة بالمارشال بيطان بالتصويت ليقيم نظاما جديدا، يدعى الدولة الفرنسية (L'Etat Français)، يشرع في وضع برنامج لإصلاح الوطن وتجديد نهضته. وكانت الجمهورية الثالثة في آخر لحظاتها قد أصبحت قليلة المتعلقين بها فلم يأسف على سقوطها إلا القليل. وحتى الذين عارضوا في إقامة حكومة فيشي، لم يكونوا بالضرورة من الأنصار المتحمسين للنظام السابق. يضاف إلى ذلك، أنه كان يستحيل في بداية المطاف أن يتكهن أحد بما سيكون من أمر فيشي ولا بما كان مكتوبا لها من الدوام. فالعاملون فيها جاؤوا من كل الأحزاب، منهم المقاومون ومنهم المتخاذلون، ومنهم الملكيون ومنهم الاشتراكيون، ومنهم التقنوقراطيون ومنهم المحامون والفلاحون. [181] لكن سرعان ما تبين أن الهدنة لن يتلوها معاهدة سلام شاملة. ذلك بأنه خلافا لما تنبأ به الفرنسيون من أن رقبة إنجلترا ستكسر مثلما تكسر رقبة الفراريج، فإن إنجلترا صمدت للقصف الجوي الألماني، مجبرة هيتلر على التخلي عن فكرة اقتحام الجزر الابريطانية وداعية تشورتشيل إلى الافتخار عندما قال : «يا له من فروج،

---

(68) «يوميات الزحف»، 28 يونيو و3 يوليوز 1940، ص 206–207 و211 (**أرشيف نوگيس**). وعن رد فعل وزير الشؤون الخارجية على قصف المرسى الكبير، انظر بودوان إلى نوگيس، 6 و7 و8 يوليوز 1940 (**أرشيف نوگيس**). وعن رد فعل فرنسيي الدارالبيضاء، انظر رئيس ناحية الدارالبيضاء لوي كونطار (Louis Contard) إلى مدير الشؤون السياسية لوي سيكو (Louis Sicot)، 8 يوليوز 1940 (**أرشيف نوگيس**).

ويا لها من رقبة». ولما ظلت إنجلترا صامدة، تبخرت آمال الفرنسيين في حرب قصيرة وسلم معجل، وإن ظلوا على يقين من أن النصر للألمان في النهاية.

وطالبت ألمانيا استعدادا للمستقبل ببعض القواعد الجوية في المغرب لحماية كل ما يتصل من الأراضي بجبل طارق وبغربي البحر الأبيض المتوسط. مما كان خرقا صارخا لما وقع الاتفاق عليه في ريطوند (Rethondes)[69]، وجاء مثبتا لأسوء ما كان يخشاه نوگيس. واحتج الفرنسيون وفي طليعتهم الجنرال فيگان على ذلك بكل صرامة[70]. ورأى الألمان من الحكمة أن يتراجعوا عن مطلبهم، خوفا ولاشك من الزج بالإمبراطورية في صفوف المقاومة، ولكن أيضا لتطوّع الفرنسيين بالقيام بما كان الألمان يرغبون فيه وهو حماية الشواطىء الإفريقية من التسرب الإنجليزي. ومما لا ريب فيه، أن ذلك لم يكن هو الحل الأحسن لأن الفرنسيين امتنعوا عن كل خطة هجومية، ولأن الألمان لا ثقة له بفيگان ولا بنوگيس. ولكنه لم يكن حلا سيئا في الظروف المتقلبة للحرب. ومما أرضى ألمانيا، أنها شاهدت نوگيس وفيگان المعروفين بمناوأتهم الشرسة لألمانيا يتحولان إلى عدوين لدودين لإنجلترا.

وتميز شهر يوليوز أيضا بما تجلى من الصعوبات الأولى من جهة القيادة العليا في إفريقيا الشمالية، إذ اتضح ما كان من عدم ثقة فيشي بنوگيس. فقد وضع مخطط لقصف جبل طارق بالجوّ اتهم نوگيس بالتردد بشأنه وباحتجاز الطائرات الضرورية لتلك الغارة. والأمر صحيح، علما بأن نوگيس اعترض بالأساس على تكليف البحرية بعملية كانت مبدئيا من اختصاص قيادة سلاح الجو في إفريقيا الشمالية، وعلى عادة مقلقة جارية في البحرية من الفصل في الأمور التي تعني قوات إفريقيا الشمالية الأخرى دون إشعارها بذلك. فالأمر لا يعدو بالتالي أمر تنافس المصالح بينها. ولكن وزارة البحرية اعتبرت اعتراض نوگيس دليلا على افتقاره للحماس، مما يوحي بما كان موصوفا به عندها، فهو ممن ينبغي تتبعهم عن كثب، ومن غير المتحمسين للتحولات السياسية الجارية في فرنسا، ومن القادرين على التخلي عن مسؤوليتهم بين عشية وضحاها. على أن نوگيس هو الوحيد الذي ظل قائما بمنصبه من بين من كان واليا في إفريقيا الشمالية منذ ما

(69) [ريطوند مدينة فرنسية صغيرة على بعد 80 كلم شمال غربي باريس].

(70) بانكويتس، **ماكسيم فيگان**، ص 336. أيضا فيگان، **المذكرات**، 3 : 320-321.

قبل الحرب. ذلك بأن الواليين بتونس والجزائر عوضا بأميرالين. لكن بالرغم مما في لقب القائد الأعلى لإفريقيا الشمالية من الهالة، فإن مهامه انحصرت عند المحافظة على السلام وحراسة الحدود الفرنسية الإسبانية وتزويد البحرية بكل ما تحتاج إليه. ويوم ألغيت تلك القيادة بشكل رسمي في فاتح غشت، عيّن نوكيس مفتشا عاما لجيوش إفريقيا الشمالية، وتلك وظيفة وهمية يفرض فيها الإشراف على حل الجيوش وإعادة النظر في تنظيماتها وتنفيذ مقتضيات الهدنة[71]. وظلت كل القضايا العسكرية تمرّ من مكتبه، لكن قيامه بالرباط وليس بالجزائر فيه أكثر من دلالة. [182] وأدهى من ذلك، أنه لم يحتفظ في المغرب إلا بالسلطة المدنية إذ جرد من السلطة المزدوجة المخولة له من قبل الجبهة الشعبية، وفي ذلك دليل آخر على تقلص نفوذه.

وغادر نوكيس الجزائر في مطلع غشت قاصدا إلى فيشي للاحتجاج على مشاريع وزير الخارجية لمساومة إسبانيا ببعض تراب الحماية. وقد جاء في مذكرات شارل–رو (Charles-Roux) أن نوكيس كان مضطربا أثناء تلك الزيارة بسبب ما راج من احتمال عزله عن منصبه. ولم يأته الخلاص إلا من جهة ما كان مذكورا به منذ زمان من الخبرة بشؤون المغرب. وقد مكث في مدينة الاستحمام بعد أن تحولت إلى عاصمة خمسة أيام إلى أن تلقى التعليمات الجديدة. [واستجوب في الإذاعة فقال]: «ما رأيي في المؤسسات والترتيبات الإدارية الجديدة في فرنسا ؟ إن مستقبل فرنسا كله رهين بها». وهذه المباركة من مذياع راديو فرنسا جاءت من رجل كان قد قاوم الهدنة كل مقاومة، وهو يومئذ يحاول أن يدافع عن وظيفته في الحماية. ومن جملة كل ما كان يثقل كاهل فرنسا وأشدها «تثبيطا» في قوله «الروتينية البيروقراطية». وشهد نوكيس بأن المارشال بيطان «كان قد أتى عليها»، قائلا فضلا عن ذلك : «لم أجد في فيشي [...] إلا رجالا متفانين في العمل غير مبالين بالشكليات وراغبين في تحمل المسؤوليات، فهذه إدارة استرجعت فعلا كل حيويتها». وكان على المغرب أن يسعى هو كذلك في «إدخال روح الشباب على إدارته وأن يبسّطها». ومما قال : «إن الحكومة الفرنسية منحتني مساندتها التامة، وسأبذل كل ما في وسعي من الجهد للقيام بالمهمة، وستسفر الأيام اللاحقة عن

(71) «يوميات الزحف»، 8 و9 و13 و23 و31 يوليوز 1940، ص 217 و219–221 و224 و232 و235–236 (أرشيف نوكيس).

ثمرات ما سيكون من المنجزات في كل ميادين العمل»[72].

وكانت الحاجة إلى تجديد نهضة الميتروبول من وجهة نظر المستعمرات من الأمور الضرورية، والشرط الذي لا تكتمل بدونه باقي الشروط لصيانة الإمبراطورية إذ كانت عظمة فرنسا وحرمتها أسفل سافلين، بل ومعرضة للمزيد من الانحطاط. وصاح نوگيس قائلا : «إن ممتلكاتنا وعيالنا ومستقبل فرنسا والمغرب، كل ذلك في خطر». ثم قال : «ولن يحول شيء بيني وبين صون كل ذلك، والرهانات أعلى من أن يحتمل بشأنها أدنى شيء من الوهن. وعلى كل واحد أن يتفانى في عمله ويعي أن الوقت وقت وحدة صف وطاعة وامتثال للواجب»[73]. وهل كان صون الحماية أصعب من صون فرنسا ؟ البعض يرى ذلك لأن الحامي إذا عجز عن الحمى، أليست الحماية معرضة للانهيار جملة وتفصيلا ؟

وتبين من مشاريع الإصلاح الموضوعة من قبل فيشي أن فرنسا لا تنوي التخلي عن رسالتها في إفريقيا الشمالية. وكان الهدف في المغرب التأكد من إخلاص الساكنة الأهلية وحملها على المزيد من التعلق بفرنسا عن طريق توثيق أسباب التعاون مع السلطان وكبار موظفي المخزن وكل من لم يكن يعارض الحماية بشكل أعمى وإن كان من الوطنيين. وقد وصف وزير الخارجية تلك الخطة بأنها «سياسة متفتحة إنسانية» ترمي إلى إحلال «عهد من التحرر والحلم»[74]. مما لم يكن فيه [183] شيء جديد بالنسبة لنوگيس، باستثناء مدّ اليد للوطنيين كما كان قد مدّها إليهم سنة 1936، ثم اضطر إلى سحبها فيما بعد. والحالة هذه، فإن تلك المبادرة من أحسن ما تستلزمه الظروف فهي امتداد لما أبداه السلطان من الحلم سنتي 1939 و1940، ولعل نوگيس هو الذي أوحى بها لبودوان. ولكن من الضروري التصرف بها بكل حذر كالمعتاد. والذي كان يشغل بال نوگيس هو قيام «تيار جديد من الوطنية» المغربية حول السلطان وفي الوسط المخزني، يخالف تماما حركة سنة 1937 المعادية لفرنسا. وقد رأى في ذلك حاجة إلى الاطمئنان الذاتي أمام مستقبل كله علامة استفهام، فيها تشجيع من السلطان الذي أصبح منشغلا

---

(72) **لافيجي ماروكين**، 12 غشت 1940.

(73) المرجع المذكور.

(74) من بودوان إلى نوگيس، 4 شتنبر 1940 (**أرشيف نوگيس**).

بوضعيته الخاصة من جراء ما قد يتغير من الأوضاع القائمة، فوقف على رأس الحركة الوطنية التي فقدت رؤساءها، وكان هو في الماضي من ضحاياها ومن المستفدين منها. وجاءت الوطنية الجديدة «متعقلة تقدمية» معارضة لروح الثورة، وإن كانت مجردة من كل برنامج إصلاحي. ولا غاية لها في تلك الظروف سوى جعل المغرب يعي ما له من «القوة» التي تقاس بما يكون لعاهله من الحرمة بصفة كونه زعيم البلاد في الدين والدنيا. ومما لاشك فيه أن ذلك يحمل في ثناياه بعض المتاعب لفرنسا في المستقبل، تبعا لما سيكون من تقلبات مصيرها، لكن لا خطر في ذلك في الحين حسب نوگيس، بل كانت تلك المشاعر تعمل لصالح فرنسا فقال : «إن حقوقنا في المغرب وفي حمايته والاحتفاظ به داخل إمبراطوريتنا ستزداد قوة إذا ما بدت قوة المغرب قائمة من تلقاء نفسها وإذا ما تصرف وكأنه دولة ماسكة بزمام مصيرها لا ينبغي لأحد أن يتحدى تطلعاتها واختياراتها وإرادتها»[75].

وكانت الإصلاحات المقترحة تتطلب الشجاعة والثقة من الفرنسيين المقيمين في المغرب. فلن يسمح بأية هجرة جماعية نحو الميتروبول من تونس ولا من المغرب. وكان على المقيمين العامين أن يقنعا المعمرين بعزم فرنسا «على حماية أهلهم ومصالحهم». وإذا ما فشلا في ذلك، فعليهما أن يعرقلا بيع الممتلكات للانسحاب على كل من يريد ذلك، مما فيه دليل قطعي على ما بين المستعمرات والمعمرين من الارتباط. ووجهت النصيحة لموظفي الحماية بامتثال السلوك الحسن وبخاصة فيما يعود للتصرف بأموال العموم. وصدر الأمر للمقيمين العامين باتخاذ كل الإجراءات التأديبية ضد المتغافلين، كما كان عليهما في الوقت ذاته أن يشرعا في بعض «التصويبات الإدارية» لتنقية الجهاز والتخفيف من عدد الموظفين. وكان ذلك على ما قال عنه بودوان، بمثابة حملة تطهيرية للإطاحة بمعاقل الامتيازات والجشع، فقال : «لابد أن تتغلبوا على ما ستصطدمون به من المقاومة، ولا ينبغي من هنا فصاعدا أن تتقدم الهيراركيات والإقطاعات الخصوصية على المصلحة العامة التي [184] تستوجب التضحية والانضباط من كل واحد». وكان في نهاية المطاف على المقيم العام أن يوازن بين الربح والخسارة بالنسبة لكل فرد أو كل جماعة في ميادين

---

(75) نوگيس، «ما مصير المغرب في معاهدة السلم ؟» (د.ت) [1940] (**أرشيف نوگيس**).

الحياة الاقتصادية والسياسية للحماية. وحظيت قضية اليهود «بدراسة خاصة»، نظرا لما كان «يدب منذ زمان» في صفوف المسلمين من مشاعر العداء لبني سام. وكانت نصيحة الوزير أن يلزم اليهود بالمشاركة في التضحيات بترك ما كانوا عليه من «الامتيازات التي أكل الدهر عليها وشرب». والتزم بودوان في الختام بأن تساند الحكومة تمام المساندة تلك «الرسالة الرامية إلى إحلال الوئام والتقارب والتطهير»[76].

واتخذ التغيير على يد فيشي عدة أشكال. فقد اقترن بالإحالة القهرية المبكرة على التقاعد للعديد من ضباط الجيش ومن موظفي الإدارة المدنية وضباط الشؤون الأهلية ليتركوا مناصبهم لآخرين وللتخفيف من عبء الأجور. وتغافلت **لافيجي ماركين** (La Vigie Marocaine) عما كان ليوطي يوصي به من أن الاستمرارية هي سبيل الإنجاز، يوم رحبت بتلك الإجراءات اعتبارا لما يصيب من «تمتد إقامته» في المغرب من «الوهن الملموس»[77]. وكانت الدعوة إلى إضفاء روح الشباب على الإدارة ذريعة خفية للتطهير السياسي الذي عادة ما يترتب على كل انقلاب وزاري كبير، ولم يكن قد حصل شيء من ذلك في المغرب منذ 1936. وكان موريز أكبر ضحية في العملية، فإنه عين مندوبا عاما للحماية من قبل الجبهة الشعبية حيث كان معروفا في الدوائر المطلعة بولائه لديلبوس. ولم يستطع أن يطفو على سطح فيشي بالرغم من توصيات نوكيس الملحة. وكان له مع ذلك أن يعتزّ بتقسيم وظائفه بين رجلين، فقد آلت مهام المندوب العام لجاك ميريه (Jacques Meyrier) وهو من محترفي السلك الديبلوماسي، بينما عين إمانويل مونيك (Emmanuel Monick) من وزارة المالية على رأس الكتابة العامة للحماية التي أقيمت من جديد. ولم يثر كلا التعيينين أدنى جدل. وكان تعيين مونيك على وجه التخصيص من الحكمة بمكان، نظرا للمعطيات الاقتصادية الجديدة في الحماية. فإنه كان من المتمسكين بالواقع في الميدان المالي، اشتغل ملحقا اقتصاديا في سفارتي واشنطن ولوندن، وكان مؤهلا للنظر إلى أدوار فرنسا وإمبراطوريتها الاقتصادية في أبعادها العالمية. وإذا كان لأحد أن يجعل حاجيات الحماية الاقتصادية تساير مستلزمات الظروف القائمة،

---

(76) من بودوان إلى نوكيس، 4 شتنبر 1940 (**أرشيف نوكيس**).

(77) **لافيجي ماروكين**، 3 غشت 1940.

فمونيك هو القادر على ذلك، بحيث كان، بناء على ما كان يحلو لليوطي أن يردده من كلام الإنجليز، «الرجل اللائق بالمكان اللائق»[78].

وحل فيگان بالجزائر في أكتوبر 1940 مندوبا عاما عن الحكومة على إفريقيا الشمالية، وذلك نتيجة غير مرتقبة للصراعات الداخلية في فيشي وعاقبة منطقية لضرورة توحيد صفوف الإمبراطورية والحفاظ على أمنها. وقد أبعد فيگان عن الحكومة جراء بعض المساومات السياسية. وخوّل قيادة إدارية وعسكرية لم يسبق لها نظير، إذ أصبحت بيده القيادة العليا لكل القوات البرية والجوية في إفريقيا مع تنسيق الأعمال السياسية والاقتصادية في مجموع القارة، فكانت سلطته تمتد من تونس إلى الدارالبيضاء ومن الجزائر إلى داكار، ولم يكن أحد يشك في عزمه على ممارستها. [185] وكان على كل وال في إفريقيا أن يرتبط به مباشرة، ومنهم المقيمان العامان في تونس والمغرب اللذان كانا في السابق مميزين بالتبعية لوزير الخارجية. بل إن سلطات المقيمين العامين التي تحددها المعاهدات مع السلطان والباي هي أيضا أصبحت «موكلة» بفيگان الذي انتدب قسما منها لمأموريه. وسرعان ما اشتكى نوگيس من سعي فيگان في الإمساك بكل زمام إفريقيا الشمالية جزءا بعد جزء[79].

[186] وكان ذلك بمثابة ثورة في العلاقات بين المغرب وفرنسا، إذ أقحمت الدولة

---

(78) **الجريدة الرسمية** 29، عدد 1454 (6 شتنبر 1940) : 866. وقد فقد نوگيس ليس موريز فحسب وإنما أيضا جورج گايي (Georges Gayet) مدير ديوانه، وإيفان مارطان رئيس ديوانه المدني، وفانسان بروسترا (Vincent Broustra) رئيس ديوانه الديبلوماسي، وأيضا عضوا من أعضاء ديوانه العسكري الكولونيل ريني بيرطران. بل فقد حتى من كان أعز من أولائك قرابة منه وهو جورج هوتان (Georges Hutin) كاتبه الخاص وساعده الأيمن. وكان گايي ومرطان من عناصر النظام السابق. أما هوتان فكان من الماسونيين. واتهم بيرطران بأنه يهودي ومن أنصار إنجلترا. وقد حاول نوگيس المحافظة عليهم جميعا دون جدوى. انظر من نوگيس إلى لور Laure، 4 نونبر 1940 (**أرشيف نوگيس**). وأيضا من بيطان إلى فيگان، 9 نونبر 1940 في فيگان **المذكرات**، 3، الملحق X.

(79) انظر «تعليمات لبعثة السيد الجنرال فيگان»، 5 أكتوبر 1940 في **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، 6 : 1670–1672. أيضا من نوگيس إلى لور، 4 نونبر 1940 (**أرشيف نوگيس**). وعن الحزازات الشخصية بين فيگان وولاة المستعمرات انظر فيگان، **المذكرات**، 3 : 359–360.

الشريفة في الإمبراطورية بأكثر مما كان قد حصل في السابق. وبدت مخططات التنسيق التي وضعتها اللجنة العليا المتوسطية المنبثقة عن الجبهة الشعبية مجرد حبر على ورق حيال ما أقدم عليه فيكّان من التدخل في الشاذة والفاذة في المغرب، بحيث انقطع على نوكّيس الخط المباشر بين الرباط وفيشي بعد أن أصبح من الضروري المرور من الجزائر، مما كاد أن يأتي على الهوية المتميزة للمغرب جراء انغلاق ما كان ليوطي ونوكّيس كلاهما حريصين كل الحرص على صونه من حرية التصرف. وإذا كان بعض جوانب ذلك مما لا مفر منها نظرا للحرب ولهزيمة فرنسا، فالأمر لا يخلو على الإجمال من إهانة لنوكّيس ومسّ بسلطته. لكن التغيير جاء بسرعة البرق، فوقع قبل أن يدلي برأيه في شأنه.

وكان من مهام فيكّان «تطهير البيروقراطية»، وقام بذلك عن يقين كالجبار الشاهر لسوط التأديب. ولما كان ملتزما بتجديد صرح الأخلاق في فرنسا، فإنه قام يترصد كل المفسدين والملحدين ومن لا إيمان له، من أمثال الماسونيين في نظره والديگوليين (علما بما ينطوي عليه هذا اللفظ من الخطايا المتعددة) واليهود وأنصار إنجلترا[80]. وجاء في رحلة تفقدية إلى المغرب، واتهم نوگيس بإقامة جدار «لم يتغير شيء من ورائه»، مشيرا إلى أن ما كان يتطلع إليه من «التحول العميق»، الذي يوحي به برنامج «تجديد صرح الأمة»، لم يحصل منه شيء، وأن النفوذ الخفي للماسونيين لايزال على ما كان عليه في «الماضي من المفعول»، وأن نوكّيس فضلا عن سيره سير السلحفاة في القيام «بالإصلاحات اللازمة»، كان من الواضح أنه لا يرغب في التعامل معه تمام الرغبة. وذكر فيكّان مؤاخذاته بتفصيل، ومنها إعداد السلطات المغربية في بعض قضايا الخيانة لملفات ناقصة، وإصرار نوكّيس على الدفاع عن «أخطاء ثابتة» ارتكبها بعض أفراد حاشيته وإصدار التعليمات لبعضهم بكتمان بعض الأمور عن فيكّان. وبعث لنوكّيس بأسماء أثنتي عشرة شخصية ليحيلهم على المعاش أو يوقفهم أو ينقلهم في الحين إلى جهات أخرى قائلا بأن ذلك مجرد طليعة. وكان على نوكّيس أن يلتزم تمام الالتزام بمهمة تجديد النهضة

---

(80) بانكويست، **ماكسيم فيكّان**، ص 243–245. وقد اتهم فيكّان الماسونيين واليهود بنشر الدعاية الإنجليزية وبإقامة «بؤر واضحة للخيانة» عبر إفريقيا الشمالية كلها. انظر فيكّان إلى بيطان، 10 نونبر 1940، (**أرشيف نوكّيس**).

الوطنية حتى يخرج ذلك إلى حيز التطبيق قائلا له : «إن ثقتي بكم رهينة بذلك»[81].

وكان نوكَيس قد سبق إلى التشكي للضابط المرافق لبيطان الجنرال إيميل لور (Emile Laure) من أن فيشي تحولت إلى «نظام الدسيسة والتجسس والتقارير السرية»، مما كان كله «شديد الخطر على معنويات الجيش والوطن»، ولا يساير «بأي شكل من الأشكال» مقاصد المارشال، ومن شأنه أن يؤدي بالنهضة الوطنية إلى «درب مسدود»، وأن «يقوّض» أركان الجيش. أما مع فيگان، فإنه لم يعد يدري كيف يتصرف، وكل ما يقوم به فيگان يبدو هادفا إلى إضعاف جانب المقيم العام وعرقلة مهامه في المغرب. وقد امتنع فيگان طيلة جولته عبر المغرب التي امتدت تسعة أيام أن يكون نوكَيس في رفقته باستثناء زيارته للمدن، وحتى [187] ذلك لم يحصل إلا بعد طول الإلحاح. والذي يراه نوكَيس «أمرا ضروريا»، خوفا من أن يعتبر تغيبه من قبل الساكنة المسلمة علامة على سقوط حظوته، لم يبال به فيگان الذي كان يجري تحريات خصوصية. وكان على مدى الرحلة يقصي نوكَيس لدى لقائه رأسا لرأس بالمسؤولين الفرنسيين، داعيا إياهم إلى التكلم بكل حرية عن حالة البلاد وإشعار الجزائر مباشرة بكل ما يشتكون منه. ومما قاله نوكَيس للجنرال لور : «إنني لا أفهم ما الذي يحمل القائد الأعلى على النيل من سلطة مساعده في بلاد هي أكثر من غيرها في حاجة إلى السلطة وبخاصة في هذه الظروف». وكان شديد الامتعاض من التدخل المتعجرف لفيگان في الشؤون المغربية، سيما في أمور شديدة الحساسية كأمر تعيين مساعديه الأقربين، ولم يكن ليطيق مثل تلك التصرفات فقال : «إنني ممن لا يستحق أن يعامل بهذه

---

(81) من فيگان إلى نوكَيس، 4 دجنبر 1940 (**أرشيف نوكَيس**). وممن ذكر اسمه يومئذ لوي كونطار رئيس ناحية الدارالبيضاء، وهانري بوكي (Henri Bouquet) رئيس المصالح البلدية، ومرسلان كورديي (Marcellin Cordier) الرئيس الأول للمحكمة، وكوسطاف هوبير (Gustave Huber) المدعي العام، وبيير ليريس (Pierre Leiris) وإيبوليط ليدون (Hippolyte Lidon) رئيسا غرفتين في المحكمة، ومارسيل أكوافيفا (Marcel Acquaviva) رئيس مكتب المعطوبين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب. وكان كورديي بعد موريز من أبرز من تم إقصاؤهم من المسؤولية، وكان على رأس الوفد الفرنسي الذي تفاوض في لوندن سنة 1938 بشأن إلغاء الكابتولاسيون الإنجليزية في المغرب. ولم ينج في النهاية إلا ليريس.

الطريقة»[82].

ومما لاريب فيه أن تحفظ فيگان كان من مضاعفات المشادة حول الهدنة وما تبودل من الألفاظ الحادة في البرقيات ومن عدم التأكد من وقوف نوگيس وراء الحكومة مائة في المائة. وكان نوگيس يدعي دفاعا عن نفسه بأن «الأغلبية الساحقة» من الفرنسيين ومن الساكنة الأهلية برمتها كانت يومئذ تساند المارشال ومستعدة للسير في خطاه، وقد جعل نسبة سخية من الفضل في ذلك لمجهوداته الشخصية. لكنه أثار الانتباه إلى أن المسألة الأهلية في المغرب «تتقدم على كل مسألة أخرى»، وأنه من الخطأ الظن بأن ما يصلح بفرنسا صالح بالضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط[83].

ونظرا لعسر التعامل مع فيگان فإن نوگيس فكر في الاستقالة. لكنه لم يفعل، سواء قلنا إن ذلك من التعلق بالمنصب أو من التزام بالواجب أو فقط من باب العناد. فالمغرب بلد اصطفاه لنفسه ولن يترك أحدا يرمي به إلى المعاش كما حصل لليوطي. ومن أليم المفارقات أن فيگان كان هو من رشحه ليوطي من الضباط لخلافته وأن بيطان هو الذي ألحق الإهانة به. قال نوگيس : «إن المارشال يعلم تمام العلم بأنه يستطيع الاعتماد على إخلاصي المطلق (الذي لم ينطلق من أمس البارحة) وأنه يمكن أن يعتمد عليه حيثما شاء. وإن ما كان من مواقفي السابقة ومن رأيي بشأن الهدنة سعيا في الحيلولة بين الإمبراطورية وبين أن تتمزق مع رغبتي الشديدة في متابعة القتال، ليشهد لي بالقدرة على تفهم الأوضاع وعلى امتثال الأوامر». لكن إذا كان لابد من أن يستمر في عمله، فلا مناص من أن يراجع أمر فيگان لأنه لا يستطيع الوقوف مكتوف الأيدي أمام تقلص سلطته بالتدريج. وقال : «إن وحدة القيادة وحرمة السلطة من الأمور الضرورية لتبقى يدنا هي العليا في هذه البلاد، ولم يكن ذلك أبدا أمرا هينا»[84].

واحتدّ الصراع بين نوگيس واللفيف الفرنسي لقدماء المحاربين في إفريقيا الشمالية، وهي منظمة ابتكرتها فيشي، لم تتردد عن رفع المطالب السياسية للمقيم [188]

(82) من نوگيس إلى لور، 4 نونبر و8 دجنبر 1940 (**أرشيف نوگيس**).
(83) من نوگيس إلى لور، 8 نونبر 1940 (**أرشيف نوگيس**).
(84) من نوگيس إلى لور، نفس الرسالة أعلاه، (**أرشيف نوگيس**).

وعن تجاوزه للاتصال المباشر بالجزائر وبفيشي، وكان ذلك دليلا على ما أصبح يصطدم به نوگيس في كل وقت وحين من المشاكل. وكان قد عارض في إحداثها ووقف ضد بعض تطلعاتها (التي قال عنها لدارلان بأنها «دولة داخل الدولة»)، وقاوم زعماءها، لكن دون جدوى. ومن أوامر فيگان أن يكون مقرها بالرباط، وأن لا يتدخل المقيم العام في شؤونها. وساءت العلاقات بين نوگيس والجنرال فرانسوا François رئيس اللفيف الذي كان لا يخفي استعداده لتعويضه في الإقامة العامة، إلى درجة ألزمت فيگان بمحاولة المصالحة بينهما. لكن نوگيس امتنع، كما أبى أعضاء اللفيف أن يستخف بهم فامتنعوا من أداء قسم الولاء بحضور نوگيس الذي يعتبرونه شوكة في جانبهم. وترتب على ذلك معركة بوأت فيما بعد نوگيس مبوأ حسنا، لأن لفيف قدماء المحاربين يعتبر عن خطأ أو صواب من أخبث ما كان من مبتكرات فيشي[85].

وكان فيگان ولفيف قدماء المحاربين كلاهما من الأدوات الطيعة للثورة الوطنية. وكلاهما وجدا نوگيس في معارضتهما. ولم يكن ذلك قضية إيديولوجية ولا قضية ولاء، وإنما الأمر كله يدور حول سلطته على المغرب. وقد جاء في رسالة خاصة من نوگيس إلى الأميرال دارلان المعين قريبا نائب الوزير الأول ووزير الخارجية، تأكيده على «استحالة» مزاولة مسؤولياته ما لم يعد النظر في «مهام» لفيف قدماء المحاربين وما لم يوضع تحت سلطته، مندداً في الوقت ذاته بالتجميع التدريجي لكل السلط في الجزائر على أنه «كارثة»، فليس بوسع فيگان ولا بوسع أركان حربه أن يتتبعوا القضايا المحلية ولا أن يقيّموا قرارات الإقامة العامة من تلك المسافة، فقال : «إن لحظات الأزمة ليست هي لحظات محاولة توحيد إفريقيا الشمالية والمغامرة بالتجارب. وإن مهمتنا الأولى هي أن نصمد وأن نبقى على قيد الحياة». وإن أركان حربه كانت في حاجة إلى تسخير كل طاقاتها لتلك الغاية دون «إضاعة الوقت في وضع ما لا يعدّ من التقارير». لكن «أخطر» ما يهدد الحكم الفرنسي في المغرب هو ميل فيگان إلى «الاتصال المباشر» بضباط الجيش دون أخذ تسلسل

---

(85) من نوگيس إلى الجنرال فرانسوا، 27 أكتوبر 1940. أيضا من فيگان إلى نوگيس، 4 دجنبر 1940. أيضا من نوگيس إلى دارلان، 22 فبراير 1941. أيضا من فيگان إلى نوگيس، 25 أبريل 1941. أيضا من نوگيس إلى فيگان، 9 ماي 1941، (الكل في أرشيف نوگيس).

التراتب بعين الاعتبار، ففي ذلك إخلال بالسلطة التي صارت في نظره «تتفسخ بالتدريج» عبر البلاد كلها، حتى إن المأمورين التبس عليهم أمر من تجب له الطاعة. ثم قال : «إن الساكنة الأهلية على بينة تامة مما يجري، وكانوا قد مروا من شيء مماثل في بداية الجبهة الشعبية، وذلك ما يزيدهم انزعاجا». وبالرغم من احتفاظ المغاربة لفرنسا «بالإخلاص»، فإن هذه التغييرات الواقعة في أعقاب فترة «لم يسبق لها نظير من الأمن والثقة»، قد أحدثت «قلقا خفيا بين جميع طبقات المجتمع وفي صفوف المخزن. والوسيلة الوحيدة لتلافي هذه الأخطار هي تقوية سلطة المقيم العام. [189] وقد تذرع نوگيس ليبرر تلك الانتقادات الملفوفة لرئيسه بما يمليه عليه «الواجب» و«ولاؤه المطلق» لبيطان ولدارلان[86].

وكان عزل فيكان في نونبر 1941 قرارا لبيطان بنفسه، وذلك نتيجة ضغط ألماني. لكن دارلان المنافس اللدود لفيگان، كان له ضلع في الأمر. وأقل ما يمكن أن يقال أن نوگيس قد زود الأميرال بالذخيرة. و لم يحصل التعاون أبدا بين نوگيس وفيگان، وجرى بينهما ما لا ينسى، والرجلان من أمزجة متباينة، ففيگان عنيد مندفع صلب خبيث في الغالب، بينما كان نوگيس معتدلا إلى حد السعي (كما قال عنه ليون بلوم) «في أقصى وأدق ما يمكن من التوازن»، فهو حذر مرن وإنسان يروم أن يكون على صلة طيبة مع الجميع[87]. فلا عجب من بقاء فيگان طيلة حياته الوظيفية وراء أبواب الجمهورية الثالثة يطرقها عبثا، بينما مكّن نوگيس من مفاتيح الدار. ووزعت مملكة فيگان بين قيادتين، واحدة للشمال الإفريقي والثانية لإفريقيا الغربية، مع تخليص الولاة والمقيمين العامين من وصاية قائديهما، وترك الحرية لهم للاتصال مباشرة بوزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية كما كان الأمر في السابق.

على أن فيگان أفاض بكل سخاء في التنويه بنوگيس في آخر تقرير رفعه لبيطان حيث قال : «إنني طالبت في عدة مناسبات بأن يسمح للجنرال نوگيس بالبقاء في الرباط، فإنه رجل إدارة حاذق مرن تربى على طريقة ليوطي وله إدراك عميق بالساكنة الأهلية المغربية ويتمتع بثقة السلطان [...] وأتذكر أن الحكومة فكرت

(86) من نوگيس إلى دارلان، 22 فبراير 1941 (**أرشيف نوگيس**).
(87) بلوم، **عمل ليون بلوم**، 5 : 121.

في غشت 1940 في تعويضه بالجنرال ألفونس جورج (Alphonse Georges)، وطلب مني أن أشعر الجنرال جورج بتعيينه الوشيك، لكنه امتنع عن ذلك بسبب ضعف خبرته بالشؤون الأهلية بالنظر إلى نوكيس الذي يعلم عنها الكثير. وقبل بضعة أيام راج الكلام من جديد في فيشي عن احتمال تغيير المقيم في الرباط، فقال لي الجنرال جوان هذا القول، لما في مثل هذا القرار في الظرف الراهن من المساوىء». ولاشك أن تعويض نوكيس لم يكن واردا، وإنما شاعت تلك الشائعة للتغطية على ما كان في تنحية فيگان وحده من العسر. ولكن فيگان ظل وفيا لما كان قد قاله لنوكيس رأسا لرأس بضعة أيام من قبل : «قد يكون من الحماقة وضع المغرب في يد من لا خبرة لها برجال المخزن وقضاياه وشؤون الساكنة الأهلية»[88]. ومن المؤسف أن يأتي هذا التنويه بنوكيس وبانشغالاته في نهاية ولاية ممتدة ظل المقيم عاجزا خلالها عن إطلاع الجنرال على واقع بلد مختلف تمام الاختلاف عن فرنسا.

وقد تفانى نوكيس في الإشادة بمحامد الثورة الوطنية بمناسبة وبغير مناسبة، إذ أصبح شخص المارشال بيطان مقدسا في المغرب بمثل ما كان له من الهالة في فرنسا. وكان لفظ المارشال إلى حدود يوليوز 1940 يعني دائما ليوطي، لكنه [190] بعد ذلك أصبح يشير إلى بيطان. وعلل ذلك موريس مارطان دو كار (Maurice Martin du Gard) المتتبع لشؤون الإمبراطورية في فيشي، بشيء من الامتعاض قائلا : «لا وجود إلا لمارشال واحد تتطلع إليه كل الأنظار في الإمبراطورية»[89]. لكن نوكيس اجتنب التعويض عن طريق المزاوجة، إذ كان من دهائه أن جعل الصورتين في إطار واحد، أولاهما صورة مارشال متوفى والثانية صورة مارشال خالد، وقد أقسم لدى الاحتفاء بذكرى وفاة ليوطي قائلا : «نعدكم سيدي المارشال بأن نظل مخلصين لمبادئكم سائرين في خطاكم عاملين بتلك الخصال الحميدة التي أقامت صرح العظمة الفرنسية كما أقامت سابقا عظمة المغرب. فثقوا بنا كما نثق نحن اليوم بالمارشال بيطان زعيمنا الأمجد الذي وضع الوطن مصيره

---

(88) فيگان «مذكرة»، 18 نونبر 1941. أيضا من فيگان إلى نوكيس، 15 نونبر 1941 (**أرشيف نوكيس**). وبعد اعتزال الجنرال فيگان أسندت قيادة جيوش إفريقيا الشمالية للجنرال ألفونس جوان.

(89) روجي مارطان دوكار (Roger Martin du Gard) **يوميات فيشي**، ص 117.

بين يديه»[90].

وكانت شعارات فيشي المنادية بالعمل والأسرة والوطن عوضا عن شعارات الجمهورية المنادية بالحرية والمساواة والإخاء، تستجيب لعقلية المعمرين وللواقع الإمبريالي أكثر من ثالوث الديموقراطية. فالانضباط والطاعة والنظام والواجب والهيراركية والوحدة، تلك الألفاظ المترددة إلى حد الملل في خطب بيطان، كانت دائما من مصطلحات بناة الإمبراطورية. ولا جدال في أن الفرنسيين في الخارج كانوا أكثر ميلا للسياسة المحافظة من إخوانهم في الميتروبول، وقلّ في إفريقيا الشمالية من صعب عليه مسايرة التوجهات السياسية للنظام الجديد في فرنسا الذي كان أقرب لأسلوب الاستبداد في المستعمرات منه لأسلوب الجمهورية. أما رجال الجيش، فإن فيشي كان في نظرهم بمثابة الحلم الذي تحول إلى واقع، فهو أول نظام فرنسي حديث يكتسي اللون الكاكي جهارا.

وقال نوكَيس لأعضاء مجلس الحكومة غداة الغارة الإنجليزية على المرسى الكبير بأن مستقبل المغرب رهين «بالقوة» المستمدة من «وحدة كل أبناء فرنسا، فذلك من المقومات الجوهرية للاتحاد الفرنسي المغربي، ثم قال : «إذا ما ظل المغرب كتلة ثابتة متماسكة، فبوسعه أن ينظر إلى المستقبل باطمئنان». وتلك الوحدة على ما قال في جماهير الرباط، تعني جعل حد للمعارضة السياسية والانقسام بإسكات أصوات التحزب من ذات اليمين ومن ذات اليسار وتناسي التعاطف مع الأجانب وأحقاد الماضي. قال : «كل من لم يفكر بالتفكير الفرنسي في زمن الحرب فهو خائن، والأمر اليوم كذلك حيث الأخطار أكبر ربما مما كانت عليه أيام المعركة». واقتداء بوعاظ فيشي، فإنه ظل يردد تشخيصهم لأسباب هزيمة فرنسا ووصفتهم لمعالجة الأوضاع، فإن فرنسا «انهزمت من جراء أخطائها الذاتية أكثر مما هزمها أعداؤها». وقال في وقفة تأمل لاحقة : «إن مأساة 1940 جاءت نتيجة عشرين سنة من الأنانية والطيش». وفرنسا مثلها كمثل رجال الصلاح في الماضي فإن «ما تعانيه من الآلام هو أداة التطهير». ثم قال : «أليس وطننا الحليم الجميل قد

---

(90) «نوكَيس، في ذكرى وفاة المارشال، خطاب أمام قبره»، 20 يوليوز 1940 (أرشيف نوكَيس).

[191] أدى ما يكفي من الثمن من جراء التزامه الشديد بتزعم تيارات المثالية والعدالة في العالم ؟ أما الآن فله الحق في تقدير قراراته بكل عناية وفي الانكباب على مهمة واحدة دفاعا عن وحدته وعن أراضي الإمبراطورية [...]، وإن الطريق الذي ينبغي سلوكه هو الطريق المستقيم مع احترام ما علينا من الالتزامات. وإن أوامر المارشال [...] ستمتثل»[91]. وردّد نوگيس مرارا لدى شخصيات جاءت من فرنسا في رحلة استجمام القسم بوفاء المغرب لبيطان قائد انبعاث فرنسا والساهر عليه. كما قال لجان بوروطرا (Jean Borotra) بطل التينيس السابق والمندوب العام في التعليم والرياضة : «يمكنكم أن تؤكدوا للمارشال بمزيد من اليقين بأنه يستطيع أن يتكل على المغرب». وقال لجان بيرطلو (Jean Berthelot) وزير المواصلات : «قولوا للمارشال بأن المغرب كله من ورائه مستعد لإعطاء الدليل على ذلك بمجرد ما يحين الوقت»[92].

وأعلن نوگيس أن إدارة الحماية سيعاد النظر فيها اقتداء «بصورة» الدولة الفرنسية، وقد تأكد ذلك من عدة وجوه. إلا أن الحد من النفقات لم يغب عن ذهنه. واعترف بضرورة التخفيف من البيروقراطية، وبادر إلى اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تبسيط المصالح الإدارية الفرنسية لجعلها أكثر نجاعة. وكثيرا ما انتهى الأمر بضم ما كان متفرقا. لكن ثلاث إدارات ألغيت، وهي المكتب الشريف للمراقبة والتصدير، والمكتب الشريف للسياحة نزولا عند ظروف الحرب، والمكتب الشريف المهني للحبوب الذي كان من أشد ما أثار الجدل من مبتكرات الجبهة الشعبية. كما أن نوگيس أعاد النظر في إدارة الشؤون السياسية وفي الكتابة العامة ليكون «لأوامره الشخصية النفوذ السريع». ومما يثير الانتباه، أن عدد النواحي الإدارية الجهوية تقلص إلى النصف إذ نزل من أربع عشرة ناحية إلى سبع نواح، وترتب عليه امتداد نفوذ رؤسائها. وكان على المكلفين الإداريين أن

---

(91) **المرجع المذكور.** وأيضا **لافيجي ماروكين**، 4 يوليوز 1940 و27 يوليوز 1941 و31 ماي 1942.

(92) «رحلة المندوب العام في التربية العامة والرياضة إلى المغرب»، 20 أبريل 1940. أيضا «نص الكلمة التي ألقاها الجنرال نوگيس في ختام مأدبة العشاء المقامة من قبل المقيم العام على شرف الشخصيات الحاضرة في تدشين خط البحر الأبيض المتوسط ـــ النيجر»، 8 دجنبر 1941 (**أرشيف نوگيس**).

يضعوا الميزانية الخاصة بناحيتهم، وخولوا سلطة الفصل فيما كان من القضايا يحال سابقا على الرباط، مما أنعش السلطات المحلية بشكل ما كان الرباط ولا فيشي ليعترض عليه مادام المسؤولون عن أطراف الإمبراطورية مخلصين للمركز[93]. أما تحويل ضباط الشؤون الأهلية، أولائك الجنود المكلفين بالإدارة المحلية، إلى مراقبين مدنيين منضوين في هيأة الشؤون الأهلية المدنية، فلا علاقة له بفيشي ولا بالاقتصاد في النفقات. ومع ما في ذلك من الحط من حرمتهم، فإن الغاية منه كانت ترمي إلى حجب عدد الجنود الفرنسيين في المغرب عن الأنظار الساهرة للألمان والطاليان[94].

واحتذت الحماية بفيشي في المجال السياسي بما كان من إلغائها للمؤسسات [192] المنتخبة (فقد ألغي مجلس الحكومة) وتعويضها بمجالس معينة ولجان، مثل المجلس الاقتصادي الذي يجتمع فيه مندوبون عن مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أن تفضيل فيشي للتمثيلية المهنية اقتضى إقامة تعاضديات اقتصادية ومهنية كان بعضها قد سبقت إقامته لمواجهة عسر أيام الحرب. ولم تكن تلك المضايقات السياسية والاقتصادية أمرا غريبا على المغرب الذي مافتىء المقيمون العامون فيه يذكرون مواطنيهم بأنه أرض ليست من أراضيهم، والفرق هذه المرة أن أوامر فيشي حلت محل التذكير اللطيف.

كما أن الإيديولوجية الاجتماعية والسياسية للحماية فيما يتصل بحياة الفرنسيين استوردت من الميتروبول، فتكاثرت المؤسسات الرامية إلى إبراز أدوار العمل والأسرة والوطن، مثل المجلس المركزي للأسرة والرعاية ومكتب الأسرة الفرنسية والمجلس المركزي للشبيبة والرياضة[95]. ووضع الحظر على نشاط الماسونيين

---

(93) **لافيجي ماروكين**، 6 يوليوز و3 شتنبر 1940. أيضا **الجريدة الرسمية** 29 عدد b 1456 (23 شتنبر 1940) : 911–912، ومنها أيضا عدد 1458 (4 أكتوبر 1940) : 946–949. أيضا مونطاني، «محاولة لإقامة الجهوية في المغرب»، C.H.E.A.M، مونوغرافية، 1941. أيضا بريمار، **التنظيم الجهوي في المغرب**.

(94) **لافيجي ماروكان**، 18 يناير 1941. وعما قام به نوگيس من التستر على القوات العسكرية، انظر جوان (Jouin)، «التستر على الكَوم المغاربة»، ص 100–117.

(95) **الجريدة الرسمية** 30، عدد 1480 (7 مارس 1941) : 261–262. ومنها أيضا عدد 1486 (18 أبريل 1941) : 458–460.

والشيوعيين واليهود والديكَوليين بقوانين مقتبسة من قوانين فيشي، فقرار حل الجمعيات السرية كان يرمي إلى حل المحافل الماسونية[96]. وصدرت القوانين الموقفة لكل نشاط شيوعي وفوضوي، علما بأن الديكَوليين أعداء الوطن كانوا من ذلك، وأقيمت غرف متخصصة لدى المحاكم العسكرية والبحرية ومحاكم للاستئناف لمتابعة الجناة قبل أن تتحول أعمالهم إلى جرائم[97]. وصدر قانون ضد اليهود يحرمهم من عدد من المهن والوظائف الحكومية والإدارية العمومية[98]. أما هل كانت تلك القوانين تطبق بحذافيرها فالأمر يختلف باختلاف وجهات النظر وباختلاف الظروف. وقد شهد في نهاية الحرب عدد معتبر ممن كان في مناصب عليا من الماسونيين واليهود أن نوكَيس تصرف معهم تصرف الصديق وليس تصرف العدو[99]. لكن بعض الأفراد وقعوا في حالات شديدة القساوة مثل المحامي فيليكس كَيدج (Felix Guedj) الذي مات حتف أنفه محكوما عليه بخمس سنوات سجنا بسبب إقراضه شيئا من المال لمجموعة من الشباب الراغبين في الالتحاق بديكَول في إنجلترا[100]، ذلك بأن قوانين فيشي كانت سارية المفعول في المغرب وكان لابد أن يتأثر بها الفرنسيون المقيمون فيه.

---

(96) **الجريدة الرسمية 29**، عدد 1454 (6 شتنبر 1940) : 868-870.

(97) **الجريدة الرسمية 30**، عدد 1514 (31 أكتوبر 1941) : 1046-1047. وقد حكم على أنصار دي كَول الخمسة عشرة بالسجن من ثمانية أشهر إلى خمس عشرة سنة مع الأشغال الشاقة. انظر **لافيجي ماروكين**، 10 غشت 1941.

(98) **الجريدة الرسمية 29**، عدد 1463 (8 نونبر 1940) : 1054-1056. أيضا **الجريدة الرسمية 30**، عدد 1503 (8 غشت 1941) : 794-797، ومنها أيضا عدد 1504 (22 غشت 1941) : 857، ومنها أيضا عدد 1509 (26 شتنبر 1941) : 947-948. أيضا دوطيي (Dutheil)، «اليهود في المغرب»، **C.H.E.A.M**، محاضرة، 6 دجنبر 1941.

(99) من جان ـــ أندري كازماجو (Jean-André Cazemajou) مساعد القطب الأكبر لماسونية الكران أوريان (في فرنسا) إلى جورج هوتان، 4 يوليوز 1948 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا المحكمة العليا للعدل (1956) الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة لوي كونطار (رئيس ناحية الدارالبيضاء السابق)، 3 : 11. أيضا، رسائل ضمن «سياسة الحماية حيال اليهود» (**أرشيف نوكَيس**). أيضا «مرافعة الأستاذ فيينو»، ص 18-21 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة رولان كَادي (Roland Cadet)، المستشار القضائي للحماية سابقا، 3 : 16-24. وأيضا من كَادي هذا إلى المحامي بيير كورطو، 6 فبراير 1948 (**أرشيف نوكَيس**).

(100) المحكمة العليا للعدل (1956) ـــ الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة زوجة فيليكس كَيدج، =

وظل نوكَيس يعمل بمباركة فيشي على إنجاز برامج بعيدة المرمى للنهوض بالاقتصاد وتجديد صرح المدن الذي انطلق منذ ما قبل الحرب. ومما كان يتطلع إليه، تعزيز التجهيزات في ميناءي الدارالبيضاء وأكَادير، وبناء الطريق والسكة الحديدة في الجنوب نحو السينغال وأيضا في الجنوب الشرقي نحو الجزائر، وإقامة معامل لتوليد الكهرباء في وجدة وأكَادير، وبناء سد في إينفوت وسقي دائرة بني عمير وتمكين الأهالي من السكن، إضافة إلى مراكز لإعداد العاطلين وقدماء المحاربين من الأهالي في المجال المهني[101]، مما بلغت تكلفته 226 مليون فرنك، وهو ما يكاد يناهز مجموع ما ازداد من نفقات الحكومة من 1941 إلى 1942[102]. وكان لابد أن يسافر نوكَيس إلى فيشي للاستئذان في اللجوء إلى [193] قرض سندي رجوعا إلى ما كانت الجبهة الشعبية قد جعلت حدا له واعتبر يومئذ من الحسنات. وكان هذا القرض السندي هو الثاني من نوعه منذ قيام الحرب، وقد اضطر إليه ليس فقط لإصراره على متابعة مشاريعه الاجتماعية والاقتصادية ولكن أيضا لارتفاع الأسعار ولحاجيات الأمن الداخلي وانهيار مردود الضرائب نتيجة محاصرة مبادلات الحماية التجارية من قبل الإنجليز[103].

وكان نوكَيس وهو يشاهد انهيار فرنسا وقيام نظام فيشي من بعيد قد أوجس خيفة من أن تكون أيام الحماية قد أضحت معدودة، وأن الفصل في مصيرها

= 2 : 107-110. أيضا «قضية كيدج» (**أرشيف نوكَيس**). أيضا **لافيجي ماروكين، 25** شتنبر 1941.

(101) **لافيجي ماروكين،** 21 شتنبر 1940.

(102) ازدادت ميزانية 1941 بمبلغ 40 مليون فرنك على ميزانية 1940، وازدادت ميزانية 1942 بمبلغ 230 مليون فرنك في ميزانية 1941، وازدادت ميزانية 1943 بمبلغ 307 مليون فرنك على ميزانية 1942. انظر **الجريدة الرسمية** 30، عدد 1480 (7 مارس 1941) : 234-235. أيضا **الجريدة الرسمية** 31، عدد 1531 (27 يناير 1942) : 166. أيضا **الجريدة الرسمية** 32، عدد b 1578 (25 يناير 1943) : 73.

(103) **الجريدة الرسمية** 29، عدد 1433 (12 أبريل 1940) : 346. أيضا **الجريدة الرسمية** 30، عدد 1480 (7 مارس 1941) : 234-235. أيضا **الجريدة الرسمية** 31، عدد 1531 (27 فبراير 1942) : 166. أيضا **الجريدة الرسمية** 32، عدد b 1578 (25 يناير 1943) : 73. وعن سندات الاقتراض، **الجريدة الرسمية** 29، عدد 1442 (14 يونيو 1940) : 580 و**الجريدة الرسمية** 31، عدد 1537 (10 أبريل 1942) : 298.

تم في ميادين القتال في شمال فرنسا، وأن بعض أراضيها سيتخلى عنها نظام ذليل عاجز خائر. لكن الهدنة اتقت للحماية كل ذلك، مانحة إياها حياة جديدة، وظن نوكَيس أنها تستطيع تجاوز أزمات الحرب وربما معاهدة السلام في النهاية. مما كان يستلزم التصرف الحكيم بكل ما جاءت به فيشي من أسباب التغيير، مع إدخال ذلك فيما كانت فرنسا تقوم به من الإصلاحات في المغرب وإبراز وجوه الارتباط بما أنجز في السابق واجتناب كل ما من شأنه أن يمسّ بما أقامه من أسباب المراقبة والسلطة منذ 1936، كما يستوجب تتبع أعمال الألمان المنتصرين عن كثب. ولعل أكثر ما يثير الانتباه، أن كل ذلك يتطلب في نظر نوكَيس أن يبقى هو مزاولا لمهامه السياسية بصفة كونه الرجل الذي لا غنى للمغرب عنه للخروج بسلام من المعركة. وهو على كل حال لا يرى للمغرب وجودا بغير فرنسا. ومهما كان من الاحتمالين الواردين، فإما حماية ألمانية أو مغرب موحد مستقل تحت حكم الوطنيين، فإنه كان يستبعد ذلك لما قد يفضي إليه من المقاومة والفوضى[104]. ففي نظره لا يستطيع حكم المغرب إلا فرنسا دون سواها، وقد صمّم العزم على أن لا يترك لأحد فرصة القيام مقامها.

---

(104) نوكَيس، «ما مصير المغرب في معاهدة السلام ؟» (د.ت) [1940]، **أرشيف نوكَيس**.

اللّٰہ غالب

الفصل السابع

أمريكا على درب المغرب

[194] لم تستفد الحماية من أميريكا إلا مساعدات متواضعة ليلة اندلاع الحرب العالمية الثانية وفي يونيو 1940. لكن ما أن وقعت فرنسا إلى الأرض حتى تجدد الاهتمام الأميريكي بالمغرب بل وبكل إفريقيا الفرنسية في الحقيقة. ومن المثير للسخرية أن ذلك جرى وقت كانت الجزائر تسعى جادة في إطفاء نيران العصيان بينما كانت داكار تحبط غارة ديگول والإنجليز، هذا فضلا عن كون كل ذلك كان على عاتق فيگان الداعي قبل كل واحد إلى الطاعة لفيشي والإخلاص لبيطان، وإن كانت مجهوداته لإقامة نظام الاستسلام قد غطى عليها ما اشتهر به من المعاداة للألمان، لدرجة أن تشورتشيل نفسه تطلع إلى احتمال إقناع فيگان بالعودة بإفريقيا الشمالية إلى الحرب أو حثه على ذلك[1]. وكانت رغبة أميريكا في مد يد المساعدة لإفريقيا الشمالية نابعة من تعاطف خالص مع فرنسا (بناء على قصة لافاييط[2] الشهيرة)، ومما زاد التعاطف حرارة انهزام فرنسا الشنيع. لكن ما وراء ذلك في المدى البعيد من الفوائد السياسية والعسكرية لم يغب أيضا عن الحسبان، إضافة إلى الحوافز التجارية، فإن انهيار فرنسا وإقصاء إنجلترا عن المغرب كان يتيح فرصة لا سبيل إلى غض الطرف عنها لاحتلال ذلك المجال الاقتصادي والاستراتيجي، وقد سعت وزارة الخارجية دفاعا عن المصالح الأميريكية ودعما لها في تجديد عرى الاتصال مع الحماية. ولما كان الفرنسيون قد صاروا يعيدون النظر في مواقعهم عبر العالم، فإن الأميريكان ما كانوا إلا لينتبهوا إلى ذلك بكل عناية.

---

(1) طوماس، **إنجلترا وفيشي**، ص 54-55.

(2) [La Fayette (1757-1834) ضابط فرنسي من طبقة النبلاء تطوع لمساعدة الثوار الأميريكان سنة 1776 وظل وفيا للأفكار الثورية في وطنه سواء في ثورة 1789 أم ثورة 1830].

وكان إمانويل مونيك قبل أن يغادر فيشي لاحتلال كرسي الكاتب العام في الرباط قد أشعر المكلف بالشؤون الأميريكية برغبته في «توثيق العلاقات الاقتصادية» على أساس ما كانت عليه في الماضي من الشروط ومن الوتيرة، ذلك بأن الظروف القائمة حالت دون فرنسا ودون أن تبقى هي «المزود الرئيسي للمغرب أو منفده الأول». والمطلوب من أميريكا أن تملأ الفراغ، فأصبح حبل الجزيرة الخضراء الذي رغبت فرنسا في قطعه سنة 1937 هو يومئذ وسيلة التقرب من أميريكا. أما مع إنجلترا، فإن مونيك ودّ أن تسير الأمور إلى ما هو أحسن وليس إلى ما هو أسوأ[3]. وفي ذلك تحول في الاتجاه بمقياس 180 درجة بالنظر إلى الموقف التقليدي من التجارة الأميريكية ومن أجواء النقمة على إنجلترا التي هيمنت في شهري يونيو ويوليوز، وفيه انعكاس لواقع جديد لا غبار عليه، فإن البواخر التجارية الفرنسية انسحبت من المحيط الأطلسي ومن البحر الأبيض [195] المتوسط، وباخرة النورماندي الضخمة نفسها كانت هي أيضا مجمدة في ميناء نيويورك، وجميع سفن الأسطول الفرنسي غير المنهزم الذي كان هو الدرع الواقي للإمبراطورية من جهة البحر، أضحت يومئذ راسية في منتهى السكون في مرافىء ملاحية متناثرة عبر العالم[4]. ولما كان المغرب يحتاج لمعيشته إلى البحر وإلى الأسواق النائية وإلى المزودين الأجانب، فإنه في حاجة إلى من يأخذ بيده من الخارج. ولم يتورع مونيك عن مطالبة الأميريكان بالمساعدة وبالتوسط لدى الإنجليز ليخففوا من محاصرة موانىء الحماية.

أما بالنسبة لوالاس موري (Wallace Murray) وهو الداعية للانتقام من المغرب في سنوات ما قبل الحرب، فكل ذلك جاء بمثابة أحسن جزاء على ما كان قد أبداه من الدفاع المستميت عن حقوق أكل الدهر عليها وشرب، لكنها تساير ما كان يتشوّف إليه من التوسع التجاري والسياسي الأميريكي. وكان مستعدا لجعل

---

(3) فريمان ماتيوز (H. Freeman Matthews) إلى هول، 26 غشت 1940، في **FRUS** (1940)، 2 : 579.

(4) تحولت الأمور في دجنبر 1940 مع خفر المراكب بين الدارالبيضاء ومرسيليا. وظلت التجارة المغربية موقوفة إلى حد كبير على فرنسا وإفريقيا الغربية وجزر الآنتيي الفرنسية والبرتغال فيما بين 1940 و1942. انظر أوفان (Auphan)، **المعركة من أجل العيش** (بالفرنسية)، ص 63-66.

إفريقيا الشمالية مركزاً طلائعياً للنفوذ الأميريكي، يكون في آن واحد حصنا على الحدود قادراً على الامتناع من تطاول قوات المحور وقلعة مدججة على شكل ما كان يفعل ليوطي بقصد التسرب السلمي من خلال التجارة. والفكرة الرائدة هي أن تزويد المغرب من حاجيات العيش من شأنه أن يشجّع إدارة فيشي على الصمود في وجه ألمانيا. وقد لا يتجاوز حجم التجارة مستويات متواضعة، لكن مفعولها السياسي قد يكون ذا بال. وجاء في مذكرة لقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ما يلي : «أما فيما يعود لمصالحنا الدفاعية الكبرى فمن الأهمية بمكان أن لا يقع المغرب في أيدي الأعداء، وكل ما من شأنه أن يقوي معنويات السلطات والسكان في تلك المنطقة وكل ما يحول دون انهيار المغرب الفرنسي، سواء من الناحية التجارية أم السياسية، ففيه الخير». ولم يخف مونيك أنه على وعي بما وراء ذلك من التبعات السياسية، مبتهجا بفرصة وقاية المغرب من الهيمنة الاقتصادية للرايخ لكي يبقى «حرا في تصرفاته». وذهب به الحال إلى حد الإشارة باحتمال «قطع العروة الرابطة بين الفرنك المغربي والفرنك الفرنسي وإقامة عملة مستقلة». وإن شعار «استقلال» المغرب بالرغم من تقلصه جراء الحرب كان لايزال جديرا بأن يناجز عنه[5].

وكان الإنجليز معتنين للأسباب نفسها بالتجارة المغربية وبخاصة من جهة تبادل الشاي والسكر بالفوسفاط، فلو حصل الاتفاق مع الفرنسيين لكان من شأنهم أن يرفعوا الحصار وأن يدعوا أميريكا إلى إيفاد مراكبها إلى المغرب. لكن بودهم أن يدلوا برأيهم فيما يدخله من البضاعة، ذلك بأنهم لا يريدون بأي وجه من الوجوه أن تكون المواد النفطية التي تحتاج الحماية إليها أشد الحاجة من جملة تلك البضائع. ومن يدري ؟ فلعل النفط المودع في مخازن فضالة (المحمدية) قد يغذي مواكين هيتلر. لكن واشنطن التي كانت تجارتها في سوريا قد اختنقت من جراء الحصار الإنجليزي لم تكن لتسغي لشروط لوندن، سيما إذا كانت كلها في صالح

---

(5) تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 5 و9–10 و12–13 (**أرشيف تشايلدز**). أيضا لانجير (Langer)، **لعبتنا مع فيشي**، ص 106–107. أيضا «مذكرة عن حوار أجراه جيمس رايفس تشايلدز من قسم شؤون الشرق الأدنى، 25 أكتوبر 1940، في **FRUS** (1940)، 2 : 602–603. أيضا من ماتيوز إلى هول، 6 نونبر 1940، في **FRUS** (1940)، 2 : 613.

التجارة الإنجليزية وعلى حساب التجارة الأميريكية(6).

[196] وجرت في وزارة الخارجية الأميريكية بمبادرة من نائب كاتب الدولة سومنر ويلس (Sumner Welles) «مباحثات استطلاعية» مع مونيك وفيگان امتد فيها الكلام من التجارة بين المغرب وأميريكا إلى الكلام عن تزويد مجموع إفريقيا الشمالية. لكن واشنطن لم تطمئن أبدا لحكمة هذا الاتجاه، إذ كان رئيس قسم الشؤون الاقتصادية الدولية يعارض ذلك خوفا من أن يوهن القوات التي تقاتل المحور، كما أن قسم الخزينة ومكتب الشؤون الاقتصادية الحربية كانا هما أيضا غير موافقين، فوضعا شتى العراقيل على درب المبادلات الاقتصادية(7). مما دعا ولاشك الرئيس فرانكلين روزفيلت المعتني بالمشروع الإفريقي إلى تعيين ممثل شخصي عنه لتتبع المفاوضات، جاعلا القضية كلها فوق سوء تفاهم المسؤولين بعيدا عن التنافس بين الأقسام الإدارية.

وكان مبعوث البيت الأبيض روبيرت د. مورفي (Robert D. Murphy) من المقربين من سفير الولايات المتحدة السابق في فرنسا ويليام بوليط (William C. Bullitt). وقد اشتغل مورفي عشر سنوات في سفارة باريس. لكن بصرف النظر عن تلك السنوات التي قضاها في فرنسا، فلا شيء كان يؤهله بوجه خاص للمهمة الملقاة على عاتقه في إفريقيا الشمالية التي لم يكن قد وطئت قدماه ترابها أبدا، كما أنه لم يكن يعرف إلا الشيء القليل عن إمبراطورية فرنسا في إفريقيا. ولا خبرة له بالقضايا الاقتصادية والعسكرية. وإنه اعترف ذات مرة أنه يستطيع «مع شيء من الحظ أن يميز باخرة حربية عن أخرى غواصة على أن يكون ذلك في يوم ساطع الضياء». وقد تعجب من أن يقع عليه الاختيار بعد أن بلغه ما قاله روزفيلت

---

(6) مذكرة عن حوار أجراه مساعد رئيس قسم الشؤون الأوربية جون هيكرسون (John D. Hickerson)، 27 شتنبر 1940، في FRUS (1940)، 2 : 594–595. أيضا مذكرات تشايلدز، 25 و29 و30 أكتوبر 1940 في FRUS (1940)، 2 : 602–604 و606–607. أيضا مذكرة رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى والاس موري، 27 نونبر 1940، في FRUS (1940)، 2 : 620. أيضا مذكرة عن حوار أجراه هانري فيلارد من قسم شؤون الشرق الأدنى، 18 دجنبر 1940، في FRUS (1940)، 2 : 632–634.

(7) تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 13–17 (أرشيف تشايلدز).

بكل جدّ من أنه ربما يستطيع أن يلتقي هو وفيگان ساعة القداس في الكنيسة[8]. ومما عزز جانب مورفي في الأمر، اطلاعه على خبايا السياسة الفرنسية وملكته التامة للفرنسية واشتغاله سابقا في ألمانيا وإلمامه بالعلاقات الفرنسية الألمانية، فضلا عما كان يتحلى به من اللباقة والحزم والطموح. وزاده حظوة كونه على المذهب الكاثوليكي الروماني ومن أصل إرلاندي أميريكي، وإن بدا هذا العامل للإنجليز فيما بعد من أسباب مناهضته لهم.

ومع أن مورفي كان عليه أن يقيم صرح مشروع وضعت خطوطه في وزارة الخارجية، فإنه لم يأخذ برأي أحد فيها قبل أن يغادر واشنطن في اتجاه فيشي، مما جاء خرقا سافرا لسياسة كانت تعتبر من اختصاص تلك الوزارة. أما مهمته فعملية مدبرة من البيت الأبيض مباشرة. وحتى تبقى الأمور كلها بيده، عيّن مورفي بعض أصحابه، وهو جيمس رايفس تشايلدس (James Rives Childs) في مفوضية طنجة التي كانت أهم بعثة ديبلوماسية أميريكية في المغرب. فتحولت بعد حين إلى قلب المخابرات الأميريكية في إفريقيا الشمالية برمتها. وأضحى تشايلدس من أشد الداعين إلى مساعدة الحماية، وهو حامل القلم الذي يحرر به المذكرات والتقارير الرامية إلى إقناع من بيده الحل والعقد في واشنطن[9].

ويوم حل مورفي بالرباط لأول مرة في نهاية دجنبر 1940 أطلعه مونيك على ما في الوضعية الاقتصادية من «خطر»، لا لعجز من جهة مواد التموين وإن كان [197] الشاي والسكر مطلوبين باستمرار، ولكن من جهة الوقود الذي هو «قوام الحياة» في المغرب، ذلك بأن الجرارات والشاحنات التي أصبح لها أدوار حيوية في الفلاحة الأوروبية منذ خمس عشرة سنة كانت واقفة في الحقول لانعدام الوقود، مثيرة بذلك كل المخاوف على مزروعات الربيع[10]. وكان النقل على الطرق الذي هو أكثر

---

(8) مورفي، **ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 66 و68–69 و91. أيضا تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 17–19 (**أرشيف تشايلدز**).

(9) تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 20–24 (**أرشيف تشايلدز**). وقد استهل تشايلدز وظيفته في فبراير 1941.

(10) من هيربرت بيل (Herbert C. Pell على لسان مورفي) إلى هول (انظر ويلز)، 14 يناير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 208. أيضا مذكرة فيلارد، 15 يناير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 211.

شأنا من النقل على السكة الحديدية لرواج البضائع وحركة المسافرين على وشك الاختفاء، منذرا بقرب توقف التجارة وتجميد الصناعات. وصار الضباط الفرنسيون المنصهرون مع سياراتهم وجيباتهم وطائراتهم الصغيرة يعودون إلى ركوب الخيل والجمال، وكأن مغرب أيام ليوطي انبعث من جديد كما تنبعث مشاهد أفلام هوليوود. ورغم ما في إحياء متاعب الأيام السالفة من المتعة، فإن ذلك كان يمس بالمراقبة الفرنسية من حيث النجاعة والدقة، ويمسّ من ثم بحرمة فرنسا، إذ كان الفرنسيون يراهنون على الحداثة في المستعمرات أكثر من الميتروبول، ولم يبق لتلك المراهنة معنى بعد انهيار فرنسا. وكان القواد والباشوات وزعماء القبائل قد مكنوا من السيارات جزاء لهم على وقوفهم إلى جانب فرنسا، لكنهم صاروا يومئذ ممتعضين من افتقار تلك السيارات إلى الوقود، وليس ذلك من الأمور الهينة، ففي اضطرابات سنة 1937 أوشكت قضية سيارة جديدة أن توقف كل تعاون بين الباشا والسلطات الفرنسية[11].

وكشف مونيك ونوگيس كلاهما النقاب أمام مورفي عن تلك الجوانب من الحياة الاستعمارية إذ كان «الرضى المعقول» للساكنة الأهلية هو أهم ما يسعيان فيه علما بأن الألمان قد يستغلون لفائدتهم أدنى أسباب الغضب. وكان الحصار الإنجليزي قد أضعف إفريقيا الشمالية حتى صارت مهددة بالانهيار، إلا إذا جاءت الإمدادات الأميريكية لتقوّيها فيتأتى صيانتها «لتقوم بالأدوار الحيوية في لحظات الحسم في الحرب الجارية». وكان مونيك يرجو أن تستمال إنجلترا للنظر إلى إفريقيا الفرنسية على أنها «عنصر مساند قادر على الإفادة فوائد كبرى في المستقبل وليس قوة مهزوزة تعامل بشدة وتحرم من الوسائل ويفضح أمرها أمام الملأ». وأيقن مورفي أن الفرنسيين متعاطفون مع الأنجليز ولكنهم فقط يمتعضون من لهجة الخطاب الإنجليزي ومن تصرفاتهم العدوانية وعجزهم عن إدراك حاجة فرنسا إلى حماية وحدة إمبراطوريتها. وقد أعجب بما وقف عليه من «سيطرتهم المثيرة للدهشة» على إفريقيا بالرغم من «الهزيمة والفوضى في فرنسا». هذا فضلا عن اقتناعه بعد التباحث مع فيگان من أن الجنرال لا يستبعد احتمال «القيام بعملية عسكرية مستقلة ضد الألمان والطاليان». لكن فيگان لن يحرك ساكنا إلا في حالة خرق الألمان للهدنة

---

(11) من موريز إلى نوگيس، 2 غشت 1937 (أرشيف نوگيس).

التي كان هو من أشد الداعين إليها في فرنسا فيلزمه الشرف بالدفاع عنها، مما كان فيه الكفاية في رأي مورفي لالتزام فيكَان بحماية إفريقيا من كل هيمنة ألمانية، وبهذه الكلمات تبنى كل المطالب الفرنسية بالمساعدة الاقتصادية(12).

[198] وجرى لقاء سري في مادريد غير المحاربة وليشبونة المحايدة بين مبعوثي نوگيس ليون مارشال (Léon Marchal) وروبير مارجولان (Robert Marjolin) ودافيد إيكلز (David Eccles) وكيل الوزارة الإنجليزية لاقتصاد الحرب للاستماع إلى شروط إنجلترا بخصوص السماح للبواخر بدخول موانىء المغرب(13). وطلب من مورفي أن يحضر تلك المباحثات لأن رفع الحصار من مستلزمات المساعدة الأميريكية(14). وطالبت إنجلترا أن لا تبيع الحماية معادنها الاستراتيجية إلا لها، وأن تخلي سبيل البواخر المسجلة باسم إنجلترا والمحتجزة بموانىء المغرب، وأن تزود المنطقة الإسبانية بالمواد الغذائية. وكان هذا الشرط الأخير هو الشرط «الأساسي» على ما أدرك الفرنسيون وكان مثيرا للاندهاش. لكن إيكلز شرح قائلا بأن الأوفاق التجارية الإنجليزية مع إسبانيا جعلت فرانكو صديقا أكثر منه عدوا. وفي انتظار المفاوضات مع الضباط الإسبان في تطوان، كانت إنجلترا مستعدة لنقل الحبوب والقطاني إلى الشمال على حسابها إذا قبلت فرنسا وسقها. وكان إيكلز على ما يبدو يعتقد أن إسبانيا قد تقاوم كل زحف ألماني من جهة فرنسا عبر سان جان دي لوز (Saint-Jean de Luz)، وأنها قد تستمر في القتال في المغرب الإسباني إذا

---

(12) من بيل (على لسان مورفي) إلى هول (لنظر ويلز)، 14 يناير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 206–211. أيضا **مورفي ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 79–80. ولئن كان على أميريكا أن تزود إفريقيا الشمالية مما كانت في أشد الحاجة إليه، فإنها لم تعط شيئا بالمجان. وقد اقتطع ثمن تلك المبيعات من الأموال الفرنسية المجمدة في الولايات المتحدة. وعن المساعدات الأميريكية لإفريقيا الشمالية انظر دوكيرتي (Dougherty) **سياسة المساعدة زمن الحرب**.

(13) كان مارشال (Marchal) مدير التجارة والصناعة في المغرب وكان رئيس المتفاوضين مع أميريكا سنة 1939 حول الكابتولاسيون. أما روبير مارجولان (Robert Marjolin) فكان كاهية مونيك في الرباط. وعن سياسة الحصار الإنجليزي للمغرب سنة 1940، انظر طوماس، **إنجلترا وفيشي**، ص 65–69 و94–96.

(14) من بيل (على لسان مورفي) إلى هول (لنظر ويلز)، 16 يناير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 213. أيضا من هول (على لسان ويلز) إلى بيل (انظر مورفي)، 17 يناير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 214.

اقتضى الحال إلى جانب إنجلترا، مما بدا كله لمارشال «من العجائب». وعلى كل حال فإن تشابك المناطق هاهنا من الممكن أن يعمل لصالح فرنسا، بل وأن يُصلح العلاقات بين الشمال والجنوب[15].

وكل شرط من تلك الشروط الإنجليزية فيه إشكال. فإن برلين قد تمتعض من استحواذ الإنجليز دون سواهم على مبيعات المغرب من الكوبالط والمولبدين فيصبح أمر تسريح البواخر الإنجليزية متعذرا على المنتدبين على الهدنة في فيسبادن (Wiesbaden). كما أن تزويد المنطقة الإسبانية يكاد يستحيل لكون فائض الغلل في الجنوب كان موعودا به للميتروبول. ومع ذلك فإن نوگيس أوصى بالتقدم بالمفاوضات نظرا لخطورة شأن حاجيات المغرب الاقتصادية، سيما وأنه يخشى ما قد يترتب من العواقب الوخيمة على قيام إنجلترا بتزويد الشمال دون الجنوب الذي يبقى تحت الحصار، فتشتد الهوة بين ذوي الخيرات وذوي الفاقة «وتتأثر بذلك معنويات السكان بما لا تحمد عقباه»[16].

ولكن مباحثات ليشبونة جاءت بمفاجأة سارة بما أبدت من مبادرات مورفي. فإنه أطلع الفرنسيين على ما كان يروج بينه وبين إيكلز من الكلام رأسا لرأس، وقد مارس «ضغطا ناجعا» على المسؤول الإنجليزي لفائدة فرنسا. ولعله مارس من الضغط على إيكلز أكثر مما يلزم، إذ قال مارشال محذرا : «إذا كان من صالحنا أن يمارس الأميريكان شيئا من الضغط الحبي على الإنجليز فإن ذلك ينبغي أن يكون بمنتهى التعفف». ولما كان مورفي قاسي اللهجة مع الإنجليز، فإنه سرعان ما رمي بمحاباة فيشي ومعاداة إنجلترا، حتى إن إيكلز قال عنه إنه رجل لا يمكن الاطمئنان إليه لأنه أكثر عناية بالتملق للفرنسيين منه بهزم الألمان[17].

[199] وفي لقاء لاحق بين مارشال وإيكلز في طنجة حضره مورفي بصفة الشريك

(15) «تقرير مارجولان» (د.ت)، ومن مارشال إلى مونيك، 19 يناير 1941، كلاهما ضمن رسالة من نوگيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 25 يناير 1941 (**أرشيف نوگيس**). انظر أيضا من سفير فرنسا في إسبانيا إلى وزير الشؤون الخارجية، 11 يناير 1941 (**أرشيف نوگيس**).

(16) من نوگيس إلى وزير الشؤون الخارجية، 25 يناير 1941 (**أرشيف نوگيس**).

(17) «تقرير مارجولان» (د.ت). أيضا من مارشال إلى مونيك، 19 يناير 1941، كلاهما ضمن رسالة نوگيس إلى وزير الشؤون الخارجية 25 يناير 1941 (**أرشيف نوگيس**). أيضا طوماس، **إنجلترا وفيشي**، ص 101.

التام المشاركة، اقترح إيكلز وفقا تجاريا بين إنجلترا وفرنسا بواسطة إسبانيا لتزويد إفريقيا الشمالية من حاجياتها المستعجلة على أن تمكّن الرباط المنطقة الشمالية من المواد الغذائية. ومن فوائد هذا الوفق الثلاثي أنه يجتنب كل اعتراض من جهة لجنة الهدنة ويبعد إنجلترا عن المنطقة الشمالية، الأمر الذي كان نوگيس يرغب فيه مهما كلف من الثمن. يضاف إلى ذلك أن البواخر الأميريكية يسمح لها باختراق الحصار الإنجليزي لتزويد إفريقيا الشمالية. وقد أدرك الفرنسيون بخصوص هذا الشرط امتعاض الإنجليز من التنازل لمنافس تجاري. ومهما كان من مساوىء المخطط، الذي يضحي مثلا بمخزونات الحماية من أجل فيشي لصالح تطوان، فإنها أفادت بفتح الأفاق أمام الزيادة في الإنتاج الفلاحي والمحافظة على السلم الاجتماعي في المغرب[18].

وقد تبنى فيگان هذا الوفق لدى فيشي قائلا بأنه ضروري لحياة إفريقيا الفرنسية ولهدوئها السياسي. وكل حاجز يقوم أمام الوفق، كان يميطه على اعتبار أنه «من الأمور الثانوية» أو يحوّله إلى خطوة إيجابية. وكان أمر تخلية سبيل البواخر الإنجليزية من الموانىء المغربية «غير مقبول». إلا أن حجزها كان ربما غير ضروري، إذا كان على الحماية أن تقوم بشحن المراكب لصالح الشمال وأن تسهر على نقل حاجياتها من المستوردات. أما قضية بيع المعادن الاستراتيجية لإنجلترا دون سواها فلم يعد يذكرها أحد، واكتفت إنجلترا بمطالبة الرباط بأن «تقوم بكل ما في وسعها» حتى لا تخرج تلك المعادن من البلاد. وآخر ما في الأمر أن ربط تزويد المغرب الإسباني بالنهضة الاقتصادية في المنطقة الفرنسية كان في صالح رغبة فيشي في التقرب من مادريد. والذي كان يثير فيگان، هو قبول الإنجليز مبدأ تزويد المغرب وكون تزويد باقي الإمبراطورية أصبح ينظر إليه بعين الرضى. وقد منح جزءا وافيا من الفضل في كل ذلك لمورفي، إذ غدت أميريكا هي «الدعامة الثابتة» للإمبراطورية[19].

لكن بالرغم مما في هذه المخططات من المغريات، فإن المفاوضات الإنجليزية الفرنسية لم تكلل بالنجاح. وتساءل الفرنسيون عما إذا كانت وزارة الشؤون الاقتصادية للحرب والمجلس الحكومي المتتبع للحرب يرغبان بشكل جدي في

---

(18) من نوگيس إلى الديبلوماسية، فيشي، 27 يناير 1941 (**أرشيف نوگيس**).

(19) من فيگان إلى بيطان، 1 فبراير 1941، (**أرشيف نوگيس**).

الاتفاق وعما إذا لم تكن المباحثات قد امتدت بضغط من أميريكا. وعلى هذا الأساس، فكل ما بدا للإنجليز هو أن مورفي كان «خطرا» على المفاوضات، مدعين لدى واشنطن أن صلب الموضوع هو تسريح المراكب الإنجليزية، مع أنهم لم يذكروا ذلك أبدا للفرنسيين على هذا الوجه. وحيث إن الفرنسيين كانوا عاجزين عن معالجة تلك المعضلة فإن المفاوضات ما كانت إلا لتتوقف. والذي كان يثير حفيظة الإنجليز في الحقيقة، هو عجزهم عن الحصول على جواب من فيگان [200] بخصوص التعاون مع إنجلترا سياسيا وعسكريا. وخلاصة الأمر أن تشورتشيل استنتج من كل ذلك على مضض أن الاستقرار في شمال إفريقيا في صالح ألمانيا بينما الفوضى في صالح إنجلترا[20].

وجاء تغيّر وجهة نظر الإنجليز بشكل لافت للنظر. فيوم أعلن كاتب الدولة في الخارجية كوردل هول (Cordell Hull) أن أميريكا «ماضية قدما إلى الأمام» في أمر تزويد إفريقيا الشمالية، أجاب الإنجليز بأن في ذلك «مخاطرة كبرى» لأنه «لا سبيل إلى الجزم بأن القوات الفرنسية يوم يدعم إودها في المنطقة لن تهاجم الإنجليز عوضا من أن تساندهم». وقال الكاتب الأول في سفارة واشنطن بوضوح : «إن حكومته جد مترددة في المخاطرة بإنعاش النظام الاقتصادي في إفريقيا الفرنسية وأنه يرى هو شخصيا خطرا كبيرا في ذلك». ومهما كان من وجوه التأويل، فإن المباحثات الإنجليزية الفرنسية توقفت لرغبة الإنجليز في ذلك، و«لا غرابة» في الأمر، ولم تتوقف لأن الألمان أمروا الفرنسيين بإيقافها[21].

وكان من مفعول المفاوضات بالنظر إلى أميريكا أن أزاحت القفل عن المغرب

---

(20) «قضية تزويد إفريقيا الشمالية الفرنسية»، 11 يونيو 1941، (**أرشيف نوگيس**). أيضا مذكرة عن حوار أجراه الرئيس بالنيابة لقسم الشؤون الأوروبية ربي آثرطون (Ray Atherton)، 5 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 251–253. أيضا من السفارة الإنجليزية إلى كتابة الدولة في الخارجية، 24 يناير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 242–245. أيضا مذكرة فيلارد، 11 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 255–257. وعن الاقتراحات الإنجليزية السرية لفيگان انظر طوماس، **إنجلترا وفيشي**، ص 82–87.

(21) مذكرة هول، 10 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 255. أيضا مذكرة فيلارد، 11 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 257. أيضا باكسطون، **فرنسا في عهد فيشي**، ص 104.

الكبير، ذلك بأن الأنجليز اعترفوا مرغمين من خلال التفاوض مع فيشي بأن سياستهم الرامية «إلى محاصرة المغرب مثلما يحاصر كل قطر تابع بالولاء لفيشي «من شأنها أن تخضع» لبعض أسباب التخفيف كلما اقتضى الحال ذلك لدوافع معينة». ومن هذا النقب الضيق، تسربت كتابة الدولة في الخارجية مدعية أن اجتناب «انفجار الأوضاع في المغرب» التي كانت إلى ذلك الحين في صالح أميريكا تقتضي بالضرورة تزويده «من مواد العيش الأساسية»، ويحتل النفط منها مركز الصدارة. وهكذا وافقت إنجلترا بشديد القلق على عزم أميريكا على تزويد المغرب، كما وافقت على إدخال الجزائر وتونس في الصفقة. وفي المقابل رأى الإنجليز من الضروري «أن يقف الموظفون الأميريكان في موانىء إفريقيا الشمالية على مراقبة عمليات الشحن حتى لا تصدّر المواد المستوردة إلى جهات أخرى»، فوافقت أميريكا على ذلك. لكنها غضت السمع عن ربط الوفق الفرنسي الأميريكي بأمر تسريح البواخر الإنجليزية لعلمها باستحالة تلبية الفرنسيين لهذا الشرط[22].

وكانت مواقف أميريكا إبان الحرب متماسكة معقولة إذا ما نظرنا إليها من منظور ما كان يشغلها قبل الحرب خشية الحد من امتيازاتها التجارية والسياسية في المغرب. ولما كانت كتابة الدولة في الخارجية يقلقها أن ترى الإنجليز يخرقون حصارهم كلما كان ذلك في صالحهم ويتشددون فيه على الآخرين، فإنها استعملت العبارات نفسها التي سبق استعمالها مع الفرنسيين سنة 1939. وبالرغم من تعاطف الحكومة الأميريكية مع حرب الإنجليز مع المحور ومن نهجها في العديد من الحالات لسياسة «العمل الموازي» لبلوغ بعض المقاصد المشتركة، إلا أنها كانت تحتفظ «بتمام حرية العمل» عند التفاوض مع الدول الأجنبية في الشؤون الاقتصادية. ولذلك [201] امتنعت عن الاستسلام للقيود الإنجليزية ورفضت شروطها. وهكذا كان الوفق الفرنسي الأميريكي اللاحق بشأن إفريقيا الشمالية يستحيل أصلا أن يعتبر سلاحا بيد إنجلترا في حربها مع ألمانيا، بل على النقيض، إنه أداة أميريكية خالصة للنهوض

---

(22) من السفارة الإنجليزية إلى كتابة الدولة في الخارجية، 24 يناير و7 فبراير 1941، في (1941) FRUS، 2 : 246 و253–254. أيضا مذكرة آثرطون، 27 يناير 1941، في FRUS (1941)، 2 : 248. أيضا مذكرة هول، 10 فبراير 1941، في FRUS (1941)، 2 : 255. أيضا مذكرة عن حوار أجراه نائب كاتب الدولة في الخارجية سومنر ويلز، 15 فبراير 1941، في FRUS (1941)، 2 : 261–262.

بمصالح **اليانكي** في المغرب الكبير، استعملت على ما ادعى البعض على حساب إنجلترا![23].

وصدرت التعليمات لموري ليشعر فيگان بأن أميريكا مستعدة «مبدئيا» للتعاون مع إفريقيا الشمالية. ومقابل ذلك أكد وكيل فيگان في واشنطن الذي أوفده نوگيس أول الأمر للعمل باسم المغرب، للمسؤولين في كتابة الدولة «استعداده للتعاون معنا في كل مجال وإعطاء التأمينات والضمانات المرغوب فيها ومسايرة رغباتنا في كل أمر». ولكن أخبارا مزعجة جاءت في تلك اللحظات الحرجة على لسان ممثلي إنجلترا تتكلم عن تسرب «ألماني خطير الشأن» في المغرب، مما اعتبره سومنير ويلز أمرا «يشوش البال». ولكنه غض الطرف عنه على اعتبار أن المساعدة الأميريكية هي أحسن ما يتقى به كل تقدم ألماني. كما أن كوردل هول اكتفى بتسجيل «انشغاله» لدى بيطان. أما موري فإنه وصف تلك الأخبار بأنها مجرد «إشاعات وتقارير كاذبة «ملحا لدى واشنطن» في أن لا تتراجع عن مشروع التعاون الاقتصادي مع إفريقيا الشمالية»[24].

ومما لاشك فيه أن تحرك الألمان كان يرمي إلى مناهضة النشاط الأميريكي، وجوهر الأمر أن لجنة مراقبة الهدنة في الدارالبيضاء التي كانت في يد الطاليان انتقلت إلى يد الألمان. وعارض نوگيس ذلك جهد المستطاع مثلما ظل يعارض كل تحرك ألماني منذ يوليوز 1940 لكن دون جدوى. وبالرغم من ادعاءات الفرنسيين، فإن وجود الألمان في شوارع الدارالبيضاء لا خرق فيه للهدنة. وتأسف نوگيس لدى فيشي بمرارة عن الحضور الألماني على اعتبار أن لا خير فيه على الإطلاق. لكنه خفف من حدة الأمر لدى الأميريكان، قائلا لموري إن الغاية من

(23) مذكرة موري، 13 فبراير 1941، في **FRUS**، 2 : 260. أيضا طوماس، **إنجلترا وفيشي**، ص 103–104.

(24) من هول إلى بيل (انظر موري)، 8 فبراير 1941، في **FRUS**، 2 : 220. أيضا مذكرة فيلارد، 17 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 223. أيضا مذكرة ويلز، 19 فبراير 1941، في (1941) **FRUS**، 2 : 263–264. أيضا من تشايلدز إلى هول، 20 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 264–265. أيضا مذكرة ويلز، 20 فبراير 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 265–255. أيضا من هول إلى ليهي، 21 فبراير 1941، ومن ليهي إلى هول، 28 فبراير 1941، في (1941) **FRUS**، 2 : 225 و228. أيضا موري، **ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 84.

الفريق الألماني هي مراقبة العدة العسكرية والوقوف على الموارد الاقتصادية والحيلولة دون قيام أي تنظيم فرنسي معاد للألمان، متعهدا بمراقبة حركات الألمان وسكناتهم واقتفاء خطواتهم خطوة خطوة، وقد فعل. ولا مجال في نظره إلى التخوف (على غرار الإنجليز) من احتلال ألماني، لأن ذلك على ما قال قد يتطلب من الرايخ عشرين عاما، وهو الوقت الذي استغرقه الفرنسيون لتطويع المغرب وإدخاله كله تحت مراقبتهم[25]. وقال فيگان لليهي (Leahy)[26] بأن الألمان سيحاولون ولاشك نشر دعايتهم بين الساكنة الأهلية، وأنه سيسعى جاهدا «لمراقبة أعمالهم وللحد منها»، مثيرا انتباه واشنطن تبريراً لمساعدتها إلى أن تلك المساعدة هي خير ما يمكن أن تتقى به الدعاية الألمانية، إذ سيتمكن الفرنسيون من تلبية حاجيات الأهالي الملحة. ولعل في هذا الاعتبار ما لا يخفى من التحايل. ومهما كان من أمر، فلا إنجلترا ولا ألمانيا كان بوسعهما أن يفسدا على أميريكا تحمسها [202] للاتفاق الاقتصادي الذي صادق عليه فيگان يوم 26 فبراير وأمضته فيشي يوم 10 مارس. بل أدت المساعي الإنجليزية والألمانية إلى عكس ما كانت تروم، إذ عوضا من أن تبعث الرعب في الأميريكان فإنها جعلتهم أشد عزما على رفع نجمات عالمهم في الدارالبيضاء. وقد كتب والاس موري قائلا بما كان يقول به فيگان : «بأن الفرنسيين إذا كان عليهم أن يقاوموا مجهودات الألمان للتغلغل في المغرب، فمن الضروري في نظري أن نشرع في الحين في برنامج التعاون الاقتصادي معهم»[27].

---

(25) من نوگيس إلى دارلان، 22 فبراير 1941 (**أرشيف نوگيس**). أيضا من ليهي إلى هول 28 فبراير 1941، في **FRUS**، 2 : 228. وانظر عن أعمال اللجنة الألمانية للمراقبة في المغرب وعن الاحتجاجات الفرنسية، رسالة من الجنرال بول دوايان (Paul Doyen) إلى الجنرال فوگل (Vogel)، 21 مارس 1941 في **المندوبية الفرنسية لدى اللجنة الألمانية للهدنة** (29 يونيو 1940– 21 دجنبر 1941)، 5 مجلدات، (باريس، 1947–1959)، 4 : 210–212 (نشير إليها فيما يلي تحت حروف **DFCAA**. أيضا «ملف اللجنة الألمانية للهدنة في المغرب»، (**أرشيف نوگيس**).

(26) [الأميرال ليهي كان هو سفير الولايات المتحدة لدى حكومة فيشي].

(27) من ليهي إلى هول، 28 فبراير و9 مارس 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 226–227 و235. أيضا من دارلان إلى ليهي، 10 مارس 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 237–238. أيضا من گاسطون هانري–هاي (Gaston Henry-Have) إلى هول، =

ومع ذلك فإن دخول المخطط الأميريكي حيز التطبيق تأجل لمدة ستة أسابيع من جراء التفاقم البيِّن للنشاط الألماني، إذ لم ينحصر قيام المندوبين الألمان عند الدارالبيضاء وإنما امتد أيضا إلى الرباط وفضالة (المحمدية) وفاس ومراكش، مما كان نوكَيس «ممتعضا منه أشد الامتعاض». وقال الجنرال بول دوايان (Paul Doyen) لنظيره الألماني في لجنة الهدنة في فيزبادن بأن «الوجود المكثف» للجان المراقبة من شأنه أن يخلّ بالسلطة الفرنسية وأن يثير الشغب، وأن علامات الاضطراب أضحت ملموسة في صفوف الساكنة الأهلية، وأنه يتوقع اندلاع «أحداث في منتهى الخطورة». ثم قال : «لا يمكن أن ننسى أن جزء كبيرا من المغرب لم يتم تطويعه إلا في القريب، وأن كل تمرد في هذا البلد يمكن أن يمتد بشكل رهيب بدليل ما جرى في ثورة الريف سنة 1925 التي لم يتغلب عليها إلا تضافر جهود الجيوش الفرنسية والإسبانية». وأضاف قائلا للجنرال أوسكار فوكَل (Oskar Vogl) : «لا جزء من إمبراطوريتنا كلها يشغلنا مثلما تشغلنا الإمبراطورية المغربية»، ملمحا إلى فضائل وحدة العمل بالإشارة مرة أخرى إلى ما في المحافظة على الأمن والسكينة من «المصلحة المشتركة» بين ألمانيا وفرنسا[28].

وكان الألمان يستخفون بكل ذلك على أنه من نسج خيال الفرنسيين ليبعدوهم عن المغرب. ولكن التقارير الفرنسية تشير إلى العكس، فإن صفوف الطبقة العمالية في الدارالبيضاء وبخاصة صفوف العمال المنحدرين من إقليم سوس شرقي أكادير كانت تموج بمشاعر التعاطف مع الألمان ومعاداة الفرنسيين، وقد تكلم فيها الغلاة عن التحرر من «النير» الفرنسي. أما في صفوف شباب المدن المثقف فإن تيار التعاطف مع الألمان كان دائما قويا. وقام رئيس شرطة الدارالبيضاء بإحصاء ألزمه

= 3 يونيو 1941، في FRUS (1941)، 2 : 239–240. أيضا مذكرة موري، 20، 1941، في FRUS (1941)، 2 : 273. أيضا مذكرة موري، 29 مارس 1941، في FRUS (1941)، 2 : 280. ومذكرة موري، د.ت [17 أبريل 1941]، في FRUS (1941)، 2 : 287–290.

(28) من ليهي إلى هول، 17 أبريل 1941، في FRUS (1941)، 2 : 292. أيضا من دوايان إلى فوكَل، 21 و31 مارس 1941، في DFCAA، 4 : 211 و290. أيضا، محضر الحوار بين الجنرال دوايان والجنرال فوكَل يوم 18 أبريل [1941]»، في DFCAA، 4 : 317.

بالاعتراف بأن «أغلبية المسلمين في الدارالبيضاء معجبون بألمانيا»[29]. ولم تكن تلك المدينة منفردة بذلك. فقد أثبت مدير الأمن العمومي تعاطفا «شبه شامل» مع ألمانيا من قبل الأهالي، قائلا إنه تعاطف قائم على اعتبار أن فرنسا واقعة يومئذ تحت ذمة ألمانيا، تغذيه الضائقة الاقتصادية وما يتسرب من الدعاية المضادة للفرنسيين من المنطقة الإسبانية[30]. وتبدي التقارير الأميركية نفسها ما كان يثيره الوكلاء الألمان من «المتاعب» في شرق جبال الأطلس وجنوبها على طول الخط الممتد من وجدة إلى تافيلالت فأكادير في مناطق[31] كان نوكيس مطمئنا [203] لمقاومتها لنفوذ الطوطونيين[32].

ويوم أقدم نوكيس على ذكر كل ذلك لفيشي، فإنه رأى أن تفاقم النشاط الألماني جاء مواكبا لانتصارات الرايخ العسكرية في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط (استسلام الجيش اليوغوسلافي واقتحام اليونان واحتلال برقة من جديد)، كما جاء مقترنا بما كانت الحماية تعاني منه من الضائقة الاقتصادية التي أخلت بثقة الساكنة الأهلية في فرنسا[33]. مما تجلى بوضوح للسلطان وأعضاء المخزن والنخبة الحضرية. وقد عبر سيدي محمد عن «كبير انشغاله» لنوكيس و«بدا شديد التأثر بمجرى الأحداث وانغلاق آفاق المستقبل». ومع ذلك كان بوسع نوكيس أن «يؤكد بأنه لايزال إلى تلك اللحظة يمكن الاعتماد عليه». وكان ذلك ينطبق أيضا على الصدر الأعظم الطاعن في السن. لكن بعض أعضاء المخزن

---

(29) الأمن الجهوي للدارالبيضاء، الشرطة الإدارية، الكومسير رئيس الشرطة الإدارية بيير نيني (Pierre Ninet)، «مذكرة استعلامية»، 8 فبراير 1941، (**أرشيف نوكيس**).

(30) الليوطنان — كولونيل موريس إرفيو (Maurice Herviot)، «مذكرة استعلامية»، 26 مارس 1941، (**أرشيف نوكيس**).

(31) من إيدوين سطانطون (Edwin F. Stanton) إلى هول، 21 مارس 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 275.

(32) [الطوطونيون، اسم مما يطلقه الفرنسيون على الألمان من باب القدح].

(33) وقد كان لأخبار الشمال أثرها إذ عزل مندوب السلطان في طنجة وأقيمت قنصلية ألمانية في المدينة التي دخلها الخليفة دخولا رسميا، مع مطالبة بعض وطنيي الشمال بتنصيب السلطان السابق المولى عبد العزيز من جديد، انظر رسالة من نوكيس إلى دارلان، 30 أبريل 1941، (**أرشيف نوكيس**).

الآخرين لا سبيل إلى الاطمئنان إليهم، فإن «مساندتهم، على ما قال نوگيس، لن تمتد إلا بقدر ما نستطيع ضمان سلامتهم ومصالحهم». ومن هؤلاء بعض باشوات المدن وقوادها. على أن فرنسا يمكن أن تعتمد على «الأغلبية الكبرى» من قواد البوادي وبخاصة عند القبائل البربرية في الجبال. ويكاد لا يتميز من سكان المدن إلا الوطنيون الذين ظلوا متحفظين من وجود الألمان ومنزعجين من مقاصدهم السياسية ومن مشاعرهم العنصرية، مستعدين لمواجهة «كل الاحتمالات» و«التعاون الفعلي» مع فرنسا إن اقتضى الحال، مما بادر نوگيس إلى التعليق عليه قائلا : «إننا نشجع هذا الاتجاه ليتأتى لنا من خلاله سبر أغوار الحركة».

ويعبارة وجيزة، فإن المقيم العام اعترف بالرغم مما بذله من الجهد للحد من تأثير الألمان واجتناب نفور الأهالي بأن فرنسا : «تقهقرت في الميدان وأن المنحدر صار شديد الانزلاق [...] ولم يعد بوسعنا أن ندعي أن المغرب واقف بكل قواه وراءنا وأنه سيسير في خطانا إلى كل مغامرة مغمض العينين، إلا إن اقتحمت أراضيه وبخاصة من جهة الإسبان، ففي تلك الحالة من شأنه أن يرغب في المقاومة من جديد، ويمكن عندئذ أن ندافع عن حرمتنا مادامت بأيدينا بعض الأوراق الرابحة. أما إذا شعر الأهالي أننا عاجزون عن مقاومة تغلغل الألمان أو تمكنهم من البلاد بالتدريج، فإن جانبا وافرا من السكان سينحاز لجهة سيد الساعة وستصير أوضاعنا إلى ما لا تحمد عقباه». وحفاظا بالمغرب لفرنسا، فإن نوگيس أوصى بأن تتفاوض حكومة فيشي مع الألمان ليجعلوا حدا للزيادة في عدد جواسيسهم ولدعاياتهم. أما فيما يعنيه هو في الرباط، فإنه سيجعل «أوثق» اللجم للنشاط الألماني. وهذان شرطان حيويان لمواصلة برنامج المساعدة الاقتصادية مع أميريكا الذي كان في نظره لا سبيل إلى الشك في خطورة شأنه فقال : «إن معنويات البلاد، بل إن مستقبلها رهين بنجاح مجهوداتنا في هذا المضمار، وإن بعض الأطنان من الأقمشة القطنية [204] إضافة إلى السكر والشاي والزيت قد تمكّن من مقاومة الدعاية الألمانية أكثر من كل ما يمكن أن نتخذه من التدابير الداخلية»[34].

---

(34) من نوگيس إلى دارلان، 30 أبريل 1941، (**أرشيف نوگيس**). أيضا من تشايلدز إلى هول، 20 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 298–300. أيضا من سطانطون إلى هول، 22 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 302–303. وعن الدعاية الألمانية في شمال إفريقيا إبان الحربين انظر ليفي ــ بروفانسال، «تقرير عن بعثة القبطان ليفي ــ بروفانسال =

وكان نوكَيس يتعمد المبالغة لدى فيشي عن مفعول الوجود الألماني. ذلك بأنه قال لفيگان بأن لا دليل على احتمال «الغدر» من قبل الساكنة الأهلية. والحالة هذه، فإن البلاد ظلت برمتها «سليمة مخلصة مع شيء من القلق». ولا مجال للخوف من اندلاع اضطرابات داخلية إلا في حالة «وقائع ذات بال على الحدود». لكن السلطان كان غير مطمئن لأن الخوف على عرشه جعله مرهف السمع «للموسوسين». وكان على نوكَيس أن يأخذ بيده، قائلا : «إنني مضطر إلى المزيد من التقرب منه يوما بعد يوم»، وأن يرافقه في زياراته لمختلف جهات الإمبراطورية لدعم معنوياته، فإن فرحة الظهور لشعبه والاستماع إلى هتافه كان ينسيه كل الهموم»[35]. وكان ذلك من أسباب زيارة تافيلالت في شهر ماي للوقوف على قبور أجداده، فهو أول سلطان منذ عهد المولى حسن يغامر بالزيارة للجنوب. وكان في مرافقة الفرنسيين له إشارة سياسية واضحة بأن فرنسا لاتزال إلى جانب السلطان رغما عن ألمانيا.

واضطر كوردل هول في واشنطن إلى الاعتراف بأن الألمان كانوا قد أثاروا «ما لا يستهان به من القلق»، فأوصى السفير ليهي بأن يبلغ بيطان أن الولايات المتحدة في حالة عجز الحكومة الفرنسية عن إيقاف التغلغل الألماني في إفريقيا الشمالية لن تكون قادرة على الالتزام بما وقعت عليه. وكل ما كان من جواب بيطان أن ألمانيا تعهدت لديه (مع ما لوعودها من القيمة) أن أعضاء لجنة الهدنة الألمانية في المغرب لن يتجاوز عددهم المائتين أبدا، مما يعني أن لا سبيل له إلى شيء، وأنه يتكل على فيگان وعلى نوكَيس ليقيما الحراسة على الحدود بناء على ما لديهما من السلطة، وقد بذلا في ذلك جهد المستطاع[36].

= إلى المغرب من 23 إلى 26 شتنبر 1939» (**أرشيف نوكَيس**). أيضا أجرون (Ageron)، «مساهمة في دراسة الدعاية الألمانية في المغرب الكبير»، ص 16–32. أيضا أجرون، «سكان المغرب الكبير أمام الدعاية الألمانية»، ص 1–39.

(35) من نوكَيس إلى فيگان، 9 ماي 1941، (**أرشيف نوكَيس**).

(36) من هول إلى ليهي، 18 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 292–293. ومن ليهي إلى هول، 18 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 294–295. ومن تشايلدز إلى هول، 24 يونيو 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 383. ومن فيليكس كول Felix Cole (على لسان مورفي) إلى هول، 30 ماي 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 354–355.

أما الإنجليز فإنهم كانوا في منتهى الارتياح مما آلت إليه الأمور. ومصدر ذلك في نظر إيكلز المتعض من تنحيته، من توهّم أميريكا «بشأن حرية تصرف الحكومة الفرنسية». فإن فيشي كانت عاجزة عن التصدي لمطالب ألمانيا. ولما حل الألمان بإفريقيا الفرنسية، فإن بيطان افتقد «آخر ورقة رابحة» كانت بيده. والذي أوصى به إيگلز هو القيام بحملة عسكرية إنجليزية أميريكية بدعوة من الفرنسيين أو بغير دعوتهم للتمكن من الدارالبيضاء وداكار، عودة إلى عملية ميناس (Menace)[37] الفاشلة في شتنبر 1940، لكن هذه المرة بمشاركة الأميريكان[38].

وكانت أميريكا لا تفكر في شيء من ذلك. والذي أشار به تشايلدز من طنجة هو أن نوگيس وبعض كبار المسؤولين عن الحماية لايزالون إلى جانب الولايات المتحدة وإنجلترا، وأنهم كانوا قد استرجعوا كامل الملكة بعد صدمة مجيء الطاقم الألماني قائلا : «إن استعدادنا لمدهم بيد المساعدة الاقتصادية من أقوى ما يشجعهم»، موحيا بأنهم قد يفقدون كل شيء بدونها. وحسب القنصل العام فيليكس كول (Felix Cole)، فإن فيگان ومونيك كليهما أثارا انتباهه إلى «الاعتبارات السياسية الكبرى» التي ينبغي أن تحث الأميريكان على العمل، وأن مونيك يدعو إلى «التعامل المضاد» مع أميريكا. ولم لا تدخل أميريكا معركة سلمية مع ألمانيا في المغرب ؟ فلها في ذلك مصالح، منها «إلزام عامة الفرنسيين وكبار المسؤولين الفرنسيين في إفريقيا الشمالية بأن يختاروا نهائيا بين ألمانيا والولايات المتحدة». وذهب ليهي أيضا بعد «طول التفكير» إلى الإيصاء بالشروع في برنامج المساعدة، معتبرا أن الزيادة في عدد الوكلاء الألمان في إفريقيا الشمالية لا تحمل في حد ذاتها على إلغائه. وإذا تبين فيما بعد أن تطاول الألمان يهدد وحدة تراب المغرب الكبير، فإن أميريكا بوسعها أن تعيد النظر في الأمر[39]. [205]

[206] وأصغت واشنطن لنصيحة المسؤولين المباشرين عن المشروع ونصيحة موظفيها

---

(37) [Menace الاسم الرمزي لعمليات الهجوم الإنجليزي الفاشل على دكار في شتنبر 1940].

(38) مذكرة إيگلز Eccles، 20 أبريل 1941، في FRUS (1941)، 2 : 297–298.

(39) من تشايلدز إلى هول، 20 أبريل 1941، في FRUS (1941)، 2 : 300. أيضا من كول إلى هول، 23 أبريل 1941، في FRUS (1941)، 2 : 303–304. ومن ليهي إلى هول، 18 أبريل 1941، في FRUS (1941)، 2 : 295.

في عين المكان، فجعلت موري على رأس وكلاء المراقبة الأميريكية وناظرا على قنصليات إفريقيا الفرنسية والمقرر لدى كتابة الدولة في الخارجية عن كل القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية. وصار باختصار «مندوب [أميريكا] السامي على إفريقيا الفرنسية»، لا يتقدم عليه إلا الأميرال ليهي في مجموع الأراضي الناطقة بالفرنسية. وتوصل فيگان ببرقية الترخيص بالمقتنيات الفرنسية من الولايات المتحدة ورفع التثقيف عن الأموال الفرنسية في الخزينة الأميريكية ونقل البضائع على المراكب الفرنسية على أن يقوم بمراقبتها في نهاية المطاف وكلاء أميريكا في عين المكان. وقال كوردل هول : «إن حكومتنا سعيدة بأن تمنح هذه التسهيلات اعتقادا منها بأن هذه الطريقة تمكن من اجتناب الانهيار الاقتصادي لإفريقيا الشمالية ومن المحافظة على المراقبة الإدارية الفرنسية في المنطقة». وعبر الجنرال عن «خالص تشكراته» بالبرق هو أيضا[40].

وكان نوگيس طيلة فترة المفاوضات الاقتصادية قد ترك مركز الصدارة لفيگان ولمونيك الكاتب العام للحماية الذي كان أشد الناس تحمسا للوفق في عين المكان، وكان بمثابة البطانة الاقتصادية لفيگان. ويتضح مما دار يومئذ بينه وبين الأميريكان من المباحثات ومن مذكراته أن مونيك كان يعتبر الوفق مجرد خطوة أولى نحو التعاون السياسي يتقفاها فيما بعد التحالف العسكري. ففي شهر أبريل مثلا قام بمراوغة استصدارا لتصريح أميريكي يقول بأن كل مس بالأوضاع القائمة في إفريقيا قد يعتبر «خطرا على أمن نصف الكرة الأرضية الشمالي»، وفي ذلك ضرب من بيان مونرو (Monroe) يعني إفريقيا الفرنسية. كما أنه ألح على الأميريكان ليفاتحوا فيگان في القضايا العسكرية، وكان يريد أن يجعل من فيگان عن طوع أو كراهية زعيم المقاومة في إفريقيا الشمالية. وكان موري هو أيضا له نفس تشوفات مونيك ويود أن يتكلم فيگان بصوت رئيس الجوق وليس بصوت عامة أعضائه. لكن فيگان كفّ عن ذلك دائما لما كان عليه من الإخلاص لبيطان فلم يكن ليرفع

---

(40) مذكرة موري، 24 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 305–306. أيضا موري، **ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 88. أيضا من هول إلى كول، 24 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 308. أيضا من كول إلى هول، 28 أبريل 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 309. وعن نظرة فيگان للعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة انظر فيگان، **المذكرات**، ص 3 : 480–494.

صوته على صوته، وإن كان معتنيا بما تقوم به الولايات المتحدة ومقدرا لتلك البوابة التي تدفقت بالبضائع للإمبراطورية عبر المحيط لما في ذلك من المساعدة لفيشي. لكنه ظل ممتنعا عن كل تباحث في الشؤون السياسية والعسكرية، متأسفا دائما على ما يشوب الوفق الاقتصادي مع أميريكا من شوائب السياسة[41].

وكان مونيك يقول عن نوگيس إنه «سيدنا الثعلب»، وهو لقب يناسب رجلا متميزا باندفاعاته السياسية. والحالة هذه، فإن ملامحه كانت تحكي الثعلب على ما جاء في مذكرات مونيك، الذي أضاف قائلا : «أما من جهة المعنويات فقد اكتشفت فيما بعد أن وجوه الشبه أشد إثارة للانتباه، فإنه يحب المخاتلة وله قدرة [207] على اللف والدوران وغريزة الإحاطة بالأمور بالتي هي أحسن شأنه شأن الثعلب فهو يتوقى المصيدة من تحت الطعمة». وكان مونيك في ريب من مدى التزام نوگيس ببرنامج المساعدة الأميريكية، متيقنا من أنه لا حاجة له في الانتقال من النفط إلى السياسة. والواقع أن مونيك أخطأ في تأويل صمت نوگيس على أنه تكتم، وفي تأويل حيطته على أنها عداء. بيد أن نوگيس كان موافقا على المبادلات الاقتصادية مع أميريكا وإن كانت له بعض التحفظات على أساليب تدبير الأمر وعلى ما كان يطبعه من التذبذب. فقد كتب إلى فيگان قائلا : «على الأميريكان أن يدركوا أن من مصلحتهم أن يتركونا نعيش حتى لا نكون عالة على حسن إرادة الألمان»[42]. ذلك بأنه كان على غرار فيگان يرغب في المساعدة بلا شرط ولا قيد من جهة السياسة.

---

(41) مونيك، **للذاكرة**، ص 81–107. أيضا من ليهي إلى هول، 30 أبريل 1941، في FRUS (1941)، 2 : 321–322. ومن ليهي إلى هول، 1 ماي 1941، في FRUS (1941)، 2 : 323–324. أيضا تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 83–85 (**أرشيف تشايلدز**). ومن مورفي إلى موري، 13 أكتوبر 1941، في FRUS (1941)، 2 : 320. أيضا من تشايلدز إلى هول، 15 ماي 1941، في FRUS (1941)، 2 : 333–334. ومن كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر ويلز)، 21 ماي 1941، في FRUS (1941)، 2 : 344–346. أيضا «قضية تزويد إفريقيا الشمالية الفرنسية»، 11 يونيو 1941 (**أرشيف نوگيس**). وقد أشار فيگان في مذكراته بأنه سمح بإشعار مورفي بحاجيات إفريقيا الشمالية من العتاد الحربي «بقصد استئناف القتال»، ولكن لاشيء يثبت ذلك في الوثائق المعاصرة، وانظر فيگان، **المذكرات**، 3 : 492.

(42) مونيك، **للذاكرة**، ص 75–77. أيضا من نوگيس إلى فيگان، 19 ماي 1941 (**أرشيف نوگيس**).

وكانت الصعوبة في سبر أغوار النوايا الفرنسية نابعة مما تعاني فيشي منه من المتاعب، إذ أن فرنسا أحبت أم كرهت، كانت قد تحولت إلى «بولاندا ثانية» فنزلت إلى مستوى دول الدرجة الثالثة، تتجرجر من حيث القوة وراء إيطاليا وإسبانيا وتنفعل للأحداث عوضا من أن تفعل فيها. وكان قادتها بعد استسلامهم للهزيمة وإمضائهم الهدنة ونقل عاصمتهم إلى فيشي، لا سبيل أمامهم سوى الحث على التعامل مع ألمانيا ليكون لهم مقعد بين المنتصرين على شكل ما تمكنت منه فرنسا بمهارة غداة واطيرلو (Waterloo). وكان لافال (Laval) يعتقد أنه طاليران (Talleyrand)[43] الثاني، ولم يكن منفردا بذلك[44]، لأن التعامل مع الألمان لم يكن من اختصاص شخص واحد، وإنما تبنى التمثيلية سلسلة من الأشخاص، حاول كل واحد منهم أن يستأثر بانتباه برلين ليتأتى له الاستعراض في باريس. لكن المشكل هو أن برلين كانت في غالب الأحيان تتقزز مما يعرض عليها من المسرحيات فلا تبالي بها. أما الأجانب فمن الممكن أن يغتروا بما كان يبدو من مشاعر حب الوطن ومعاداة الألمان على الكثير ممن التفوا حول فيشي، إذ كان من الصعب اعتبار التعامل من أسبق الأسبقيات لدى الدولة الفرنسية. يضاف إلى ذلك أن الأسطول والإمبراطورية كانا يضفيان على فرنسا مظاهر العظمة. ولكن لا يمكن لدولة يحتل العدو ثلاثة أخماس ترابها ويوجد زهاء مليونين من جنودها سجناء في معسكراته أن تمتنع عن التعامل. وكان جل الفرنسيين راغبين في دخول درب التصالح تائبين إذا كان من وراء ذلك تحرير البلاد والأولاد. والرسالة التي عجزت أميريكا أبدا عن استشفافها هي أن فرنسا ما كانت لتميل إلى جهة الحلفاء ما لم تفقد كل آمال في التعامل مع ألمانيا أو تصبح هزيمة الألمان لا مراء فيها. ولم تدقّ تلك الساعة أبدا بالنسبة لبيطان ولافال.

بيد أن الجزائر ليست هي فيشي. وإذا كان للجغرافية معنى، فمن المعقول أن يتوقع من قادة إفريقيا الشمالية مواقف أخرى حيال ألمانيا. وكذلك كان الأمر،

---

(43) [واطرلو قرية جنوب شرقي بروسيل في بلجيكا انهزمت فيها جيوش نابليون انهزاما قاضيا عام 1815].
[ــ طاليران (1754–1838) أسقف فرنسي من طبقة النبلاء كان داهية من الدهاة، شارك في الثورة الكبرى وقاد السياسة الخارجية الفرنسية أيام الثورة وفي عهد نابليون].

(44) من تشاليلدز إلى هول، 20 أبريل 1942، في FRUS (1941)، 2 : 287–288.

سواء في العلن أم في الأحاديث الخاصة. كان فيكَان ونوكَيس يتكلمان بغلظة وفضاضة عن الألمان، ولا واحد منهما سعى في تجاوز حدود الهدنة من حيث التعامل ولا أقدم على مساعدة الألمان بأدنى شيء في إفريقيا. لكنهما وجدا نفسيهما [208] ملزمين بالتوفيق بين واجباتهما في المغرب مع إخلاصهما لفيشي التي كان لها نظرة عن العلاقات الفرنسية الألمانية أوسع من نظرتهما. وكان نوكَيس قد سبق أن مرّ من كل ذلك. إلا أن سوء العلاقة بين الجنرالين أدى إلى التصرفات التي كان ينبهت منها الفرنسيون والأميريكان على حد سواء، وترتب عليها أقوال وأفعال تشجع واشنطن تارة وتفتّ في عضدها تارة أخرى.

وتفاقم الخطر الألماني في إفريقيا الشمالية سنة 1941 يوم أصبح دارلان وزير الشؤون الخارجية، إذ ظل الأميرال يسعى بشكل حثيث في إيجاد مخرج للعلاقات مع الرايخ. ويوم طالب الألمان باستعمال المطارات الفرنسية في سوريا لمد يد العون للثوار على إنجلترا في العراق، لبى دارلان الطلب منتهزا الفرصة للحث على توسيع مجال التعاون. ويوم ذهب للقاء هيتلر في برشطسكادن (Berchtesgaden)[45]، جاء برسالة من الحكومة الفرنسية تعلن يقينها بالحاجة إلى «وفاق دائم»، معتبرا هو شخصيا التعامل «ضرورة تاريخية لا محيد عنها». ثم عاد إلى فيشي مدعيا أن تلك «آخر فرصة» للتقرب من ألمانيا، وأن فرنسا إذا ما مالت إلى إنجلترا «فستدمر وتفكك أوصالها وتمحى من بين الأمم». وإذا ما حاولت أن تبقى بين المنزلتين، فإن ألمانيا ستثير «كل أنواع العراقل». وإذا ما كان النصر حليف الألمان، فإن فرنسا ستفقد جزءا كبيرا من ترابها في الشمال الشرقي وعلى طول الشاطىء المتوسطي فضلا عن كورسيكا وتونس والمغرب. أما إذا تعاملت مع ألمانيا فستحتفظ بمكانتها بين الأمم وستقوم بأدوار مشرفة في أوربا في المستقبل. ثم استخلص دارلان قائلا : «أما أنا فاختياري واضح وهو التعامل، ولن أحيد عنه مقابل باخرة مشحونة بالقمح أو بالنفط تعرض بشروط». فهذا كل ما كان الوفق بين مورفي وفيكَان يساوي في نظر دارلن فهو لديه كلا شيء.

لكن دارلان ترك لنفسه مخرجا كعادته في ذلك. ففي حالة دخول أميريكا الحرب، فمن شأن الأمور أن تتغير. إلا أنه كان مقتنعا بأن أميريكا غير مستعدة

(45) [برشطسكادن مصطاف في جبال الآلب الألمانية كان من منتجعات هيتلر].

للتدخل العسكري في الحين، وأنه قد تمضي «عدة سنوات» قبل أن تطأ أقدام الجنود الأميريكان تراب أوربا. يضاف إلى ذلك أن الأميرال كان يرى أن المجتمع الأميريكي في «حالة من التفسخ أسوأ مما كنا عليه سنة 1939». ومن مصلحة فرنسا أن لا تطول الحرب لكي تحافظ على كيانها وعلى مرتبتها بين الدول العظمى. وحيث إن العالم على ما كان عليه من الأوضاع، وبناء على الهزيمة «النكراء» التي ألحقت بفرنسا، فإن الأميرال لا يرى سلامة البلاد إلا من جهة التعامل. وقد جاء في آخر سطر من الوثيقة التي نقلت أقوال الأميرال إلى كبار ممثلي فرنسا في الخارج ما يلي، مما يثبت أنها لم تكن آراء خاصة به : «إن مجلس الوزراء برئاسة المارشال بيطان أجمع على الموافقة على تصريح الأميرال دارلان»[46]. وقد أعلن ذلك بيطان أمام الملأ في اليوم التالي إذ قال بأن المرحلة الثانية من التعامل قد ابتدأت، متعهدا [209] في حالة نجاح المفاوضات مع ألمانيا بأن تحتفظ فرنسا على مرتبتها كقوة أوربية واستعمارية[47].

وغداة هذا الذي كان بمثابة «مونطوار» خاص بدارلان، ذكّر فيگان الحكومة بما التزمت به من الدفاع عن إفريقيا ضد كل الدخلاء، مصرحا بأنه «في حالة ما إذا تمكن الألمان أو الطاليان من أن ينتزعوا منا مواقع عسكرية وبحرية وجوية ذات بال في ممتلكاتنا الإفريقية، فإن خرق الالتزام سيترتب عليه من الاضطراب ما يستحيل التنبؤ بعواقبه. وإفريقيا لا يمكن أن تحمى إلا بوسائلنا الذاتية». وكان فيگان يقلد يومئذ نوگيس، بعد أن صار يشعر لأول مرة بما شعر به المقيم العام في صيف 1940، يوم كادت تصرفات بوردو أن تفسد أسباب التواصل بين المغرب الكبير والميتروبول. ولم يكن فيگان يعارض مبدأ الهدنة (مثلما أن نوگيس لم يعارض مبدأ إيقاف القتال أو مبدأ الهدنة)، لكنه كان يريد بعض الضمانات، ويريد على غرار نوگيس أن يعلن عنها أمام الملأ[48].

ومما لا ريب فيه أن نوگيس كان موافقا على ذلك، ففي نظره لم يكن فتح

(46) عرض لدى مجلس الوزراء ليوم 14 ماي 1941، (**أرشيف نوگيس**). وعن داولان والتعامل مع ألمانيا، انظر ميلكا (Melka)، «دارلان بين إنجلترا وألمانيا»، ص 57–8.

(47) بيطان، «**الكلمات إلى الفرنسيين**»، ص 117.

(48) فيگان، **المذكرات**، 3 : 423 و429.

القواعد الجوية السورية أمام الألمان نذير خير عن التعامل في المستقبل، بل دليلا محبطا عن ضعف فرنسا وإشارة بقيام السيف الألماني على رقبة الإمبراطورية. ولا سبيل إلى الموازنة بين ما حصل من «جهة بعض التنازلات المتواضعة» في فرنسا في مقابل ما أعطي لألمانيا. والعنصر الإيجابي الوحيد في تعامل دارلان (الذي أدركه فيگان ونوگيس من توهما)، هو أنه أتاح باب دعم القوات الفرنسية في إفريقيا الشمالية. [وقد كتب نوگيس لفيگان قائلا] : «أول فائدة علينا أن نستفيدها مما تلزمنا به السياسة الحالية من جسيم التضحيات، هو أن نتمكن من تقوية قدراتنا على المقاومة يوم تخرق الوعود المبذولة ويوم يكون الوطن من جديد عرضة للخطر»[49]. وتلك خواطر لم تخطر بعد على ما يبدو ببال دارلان.

واستقصى مورفي فيگان عن مضاعفات سياسة التعامل على إفريقيا، فأكد له «بشكل رسمي» بأن لا علاقة بين الأمرين، مكذبا تكذيبا قطعيا ما شاع من أن تونس تحولت إلى قاعدة للعمليات العسكرية الألمانية. لكنه كان يجهل ما يجري يومئذ من التفاوض بين الفرنسيين والألمان في باريس (مما أسفر عن بروطوكول 27 ماي) الرامي إلى فتح داكار أمام الأساطيل العسكرية والتجارية والجوية الألمانية وإلى جعل بنزرت والسكة الحديدية الرابطة بين بنزرت وگابس رهن إشارة الجيوش الألمانية في ليبيا[50]. وكان ذلك من نسج دارلان، علما بأنه وقع على مذكرة مع أوطو أبيتس (Otto Abetz) سفير ألمانيا في باريس تثبت استحالة دخول البروطوكول حيز التنفيذ ما لم تتنازل ألمانيا لفرنسا ببعض التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

[210] ويوم استدعي فيگان إلى فيشي ليحاط علما بما جرى من المس بممتلكات الوطن فإنه «احتج بكل ما أوتي من قوة» على ذلك الاتفاق الذي يتجاوز مقتضيات الهدنة و«يتنافى تماما مع المهمة الملقاة على عاتقه للدفاع عن إفريقيا الشمالية وعن فرنسا»، فضلا عن جعله كذابا في أعين مورفي مما سيقطع الرجاء من جهة المساعدة

---

(49) من نوگيس إلى فيگان، 19 ماي 1941، (**أرشيف نوگيس**).

(50) من كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر ويلز)، 21 ماي 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 345. وقد نشر لانجير البروطوكولات في كتابه، **لعبتنا مع فيشي**، ص 402–412.

الاقتصادية الأميريكية، ومما قال : «إنني سأكون مضطرا لتكذيب كل ما صرحت به سابقا بموافقة الحكومة. وحيث إن الحكومة غيرت سياستها فلكل سياسة جديدة رجل جديد». ولاشك في أن فيگان قاوم بكل حدة مقتضيات البروطوكول، وقد افتخر بتلك المعارضة وقال لمونيك بأنه «أفلح في توقيف ما كان مقترحا من السياسة الجديدة وأن مجلس الحكومة لم يفصل في الأمر»(51).

وتلافيا لكل التباس بشأن كلمة «سياسة»، فمن الواضح أن فيگان كان يعني بها فتح القواعد العسكرية الإفريقية لألمانيا وليس التعامل على الإجمال الذي وافق عليه منذ الأصل بصفة كونه عضوا في الحكومة ومندوبا عنها. وكان لايزال يتبناه بدليل عدم إقدامه على الاستقالة، هذا مع العلم أن إلحاح بيطان عليه جعله يميل إلى قبول صفقة بنزرت (وقد وسمها هو، وليس دارلان، بالتعامل العسكري) إن كان الثمن مقبولا. وكان يريد أولا «إصدار بيان واضح صريح عن السياسة الفرنسية» يشرح دون تلكؤ في الألفاظ أن تلك المساومة العسكرية ضرورية «لضمان الحياة لفرنسا»، ويريد ثانيا موافقة ألمانيا مسبقا على بعض الشروط السياسية والاقتصادية تدرج في معاهدة توقع وتمضى وتعلن للعموم. وزلة دارلان في نظر فيگان، هو أنه وقع على وثيقة سرية قبل أن يكون على بينة مما سيعطيه الألمان في المقابل، ولا خير يرتجى من الإشارات الغامضة لبعض التنازلات غير المذكورة لفرنسا في مذكرة دارلان وأبيتس. وكان دارلان قد أعد بعض المقترحات لتعرض على الحكومة الألمانية، يبدو من خلال ما لخص فيگان منها، أنه طالب بجعل حد لنظام الهدنة وفتح المجال لمعاهدة سلم نهائية، كما طالب بأن تضمن ألمانيا وحدة تراب فرنسا ووحدة تراب مستعمراتها، وعودة سجناء الحرب بتدريج واسترسال، وتحرير فرنسا من تكاليف جيوش الاحتلال، وتحويل خط الانفصال إلى مجرد خط على الخريطة يميز المناطق المحتلة عن المناطق غير المحتلة، مع تقليص

---

(51) من ليهي إلى هول، 4 يونيو 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 361–362. أيضا فيگان، **المذكرات**، 3 : 431. وأيضا من كول إلى هول، 7 يونيو 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 368–369. وعن رواية فيگان للقاءات 3 و4 و6 يونيو، انظر **المذكرات**، 3 : 430–437. وأيضا من فيگان إلى بيطان، 1 يونيو 1941، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، الشهادات**، 6 : 1576–1578.

عدد لجان المراقبة أو إلغائها بالمرة وإلغاء الأوسطلاند (Ostland)[52]. يضاف إلى ذلك أن ألمانيا مطالبة بأن تمنح شمال إفريقيا وغربها العدد والعدة اللازمة ليدافع هذان الإقليمان عن نفسيهما في حالة هجوم أميريكي أو إنجليزي يترتب على الاتفاق الفرنسي الألماني[53]. ولو قبلت هذه الشروط لكان ذلك ثورة في العلاقات بين فرنسا وألمانيا.

[211] وبعد انتهاء المباحثات في فيشي عاد فيگان إلى الجزائر محملا بوثيقة تثبت كتابة أن مهمته لاتزال على ما كانت عليه، ومقتنعا بأن لاشيء كان إلى تلك اللحظة قد فوّت للألمان والطاليان من إفريقيا الشمالية، وأن القرار النهائي بشأن القواعد الإفريقية قد أرجىء إلى شهر نونبر وأنه سينظر فيه يومئذ بناء على ما يكون من «تطور الأحداث» ومن جواب ألمانيا على المذكرة الفرنسية. لكن لم يمض شهر واحد حتى كان الإنجليز قد اقتحموا سوريا بينما هاجم الألمان روسيا. ومسايرة لرغبة مجلس الوزراء، رفض دارلان ما عرضت عليه ألمانيا من المساعدة التي بدونها ما كان بوسع الفرنسيين أن يصمدوا، فسقطت دمشق يوم 21 يونيو واستسلمت قوات فيشي في عكا يوم 14 يوليوز[54].

وبالرغم من قضية سوريا، فإن فيگان ظل يؤكد أن الإقدام على أي تعاون عسكري مع ألمانيا، وبخاصة على ضوء حربها مع روسيا، قد يفضي إلى اقتصاص

---

(52) [الأوسطلاند أو الأقاليم الشرقية من فرنسا التي انتزعتها ألمانيا منها في حرب 1870 واسترجعتها فرنسا سنة 1918 وكان هيتلر ينوي ضمها من جديد إلى ألمانيا].

(53) من ليهي إلى هول، 4 يونيو 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 362. أيضا «مذكرة» ضمن رسالة من فيگان إلى نوگيس، 15 يوليوز 1941 (**أرشيف نوگيس**). أيضا فيگان، المذكرات، 3 : 432 و434–435. كلمة أوسطلاند Ostland تشير إلى الأقاليم الشرقية من فرنسا الأردين (Ardennes) والإين (Aisne) والموز (Meuse) والمورط — و — الموزيل (Meurtine et - Moselle) والفوج (Vosges) المزمع استعمارها بالمزارعين الألمان والتشيك والبولونيين.

(54) فيگان، **المذكرات**، 3 : 432 و436–440. أيضا من كول (على لسان مورفي) إلى هول، 8 يونيو 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 371–372. أيضا من ليهي إلى هول، 7 يونيو 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 370–371. أيضا باكسطون، **التظاهرات السياسية في فيشي** (بالإنجليزية)، ص 235–239. وارنير Warner، **العراق وسوريا** (بالإنجليزية)، ص 143–147.

الإنجليز من إفريقيا. يضاف إلى ذلك أن استقبال الألمان في أية جهة من إفريقيا قد يثير «نقمة [المعمرين] وعداءهم»، ويؤدي إلى «فقدان [فرنسا] لكل حرمة» في أعين الأهالي ويشلّ عمل السلطات الفرنسية في كل مكان من جراء انفصام عرى الثقة والوفاء، فيترتب على ذلك باختصار «تيار شديد من التمرد والعصيان». ثم قال : «وهذه مخاطرة من الأحسن اجتنابها، وكل تصرف آخر قد يكون حماقة في نظري بما يمكن أن ينتج عنه من فقدان إفريقيا». وأضاف فيگان إلى ذلك اعتبارا أخيرا سماه «العامل الأميريكي»، قائلا بأن «الرغبة الصادقة» لأميريكا في تموين إفريقيا تمنع من دفع الولايات المتحدة إلى «القيام ضدا علينا». وحتى في حالة هيمنة ألمانيا على أوربا، فمن مصلحة فرنسا وأميريكا أن تحافظا على أسباب الترابط بينهما، «لأنه بغض النظر عما يمكن أن يقع، فعلينا أن لا نبقى مهما كان الثمن منعزلين وجها لوجه مع ألمانيا ولو على سبيل الصداقة»[55]. وهكذا عمل العامل الأميريكي لصالح فيگان في فيشي بحيث لم يأت إلى الميتروبول خاوي الوفاض.

ولاشيء من كل ذلك يوحي بالتخلي المطلق عن كل تعاون عسكري مع ألمانيا في إفريقيا. لكن كما قال فيگان بإلحاح : «فلتؤد الثمن اللازم في المقابل»، بعد أن صار يدرك كم كانت الحرب مع روسيا تكلفها، «وليكن الثمن ناضا». وأوصى بأن يتابع ما كان جاريا من المفاوضات، وكان الجواب على الشروط الفرنسية الواردة في البروطوكول لم يأت بعد، ولكن شريطة «أن نتمسك بكل شمم بمطالبنا وأن لا نحيد عنها [...] فلا شيء يدعونا للاستعجال»[56].

واستدعي فيگان إلى فيشي يوم 12 يوليوز للاجتماع مع بيطان والقادة العسكريين ومناقشة الضغط الألماني المستمر من أجل استعمال بنزرت، فكاتب نوگيس قائلا : «كنت أتوقع معركة حامية الوطيس. لكن والحق يقال كفيت مشقة القتال، ذلك بأن الأميرال دارلان تطرق إلى المطالب الألمانية وإلى المذكرات [212] المتعددة التي تلخص ما دار من مباحثات بين بينوا–ميشان (Benoît-Méchin) والألمان، وأنهم باختصار يلحون في الحصول على ما يريدون لكنهم متقاعسون

(55) «مذكرة»، 11 يوليوز 1941، ضمن الرسالة من فيگان إلى نوگيس، 15 يوليوز 1941 (أرشيف نوگيس).

(56) المرجع المذكور.

عن أداء الثمن، بحيث أصبحت الحكومة على بينة من سوء نيتهم ومما في تلبية مطالبهم من الخطر، فمن شأن ذلك أن يخل بأوضاعنا في إفريقيا الفرنسية. وهكذا سارت المناقشة في اتجاه ما تقترحه وتسانده مذكرتي [ليوم 11 يوليوز]، وهو أن لا نتنازل عن أدنى شيء من مطالبنا السياسية وأن لا مصلحة لنا في التعجيل بالاتفاق. وقد قرر مجلس الوزراء في غيابي أن يبعث مذكرة جديدة للألمان لم أطلع على فحواها وإن كنت أعتقد أنها تساير الموقف المومأ إليها آنفا»[57].

وكان ذلك إذن هو أصل المذكرة الشفوية بتاريخ 14 يوليوز من دارلان إلى الألمان التي قال عنها باكسطن (Paxton) بأنها «أشد المقترحات الفرنسية طموحا في عهد فيشي كله»، ولا مراء في ذلك، وإن لم تكن من مبادرات دارلان المحضة، وإنما هي عودة إلى مقترح سابق ظل دون جواب التزم به دارلان بإيعاز من فيكّان في بعض الجوانب. لكنه كان من المستبعد أن يحظى بالقبول كالسابق من المقترحات. وقد قضى بيير لافال، وهو لدى الألمان كالولد المدلل، وقته في وزارة الخارجية يحاول دون جدوى أن ينتزع منهم ضمان وحدة تراب فرنسا في الداخل وفي الخارج. وجاءت مذكرة دارلان تطالب بأكثر من ذلك. ولكن شهر يوليوز كان أقل من شهر يونيو احتمالا لتحمس الألمان لمثل تلك المقترحات، بعد أن تبين من انتزاع الإنجليز لسوريا حاجة الفرنسيين إلى الألمان وليس العكس. واعتبر ريبانطروب (Ribbentrop) ذلك بمثابة «محاولة شانطاج صبيانية» ترمي إلى إيقاف المفاوضات بشأن بنزرت[58].

وما كان نقل رسائل سابقة ورفضها على التوّ مرتين ليؤثر في نفس دارلان ولا في مشاعره نحو فيكّان أو في رغبته الصادقة في الخروج بالعلاقات الفرنسية الألمانية من المأزق. وقد حملته الرغبة في اجتناب انهيار نفوذه لدى الألمان إلى التنازل سرا عما لم يكن ليتنازل عنه في العلن. فإنه منحهم في بنزرت وعلى طول

---

(57) من فيكّان إلى نوكَيس، 15 يوليوز 1941 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا من كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر كاتب الدولة بالنيابة)، 10 يوليوز 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 389. ومن ليهي إلى هول، 10 يوليوز 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 390. وكان جاك بينوا–ميشان (Jaques Benoist-Méchin) هو الكاتب العام لدى نيابة رئاسة الحكومة وممثل دارلان في باريس لدى السلطات الألمانية.

(58) باكسطون، **فرنسا في عهد فيشي**، ص 121–123.

السكة الحديدية من ذلك الميناء إلى كَابس رخصة نقل التموين والوقود والمعدات العسكرية، مما فيه تمهيد للتعامل في إفريقيا. واشتكى فيكّان من إقرار الحكومة لمبدأ إبقاء الألمان خارج إفريقيا مع خرقه في عين المكان. أما دارلان فإنه رمى فيكّان بعدم الوفاء، مطالبا بأن يمنح «كامل» السلطة لتنفيذ برنامج الحكومة ومتطلعا إلى ما قال عنه الجنرال لور بأنه «ديكتاتورية مطلقة». وفي خضم ذلك النزاع، أعلن فيكّان متحديا أنه مهما كان من نتائج المفاتحة الديبلوماسية للألمان (وكانت برلين قد بادرت إلى رفضها)، فإنه «لن يقبل أبدا باحتلال بنزرت»(59). وبذلك انقطعت كل صلة بين الرجلين.

[213] وسعيا في تعزيز جانب فيكّان فيما بدا له حربا عشواء بين فيشي والجزائر، فإن مورفي اقترح على الرئيس روزفيلط أن يلمّح بشكل من الأشكال إلى برنامج المساعدة العسكرية، ظنا منه أن ذلك قد «يشجع» الجنرال على أقل تقدير أو يحمله في أحسن الأحوال على التفكير في الاستقلال بالمسؤولية. لكن هذه الملتمسات بشأن «ضمانات ثابتة عن الدعم» ظلت بدون جواب، كما ظل بدون جواب الاقتراح بأن يقال لفيكّان بأن أميريكا «عازمة على التحرك في حالة كفّ فرنسا عن تمكين القوى المعتدية من قواعد عسكرية في البحر الأبيض المتوسط أو في المحيط الأطلسي»(60). وحتى لو أن واشنطن منحت تلك الضمانات، من كان يستطيع أن يطمئن إليها ؟ فقد اعترف ليون مارشال المكلف عن الحماية بالمفاوضات في أميريكا والمتحمس لبرنامج المساعدة بأن كل مخططات أميريكا «مشتبه» فيها، مضيفا بأن : «الولايات المتحدة ليست مستعدة ماديا ولا معنويا لدخول الحرب، إن هي دخلتها في يوم من الأيام، مما أشك فيه. فأوربا بعيدة والعيش هنا رغيد». ثم إنه قال لأصدقائه في المغرب بأنه من الخطأ استبعاد المصالحة

---

(59) فيكّان، **المذكرات**، 3 : 442–446. أيضا باكسطون، **الاستعراضات والسياسة في فيشي**، ص 259–260.

(60) من كول (على لسان مورفي) إلى هول (لنظر كاتب الدولة بالنيابة)، 2 غشت 1941، في FRUS (1941)، 2 : 406–407. أيضا من مورفي إلى ويلز، 11 شتنبر 1941، في FRUS (1941)، 2 : 428–429.

بين أميريكا وأوربا تحت الهيمنة الألمانية[61]. وهذا قول من عين المكان صادر عن رجل متعاطف مع أميريكا. فلا عجب أن يسعى دارلان في انتزاع مقعد مشرف في «نظام [هيتلر] الجديد»، ولا يناوئه إلا من هو من جنس بيندكت أرنولد[62] (Benedict Arnold).

وصار معارضو دارلان في إفريقيا الشمالية يطاح بهم الواحد تلو الآخر. فقد أبعد مونيك في نهاية غشت وهو معتز بما اشتهر به من أنه «العدو رقم واحد» للألمان في المغرب. وكان يشخص برنامج المساعدة الأميريكية ومقربا من فيكَان، مما قضى عليه. ولم يحرك نوكَيس ساكنا للدفاع عنه، بل قيل إنه هو الذي طالب بإبعاده لما كان دائما من صعوبة التعامل بين الرجلين[63]. وحيث إن مونيك كان مقربا من فيكَان، فإن نوكَيس كان محروما ممن يفتح له صدره في قمة الهرم الإداري. ونظرا لنفور دارلان الخاص من أميريكا وبناء على ولاء مونيك لفيكَان، فإن مونيك كان خصما أكثر منه عونا لنوكَيس. والغريب في الأمر أن المساعدة الأميريكية أعطت الحماية مع احتمال استرسال ذلك مجالا من حرية التصرف كان نوكَيس يتوق إليه. ولكن الصيف لم يأت بأدنى إشارة واضحة، وكان على نوكَيس أن يختار بين الأميرال وبين البحر الفارغ فاختار الأميرال.

وظن فيكَان في أكتوبر أن دارلن أضحى أقل افتتانا مما كان عليه في يونيو بآفاق التعامل الفرنسي الألماني، مما لم يكن منه شيء، إذ ظل الأميرال يعمل كل ما في وسعه لإبقاء الباب الذي أوصده الألمان في وجهه مفتوحا. وقد اعتقد أنه على وشك التمكن من السيطرة على كل القوات الفرنسية المسلحة، وقال لأبيتس بأنه مستعد للتعامل العسكري، مبرزا قيمة الاتفاق حول بنزرت الذي لم يخف على فيكَان منذ البداية خطورة شأنه، ومضيفا بأن القضية قضية وقت ليس إلا،

---

(61) من مارشال إلى بيرنار هارديون (Bernard Hardion)، 10 يونيو 1941 (**أرشيف نوكَيس**).

(62) [بيندكت آرنولد (1741–1801) كان من أبطال الثورة الأمريكية والحرب ضد الإنجليز إلى أن خان رفاقه في الثورة وعاد إلى الولاء للملك إنجلترا فبقي مثالا في الثقافة الأمريكية عن الوطني الخائن].

(63) من تشايلدز إلى هول، 29 غشت 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 423–424. وأطلع دارلان مونيك على رفض الألمان «التعامل» في المغرب مادام هو [مونيك] هنالك، انظر من ليهي إلى هول، 26 يوليوز 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 402.

[214] وأنه عما قريب سيتخلص من الجنرال العنيد. لكن ألمانيا لم يعد يعنيها شيء من المساومة حول بنزرت، كان فيكّان أو لم يكن، لما تقترن به من التنازلات السياسية التي لا تتأتى لدارلان أو لا يريدها، أو لأن دارلان كان قد منحهم جل ما كانوا يرغبون فيه. ويوم أرغم فيكّان على الاستقالة نزولا عند انتقادات الألمان والأميرال، فإن بنزرت لم تعد تذكر كمرحلة لانطلاق التعامل الفرنسي الألماني[64].

وكان من المضاعفات المباشرة لسقوط فيكّان في نونبر أن توقف البرنامج الأميريكي التجاري. مما لم يكن لينزعج له الأميرال على كل حال نظرا لتواضع قيمة المساعدة المادية ونظرا لوقعها السياسي إذ كانت تدعم جانب فيكّان وتغضب ألمانيا. وقال دارلان للكاتب الأول في السفارة الأميريكية في فيشي : «من الأحسن أن لا تشوشوا علينا في إفريقيا فإنكم تثيرون شكوك الألمان، ولو قلصتم من نشاطكم هنالك فإنهم لن يذهبوا أبدا إلى إفريقيا». ولئن كان لهذا الاعتبار قيمة في المغرب والجزائر، فإنه لا معنى له بخصوص تونس، حيث جاء الألمان إلى بنزرت ليس للتصدي للأميريكان ولكن لتزويد روميل **والآفريكا كوربس**. ثم إن بيطان ودارلان كلاهما كانا «بغض النظر عن إفريقيا، مازالا يظنان أن المعاهدة حول السلام ربما ليست بعيدة، وأن ألمانيا في تلك الحالة هي صاحبة الحل والعقد وأن لاشيء بيد أميريكا. أما غداة الحرب، فإن فيشي كانت تحتفظ لنفسها بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وألمانيا في مستقبل أوربا»[65].

وترتب على تنحية فيكّان احتلال نوكَيس من جديد مركز الصدارة، إذ لم

---

(64) من ليهي (على لسان مورفي) إلى هول، 4 أكتوبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 443. أيضا باكسطون، **فرنسا في عهد فيشي**، ص 125. وعن إقالة فيكّان انظر ليهي إلى هول، 21 أكتوبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 447–448. أيضا من كول (على لسان مورفي) إلى هول، 23 أكتوبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 449. ومن ليهي إلى هول، 28 أكتوبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 455. ومن ليهي إلى هول، 18 نونبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 460–461. ومن كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر ويلز)، 19 نونبر 1941، في (1941) **FRUS**، 2 : 466–468. أيضا فيكّان، **المذكرات**، 3 : 522–533.

(65) من هول إلى ليهي، 20 نونبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 468–469. ومن ليهي إلى هول، 11 نونبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 457–458. ومن ليهي إلى هول، 12 نونبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 458.

يكن أحد في المغرب الكبير لينافسه. وقال عنه تشايلدز في الحين بأنه أحسن من يقوم مقام فيگان في التطلعات الأميريكية، مقترحا أن «يراجع برنامج» المساعدة الاقتصادية لفائدة المغرب وحده، حيث لأميريكا فيه حقوق مكتوبة ولها بالتالي هنالك وسائل ضغط لا تتوفر في جهات أخرى من إفريقيا الشمالية. لكن المشكل هو أن التقارير التي بيد واشنطن عن نوگيس، كانت تصفه بالانتهازية وبالتقلب مع الظروف وبأنه رجل لا يؤمن بالمبادىء وأنه سياسي. وقد وصف من أول وهلة بجملة جاء فيها : «أحسن ما يقال عن نوگيس هنا، هو أنه جنرال سياسي وأن عينه دائما مع الرياح من أين تهب». مما قلبه تشايلدز لصالح نوگيس، منبها إلى أنه «لولا دهاؤه السياسي لما كان بوسعه أن يتغلب على عواصف السنة الماضية»، وأنه أعطى الدليل «على مهارته وحنكته بالاحتفاظ على رتبته». كما أبرز وجوه الاستمرار بين نوگيس وليوطي، قائلا بأن المغرب هو كل ما يهتم به، وأن تفككه قد يكون بمثابة «فقدان كل ما قام به في الحياة». والذي يتميز به على وجه الخصوص، هو خبرته بالشؤون الأهلية ومن ثم تقدير فيشي لشخصه. أما واشنطن [215] فكانت تقدر «موقفه الطلائعي» من أجل متابعة المقاومة الفرنسية سنة 1940 وعدم إبدائه أبدا لأي شعور معاد للحلفاء. وبالرغم من صمته، فإنه لايزال «متعاطفا ولاريب» مع النظام الديموقراطي. وإذا كان تشايلدز لا يعلم شيئا عن خواطر نوگيس يومئذ، فإنه على يقين من أن الجنرال مستعد «للمراهنة بكل ما هو معقول لصيانة وضعية فرنسا في المغرب»[66].

على أن نوگيس ليس من الصعب تحديد أوصافه. إن سيرته في الوظيف كرست كلها للدفاع عن المغرب من الخطر الألماني. وإنه ساعد فيگان بكل قواه في الاحتجاج على الرايخ لدى فيشي، مرددا بلا ملل قضية خرق الوعود ومنددا بأزمة السلطة الفرنسية. كما أنه تتبع عن كثب كل تحركات الألمان في الحماية وافتخر بعدم جلوس ولو ألماني واحد على مائدة طعامه. وكان في مستوى فيگان من حيث الولاء لبيطان، وأيضا من حيث الالتزام بالوفق الاقتصادي الأميريكي، وإن كان [216] يتأسف في الأحاديث الخاصة على ما واكب الوفق من الضجيج بسبب ما لفيگان

(66) من تشايلدز إلى هول، 21 و24 نونبر 1941، في FRUS (1941)، 2 : 472–475. ومن ماتيوز إلى هول، 8 نونبر 1940، في FRUS (1941)، 2 : 615.

من «الصيت العسكري» مما حال دون نجاحه. ولو كان نوگيس منفردا بأمر المفاوضات، لأتت أكلها ولاشك بما يلزمها من الكتمان. أما بخصوص الإدارة والقضايا الداخلية فإنه يختلف عن فيگان. فإنه تضايق من جعل كل السلط في يد البروقنصل في الجزائر، وأحس بالراحة يوم تخلص منه، بحيث ما أن انسحب فيگان حتى نادى المنادي في الحماية : «ماتت الجزائر ولتحيى الرباط»[67].

وانتعشت الرباط. ولكن مجال التصرف ظل ضيقا أمامها، لأن الأشخاص لا وزن لهم وسط اقتصاد راكد متعلق بما يأتي من الأموال من الميتروبول. وعلى كل حال فلم يكن دارلان ليرخي العنان. وقد أخبر نوگيس خمسة أيام فقط بعد إقالة فيگان بأن الحكومة عازمة «على متابعة السياسة البناءة التي تقتضي التقرب من ألمانيا، لأن تلك الخطة وحدها يمكن أن «تصون» الأوضاع السياسية في إفريقيا الشمالية وتساعد فرنسا على تقوية وسائل دفاعها العسكري، ومما قال : «لذلك ألتمس منكم أن تجعلوا خطتكم السياسية مسايرة لهذا الأمر وأن تسهروا بوجه أخص على أن تكون العلاقات مع لجان المراقبة الألمانية عادية خالصة من كل ما لا فائدة فيه من المضايقة. أما فيما يعود للعلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية، فليكن في علمكم أن الحكومة مؤهلة دون سواها للفصل فيها، ولن تخوّل لكم أدنى صلاحية ديبلوماسية في هذا الصدد». وكانت مبررات دارلان من أجل التقارب مع ألمانيا معروفة، لكنه أضحى يومئذ يدعي بأن الهدنة نفسها كانت توحي بشيء من التفاهم معها، وأن عدم السعي في ذلك قد يؤدي إلى القطيعة وإلى احتلال مجموع التراب الفرنسي وفقدان الإمبراطورية. ولم يكن ذلك باختصار «أفضل» ما بوسع فرنسا أن تنهجه من السياسة، بل إنه النهج الوحيد. وكان يوافق في إفريقيا على ما وضعه فيگان ونوگيس من خطط الدفاع ضد كل اعتداء، ولكنه يرى أن الحلفاء وليس المحور هم العدو المحتمل، مثيرا الانتباه إلى أن فرنسا إذا لم تكن على بال، فإن ألمانيا ستبعث بحراسها[68].

واعترف مورفي بأن «أبواب إفريقيا الفرنسية مفتوحة اليوم أمام الألمان». ولكنه

---

(67) من تشايلدز إلى هول، 25 نونبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 476—477.

(68) من دارلان إلى نوگيس، 23 نونبر 1941، وأيضا نوگيس، «مقتطفات من تعليمات دارلان»، د.ت، (والكل في أرشيف نوگيس).

ظل يساند برنامج المساعدة ليتأتى من خلالها تتبع أحوال غرب البحر الأبيض المتوسط. ولما اجتمع بنوكَيس، لم يشر المقيم العام بأدنى إشارة إلى ما تغيّر من الأمور، إذ ألح في متابعة برنامج التموين، لأن انصباب ولو «النزر القليل» من البضائع، فيه فائدة بالقياس مع حاجيات المغرب التي لا تحصى. كما أنه رفض الخوض في الجوانب السياسية على المعتاد. مما استخلص منه مورفي عن جدارة بأن نوكَيس «لايزال حسن الاستعداد، ولكن من الواضح أننا لا نستطيع الاعتماد عليه لينفرد [217] بمقاومة قرارات فيشي لصالح النفوذ الألماني في المغرب». وما كان على تشايلدز في هذا الصدد إلا أن يوافق. فلا نوكَيس ولا من كان دونه في الرتبة من المسؤولين الفرنسيين عن إفريقيا الشمالية، يود أو يستطيع مواجهة الألمان بأكثر من «المقاومة السلبية». ومن المفارقات أن شعور العداء للألمان كان منتشرا في صفوف باقي فرنسيي المغرب الكبير، وذلك نتيجة تفوق الألمان في إقالة فيكَان. [قال نوكَيس] : «ما أظن أن شعور العداء لألمانيا في الرباط كان ذات يوم أقوى مما هو عليه الآن مع ما يعمُّ الناس من الريبة بالمستقبل». والظاهرة الدائمة في الرأي العام الفرنسي في الحماية، المطعمة بسنوات من التفكر في نازلتي أكَادير وطنجة، هي الشعور بالعداء لألمانيا، مما أصبح يومئذ يكتسي صيغة العداء لمبدإ التعامل (على ما قال نوكَيس لدارلان بصريح العبارة في أبريل)، وهذا يناقض تماما ما كان مطلوبا من المقيم أن يشيد به[69].

ولما كانت فيشي تحث على التعامل مع ألمانيا، فإن الأوامر صدرت لإفريقيا الشمالية بأن تكف عن تشجيع الأميريكان. وقد بلغ نوكَيس الرسالة إلى تشايلدز، مبرزا ما في دخول الحرب من الأضرار على المغرب وكم كان بوده أن تبقى الحماية خارج ميادين القتال، مرددا ما كان فيكَان قد صرح به مرارا من أن المغرب سيدافع عن نفسه ضد أي هجوم مهما كان المصدر[70]. وصار مورفي يحث

---

(69) من كول (على لسان مورفي) إلى هول، 25 نونبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 479–481. ومن روسيل (Russell) (على لسان مورفي) إلى هول، 1 دجنبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 484–486. ومن تشايلدز إلى هول، 1 دجنبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 488. أيضا من نوكَيس إلى دارلان، 30 أبريل 1941 (**أرشيف نوكَيس**).

(70) من تشليلدز إلى هول، 1 دجنبر 1941، في **FRUS** (1941)، 2 : 489.

عن عناصر أخرى لمساندة السياسة الأميريكية، مقرا بأنه في حيرة من أمره بعد أن فشلت كل المساعي «للعمل يدا في يد مع الإدارة الفرنسية» وحثها على مقاومة دول المحور. وقد أذن له في نهاية المطاف بتوسيع دائرة اتصالاته، وإن لم تبتعد واشنطن عن الأوساط المسؤولة في إفريقيا الشمالية إلا على مضض. ويوم اقترح القنصل الأميريكي في تونس، بعد يأسه من التعامل مع الفرنسيين، إقامة ثورة عربية عليهم، جاءه الجواب مع التوبيخ قائلا : «إن سياستنا في إفريقيا الشمالية ترمي إلى بعث الثقة في السلطات الفرنسية وفي الساكنة الفرنسية على العموم لحثهم على مساندة قضية الديموقراطية بشكل أو بآخر. وغني عن البيان أن أشد ما نحن في حاجة إليه في هذا المضمار هو صداقة كبار المسؤولين العسكريين الفرنسيين. وكل ما من شأنه أن يفسد ما قد نكون أثرناه فيهم من شعور التعاطف، قد يعرض مقاصدنا كلها إلى التلف»[71]. وهكذا ظلت واشنطن رغم التقارير المتشائمة ملتزمة مع فيشي وظلت النظارات الأميريكية مصوبة على الدولة الفرنسية.

ولم تتغيّر سياسة فيشي حيال الولايات المتحدة بسبب تعاطف أميريكا في الحرب مع إنجلترا والاتحاد السوفياتي، المترتب على هجوم اليابان على الأسطول الأميريكي في جزر هاواي في المحيط الهادىء. ولم يسع دارلان ولا خلفه في وزارة الخارجية بيير لافال في القطيعة مع أميريكا، بل كانا على العكس مبتهجين باستمرار العلاقات الودية. أما في إفريقيا الشمالية، فإن الأميريكان ظلوا غير مرغوب فيهم. [218] وصرح بيطان بذلك علانية قائلا إن حكومته عازمة على «مقاومة كل هجوم سواء كان من الإنجليز أو من الديگوليين أو من الألمان أو من الأميريكان». وظل أمل التفاهم مع ألمانيا كالمعتاد مقدما على كل رغبة في مد اليد للحلفاء، بالرغم مما صار يتضح من تفوق جانب هؤلاء. وقال لافال للسفير ليهي بكل سذاجة بأن الاتفاق بين فرنسا وألمانيا من شأنه أن يعود على أوربا «بسلام دائم»، مبديا ما كان عليه من ضيق التصور عن الحرب، ومعلنا تفضيله «لانتصار ألمانيا (أو إذا أمكن معاهدة سلام) على فوز الإنجليز أو السوفيات»، لأن السوفيات لابد أن

(71) من مورفي إلى جيمس كليمينت دون (James Clement Dunn)، 9 يناير 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 227–228. ومن هوكر دوليطل (Hooker A. Doolittle) إلى هول، 7 يناير 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 226–227. ومن بول آلينك (Paul H. Alling) إلى دوليطل، 14 أبريل 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 281.

ينشروا البولشافية عبر القارة. ولم يكن قد سبق لأحد أن قال لليهي بنفس الصراحة بأنه يأمل أن تكون الهزيمة لجانب الحلفاء[72].

وتقلص برنامج المساعدة الأميريكية بعد إقالة فيكّان حتى صار كلا شيء. وقد توقف في نونبر 1941 احتجاجا على إبعاد الجنرال، ثم استؤنف في أبريل 1942 بعد إثارة قضية بنزرت للمرة الثالثة. وكان هذه المرة على نوكّيس أن يرحل إلى فيشي ليشتكي مما نتج عن تدفق الإمدادات الألمانية عبر تونس (لصالح الجيوش الألمانية في ليبيا) من عرقلة لاستئناف المساعدة الأميريكية، مما جعله عرضة لانتقادات الأوربيين والأهالي في المغرب على حد سواء. وقد قال ويلس عن ذلك بأنه «أخطر» أزمة مرت منها علاقات الولايات المتحدة مع فيشي إلى ذلك اليوم. واضطر دارلان تحت الضغط أن يوقف تيار الإمدادات الألمانية، مفسدا بذلك آخر ما كان قد بقي له من الحظوة لدى الألمان[73]. ولما فشل في إقامة الجسر على الراين، فإنه ألزم بالاستقالة من وزارة الخارجية..وكان فيكّان ونوكّيس قد أقاما الحواجز على طريقه نحو برلين من خلال بنزرت، مستعملين كلاهما صخورا أميريكية.

وكان في حلول لافال محل دارلان ما أذهل أميريكا، لأن شهرة لافال وما كان من تفانيه في التعامل مع ألمانيا كان أسوأ مما كان عليه دارلان. ولذلك توقف برنامج المساعدة ثمانية أيام فقط بعد استئنافه. لكن نوكّيس ظل بارد الأعصاب أمام تقلبات فيشي، سيما وأن لافال لا عناية له بإفريقيا شأنه شأن الألمان يومئذ[74]. وابتهج نوكّيس بتلك الفترة من الهدوء، وكأنه رب منزل رحل

---

(72) من ليهي إلى هول، 27 يناير و27 أبريل 1942، في FRUS (1941)، 2 : 125 و181–182. أيضا من كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر كاتب الدولة بالنيابة)، 18 أبريل 1942، في FRUS (1941)، 2 : 285.

(73) من كول (على لسان مورفي) إلى هول، 15 فبراير 1942، في FRUS (1941)، 2 : 248–249. أيضا مذكرة ويلز، 10 فبراير 1942، في FRUS (1941)، 2 : 130. ومن روسيل (على لسان مورفي) إلى هول، 5 فبراير 1942، في FRUS (1941)، 2 : 241–243. ومن ليهي إلى هول، 14 مارس 1942، في FRUS (1941)، 2 : 148–149.

(74) من كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر كاتب الدولة بالنيابة)، 18 أبريل 1942، في=

جيرانه بضجيجهم إلى العطلة. وظل مورفي وتشايلدز يلحان على ضرورة متابعة المساعدة الاقتصادية بالرغم من لافال، لأن في ذلك، بنظر مورفي، دعاية مفيدة وأداة معنوية في الحرب الاقتصادية. وقد أبرز مورفي القيمة العسكرية والاستراتيجية لضباط المراقبة [قائلا] : «لعل مزاولتهم لوظائفهم هي أهم ما تستفيده الولايات المتحدة من استئناف الشحن لصالح إفريقيا الشمالية»(75). وهكذا استؤنف برنامج المساعدة في يونيو وظل يسير متعثرا إلى أن كان الهجوم الأميريكي في نونبر حيث أقيمت المساعدة الأميريكية على أسس جديدة، وإن كانت قد صارت منذ زمان ليست هي حجر الزاوية في التعامل المضاد في إفريقيا الفرنسية، ذلك بأنها أضحت يومئذ ذريعة لما منح للأميريكان من حق اقتحام [219] مجموع إفريقيا الشمالية ومدعاة للمحافظة على حرمة الراية الأميريكية في المغرب الكبير. ولو توقف البرنامج لأضحت تلك الامتيازات كلها في خبر كان.

وقد انتهت المساعدة الاقتصادية للمغرب إلى الدرب المسدود نظرا لتردد واشنطن ولمخاوف لوندن وفتور فيشي والعداء الصريح لبرلين. ولم يتحمس للبرنامج دون أدنى تحفظ إلا الرباط والجزائر، مع ما واكب ذلك من التعثر بسبب تقلبات الأشخاص والظروف السياسية. واعترف مورفي بأن قواعد البرنامج المادية كانت «غاية في الهزال»، وأن حجم المبادلات لم يكن ذا بال في أي لحظة، وأن ذلك له ولاشك صلة بالنتائج(76). لكن أخطر ما في الأمر هو اختلاف مقاصد الشركاء، لأن أميريكا التي انتقلت من الحياد إلى الحرب مع أوربا، كانت تريد أن تسير العلاقات مع إفريقيا الشمالية على نفس المنوال فتتخذ طابع المساندة السياسية والعسكرية. مما كان نوگيس يأباه تمام الإباية نظرا لما في المحافظة على

= (1941) FRUS، 2 : 285–286. ومن كول (على لسان مورفي) إلى هول، 21 أبريل 1942، في (1941) FRUS، 289 : 2.

(75) من كول (على لسان مورفي) إلى هول (انظر ويلز)، 29 أبريل 1942، في FRUS (1941)، 2 : 293. أيضا تشايلدز إلى هول، 21 ماي 1942، في FRUS (1941)، 2 : 301. أيضا مذكرة موري إلى مساعد كاتب الدولة في الخارجية أدولف بيرل (Adolf A. Berle)، 4 ماي 1942، في FRUS (1941)، 2 : 295–297.

(76) من كول (على لسان مورفي) إلى ليهي، 1 أبريل 1942، في FRUS (1941)، 2 : 277.

توازن الأوضاع في المغرب من الصعوبة، فلا داعي إلى إثارة مخاوف فيشي وغضب ألمانيا بإمالة الكفة لصالح أميريكا.

وظل نوگيس يعترف طيلة 1942 بانتشار مشاعر التعاطف مع الأميريكان والنقمة على الألمان في المغرب. لكنه ظل يحذر من خطر كل تدخل أميريكي قائلا لتشايلدز : «إن المغرب شديد الميل للولايات المتحدة. لكننا سنقاوم كل هجوم، وأرجو أن تثيروا انتباه حكومتكم إلى ذلك». فلاشيء يمكن أن يعجل باقتحام الألمان لإفريقيا مثل «أن يتاح أدنى باب للنزول الإنجليزي الأميريكي فيها». وقال لمورفي بصريح العبارة بأن تدخل الحلفاء من شأنه أن يطيح بالأوضاع الفرنسية في المغرب لأن الساكنة الأهلية «لا سبيل إلى الثقة بها»، وأنها قد تستفيد من الظروف لتهاجم الفرنسيين وربما القوات النازلة أيضا، مما سيؤدي إلى الفوضى التي لن تكون في صالح أحد. ولذلك كان يريد أن تبقى الأمور على ما هي عليه في الحماية[77].

وكان استعلال نوگيس بعدم الثقة في الساكنة الأهلية أمرا جديدا على مورفي، وإن كان لا غرابة فيه بعد سنتين من سيل غير منقطع من الدعايات الإنجليزية والإسبانية والألمانية الرامية كلها إلى النيل من النفوذ الفرنسي، وأيضا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في المدن والبوادي التي لم يكن حجم المساعدة الأميريكية الهزيل ليخفف من وطأتها. فكأن الأمور عادت نوعا ما إلى ما كانت عليه أواسط الثلاثينات. وكان الحصاد من القمح والشعير سنة 1941 حصاد السنوات السمان، لكن لا سبيل إلى بيعه في الخارج، وحصرت الحكومة أسعار الحبوب الموسوقة إلى فرنسا في مستويات لا ربح من ورائها. ولا شيء كان يدعو المزارعين الأهالي للبيع نظرا لفراغ الأسواق من البضائع. وقد عرضت بعض الأقمشة القطنية [220] جزاء لمن يبيع غلته من الحبوب بأسعار السوق. ثم إن الطبيعة أتت على إنتاج الحبوب سنة 1942 حيث تهاطلت أمطار طوفانية على الشمال، وعم الجفاف والجراد كل البلاد جنوب أسفي. ولئن لم يتقلص الإنتاج إلى حد إثارة المجاعة،

---

(77) من تشايلدز إلى هول، 8 يونيو 1942، في FRUS (1941)، 2 : 308. ومن كول (على لسان مورفي) إلى هول، 22 يونيو 1942، في FRUS (1941)، 2 : 319.

فإن الغلة جاءت دون المتوقع، مما زاد في القلق وتسبب في ارتفاع الأسعار[78]. ونزلت حرمة فرنسا إلى الحضيض. وإنها لمعجزة أن يكون الفرنسيون قد تمكنوا مع ذلك من التحكم في الحواضر، خاصة إذا تذكرنا ما جرى سنتي 1936 و1937، ولا يمكن إلا أن يشهد لهم بفضل الصمود. ففي الدارالبيضاء التي تجاوز عدد الأهالي فيها مائتي ألف نسمة، كانت الحامية العسكرية «في غير المستوى اللازم»، وقوات الشرطة في حاجة إلى أن «تضاعف خمس مرات». وكانت الأوضاع في الحواضر «مقلقة» ومن شأنها أن تتحول «فجأة إلى مأساة». [قال نوكَيس] : «إن أوضاعنا تستوجب منا اجتناب كل ما من شأنه أن يثير الاضطرابات أو المظاهرات مهما كان شكلها»، ذلك أن الحفاظ على الأمن في الحماية أضحى أمرا «في منتهى العسر»[79].

وقد سكت نوكَيس على انزعاجه مما كان لأميريكا من الأدوار في المس بحرمة فرنسا. وكان على بينة من اتصال أصحاب مورفي المكلفين بمراقبة برنامج المساعدة بالنخبة الأهلية وقيامهم بالدعاية لصالح أميريكا. ولم تمض خمسة شهور على وصول طائفة أولى من نواب القناصل حتى جاءه الجنرال دي لوسطال، مخبره المتنقل عن الشؤون الأهلية، بدلائل عما صار يروج من الدعاية السياسية في الأسواق قائلا : «إن التعهد بإلغاء الحماية هو ما له أقوى تأثير في الأوساط الأهلية للعودة إلى نظام الكابتولاسيون[80] الذي فيه مصلحة المخزن». يضاف إلى ذلك أن الشائعات كانت تقول بأن مولاي العربي ابن عم السلطان وخليفة باشا مراكش وأحمد بناني كاتب الصدر الأعظم قد أوحيا كلاهما لنائب قنصل أميريكي بتشوف المغرب للحماية الأميريكية. ولاشيء في تلك الشائعات يحمل خاتم واشنطن، ولكن الألسن راجت بها وكان لها رواسب[81].

---

(78) بلير (Blair)، «هواة في الديبلوماسية»، ص 613. أيضا مكتب الولايات المتحدة للمصالح الاستراتيجية، **المغرب**، 5 مجلدات، (واشنطن، 1942)، 2 : 17–20.

(79) من دي لوسطال إلى نوكَيس، 17 أكتوبر 1942 (**أرشيف نوكَيس**).

(80) [الكابتولاسيون أو الامتيازات التي كانت تضمن للأوربيين مصالحهم في القضاء وفي التجارة تحت رعاية السلطان، وذلك قبل الحماية].

(81) من دي لوسطال إلى نوكَيس، الرسالة أعلاه، (**أرشيف نوكَيس**). أيضا بلير، «هواة في الديبلوماسية»، ص 614–615 و617–618.

وجاء في التقارير الأميريكية أن السلطان كان «مبتهجا» بأفاق الحماية الأميريكية وإن كان لا يستطيع ولا يود التعجيل بقيامها. ونقل عنه أنه قال: «إذا جاؤوا فسأكون أول من يرحب بهم، لكن فليجيئوا». وذلك من الكلام الذي لا معنى له إلا بالنظر إلى الأحداث، ولم يكن يختلف عما قاله فيكّان لمورفي ودارلان لليهي. ودخل عبد الرحمان بركاش باشا الرباط هو كذلك في المحيط الأميريكي. بل والحاج التهامي الكلاوي سيد الأطلس الكبير وباشا مراكش والصديق الحميم لنوگيس هو نفسه ألحق «بجملة المتعاطفين» مع الولايات المتحدة. أما من جهة القبائل، فإن بني ورياغل الذين كانوا قد قاوموا إسبانيا وفرنسا على حد سواء في حرب الريف، قيل بأنهم «مستعدون معنويا للصداقة مع الحلفاء». وشرح [221] مكتب المصالح الاستراتيجية أن أقوى سلاح لاستقطاب الأهالي هو إبداء القوة والتصرف بالسلطة واللعب بمنافسات القبائل وتوزيع «الأموال والغنائم والمؤن»[82]. وباختصار وبغض النظر عمن هو الراغب ومن المرغوب فيه، فإن أميريكا باتت موجودة في المغرب تحصي أصدقاءها وخصومها وتتأهب للقيام بأدوار ليوطي إن اقتضى الحال.

---

(82) مكتب الولايات المتحدة للمصالح الاستراتيجية، **المغرب**، 1 : 87–88 و92 و96 و98–99. وقد تبين بعد نزول الجيوش الأميريكية أن التقارير الديبلوماسية كانت على صواب. ففي لقاء سري مع هاري هوبكينس (Harry Hopkins)، كاتب سر روزفيلت، أطلعه كل من المقري والمعمري على استعداد السلطان في نهاية الحرب «للارتماء بنفسه في أحضان السيد روزفيلت شريطة أن يتقبل ذلك السيد روزفيلت هو نفسه وشعبه». انظر حوار بين هوبكينس والمقري، 23 يناير 1943، الدارالبيضاء، في **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة**، المؤتمرات في واشنطن، 1941–1942، وفي الدارالبيضاء، 1943، (واشنطن، 1968)، ص 702. (نشير إليه فيما يلي تحت **FRUS**، المؤتمرات في واشنطن والدارالبيضاء). ودار الكلام عند السلطان وعند الكلاوي ومولاي العربي [العلوي] عن جعل حد للحماية الفرنسية وإقامة حماية جماعية نوعا ما أو انتداب بين الحلفاء تقتسم فيه الولايات المتحدة وانجلترا السلطة في المغرب مع فرنسا وإسبانيا. انظر من هول إلى روسيل، 3 ماي 1943، في **FRUS** (1941)، 4 : 742–743. أيضا مذكرة المكلف بالأعمال في طنجة بيورك إيلبريك (C. Burke Elbrick) ضمن رسالة من تشايلدز إلى هول، 2 أكتوبر 1943، في **FRUS** (1941)، 4 : 744–745. وقد امتدت هذه الإشاعات المضادة لفرنسا والمناصرة للأميريكان إلى نهاية الحرب ومغادرة الجيوش الأميريكية لتراب المغرب. انظر هال (Hall)، **الولايات المتحدة والمغرب**، ص 1007–1011.

وفوجيء مورفي وتضايق أثناء رحلته في يونيو إلى الحماية بما سمع من الأقوال المعادية لفرنسا في صفوف الجنود الأهالي والرؤساء العرب في جنوب المغرب، مما يعزى من جهة لدعاية المحور ومن جهة أخرى للشائعات حول احتمال النزول الأميريكي. وإنه وقف على أمارات حماسية تلقائية من مساندة الأهالي للولايات المتحدة، وسمع الجنود المغاربة يدعون إلى عدم الامتثال لضباطهم الفرنسيين لاقتناعهم بقرب مجيء الأميريكان. مما انفجر له نوگيس غضبا لما فيه من دليل قطعي على ما قد يحدث في حالة هجوم الحلفاء[83]. وأصبح الأميريكان يومئذ وليس الألمان هم المرشحين لتجديد لعبة **السانتوريونات**[84] في الحماية.

ولما صار التعاطف مع الأميريكان يتفاقم، كان من باب التبعية أن يلتزم المسؤولون عن الحماية بمزيد من الحيطة والحذر والترقب أكثر من أي وقت مضى. وكان ذلك بعيدا عما يتطلع إليه مورفي أو تشايلدز. ووجد نوگيس نفسه في موقع غير مريح وإن كان متعودا عليه من حيث التزامه بردع الرغبة التلقائية في القتال مع ما فيها هذه المرة من روح العداء لفرنسا. والأدهى من ذلك أن تفاقم الشائعات باحتمال الهجوم الأميريكي الذي جعل بيطان يقول للألمان بأنه بات من الأمور التي لا سبيل إلى تلافيها، حمل فيشي على مطالبة سند الجيوش الألمانية للتصدي له. وكان نوگيس راغبا عن ذلك على الإطلاق[85].

ولذلك اختار خطة الصمود، إذ «عبر عن رضاه» بتعيين لافال رئيسا للحكومة قائلا بأنه «أعلى موهبة وذكاء من الأميرال دارلان»، وأنه يعتزم مده بكل وجوه «المساعدة الصادقة النشيطة»، لأن «لافال فرنسي مخلص قبل كل شيء». لكن الذي يبرر تصريحات نوگيس وتعهده بالإخلاص، هو التزام وزير الخارجية (وهذا ما همس به بعض أعضاء ديوان المقيم لمورفي) بأنه لن يقال عن منصبه في المغرب

---

(83) من كول (على لسان مورفي) إلى هول، 22 يونيو 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 320-322.

(84) [Centurio جمعها Centuriones، فرقة المائة في الجيوش الرومانية القديمة. ثم صار الاسم يطلق على الجنود المنخرطين فيها].

(85) من تشايلدز إلى هول، 9 يونيو 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 310-311. أيضا وارنير، **بيير لافال**، ص 311-312. أيضا من بينكني توك (Pinkney Tuck) إلى هول، 11 أكتوبر 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 389.

ولن يقع أي تغيير إداري كبير. ولاشك أن «التمسك العنيد» لنوگيس بمنصبه كان له مفعول. لكن لافال من جهة أخرى التزم بأن تبقى إفريقيا الشمالية في الحياد بعد أن كانت مشاريع دارلان بشأن بنزرت قد فتحت أبواب الخطر عليها(86). وكان إبقاء إفريقيا الشمالية خارج الحرب وإبعاد الجميع عنها أشد ضرورة سنة 1942 من أي وقت مضى.

بيد أن ذلك كله يسير تماما في عكس التوجهات الأميريكية. وفي نهاية المطاف أدت مواهب مورفي في القنص، بحثا عن الرجل الفذ المتطي للجواد الأغر القادر على استقطاب إفريقيا لصالح الأميريكان، إلى انتقاء الجنرال هانري جيرو (Henri Giraud)، [222] قائد الجيش التاسع المشؤوم الذي وقع في قبضة الألمان فسجنوه في قلعة كونيكشطاين–آن–دير–إلب (Königstein-An-Der-Elb). وكان قد فر في أبريل 1942 على شكل ما يفعل إيرول فلين (Errol Flynn) في أفلامه، ودخل فرنسا من خلال أقاليم ألمانيا الجنوبية فسويسرا. وما أن ظهر في فيشي وذاعت مغامراته حتى نال وسام أول بطل فرنسي منذ الهدنة. لكن تلك المغامرة كانت تضايق بيطان ولافال اللذين رغبا في أن يعود جيرو من تلقاء نفسه إلى ألمانيا. إلا أنه أبى وأصبح مؤهلا ومستعدا لكل عمل، إذ كان ممن قاتل في الريف بقيادة ليوطي وفي الأطلس برفقة نوگيس. وقد وافق على التآمر مع مورفي للعودة بإفريقيا الشمالية إلى ساحة الحرب. وكان من مقتضيات المخطط أن يجري انقلاب سياسي وعسكري ساعة نزول الجيوش الأميريكية فيمسك جيرو بزمام القيادة الفرنسية في إفريقيا الشمالية(87).

وكان جيرو ورفاقه في المؤامرة غير مقيدين ولا عالمين بالالتزامات والمخاوف التي تربط نوگيس بفيشي وترغمه على الاحتياط من الولايات المتحدة. وكل ما كانوا يرغبون فيه هو مقاتلة ألمانيا. وكان ما بين جيرو الذي ظهر أنه أضعف ضباط ذلك الجيل موهبة في السياسة وبين نوگيس ما بين الأرض والسماء. فقد

(86) من كول (على لسان مورفي) إلى هول، 22 يونيو 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 309.

(87) عن جيرو ومؤامرة الفرنسيين مع الأميريكان، انظر فونك (Funk)، **الجوانب السياسية في طورش** (بالإنجليزية)، أيضا بيطوار، **خمس سنوات من الأمل** (بالفرنسية).

اقترح تيسيرا لزحف الحلفاء نحو تونس أن يشترى الحياد الإسباني بالتنازل عن أراضي الحماية الفرنسية إلى حدود نهر ورغة، مما لم يكن نوكيس ليقبله أو يوافق عليه[88].

ولئن كانت العلاقات بين مورفي وبين جيرو تبدو علاقات متآمرين على غرار ما يشاهد من ذلك في المسرحيات، فإنها كانت تتجاوز ذلك بكثير إذ صمم الحلفاء العزم على اقتحام إفريقيا الشمالية قبل نهاية السنة. وقد اتخذ القرار في شهر يوليوز، وأطلع مورفي على التفاصيل يوم زار واشنطن في شهر غشت. وعيّن أيزنهاور قائدا لتلك الجيوش، بينما عين مورفي ممثلا للرئيس مكلفا بالجوانب المدنية والسياسية لعمليات النزول والاحتلال. والواقع أن مورفي فوجيء بسرعة القرار الذي لم يترك له متسعا من الوقت لاتخاذ التدابير النهائية. ومما زاد مهمته عسرا كونه حرّم عليه إخبار أصدقائه الفرنسيين بتاريخ النزول[89]. وكان من شأنه أن يجد نفسه غداة العملية في شبكة من الالتزامات المتناقضة. لكنه ظل يرجو أن يقتنع فريق فيشي في إفريقيا الشمالية بالانضمام إلى الجانب الأميريكي حتى تتحول تلك العملية الصعبة المختلطة السلاح من هجوم عسكري من البحر إلى مجرد شكل من الاستعراض الرياضي.

وقد تشجع بما جاءه في الخفاء من الرسل من قبل دارلان وجوان بعد أن تعززت الشائعات بقرب الهجوم الأميريكي وباتخاذ الألمان بعض التدابير المضادة. وصار الأميرال يومئذ مستعدا للقفز إلى جانب الحلفاء وجر الأسطول وراءه، كما فعل كَليفر (Gulliver)[90]، في حالة ما إذا كانت المساعدة الأميريكية «ذات بال»، [223] محفوزا في ذلك بالانتهازية والطموح والضغينة. ذلك بأنه أقصي لصالح لافال وصار يود الآن استغلال رتبته وقيادته ليحصل لنفسه على مكان في مركبة المعارضة. واستفسر جوان هو كذلك عن احتمال مساعدة الأميريكان إياه إذا ما رام مقاومة الزحف الألماني على طول الحدود الليبية التونسية التي كانت جيوش

---

(88) من كول (على لسان مورفي) إلى كتابة الدولة في الحرب، 3 نونبر 1942 (تاريخ الوصول)، في FRUS (1941)، 2 : 423.

(89) مورفي، **ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 104-105.

(90) [كوليفر بطل قصة جونطان سويفت J. Swift الذائعة الصيت].

المحور وطائراته محتشدة عليها. وراج الكلام حتى باحتمال الاعتماد على نوكيس. ولكن كل شيء تعذر، إذ انقطعت الصلة بدارلان وانخرس لسان جوان الذي أبدا شيئا من التراجع بعد أن فات الأوان. أما نوكيس، فما أن سئل على غرة عما قد يفعل في حالة حملة عسكرية أميريكية كبرى، حتى انفجر قائلا : «إياكم وذلك. وإذا قمتم بشيء منه فسأتصدى لكم بكل ما لدي من قوة النار. وقد فات الأوان على فرنسا اليوم لكي تشارك في هذه الحرب ومن الأحسن أن نبقى في الحياد. وإذا أصبح المغرب ميدانا للحرب، فإنه سيضيع من فرنسا»[91].

لكن أميريكا كانت يومئذ بالضبط في حاجة إلى شيء من ذلك وإلى قاعدة يتأتى منها إلحاق الهزيمة بالمحور. وهكذا ذهب أدراج الرياح كل الأقوال المعسولة عن المساعدة الاقتصادية وعن البرج السلمي للمراقبة التي كانت تشجع فيكان ونوكيس ذات يوم. وأضحت أميريكا «إنجلترا أخرى»، فهي عازمة على التدخل العسكري وتخطط لإلغاء حياد الحماية المهزوز. وكانت العودة بالمغرب إلى الحرب في نظر نوكيس بمثابة عودة للأيام القاسية لصيف **1940** وربيع **1941** مع احتمال مواجهة فظائع تمرد الأهالي ضدا على فرنسا. ولما كان قد احتفظ بالنفوذ الفرنسي في المغرب بالرغم من الهزيمة ومن التمرد ومن تصرفات دارلان، فأي غرابة في أن يجد الأميريكان عند وصولهم إلى نهاية الدرب نوكيس وهو يحاول قطع الطريق عليهم ؟

---

(91) من كول (على لسان مورفي) إلى كتابة الدولة في الحرب، د.ت، في **FRUS** (1941)، 2 : 392–394. أيضا مذكرة فيلارد، 26 أكتوبر 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 404. أيضا من كول (على لسان مورفي) إلى كتابة الدولة في الحرب، 20 أكتوبر 1942، في **FRUS** (1941)، 2 : 398–400. أيضا فونك، **الجوانب السياسية في طورش**، ص 178–179. أيضا من كول (على لسان مورفي) إلى كتابة الدولة في الحرب، 5 نونبر 1942 (تاريخ الوصول)، في **FRUS** (1941)، 2 : 425. أيضا مورفي، **ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 112.

الفصل الثامن

الدارالبيضاء وما بعدها

[224] إن أصعب لحظات نوگيس في الإقامة هي التي مر منها في شهر نونبر 1942، يوم تدفقت حملة عسكرية أميركية غير متوقعة ولا مدعوة بجنودها على شواطىء المغرب، فوقع ما كان الجنرال يود أن لا يقع. وبناء على مخططات الدفاع عن الشواطىء، فإن الأميرال فرانسوا ميشليي (François Michelier) المكلف بأمن الشاطىء الأطلسي تصدى للغزو. لكن ما أن تجاوزت الحملة رمال الشاطىء حتى انتقلت القيادة العليا إلى يد نوگيس الذي كان قد استرجع سلطته العسكرية المنتزعة من قبضته منذ الهدنة. وقد استطاع الصمود ثلاثة أيام مكبدا الأميريكان خسائر ملموسة ومبديا وفاءه بما أوعد به وإخلاصه لفيشي. وبرر ذلك فيما بعد، قائلا بأن «الالتزام على رؤوس الأشهاد» بالدفاع عن الإمبراطورية ضد كل اعتداء كان هو «الحل الوحيد» للحيلولة دون أن يتكفل الألمان بذلك وللحفاظ على تماسك الجيش، وأن ذلك هو الذي حفظ فرنسا في إمبراطوريتها، بل وكان أكثر من ذلك بمثابة «حجر الزاوية في مقاومة إفريقيا الشمالية» للرايخ[1]. ومهما كان من صحة ذلك أو عدم صحته، فإن نوگيس كان مقتنعا من أن لا خيار له سوى مقاومة أميريكا، لأن اقتحام الحلفاء للمغرب لابد أن يترتب عليه اقتحام قوات المحور لتونس. وأول دليل على تواطؤ الفرنسيين مع النزول الأميريكي لابد أن تنتقم منه ألمانيا على حساب فرنسا فتعمل بمخطط أنطون (Anton) (وهو مخطط الاحتلال الشامل) لاكتساح ما لم يكن تم اكتساحه من تراب الميتروبول. ومما زاد نوگيس حرجا أنه وجد نفسه يخشى من الأميريكان مثل ما كان يخشى من الألمان، فتتساقط إفريقيا الشمالية مثلما تتساقط قطع الدومينو أمام كل مقتحم قوي فينهار النفوذ الفرنسي في المغرب الكبير إلى الأبد.

---

(1) نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 2 (أرشيف نوگيس).

وفي وهران والجزائر العاصمة حيث كان على الحلفاء أن يقاتلوا برا أيضا، تبيَّن في النهاية ضعف القوات الفرنسية بالقياس مع خصومها. وجاءت الإشارة من الجزائر لنوگيس بإمضاء هدنة ثانية. ثم إنه اقترح على العدوّ، على غرار ما فعل القادة الفرنسيون في الميتروبول في يونيو 1940، أن يتعامل معه للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من حرمة فرنسا ونفوذها، بشرط أن لا يكون ذلك شركة عسكرية وإنما «حيادا وديا» يشبه شكل ما كان هو وفيگان يودان أن تكون عليه علاقات فيشي مع ألمانيا في حرب هيتلر مع إنجلترا. وقد حثّ الأميريكيون، مثلما [225] فعل الألمان، على التعامل في إفريقيا لما في ذلك من مسايرة مخططاتهم العسكرية في المدى القريب ومرامهم السياسية في المدى البعيد. أما نوگيس فلم يتعامل مع أميريكا على أنها هي المحرر، ولكن على أنها ضرب من جالوت ينبغي التعامل معه بالتي هي أحسن في انتظار داود فرنسي يكون له بالمرصاد.

وكان هجوم نونبر مباغتا مهولا. فبعد منتصف ليلة الثامن منه بساعتين، نبّه نوگيس من نومه ليخبر بنزول الأميريكان على شواطىء المغرب قبل طلوع الفجر. وتوصل برسالة من الجنرال أنطوان بيطوار (Antoine Béthouart) قائد حامية الدارالبيضاء والعضو في مؤامرة جيرو يشعره فيها بأنه قد تحمل القيادة العسكرية العليا في المغرب لتمهيد السبيل أمام القوات الغازية، قائلا : «وقد أكون لكم جد ممنون إن تفضلتم فمددتموني بيد المساندة». ودعما لما صار يجري، بعث بيطوار بنسخ الرسائل المتبادلة بين مورفي وجيرو، المتضمنة لإلتزامات أميريكا للجنرال ولأوامر جيرو بمساعدة الأميريكان مع ملخّص لمخطط التدخل العسكري في إفريقيا الشمالية. مما ذهل منه نوگيس كل الذهول، إذ اعتبر كل تلك الأخبار منزوعة من الأصل والأساس بالنظر إلى ما كان في علمه عن المجهود الحربي الأميريكي وعن ظروف النقل البحري وعما تتعرض له كل عمليات النزول المختلطة السلاح من الأخطار، فإنها تعتبر مستحيلة في فصل الشتاء على الشواطىء الأطلسية، لدرجة أن نوگيس أيقن بأن بيطوار وقع ضحية بعض الأوهام. لكنه اغتاظ من أن يمسّ بسلطته دون سابق إنذار، وبادر يحاول استرجاع ما جرد منه من النفوذ. ولما كان بيطوار قد استخف بأوامر مقاومة كل هجوم مهما كان من مقترفيه، فإن عمله لم يهدد ميزان العلاقات الفرنسية الألمانية فحسب وإنما أصبح يهدد الأمن الداخلي للحماية كذلك. وأول ما شغل بال نوگيس هو رد فعل الأهالي. لكن

الذي اهتم به أكثر هو رد فعل ألمانيا، ولو نزل الحلفاء في نظره دون أن يقاومهم أحد «لجاء الألمان في اللحظة التالية»[2].

وطوق جنود بيطوار مقر الإقامة وقطعوا عليها خطوط التيلفون دون أن يلقى القبض على نوكيس. مما مكنه من استعمال خط سري مع أركان القيادة البحرية ليخبر الأميرال ميشليي عن الوضعية وليكتشف أن تلك القيادة كانت على علم بما يجري، وأنه هو أيضا كان يرى أن ما أدلى به بيطوار من الوثائق «لا يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار»، وأن القضية كلها مجرد مهزلة مشوبة. واعتمادا على ما كان للقيادة البحرية من المعلومات المبنية على حراسة المحطات الشاطئية كلها، فإن الأميرال أكد لنوكيس أن لا «أثر لأدنى وجود أجنبي أو لمراكب أجنبية في عرض مياه شواطىء المغرب»[3].

ومع ذلك فإن نوكيس أمر بإعلان حالة الطوارىء في كل مجالات الدفاع، مستفسرا القيادة البحرية عما كان من رد فعل الجنرال جوان في الجزائر وهل أعلن الطوارىء، ومتصلا بالقادة العسكريين في مكناس ومراكش لإلغاء أوامر بيطوار والشروع في قمع «التمرد العسكري». وكان ميشليي في تلك الأثناء بعد [226] استطلاع جديد قد أخبر بأنه «لا وجود للأميركان في المحيط»، مضيفا «بأنه إن كان منهم شيء فلاشك أنه لا يتجاوز حدود الكومندو». لكن لم تمض نصف ساعة حتى جرت مكالمة هاتفية جديدة أخبرت نوكيس بأن الأميريكان كانوا قد هاجموا الجزائر العاصمة، كما أخبر بعد حين بأن وهران محاصرة هي كذلك. ووجد دارلان نفسه حبيسا في الجزائر (حيث جاء لعيادة ابنه المزيض فيها)، فقام

---

(2) من بيطوار إلى نوكيس، 7 نونبر 1942. أيضا من الجنرال جان بيرجري (Jean Bergeret) وزير الطيران في فيشي إلى المحامي بير كورطو، 8 أكتوبر 1948. أيضا نوكيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 4، أيضا نوكيس، «مذكرة جامعة عن يوم 8 نونبر 1942»، د.ت، أيضا ملف عن بيطوار، (الكل في **أرشيف نوكيس**)، أيضا المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة نوكيس، 1 : 82–86، أيضا المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة الكولونيل كي دي فيرطامون (Guy de Verthamon)، 3 : 84–98.

(3) المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة ميشليي، 3 : 122–125. أيضا المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة بيطوار، 2 : 28.

هو وجوان كلاهما بعمليات التصدي للحلفاء دفاعا عن إفريقيا الشمالية عوضا من أن يفتحا لهم ذراعيهما. وسئل الأميرال ميشليي مرة ثالثة عن احتمال وجود الأسطول الأميريكي في عرض مياه المغرب فأجاب بأنه «لا وجود ولو لمركب أميريكي واحد في عرض الشواطىء المغربية على مدى مائة كيلومتر»[4].

واتصل نوكَيس في نهاية المطاف ببيطوار بالهاتف متهما إياه بالتمرد ومثيرا انتباهه إلى ما قد يتحمل من المسؤولية في الحرب الأهلية إن هو تمادى في التمرد. وكان بيطوار ينتظر الحلفاء في الساعة الثانية بعد منتصف الليل. ولما لم يظهر لهم أثر، فإنه كفّ عن المزيد من الصمود خوفا من تحمل مغبة الاقتتال بين الإخوان فاستسلم مضطربا متأسفا. ونظرا لما كان في خروجه عن الطاعة من الصدمة ولما كان من امتداد خيوط التمرد العسكري، فإن نوكَيس أمر بالزجّ به في سجن مكناس العسكري[5].

وفي خضم البلبلة التي أحدثتها محاولة الانقلاب وما كان من قمعه، جاء نائب قنصل أميريكا في الرباط إلى الإقامة العامة محملا برسالة من الرئيس روزفيلت يعلن فيها رسميا عن النزول بالمغرب. فأمر نوكَيس بصرفه واتصل بميشليي ليطلعه على الإشعار الرسمي وبأنه رفض «الإنذار» في الوقت الذي جاء النبأ بالهجوم على أسفي جنوب الدارالبيضاء. قال نوكَيس للأميرال : «سنقاوم بكل قوانا وبكل ما بيدنا من الوسائل». وفي اللحظات التي كان يتكلم فيها سقطت القنابل الأميريكية الأولى على مطار الرباط على بعد ثلاثمائة متر من قصر السلطان. ثم امتد الهجوم الأميريكي على طول الشاطىء «في منتهى المباغتة والعنف»[6].

---

(4) المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة دي فيرطامون، 3 : 88. أيضا نوكَيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 5 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا «مرافعة الأستاذ فيينو»، ص 37–38 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا من ميشليي إلى القيادة العليا للبحرية ومن هذه القيادة إلى ميشليي، 8 نونبر 1942، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 516–517.

(5) وكتب نوكَيس بأن التمرد كان قد تمكن منه في برقية إلى لافال وفي تصريح علني، وذلك يوم 8 نونبر 1942، المحكمة العليا للعدل (1956) الوثائق الوطنية الفرنسية، تصريح المدعي العام بيير بيسون (Pierre Besson)، 6 : 34–35.

(6) نوكَيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 7 (**أرشيف نوكَيس**). ومن نوكَيس إلى ميشليي، =

وبالرغم من كل ما كان يوحي باحتمال الغزو، فإن نوگيس أخذ على غرّة. وكانت الشائعات تروج بأن الأميريكان قد يتذرعون في نزولهم بالاستجابة لطلب السلطان، مما بدا لنوگيس من الممكنات. وعند وجود دارلان في الرباط في أواخر شهر أكتوبر، التمس من السلطان أن يجدد علانية وفاءه لبيطان وللدولة الفرنسية. وأثناء الحفل المقام في فاس على شرف الأميرال، أوضح نوگيس بصريح العبارة أنه سيتصدى لكل هجوم قائلا : «وكل من يتوقع منا أن نستقبله هنا على الرأس والعين، فإنه يعرض نفسه لأقسى ما يكون من خيبة الأمل»[7]. ومع ذلك، ظل يرى أنه من المستحيل أن تجري أي عملية أميريكية قبل ربيع 1943، وأن أكثر ما يمكن أن يقع قبل ذلك الموعد هو حملة جديدة على داكار. وكان قد بادر إلى بعث المدد من المغرب إلى إفريقيا الغربية لمواجهة الخطر، كما أن الحاميات التي [227] كانت قد جاءت لدعم خطوط الدفاع على الشاطىء المغربي في الصيف، كانت قد عادت إلى ثكناتها الشتوية في مكناس وفاس وتازة[8].

ولاشك أن هذا هو سبب البرقية التي بعث بها دارلان للقيادة البحرية قائلا بأنه لا يظن «أن هجوما مدبرا على الأراضي الفرنسية من مخططات الأنجلوساكسونيين حالا»، ساعة أخبر بمرور الأساطيل عبر جبل طارق. فإنه تصور أن تلك المراكب في طريقها إلى ليبيا للتصدي للألمان. لكن القيادة البحرية العليا نصحت لميشليي من باب الحذر أن «يزيد من الانتباه واليقظة» خوفا من أي خطر من جهة الحلفاء. إلا أن الأميرال ظل إلى آخر لحظة مقتنعا بأنه غير معرض لهجوم وشيك[9].

= 8 نونبر 1942، في المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، تصريح بيسون، 6 : 33. أيضا نوگيس، ملاحظات على رسالة الأميرال ميشليي ليوم 15 يوليوز 1942 **(أرشيف نوگيس)**.

(7) من نوگيس إلى دارلان، 27 أكتوبر 1942. أيضا تصريح لنوگيس يوم 28 أكتوبر 1942. أيضا **لي بيتي مارسيي**، 29 أكتوبر 1942، الكل في إدارة التوثيق، ملف عن ترجمة «نوگيس»، الكتابة العامة للحكومة. أيضا نيكول (Nicolle)، **خمسون شهرا من الهدنة**، هوامش يوميات 26 و27 أكتوبر 1942، 2 : 46–47.

(8) نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 2–4 **(أرشيف نوگيس)**.

(9) من دارلان إلى قيادة البحرية، 7 نونبر 1942، ومن قيادة البحرية إلى ميشليي، 7 نونبر 1942 في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 514–515. المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة ميشليي، 3 : 130–131.

والحالة هذه، فإن الأساطيل المذكورة كانت في طريقها إلى الجزائر العاصمة وإلى وهران. وكان من المقرر أن يترتب على النزول هنالك زحف فوري برا نحو تونس على أمل ربط الاتصال بالإنجليز في ليبيا، ليتأتى بعد ذلك ضرب البوابات الجنوبية لأوربا المحورية من خلال البحر الأبيض المتوسط، وهو ما وصف بأنه إسراتيجية التطويق لتحرير القارة. أما ضد المغرب، فقد كانت مراكب جيوش الحملة التي ظلت خفية عن العيان، وعددها أزيد من مائة مركب محملة بما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين ألف مقاتل، تحت قيادة الجنرال جورج باطن الإبن (George S. Patton, Jr) الذي وكّل به أمر التمكن من الدارالبيضاء لضمان سلامة المواصلات بين تلك المدينة ووهران. وسعيا في اجتناب الهجوم كفاحاً وفي صيانة أدوات الميناء من التحطيم، كان المخطط يقتضي النزول شمال الدارالبيضاء وجنوبها في بقع تمكّن القوات الأميريكية من الزحف برا نحو الهدف. وكان من المفروض أن يتم أقوى هجوم من جهة فضالة (المحمدية) شمال شرق الدار البيضاء مع نزول آخر في المهدية ميناء بورليوطي (القنيطرة) 60 ميلا إلى الشمال، على أن يجري نزول ثالث في أسفي على بعد 140 ميلا جنوب الدارالبيضاء[10].

وكان الغزاة يتوقعون استقبالا معاديا، وإن كان يرجى أن يرغب الفرنسيون عن المواجهة وأن يكفوا عن القتال ساعة يدركون أن لا وزن لهم في الميدان. وكان يعوّل أيضا على مفعول المفاوضات مع جيرو ولو من جهة ما قد تحدثه من البلبلة في صفوف القوات الفرنسية، وذلك فعلا ما ترتب على «تمرد» بيطوار في المغرب. ثم إن باطن كان يود طبعا أن يصطدم بالفرنسيين لحاجة جنوده إلى «شيء من إراقة الدماء»، ولما في ذلك من الفائدة «لمشاريعه في المستقبل»[11]، على ما اعترف به في مذكراته.

ولم يخيّب نوگيس ولا ميشليي أماله في ذلك. ففي كل مكان أجبر الفرنسيون الأميريكان على القتال بالمبادرة إلى رميهم بالنار، فتصدوا لهم بعد نزولهم على شاطىء أسفي قبل الصبح بحاجز من المدافع والرشاش. وكان الاستقبال في فضالة

---

(10) هوو (Howe)، **شمال غرب إفريقيا** (بالإنجليزية)، ومورسون (Morison)، **العمليات في مياه إفريقيا الشمالية** (بالإنجليزية).

(11) يوميات باطن (Patton)، 30 أكتوبر 1942 لدى باطن، **وثائق باطن**، 2 : 97.

من نفس المستوى من العداء، حيث انضمت قوات الدفاع عن الدارالبيضاء إلى المعركة بعد طلوع الفجر. إلا أن التفوق الأميريكي في الجوّ وفي البحر كان حاسما. [228] وبعد الزوال كانت أسفي وفضالة في قبضة العدوّ، ولم يبق في المواجهة إلا بطارية واحدة على شاطىء الدارالبيضاء. لكن النزول بالمهدية ــ بورليوطي (القنيطرة) كان أشد عسرا، نظرا لما واكبه من الفوضى وسوء المواصلات فضلا عن عناد المقاومة الفرنسية، فتعثرت هنالك العمليات، وظلت فرق بورليوطي، ساعات بعد نجاح النزول بأسفي وفضالة، تقاتل لانتزاع مواطىء لأقدامها على شواطىء لا تعرف عنها شيئا، بحيث استغل الفرنسيون متاعب خصومهم ليقوموا بهجوم مضاد زوال يوم 8 نونبر وليدفعوا في المعركة بما هرع من الإمدادات من الرباط وفاس ومكناس. واستمر القتال للسيطرة على مطار بورليوطي طيلة يوم 9 منه مع التأرجح بين الهجوم والهجوم المضاد، إلى أن انتهى الأمر لصالح الأميريكان يوم 10 نونبر، علما بأن المقاومة استرسلت إلى آخر لحظات الزوال[12].

ولما أصبحت كل وسائل الدفاع في قبضة نوكَيس، فإنه بعث ببرقية إلى فيشي يقول فيها إن المعركة المرتقبة تبدو غير يسيرة. لكن الفرنسيين والمغاربة جميعا على أتم استعداد للقيام «بالتضحيات اللازمة» حفاظا على وحدة تراب المغرب، مخبرا بأنه فقد كل طياراته نتيجة قصف الحلفاء للمطارات ومطالبا بالإمداد من إفريقيا الغربية أو من فرنسا. ثم إنه نقل مقر قيادته من الرباط إلى فاس يوم 9 نونبر وجعل من إستراتيجيته، محاصرة زحف العدوّ في الشواطىء بقطع الطريق عليه نحو داخل البلاد، حيث أمر قوات الاحتياط بالتجمع في بيتيجان (سيدي قاسم) والخميسات (زحفا من فاس وتازة) لسد الطريق الرئيسية من فاس إلى وهران، وفي مراكش أيضا لسد الطريق نحو الجنوب. ورام الفرنسيون الهجوم حيثما أمكنهم ذلك لإيقاف تقدم الأميريكان أو لإبعادهم عن الدارالبيضاء. لكن كل الهجومات الفرنسية المضادة أحبطت على يد الأميريكان ولم تجد الإمدادات الفرنسية فتيلا. بيد أن الفرنسيين في بورليوطي (القنيطرة) كادوا أن يرموا بالأميريكان إلى البحر، إذ جاء في تقرير يحابي الأميريكان أن وضعيتهم بعد اليوم الأول من العمليات كانت

(12) هوو، المرجع المذكور، ص 104–105 و109 و127 و133–134 و155–157 و159–161 و165–168.

«غير سليمة بل مهزوزة»[13].

أما النزول بالجزائر، فقد جرى دون عناء خلافا لما جرى في المغرب، حيث وقع انقلاب عسكري ومدني لفائدة الحلفاء سيطر على المدينة وحال دون أي مقاومة[14]. وأحسن ما كان على دارلان أن يسعى فيه هو إبرام وفق مناسب مع الأميريكان الذين كانوا راغبين في التفاوض لإيقاف القتال في مجموع إفريقيا الشمالية، سيما وأنه لم يكن لاسم جيرو ولا لشخصه أدنى مفعول سحري. ولذلك وجد دارلان نفسه في وضعية مرموقة، إذ كان منهزما، لكن العدو يود أن يحتفظ له بسلطته السابقة شريطة التعاون معه. ولما كان مجبولا على التردد فإنه [229] لم يدر أي نهج ينهج، مدعيا أن أدنى تحركاته لابد لها من موافقة بيطان. على أنه أذن بإيقاف القتال في الجزائر العاصمة، وقال لبيطان بأن مخططه لا يهدف إلى التفاوض مع الأميريكان وإنما إلى «الاستماع منهم ونقل الأقوال». وكان قد قسم القيادة في إفريقيا الشمالية، مخوّلا لنوكَيس السلطة على منطقة وهران في الجزائر ليتأتى متابعة المقاومة، (بل في صبيحة يوم 9 نونبر خوّل نوكَيس أيضا قيادة فيلق الجزائر العاصمة الذي لم يكن داخلا في مقتضيات وقف القتال الخاصة بالمدينة وإن كان نفوذه يمتد إلى قسنطينة وإلى أقاليم الجنوب). كما بعث ببرقية إلى الأميرال بيير إسطيفا (Pierre Estéva) في تونس وإلى القادة العسكريين في بنزرت قائلا بأن مبادرة الأميريكان إلى اقتحام إفريقيا الشمالية جعلتهم «خصوما»، وأنه «علينا أن نحاربهم بمفردنا أو بمساعدة الغير»، تاركا بذلك الباب مفتوحا أمام مشاركة الألمان في نفس المكان الذي كان دارلان قد انتهى فيه إلى الدرب المسدود سابقا[15].

---

(13) من نوكَيس إلى لافال، في المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، تصريح بيسون، 6 : 34. أيضا نوكَيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 10 (**أرشيف نوكَيس**). أيضا هور، **المرجع المذكور**، ص 111–114 و141–142 و160.

(14) فونك، **الجوانب السياسية في طورش** (بالإنجليزية). أيضا ماسط (Mast)، **تاريخ تمرد** (بالفرنسية).

(15) من دارلان إلى قيادة البحرية، 8 نونبر 1942. ومن دارلان إلى بيطان، 9 نونبر 1942. ومن دارلان إلى إسطيفا Estéva والقادة العسكريين، 9 نونبر 1942، والكل في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 517–518 و520. أيضا نوكَيس «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 12 (**أرشيف نوكَيس**).

وفيما يعود لنوگيس، فإن الأميريكان وأيضا بعض أفراد حاشيته ألحوا عليه في وقف القتال. لكنه امتنع قائلا : «لاحق لي في الإذن بوقف القتال ما لم أتوصل بأمر من رؤسائي في الجزائر أو ممن فوقهم من قادة فيشي». وإنه باختصار لن يخلّ بما يقتضيه سلّم الأوامر من تراتب القيادة. وهذا أمر معقول إذا تذكرنا أن المحاولة الوحيدة التي قام بها للخروج عن الطاعة سنة 1940 كانت قد تسببت له في قلق شخصي كبير وفي متاعب سياسية لا حصر لها وكادت أن تنتزع منه منصبه. وكان يتوقع أوخم العواقب العسكرية والسياسية إذا ما هو تصرف من تلقاء نفسه. فماذا سيكون من مصير فرنسا والجيش إن هو تفاوض دون سابق إذن ؟ [قال]: «عليّ فوق كل شيء أن أسهر على وحدة صفوف الجيش وعلى ارتباطه بفرنسا ليس فقط في ظل الوجود الألماني ولكن أيضا في ظل الوجود الأميريكي لصيانة حرمة فرنسا في أعين المغاربة في هذه اللحظات الحالكات». وكان مصير المغرب دائما هو ما يشغل باله قبل كل شيء. ولا فائدة بتاتا من هدنة غير مأذون بها بل العكس. أما في أوضاع عسكرية ولو متدهورة، فإنه يستطيع أن يعزز قدرة التفاوض لدى دارلان وجوان في الجزائر[16].

وظلت استراتيجية نوگيس على ما كانت عليه طيلة يوم 10 نونبر تسعى في عرقلة الزحف الأميريكي وفي استصدار الأوامر من الجزائر أو من فيشي، وإن كان لا يشك فيما ستؤول إليه الأمور [إذ قال]: «نظرا لما في المعدات من سوء التوازن الفظيع فمن المستحيل أن نعترض على احتلال البلاد، هذا فضلا عن توفر الحلفاء على ما يكفي من القوى للتمكن من إفريقيا». وما جاء الأميريكان إلى إفريقيا الشمالية إلا ليستقروا بها. وخلاصة المعركة كما قال : «أننا التزمنا بما قلنا». أما بعد ذلك، فإنه مستعد لوقف إطلاق النار بأسرع ما يمكن. وقد أوفد رسولا إلى بيطان ليطلعه على خطورة الأوضاع السياسية والعسكرية، بعد أن أضحت المقاومة الفرنسية منحصرة عند بعض «العمليات الانتحارية» وصار الجنود يبدون [230] الرغبة عن القتال، لدرجة أن بعض صغار الضباط تطوّعوا لدلّ الأميريكان على الطريق إلى الدارالبيضاء كي يتوقف القتال. وقد تلطف نوگيس في إبلاغ كل

---

(16) المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية، شهادة نوگيس، 1 : 101–102. أيضا نوگيس، «مذكرة جامعة عن 8 نونبر 1942»، د.ت (**أرشيف نوگيس**).

ذلك لبيطان معلنا أن الجيوش تقاتل «ببسالة» ولكن «بدون حماس»، وأن «معنوياتهم قد تختلف لو كان المهاجمون إنجليز». يضاف إلى ذلك أن الساكنة المدنية كانت ترغب في جعل حد للمعركة خوفا من أن يكون في امتدادها ما من شأنه «أن يمس بمستقبل البلاد». ورغم هذه الصورة السوداء، فإن نوگيس ترك الوقائع تشهد على نفسها و لم يدل بأي اقتراح كتابة، ليبقى بيد بيطان وحده أمر الفصل فيما يصلح بفرنسا وفيما هو قمين بالاحتفاظ بالمغرب، قائلا : «ومادامت مقالد القيادة بيدي فإن أوامركم التي هي أوامر فرنسا ستمتثل». وكان نوگيس قد أوصى مبعوثه ليلح على بيطان في الحديث الخاص في الإذن بوقف إطلاق النار «حفاظا على إفريقيا»[17].

وقد أذن به دارلان في نهاية المطاف باسم المارشال. ولكن الخبر لم يسر إلا ببطء إذ سمع به نوگيس من الغير. وبالرغم من إصداره الأوامر لضباطه باجتناب كل مناوشة مع العدو، نظرا «لخطورة شأن» الخبر، فإنه انتظر حتى توصل بالبلاغ الرسمي من جوان قبل أن يوقف القتال. وعندئذ التمس مقابلة باطن للتباحث في الشروط. أما ميشليي فقد تلكأ في الامتثال للأمر بأي وجه من الوجوه، ظنا منه أن دارلان وقع سجينا عند الأميريكان بمسدس مصوب باستمرار على قفاه، فبعث ببرقية لفيشي استصدارا لأوامرها وجاءه الجواب بالصمود في القتال «أكثر ما يمكن». لكن متابعة المقاومة كانت لا جدوى فيها، وما كان على الأميرال إلا أن يكف عنها مخبرا فيشي بأنه صمد بكل ما استطاع وأنه قرر السير في خطى نوگيس مُخفيًا خطاه الشخصية من تحتها[18].

---

(17) نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 14–15. أيضا من نوگيس إلى بيطان، 10 نونبر 1942. أيضا من القبطان كاسطون باطاي (Gaston Bataille) (مبعوث نوگيس إلى بيطان) إلى رئيس الجمهورية، 15 أكتوبر 1948، (والكل في **أرشيف نوگيس**). أيضا يوميات باطن، 8 نونبر 1942 لدى باطن، **وثائق باطن**، 2 : 106. أيضا هوو، **شمال غرب إفريقيا**، ص 132–133.

(18) نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 16–17 (**أرشيف نوگيس**). أيضا المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة الجنرال أندري دورانج، 4 : 12–13 وشهادة ميشليي، 3 : 148–155. انظر البرقيات من ميشليي إلى قيادة البحرية ومن هذه القيادة إلى ميشليي يومي 10 و11 نونبر وأمر دارلان بوقف النار في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 522–524، 538–539.

وكفَّ السلاح عن الدوي. لكن الأحاديث السياسية استمرت حول وقف إطلاق النار. وكان ميشليي على صواب عندما تصور أن الأوامر التي أصدرها دارلان انتزعت منه انتزاعا، ذلك بأن نائب أيزنهاور الجنرال مارك و. كلارك (Mark W. Clark) كان قد قال لدارلان أنه إذا ما امتنع عن إصدار الأمر فإنه سيستصدره من جيرو. وكان كلارك قد سئم التذرع بفيشي والعودة إليها في الشاذة والفاذة وبات مستعدا لتجاوز السلطات الشرعية في إفريقيا الشمالية لتجريب الحظ مع المتمردين عليها. وهذا التهديد هو الذي حمل الأميرال على الإذعان فحرر الأمر بإيقاف النار ثم بعث به إلى فيشي. وقد أجاب بيطان مستنكرا للأمر وللآمر به، قائلا : «لقد أمرت بمقاومة الغزاة وهذا الأمر لم يزل ساري المفعول». ثم إنه عيّن نوكَيس «ممثله الوحيد» في إفريقيا الشمالية. وهكذا خول نوكَيس رتبة فيگان وسلطاته في أسوأ ما يمكن من الظروف. وأحسّ دارلان بالإهانة فرام التراجع عن أمره. لكن كلارك ما كان ليبالي بذلك إذ نفذت الأوامر بإيقاف النار بغض النظر عن كل أخذ ورد[19].

[231] وساعة علم نوكَيس بتعيينه وبالأوضاع في الجزائر، كان قد سبق إلى الموافقة على إيقاف النار، فاعتذر لدى فيشي قائلا بأنه ظن أن دارلان ينطق باسم بيطان، موحيا بأنه لو كان على بينة من رغبة بيطان الحقيقية لكان قد تابع القتال، وإن كان من غير الممكن أن يرغب في ذلك. ومن حسن حظه أن ما وقع كان قد وقع. وأخبر بأنه على موعد مع الأميريكان في فضالة زوال يوم 11 نونبر، يوم ذكرى هدنة أخرى كانت أسعد بكثير، حيث كان الفرنسيون والأميريكان جالسين في نفس الجهة من الطاولة[20].

---

(19) «سجل الوقائع والوثائق من يوم صار الجنرال مارك كلارك (Mark W. Clark) يتفاوض مع الأميرال جان ــ فرنسوا دارلان إلى يوم اغتيال دارلان ليلة مولد المسيح، 1942» (بالإنجليزية)، 22 فبراير 1943، ص 4–11 و14، (**أرشيف كلارك**، نشير إليها فيما بعد تحت «سجل الوقائع»). أيضا من ميشليي إلى قيادة البحرية، 11 نونبر 1942، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 539. أيضا كامرير (Kammerer)، **عملية النزول الإفريقي** (بالفرنسية)، ص 398 و408.

(20) من نوكَيس إلى بيطان، 11 نونبر 1942 (**أرشيف نوكَيس**).

وقد حكم فيما بعد على نوگيس من قبل المحكمة العليا للعدل، نظرا لمقاومته للأميريكان ولما ترتب على ذلك من تمكين الألمان من اقتحام تونس، بعشرين عاما من الأشغال الشاقة وبأن «يجرد من حقوق المواطنة لمدى الحياة» فضلا عن مصادرة ثروته وممتلكاته. لكنه لم يدخل السجن أبدا لفراره إلى البرتغال سنة 1943، حيث أقام إلى سنة 1954. ثم عاد إلى فرنسا مطالبا بمحاكمة جديدة، وكانت الخواطر قد سكنت، وغدت قضية الساعة ليست هي قضية التعامل ولكن قضية تصفية الاستعمار. وفي تلك الظروف المتقلبة تذكر الناس نوگيس بصفة كونه تلميذ ليوطي ومستشار سيدي محمد بن يوسف والمحافظ على نفوذ فرنسا في المغرب. وأبدت الصحافة تعاطفها مع مجهودات رجل أنهكته السنون يدافع عن شرفه. ومع ذلك لم يبد المدعي العام أي استعداد للتسامح وصدر حكم حضوري غير خال من اللبس، إذ حكم عليه «بالتجريد من حقوق المواطنة» مع إلغاء مفعول ذلك على التوّ اعتبارا لما كان يشغل بال نوگيس عن جدارة من جهة رد فعل الألمان في حالة نزول الأميريكان، واعتبارا أيضا لكونه أقام في الخفاء قوات عسكرية «قادرة على المساهمة في النهضة الوطنية» يوم تستعمل ضد ألمانيا إن هي لم تلتزم بوعودها، بناء على ما قال لفيگان سنة 1941[21].

وقال محامي نوگيس أثناء المحاكمة بأن المقيم ما أن أدرك أن الهجوم الأميريكي يتجاوز بكثير عملية كوموندو حتى جعل مقاومته مجرد «مراوغة ولعبة في منتهى التحايل» ترمي إلى اجتناب تدخل ألماني مكثف في إفريقيا الشمالية وأعمال الانتقام في الميتروبول، (والحالة هذه، فإن وزير الخارجية الألماني فون ريبانطروب قال عنها إنها «مخاتلة مترامية الأطراف»). وذكر المحامي بأن نوگيس رفض مرارا وتكرارا عرضاً ألمانياً بالسند الجوي، بل ذهب به الحال إلى حد التهديد بتصويب البطاريات المضادة للطيران ضد الطائرات الألمانية إن هي حاولت دخول المعركة. وقد أخبر

---

(21) المحكمة العليا للعدل (1956)، المدعي العام ضدا على نوگيس، جلسة 28 نونبر 1947، الوثائق الوطنية الفرنسية، 1 : 11–12 و68. أيضا المحكمة العليا للعدل (1956) الوثائق الوطنية الفرنسية، 7 : 61–63. وعن القوات السرية، انظر «مجهودات المغرب في المقاومة من يونيو 1940 إلى نونبر 1942 والاستعداد لمزاولة القتال ضد ألمانيا»، (**أرشيف نوگيس**). وعن محاكمة نوگيس انظر موريس Morice، من **المارشال ناي إلى الجنرال نوگيس**، (بالفرنسية).

المقيم العام فيشي بأن التدخل الألماني قد يكون له «أسوأ مفعول على معنويات الجيش وعلى الأوربيين والأهالي»، ومن شأنه أن يؤدي إلى «مروق ذي بال في الصفوف». ولكنه طالب في المقابل بأن تأتيه الطائرات من داكار. وشهد الجنرال [232] أوگوسطان لاهول (Augustin LaHoulle) القائد الأعلى للطيران في المغرب بأن نوگيس كان على بينة من أن تلك الطائرات يستحيل أن تصل في الوقت اللازم لتستعمل ضد الأميريكان. يضاف إلى ذلك، أنه أمر بالكف عن الهجوم المضاد في بورليوطي (القنيطرة) وفي الدارالبيضاء وأسفي. وأقسم من كان تحت إمرته من الضباط في النواحي بأنه أمرهم بعدم الاعتداء. ويوم تراجع إلى فاس لإقامة خط الدفاع في الداخل، ترك السلطان ووزراءه والهيأة الإدارية للحماية وجل أعضاء أركان الحرب في الرباط والدارالبيضاء. وفي رأي مستشار الدفاع، وهو أندري فيينو، كل هذه القرارات ما كانت إلا لتشكل «خطأ كبيرا» لو كان في نية نوگيس أن يستميت في الصمود[22]. وسواء كان ذلك من أساليب كسب الجولة أو من باب مقاومة ضيف غير مرغوب فيه، فإن المحكمة اقتنعت بأن نوگيس كان لا يتوانى عن تتبع حركات ألمانيا وسكناتها، وأنه ألزم بإطلاق النار على الأميريكان حتى لا يتعرض الفرنسيون إلى نيران الألمان.

وشهد نوگيس عن نفسه قائلا بأنه لم يرغب أبدا في مقاتلة الحلفاء، وأنه لو أخبر مسبقا بمستوى الهجوم لكان من شأنه أن يرحب بالأميريكان بحماس. وتوالى

(22) «مرافعة الأستاذ فيينو»، ص 42–43 (**أرشيف نوگيس**). أيضا المحكمة العليا للعدل (1956) الوثائق الوطنية، شهادة نوگيس، 1 : 107، وشهادة لاهول (LaHoulle)، 4 : 24–28، وشهادة الجنرال أندري ضودي Dody، 3 : 103–104، وشهادة الجنرال هانري مارطان (Henri Martin)، 3 : 180. أيضا من ريبانطروب (Ribbentrop) إلى السفارة الألمانية في باريس، 19 نونبر 1942 (**أرشيف نوگيس**). أيضا نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 11–13 (**أرشيف نوگيس**). أيضا من نوگيس إلى القيادة البحرية، 9 نونبر 1942، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 529. أيضا من نوگيس إلى بيطان، 10 نونبر 1942 (**أرشيف نوگيس**). أيضا من نوگيس إلى قيادة البحرية، 9 نونبر 1942 (**أرشيف نوگيس**). وقد التمس من السلطان أن يرافق نوگيس لكنه امتنع خوفا من أن يكون في ذلك مثار لقلق الشعب. انظر نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 12 (**أرشيف نوگيس**). وفي رواية أخرى أن سيدي محمد امتنع تعبيرا عن مقاومته لسلطة فرنسا، انظر بلير، **النافذة الغربية للعالم العربي** (بالإنجليزية)، ص 66–68.

الشهود واحدا بعد واحد ليثبتوا تعاطف نوكَيس مع الأميريكان وعداءه للألمان، بما فيهم أعلى ممثل ديبلوماسي لأميريكا في المغرب جيمس رايفس تشايلدز الذي لام نفسه على عدم إلحاحه لدى واشنطن في إيفاد ضابط من رتبة جنرال أو موظف من كبار موظفي وزارة الخارجية ليشعر نوكَيس بقرب وقوع النزول. وقال تشايلدز إن ذلك كان «أكبر خطأ» ارتكبه في سيرته في الوظيف، معتبرا أن نوكَيس لو أخبر بالأمر «لما كان من رد فعله أكثر من شيء من المقاومة الرمزية». ولكن تشايلدز اعترف أيضا بأن المقيم العام لم يلتزم أبدا «بأدنى التزام بعدم التصدي لجيوش الحلفاء في المغرب، بل على العكس إنه أبرز مرارا عزمه على الدفاع عن المغرب من أي هجوم مهما كان مصدره». وحيث إن تشايلدز كان على بينة من الأمور، فمن الصعب اعتبار نقده الذاتي أكثر من اعتراف بالخطأ لا محل له من الإعراب. ومن المؤكد أنه لا سبيل إلى استكناه ما كان من شأن نوكَيس أن يقوم به لو أخبر رسميا بحجم الهجوم الأميريكي. وغالب الظن أن ذلك ما كان ليغيّر ما ذهب إليه من أول وهلة، لأن العنصر الألماني المقلق كان ينضاف إلى هاجس صون الحماية. وكانت أميريكا وهي تهاجم المغرب لا تعرضه لتقلبات الحرب مرة أخرى فحسب، ولكنها تعرضه للثورة في الداخل، وما كان نوكَيس ليستقبل الأميريكان أبدا بصدر رحب. وإنه أبى أربع عشرة سنة بعد الأحداث إلا أن يذكّر المحكمة بأن المصالح الأميريكية تختلف عن المصالح الفرنسية وأن الأميريكان جاؤوا «يدّعون ما لم يكن بوسعنا أن نستسيغه»[23].

[233] والذي كان يعنيه نوكَيس بهذا الكلام هو ما قاله بواضح العبارة لباطن في أول لقاء بينهما، إذ بعد تبادل بعض المستملحات، أطلع على شروط للهدنة «أقسى» من شروط الهدنة الفرنسية الألمانية سنة 1940. وكانت تلك الشروط في مجملها تقيم حكومة عسكرية أميريكية في الحماية، مما كان عند نوكَيس «غير مقبول بتاتا». فاحتج بكل قوة معتبرا أنها أشد من الشروط المفروضة على دارلان في الجزائر، وأنها تتنافى والوضع الدولي للمغرب، ومن شأنها أن تشعل فتيل الثورة بين الأهالي. وإذا ما

(23) المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية، شهادة نوكَيس، 86 : 1 و101. أيضا تشايلدز، **مباحث ديبلوماسية وأدبية** (بالإنجليزية)، ص 42–45. أيضا تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 135 و153–158 (**أرشيف تشايلدز**).

حصل شيء من ذلك، فستكون مسؤولية إثبات الأمن على عاتق الأميريكان[24]. ولاشك أن نوگيس كان بارعا في مرافعته لأن باطن وأركان حربه تأثروا بكلامه. وكان باطن يعتقد عن صواب أو خطأ أن الفرنسيين لم يكونوا في الحقيقة يرغبون في القتال، هذا فضلا عن كونه لا يود التعثر بأي شكل من الأشكال في «تمرد الأعراب». فمال إلى خلاصة نوگيس القائلة بأن لا فائدة في المس بحرمة فرنسا، سيما وأن الفرنسيين يبدون كامل الاستعداد لمساندة الحلفاء. ومما قال لأيزنهاور : «فلو أنني ألححت في تجريد الجيش من السلاح وإنزال البحارة من الأسطول وإبعادهم عن بطاريات الشواطىء، لكان في ذلك صفعة لحرمة فرنسا أعتقد شخصيا أنها قد تفتح أبواب الثورة». وباختصار، فإن باطن اتكل على مجرد «ما بين فرنسا وأميريكا من عريق الصداقة» لإقامة التعامل بين الجانبين. فمزق مشروع الهدنة الأول وتصافحت الأيادي على أساس «وفق شفوي» يتضمن شروطا شبيهة بالشروط مع الجزائر، إذ احتفظ الفرنسيون بسلاحهم وبالسلطة على المغرب. وقد اعترف باطن قائلا : «أدرك بأنني في حالة مراهنة، ولكنني أعتقد أن النهاية تبرر الوسائل، ونحن لا نريد احتلال هذه البلاد ولا تطويعها»[25]. وهل هذا إلا كلام نوگيس باللغة الإنجليزية.

وقيل عن باطن بلسان المؤاخذة بأنه وقع ضحية مخاتلات نوگيس. وربما كان شيء من ذلك. ويمكن أن يلاحظ أن الخيار لم يكن بين «نوگيس والفوضى»

---

(24) «مرافعة الأستاذ فيينو»، ص 46 (**أرشيف نوگيس**). أيضا من نوگيس إلى بيطان، 11 نونبر 1942، لدى كامرير، **النزول في إفريقيا**، ص 458. أيضا نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 18 (**أرشيف نوگيس**). أيضا تعاليق الجنرال جان بياط (Jean Piatte)، 25 أكتوبر 1973 (**أرشيف دورانج**). أيضا هوو، **شمال غرب إفريقيا**، ص 172–17. اللقاء موصوف لدى فاراكو (Farago)، **باطن** (بالإنجليزية)، ص 212–216.

(25) من باطن إلى أيزنهاور، 14 نونبر 1942، لدى باطن، وثائق باطن، 2 : 115. أيضا في **نفس المرجع**، هوامش يوميات 11 و12 نونبر 1942 والرسائل من باطن إلى بياتريس (Beatrice) **باطن**، 11 نونبر 1942 وإلى هانري ستيمسون (Henri L. Stimson)، 7 دجنبر 1942، 2 : 110–113. ولم يتبنَّ أيزنهاور سياسة باطن فحسب وإنما نصح بها للجنرال كلارك قائلا : «من المهم أيضا أن لا نثير أي نزاع بين القبائل أو أن نحملها على الحيد عن الأساليب القائمة للمراقبة»، انظر أيزنهاور إلى مارك وين كلارك، 12 نونبر 1942 في أيزنهاور، **وثائق دوايط د. أيزنهاور**، 2 : 699.

أو بين العمل مع فرنسيي فيشي أو طرد الفرنسيين من المغرب، بل القضية قضية تعويض أنصار فيشي في إفريقيا الشمالية «بمجموعة من الوطنيين الفرنسيين المرموقين الذين لم يكونوا قد تدنسوا بالتعامل مع النازيين، والملتزمين مع الحلفاء تمام الالتزام والذين كانوا مبعدين عن المسؤولية ينتظرون الفرصة لتحملها». ولكن باطن كان منشغلا من جهة سلامة جنوده وقوتهم القتالية ومن جهة موقف الإسبان وقدرة الألمان على الانتقام وأيضا من جهة ما سيكون من أدواره العسكرية لاحقا في حملة إفريقيا الشمالية. وكان يفكر فيمن سيفوز بالحرب في إفريقيا وأوربا وليس فيمن سيحكم المغرب. ولذلك رأى «الخوض في الأمور السياسية من منتهى السخافة»[26]. وهذا موقف الأميريكان في كل مكان. فقد كتب المؤرخ [234] العسكري الرسمي قائلا : «إن المواقف السياسية السابقة للموظفين الفرنسيين لا عبرة بها مادام أنهم قادرون على القيام بالواجبات التقنية لوظائفهم، كل حسب منصبه». وكان الحكم على نوگيس كما يلي : «نظرا لانعدام من يقوم مقامه، فإن الجنرال نوگيس أكثر فائدة للأميريكان من أولائك الذين يحتجون على الاحتفاظ به»[27]. ولا غرابة في ذلك، فالعمل مع كبار قادة فيشي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميريكية في إفريقيا الفرنسية وامتداد للمراهنة على فيشي منذ 1940.

وبالرغم مما أعجب به باطن من الأساليب العسكرية الفرنسية ومن «أبهة السلطة الاستعمارية»، فإنه لم يعجب أبدا بشخص نوگيس، وقد كتب إلى أهله عن المقيم قائلا : «إنه حرامي، حرامي من الطراز الأعلى». وكرر نفس الحكم الفظ، وإن كان لا يخلو من نبرة من الإعجاب، لدى أيزنهاور. وكان يدرك أن حرص نوگيس على صيانة الحكم الفرنسي إنما هو مجرد مراوغة رجل انتهازي وقع في موقع عسير، فهو مضطر وقد دخل العدوّ عليه أن يبدي شيئا من الليونة للاحتفاظ بأكثر ما يمكن. أما والحالة على ما كانت عليه، فإن خبرة نوگيس واستعداد الفرنسيين للتعاون «بصدق وسرعة ووفاء» مما يفيد الحلفاء. وكتب باطن قائلا : «إني أعلم أن البعض منهم وربما كلهم يعملون لمصالحهم الخاصة. إلا أنهم يعملون بما ييسّر

---

(26) قاراكو، **باطن**، ص 215. أيضا يوميات باطن، 21 نونبر 1942، في **وثائق باطن**، 2 : 128.

(27) هوو، **شمال غرب إفريقيا**، ص 57–58 و178.

لنا عملياتنا، وذلك في الحقيقة هو الأهم»[28].

يضاف إلى ذلك أن مفاجآت المغرب وعجائبه كانت أخف صدمة بوقوف الفرنسيين موقف الوسطاء والتراجمة والأدلة. وكان الجنود الأميريكان يتطلعون، على ما قيل لهم، لساكنة أهلية أبية النفس أرسطوقراطية، على شكل كبار بيوت فيرجينيا لابسين الجلباب كما قال سمويل إيليوط مورسن (Samuel Eliot Morison). إلا أنهم لم يجدوا على الشواطىء إلا المتسولين واللصوص وسماسرة الذعارة، مما جاء مبددا لما كانوا يتصورونه عن الإمبراطورية الشريفة من خلال ما بيدهم من كتب التعريف بالبلاد. وكان مستشارو باطن على علم بما في حياة الأهالي مما يدعو إلى الاستغراب. قال : «إن إدراك هذه الشبكة الأهلية العريضة من القبائل المتعاطفة ونصف المتعاطفة والمعادية احتمالا، من عرب وبربر، والجماعات البربرية المستعربة في المدن والسهول والجبال مع قوادهم وباشاواتهم وخصوصياتهم ومميزاتهم وأعرافهم المحلية وكراهيتهم العريقة للأجانب، لابد فيه من مراقبة مستمرة ومن حاسة سياسية مرهفة. وإن نوگيس ليتوفر عليها». فلا مناص من «مراقبة» المقيم. بيد أنه على بينة من «مغربه وأعرابه وسلطانه وشغله»[29].

أما بالنسبة لنوگيس فالمفيد هو ما حصل من احترام السيادة الفرنسية ومن صيانة البنيات المدنية والعسكرية «بالشكل الذي يجعل الساكنة الأهلية [...] لا تحسّ أي تغيير»[30]، هذا فضلا عن كون جيرو والمتمردين تمّ الاستغناء عنهم لصالح الحكام الملتزمين بفيشي. وإن نوگيس في بداية الأمر لم يتعامل مع [235]

(28) بيندار (Pendar)، **مغامرة في الديبلوماسية** (بالإنجليزية)، ص 123. أيضا من باطن إلى بياتريس باطن، 11 نونبر 1942، ومن باطن إلى ستيمسون، 7 دجنبر 1942، في **وثائق باطن**، 2 : 111 و134. أيضا **المرجع المذكور**، 2 : 118.

(29) موريسون، **العمليات في مياه إفريقيا الشمالية**، ص 175. أيضا من تشارلز ر. كودمان (Charles R. Codman) إلى طيو (Theo) كودمان، 13 نونبر و25 دجنبر 1942، في كودمان، **درايف (Drive)**، (بالإنجليزية)، ص 50 و65-66.

(30) نوگيس، «مذكرة جامعة عن 8 نونبر 1942»، د.ت، ومذكرة بدون عنوان عن «الأفكار الرئيسية» التي أملت على نوگيس كيفية تصرفه سنة 1942 (**أرشيف نوگيس**). أيضا من نوگيس إلى بيطان، 11 نونبر 1942، لدى كامرير، عن **النزول في إفريقيا**، ص 458. وقال الجنرال بياط إن ذلك الاتفاق جعل المغرب حليفا أكثر منه بلدا مغزوا، انظر «تعليقات الجنرال بياط»، 25 أكتوبر 1973 (**أرشيف ضورانج**).

الأميريكان إلا بحذر، إذ ظل يعتبرهم مجرد دخلاء. وبعث لبيطان برسالة (كان على يقين من أن الألمان سيطلعون عليها) قائلا بأن استئناف القتال أمر مفروغ منه وبأن لا سبيل إلى تنظيم «مقاومة ناجعة»، وأن استئناف الحرب لن يؤدي سوى إلى فقدان الامتيازات المكتسبة. لكنه تذرع بضرورة فتح المجال أمام القوات الأميريكية ليسحب جيوشه من الشواطىء نحو الأقاليم الداخلية فيجعلها «وسيلة ضغط» عليهم هنالك. كما أراد فصل الجنود المخلصين لجيرو عن القوات الملتزمة ببيطان، حتى لا يقف إلى جانب الأميريكان لدى زحفهم على تونس ضدا على الألمان إلا أنصار جيرو[31]، عملا بما جاء في اتفاقية وقف النار الممضاة مع الجزائر والقاضية «بالحياد التام»، فإن ذلك هو صلب سياسته في إفريقيا الشمالية. وكان باطن على بينة من أن نوگيس واقع بين الأميريكان وبين الألمان مع التزامه بالإخلاص لفيشي فلا رغبة له في الوقوف كفاحا إلى جانب الحلفاء. لسيما وأن الألمان لم يهزموا بعد ولم يبعدوا عن إفريقيا الشمالية. وقال باطن : «إن أنصار الجنرال نوگيس يعتقدون أن الألمان سيخرجوننا من المغرب عما قريب، ولذلك فإنهم لا يودون المجازفة بأنفسهم»[32].

وفي الأيام التالية لوقف إطلاق النار شارك نوگيس في تعديلات جهاز القيادة الفرنسية المترتبة على تصدر جيرو الذي كان سبق له الوعد باحتلال مركز القيادة العليا في إفريقيا الشمالية. لكن دارلان كان لايزال هو المتحكم في الأجهزة الإدارة المدنية والعسكرية، مما جعل الجنرال كلارك يقول في برقية لأيزنهاور المقيم في جبل طارق : «ها أنتم ترون أنني أمام قطبين [...] لكنني آمل التخلص من ذلك بشكل من الأشكال». وقد اتفق دارلان وجيرو في نهاية المطاف على اقتسام السلطة ليتصرف الأول بالقضايا السياسية بينما تبقى الأمور العسكرية بيد الثاني. لكن لا سبيل إلى الفصل في الأمر قبل أن يباركه نوگيس ممثل المارشال الذي يحظى برضاه. وجوان نفسه الذي كان قد أخذ على عاتقه مسؤولية إصدار الأمر للقوات الفرنسية في تونس بالتصدي للجسر الجوي الألماني والذي كان يبدو راغبا في تجريب حظوظه الشخصية، كان في حاجة إلى مباركة نوگيس. وقد قرر نوگيس قبل

---

(31) من نوگيس إلى بيطان، 12 نونبر 1942، (**أرشيف نوگيس**).

(32) من باطن إلى أيزنهاور، 14 نونبر 1942، في **وثائق باطن**، 2 : 115.

مجيئه إلى الجزائر التخلي عن سلطاته لدارلان سعيا في تقوية جانب فيشي، مثيرا انتباه بيطان إلى أن السخط على دارلان «من شأنه أن ينال كثيرا من سلطتنا لدى الأميريكان ويمس بالنتائج المحصل عليها إلى حد الآن». أما كلارك فكل ما كان يتطلع إليه هو تصفية قضية الزعامة التي أخذت منه أكثر مما يلزم من الوقت، [قال]: «لقد أصبح من الضروري أن نقيم قيادة مستقرة هاهنا بدون مزيد من إضاعة الوقت. وقد تصرفت على أمل استقطاب الأسطول لأن دارلان هو صاحب [236] الأمر». وكان يرجو أن يبارك نوگيس المعادلة بين دارلان وجيرو. وإلا، فإنه اقترح إلقاء القبض على «الممتنعين عن التعامل» وتمكين جيرو من «السلطة العليا» في إفريقيا الشمالية[33].

ولما نزل نوگيس بالجزائر زوال يوم 12 نونبر، ازدادت الأمور تعقيدا عوضا من أن تتيسّر. فإنه رفض كل تعامل مع جيرو متهما إياه بالخيانة والتمرد. ولما نفى جيرو أن يكون قد أصدر الأمر للضباط الفرنسيين من أمثال بيطوار بعصيان أوامر رؤسائهم، صاح نوگيس قائلا : «أنت جبان وكذاب». لكن تهديد كلارك بإقامة حكومة عسكرية إن لم يسع الفرنسيون في تسوية خلافاتهم جعل نوگيس يستسلم لضرورة التعامل مع الجنرال «المتمرد». مما ترتب عليه بعد جدل عسير اتفاق جديد يقضي بأن يبقى حكم إفريقيا الشمالية بيد دارلان. أما جيرو الذي بدا منفردا بالرغبة في مقاتلة الألمان، فإنه منح قيادة قوات تجند عن طواعية للعمل إلى جانب الحلفاء، على أن يظل الباقي في مكانه. وقد أبرق نوگيس بعد منتصف الليل إلى بيطان قائلا بأن «الاتفاق مبدئيا» احتفظ بالبنيات العسكرية والسياسية والإدارية الراهنة»، وحرم جيرو من منصب القائد الأعلى الذي وعده به الأميريكان. وبالرغم مما كان في ذلك من الإهانة لجيرو على ما بدا لاحقا، فإنه وافق، وهو الجندي قبل كل شيء، على أن يحط من رتبته وأن يرمى به إلى ميادين القتال مع من تبعه من جنود إفريقيا الشمالية. أما فيما يعود للجيش النظامي فإن نوگيس ظل ساهرا على أن تبقى إفريقيا الشمالية خارج المعارك، متمسكا بمفهوم «الحياد الودي»[34].

---

(33) من كلارك إلى أيزنهاور، 11 و12 نونبر 1942، لدى كلارك، «سجل الوقائع»، ص 13 و23-36 (**أرشيف كلارك**). أيضا من نوگيس إلى بيطان، 12 نونبر 1942، (**أرشيف نوگيس**).

(34) فونك، **الجوانب السياسية في طورش**، ص 246-247. أيضا نوگيس، «8 نونبر 1942»، =

وكانت مهمة تلك الجيوش الوحيدة في نظره، هي الدفاع عن إفريقيا الشمالية وبخاصة من جهة الحدود الشمالية المغربية. مما لم يكن من الأمر اليسير. وقد اعترف نوگيس بتفاقم شعور التعاطف مع الأميريكان في صفوف الجيش وبين الفرنسيين وأهل البلاد. وصار نجم جيرو نفسه يزداد تألقا، مما أدخل الذعر على نوگيس فقال : «من الأهمية بمكان أن تبقى إفريقيا الشمالية تحت سلطة المارشال فلا تكون تحت سلطة المتمردين كي يبقى الجهاز القائم على ما كان عليه فلا يحمل الأهالي على الاضطراب ويحثهم على البحث عن حماية جهات أخرى». لكن زمام الأمور كان قد ضاع من نوگيس مع المارشال أو بدونه، وإنه اعترف قائلا : «الواقع أننا أمام احتلال واضح وأن لا طاقة لنا به»[35].

لكن الاتفاق بين الفرنسيين لم يتمّ. فحسبما قال نوگيس، فإن جيرو أعاد النظر في نصيبه ورفضه في صباح يوم الثالث عشر، مطالبا بالسلطة العليا في إفريقيا الشمالية بناء على ما بذل له من الوعود. والحالة هذه، فإن الأميريكان ما كانوا ليسمحوا بتنحية الرجل الذي وقع اختيارهم عليه لاستقطاب المغرب الكبير. سيما [237] وأنه بات في تلك اللحظات يحظى بمساندة مجموعة من ضباط الجيش، ومن بينهم جوان، الراغبين يومئذ في مقاتلة الألمان وفي الخدمة تحت قيادة جيرو والمتعضين من حياد نوگيس وتحفظاته وتقاعسه[36]. وقد أبدى جوان يومئذ من الشجاعة

= د.ت، ص 21 (**أرشيف نوگيس**). أيضا من نوگيس إلى بيطان، 13 نونبر 1942، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 542–543. أيضا المحكمة العليا للعدل (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، شهادة الجنرال جوان، 2 : 55–57. قال نوگيس بأن عبارة «الحياد المتعاطف» كان مجرد محاولة «للتستر» لدى الألمان عن التعاون بين الأميريكان والفرنسيين. انظر أيضا المحكمة العليا للعدل (1956) الوثائق الوطنية الفرنسية، 2 : 69، شهادة نوگيس، 1 : 115–117. وقال كينط بيندار، ترجمان كلارك في بعض تلك اللقاءات بأن نوگيس كان «لا نية له» في إدخال المغرب الحرب إلى جانب الأميريكان وأنه «اقترح فقط السماح لنا بحق المرور»، انظر كتابه السابق الذكر، **مغامرة في الديبلوماسية**، ص 118.

(35) نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 21 (**أرشيف نوگيس**). ومن نوگيس إلى بيطان، 13 نونبر 1942، في كامرير، **عن النزول في إفريقيا**، ص 673–674.

(36) من نوگيس إلى بيطان، في الرسالة نفسها في **المرجع نفسه**. أيضا فونك، **المرجع المذكور**، ص 247. أيضا كامرير، **عن النزول في إفريقيا**، ص 481. ويدعي جوان في مذكراته=

ومن الإدراك الفطري ما سيميز باقي مساره في الجيش وينيله رتبة المارشالية. وما كان على نوگيس إلا أن يتراجع. لكنه أقنع كلارك وجيرو بالاحتفاظ بدارلان على رأس الهرم مبرزا صلاحيات الأميرال وضرورة مراعاة الاستمرارية. وهكذا خول جيرو القيادة العليا على القوات المسلحة، وإن تقرر بإيعاز من نوگيس إرجاء الإعلان عنها تلافيا لما قد يكون من سوء مفعول ذلك على الجيش وعلى الرأي العام. وقد أمضى أيزنهاور كل ذلك، وصدر الإعلان عنه بصيغة متقنة إتقان ما يكون من نصوص المبايعة بحيث أثبتت حقوق دارلان في الحكم[37]. وجاء نكير بيطان، ولكن بعد فوات الأوان إذ قال لدارلان : «كان عليك أن تدافع عن إفريقيا الشمالية من الهجوم الأميريكي. وإن ما اتخذته من القرارات ليخرق أوامري وينافي المهمة الملقاة على عاتقك. فقد أمرت أنا جيوش إفريقيا بعدم التصدي لقوات المحور بأي حال من الأحوال لاجتناب الزيادة في مصائب الوطن»[38]. لكن الألمان كانوا قد احتلوا باقي التراب الفرنسي (منذ يوم 11 نونبر) وأضحى المارشال كالسجين في بيته. ومهما كان من قوله، فلا مناص من أن يمارس دارلان الحكم باسمه.

وفسرت حكومة دارلان الجديدة، التي أطلق عليه اسم المندوبية العليا لفرنسا في إفريقيا الفرنسية، أحداث نونبر بنوع من السذاجة يثير الانتباه بما يشوبه من

= التي لا تخلو من غموض أنه جعل نوگيس يتفطن لما يمكن أن يلعبه جيرو من الأدوار في القيادة العسكرية في إفريقيا الشمالية، انظر جوان، **المذكرات**، 1 : 104–108. وقال نوگيس بأنه هو وجيرو ودارلان أيقنوا في النهاية بأن إقامة جيش من المتطوعة «فكرة سيئة» لما فيها من احتمال انشقاق الجيش برمته. انظر نوگيس «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 21 (**أرشيف نوگيس**).

(37) من نوگيس إلى بيطان، في كامرير، **المرجع المذكور**، ص 673–674. أيضا من دارلان إلى لافال، 13 نونبر 1942، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 543–544. أيضا كلارك، «سجل الوقائع»، ص 42–43 (**أرشيف كلارك**). أيضا من أيزنهاور إلى والطر بيدل — سميث (Walter Bedell-Smith)، 13 نونبر 1942، ومن أيزنهاور إلى جميع قواد أركان الحرب، 14 نونبر 1942، في **وثائق دوايط د. أيزنهاور**، 2 : 706–711. وقد أعلن عن تعيين جيرو قائدا أعلى للقوات المسلحة الفرنسية يوم 15 نونبر. وعن تصريح نوگيس بنقل سلطاته كمندوب عن بيطان لدارلان انظر دارلان، **الأميرال دارلان يتكلم** (بالفرنسية)، ن ص. 207–208.

(38) من بيطان إلى دارلان، 14 نونبر 1942، في **الأحداث التي جرت في فرنسا، التقرير**، 2 : 544.

التحريف، إذ قيل بأن النزول الأنجلو ــ أميريكي جرت مقاومته «بكل الحزم» المتوقع من جنود ممتثلين تمام الامتثال للأوامر. ولما كانت أعدادهم دون أعداد المهاجمين وسلاحهم دون سلاحهم (مما يذكر بشكوى بيطان سنة 1940) فإنهم عجزوا عن الصمود. وما أن تبين أن النزول كان من القوة بحيث يستطيع أن يتغلب على كل رد فعل من المحور (في المغرب الكبير على الأقل) فلا داعي إلى متابعة القتال، سيما وأن الحلفاء التزموا بإحياء ما كانت عليه فرنسا وإمبراطوريتها من العظمة قبل الحرب. وقد وضعت الولايات المتحدة خط يدها بذلك لجيرو، واطلع نوكَيس عليه فأمر بإيقاف المقاومة بعد أن أضحت «عقيمة غير ذات جدوى». وظل مع ذلك سلّم القيادة المنحدر من فيشي مسترسلا. وبالرغم من إنكار بيطان العلني، فإن دارلان ظل يدعي أنه هو الترجمان الحقيقي لفكر المارشال بحكم رتبته وقربه منه، إذ هو المعيّن لخلافته وهو «كاهيته الأول». والأوامر يومئذ تقضي «بالقتال إلى جانب الأميريكان وحلفائهم وبتجديد صرح السيادة الفرنسية على التمام»[39]. وبناء على ما كان من الأوضاع العامة ــ حيث الأميريكان في الجزائر والألمان في مرسيليا والأسطول في قعر مناء طولون ــ فلابأس بكل ذلك. [238]

ولما عاد نوكَيس إلى الرباط قال لتشايلدز : «إننا الآن معكم قلبا وقالبا»، معترفا بأنه كان دون ذلك من قبل. وكان مخلصا في قوله. لكن كل تصريحاته العمومية عن الصداقة الفرنسية الأميريكية لم تكن لتحمل على الثقة به. فقد قال عنه أيزنهاور بأنه «اللاعب على الحبلين» الذي يعتقد الآن بأن مصالحه توازي مصالحنا فلا يتوانى عن الصدع برغبته في التعاون، لكنه من «المتملصين» بكل تأكيد. ويوم اغتيل دارلان في الجزائر ليلة عيد الميلاد وصار الفرنسيون مرة أخرى يطالبون بنوكَيس [239] (فهو المعين لخلافته)، رفض كلارك إشعاره بوفاة الأميرال فأحرى أن يستحضره إلى الجزائر. وكان قد مرَّ من كل ذلك سَابقا. وجاء رد فعل أيزنهاور مماثلا، إذ قال بأن إسناد الخلافة لنوكَيس لا ينبغي أن يخطر بالبال، وأن جيرو هو «الحل الممكن الوحيد»[40]. ولما عاد جيرو لامتطاء الجواد الأبيض، خفّت المخاوف الأميريكية بشأن إخلاص حلفائهم في إفريقيا الشمالية.

---

(39) دارلان، «دورية إلى المراكز الديبلوماسية»، 5 دجنبر 1942 (**أرشيف نوكَيس**).

(40) تشايلدز، «عمليات طورش» ص 167 (**أرشيف تشايلدز**). أيضا كلارك، «سجل الوقائع»،=

وكان للأميريكان تأثير قوي في المغرب. واغتبط باطن بنقل ما دار بينه وبين السلطان من المقابلات. وقد تعامل معه بما يليق به من العزة واللباقة ساهرا على عدم التقدم على الفرنسيين، راغباً مع ذلك في كسب عطف المغاربة. ومما قال : «إن صلتي بالسلطان على جانب كبير من الصداقة وأعتقد أنه يؤازرنا تمام المؤازرة». واتصل به أعيان المغرب في عدة مناسبات «للكلام في السياسة» على شكل ما جرى قبل النزول مع مورفي. وقد أعجبته تلك العناية وما كان الفرنسيون يتكبدونه من العناء في متابعة تلك اللقاءات. وكان في الاستقبالات الرسمية يحظى برعاية استثنائية، قال : «لقد حظيت وأنا عائد من الاستعراض في سيارتي بهتاف الجماهير. وإنها لنشوة كبرى أن يحيط بالمرء مائة ألف من البشر يهتفون ويصيحون ويصفقون قائلين تحيى أميريكا. ولوّحت لهم ببعض القبلات على رؤوس أصابعي فبلغ منهم الحماس كل مبلغ. وجاءتني التحيات حتى من بعض النساء المنقبات، مما لم يكن من المعتاد وربما فيه إخلال بالأخلاق، لدرجة أنه خطر ببالي أنه بوسعي أن أترشح للسلطنة في حالة تدهور الأوضاع». ثم خلص قائلا بناء على ما رأى من هتاف العموم وما سمع من الأحاديث الخاصة : «هنا يمكن إشعال فتيل الثورة بدولار واحد». لكنه كان على بينة من حدود شعبيته، قال : «لقد ضاع ماء الوجه من الفرنسيين، والمغاربة كلهم إلى جانبنا مادام النصر يحالفنا»[41]. وهل يستغرب بعد ذلك ما كان من تحفظ نوگيس في الابتهاج بنجاح الأميريكان ؟ فالصدر الأعظم نفسه على إخلاصه لفرنسا منذ ثلاثة عقود، صار منزعجا مما قد يؤول إليه مصيره في حالة ما إذا تأتى للأميريكان إقامة الحماية لصالحهم[42].

لكن خصوم نوگيس من جهة أخرى دخلهم القلق من حسن تعامله مع الأميريكان ومن تقربه منهم. وما كان الإنجليز ولا الديكوليون الذين من الصعب

= ص 91–92 (**أرشيف كلارك**). أيضا من أيزنهاور إلى جورج مارشال (George C. Marshall)، 17 نونبر 1942، ومن أيزنهاور إلى كلارك، 25 دجنبر 1942، في كتابه **وثائق دوايط د. أيزنهاور**، 2 : 729–730 و860–861.

(41) من باطن إلى ستيمسون، 7 دجنبر 1942، ومن باطن إلى بياتريس باطن، 21 دجنبر 1942، في كتاب باطن، **وثائق باطن**، 2 : 134 و142.

(42) هانري مارشا (Henry Marchat)، «مذكرة لنظر السيد المقيم العام»، 13 يناير 1943 (**أرشيف نوگيس**).

عليهم أن يتعاملوا مع رجال مافتئوا يحاربونهم في كل لحظة منذ 1940 ليسلموا بسلطة نوگيس في الحماية. وكان ممثل إنجلترا في الجزائر هارولد ماكميلان (Harold Mac-Millan) نافرا من نوگيس تمام النفور، بل يعتبره منافقا يتكلم في الأميركان للإنجليز وفي الإنجليز للأميركان. وقد قال لتشورتشيل بأنه «أمر فظيع» [240] أن يغترّ باطن بنوگيس وأن القائد الأميركي الأعلى لم يبال بتصرفات نوگيس مع أصدقاء إنجلترا وأميريكا[43]. والحقيقة أن نوگيس كان مترددا في فتح ذراعيه وفتح سجونه على حد سواء، فلم يطلق سراح الجنرال بيطوار إلا بعد إلحاح الأميركان. ويوم انعقدت جلسات لجنة الحرب في مارس بقيادة جيرو، كانت الحركة الديگولية و«الدعاية الديگولية» لاتزال تناقش على أنها من المشاكل التي ينبغي فكها[44]. ولم يكن الهجوم الأميركي قد محى من الذاكرة مرارة القصف الإنجليزي للمرسى الكبير أو الحملة الإنجليزية ـــ الديگولية على داكار ودمشق.

وإذا ما اعتمدنا المصادر الإنجليزية والديگولية، فإن الدارالبيضاء كانت يومئذ على شكل ما صورها الفيلم الأميركي سنة 1942 تعيش عيشة مؤامرات المحور ويتحكم فيها أذناب هيتلر. وقد امتعض باطن شديد الامتعاض يوم هرع كلارك إلى الدارالبيضاء في شهر دجنبر للبحث في تهمة ترمي نوگيس و«حاشيته المتعاطفة مع الألمان» بعرقلة المجهود الحربي. فكتب في يومياته قائلا : «إني على يقين من إخلاص الفرنسيين، ورجائي أن يكف بعض ذوي المناصب العليا عن الإصغاء لشائعات مهزوزة يروجها أشخاص غير مسؤولين»[45]. وكانت عناصر التهمة واهية. لكن تشايلدز نفسه وهو المناصر لنوگيس انخدع بها، إذ وقف في الصحافة المغربية على ذكر «بعض صغار المتاعملين» الذين كانوا قبل عمليات التنزول «على [241] اتصال بوكلاء ألمان مرموقين في طنجة». وقد لاحظ بما هو أكثر جدية «البرودة غير المعقولة» للمسؤولين المغاربة من جهة متابعة الحرب، كأن عادة التزام الهوامش كانت أشد من أن تقاوم. ونقل تشايلدز في تقاريره إلى واشنطن ما كان يشعر به من الحرمان والخوف كل أولائك الذين ظلوا ينتظرون هجوم الحلفاء لجعل حد لحكم

---

(43) ماكميلان (Macmillan)، **لهيب الحرب**، ص 186 و197–198 و201 و232–233.

(44) «محضر لجنة الحرب لأيام 8 و9 و10 مارس 1943»، (**أرشيف نوگيس**).

(45) يوميات باطن، 20 دجنبر 1942 في كتابه **وثائق باطن**، 2 : 141. أيضا يوميات بوتشر (Butcher)، 17 دجنبر 1942 في كتاب بوتشر، **ثلاث سنوات مع أيزنهاور**، ص 192.

فيشي لكنهم فوجئوا بتقويته «بمباركة السلطات الأميريكية». وكان ذلك من مضاعفات المساومات مع نوگيس ودارلان المثبتة في الوفق المبرم بين كلارك ودارلان يوم 22 نونبر بشأن الإبقاء على الأوضاع السياسية والإيديولوجية القائمة[46].

واطمأن نوگيس إلى أقوال كلارك وإلى تنويهات باطن به فظن أن قضايا المغرب الداخلية لا عناية للأميريكان بها على الإطلاق، وصار يتصرف بناء على ذلك. على أن الأمور تغيرت في الحماية بشكل مثير، إذ غدا المغرب منفتحا من جديد أمام أسواق العالم، ولا أحد كان ليتضايق من ذلك انطلاقا من نوگيس، سيما وأن القروض الأميريكية الطويلة المدى التزمت بتزويد البلاد من المواد والعتاد العسكري الذي يحتاج الفرنسيون إليه لتجديد صرح سلطتهم على الساكنة الأهلية[47]. وكان المغرب في ظل المندوبية السامية أقرب إلى حالة الحكومة المستقلة من أي وقت مضى. وادعى نوگيس أن في ذلك مجرد عودة إلى أوضاع ما قبل الحرب، يوم كان يترك «حيز واسع من المبادرة» لحكام ما وراء البحار. لكن نظام إفريقيا الشمالية يومئذ كان أشبه بالنظام الفيديرالي منه بالمركزية الاستعمارية في عهد الجمهورية الثالثة أو بالمراقبة الضيقة لحكومة فيشي[48]. ولولا وجود الأميريكان لكان ذلك أقرب ما يكون من «الغاية المنشودة» من قبل ليوطي. غير أن السلطات الفرنسية كانت في حاجة إلى الأسلحة الأميريكية، ونوگيس يرغب في شيء من الالتزام السياسي ليس لتقوية جانب فرنسا في المغرب

---

(46) تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 180–188 (**أرشيف تشايلدز**). وعن انتقاد وسائل الإعلام الأميريكية لنوگيس وللأوضاع في المغرب، انظر كاسبي (Kaspi)، **بعثة جان موني في الجزائر**، ص 50 و112. وكتب تشايلدز قائلا إنه «لو أبعد دارلان وأثبت نوگيس من قبلنا على ما خوله بيطان من السلطات، لما كنا أبدا في حاجة إلى مساومة دارلان ولا إلى اللجوء إلى ما زرع البلبلة في صفوف أصدقائنا وشتت صفوف الفرنسيين». انظر «عمليات طورش»، ص 178 (**أرشيف تشايلدز**). لكن نوگيس كان مرفوضا لدى الإنجليز ولدى الديگوليين، شأنه لديهم شأن دارلان.

(47) وعن إقامة القرض الكرائي في شمال إفريقيا، انظر دوكرتي، **سياسة المساعدة إبان الحرب**، ص 58–122. وعن المساعدة العسكرية الأميريكية، انظر فينيراس (Vigneras)، **إعادة تسليح الفرنسيين** (بالإنجليزية).

(48) نوگيس، «8 نونبر 1942»، د.ت، ص 25 (**أرشيف نوگيس**). أيضا روديير (Rodière)، **التشريع في إفريقيا الشمالية في الحرب**، ص 9–11 و12.

فحسب، وإنما أيضا لتعزيز جانب فيشي في النزاع على الحكم في الإمبراطورية ثم في الميتروبول بعد التحرير[49]. مما لم يكن باطن يقبل الخوض فيه قائلا بأن السياسة يمكن أن تنتظر حتى تضع الحرب أوزارها. وكان ذلك أيضا هو رأي روزفيلت، الذي وصف الصلة بفيشي (من خلال شخصية دارلان) بأنها «إجراء مؤقت»، واستنكر وفق مورفي مع جيرو الضامن لإعادة فرنسا وإمبراطوريتها إلى ما كانتا عليه سنة 1939، مما كان دارلان ونوگيس يعتبرانه من مكتسباتهما[50]. ولوح الرئيس الأميريكي في الوقت نفسه لسيدي محمد أثناء مؤتمر الدارالبيضاء في يناير 1943 (الذي لم يقم فيه نوگيس إلا بالأدوار الثانوية) برغبة أميريكا في أن يتمتع المغرب بمزيد من الاستقلال وبأن تتعزز الروابط التجارية الأميريكية المغربية[51]. وذلك بالضبط ما كان يخشاه نوگيس. وبينما انشغل جيرو وجوان بقتال الألمان، فإنه بقي هو في الخطوط الخلفية يقاوم الأميريكان لتبقى إفريقيا [242] الشمالية موحدة تحت السلطة الفرنسية، علما بأنه في تلك الحالة كان لا يرتدي سلهام فرنسا العريض وإنما صدرية فيشي المتآكلة[52].

وإن فيشي وليس الإمبراطورية هي التي كانت في حالة التفكك. ذلك بأن الثمن الذي جعله ديگول للعمل يدا في يد مع جيرو، وذلك برغبة صادقة من

(49) تشايلدز، «عمليات طورش»، ص 190 (**أرشيف تشايلدز**) عن اعتقاد الأميريكان بأن نوگس كان ينوي غداة مقتل دارلان أن يبقى في السلطة بصفة كونه المؤتمن الشرعي الوحيد على الحكم الفرنسي في إفريقيا الشمالية مع نية رد تلك السلطة في المستقبل لبيطان أو لمن يخلفه.

(50) «محضر اجتماع أعضاء أركان الحرب في البيت الأبيض»، 7 يناير 1943، في **FRUS**، **محاضرات في واشنطن والدارالبيضاء**، ص 514. وظل روزفيلط يتردد بين اعتبار إفريقيا الشمالية أرضا محتلة أو اعتبارها بلادا حرة متحالفة مع الولايات المتحدة. انظر مورفي، **ديبلوماسي بين المقاتلين**، ص 169. وكانت اتفاقيات كلارك مع دارلان تلغي مبدئيا اتفاقيات مورفي مع جيرو وتفرغها من كل مفعول (وكان ذلك ما يراه على كل حال أنصار جيرو)، لكن لا نوگيس ولا دارلان كانا يريان ذلك، انظر فونك، «مذكرة أنفا»، ص 246-254. وأيضا دارلان، «دورية إلى المراكز الديبلوماسية»، 5 دجنبر 1942، (**أرشيف نوگيس**).

(51) مورفي، ديبلوماسي بين المقاتلين، ص 173. أيضا فونك، **شارل دي كول** (بالإنجليزية)، ص 85. أيضا بيرنار (Bernard)، **النزاع الفرنسي المغربي** (بالفرنسية)، ص 15-16.

(52) انظر ما قاله بيير بوردان (Pierre Bourdan) عن استجوابه لنوگيس (29 دجنبر 1942) وإلحاح المقيم العام في ضرورة الاستمرار والحرمة الفرنسية في المغرب، انظر، **تقاييد أيام الترقب** (بالفرنسية)، ص 158-162.

الإنجليز والأميريكان على حد سواء، هو أن يقوم جيرو بتطهير شيعته في شمال إفريقيا ليكون في ذلك «رجة معنوية» ينفصل بها ماضي فيشي عن مستقبل فرنسا الحرة. وكان نوگيس في طليعة قائمة من ينبغي التخلص منهم[53]. وجاء رد فعل جيرو أول الأمر بالرفض. لكنه بات من المستحيل مقاومة سند الرأي العام المتفاقم المدوي لديگول في أميريكا وإنجلترا. وادعى نوگيس أن تقدم ديگول في إفريقيا الشمالية لم يكن سوى «دعاية ماكرة» ترمي إلى حمل جيرو على التنازل لمنافسه عن السلطة السياسية. ونصح للجنرال بالصمود لإرغام دي گول على التراجع، قائلا بأن : «الجناح المتحرك من الديگوليين مركب من شرذمة من المتطرفين الذين يجعلون شغب الشارع أحسن وسيلة للضغط على أولي الأمر، وبأنهم لن يترددوا في استعمال ذلك». وأكد لجيرو أنه يستطيع التعويل في المغرب وفي إفريقيا الغربية على الساكنة المسلمة والجيش والأغلبية الساحقة من الفرنسيين، قائلا له : «إن 400.000 جندي واقفة من ورائكم، هم ومجموع السكان الذين يكاد عددهم يضاهي عدد سكان الميتروبول». لكن التعداد لم يجد فتيلا، ولا أيضا النداء المباشر لروزفيلت المبعوث مع مجموعة من الطوابع المغربية لتنضاف إلى مجموعات الرئيس من الطوابع، واصفا حاشية دي گول بأنهم «من محترفي السياسة والدعاية» وممن يزرع البلبلة في صفوف الأهالي ولا غاية لهم إلا في «إقامة حكومة في إفريقيا لفرضها فيما بعد على فرنسا»، وذلك بالضبط ما كان روزفيلت مصرا على تجنبه[54]. ولما فشلت كل جهود نوگيس لإيقاف دي گول، فإنه سرعان ما صار يفاتح الديگوليين ببعض الوسطاء. لكن الأبواب المطروقة سدت كلها في وجهه[55]. ووقعت المقصلة عليه يوم 3 يونيو، حيث اجتمعت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي انتهت باتفاق ديگول مع جيرو. وجاءت الضربة القاضية على يد جيرو، إذ قال : «من أول ما صرنا نجتمع ونتباحث أنا والجنرال دي گول

---

(53) تقرير عن ملاقاة بين الجنرال كاترو (Catrou) وجاكا ليميكر — دوبروي (Jacques Lemaigre-Dubreuil)، 11 فبراير 1943 (**أرشيف ليميكر — دوبروي**). وكان ليميكر — دوبروي مندوب جيرو في العلاقات مع الحلفاء. أما كاترو، والي الهند الصينية سابقا، فإنه كان قد انضم إلى ديگول منذ 1940.

(54) من نوگيس إلى جيرو، 28 أبريل 1943، (**أرشيف نوگيس**). ومن نوگيس إلى روزفيلط، 12 ماي 1943، ذكره بلير في **النافذة الغربية للعالم العربي**، ص 95.

(55) كاترو، **معركة البحر الأبيض المتوسط**، ص 362–363.

وهو يبدي من النقمة عليك أكثر مما يبدي منها على أي شخص آخر، وأنت على بينة من ذرائعه. وقد حاولت أنا والجنرال جورج الدفاع عنك بكل ما في وسعنا، واضطررنا هذا الصباح إلى التصويت فخسرنا الجولة، وأنا ملزم الآن بمطالبتك بالاستقالة عن منصب الإقامة العامة في المغرب»[56].

وهكذا لم يفوّت شيء للأميريكان مما اجتهد نوگيس للاحتفاظ به، وإنما وقع في أيادي فرنسية أخرى ملتزمة هي كذلك بصيانة الإمبراطورية. وقال في كلمة الوداع : «المرء زائل، ويبقى فرنسا والمغرب»[57]. وكان ذلك يومئذ مجرد أمنية وليس بيانا بالواقع. لكن الأمنية تبلورت فيما بعد، وذلك نوعا ما بسبب عدم [243] قيام الولايات المتحدة بأدنى محاولة للنيل من الحكم الفرنسي بالرغم مما أقضّ ذلك طوال الليالي من مضاجع المسؤولين عن الحماية. وكان من شأن تحرير المستعمرات على ما فيه من المصلحة الاقتصادية والسياسية لأميريكا أن يضعف فرنسا في أوربا حيث كانت أميريكا تعوّل عليها لتجديد صرح القارة برمتها والدفاع عنها. مما يعني باختصار أن المخططات الإجمالية لعالم ما بعد الحرب تقدمت على مبادىء بيان الأطلسي والحريات الأربعة[58]. ولا عجب في ذلك، ففي الحرب العالمية الأولى أيضا كانت كلمات ويلسن قد أخذت بألباب شعوب أوربا. لكن نصوص المعاهدات هي التي تحكمت في مصيرها.

وحل محل نوگيس كابرييل بووه (Gabriel Puaux) المندوب السامي السابق لفرنسا في سوريا ولبنان الذي كان قد اقتدى بنوگيس في الطاعة لفيشي سنة

(56) من جيرو إلى نوگيس، 3 يونيو 1943 (**أرشيف نوگيس**). انظر مذكرة استقالة نوگيس ضمن الرسالة من نوگيس إلى جيرو، 4 يونيو 1943 (**أرشيف نوگيس**). وخرج نوگيس من المغرب في اتجاه البرتغال يوم 4 يونيو 1943 بدعوة من قنصلي البرتغال في الرباط وفي الدارالبيضاء، بعد أن رفض كاترو له الانعزال في الجزائر أو في طنجة، انظر «ظروف مغادرة الجنرال نوگيس للمغرب للجوء إلى البرتغال يوم 15 يونيو 1943» د.ت، (**أرشيف نوگيس**).

(57) نوگيسن «نداء الجنرال نوگيس إلى سكان المغرب»، 4 يونيو 1943، (**أرشيف نوگيس**).

(58) من كاتب الدولة في الخارجية إدوارد ر. سطيتينيوس (Edward R. Stettinius, Jr) إلى روسيل، 1 دجنبر 1943، في **FRUS** (1943)، 4 : 745–746. أيضا زينك Zingg، «الحرب الباردة في إفريقيا الشمالية»، ص 40–61. أيضا بلير، «مفعول الاتفاقية الفرنسية الأمريكية العسكرية على القومية المغربية»، ص 61–68. أيضا بلير، **النافذة الغربية للعالم العربي**.

1940 ثم استقال فيما بعد. وكان مساعده هو ليون مارشال الذي ظل يناصر نوگيس إلى شهر أبريل 1942. ولم يكن في ذلك أدنى انتصار «لذوي التقوى والصرامة»، فباستثناء بعض كبار الموظفين، لم تثر مكنسة دي گول كبير غبار. ولم تمض أربع سنوات حتى نودي على الجنرال ألفونص جوان ثم على الجنرال أوگوسطان كيوم، وكلاهما من أصحاب نوگيس، ليحتلا منصب المقيم العام في المغرب، على شكل ما كان عليه نوگيس سنة 1936، وليمسكا بعصا السيادة في إمبراطورية شريفة متغيرة مضطربة. وفشلا كلاهما في المهمة. لكن الأميريكان كانوا قد انسحبوا يومئذ والوطنيين قد استأنفوا كفاحهم ضدا على الحماية. بل إنهم ازدادوا جرأة بما منحهم السلطان من المساندة العلنية بعد أن تشجع هو نفسه على ذلك بما ترتب على الحرب من الوقائع[59].

ولم يكن تغير موقف السلطان أمرا مفاجئا ولا أمرا غير مرتقب. فإنه كان دائما يتعامل مع الفرنسيين ويقاومهم بحسب ما تقتضيه الظروف. وكانت مهمة كل مقيم عام الرئيسية أن يبقى السلطان دائما إلى جانب فرنسا. وقد ذكر نوگيس الجنرال گيوم بذلك قائلا: «أهم ما في الأمر هو أن الحماية لا يمكن أن تسير إلا باتفاق مع السلطان وليس ضدا عليه»[60]. ولم يكن ذلك أمرا سهلا على نوگيس نفسه. أما جوان وگيوم فقد استحال عليهما بالمرة، لرغبة سيدي محمد في جعل العلاقات الفرنسية المغربية على قواعد أخرى غير قواعد معاهدة فاس. ويوم سقط الشعار القائل بعمل السلطان والمقيم العام يدا في يد، فإن الحماية أضحت محكوما عليها بالزوال. وجاء نفي سيدي محمد إلى مدغشقر وتعويضه بدمية طيعة للفرنسيين إذانا بالهزيمة وليس بالفوز، إذ عادت الأمور إلى ما كانت عليه من الاضطراب أيام الظهير البربري التي توالت طيلة الشهور متأرجحة بين عنف الإرهاب من قبل الأهالي والإرهاب المضاد من قبل الفرنسيين. وكان المسلمون سنة 1930 يبتهلون إلى الله بأن لا يفرق بينهم وبين إخوانهم البرابر. أما في الخمسينات فإنهم صاروا يبتهلون في المساجد ليعود إليهم إمامهم المعزول. ولم يلههم

---

(59) كاترو، **ليوطي**، ص 305.

(60) گيوم، **رجل القتال**، ص 239.

[244] عن ذلك بشر ولا مال ولا وعود ولا إصلاحات. وفي نهاية المطاف وافقت فرنسا على إعادة السلطان إلى عرشه مما جاء كناية عن انطواء عهد الحماية[61].

ويوم استرجع المغرب كامل سيادته واستقلاله في مارس 1956، فإن الحنق على فرنسا جعل من قبر ليوطي نصبا عن الماضي الاستعماري غير مرغوب فيه. فنقل رفات المارشال إلى فرنسا ليوضع بجانب فوش ونابليون في قصر الآنفاليد. ثم مرت خمس عشرة سنة، وكان للملك الحسن الثاني الذي طالما كان وهو أمير ناشىء يساير نوگيس في مباحات الإقامة العامة وطالما جلس إلى جانبه في الحفلات الرسمية، أن يتذكر صديق والده الذي سعى في خدمة فرنسا والمغرب في آن واحد. وكان حضور الوفد المغربي في جنازة نوگيس برئاسة سفير المغرب في باريس في تمام التناقض مع غياب فرنسا الرسمية. وبتكريم روح تلميذ لويطي الذي استوعب دروس المارشال وعمل بها «في أعلى مستوى»، أبى الحسن الثاني إلا أن يحيّي مرة أخرى ليوطي وفرنسا[62].

---

(61) وقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى نوگيس لتستشير به في تلك النازلة المحرجة لأنه ظل على صلة طيبة بالسلطان. انظر رسالة من المعمري إلى نوگيس، 22 دجنبر 1955 ،و24 ماي 1956 (**أرشيف نوگيس**). وعن سنوات ما بعد الحرب واستقلال المغرب، انظر بيرنار، **النزاع الفرنسي المغربي**. وأيضا سيريش، **الأوربيون والمغاربة** (وكلاهما بالفرنسية).

(62) بوان (Point)، «الجنرال شارل نوگيس». أيضا جان لاكوتور في جريدة **لي موند**، 23 أبريل 1971.

الفصل التاسع

إرث ليوطي

[245] لقدْ جددت فرنسا يوم عيّنت الجنرال شارل نوگيس مقيما عاما في الرباط الصلة بخطة ليوطي في المغرب. وقد أعاد هذا الجنرال للحماية سلطتها وللسياسة الاستعمارية الفرنسية مبرراتها فيما بين 1936 و1943 فأعاد أسبقيات ليوطي إلى ما كان يراه لائقا بها من الرتبة.

وإنه منذ البداية أعطى الأفضلية للشؤون الأهلية التي تغافل عنها خلفاء ليوطي، فأحيى الوفاق مع السلطان وأثبت أركان الشراكة الحكومية مع النخبة الأهلية. كما تعهد للبورجوازية الوطنية القلقة المستاءة بالسير في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي، ووضع برنامجا واسعا من إصلاح شؤون المدن والبوادي لكسب رضى أهل الحرف وأبناء القبائل عن فرنسا. واعتمد في كل مكان على بعض الأوراش المفيدة ليعمّ الازدهار ويحتفظ على السكينة وتصان مصالح فرنسا في المغرب.

إلا أن استراتيجية نوگيس كان لها حدودها وتناقضاتها، ذلك بأن تقوية السلطان كانت لا تضمن بالضرورة إخلاصه لفرنسا إلى يوم البعث. ونظرا لما واكب الظهير البربري من الاضطرابات الاجتماعية ومن اللبس السياسي ونظرا لمظاهرات سنتي 1936 و1937، فإن سيدي محمد، ولا غرو في ذلك، كان شريكا وخصما لفرنسا في آن واحد. ولئن كتب له أن يكون أول ملوك المغرب بعد الاستقلال، فذلك يعزى لعبقريته السياسية ولقدرته على السير على ما يختطه لنفسه من النهج وليس على ما يمليه عليه أحد. ثم إن الإصلاح السياسي والاقتصادي لم يكن ليجعل المغرب شريكا مضمونا. والحالة هذه، فإنه أضعف نفوذ «قدماء أصدقاء» فرنسا. وقد استخلص نوگيس من ذلك على مضض أن الوطنيين من المستحيل أن يلتزموا السكينة أبدا، فوجد نفسه مضطرا لاستعمال القوة لجعل حد لامتداد دعايتهم في المدن والقبائل. أما بخصوص أهل الحرف وأبناء القبائل فإن إخلاصهم كان رهينا بالازدهار الذي لم يكن أمره كله بيد فرنسا.

وكانت تحديات الأهالي للحكم الفرنسي ومتاعب الحماية الاقتصادية توحي بهشاشة المراقبة الفرنسية في المغرب. وقال نوگيس للأوربيين بأن مستقبلهم ومستقبل فرنسا رهين بالتضامن الفرنسي المغربي الذي هو بمثابة حجر الزاوية من الحماية[1]. وأعطى المثال بما أقام من الصلات مع شرائح الشعب المغربي. ولشدة ما كان من تنديده بالعنصرية المهيمنة فيما مضى، فإن البعض رماه منتقدا بكونه [246] «مقيم المغاربة»[2]. ومما لاشك فيه أنه لم يتغافل أبدا عن المعمرين ولا عن الاستثمارات الفرنسية في المغرب، بدليل نضاله من أجل إلغاء عقد الجزيرة الخضراء وإيجاد مكان للمنتجات المغربية على موائد فرنسا، إلا أنه امتنع عن حمل مواطنيه على الدلال. وكان في خضم أزمة الاقتصاد الاستعماري يسعى أولا وقبل كل شيء في النهوض بنصيب الأهالي، مدعيا أن ذلك من شأنه أن يشد الأواصر بين الجماعتين في السراء والضراء. وكان نوگيس نموذج السلطة الأبوية المعروفة في الاستعمار الفرنسي. وكان على تمام اليقين بمحاسن الوجود الفرنسي فيما وراء البحار فضلا عما كان يربطه بشعب وبأرض بعيدة عن وطنه من عميق الروابط العاطفية. وذلك جزء من إرث ليوطي وجانب غير هيّن مما تفشى في الثلاثينات من «الاستعمار الجديد» أو «الاستعمار الهومانستي»[3] الذي بلورته الجبهة الشعبية في مخططات إصلاحاتها. وقد ألح اليسار السياسي على ما كان في برامجه من عوامل التحرر ومن الاعتبارات الإنسانية. لكن ذلك لا يخلو من شيء من الاعتبارات الفرنسية المحضة. ولم تكن أي حكومة في فرنسا لتستسيغ الحركات الوطنية «المنفصلة» ولا لترغب في التعجيل بحركة التغيير السياسي والاقتصادي إلى درجة زعزعة قواعد النخبة المخلصة لفرنسا أو إقلاق بال المعمرين. والحالة هذه، فإن متاعب الميتروبول الاقتصادية والأخطار المهددة للسلام في أوربا، كل ذلك جعل الإمبراطورية تبدو مصدرا للقوة ينبغي الحدب عليه والإمساك بزمامه وليس ترك الحبل فيه على الوارد. ولا مراء في أن الجبهة الشعبية جددت الشعور بالمسؤولية حيال المستعمرات، بدليل تفاقم وجوه المساعدة الاقتصادية ومخططات التنمية

---

(1) خطاب الجنرال نوگيس في جنازة الجنرال بيرنار فيرجيز (Bernard Vergez)، 1942، (أرشيف نوگيس).

(2) أوردیوني (Ordioni)، سر دارلان (بالفرنسية)، ص 73.

(3) [الاستعمار بوجه إنساني أو لوجه الإنسان].

الجارية والصناعية والأموال المرصودة للأشغال العمومية. لكن هنا أيضا كانت الفوائد المرتقبة في النهاية لصالح فرنسا. وهذه السياسة الإمبريالية التي يمكن وسمها بأنها استعمار بوجه إنساني كانت من وحي ليوطي وليون بلوم على حد سواء[4].

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية اعتبر نوگيس أن مهمته هي الدفاع عن الحماية، مع أن بعض المساومات الاستعمارية أو العصيان الإمبريالي كان ربما أكثر فائدة لفرنسا. لكنه رفض شراء الصداقة الإسبانية بشيء من تراب المغرب، أو أن يكون في الهدنة الألمانية الفرنسية أو الفرنسية الطاليانية أي باب لتفويت أدنى جزء من ممتلكات فرنسا في إفريقيا. ولم يكن امتناعه عن الهدنة من أقل العوامل نجاعة في إرجاء ما كان يتشوف إليه أعداء فرنسا من إعادة النظر في توزيع الحصص الاستعمارية، ذلك بأن تعامله مع الألمان ظل موقوفا على صيانة السيادة الفرنسية فيما وراء البحار وعلى إبعاد الألمان عن المستعمرات. وفي الوقت ذاته، ظل مغضيا عن نداءات مانديل ودي گول لمتابعة الحرب بعد أن صدرت أوامر الحكومة الفرنسية بعكس ذلك. وإنه لم يصغ إلا لما كانت أبواق إنجلترا تحرض الفرنسيين [247] عليه من ربط الإمبراطورية بمصير الإنجليز. ويوم تشجع فيما بعد على التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، فإنه ظل قلقا من جهة الوقع السياسي لأميريكا ومقاصدها العسكرية في الحماية. وكان يخشى في حالة دخول المغرب صفوف الحرب أن تندلع ثورة الأهالي على فرنسا فتلحق الحماية بأميريكا أو بألمانيا. وخلاصة القول أنه كان يريد البقاء خارج الحرب ليدافع عن إفريقيا ضد الجميع. ويوم كان النزول الأميريكي فإنه تصدى له. لكن ما أن أحسّ أنه مغلوب في الميدان حتى دخل سبيل المساومة ليحافظ على السيادة الفرنسية في شمال إفريقيا.

وكان نوگيس آخر عنصر من جنس في طريق الانقراض، وهو جنس «الضابط الاستعماري كامل الأوصاف» الذي كانت الإمبراطورية بالنسبة إليه تطوعا يلتحم

---

(4) وعن «الاستعمار الإنساني» والسياسة الاستعمارية للجبهة الشعبية، انظر جيراردي (Girardet)، **الفكر الاستعماري في فرنسا**، ص 175–1150. أيضا جاك مارسي، «مؤتمر ولاة المستعمرات العامين» (بالفرنسية)، ص 61–84. أيضا كوهين، «السياسة الاستعمارية للجبهة الشعبية» (بالإنجليزية)، ص 368–393.

مساره الوظيفي بفضله مع بقعة معينة من الكرة الأرضية. وقد اعترف أنه قضى «أجمل سنوات حياته وأقواها تأثيرا عليه في المغرب»، فهو البلد الذي انتهى به الأمر إلى اعتباره بمثابة «وطنه الثاني»[5]. مما كان أيضا من إرث ليوطي، وكان من شأنه أن يفضي إلى «تميّز» مغربي ضيق قمين بأن يترتب عليه بعض الأحكام الخاطئة في الشؤون الاستعمارية وأن يطمس حقيقة العلاقات بين فرنسا والمغرب[6]، لأن السعي في جعل المغرب أرقى مستعمرة من مستعمرات فرنسا كثيرا ما استوجب التضحية بمصالح المغاربة والفرنسيين على حد سواء.

---

(5) «نداء الجنرال نوگيس إلى سكان المغرب»، 4 يونيو 1943 (**أرشيف نوگيس**).

(6) المحكمة العليا للقضاء (1956)، الوثائق الوطنية الفرنسية، تصريح بسون، 6 : 91–92. أيضا كاترو، **ليوطي**، ص 90–93 و96–97.

Bibliography

INTERVIEWS AND CORRESPONDENCE

Interviews

Jacques Berque, General Antoine Béthouart, Pierre Charpentier, General André Dorange, Robert Roger du Gardier, General Maurice Durosoy, General Augustin Guillaume, Bernard Hardion, Georges Hutin, Charles-André Julien, Henry Marchat, Emmanuel Mönick, Baron Pierre Ordioni, Jean Pasquier, Robert Ricard, Eugène and Françoise Simoneau, Yves Sourisse, General Georges Spillmann, Colonel Guy and Odile de Verthamon, Pierre Voizard

Correspondence

James Rives Childs, Giovani Fornari, Carlo de Franchis, Fabrizio Franco, Marcel Peyrouton, Père René Point

MANUSCRIPT SOURCES

Private Papers

Pierre Charpentier Papers, Paris
James Rives Childs Papers, Richmond, Virginia
Mark W. Clark Papers, The Citadel, Charleston, South Carolina
André Dorange Papers, Paris
Jacques Lemaigre Dubreuil Papers, Paris
Georges Hutin Papers, Paris
Charles-André Julien Papers, Paris
Charles Noguès Papers, Paris

Official Archives

Archives Nationales, Paris (Cited as AN)
Haute Cour de Justice. Ministère Public c/ M. Noguès, Audience du 28 novembre 1947. (This is a stenographic transcript in one part.)
———. Ministère Public c/ Général Noguès, Audiences du 23, 24, 25, 26 octobre 1956. (This is a stenographic transcript in seven parts.)
Centre des Hautes Études sur l'Afrique et l'Asie Modernes, Paris (Cited as CHEAM)

Bibliography

Abadie, Captain Jean. "Les tendances à l'insurrection en pays berbère." CHEAM report, 1939.
Berenguier, Captain Hippolyte. "Le syndicalisme marocain sous le protectorat français." CHEAM report, 1955.
Berque, Jacques. "La question agraire au Maroc: Nouvelle politique rurale de la France au Maroc." CHEAM conference, 8 October 1945.
Bois, Jacques. "La surpopulation rurale des Doukkala: Les problèmes qu'elle pose." CHEAM report, 1938.
Bourgeois. "L'artisanat fassi depuis la guerre." CHEAM conference, 3 November 1941.
Clément, Captain Jean-Henri. "À propos de la revendication de droit syndical pour les musulmans marocains." CHEAM report, 1938.
———. "L'Espagne phalangiste et le Maroc." CHEAM report, 1941.
Debraisne, Captain Jacques. "Dix ans d'expérience coopérative forestière dans la région de Meknès." CHEAM report, 1949.
Dutheil, Jean. "Les juifs au Maroc." CHEAM conference, 16 December 1941.
Estève, Charles. "Contribution à l'enquête sur l'artisanat marocain. Nécessité d'une politique artisanale appliquée à l'industrie rurale du tapis. Essai de rénovation de l'industrie familiale des tapis de Chichaoua." CHEAM report, 1938.
Flye-Sainte-Marie, Captain Laurent. "L'évolution du nationalisme à Meknès jusqu'en 1937." CHEAM conference, 9 June 1938.
———. "L'exploitation forestière et les coopératives de bûcherons en pays Ait Yahia et Beni Mguild." CHEAM report, 1939.
———. "Le nationalisme en pays berbère." CHEAM report, 1938.
———. "Tendances à l'insurrection chez les transhumants berbères du Moyen-Atlas." CHEAM conference, 9 May 1938.
Granges, Claude. "Le mouvement coopératif en milieu artisanal au Maroc de 1936 à 1956." CHEAM report, 1956.
Haut Comité Méditerranéen. Session de [8–12] mars 1938 (procès-verbaux des séances).
Ladriet de Lacharrière, Jacques. "La politique de l'Allemagne au Maroc." CHEAM conference, 26 June 1937.
Le Tourneau, Roger. "L'artisanat en Tunisie et au Maroc." CHEAM conference, [1945].
———. "Les corporations au Maroc." CHEAM conference, 7 June 1938.
———. "Les émeutes de Fès." CHEAM conference, 1939.
———. "La jeunesse marocaine." CHEAM conference, 30 June 1938.
[———]. "Le mouvement nationaliste dans la zone française du protectorat marocain d'avril 1936 à octobre 1937." CHEAM report, [1938].
———. "Le mouvement nationaliste marocain de 1930 à 1937." CHEAM report, 1937.
———. "Le nationalisme marocain." CHEAM conference, 1 December 1945.

Matte, Marcel. "Éléments d'une politique berbère au Maroc." CHEAM conference, 20 February 1937.
Montagne, Robert. "Les berbères en Afrique du nord," in "Six conférences d'initiation à la politique musulmane de la France en Afrique du nord." CHEAM conferences, March–May 1943.
———. "La crise nationaliste au Maroc." CHEAM conference, 18 December 1941.
———. "Les tendances du Jeune Maroc." CHEAM report, 15 July 1929.
———. "Un essài de régionalisme au Maroc." CHEAM conference, 5 August 1941.
Moussard, Paul. "De la coopération dans l'économie indigène au Maroc." CHEAM report, 1937.
———. "Les corporations au Maroc." CHEAM conference, 2 March 1937.
Pagès, André. "L'impôt agricole et les musulmans." CHEAM conference, 21 April 1947.
———. "Les impôts directs urbains du protectorat marocain." CHEAM report, 1947.
Paye, Lucien. "L'agriculture dans la Région de Fès." CHEAM conference, 2 June 1937.
———. "Déchéance des corporations marocaines." CHEAM conference, 19 May 1937.
———. "La politique marocaine de la République espagnole, 1931–1936." CHEAM report, [1936].
Protectorat de la République française au Maroc, Gouvernement Chérifien. "Compte rendu des opérations organismes de crédit et de coopération en milieu marocain au cours des exercices 1938–1939 à 1945–1946." n.d. (Cited as Protectorat, "Compte rendu des opérations organismes de crédit," CHEAM)
Résidence Générale de la République française au Maroc, Direction de l'Intérieur, Division des Affaires Rurales. "Rapport général sur le mouvement coopératif au Maroc en milieu autochtone (1934–1950)." 30 April 1950. (Cited as Résidence Générale, "Rapport général sur le mouvement coopératif au Maroc," CHEAM)
Ricard, Prosper. "L'artisanat marocain." CHEAM report, 1937.
Roux, Captain Jacques. "Essai monographique sur le bidonville de la Cité Yacoub el Mansour (Douar Debbagh)." CHEAM report, 1949.
Saulay, Captain Jean. "Les coopératives oléicoles au Maroc." CHEAM conference, 11 June 1949.
Tallec, Corentin. "L'équipement hydraulique de la plaine des Beni Amir et ses incidences politiques." CHEAM report, 1941.
Ministère des Affaires Étrangères, Paris
Archives Diplomatiques, Maroc, 1917–38. (Cited as MAE, Maroc)
Le Sultan et les Personnages Marocains:
413: Le Sultan, 1928–37.
422: Personnages Marocains, 1923–37.

423: El Glaoui, 1931–37.
Résidence Générale:
426: Le Résident Général, 1927–36.
427: Bureau Diplomatique, 1917–36.
428: Affaires Diverses, 1917–36.
Politique Générale Marocaine:
490: Situation Politique et Économique, August 1937–July 1938.
491: Situation Politique et Économique, August 1938–March 1939.
Le Rif:
498: Opérations Militaires, 1 January 1925–15 August 1925.
499: Opérations Militaires, 16 August 1925–31 October 1926.
Suppression des Capitulations:
563: Dossier Général, 1918–39.
564: Belgique–États-Unis, 1918–39.
564 bis: États-Unis, 1939.
566: Grande Bretagne, 1918–37.
567: Grande Bretagne, 1–31 July 1937.
568: Grande Bretagne. Traité de Commerce Anglo-Marocain, 1 November 1937–31 March 1938.
569: Grande Bretagne. Traité de Commerce Anglo-Marocain, 1937.
570: Grande Bretagne. Négotiations Commerciales. Traité Anglo-Marocain, March–August 1938.
571: Grande Bretagne. Négotiations Commerciales. Traité Anglo-Marocain, 1 September 1938–31 March 1939.
Zone Espagnole du Maroc:
604: Sédition au Maroc Espagnol, July–August 1936.
605: Sédition au Maroc Espagnol, July–August 1936.
Personnel du Protectorat:
722: Dossier Général, 5 April 1934–18 January 1937.
723: Dossier Général, 12 February 1937–30 December 1938.
726: Personnel Administratif, 1930–38.
Administration Générale:
769–770: Dossier Général, July 1936–December 1937.
773: Notes pour les Parlementaires, January 1929–September 1937.
Finances:
796: Affaires Financières Diverses, 1932–36.
797: Affaires Financières Diverses, 1938–39.
Secrétariat Général du Gouvernement, Paris
Direction de la Documentation. Dossier Biographique "Noguès."
Service Historique de l'Armée de Terre, Vincennes
Extrait de l'état des services du Général d'Armée Noguès, Auguste, Paul, Charles, Albert (dossier N° 463 / Généraux / 5ème série), années 1920 à 1943.

GOVERNMENT DOCUMENTS AND OFFICIAL PUBLICATIONS

France

Assemblée Nationale. *Les événements survenus en France de 1933 à 1945: Rapport fait au nom de la Commission chargée d'enquêter sur les événements survenus en France de 1933 à 1945 par M. Charles Serre, rapporteur général.* 2 vols. Paris, [1952]. (Cited as *Les événements survenus en France, Rapport*)

———. *Les événements survenus en France de 1933 à 1945: Témoignages et documents recueillis par la Commission d'enquête parlementaire.* 9 vols. Paris, [1951–52]. (Cited as *Les événements survenus en France, Témoignages*)

La Délégation française auprès de la Commission allemande d'armistice (29 juin 1940–21 décembre 1941). Recueil de documents publié par le Gouvernement français. 5 vols. Paris, 1947–59. (Cited as *DFCAA*)

État-Major de l'Armée. *Les Opérations militaires au Maroc.* Collection "Les Armées françaises d'outre-mer" éditée à l'occasion de l'Exposition Coloniale Internationale de Paris de 1931. Paris, 1931.

Ministère des Affaires Étrangères, Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre, 1939–45. *Documents diplomatiques français, 1932–1939.* Series 2 (1936–39), 15 vols. to date. Paris, 1963–. (Cited as *DDF*)

Théâtre d'Opérations de l'Afrique du Nord, État-Major, Bureau Politique. *Bulletin d'information*, Algiers, 1939–40. (Cited as TOAFN, *Bulletin d'information*)

Germany

Documents on German Foreign Policy, 1918–1945. Series D (1937–45), 13 vols. London and Washington, D.C., 1949–64. (Cited as *DGFP*)

Great Britain

Documents on British Foreign Policy, 1919–1939. Edited by E. L. Woodward and Rohan Butler. Series 2 (1930–38), 9 vols. to date; Series 3 (1938–39), 10 vols. London, 1946–.

Morocco

Bulletin Officiel du Protectorat de la République française au Maroc. Rabat, 1936–43. (Cited as *Bulletin Officiel*)

Protectorat de la République française au Maroc, Gouvernement Chérifien, Direction des Affaires Économiques. *Annuaire de statistique générale de la Zone française du Maroc.* Vol. 12. Rabat, 1937. (Cited as *Annuaire de statistique générale du Maroc*)

Résidence Générale de France au Maroc, Direction du Cabinet. *Bulletin d'informations et de documentation du Maroc.* Rabat, 1937–43.

United States

Department of State. *Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers.* 1937–43. Washington, D.C., 1955–64. (Cited as *FRUS*)

———. *Foreign Relations of the United States: The Conferences at Washington, 1941–1942, and Casablanca, 1943.* Washington, D.C., 1968. (Cited as *FRUS: Conferences at Washington and Casablanca*)

———. *The Spanish Government and the Axis: Documents.* Washington, D.C., 1946.

Office of Strategic Services, Research and Analysis Branch. *Morocco.* 5 vols. Washington, D.C., 1942.

BOOKS

Abu-Lughod, Janet L. *Rabat: Urban Apartheid in Morocco.* Princeton, 1980.

Adam, André. *Casablanca: Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident.* 2 vols. Paris, 1968.

Adamthwaite, Anthony. *France and the Coming of the Second World War.* Totowa, N.J., 1977.

Ageron, Charles-Robert. *Politiques coloniales au Maghreb.* Paris, 1972.

Allain, Jean-Claude. *Agadir, 1911.* Paris, 1976.

Anderson, Eugene N. *The First Moroccan Crisis, 1904–1906.* Chicago, 1930.

Andrew, Christopher M. *Théophile Delcassé and the Making of the Entente Cordiale.* London, 1968.

Auffray, Bernard. *Pierre de Margerie (1861–1942) et la vie diplomatique de son temps.* Paris, 1976.

Auphan, Paul. *L'Honneur de servir: Mémoires.* Paris, 1978.

———. *La lutte pour la vie (1940–1942): La marine au service des français.* Paris, 1947.

Ayache, Albert. *Le Maroc: Bilan d'une colonisation.* Paris, 1956.

Bankwitz, Philip C. F. *Maxime Weygand and Civil-Military Relations in Modern France.* Cambridge, Mass., 1967.

Barlow, Ima Christina. *The Agadir Crisis.* Chapel Hill, 1940.

Baudouin, Paul. *Neuf mois au gouvernement (avril–décembre 1940).* Paris, 1948.

Belal, Abdel Aziz. *L'Investissement au Maroc (1912–1964) et ses enseignements en matière de développement économique.* Paris, 1968.

Bell, Philip M. H. *A Certain Eventuality: Britain and the Fall of France.* London, 1974.

Bernard, Stéphane. *The Franco-Moroccan Conflict, 1943–1956.* New Haven, 1968. Published in the unabridged French edition as *Le conflit franco-marocain, 1943–1956,* 3 vols. (Brussels, 1963).

Berque, Jacques. *French North Africa: The Maghrib Between Two World*

Wars. Translated by Jean Stewart. New York, 1967. Originally published as *Le Maghreb entre deux guerres* (Paris, 1962).

Berteil, Louis. *L'Armée de Weygand: La chance de la France, 1940–1942*. Paris, 1975.

Béthouart, Antoine. *Cinq années d'espérance: Mémoires de guerre, 1939–1945*. Paris, 1968.

Betts, Raymond F. *Assimilation and Association in French Colonial Theory, 1890–1914*. New York, 1961.

Bidwell, Robin. *Morocco Under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912–1956*. London, 1973.

Blair, Leon Borden. *Western Window in the Arab World*. Austin, 1970.

Blum, Léon. *L'Oeuvre de Léon Blum*. 6 vols. Paris, 1954–72.

Bond, Brian. *France and Belgium, 1939–1940*. London, 1975.

Bonnefous, Édouard. *Histoire politique de la troisième république*. Vol. 7, *La course vers l'abime: La fin de la III^e^ république (1938–1940)*. Paris, 1967.

Bourdan, Pierre [Pierre Maillaud]. *Carnet des jours d'attente (juin 40–juin 44)*. Paris, 1945.

Brémard, Frédéric. *Les droits publics et politiques des français au Maroc*. Paris, 1950.

———. *L'Organisation régionale du Maroc*. Paris, 1949.

Brown, Kenneth. *People of Salé: Tradition and Change in a Moroccan City, 1830–1930*. Cambridge, Mass., 1976.

Burdick, Charles B. *Germany's Military Strategy and Spain in World War II*. Syracuse, 1968.

Burke, Edmund III. *Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860–1912*. Chicago, 1977.

Butcher, Harry C. *Three Years with Eisenhower: The Personal Diary of Captain Harry C. Butcher, USNR, Naval Aide to General Eisenhower, 1942 to 1945*. London, 1946.

Carr, Raymond, *Spain, 1808–1939*. Oxford, 1966.

Catroux Georges. *Dans la bataille de Méditerranée: Egypte-Levant-Afrique du nord, 1940–1944*. Paris, 1949.

———. *Lyautey, le marocain*. Paris, 1952.

Cerych, Ladislav. *Européens et marocains, 1930–1956: Sociologie d'une décolonisation*. Bruges, 1964.

Chambre de Commerce de Marseille. *Le traité anglo-chérifien du 18 juillet 1938: Rapport présenté par M. Jacques-J. Dailloux et adopté par cette compagnie dans sa séance du 4 octobre 1938*. Marseilles, 1938.

Chapman, Guy. *Why France Fell: The Defeat of the French Army in 1940*. New York, 1969.

Charles-Roux, François. *Cinq mois tragiques aux affaires étrangères (21 mai–1 novembre 1940)*. Paris, 1949.

Childs, James Rives. *Diplomatic and Literary Quests*. Richmond, 1963.

Clark, Mark W. *Calculated Risk*. New York, 1950.

Codman, Charles R. *Drive*. Boston, 1957.
Colton, Joel. *Léon Blum: Humanist in Politics*. New York, 1966.
Cordero Torres, José María. *Organización del protectorado español en Marruecos*. 2 vols. Madrid, 1942–43.
Coverdale, John F. *Italian Intervention in the Spanish Civil War*. Princeton, 1975.
Darlan, Alain. *L'amiral Darlan parle*. Paris, 1953.
De Gaulle, Charles. *The Complete War Memoirs of Charles de Gaulle*. Translated by Jonathan Griffin and Richard Howard. New York, 1972. Originally published as *Mémoires de guerre*, 3 vols. (Paris, 1954–59).
———. *Discours et messages*. 5 vols. Paris, 1970.
Detwiler, Donald S. *Hitler, Franco und Gibraltar: Die Frage des spanischen Eintritts in den Zweiten Weltkrieg*. Wiesbaden, 1962.
Dillon, Eric. *Memories of Three Wars*. London, 1951.
Dougherty, James J. *The Politics of Wartime Aid: American Economic Assistance to France and French Northwest Africa, 1940–1946*. Westport, Conn., 1978.
Dreifort, John E. *Yvon Delbos at the Quai d'Orsay: French Foreign Policy during the Popular Front, 1936–1938*. Lawrence, Kans., 1973.
Duff Cooper, Sir Alfred. *Old Men Forget: The Autobiography of Duff Cooper (Viscount Norwich)*. London, 1954.
Dunn, Ross E. *Resistance in the Desert: Moroccan Responses to French Imperialism, 1881–1912*. Madison, 1977.
Durosoy, Maurice. *Avec Lyautey: Homme de guerre, homme de paix*. Paris, 1976.
Eisenhower, Dwight D. *The Papers of Dwight David Eisenhower: The War Years*. Edited by Alfred D. Chandler, Jr. 5 vols. Baltimore, 1970.
Famchon, Yves. *Le Maroc, d'Algéciras à la souverainété économique*. Paris, 1957.
Farago, Ladislas. *Patton: Ordeal and Triumph*. New York, 1964.
al-Fāsī, Alāl [el-Fassi, Allal]. *The Independence Movements in Arab North Africa*. Translated by Hazem Zaki Nuseibeh. Washington, D.C., 1954.
Funk, Arthur Layton. *Charles de Gaulle: The Crucial Years, 1943–1944*. Norman, Okla., 1959.
———. *The Politics of TORCH: The Allied Landings and the Algiers Putsch, 1942*. Lawrence, Kans., 1974.
Gallissot, René. *Le patronat européen au Maroc—action sociale, action politique (1931–1942)*. Rabat, 1964.
Gann, Lewis H., and Duignan, Peter, eds. *African Proconsuls: European Governors in Africa*. New York, 1978.
Garcia Figueras, Tomás. *España y su protectorado en Marruecos, 1912–1956*. Madrid, 1957.
Garcin, Pierre. *La politique des contingents dans les relations franco-marocaines*. Paris, 1937.
Gates, Eleanor M. *End of the Affair: The Collapse of the Anglo-French Alliance, 1939–40*. Berkeley, 1981.

Geschke, Günter. *Die deutsche Frankreichpolitik 1940 von Compiègne bis Montoire: Das Problem einer deutsch-französischen Annäherung nach dem Frankreichfeldzug*. Frankfurt-am-Main, 1960.
Girardet, Raoul. *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*. Paris, 1972.
Gómez-Jordana Souza, Francisco. *La tramoya de nuestra actuación en Marruecos*. Madrid, 1976.
Goulven, Joseph. *La France au Maroc: Vingt-cinq ans de protectorat (1912–1937)*. Paris, 1937.
Griffiths, Richard. *Pétain: A Biography of Marshal Philippe Pétain of Vichy*. Garden City, 1972.
Guernier, Eugène L. *Pour une politique d'empire: Doctrine et action*. Paris, 1938.
Guillan, Pierre. *L'Allemagne et le Maroc, de 1870 à 1905*. Paris, 1967.
Guillaume, Albert. *L'évolution économique de la société rurale marocaine*. Paris, 1955.
Guillaume, Augustin. *Homme de guerre*. Paris, 1977.
Hall, Luella J. *The United States and Morocco, 1776–1956*. Metuchen, N.J., 1971.
Halstead, John P. *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912–1944*. Cambridge, Mass., 1967.
Harper, Glenn T. *German Economic Policy in Spain during the Spanish Civil War, 1936–1939*. The Hague, 1967.
Harris, Walter Burton. *France, Spain, and the Rif*. London, 1927.
Haute Cour de Justice. *Le procès du maréchal Pétain*, compte rendu sténographique. Collection des grands procès contemporains publiée sous la direction de Maurice Garçon. 2 vols. Paris, 1945.
Hayes, Carlton J. H. *Wartime Mission in Spain, 1942–1945*. New York, 1945.
Hoare, Sir Samuel. *Complacent Dictator*. New York, 1947.
Howe, George F. *Northwest Africa: Seizing the Initiative in the West*. United States Army in World War II, The Mediterranean Theater of Operations, vol. 11, pt. 1. Washington, 1957.
Huré, Antoine. *La pacification du Maroc: Dernière étape, 1931–1934*. Paris, 1952.
Hytier, Adrienne Doris. *Two Years of French Foreign Policy: Vichy, 1940–1942*. Geneva, 1958.
Jäckel, Eberhard. *La France dans l'Europe d'Hitler*. Paris, 1968.
Jacques, Hubert. *L'Aventure riffaine et ses dessous politiques*. Paris, 1927.
Jeanneney, Jules. *Journal politique, septembre 1939–juillet 1942*. Edited by Jean-Noël Jeanneney. Paris, 1972.
Juin, Alphonse. *Mémoires (1941–1958)*. 2 vols. Paris, 1959–60.
Julien, Charles-André. *L'Afrique du nord en marche: Nationalismes musulmans et souveraineté française*. Paris, 1952.
———. *Le Maroc face aux impérialismes, 1415–1956*. Paris, 1978.
Kammerer, Albert. *Du débarquement africain au meurtre de Darlan*. Paris, 1949.

———. *La tragédie de Mers-el-Kébir: L'Angleterre et la flotte française.* Paris, 1945.
Kaspi, André. *La mission de Jean Monnet à Alger, mars–octobre 1943.* Paris, 1971.
Knight, Melvin M. *Morocco as a French Economic Venture: A Study of Open Door Imperialism.* New York, 1937.
Lacouture, Jean. *Cinq hommes et la France.* Paris, 1961.
Landau, Rom. *Moroccan Drama, 1900–1955.* San Francisco, 1956.
Langer, William L. *Our Vichy Gamble.* New York, 1947.
Leahy, William D. *I Was There.* New York, 1950.
Le Révérend, André. *Lyautey écrivain: 1854–1934.* Gap, 1976.
Le Tourneau, Roger. *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920–1961.* Paris, 1962.
Lévy, Roger. *Les conséquences du développement économique du Japon pour l'empire français.* Paris, 1936.
Lipschits, Isaac. *La politique de la France au Levant, 1939–1941.* Paris, 1963.
Loustaunau-Lacau, Georges. *Mémoires d'un français rebelle.* Paris, 1948.
Lyautey, Louis-Hubert. *Choix de lettres, 1882–1919.* Edited by Paul de Ponton d'Amécourt. Paris, 1947.
———. *Lettres du Tonkin et de Madagascar (1894–1899).* 2 vols. Paris, 1920–21.
———. *Lyautey l'Africain: Textes et lettres du maréchal Lyautey.* Edited by Pierre Lyautey. 4 vols. Paris, 1953–57.
———. *Paroles d'action—Madagascar, Sud-Oranais, Oran, Maroc (1900–1926).* Paris, 1927.
Lyet, Commandant Pierre. *La Bataille de France (mai–juin 1940).* Paris, 1947.
Macmillan, Harold. *The Blast of War, 1939–1945.* London, 1967.
Marchal, Léon. *Vichy: Two Years of Deception.* Translated by Jean Davidson and Don Schwind. New York, 1943. Originally published as *De Pétain à Laval* (Montreal, 1943).
Marrus, Michael R., and Paxton, Robert O. *Vichy France and the Jews.* New York, 1981.
Martin du Gard, Maurice. *La chronique de Vichy, 1940–1944.* Paris, 1948.
Mast, Charles. *Histoire d'une rébellion: Alger, 8 novembre 1942.* Paris, 1969.
Medlicott, William N. *The Economic Blockade: History of the Second World War.* Edited by W. K. Hancock. 2 vols. London, 1952–59.
Michel, Henri. *Vichy: Année quarante.* Paris, 1966.
Mönick, Emmanuel. *Pour mémoire.* Paris, 1970.
Montagne, Robert. *Révolution au Maroc.* Paris, 1953.
Morice, Bernard. *Du maréchal Ney au général Noguès: Les procès de haute justice au palais du Luxembourg.* Paris, 1972.
Morison, Samuel Eliot. *Operations in North African Waters, October*

1942–June 1943. Vol. 2 of *History of United States Naval Operations in World War II*. Boston, 1962.
Murphy, Robert D. *Diplomat Among Warriors*. Garden City, 1964.
Nicolle, Pierre. *Cinquante mois d'armistice: Vichy, 2 juillet 1940–26 août 1944, journal d'un témoin*. 2 vols. Paris, 1947.
Ordioni, Pierre. *Le secret de Darlan, 1940–1942: Le vrai rival de De Gaulle*. Paris, 1974.
Patton, George S., Jr. *The Patton Papers*. Edited by Martin Blumenson. 2 vols. Boston, 1972–74.
Paxton, Robert O. *Parades and Politics at Vichy: The French Officer Corps Under Marshal Pétain*. Princeton, 1966.
———. *Vichy France: Old Guard and New Order, 1940–1944*. New York, 1972.
Pendar, Kenneth. *Adventure in Diplomacy: The Emergence of General De Gaulle in North Africa*. London, 1966.
Pétain, Philippe. *Paroles aux français: Messages et écrits, 1939–1941*. Lyon, 1941.
Peyrouton, Marcel. *Du service public à la prison commune; Souvenirs: Tunis, Rabat, Buenos-Aires, Vichy, Alger, Fresnes*. Paris, 1950.
Piétri, François. *Mes années d'Espagne, 1940–1948*. Paris, 1954.
Porch, Douglas. *The Conquest of Morocco*. New York, 1983.
Pratt, Lawrence R. *East of Malta, West of Suez: Britain's Mediterranean Crisis, 1936–1939*. Cambridge, 1975.
Puzzo, Dante A. *Spain and the Great Powers, 1936–1941*. New York, 1962.
Rézette, Robert. *Les partis politiques marocains*. Paris, 1955.
Rodière, René. *Législation de l'Afrique du nord en guerre, 8 novembre 1942–8 novembre 1943*. Algiers, [1946].
Sainsbury, Keith. *The North African Landings, 1942: A Strategic Decision*. London, 1976.
Scham, Alan. *Lyautey in Morocco: Protectorate Administration, 1912–1925*. Berkeley, 1970.
Schmokel, Wolfe W. *Dream of Empire: German Colonialism, 1919–1945*. New Haven, 1964.
Serrano Suñer, Ramón. *Entre Hendaya y Gibraltar*. Madrid, 1947.
Sherwood, John M. *Georges Mandel and the Third Republic*. Stanford, 1970.
Spears, Sir Edward L. *Assignment to Catastrophe*. 2 vols. New York, 1954–55.
Spillmann, Georges. *Du protectorat à l'indépendance: Maroc, 1912–1955*. Paris, 1967.
———. *Souvenirs d'un colonialiste*. Paris, 1968.
Steele, Richard W. *The First Offensive, 1942: Roosevelt, Marshall, and the Making of American Strategy*. Bloomington, 1973.
Stewart, Charles F. *The Economy of Morocco, 1912–1962*. Cambridge, Mass., 1964.

Stuart, Graham H. *The International City of Tangier*. 2d ed. Stanford, 1955.
Thomas, R. T. *Britain and Vichy: The Dilemma of Anglo-French Relations, 1940–1942*. New York, 1979.
Tony-Révillon, Marie-Michel. *Mes carnets (juin–octobre 1940)*. Paris, 1945.
Trout, Frank E. *Morocco's Saharan Frontiers*. Geneva, 1969.
Truchet, André. *L'armistice de 1940 et l'Afrique du nord*. Paris, 1955.
Vigneras, Marcel. *Rearming the French*. United States Army in World War II, Special Studies, vol. 8, pt. 3. Washington, 1957.
Villelume, Paul. *Journal d'une défaite (23 août 1939–16 juin 1940)*. Paris, 1976.
Voinot, Louis. *Sur les traces glorieuses des pacificateurs du Maroc*. Paris, 1939.
Warner, Geoffrey. *Iraq and Syria, 1941*. London, 1974.
———. *Pierre Laval and the Eclipse of France, 1931–1945*. New York, 1969.
Weygand, Maxime. *En lisant les mémoires de guerre du général de Gaulle*. Paris, 1959.
———. *Mémoires*. 3 vols. Paris, 1950–57.
Woodward, Sir Llewellyn. *British Foreign Policy in the Second World War*. 4 vols. London, 1970–75.
Woolman, David S. *Rebels in the Rif: Abd el Krim and the Rif Rebellion*. Stanford, 1968.
Young, Robert J. *In Command of France: French Foreign Policy and Military Planning, 1933–1940*. Cambridge, Mass., 1978.

ARTICLES

Ageron, Charles-Robert. "Contribution à l'étude de la propagande allemande au Maghreb pendant la deuxième guerre mondiale." *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 7–8 (January 1977): 16–32.
———. "La politique berbère du protectorat marocain de 1913 à 1934." *Revue d'histoire moderne et contemporaine* 18, no. 1 (January–March 1971): 50–90.
———. "Les populations du Maghreb face à la propagande allemande." *Revue d'histoire de la deuxième guerre mondiale* 29 (April 1979): 1–39.
Andrew, Christopher M., and Kanya-Forstner, A. S. "The French 'Colonial Party': Its Composition, Aims, and Influence, 1885–1914." *Historical Journal* 14, no. 1 (March 1971): 99–128.
Berque, Jacques. "Deux ans d'action artisanale à Fès." *Questions nord-africaines*, 25 June 1939. Reprinted as brochure. Paris, 1940.
Béthouart, Antoine. "Le débarquement allié au Maroc." *Revue des deux mondes* (April 1977): 39–74.
Blair, Leon Borden. "Amateurs in Diplomacy: The American Vice Consuls

in North Africa, 1941–1943." *The Historian* 35, no. 4 (August 1973): 607–20.

———. "The Impact of Franco-American Military Agreements on Moroccan Nationalism, 1940–1956." *Rocky Mountain Social Science Journal* 9, no. 1 (January 1972): 61–68.

Burke, Edmund III. "A Comparative View of French Native Policy in Morocco and Syria, 1912–1925." *Middle Eastern Studies* 9, no. 2 (May 1973): 175–86.

Catroux, Georges. "La position stratégique de l'Italie en Afrique du nord." *Politique étrangère* 4, no. 3 (June 1939): 271–81.

Cohen, William B. "The Colonial Policy of the Popular Front." *French Historical Studies* 7, no. 3 (Spring 1972): 368–93.

Coudry, Commandant. "L'Effort de guerre du Maroc." *Revue historique de l'Armée* 8 (June 1952): 85–96.

Damis, John. "Developments in Morocco under the French Protectorate, 1925–1943." *The Middle East Journal* 24, no. 1 (Winter 1970): 74–86.

De la Baume, Robert Renom. "L'Espagne 'non bélligerante' (1940)." *Revue d'histoire diplomatique* 69 (April–June 1955): 126–29.

Fleming, Shannon E. "North Africa and the Middle East." In *Spain in the Twentieth-Century World: Essays on Spanish Diplomacy, 1898–1978,* edited by James W. Cortada, pp. 121–54. Westport, Conn., 1980.

———. "Spanish Morocco and the *Alzamiento Nacional,* 1936–1939: The Military, Economic and Political Mobilization of a Protectorate." *Journal of Contemporary History* 18 (1983): 27–42.

Fleming, Shannon E. and Ann K. "Primo de Rivera and Spain's Moroccan Problem, 1923–1927." *Journal of Contemporary History* 12, no. 1 (January 1977): 85–99.

Fogg, Walter. "The Economic Revolution in the Countryside of French Morocco." *Journal of the Royal African Society* 35 (April 1936): 123–29.

Funk, Arthur L. "The 'Anfa Memorandum': An Incident of the Casablanca Conference." *Journal of Modern History* 26, no. 3 (September 1954): 246–54.

Gadille, Jacques. "L'Agriculture européenne au Maroc: Étude humaine et économique." *Annales de Géographie,* no. 354 (March–April 1957): 144–58.

Gallissot, René. "Le Maroc et la crise." *Revue française d'histoire d'outre-mer* 63 (1976): 477–91.

Goutard, Adolphe. "La réalité de la 'menace' allemande sur l'Afrique du nord en 1940." *Revue d'histoire de la deuxième guerre mondiale* 11 (1961): 1–20.

Halstead, Charles R. "Un africain méconnu: le colonel Juan Beigbeder." *Revue d'histoire de la deuxième guerre mondiale* 21 (July 1971): 31–60.

———. "A 'Somewhat Machiavellian' Face: Colonel Juan Beigbeder as High Commissioner in Spanish Morocco, 1937–1939." *The Historian* 37, no. 1 (November 1974): 46–66.

Halstead, Charles R. and Carolyn J. "Aborted Imperialism: Spain's Oc-

cupation of Tangier, 1940–1945." *Iberian Studies* 7, no. 2 (Autumn 1978): 53–71.
Hoffherr, René. "Comment organiser une économie française d'empire." *Politique étrangère* 3, no. 2 (April 1938): 183–96.
Hoisington, William A., Jr. "Cities in Revolt: The Berber Dahir (1930) and France's Urban Strategy in Morocco." *Journal of Contemporary History* 13, no. 3 (July 1978): 433–48.
Jouin, Yves. "Le 'camouflage' des goums marocains pendant la période d'armistice (juin 1940–novembre 1942)." *Revue historique de l'Armée* 28, no. 2 (1972): 100–117.
Julien, Charles-André. "Léon Blum et les pays d'outre-mer." In *Léon Blum: Chef de gouvernement, 1936–1937*, by the Foundation Nationale des Sciences Politiques, pp. 377–90. Paris, 1967.
Kaspi, André. "Les États-Unis et le problème français de novembre 1942 à juillet 1943." *Revue d'histoire moderne et contemporaine* 18, no. 2 (April–June 1971): 203–36.
La Bruyère, René. "L'Espagne et les routes navales de la France en Afrique." *Politique étrangère* 2, no. 6 (December 1937): 520–34.
Ladreit de Lacharrière, Jacques. "La zone espagnole du Maroc et la guerre civile." *Politique étrangère* 1, no. 1 (February 1937): 28–44.
Marchat, Henry. "La France et l'Espagne au Maroc pendant la période du protectorat (1912–1956)." *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* 10, no. 2 (1971): 81–109.
———. "Les origines diplomatiques du 'Maroc espagnol' (1880–1912)." *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* 7, no. 1 (1970): 101–70.
———. "Le régime économique de l'Acte d'Algéciras." *Revue juridique et politique de l'Union française* 1 (January–March 1958): 18–30.
Marseille, Jacques. "La conférence des gouverneurs généraux des colonies (novembre 1936)." *Mouvement social* (October–December 1977): 61–84.
Melka, Robert L. "Darlan between Britain and Germany, 1940–1941." *Journal of Contemporary History* 8, no. 2 (April 1973): 57–80.
Montagne, Robert. "Comment organiser politiquement l'empire français." *Politique étrangère* 3, no. 2 (April 1938): 156–82.
———. "La crise nationaliste au Maroc." *Politique étrangère* 2, no. 6 (December 1937): 535–62.
———. "La politique africaine de l'Espagne." *Politique étrangère* 4, no. 4 (August 1939): 417–48.
Müller, Klaus-Jürgen. "Französisch-Nordafrika und der deutsch-französische Waffenstillstand von 1940." *Wehrwissenschaftliche Rundschau* 7 (December 1957): 687–700.
Munholland, Kim. "Rival Approaches to Morocco: Delcassé, Lyautey, and the Algerian-Moroccan Border, 1903–1905." *French Historical Studies* 5, no. 3 (Spring 1968): 328–43.
Oved, Georges. "Contribution à l'étude de l'endettement de la colonisation

agricole au Maroc." *Revue française d'histoire d'outre-mer* 63, nos. 232–33 (1976): 492–505.
Philibert, J. "Les forces françaises d'Afrique du nord, septembre 1939–juin 1940." *Revue historique de l'Armée* 9 (December 1953): 105–10.
Point, Père René. "Le général Charles Noguès (1876–1971)." *Bulletin de Garaison*, no. 141 (July 1971).
Pröbster, Edgar. "Die nordafrikanische Krise, 1934–1938." *Die Welt des Islams* 20 (1938): 74–109.
Queuille, Pierre. "Le décisif armistice franco-italien, 23–24 juin 1940." *Revue d'histoire diplomatique* 90 (1976): 100–11.
Rivet, Daniel. "Le commandement français et ses réactions vis-à-vis du mouvement rifain (1924–1926)." In *Abd el-Krim et la république du Rif* [Actes du Colloque International d'Études Historiques et Sociologiques, 18–20 January 1973], pp. 101–36. Paris, 1976.
Semidei, Manuela. "Les socialistes français et le problème colonial entre les deux guerres (1919–1939)." *Revue française de science politique* 18, no. 6 (December 1968): 1115–53.
[Simoneau, Eugène]. "De Lyautey à Noguès." *La Revue hebdomadaire*, 12 November 1938, 150–72.
Truchet, André. "L'armistice de juin 1940 et l'Afrique du nord." *Revue d'histoire de la deuxième guerre mondiale* 1, no. 3 (June 1951): 27–50.
Wendel, Hugo C. M. "The *Protégé* System in Morocco." *Journal of Modern History* 2, no. 1 (March 1930): 48–60.
Zingg, Paul J. "The Cold War in North Africa: American Foreign Policy and Postwar Muslim Nationalism, 1945–1962." *The Historian* 39, no. 1 (November 1976): 40–61.

NEWSPAPERS AND PERIODICALS

L'Afrique française. 1936–40.
La Bougie de Fès. 1936.
Bulletin de la Chambre d'Agriculture de Casablanca. 1937–43.
Bulletin de la Chambre de Commerce et d'Industrie de Rabat. 1936–43.
Bulletin du Comité Central des Industriels du Maroc. 1939.
L'Information marocaine. 1936.
Le Journal de Casablanca. 1936.
Maroc-Matin. 1936.
Le Petit marocain. 1936.
La Presse marocaine. 1936.
Le Soir marocain. 1936.
La Vigie marocaine. 1936–43.

اللّٰہ غالب

المحتويات

الله غالب

اللہ غالب

اللّٰہ غالب

اللّٰہ غالب

الله غالب



اللّٰہ غالب